

فهرست کتب دینی سنت و جماعت موجوده مطبع

شماره اولی در اخبار و مناقضات باب الهیاتی مبنی بر مبادی که در فهرست کتب موجوده کارخانه او در اخبار الیه بدرجہ اولیٰ در فهرستهای جدید الیوم است  
 این شماره دومی نیز در کتب مناسب است و چنین می نماید که در مایه صنفی کتب دینی سنت و جماعت از تفهیم و ترویج و تفسیر کلام و تفسیر کتب معتبره و تفسیر کتب نامیه  
 این شماره دومی نیز در کتب مناسب است و چنین می نماید که در مایه صنفی کتب دینی سنت و جماعت از تفهیم و ترویج و تفسیر کلام و تفسیر کتب معتبره و تفسیر کتب نامیه

<p>کتب فقه عربی و اصول فقه                  تفسیر دینی تمام و کمال                  شرح الیاس شیخ مختصر الوقایه                  ایه شریفه کامل مع ترجمه فارسی                  هدیه المختار شرح رساله اعتدیه                  احیاء العلوم عربی هر چهار جلد                  مختصر الوقایه                  جامع الزمزم</p>	<p>تور المذله ترجمه اردو شرح وقایه                  ترجمه اردو و کنز الدقائق                  حج الحج سنی بقایه الشهور                  وقایه المیراث                  رساله فراغت                  سبک التفتین                  عمده البغایه فی مسائل الرضا تحت</p>	<p>تفسیر حسینی تمام و کمال                  تفسیر سوره فاتحه                  رموز القرآن                  مختصر تفسیر القرآن                  تفسیر القرآن فی تخریر الانوار                  میزان الفرقان</p>
<p>شرح وقایه محشی بحواله شیخ متعاضده                  شرح وقایه مع جلی                  وقایه کنز الدقائق عربی                  فرائض شریفه شرح سراجیه                  نور الانوار مع قرأ الاقار                  مجموعه تفهیم و توضیح                  و تلویح و تعلی                  شیخ الاسلام حاشیه تلویح                  الاخر و حاشیه تلویح</p>	<p>مذکره الجمع                  احکام العیدین                  موضح الحق                  هزار مسئله                  شرح محمدی                  رساله کلید باب الحج                  سراج السالکین                  فضائل الشهور و الايام                  خیرت الفقه                  ضمان القردوس</p>	<p>کتب احادیث و او را و                  قطبانی شریف شرح صحیح بخاری تمام                  صحیح مسلم مع قومی شریف                  شرح صحیح حصین                  مجربات فی ربی                  شرح سفر السعادت                  تعبیر الروایا                  تحفه الاخبار ترجمه شارح الانوار                  سنن ابی داود                  او را و فقه شریف                  سید الاوراد                  ترجمه مجربات و ربی</p>
<p>کتب فقه فارسی و اردو                  ترجمه اردو در مختار هر چهار جلد                  حقیقه السعاده                  سبیل الجنان                  وقایه ای بر مذهب تمام و کمال                  مالا بدینه فارسی                  کشف الحجابات یعنی مالا بداره                  مذاق العارفین ترجمه احیاء العلوم کامل                  شرح وقایه فارسی</p>	<p>کتب تفسیر و مثل آن                  تفسیر کلمات                  خلاصه الکلمات                  بیضای شریف                  تفسیر ارقان                  تفسیر طریل القدر سراج النیر                  هلالین حاشیه جلالین                  جواهر القدران مترجم                  مجموعه زینت القاری                  سیر سوره یوسف منظم                  تفسیر زار الاخرت</p>	<p>ترجمه تفسیر الروایا سبیل الجنان                  معراج الهمدیه ترجمه بحواله المعارف                  کیمیای سعادت                  اکسیر ربانیه ترجمه کیمیای سعادت                  شرح مشذی شریف تصنیف مولانا                  بحر العلوم                  انوار محمدی                  تحقیق الانساب</p>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

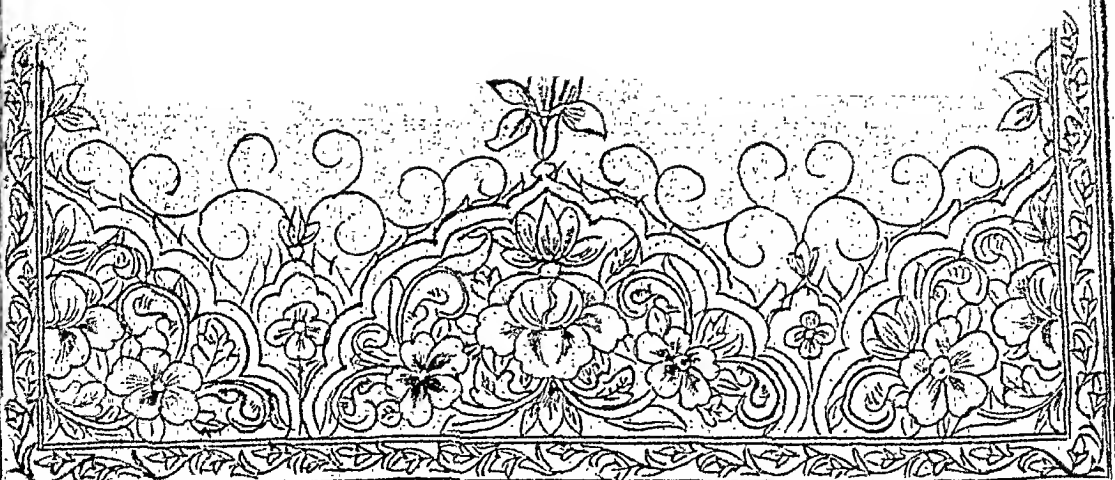
قد طبع المجلد الاول من الكتاب المستطاب الذي يترجم به باعلى الانوار الربيعية شمس  
الهداية الجاوي لمسايل الفقه الحنفية المستعجم محتات الرواية والمكمل لدقائق الدراية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مجلد اول  
مجلد اول  
مجلد اول

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
اسكنه الله الفردوس وارضه الفردوس

في المطبع المطبوع في المطبع المطبوع  
في المطبع المطبوع في المطبع المطبوع





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمد بن عبد رب العالمين على ما لم يعلم من العلم بالعلم والاحكام والاسلام على خيرة خلقه محمد بن عبد الله الاكرم المبعوث الى سائر الالهام بالشرح الاقوم والفتح الاحكام على الله عليه  
علي وآله وصحبه وسلم وبعد فذا تعليق على كتاب النهاية الامام العبد المذنب برهان الدين بن الحسن بن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل الرشدي الميرغاني شيخ الاسلام  
سكنه الله برحمته دار الاسلام شمرعت في كتابتي في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وخمسين وثمانمائة عند الشروع في قراءته ليعمل الاخوان ارجو من كرم بني سحانه ان يهدي فيه  
مؤوب ليعاد وان يحج غيبة على شتات الفراق من اللب لبكول عدة لطالب الرواية ومرحاه صاري النهاية في طلب النهاية ويا دة سحانه اسأل ان يجعله صاحب  
جدة الاكرم وجبا لرضاه الموصول الى جنات النعيم هذا والى كنت قرات تمام الكتاب سنة ثمان وخمسة وتسعة عشر على وجه الاتفاق والتحقيق على سيدي  
شيخ الامام لقبية المجتهدين وظهف احفاظ المتقين سراج الدين عمر بن علي الكنازي الشيرازي ليداية هذه التبرجته واسكنه شيخ جفته وموقرة على مشايخ نظام  
جانبهم الشيخ الامام شيخ الاسلام علا الدين البيهقي ومومن شيخه السيد الامام حلال الدين شراح الكتاب وهو من شيخ قدوة الامام لقبية المجتهدين  
لما الدين عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق وهو من الشيخ الكبير تاج الدين حافظ الدين الكبير ومومن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن عبد الستار  
عليه السلام محمد الكردوي وهو من شيخ مشايخ الاسلام جليل الدين علي الامام مخصوص الغاية حسب النهاية فذا تعليق العبد الضعيف في هذا الكتاب وقراءة قبل من اوله الى  
بعض الكمال بالتمسك او نحوه على قاضي القضاة جمال الدين الجبدي بالاسكندرية وبها قرات بعضه ايضا على الشيخ زين الدين المعروف بالاسكندري  
بنية المجتهدين فحمدهم الله برحمته اجمعين والوجه من الله ورحمته اكبر من قدرى بالانتمى بسببه علمت انفع من جود القادر على كل شئ وسعيته

ولقد منحت القدير للعاجز الفقير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

کتاب الطہارات

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية ففرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ومع الرأس بهذا النص الفصل هو المسألة والسبح هو الصابنة وحدا الوجه من قصاص الشعر الى السفل الذي

کتاب الطہارات

جميعا على ارادة الانواع باعتبار استقلالها من الحدث والتجرب فالتجرب من الماء والترب وسبب وجوبها قيل الحدث والتجرب وزدناهما بنقصانها بحيث  
 يوجبنا وقد يقال لا منافاة بين نقصها من جهة النقصان والخاصة من جهة التجرب فالتجرب من الماء والترب وسبب وجوبها قيل الحدث والتجرب وزدناهما بنقصانها بحيث  
 بدليل الجعل بالجوهر التجريز وهو مفقود واختار فانه ارادة المايكل الالهيا ولا يخفى ان مجرد الارادة لا يغير وجه ايجابها سببها لانها لا تتغير بموجب الشرع  
 المستعمل عدم الطهارة في الصلوة لو لم تقدم حقيقة سببها وجوب المايكل الالهيا لما عرفت ان ايجاب الشئ يتضمن ايجاب شرطه لانها لا تتغير بموجب الشرع  
 مفقود في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا بغيره تطبيق وجوب الطهارة بالارادة المستلزمة للشرع وليس ذلك الا لان الشرع مشروط بها  
 قال الامر ان وجوبها سبب فعل مشروطها الا ان وجوبها بالجوهر ظاهر وانما بقوله فليس فيه الا ارادة ان لا وجوب الابعاد الشرع عند خلع اللبنة  
 ولا يلزم قائل وجوب الطهارة بمجرد ارادة النافذة حتى يات ثم يتركها وان لم يصلها وجعلها سببا بشرط الشرع وجوب تأخر وجوب الوضوء عند زبده المحدث  
 فان ايجاب شرطها ايجاب تقديمه عليه ويمكن كون ارادة النافذة سبب وجوب احد الامرين اما الوضوء وانما ترك النافذة على معنى عدمه المحل فوجوب  
 اجتماعهما في سبب وجوب واجب فغير فيصدق انها سبب وجوبه في الجملة وبذلك على تقدير كونها سبب وجوب الاداء ايجابها سبب اصل الوجوب  
 فلا يمكن ان كانا في الحديث الا صغرا لانه مذکور في الكتاب وفي الاكبر غسل ظاهر البدن والعلم والنافذ في التجرب ازالة العينين بالماء والطاهر مستعمل  
 ثانيا لا يرى قوله بهذا النص لشي ان وجوب غسل الرجل بالحيث فقط وجهه ان قراءة نصب الرجل عطف على الغسل وقراءة حرمانه كانت  
 للامارة وعليه ان يقال ان يوعطف على الجوز وقراءة النصب عطف على عمل الراس وهو محل نظير في النصيب وهذا اولى للتفريع القرآنيين به  
 المطر بخلاف تنجيح الجوز وقول ابن الحاجب ان العرب اذا جمعت فطان تتقاربان في المعنى وكل متعلق بجزء فجزء احداهما وعطف متعلق  
 المحذوف على متعلق المذكور كانه مستقلة تقوم بغير متعلقا سببا ورضا وتقلدت بالسيف والرجع وعطفها متبنا وبما بارادوا النحل على الجوز ليس محذوف  
 في القرآن ولا كلام نصيب انما يتجه اذا كان اعراب المتعلقين من نوع كفا في عطفها ونقيتها وهذا اعراب مختلف لانه على ما قال كون الارجل منصوبة  
 لانه معمول لغسلها المحذوف فليس ترك الارجل كمن الالجابرة اعراب الروس فهاهنا بدو فية وقد وردا نحل على الجوز في بعض الاحاديث فان صححت  
 وقطعا جاز الاستدلال بالحديث في العربية لم يصح قوله لا كلام نصيب وفي المسئلة ثلثة مذائب الاطلاق والنعق وتفصيل بين كون الراوي عربيا فنعم  
 او عربيا فلا في الكتاب حل النصب على حالة ظهور الرجل وارجع على المسح حالة استنابا بانخفض حسن للقرآنيين على الحاليتين قال في شرح الجمع  
 فيه لظن الماسح على النصف ليس اسما على الرجل حقيقة ولا حكما لان النصف اعتبر بالاسمائية الحديث الى القدم في ظاهرة وداخل بانخفاض ارجل المسح  
 فهو على النصف حقيقة وحسب قوله والنسل الاسالة لفيدي ان ذلك ليس من حقيقة خلافا لما لاك فلا يتوقف تحققة عليه ومرد وجهه  
 فيه قول العرب سلت المطر الارض وليس في ذلك الاسالة وهو ممنوع بان وقعها من علو فخص صانع الشدة والتكبر اى ذلك وهو لا يقدرون  
 الا اذا انظفت الارض وهو لا يمكن بذلك وبما ليس مناسب للمعنى المعقول منه شرعية النسل وتحمين بنية الاعضاء الظاهرة للقيام بين يدي  
 سائرهم تخفيفا ولا القياس الكل بالناس من خضري وقروى فمن الاطراف لا يزال استعمل في خصوصتها الا ذلك فالاسالة لا تحصل مقصودا شرعيتها  
 ثم لا اسالة التي هي بالنسل ان يقطر الماء ولو قطرة عند ما وعند ابى يوسف يخرج اذا سال على العنق وان لم يقطر قوله من قصاص الشعر

کرمیجی حضرت  
دارا شاهی  
الوقت بن غلام  
والجانبی الخ  
الوقت بن غلام  
مخبر

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

والى شتمى الاذنين لان الواجبة تقع بحد الحيلة وهو مشتق منها والرفقان والكعبان يدخلان فى الغسل  
عندنا خلافا لغيره وهو يقول ان الغاية لا تدخل تحت لمغيا كالليل فى باب الصوم وكنان هذه الغاية  
لا سقاطا وادها اذ لو لاها استوعبت الوظيفة لكل فرد الصوم بل الحكم اليها اذ لا يتم بطلان على المساءلة والكعبان العظيم

خروج فخرج العادة وانما طوله من مبدى سطح الجبهة الى أسفل الخمين حتى لو كان اصغر لا يجب من تعصا مدي يجرى السح على الفصل فى الاصح وتقصا  
شملت القات قوله والى شتمى الاذن يعطى ظاهرا وجوبا ادخال البياض المتعرض من العذار والاذن بعد نباته وهو قولنا خلافا لابي يوسف  
لان اسقط هو الثابت ولم يقيم به ويعطى ايضا وجوب الاسالة على شعر اللحية لانه اوجب غسل الوجه وحده بذلك واختلفت فيه الروايات عن  
ابي حنيفة من وجوب مسح رءوسهم ومسح ما لا يأتى البشرة وعنه لا يتعلق بشي وهو رواية عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة استيعابها وشارح  
فى الاصل الى انه يجب غسل كله قيل وهو الاصح فى الفتاوى الظهيرية وعليه الفتوى لانه قام مقام البشرة فتعمل الفرض اليها كما يجب يقال فى البلية  
عن ابي حنيفة انهم رجوا عما سوى هذا فى الله اما الخفيفة التى ترى بشرتها فيجب ايصال الماء الى ما تحتها ولو لم يمسح على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب  
غسل الذقن وفى البقالتى لو قصر الشارب لا يجب تخليده وان طالع يجب تخليده واصل الماء الى الشفتين وكان وجهه ان قطعه مسنون فلا يعتبر قيا  
فى سقوط غسل ما تحته بخلاف اللحية فان اغتسل بها هو المسنون بخلاف الوضوءت جسد لا يجب تسريحه واصل الماء الى ما تحتها بل لو اسال عليها انوار  
لانه خير من قشر ما لم يقل فيه شدة الاصل لعدم فلم يعتبر قيا ما ناس من الغسل ولعل فى التجنيس عد ايصال الماء الى منابت شعرها كما يجب  
والشارب من الاداب من غير تفصيل اما الشفة فيقول يتبع للفم وقال ابو جعفر انكم عند الغسل تبتغى لرواها فلو جردت فى الجامع الا صغر كان  
وهو الاظفار فيها دن او طين او عجين او المرأة تضع اظفارها فى القروى والذى قال الديلمى هذا صحيح وعليه الفتوى وقال الاسكاف  
يجب ايصال الماء الى ما تحت الاذن لانه لو لم يمسح منه قال الصغار فيه يجب ايصال الماء الى ما تحته ان طالع الظفر وبناص لان الغسل وان كان  
مقصورا على الظاهر لكن اذا طالع الظفر يصير بمنزلة عرض الحائل كقطرة شمعة ونحوه لانه عارض وفى النوارل يجب فى المصرى لا القروى لان  
دسوسه اظفار المصرى بالغة وصول الما بمخات القروى ولو لرق باصل ظفره طين يابس ونحوه او لبقى قدر راس البقرة من موضع الغسل  
لم يوجب لا يجب نزع الخاتم وتحريكه اذا كان واحدا والمتار فى الضيق الوجوب ولو قطعت يدا ورجله فلم يمسح من الفرق والكلب شى يسقط الغسل  
ولو بقي وجب ولو طالع اظفاره حتى خرجت من رؤس الاصابع وجب غسلها ولو اوحا ولو خلق له يدان على المنكب قالنا ميتة الاصلية يجب  
غسلها والاخرى زائدة فما حاذى منها محل الفرض وجب غسله وما لا فلا قوله هو يقول الغاية لا تدخل اى بذه الغاية المذكورة هنا لا تدخل  
تحت الميافالا لم بعد الذكرى غايته انه لم يبين وجهه وقوله كالليل فى الصوم تنظير لا قياس لعدم اجماع فاندفع ما قيل المقر فى الاصل  
لغير الاستدلال بتعارض الاشباه وموان من الغايات ما يدخل ومنها لا يدخل فاحتمت هذه كلها فلا تدخل بالشك وايضا ما بعد الفرق لا يجب  
دخوله فى السمي اليد والرجل اشتباهه ببقية دخول داخل ولعله لا لاصل القروى وموان ما بعد الغاية ان دخل فى السمي لولا ذكره داخل ولا  
تدخل بالشك وما ورد على هذا الاصل من انه لو صحت لا يكلم فلان الى عدلا لا يدخل مع انه يدخل في تركت القاتية غير قارح فيمدان الكلام هنا فى  
اللفظة والايمان تمنى على الفرق وجاز ان يخالف اعراف اللغة وكونه صلى الله عليه وسلم اذ لم يمسح رءوسه على امرائه لا يستلزم الاقرض سجوا ركونه على  
وجه السنة كالزائدة فى مسج الراس الى ان يستوعبه ولا يخص الا بقل ودخل ما فى السمي لغة وميزا وجه القولين لشهادة غلبة الاستعمال به وكونه  
اذا كان كذلك فكون الغاية داخله لغة وايضا على تقديره ان قال ثبت الاجمال فى قولنا فليست به قوله عليه السلام ويل للعراقب من النار  
بيانا للغة على تركه فيكون قصدا صلى الله عليه وسلم على الفرق وقبح ما بالمرء من اليد فيصنعين يقول ما دخل عليه قوله صلى الله عليه وسلم



هو العجم منه الكعاب قال والمفروض في منم الرأس مقدار الناحية وهو ربع الرأس لما روي المفيد في شعب

ان الله عليه وسلم اتى سبا طائفة قوم فبال وقوضا ومسر على ناصيته وخفيه واللسان يحمل فالتحق بمالهم

وهو على الشافعي في التقديم بثلاث شعرات وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب وفي بعض

الروايات قدس وبعض اصحابنا قد ثبتت اصابه اليد لا محالة كالمزمار الاصل في آلة السحر

اسم اكل على البغض اختاروا على الترتيب قوله في العجوة اختاروا روى هشام بن محمد عن ابنه الذي في وسط الرجل منده في الشراب فان مرادهم بذلك  
الزينة المهره من غير ان يفتنوا في قوله والكتاب في حق الكسبه كالمشافير في الدنيا واليه انما يفتنوا في الدنيا

مضمومة اهل نيبال الى الاطلاق ليست بادننى اطلق عليه الراس على ان الذى فى حديث الغفر مسح على ابيته لا يقتضى استيعاب انايته

بما ذكرنا في الدعوى من أن المسيح على الصلوة والعبادة كما يدل على استقامته ولو نظرنا إليه على ما رواه المسلمون عن الخيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعل ما  
 شأنا صيته كان محل النزاع في الباء كالأية أنها للشيخ أو لا ولو قلنا أنها للعاق لزم التبعض لصحة التبرك بها في قوله تعالى ونسجوا له

على الحركات كذا الاول ان يستدل بروايات ابي داود وعنه انس بن مالك رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم متوضعا عليه ثيابه فاضل يديه من

[illegible]

او قال فانه حجة بان كان مرسل عند ما كيف وقد اقتضد بالتوصل الى شيء وهو ان ثبوت الفعل كذلك لا يستلزم في جواز الاقل فلا يميز من

فان ايا قوما للتبصير وذلك يعني جاز الاقل فيخرج الجحش الى دلاله الاية ونقول فيه ان البالد لما في وجهه من الجحش عليه لها سخاوت التبصير فان

المتحقق من أمة العربية فيكون كونه معنى مستقلاً للبا سجايف ، اذا جازني فمعنى الاتساق كما فينا نحن فيه فان الاتساق الالهي بالراس الذي هو المطلوب

فقد علم واما رواة حواضر القلعة الاصابه وان حجها البعض المشايخ نظر الى ان الواجب الصالح اليد

والاصول اصلها ولید الیرم کمال دتیه البید بقسطها والسهل التبرک والا کر حکم الکامل وهو الذکر فی الاصل فیحمل علی انه قول مجروح لما ذکرنا لکنه  
والطی ای رجمه اصحابنا من قبل الناصبه ورواه الحسن بن عمار بن محمد بن ابي اسحاق بن عمار بن ابي حمزه بن ابي حنیفه بن ابي نجره بن ابي جهم

وراية ان المقدمة الاخرى في خير المبع لان هذا من قبيل المقدار الشرعي بواسطة تعدى الفعل الى تمام اليد فان به يتقدر قدر باسن الراس فيه اعتبار

عبر استعماها وليست بها رزق من رزاقها من غير ان الله يخلق ما يشاء ويختار ما كان لعلهم يعلمون

البلدية صارت مستغرة وبه شكل بان الملائكة يمسحون عن قلوب الافاضال وياقيل الاحمال ثبوت الاستعمال نفس المداواة لكنه تنقضي المغول للروح الامارة بالزك

صاير على هذا ما له غير المسائل على الخبز والانه لا يخرج في المسح لانه حصل بمجرى الاصابة فبقى فيه على الاصل ورفع بانه متاخر لما علق الابن يوسع في مسئلة

بعض المتأخرين إلى التيسيل بضرورة الفصل بين الأجزاء بواسطة الدفيعير مستعملاً لذلك بملامح المصائب في أوائل الرأى الأناوار وهذا كله يستلزم أن

فان اخذ الاستاذ بالملامحة والفتنة الماتنه ان كان كذا وكذا في قوله اني حقيقه وابي يوسف رحمهما الله

سید احمد علی خاں صاحب

هو الصحيح والسواء لأنه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقد

فانتمسك انه حديث اذا ظهر احدكم فذكر اسم الله تعالى عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله تعالى لم يطهر الا ما عليه المأذون وحديث ضعيف  
انما يرويه عن الامم شريفة على شتمه وهو متروك فان قلنا انه حديث المتين صليته فان لم يثبت له بعض طرقه صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت الى الصلوة فترضا  
كما امر الله وفي لفظ انها لا تتم صلوة احدكم حتى يسبق الوضوء كما امر الله تعالى في غسل وجهه ويديه الى المرفقين ويسم راسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله تعالى  
ويحده الحديث حسن الترمذي ولم يذكر فيه تسمية في مقام التعميم فقد اعلم ابن القطان فان يحيى بن علي بن خلاد لا يعرف له حال وهو من واهة فادى النظر  
وجوب التسمية في الوضوء غير ان محمدا لا يوجب عليها لان الركوع انما يغيب بالقاطع وبهذا ينبغي ما قيل المراد به نفى التسمية كليا لئلا ينسخ آية الوضوء بغيره  
الزيادة عليها فانه انما يلزم بتقديره الاقراض لا الوجوب وما قيل انه لا دخل للوجوب في الوضوء ولا شرط تابع فلو قلنا بالوجوب فيه فسادى التسمية الاصل  
غير انما لا يشترطها ثبوت الواجب فيها لا يشترط ثبوت عدم المساواة بوجه آخر فانه لا يلزم بالندرجات اصله مع انه لا يلزم من الحكم بان وجوبه  
احظ رتبة من واجب الصلوة كقضية بالنسبة الى فرضها فان قيل يرد عليه ما قاله من ان الدلالة السميعة على بقية شمس الاربع منها ما هو معنى الثبوت  
والدلالة واعلموا حكمه اذ لا يثبت الاستصحاب وجوبه اذ لا يثبت خبر التسمية وصرح بعضهم بان وجوب التسمية ليس بمخرج من حكمه عليه السلام لا صلوة الا بفتح الكسرة  
بل بالمواظبة من غير ترك لذلك فالجواب ان ارادوا بنبطى الدلالة شتر كما سلمنا الاصل المذكور ومنه ان كون الخبر من ذلك بل نفى الحكم فيها  
احتمال بقاها للظهور فان نفى تسلط على الوضوء والصلوة فيها فان قلنا نفى لا يثبت على نفس بل نفى من حكمه وجوب اعتباره في الحكم الذي هو  
الصحة فانه لا يقرب الى الحقيقة وان قلنا تسلطها على النفس لانها تتحقق شرعية فينتفى شرعها عدم الاعتبار شرعا وان وجدت حسا فظهر  
في المراد نفى الحكم على كلا الوجهين في احتمال دخول الظاهر لا يثبت بالادلة لا بدليل وان ارادوا بما فيه احتمال ولو جرحا من جهة الاصل المذكور ومنه بان  
بان الظن واجب الاتباع في الدلالة الشرعية الاجتهادية وهو متعلق بالاحتمال الرابع فيجب اعتبار معتقده وعلى هذا مشي المذبح في خبر الفاتحة حيث قال فيكون  
طرق الشافعي رحمه الله لما قوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن والزيادة عليه بنحو الواحد لا يجوز لكنه لوجوب العمل فقلنا بوجوبها وهذا هو الصوت الذي سجدنا  
اعلم بحقيقة الحال فخرج نسي التسمية فذكرنا في خلال الوضوء نفى الا يحصل التسمية بخلاف نحوه في الاكل كذا في الغاية معلما بان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل  
وهو انما يستلزم في الاكل تحصيل التسمية في الباقي لا يستلزم كما بان في قولنا هو الصحيح واكثر عما قيل قبله فقط وما قيل بعده فقط لان ما قيله حال الاكشاف الرابع  
قبله ايضا حال الاكشاف والاف في حمل النجاسة ومن الثابت عنه عليه السلام انه كان يقول عند دخول الخلاء اللهم اني اعوذ بك من ان يغتصب مني الغسل فيخرج من  
استعاذه وذكر ان الشياطين وانما هم قوله بالروايات اي الاستعاذه عند التسمية لانه عليه السلام كان لا يخطئ عليه المطلوب من طهارة عند الوضوء ولم  
اعلم حديثا صحيحا فيه فصحى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل شيعه فاه بالسواك وفي لفظ اذا قام لتعجبه وفي مسلم كان صلى الله  
عليه وسلم اذا دخل بيته بدا بالسواك وفي ابى داود وكان عليه السلام لا يتنظف من ليل او نهار الا تسوك قبل ان يتوضأ وفي الطبراني ما كان عليه السلام  
يخرج من بيته لشي من الصلوات حتى يستاك ويميدل على محافضة على السواك استياك السواك عبد الرحمن بن ابى بكر عند وفاته في الصحيحين وفيها قال  
صلى الله عليه وسلم لا ان اشق على امتي الا تمهم بالسواك مع كل صلوة او عند كل صلوة وعند النسيان في رواية عند كل وضوء رواه ابن خزيمة في صحيحه  
وصححه الحاكم وذكرنا الجارية تليق اولادنا في شئ من الوضوء الا هذه ونجاسة يفيض الغضب وهو لا يستلزم سوى الاستحباب او كونه اذا غلب شئ  
ان يجبر احيا ولا يستلزم دون الوضوء وهي ليست بلازمة من ذلك واستدلوا في الغاية بما رواه الامام احمد عنه عليه السلام صلوة بالسواك افضل

يعالج بالاصح لانه عليه السلام فعل كذلك والمضمضة والاستنشاق لان النبي عليه السلام  
ضلهما على الواظبة وكيفيتهما ان يغمض ثلثا يأخذ لكل مرة ماء جديدا ثم يستنشق كذلك

من يعين صلاة بغير سواك فيفيد ان المراد بكل ما ذكرنا ما ظاهره الدب عند نفس الصلوة لا كونه عند الوضوء فالحق انه من مستحبات الوضوء ويستحب في خمسة  
مواضع اصغر الراسن وقبض الراحة والقيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء والانتظار لا يفيد غير ما وفيما ذكرنا اول ما يدخل البيت ويستحب فيه  
ثلاث ثلثات مياه وان يكون السواك لثاني في غمضة الاصبع ودلول الشبر من الاشجار المرقق ويستاك عرضا لا طولا قوله يعالج بالاصح قال في المحيط قال على  
رضي الله عنه التسويف بالسجدة والاهام سواك وروى البيهقي وغيره من حديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت  
يا رسول الله الرجل يريد ان يستاك قال نعم قلت كيف يستاك قال يدخل اصبعه في فيه رواه الطبراني قوله والمضمضة استنشاق واستنشق فيها المبالغة لغير  
التمام وهو في المضمضة الى الغرغرة وفي الاستنشاق الى الشدة من الالفة ولو شرب الماء واخرج من المضمضة فهو فيه لغير مرتين حتى يتأقيل لا غير  
رواه الشيخ قوله لانه عليه السلام فعلى ما لا يثبت من كل شيء عليه السلام فعلا او قوله اثان وعشرون نفرا ولا بأس بافاة وهم سبعة سبلا وسعافا  
الاول عبد الله بن زيد فعلا وفيه مضمض واستنشق واستنشق ثلاثا وثلاثون راسه فاقبل ايما واحدة روى عنه والمارع عبد الله بن  
زيد بن عاصم وروى ابن عثية في جملة اياه ابن زيد بن عبد ربه راوى الاذان وفي قوله مسح مرتين الا ان يكون رواه يعني اقبل وادبر الثاني عثمان بن  
جعفر في الصحيحين ولم يذكر في المضمضة والاستنشاق عدد غرغرات ولا في الملح قبل الا وغرغرة الا ان كان ابن عباس رضي الله عنه فعلا البخاري وفيه اخذ  
غرغرة من ماء تمضمض بها واستنشق وفيه ثم اخذ غرغرة من ماء فغسل به يديه اليمنى ثم اخذ غرغرة من ماء فغسل به يديه اليسرى ثم مسح برأسه الماء المغيره  
رواه البخاري في كتاب اللباس الخا مس على بن ابي طالب رض فعلا رواه اصحاب السنن الاربعة وفيه مسح برأسه مرة واحدة وفي روايته الى داود  
في المضمضة والاستنشاق قال باء واحد اساس المقام بن حبيب رض قول داود تفصيل على عدد في شيء رواه ابو داود والشافعي ابو مالك الاشعري  
فعلا كالذي قبله رواه عبد الرزاق والطبراني واحمد وابن ابي شيبة واسحق بن راهويه التماس ابو بكر رض قول الكاظمي قبله رواه ابن ابي اسحاق ابو بصير  
رضي الله عنه قول الكاظمي قبله رواه احمد وابو يعلى وزاواه عليه السلام قم تحت ثوبه ثم قال هذا اساغ الوضوء العاشر وايل بن حجر رض رواه الشافعي  
قولا وفيه مسح على راسه ثلاثا وظاهر فيه ثلثا وظاهر قبضة واظنه قال في ظاهر الحديث ثلثا ثم غسل قدمه اليمنى وفصل بين اصابعه وقال غفل بين اصابعه  
ورفع الماشي جاذ الكعب ثم رفعه الى الساق ثم فعل باليسرى مثل ذلك ثم اخذ غرغرة من ماء فغسل به يديه ثم وضعها على راسه حتى اخذ الماس من جوانبه قال  
هذا تمام الوضوء ولم يشر فيه ثوب قال في الامام يروي محمد بن جرير عبد الجبار قال البخاري فيه نظر كما في عشرة مجرى غير رض رواه ابن جابر دون  
تفصيل على عدد في الراس وغرغرات المضمضة والاستنشاق الثاني عشر رواه احمد في مسنده الثالث عشر رض اخبر الدارقطني عن ابن ابي عمير  
انه توشا ثم قال حديث انس بن مالك رض ان هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ذلك التفصيل الرابع عشر الوضوء الانصاري في الطبراني  
وهو سبعة اجزاء من ماء وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في وضوء المضمض من استنشق وادخل اصابعه من تحت لحيته فخلها الخامس عشر كعب بن عمر واليا موى  
ابو داود عنه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوضا والماء يليل من وجهه وحيتته على صدره فراية فيفصل بين المضمضة والاستنشاق انتي  
ورواه الطبراني وفصل معنى التفصيل وسنذكره من قريب ان شاء الله تعالى السادس عشر عبد الله بن ابي اوفى قول رواه ابو يعلى وفي ذلك التفصيل السابع عشر  
المرابن عارب فعلا رواه الهام احمد كذلك الثامن عشر ابو كاهل قيس بن عابد قول وفيه غسل يدي النبي صلى الله عليه وسلم مده ثلثا ومضمض واستنشق  
ثلاثا ثلثا وغسل راسه ثلاثا مسح برأسه ولم يوقت وغسل رجليه ولم يوقت ودخل قوله ذلك هو وجه القائلين بجمع سنة التشييت في غسل الرجل وقد ضعف







اصابعكم كي لا يتخلل ما دار جملته ولا نه اكمال الفرض في محله وتكرار الفصل الى الثالث لان البسم  
عليه السلام فوضاً مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة اياه فوضاً مرتين مرتين وقال هذا وضوء من  
عنه الله لا يجوز مرتين فوضاً ثلثاً او قل هذا وضوء ولا يبيد من قبله من لا يخلو هذا وانقص فقد نكح وطمح الوعيد لعدم رويته

وان في الهداية مما اخرج ابن ابي شيبة عن انس عنه عليه السلام اذا توضأ اخذ كفاه من باسحت حكة فخل به لحيته وقال بهذا امرني بنى وسكت  
عنه وكذا المنذرى بعده واعلم ابن القطان بان الوليد بن زروان مجول قال الشيخ في الامام وهو على طريقتين من طلب زيادة التعديل  
مع روايته جماعة عن الراوى وقد روى عن الوليد بن زروان جماعة من اهل العلم فمذه طرق متكررة عن اكثر من عشرة من الصحابة رضي الله عنهم وكان كل منها  
صحيحاً ثبتت جملة الجميع على ما تقدم فكيف وبعضها لا ينزل من الحسن فوجب اعتبارها لان ابا خنيس ترح يقول لم ثبت منها المواظبة بل مجرد العمل الا  
شدق من الطرق فكان مستحباً لانه لكن ما في ابى داود من قوله بهذا امرني بنى لم يثبت ضعفه من غير عن نقل صحيح المواظبة لان امره على حامل عليها  
فيخرج قول ابى يوسف كما رجح في المبسوط ويتصل المعنى المذكور من ان السنة في الوضوء ما كان اكمالاً للفرض في محله وداخل الحية ليس به بين سلكه  
في نقصه وانقص بمن ان المنصضة والاستشاق سنة وليس في محله اذ ليس في الوجه بالمنع وادعاه ان يحملها منه حكماً اذا لم يحكم الخارج من وجه  
حتى لا يفسد الصوم باذنه ما يشاء قوله والا صليح حقة في الرجلين ان يخل بخنصر يده اليسرى خضر بجله اليمنى ويخيم بخنصر جلده اليسرى  
في القتيبة لزاود وانه اعلم ومشك ما يظهر امر اتفاقنا لانه مقصودة قوله كيلا يتخللها نار جهنم مودى التركيب ان التخليل زياد لعدم التخليل  
وهو لا يستلزم ان عدم التخليل مستلزم تخلل النار الا لو كانت عليه عتاتية وهو موقوف والا كان التخليل واجبا بعد اعتقادهم حجية الحديث لكن المحدث  
في الحسن التخليل بعد العلم لوصول الماء الى ما بينهما وهو ليس واجبا مع فليس هو موقوف بالوعيد بتقدير الترك فلا حاجة الى ضمنه في السؤال فقال  
خلوا ايضاً الوجوب فكيف هو موقوف بالوعيد ثم تكلف الجواب بانه مصروف عنه بحديث الا اعرابي احاديث حكاية وضوءه عليه السلام  
اذ ليس فيها التخليل والوعيد مصروف الى ما اذا لم يصل للمامين الا صليح هذا ومن احديث على ما في الدراية قطني خلوا اصابعكم لا يتخللها  
امد بالنار يوم القيمة وهو ضعيف يحيى بن ميمون التمار نعم المصريح فيه بالوعيد ما في الطبراني من لم يخلل اصابعه بالماء خللها الله بالنار  
يوم القيمة واما مثل احديث التخليل ما في سنن الاربعة من حديث قطيب بن حبرة قال قال صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فاسنع الوضوء  
وتخلل بين الاصابع قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى ابو داود ابن ماجه عن ابن عباس ثم قال عليه السلام اذا توضأت فخلل اصابع  
يريك ويرجليك وقال حسن عريب وعندي انها كلها للوجوب والمراد الامر بايضال الماء الى ما بينهما افادة انه لا يجوز ترك ما يغني ما بينهما كما  
هو في داخل الحية والتخليل بعد نهاستحت لعدم ثبوت المواظبة مع كونه اكمالاً في المحل قوله وتكرار الفصل الى الثالث قيد به لافادة انه لا يسر  
التكرار في المسح ثم قبل الاول فريضة والثاني سنة والثالث اكمالاً لانه وقيل الثاني والثالث سنة والثالث فخلل العظاير سنة الاولى قبل  
على عكسه وعن ابى بكر الاسكاف الثالث تقع فرضاً كما طأ القيام والركوع ونحوه وعندي انه ان كان معنى الثاني ان الثاني مضاعف الى الثالث  
سنة اى الجميع فهو الحق فلا يوصف الثاني بالسنة في حذاته فلما قصر عليه لا يقال فعل السنة لان بعض الشيء ليس بالشئ ولا الثالث اذا لم يطلح مع  
ما قبله قوله والوعيد لعدم رويته سنة اى هذا العدد وهذا اقل فلو راه وذا ولقد قصد الوضوء على الوضوء وطائفة القلب عند الشك او نقص  
كحاجة اليأس به وقيل اريد به مجرد العدد وقيل الزيادة على اعضا الوضوء والنقص من بعضه وتعدى بوجه الا في طمحه في نقص اصل الظلم النقص قال الله تعالى  
ولم تظلم منه شياء اى لم تنقص هذا الحديث لم يجمع هذا الا على غير موقوف بل صدره روى عن عدة من الصحابة يرفونه رواه الدراية قطني عن ابن عمر  
يرفعه ونقصه بالسبب بن واضح وابن ماجه عن ابى بن كعب يرفعه وضعف يزيد بن ابى الحارث وغيره ورواه الدراية قطني في كتابه كمالك

ان في الصلاة ما اخرج ابن ابي شيبة عن انس عنه عليه السلام اذا توضأ اخذ كفاه من باسحت حكة فخل به لحيته وقال بهذا امرني بنى وسكت عنه وكذا المنذرى بعده واعلم ابن القطان بان الوليد بن زروان مجول قال الشيخ في الامام وهو على طريقتين من طلب زيادة التعديل مع روايته جماعة عن الراوى وقد روى عن الوليد بن زروان جماعة من اهل العلم فمذه طرق متكررة عن اكثر من عشرة من الصحابة رضي الله عنهم وكان كل منها صحيحاً ثبتت جملة الجميع على ما تقدم فكيف وبعضها لا ينزل من الحسن فوجب اعتبارها لان ابا خنيس ترح يقول لم ثبت منها المواظبة بل مجرد العمل الا شدق من الطرق فكان مستحباً لانه لكن ما في ابى داود من قوله بهذا امرني بنى لم يثبت ضعفه من غير عن نقل صحيح المواظبة لان امره على حامل عليها فيخرج قول ابى يوسف كما رجح في المبسوط ويتصل المعنى المذكور من ان السنة في الوضوء ما كان اكمالاً للفرض في محله وداخل الحية ليس به بين سلكه في نقصه وانقص بمن ان المنصضة والاستشاق سنة وليس في محله اذ ليس في الوجه بالمنع وادعاه ان يحملها منه حكماً اذا لم يحكم الخارج من وجه حتى لا يفسد الصوم باذنه ما يشاء قوله والا صليح حقة في الرجلين ان يخل بخنصر يده اليسرى خضر بجله اليمنى ويخيم بخنصر جلده اليسرى في القتيبة لزاود وانه اعلم ومشك ما يظهر امر اتفاقنا لانه مقصودة قوله كيلا يتخللها نار جهنم مودى التركيب ان التخليل زياد لعدم التخليل وهو لا يستلزم ان عدم التخليل مستلزم تخلل النار الا لو كانت عليه عتاتية وهو موقوف والا كان التخليل واجبا بعد اعتقادهم حجية الحديث لكن المحدث في الحسن التخليل بعد العلم لوصول الماء الى ما بينهما وهو ليس واجبا مع فليس هو موقوف بالوعيد بتقدير الترك فلا حاجة الى ضمنه في السؤال فقال خلوا ايضاً الوجوب فكيف هو موقوف بالوعيد ثم تكلف الجواب بانه مصروف عنه بحديث الا اعرابي احاديث حكاية وضوءه عليه السلام اذ ليس فيها التخليل والوعيد مصروف الى ما اذا لم يصل للمامين الا صليح هذا ومن احديث على ما في الطبراني من لم يخلل اصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيمة واما مثل احديث التخليل ما في سنن الاربعة من حديث قطيب بن حبرة قال قال صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فاسنع الوضوء وتخلل بين الاصابع قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى ابو داود ابن ماجه عن ابن عباس ثم قال عليه السلام اذا توضأت فخلل اصابع يريك ويرجليك وقال حسن عريب وعندي انها كلها للوجوب والمراد الامر بايضال الماء الى ما بينهما افادة انه لا يجوز ترك ما يغني ما بينهما كما هو في داخل الحية والتخليل بعد نهاستحت لعدم ثبوت المواظبة مع كونه اكمالاً في المحل قوله وتكرار الفصل الى الثالث قيد به لافادة انه لا يسر التكرار في المسح ثم قبل الاول فريضة والثاني سنة والثالث اكمالاً لانه وقيل الثاني والثالث سنة والثالث فخلل العظاير سنة الاولى قبل على عكسه وعن ابى بكر الاسكاف الثالث تقع فرضاً كما طأ القيام والركوع ونحوه وعندي انه ان كان معنى الثاني ان الثاني مضاعف الى الثالث سنة اى الجميع فهو الحق فلا يوصف الثاني بالسنة في حذاته فلما قصر عليه لا يقال فعل السنة لان بعض الشيء ليس بالشئ ولا الثالث اذا لم يطلح مع ما قبله قوله والوعيد لعدم رويته سنة اى هذا العدد وهذا اقل فلو راه وذا ولقد قصد الوضوء على الوضوء وطائفة القلب عند الشك او نقص كحاجة اليأس به وقيل اريد به مجرد العدد وقيل الزيادة على اعضا الوضوء والنقص من بعضه وتعدى بوجه الا في طمحه في نقص اصل الظلم النقص قال الله تعالى ولم تظلم منه شياء اى لم تنقص هذا الحديث لم يجمع هذا الا على غير موقوف بل صدره روى عن عدة من الصحابة يرفونه رواه الدراية قطني عن ابن عمر يرفعه ونقصه بالسبب بن واضح وابن ماجه عن ابى بن كعب يرفعه وضعف يزيد بن ابى الحارث وغيره ورواه الدراية قطني في كتابه كمالك



قال في منتخب المتوضي أن ينوي الطهارة فالنية في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي ركز فرض لأنه عبادة فلا يصح بدونه نية كما التيمم ولنا أنه لا يقيم قوة إلا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلاة لوقوعه طحا كذا يستعمل المظهر بخلاف التيمم من التواضع وهو في حال رادة الصلوة وهو ينبي عن الغصه ويستوعب بالسبح وهو السنة وفي الشافعي ركز السنة هو التثليث بمياه مختلفة اعتبارا بالعضو أو لئلا يفسد ثلثا وثلاثا وسبح برأسه وقوله في هذا وضوء رسول الله عليه السلام

من حديث زيد بن ثابت وضعت علي بن الحسن الشامي وأما نحوه فإنا هو في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتاه عليه السلام فقال يا رسول الله كيف الطهارة بما غسل كفيه ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثم مسح برأسه أدخل أصبعيه الساتين في أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه وبالساتين باطن أذنيه ثم غسل جليته ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم وفي لفظ ابن حجر قسده في وضوءه للناسي أساء وظلم قال في الإمام أحمد حديث صحيح عنده من صحيح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بصحة الإسناد إلى عمرو وقد اختلف المحدثون في صحة نفع المصوح بين الألفاظ المروية عنه عليه السلام ونسبها إليه ولا يعتب عليه في ذلك لانه لم يفسد إلى صحابي واحد من قولهم ويستحب الخ لانه للقدر في الرواية ولا في الدار في جعل النية والاستيعاب والترتيب تنجزا غير أنه المروية فنصوص المشايخ متطابقة على السنة ولذا خالفه المصنف في الثلاثة وحكم بنية بقوله فالنية في الوضوء سنة ونحوه في الآخرين وأما الدراية فذكره قريبا أن شاء الله تعالى وقيل أراد الاستحسان فلهذا التخرج عن الخلاف فإن التخرج عنه استحباب لكن قوله وبالميا من عطفها على التيمم وضوءه فيه بغيره فإن الحاصل يستحب الترتيب بذلك الوصف وأما الوجه فانه ان الوضوء لا يقع بماتية إلا بالفعل مع العفة والذم لول إذا الفعل الاختيار لا بد في تحقيقه من قصد إليه وهو إذا قصد الوضوء ورفع الحدث واستباح بالاجل إلا أنه كان يتوهم ان صورة الخلاف إنما تحقق بينا وبين الشافعي في نحو من دخل الماء فوعا ومثارا قصد البتة أو قصد اناله الوسخ ووقع مثل هذه الحالات له صلى الله عليه وسلم فلا يتحقق ولو تحقق في بعضها لانفي النية لأنها لو لم تقرن بالترك أصلا كان واجبا وسد كذا الوجه العام للثبوت قوله لانه عبادة فلا يصح إلا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات متفق عليه أي محتما واعتبارا بشرا بالنيات والمرويات العبادات لأن كثير من المباحات تعتبر بما يلزمها كالطلاق والكفاح قوله ولنا قوله بالموجب أي سلمنا أن كل عبادة بنية هو الوضوء لا يقع عبادة بدونها وبذلك قضينا عمدة الحديث وليس الكلام في هذا بل أن إذا لم يتوهم لم يقع عبادة بسبب الشواهد بل يقع الشرط المقترن للصحة حتى تصح به أو لا ليس في الحديث دلالة على نفيه ولا إثباته فقلنا نعم لأن الشرط مقصود التحصيل فيه لا لانه فكيف حصل المقصود وصار كستر العورة وباقي شروط الصلوة لا اعتبار إلى أن تنوي فمن ادعى أن الشرط وضوء عبادة فعليه البيان قوله بخلاف التيمم لأن التراب لم يعتبر شرعا مظهر إلا للصلاة لما في نفسه وكان التطهير تعبدا فنية يحتاج إلى النية أو هو أي التيمم يعني لغة عن المقصد فلا يتحقق ووجه بخلاف الوضوء فنية يحتاج إلى التيمم وفي كل من الوجهين فنظر فذكره في التيمم أن شاء الله تعالى والرد على ما ذهبوا إليه من أن شرط القياس أن لا يكون محتمة حكم الأصل متاخرة عن حكم الفرع والالتفات حكم الفرع بلا دليل وشرعية التيمم متاخرة عن الوضوء فلا يقاس الوضوء على التيمم في حكمه لكن هذا إذا قصد القياس أما إذا قصد الاستدلال بمنى المباشرة التيمم بشرط النية ظهر وجوبها في الوضوء فثبت أنها تارة في القياس بخلاف الألفاظ في الكتاب قوله ولنا أن السابغ غريب وعزاه بعضهم إلى معجم الطبراني عن أبيه عن محمد بن يحيى قال رأيت السابغ بالرواية فقلت اجزئي عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه بلغني أنك كنت توضع في وضوءه وساق الحديث إلى أن قال ثم مسح برأسه مرة واحدة غير أنه أمر على أذنيه ومسح عليهما قال الزبيدي هذا لم يجده في معجم الطبراني ويضحه ما رواه ابن أبي شيبة ثنا أحمد بن حنبل بن علي بن خباب بن العلاء عن قتادة عن أنس أن كان مسح على الرأس ثلاث ياخذ كل مسحة بأجديا وقدر في البوداد وعنه ابن عباس أن صلى الله عليه وسلم تروضا ثلاثا ثم مسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة وفيه ما

والذي يروى من التثنية محمول عليه بماء واحد وهو مشروح على ما روى عن أبي حنيفة وهو أن المقر وض  
هو المسموع والتكرار يمين غسل فلا يكون مستوفيا فصار كحصة الحنف بخلاف الغسل لأنه لا يضره التكرار وبه رتب  
الوضوء فيه بما يبد الله تعالى بذكره وبالياء من والتنقيب في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي به فرض لقوله  
تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية والقاء للتعقيب لنا أن المذكور فيها حرف الواو وهي لطاق الجمع بل جاء أهل اللغة  
مقتضيا احتساب غسل هذه الأعضاء والبدائية بالياء من فضيلة لقوله عليه السلام اللهم تعالينا في كل شيء من النعم والتبر

من منصور فيه مقال في سنة مست روايت اصحاب السنن الاربعة على انه مسح مرة واحدة وفيه ضعف وروي الدارقطني عن عثمان بن حكيم في مسح راسه مرة واحدة وقول الرضا في المعروفي في حرم الطرائف لم يجد فيه سهو عنه او كان ساقطاً في نسخة والا فوجد في الاوسط من مسند ابي بصير النخعي قوله والذي يروي في المسح في سنة واحدة وقد روي عن عثمان بن حكيم في حديث عامر بن شقيق وفيه ذلك المقال المتقدم قال ابو داود ورواه وكيع عن اسرائيل قال توضأ ثلثاً ثلاثاً فقط قال واحاديث عثمان الصالح كلها تدل على ان المسح مرة واحدة فانهم ذكروا الوضوء ثلثاً ثلثاً وقالوا مسح براسه لم يذكره واحد انتهي وروي ابو داود والطبراني عن علي بن حكيم المسح ثلثاً قال البيهقي وقد روي من اوجه غيرية عن عثمان بن حكيم في المسح الا انهم خلاف الحفاظ ليس بحجة عند اهل العلم قوله وهو مشروع روي الحسن بن ابي حنيفة في المجر اذا مسح ثلثاً باراً واحداً كان مسنوناً واما في كل من تقريره الكتاب فغني عن البيان قوله والاعمال للتعقيب فيفيد وجوب تعقيب القيام الى الصلوة بفعل الوجه فيلزم الترتيب بين الوجه وغيره فيلزم في الكل لعدم القائل بالفصل قلنا لا نسلم افادتها تعقيب القيام بل جملة الاعضاء وتحقيقه ان التعقب طلب الفصل وله متعلقات وصل الى اولها ذكره في نفسه والباقي في بواسطة البحث المشترك فاشتركت كلها في من غير افادة طلب تقديم تعليقه بعضها على بعض في الوجود فنصار مودى التركيب بطلب اعتقاد غسل جملة الاعضاء وفيها عين في الكتاب وهو عين في ذلك ادخل السوق فاشترت لنا خروا كما كان المفاد اعقاب الدخول بشرا ما ذكر كيف وقع ودعوى العلم اجماع اهل اللغة على ان الواو مطلق الجمع مع الفارسي وهو بناء على عدم اعتبار قول القائلين بان الترتيب والالتزام قوله والبدائية بالميا من فضيلة اسه مستحب ثم استدل عليه بقوله عليه السلام ان التذخيب النية من في كل شيء حتى في طهورة تنعله وترجله وشانه كله وفيه على عدم استلزام المحبوبة المطلوبة لان جميع اجابات محبوبة له عليه السلام ومعلوم انه لم يواظب على كلها والالتزام مستحب بل مسنونة لكن اخرج ابو داود وابن جرير عنه عليه السلام اذا توضأ ثم فاذا واربعا منك واخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما قال في الامام وهو جدير بان يصح وغير واحد من كل وضوء عليه السلام صواب تقديم النية على اليسرى من اليمين والرجلين وذلك لغيره الواظبة لاسنم انما يحكون وضوءه الذي دابة وعادته فيكون نية وبشلة شعبة نية الاستيعاب انهم كذلك كلوا في وفي النية عن بعضهم اذا دام على ترك تعذيب الراس غير عذرا ثم كانه واقد علم فطور نية عن النية فان ان الكل شئ من رتبة مستحب بغير اليمين بعد من تعال بلتها والحلقوم بدقه وقيل مسح الرقبة في بدعة وفيما قد منا من رواية الباقي انه صلى الله عليه وسلم مسح رقبته مع مسح الراس في حديث اهل القم فطاهر رقبته وقيل ان مسح الاذنين من السنن الترتيب بين المضمضة والاشفاق والبداءة من تقدم الراس من راس الاصابع في اليمين والرجلين في وجهه على ما عن بعض الشيوخ انه تعالى جعل الرقبة والكفين في الغسل فيكون الغسل الاواب ترك الالاف والنية وكلامنا في الاستعانة في العزى لاسيما في الامام كان عليه السلام يصلي عليه في المسح بخرقة مسح بها ضلع الاستنجاء ومنها استقامية نفسه بالمباداة الى تسجود بعد الاستنجاء في مسح عليه ثم تعالوا هم بغيره عليه السلام حال الاستنجاء كركن النية في غسل هذه الاربعة ثلثاً وضوءه على يساره وان كان انما يفرق منه فغن مكية ووضع يده حالة الغسل على عروته لاي راسه التماس بالوضوء قبل الوقت وذكر الشهداء من عند كل عضو واستقبال القبلة في الوضوء استحباب النية في جميع افعاله ولما به الموقنين واتحت اخاترم وذكر المخطو عند كل عضو وان لا يطم وجهه بالماء ارام الراس على الاعضاء المغسولة والثاني والدلك خصوصاً في اشتاء تجازر صدور الوجه واليدين والرجلين ليتيقن غسلها ويطلب الغرة وقول جهاك اللهم وجهدك اشهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمداً عبده ورسوله

**فصل في نواقض الوضوء المعاني الناقضة للوضوء** كل ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى وجاء احد منكم من الغائط  
الاية وقيل الرسول صلى الله عليه وسلم ما حدث قال ما يخرج من السبيلين كلمة واحدة فتناول المغناذ وغيره والدم والقيح والرجاء البين

الدم اجعلني من التوابين الخ وان يشرب فضل وضوءه مستقبلا قاطبا قيل وان شاق قاطعا او دابة ركعتين عقبيه واما آيته استعد اذا مضى ثيابه  
من المتقاطر لا تخاط بالشمال عند الاستنشق ويكره باليمين وكذا القاء البراق في الماء والزيادة على ثلاث في غسل الاعضاء بالماشمر  
تتمه شك في بعض وضوءه قبل الفراغ فعل ما شك فيه ان كان اهل شك والا فلا عليه وان شك بعد فلا مطلقا

**فصل في نواقض الوضوء النقض في الاجسام الباطل تركيبا وفي المعاني اخراجا عن اعادة ما هو المقصود منها قوله كل ما خرج قيل**

يعني خروج ما خرج ليصح الاخبار عن المعاني لكن الظاهر ان الناقض هو النفس الخارج لاخر وجه المخرج للنفس عن كونه مؤثرا للنقض مع ان الضد هو المؤثر  
في رفع ضده وضقة النجاسة المرافقة للطهارة انما هي قاتمة بالخارج ونجاسة الخرج ان يكون علته حقيقة ما ضقة شرعية اعني ضقة النجاسة فانها شرعية  
وذلك لا يضر اذ بعد تحققها عن علتها هي المؤثرة للنقض ثم هو ظاهر الحديث الذي يرويه ما حدث قال ما يخرج من السبيلين لم يوجد ما يجب صرفه

عن ظاهره الا الاصلاح عبارة بعض المصنفين وهذا لا يجوز على انه غير لازم اذا المعنى قد يقابل الجواب فانه يقال على المراد باللفظ جوبه اكان او عرضا  
واما يقابل العرض فالناقض الخارج النفس والخروج شرط على العلة لانه لا يمكن تحقق الوصف الذي هو النجاسة والا لم يحصل الاخذ  
بمادة فاضافة النقض الى الخارج اضافة الى علة العلة قوله لقوله تعالى ولجئتمك به في عموم ما يخرج ودودة كانت او عصاة او رجاء الا يستثنى منه

وهو المخرج الخارج من القبل والدودة منه واما الريح من الذكر فهو اختلاج للريح فلا ينقض كالريح الخارجة من جوارحه في البطن ان الغائط المطهر من الاربع  
بقصد الحاجة والاجماع على انه ليس نفس الحي منه ناقضا بل هو كناية عما يخرجه من الخارج واما لزم فيه كونه في لانه فحل على اعم اللوازم وهو ما يخرج النفس

اولي خصوصية مع مناسبة النفس مطلقا لهذا الحكم كذا في شرح الجمع وقد يقال انما يصح على ارادة اعم اللوازم المحكي والخارج النفس مطلقا ليس منه للعلم بان الغائط  
لا ينقض لمجرد الريح فضلا عن جرح ابرة ونحوه فالاولى كونه فيما يحل على الريح بالاجماع وغيره بالخروج هو ما ذكر رواية معناه الدار قطنى عن ابن عباس  
عنه عليه السلام قال الوضوء مما خرج وليس ما دخل وضعت بشبهة مولى ابن عباس وقال في الكمالى بل بالفضل بن المختار قال سعيد بن منصور

انما يحفظ هذا من قول ابن عباس وقال البيهقي روى عن علي بن قنبر وهذا قوله عليه السلام المستحاضة لوقته كل صلوة حينها حل قباها  
الخارج النفس من السبيلين على غير وجه الاعتقاد وفرض ما يخرج النفس من غير ما يخرج على مالك في انفى ناقضية غير المعاد والخارج على غير وجه الاعتقاد وعلى

المعنى ثم يخرج من السبيلين تحقيق بالظهور ولو شفى الذكر فلا تقاض بمجاذاة لانه نحوه راس الذكر لا ينزله الى القضيب والى القلفة فيه خلاف  
والصحيح النقض فيه قال المص في التجنب لان هذا بمنزلة المرأة اذا خرج من فرجها بول ولم يطهر به تشكل بانهم قالوا لا يجب على الرجل ان يغتسل اذا اصاب الماء  
اليه لانه خلقه كقصة الذكر انتهى لكن في الفتاوى الظهرية انما عليه بالخرج لا بالخلقة وهو المعتمد فلا يرد الاشكال ولو احتشبت في الفرج الدار قطنى النقض

بمحاذاة فرجه فلا يابى يوسف في قوله اذا علمت انما التخصيص يخرج النقض ولو دخلت البصمها فيه نقض لانها تخلو عن بول وكذا العود في الدبر كالتخصيص  
تعتبر فيه البلية اذا كان طرف منه خارجا ولو غلبه نقض اذا خرج بلا تفصيل في الفتاوى والتجيب وكذا القلفة اذا غلبها في الاحليل ثم خرجت ولو لم يلبس  
بالبول ولم تجاوز راسه لم يوجب له نقض اذا ظهر بول موضع يجب ان كان يقدر على امساكه متى شق النقض والافحى ايسل لانه كالحج وكذا

حصاة قبض ذلك الموضع واخرجها فاستمال البول اليه فكالحج وان كان بذكره بطاى شق له راسه احد ما يخرج منه ايسل في مجرى الذكر والاسنة  
في غير نفى الاول نقض الظهور في الثاني بالسلطان واذا تبين الخفتي انه امرأة فذكره كالحج او رجل فخرجه كالحج ونقض في الاحسنه بالظهور



فأورد إلى موضع يلقح حكم التطهير التي مالا الفهم وقال الشافعي رحمه الله الخاراج من غير السبيلين لا يقتصر الوضوء  
لما روى أنه عليه السلام قاء فلم يتوضأ ولأن غسل غير موضع الإصابة امر عقدي فيقتصر على مورد الشرع  
وهو الخرج المغنادة ولما قاله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه السلام من قاء أو رصف في  
صهونه فليصرف وليتوضأ أو يكن على صلوته ما لم يتكلم ولأن خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة  
وهذا القدر في أصل معقول لا اقتدار على الأعضاء الأربعة غير معقول لكنه يتبدى ضرورة فتدلى لأجل غيران الخاراج  
انما يتحقق السبيلان إلى موضع يلقح حكم التطهير وبما لا الفهم في الشيء لأن زوال النجاسة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية لا خافية  
السبيل لأن زوال الوضوء ليس موضع النجاسة فيستدل بالظهور على الاشتغال بالخروج وما لا الفهم يكون بحال الأضبط لا بكتابة ولا بخبر ظاهراً واعتباراً

ولو اقطر في اقليمه وذهبا فسل منه لا ينقص خلافا لابي يوسف بخلاف ما اذا حقن بالدم ثم سأل جثثه ليدخله الوضوء لاختلاطه بالدم فيه بخلاف الاصيل  
الحاصل عند ابي حنيفة ولو اغتسلت في فوطها الخارج فنام تبل او فصل البدة الى اعرف الداخل المتفضل وفي الداخل منده صوم ولا ينقص قوله تعالى وادعوا  
تفسيره فان الخارج في غير البيسليين وتجاوز النجاسة الى موضع التطهير فالمعنى اذا خرجا بان تجاوزا الا ان يحل على الخروج على الطهور وليس به الا ان اذا  
ما تجاوزا فخرج من جميع في العين ثم سأل الى الجنب الاخر منها لا ينقص لانه لا يلحقه حكم مذهب الجنب المظهير او غيره بخلاف ما لو نزل من الراس  
الى ما لان من الالف لا يجب غسل في الجنابة ومن النجاسة فيقتضى ولو ربطا بالخرج فعدت البدة الى طلاق لا الى الخارج فيقتضى ويجب ان يكون  
منه ما اذا كان بحيث لو لا الربط سأل لان التيميم لم يرد على المخرج فاقبل التيميم بالممكن كذلك لانه ليس بحدوث ولو برق فخرج فيه دم قدر الرقبة  
ينقص لان كان الرقبة غالباً ولو اخذه من راس المخرج قبل ان يسيل مدة فمرة ان كان يحال ولو تركه سأل فيقتضى الافاء وفي المحيط حد السيلان ان  
يعلق ويخبر عن ابي يوسف وعن محمد اذا اتخذه على راس المخرج وصار كبر من راسه نقص وانصح لا ينقص انتهى وفي الدرر اية جعل قبل حمل المخرج  
الشخصي الاول وهو ادلى وفي بسط الشيخ الاسلام قوم راس المخرج فظهر ترجيح شؤبه لا ينقص بالمجاورة الم فظهر جواز ذلك ولو لمع عليه حكم التطهير المخرج  
والنقطة وما استدل به في الاول ان اذا كان لعنه سوا على الاصح وعلى هذا قالوا من ردت بيئته سأل المائنة ما وجب عليه الوضوء فان استمر فلو قتلت  
كل صلوة وفي التجنيس الغرب في الخبر ان سأل منها ما ينقص لانه كالمخرج وليس يرفع ولو خرج من ستره ما حصر سأل فيقتضى لانه دم قد فسخ فاسفر عنها  
رقيقا والغرب بالتركيب ورم في المائنة وفي المحيط مصل القراء فامثلا ان كان لا ينقص كما لو نزل الذباب وان كان كبيره فيقتضى كمن العسكرة  
قوله وقال الشافعي حاصل الاقوال المذكورة في الكتاب المذكور فيقتضى مطلقا وينقص عند زفر مطلقا سأل اولاً امثلا الفهم من القى اولاً وعندنا  
ينقص بالشرط المذكور وكل روى لمذهب باليوده ولشكهم عليها اما حديث انه عليه الصلاة والسلام قال فم توفوا فلم يعرفوا واما حديث الوضوء من كل  
دم سأل فرواه الدارقطني من طريق ضعيفة ورواه ابن عدي في الكامل من اخرى وقال لا نعلم الا من حديث احمد بن حنبل فخرج وهو من الصحيح حديثه  
ولكنه يكتب فان الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه انتهى لكن قال ابن ابي حاتم في كتاب العسل قد كتبنا عنه ومحمد بن عبد الصديق وقد نقلنا  
حديث البخاري عن عايشة بنت ابى جحيس اليه عليه السلام فقالت يا رسول الله انى امرأة استخاض غلا اطرافه فادع الصلوة قال  
لا انا ذلك عرق وليت بالحيفة فاذا اقبلت الحيفة فدمى الصلوة واذا ادبرت فافسلي عند الدم قال شام من عروة قال ابي ثم توفى اكل  
صلوة حتى تحي ذلك الوقت واستعرض بان من كلام عروة ووقع بان خلاف الظاهر وايضا لو كان لقال توفوا اكل صلوة فلما قال توفى سأل  
مشكلة الاول المنقول انهم كونه من قائل الاول وهذا لان الفسلي خطا بسا لنبى صلى الله عليه وسلم فاطمة وليس عروة مخاطبا لايكون قوله ثم توفى  
خطابا منه لما قلناه كونه من الخطاب بالاول وهو النبى صلى الله عليه وسلم وقد رواه الترمذي كذلك ولم يحكم على ذلك ولعلنا توفى اكل صلوة  
حتى يحي ذلك الوقت وصححه ورواه الدارقطني من ان صلى الله عليه وسلم اتهم صلى الله عليه وسلم ولم يزد على غسل محاجة نصيف واما حديثه ان قالوا  
رضاء الخ فرواه ابن ماجه عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريح عن ابن ابي مليكة عن عايشة قال صلى الله عليه وسلم من اصابته في اذنه او قل في رجلي  
فليغتسل فليغتسل ثم لبس على صلوة ومضى في ذلك لا يكلم ولا يغسل ثم لبس على صلواته فلم يكلم رواه الدارقطني وقال الخطا من اصحاب ابن جريح  
على ابي عن النبى صلى الله عليه وسلم سأل انتهى وقد تكلم في ابن عياش رجله الواصلة فيه المخرج به من حديث الشاميدين لا البخاريين في الخبر البيهقي





هو الصحيح لان بعض المتصالح باق اذ لو نزل السقط فامتنع الاسترخاء ولا حمل فيه قوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما او قاعدا  
او راكعا او ساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا لقائه اذا نام مضطجعا استرخت مفاصله والغلبة على النقل لا الخلاء

[illegible]



الحج القدير مع هذا الجرح  
والجحنون لانه في وقت النوم مضطجنا في الاسترخاء والاعناء حدث في الاحوال كلها وهو القياس في النوم  
انا عرفناه بالاعناء فوقه فلا يقاس عليه والفقه في صلاة ذات ركوع وسجود والقياس على ما تقتض  
وهو قول الشافعية ولا تقاس بخمس وليس كذلك في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة وخارج  
الصلاة وكنا قوله عليه السلام الامم ضحك منكم فحققة فليعد الوضوء والصلاة جميعا وبمثل  
يتروك القياس والاعناء في صلاة مطلقة فيقتصر عليها والفقه في ما يكون مسموعاه وكذا انه  
والضحك ما يكون مسموعاه دون جديته وهو على ما قيل يفسد الصلاة دون الوضوء والذبة تخرج  
من الدين مناقضة فان عرجت من ساس الجرح او سقط الحكم منه لا ينفذ والمراد بالذبة الدودة

قوله والجحنون بالرفع لانه ليس عطفا على الاثما لانه ليس جلته على الفعل بل زواله في ميوطشخ الاسلام لم يفيض لثبته الاسترخاء لان الجحنون توي  
من الصحيح بل اقدم منه الحديث من غيره وفي اخلاصه السكوت حدث اذ لم يعرف بالرجل من المرأة في الجحني اذا دخل في مشية تأكل وهو الصحيح قوله  
وهو القياس في النوم فيمنع بان القياس لا يقتضي ان غير الخارج ناقض لثبوت النقص بالنوم لليل اقامته للسبب تمام المسبب فقام مقتضى  
السياق فيه ليس الا اقامته المقتضى الذي يتحقق معه الخروج فالجواب وذلك باقتراف الاسترخاء وهو لا يتم لكل نوم فليس القياس في كل نوم النقص قوله  
الامم ضحك ان حديث القصة روى مسنداه تحرف اهل الحديث بصحته مسنداه ولا يرسل على ابي العالية انه وان رواه غيره وكما في الخبر  
ابراهيم النخعي وغيرهما قاله عبد الرحمن بن جدي وانخرج عن حماد بن زيد عن حمض بن سليمان قال انا حدثت برأين عن ابي العالية وعن شريك  
عن ابي باسم قال انا حدثت برأين عن ابي ميمون عن ابي العالية وانه قرا في كتاب ابن اخي الزهري عن الزهري عن سليمان بن ارقم عن احسن انتهى يعني  
والحسن يرويه عن ابي العالية وقد رواه ابو حنيفة عن منصور بن راذان الواسطي عن احسن عن سعيد بن ابي معبد عن ابي معبد عن ابي معبد عن ابي معبد عن ابي معبد  
في الصلاة اذا قبل اعمى يري الصلاة فتقع في كونه فاستضحى القوم فقتلوا فلما انصرف عليه السلام قال من كان منكم فقهه فليعد الوضوء والصلاة  
قيل ومجيب هذا الصحبة له فهو رسل ايضا وفيه نظر فان مجيبا الذي لا يصبغة له هو مجيب البصري الجعفي الذي كان احسن يقول فيه وايكم ومجيبا  
فان قيل ومجيب هذا هو النخعي كما هو موضح في مسند ابي حنيفة ولا شك في صحبته ذكره ابن مندة وابو حنيفة في الصحابة ورواه ايضا حديث جابر  
ان قال لما باجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر ثم خرجا مع مجيب فعث النبي صلى الله عليه وسلم مجيبا وكان صغيرا فقال ادع هذه الشاة  
الحديث ولو سلم فادع المرسى وهو حجة عندنا لم يكن يدمن القول بالنقص الوضوء ورواه العالية اسمع ربيع من ثقات التابعين واما روايته  
مشافه من عدة من الصحابة ابي موسى الاشعري وابي هريرة وابي عمرو انس وجابر وعمران بن الحصين في غير ما طرقت عن انس رعاها ابو الهيثم  
حمزة ابي يوسف في تاريخ جيران قال ثنا الامام ابو بكر احمد بن ابراهيم الاسمعيلى حدثني ابو عمرو ومحمد بن عمرو بن شهاب بن طارق الاصبهاني ثنا الرب  
ثنا جعفر ثنا احمد بن فورك ثنا مجيب الله بن احمد الاشعري ثنا عمار بن يزيد البصري ثنا موسى بن ابي ثناء انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من فقهه في الصلاة فقهه شديدة فعليه الوضوء والصلاة واسلمها حديث ابن عمر رواه ابن عمر في الكمال من حديث عطية بن القبة ثنا ابي  
عمرو بن قيس السكوني عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلاة فقهه فليعد الوضوء والصلاة وما طعن في  
ان بقية دلس فكانه سمعه من بعض الضعفاء فذف اسمه وقع بان بقية صح فيه بالتحديث والدلس اذ صرح بالتحديث وكان صدوقا ثابت سمعه  
الذليل وبقية من هذا القبيل قوله والاعناء في صلاة مطلقة اما الوارد على واقعة الحال فظاهر واما حديث بقية فهاذا انصرف الصلاة مطلقا  
الى ذات الركوع والسجود وهو بخلاف القياس فحققت النقص عليها والمراد اصلها الركوع والسجود فانه لو فقه فيما يصليها الا بالاعناء بعد راء وكما هو  
بالنظر او انصرف اجزا لا تقتض وكذا ايضا لا تقتض فقهه في الصلاة ولا تبطل الصلاة وقيل تنقص تبطل وعن شاذة تقتض ولا تبطل الصلاة  
وقيل عكسه والاول اصح انتهى انما جلت حديثا بشرط كونها جنائية ولا جنائية من انما يحكم بان السهولة جنائية فيؤخذ به ولا يغيب وجود الحقيقة بما  
لان حالة الصلاة مارة فلا يندرج في ما فقهه النبي فليس عليه وقيل لا تنقص في فقهه الباني في الطريق بعد الوضوء واما بيان ولو نسي ونقص  
بعد الفقه وتدارك الشهادة فاما لو نسي فقهه الايام في هذه الحالة فقهه القوم لم يطل وضوءه ووجهه فقهه بخلاف سلامة فقهه القوم بعد سلامه



## فصل في الغسل ووضوء الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وعند الشافعي ما استبان فيه لقول عليه السلام

من كونه باليد ويدل عليه من السنة ما في مسلم من عايشة قدسية صلى الله عليه وسلم حين طلبته عليه السلام لما فقدته ليلا وما منعتان  
في السجود ولم يقطع صلاته لذلك ومعهما انه عليه السلام كان يعقل بعض فسيه فلا يتوضأ رواه البزار في مسنده بإسناد حسنة وثاني في الثانية ما روى  
اصحاب السنن الا ابن ماجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طارق بن علي عن ابي عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم انه سأل عن الرجل يسجد  
في الصلوة فقال بل هو لا بد منه فكذلك رواه ابن حبان في صحيحه قال الربيعي هذا الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب وفي الباب عن ابي امامة وقد  
روى في الحديث ايوب بن قتيبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلحة عن ابي عبد الله والربيعي ومحمد بن جابر عن ابي عبد الله في حديث ملازم بن عمرو واضح حسن  
ورواه الطحاوي وقال في هذا حديث مستقيم الا سادس مخطوط في اسناده وثقة انتهى فهذا حديث صحيح سادس حديث بركة بن صفوان عليه السلام  
قال من مس ذكره فليدنه وكذا الحديثين مع ذلك لم يسلم من الطعن مرة في بسوقه من اجماله ومرة بان عروقه لم يسمع من مسوقه بل من رواه ابن الحكم  
او اشترط على ما عرفت في موضعه ومرة بالتكلم في ملازم وغير ذلك والحق انها لا يرد لان من روى الحسن لکن ترجح طلق بان حديث ارجل  
اقوى لانهم اخطوا العلم واضبطوا ولما اجعلت شهادته المبرهن بها وقد اشد الظاهر في الحديث ان قال حديث ملازم بن عمرو احسن من حديث بسرة  
وعن عمرو بن علي الضمير ان قال حديث طلق عنه ما ثبت من حديث بسرة بنت صفوان وارجح حديث بسرة من انه باسح لانها تقدم على النبي  
صلى الله عليه وسلم في اول سني الهجرة وميمني المسجد وكان عليه السلام يقبل قول اليماني من الطين فانه من اجملهم سائر من حديث بسرة رواه ابو حمزة  
ومعهما خلا الاسلام فغير لازم لان روى طلق اذ كان ثم روجه لا يفي عوده بعد ذلك وهم قد روى عنه حديثا خفيفا من مس ذكره فليدنه وتاليا  
سمع منه السامع والمنسوخ وحديث ابي هريرة مشعشع ايضا لان في سنده يزيد بن عبد الملك وما يدل على انقطاع حديث بسرة باطلان امر النواص  
فما يحتاج الخاف من العام اليه وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وازين عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين والي الردا  
وعبد بن ابي وقاص انهم لا يرون النقص منه وان روى عن غيرهم كمر وانه وابي ايوب الانصاري وزيد بن خالد وابي هريرة وعبد الله بن عمرو  
بن العاص وجابر وعائشة على ان في الرواية عن عمر بن الخطاب كرهه عنه في كتاب الصلوة وان سكتنا طريق الجمع جيل من الذكر كناية عما يجمع منه وهو  
من اسرار البلاغة ليكون عن ذكر الشيء ويرزقون عليه بذكر ما هو من رواه فلهذا كان من الذكر غالباً يراون خروج الحديث منه ويلازمه عيشة جارية  
بالج من الناطق عما يقصد الناطق لاجله ويحل فيه فيطابق طريق الكتاب والفتنة في التعبير فيصير الى هذا النوع التام

فصل في الغسل قوله المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وعند الشافعي ما استبان فيه لقول عليه السلام  
طعام او وزن رطب يخرجه لان الماء يطبق ليصل الى كل موضع غالباً كذا في التجميع ثم قال ذكر الصلوة الشارح حرام الدين في موضع آخر اذا كان في  
اشياء كرات يقي فيها الطعام ولا يخرجها لم يخرجها ويخرج الماء عليها وفي فتاوى الفضل والفتنة الى الليث خلافت هذا فالتحيط الى الغسل انتهى والدين  
اليابس في الاغتسال كالحجر المصنوع والعجين المصنوع لا يضر ما يقع من الغسل في الاية بركات لا تضر كذا في الاثر يجوز غسل البدن في الغسل من عضو الى عضو اذا كان  
يتقاطر من الوضوء ويجوز للجنب ان يذكر الله تعالى ويكحل ويشرب اذا تنفص و ليعاود به قبل ان يغتسل قال في المنقح الا اذا احتلم فانه لا يأت  
اهله لم يغتسل قوله وغسل سائر البدن يجب في ذلك الغسل الحامشيين ولو لم يكن قطر دخل الماء القطر عند موره اجزاء كالسرة والا دخله  
ويدخله القلفة استحبابا وفي النوازل لا يخرج تركه والاصح الاول للجمع لا كونه خلقه وبغسل فرجه الخارج لانه كالغفر ولا يجب ادخالها الا اصبح في ثيابها



هو الصحيح لما فيه من الحجج بخلاف الجهة لانه لا يخرج في اتصال الماء الى اثناها قال ولعل في الوجبة للقتل  
انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة خالة النوم واليقظة وعند الشافعي به خروج المني كيف  
ما كان بوجوب الغسل لقوله عليه السلام من الماء الى الغسل من المني ولان اكله هو التطهير بينا اول الجنبة والجنابة  
في الغسل خروج المني على وجه الشهوة يقال الخبث النجس اذا قضيت شهوة من المرأة والحديث محمول على الخروج عن شهوة نحو المنعبر

اذا اعتسلت المرأة من غير غفيرة انقضت شعرا نقضا وعلمة نجلى واثان فاذا اعتسلت من الجنابة صبغت على راسها الماء وعصرتة امتنى ولا علم  
بهذا التفصيل في المذهب واجاب متاخرنا في حديث مسلم من حديث ام سلمة السابق فان فيه في رواية فانقضت الخبيثة والجنابة قال لا يحدث  
وهو اولى بالتقديم من حديث الدارقطني واما حديث عائشة فان ذلك الخلل كان للتطيق لاجل الوقت لا للتطهير من حدث الجنبة لانها  
كانت حايضا هذا وورد ان حديث ام سلمة معارض للكتاب واجيب بانه مانع فان مودى الكتاب غسل اليدين والشعر ليس من غسل  
تطهر الى اصول فعلنا بتقصي الاتصال في حق الرجال بتقصي الانفصال في حق النساء فالحج اذا لم يكن حلقه وتارة بانه خص من الائمة بمواضع  
الضرورة لداخل الغنيين فخص بالحديث بعده قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم يجب لها ثلث مع كل تبة عصرية وفي صلوة البقالي الصحيح انه  
يجب غسل الذوائب وان جازت القديين وفي بسوط بكر في وجوب اتصال الماء الى شعب عقاصها اختلاف المشايخ امتنى والاصح لغيره  
المذكور في الحديث قوله والمعاني الموجبة للغسل قيل هي متقضية فكيف توجب في بسوط شيخ الاسلام سبب وجوب الغسل ارادة ما لا يحل عليه  
بالجنابة عند عامة المشايخ وقيل هي موجبة للغسل بواسطة الجنبة لقوله في القريب اعناق والاولى ان يقال سبب وجوب الايجل مع الجنابة  
على ما قرنا في المعاني الموجبة للوضوء وحاصل ما يجب بالجنابة خروج المني عن شهوة والايلاج في الادمى الحى لا الميت والبيعة الم منزل لكن في  
الفتاوى النظرية قال فرج منه منى الكان ذكره منكسر الغسل عليه وان كان منشرا فغسله الغسل وهذا بعد ما عرفت من اشتراط وجود الشهوة في الاثر  
فيه نظر بخلاف ما روي عن محمد بن سفيان وجدا ولم يذكر احتلا ما ان كان ذكره منكسر قبل النوم لا يجب والايجاب لانه بناء على انه منى عن شهوة لكن  
فذهب عن خاطره ومحل الاول انه وجد الشهوة يدل عليه تعليله في التجنيس لقوله لان في الوجه الاول لى حالة الاشارة وجد الخروج والانفصال  
على وجه الدفق والشهوة واعلم ان مطلق الايلاج في الادمى تين اول ايلاج الذكر في القبل والذكر والايلاج الاصح وفي ادخال الاصبع اليد بخلاف  
في ايجاب الغسل فليعلم ذلك قوله ولنا ان الامر بالتطهير تنادى بالجنبة والجنابة في اللغة انما يقال مع الشهوة فلا يتناول من خرج منه  
بلا شهوة فلا يوجب فيه حكما يغني ولا اثبات والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم انما المني المني راية يسلم محمول على الخروج عن  
شهوة لان اللام للعد الذي هو المني المني الذي به العدم لهم هو خارج عن شهوة كيف وربما ياتي على اكثر الناس جميع عمره ولا يرى هذا  
المأجور اعلمنا على ان كون المني يكون عن غير شهوة ممنوع فان عائشة اخذت في تفسيرها اياه الشهوة على ما قال ابن المنذر ثنا محمد بن يحيى  
ثنا ابو خيفة ثنا عكرمة عن عبد بن موسى عن امه انها سألت عائشة عن المني الذي يقال ان كل فعل يذري وانه المني الذي يذري فاما الذي لا يذري  
فلا يجب امرته فيظهر على ذكره الشيء فيغسل ذكره وانثيابه وتوضأ ولا يغتسل واما الذي يذري فانه يكون بعد البول يغسل ذكره وانثيابه وتوضأ ولا يغتسل  
واما المني فانه الماء الاعظم الذي منه الشهوة وفيه الغسل وروى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة عن عكرمة نحوه فلا يتصور معنى الا من خرج به شهوة  
والا لفسد الضابط الذي وضعته لتبيين المياه ليعطى احكامها قوله ثم اعتبر الخ لا يجب الغسل اذا انفصل عن مقعره من الصلب بشهوة الا اذا  
خرج على راس الذكر بالاتفاق واما الخلاف في انه هل يشترط مقارنة الشهوة للخروج فعند ابى يوسف نعم وعند مالك لا فانهم مقصود الكتاب فانها  
متركة وقد اخطأ بعض الطلبة لعدم علمه بذلك من خارج ولما قيل في دليل ابى يوسف اذا الغسل متعين بما نزل الرب عنه ومن فروع  
تعلقه بما لو احلهم فوجد اللذة ولم ينزل حتى توضأ وصى ثم انزل اغتسل ولا يغتسل الصلوة وكذا لو احلهم في الصلوة فلم ينزل حتى تمها فانزل





والنقاء الخاتمين من غير انزال لقوله عليه السلام اذا نزع الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل او لم ينزل ولا يمتنع  
سهل الانزال ونفسه يتعيب عن بصره وقد يخفى عليه ثقافته فيقام مقامه ذلك الايلاج في اليد والكمال السببية ويجوز حتى  
المغلول به احتياطاً بخلاف الجملة وما دون الفرج لان السببية ناقصة والحجف لقوله تعالى حتى يطهرون بالنسبة  
ولكن النقاس بالاجسام ومن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة والعيد وعرفة والاحرام صاحب  
الكتاب نص على السنية وقيل هذه الامور بعبادة مستحبة ومضى بحمد الله الغسل في يوم الجمعة حسناً في الاصل  
وقال مالك واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة  
بمجاورة ومن اغتسل فيها افضل ومجاورة على الاستنجاب اولى النية بشعر هذا الغسل  
باتفاق اللغاة قال رايته انداكبر كل شيء وكوجوهت فيما دون الفرج فسبق الماء في فرجها ووجوهت البكر لا غسل عليها الا اذا طهرت بجعل  
لانها لا تجبل الا اذا انزلت وكوجوهت فاعتقلت ثم خرج منها حتى الميرجل لا غسل عليها امرأه قالت معي حتى ياتي في الغنم مراراً واذا  
اجدا اذا جاسني ورجي لا غسل عليها ولا ينبغي انه يتعبد بما اذا لم يزل المانان راته مراراً وجب كانه اغتسل قوله والنقاء الخاتمين من احتياطاً من موضع يغتسل  
من الذكر والفرج وبؤسته للرجل كثره لما اوجاع الخثرة الغدوني فظلم الفقيه سنة فيما غير انه لو تركه لم يجر عليه الا شئ من الملاك ولو تركه لم يجر عليه  
بغيره استغفرت الى كفاية الطلج في الدبر ولان كفاية في الفرج محاذاتها لا التقاء بها قوله لقوله عليه الصلاة والسلام مني الحديث ثاب  
في الصحيح والنسب كثير وهذا اللفظ في سند عبد الله بن سبب وفي مصنف الى شعبة اذا نزع الختانان وقرا تر الحشفة فغسل وجب الغسل  
ولا يارضه حديث انما الماكس المار فخر روى البراد ودالت في ان الغيتا التي كذا فيقولون انما الماكس الماكس كانت رخصة خصاً رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في بدو الاسلام ثم امر بالاعتقال فصرح بالنسخ ثم طاب المذكر في الكتاب الوجوب بالاطلاع في الصغيره التي لم تبلغ والشهوة  
والهية الاولية وما يحسنه الا ان نزل لان وصفت الجنابة متوقفة على خروج المني طاب راو حكاه عن كمال سبب مع فخره فوجهه لثبته كثره  
في الجري فصفته الدفق لعدم بلوغ الشهوة منها بالمجدد الجالس في المنكر الجاع من اللذة بمقاربة المرأة فيصيح افاقه السبب مقاربه  
عليه كون الايلاج فيه الغسل فيتعبد في الحكم في الايلاج في الذكر وعلى الماطاة اذ لم يلد فينزل ويصلي الماقلنا واخرها ما ذكره الكسبي فيصيح  
النفس بالحق ابتداء وحكي في الوجود على من غابت الحشفة في فرجه فلا في المقتضى قوله وانما في انقطاعه وكذا في النقاس قبل فيه نظر  
اذا انقطع طهارة راناطة النفس بالحدث انتهى الجنب الخارج السبب فالكلام على ظاهره فاحيى نفسه بسبب غير انه لا يفيد طهارة قيامه كمال  
جريان البول فاذا انقطع افاد راناطة صلته ان يحيض موجب بشرط انقطاعه فلا في منها واما ما قد منافي المعاني في الرخصة للغسل وبها تمت  
الاعتقالات في الرخصة شرع في المسنونة هي الاربعة المذكورة تبقى غسل تحت وجوب غسل الكافر اذا لم يغتسل فان اسلم جنباً فغسل في غسله غير طيبين  
بالفرق ثم لا يوجد بعد الاسلام جنابة والواجب وجوبه لثبته الجنابة لسا بقية بعد الاسلام ولا يكتفه اذ لم يشترط في الاية فيصير في الوضوء الكافرة طهرت ثم  
اسلم قال شمس الانوار غسل عليه الجنابة الفرق ان رخصة الجنابة باقية بعد الاسلام فكذلك الجنابة في الاقطع في الحيض من السبب فيتحقق بعده فكذا لو اسلمت  
ثم طهرت جنب عليها غسل ورجلها في الاقطع وهي كغيرها في غسلها بالاعلية فلهذا اربعة فصول قال قاضي خان والاعط وجوب الغسل في الفصول  
كلها انتهى ولا يعلم خلافه في وجوب الوضوء للصلاة اذا اسلم حراً ولا معنى للفرق بين ما بين فانه ان اعتبر حال البلوغ وان الفتاة والبلية  
المكيفة فهو كمال الفتاة والبلية لا يجب عليها وان اعتبر وان توجه خطاب حتى اتخذها فانما وجب عليها واحيض اما حدث او وجب حدثا  
في رتبة حدث الجنابة لما استخف في بابه فوجب ان يتحكم بالذي اسلم جنب او جابه ان السبب في الحيض الا انقطاع وتبوء بعد البلوغ  
لتحقق البلوغ بائداً يحيض كمالاً يثبت الانقطاع وهي بالثبوت بخلاف الجنابة قوله وقيل هذه الاربعة مستحبة وهو الظاهر فان غسل الجمعة لا امر  
لشريعته وكان واجبا على الفقيه وليس مالك وهو من رواية ابن عمر عن الخطاب في الصحيحين عن علي عليه السلام قال اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل  
وفي الصحيحين من حديثه انه صلى الله عليه وسلم قال غسل الجمعة واجب على كل مسلم فان غسل في الجوارب على النسخ مع مانع به  
من ان النسخ وان محمد الترمذي لا يقوى لقوة حديث الوجوب وليس فيه مانع ايضا فكذا انعاض القديم للموجب فاذا نزع الوجوب

يجوز

للاصلاة عند البيوسف وهو الصحيح لزيادة فضيلته على الوقت واختصاصه بالطهارة بما وفده خلاف الحسن  
والعبدان بمنزلة الخيمة كان فيها الاجتماع فيميتب الاعتسالة دفعا للتأخرى بالرائحة واما في عرفه و  
الاحرام فسدنيته في الناس ان شاء الله تعالى فقال وليس في المدي والودي غسل وفيه ما للوضوء

لا يبقى حكم آخر مخصوصه الا بلبيل والدليل المذكور لفيد الاستحباب وكذا ان قول علي انه من قبل انما الحكم بانها علمته كما ان فيه ما اخرج ابو داود  
عن بكره ان ثاسا من اهل العراق جاوا فقالوا لابي بن عباس اترى الغسل يوم الجمعة واجبا فقال لا ولكنه طهور وخير من الغسل ومن لم يغسل  
فليس عليه بواجب وما ذكره كيف يراه الغسل كان الناس فيه ودين لم يبدون الصلوات ويملكون على ظهورهم وكان سجدتهم خفية كما عايناهم  
السقف انما يورثش فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصلوة حتى تارت منهم حتى رادى بعضهم  
بعضا فلما وجد عليه السلام تلك الموضع قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاعتسلوا وليس احدكم باسجد من دهنه وطينه قال ابن عباس  
ثم جاء النبي بالخير ولبسوا غير الصلوات وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق وان قول علي ان  
بالا امر الذنب وبالوجوب الثبوت شرعا على وجه الذنب بالقضية المنفصلة اعني قوله عليه الصلاة والسلام ومن اغتسل فهو افضل فليل  
المرتب بيب ثبت الاستحباب اذا لاسته دون المواظبة منه عليه السلام وليس ذلك لازم الذنب ثم قياس عليه باقي الاعتسالات وانما يردى  
الى الفرع حكم الاصل وهو الاستحباب واما ما روى ابن باجة كان عليه السلام يغتسل يوم الميدين وعن الفاكه بن سعد الصعابي انه عليه السلام  
والسلام كان يغتسل يوم غزوة يوم النحر يوم فطر فضعيفان قال المذوي وغيره واما ما روى الترمذي وسنه عن خارج بن زبير بن ثابت  
عن ابنه انه عليه السلام تجرد للماء واغتسل فرائقه حال لا تستلم المواظبة فاللزام الاستحباب الا ان يقال المبالاة اسم جنس مضان فيعني فمما كل  
المبالاة صدر منه فيثبت منية هذا الغسل بما من الاعتسالات المندونة الاعتسالات لدخول مكة والوقوف بمكة ودخول المدينة النبي صلى الله عليه  
وسلم ومن غسل الميت والحياته لشبهته بالحيات والليلية القدر اذا راها وللجئون اذا خافوا والحيات اذا راها النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية وكذا  
يستحب للكا فر اذا سلم قال في التمهيد ذلك امر عليه السلام من جاءه يريد الاسلام وطاهره وكذا في ابن اشبال في ان الغسل قبل الاسلام  
للاسلام ويغني غسل واحد السنن العبد واجبة اذا اجتمع كالفرض في بابته ويغني بعد الاتفاق على الاكتمال بغسل واحد قبل الخلاف بين ابي يوسف  
ومحمد انه منهما وان شق من السابقي منهما وجه الاول ان كلا من الجنابة والنجس يوجب الغسل فاذا اجتمعا لم يكن احدهما باولى من الاخر في وجبانه  
فيكون منهما وجبا الثاني ان وجوبه للتجاسة الحكيمية الكافية بالحدوث واذا جاءت بالسبب الاول لا يؤثر السبب الثاني اياها وهذا لانها وجبة  
ثبتت باسباب لا مستدرة بتعدد الاسباب فاذا ثبت باحد استحتم ان تثبت بالثاني حال قيامها وتظهر ثمرة الخلاف في امره حلفت لاي  
من زوجا من الجنابة فحلفت ثم جامعها ثم اغتسلت تحميت على الاول لا الثاني قوله لاصلوة الخ تظهر ثمرة فحين لا جمعة عليه بل ليس له  
الغسل الا فيمن اغتسل ثم حدث وتوضا وصلى بالجمعة لا يكون له فضل غسل الجمعة عند ابي يوسف وفيمن اغتسل قبل الغروب وفي الكافي  
لو اغتسل قبل الصبح وصلى بالجمعة مال فضل الغسل عند ابي يوسف وعند الحسن لا او تشكك شراح الكثر لانه لا يشترط وجود الاعتسالات فيما من  
الاغتسال لاجل بل ان يكون متطهر لطهارة الغسل فلا يحسن في الحسن يعني وان فرغنا على انه اليوم فانما يوجب ان يكون متطهر لطهارة  
الغسل فيه لانه يجب ان يشبه فيه قوله وفيما الوضوء او لا يتصور الوضوء من الودي لانه يتقرب البول فيكون الوضوء من الناقص  
السابق اجيب بان المراد لو فرض خروجه ابتداء وكان فيه الوضوء وبانه يتصور فيها الوضوء على اثره بل لا حمله ثم مشى فحقل وودي وخرج سخته  
لو كان يسل البول فوجد ذلك منه في الوقت كان عليه الوضوء وبان وجوب الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي بل يجب بينهما









والن يغتسل فيه من الجنابة مرة واحدة والذ يرواه مالك ورد في بيضاوية وماء كالحار في البساتين  
وماء الشاذي ضعف لوداودا وهو بضعف عن خصال الجنابة والماء الحار اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به

ان يزيد فلم يغتسل او ثلثا وروى الدارقطني وابن عدي والقيل في كتابه عن القاسم بن عبد البر عن محمد بن المنكدر عن جابر قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء اربعين قلته فانه لا يجزئ الخبث وضعة الدارقطني وذكر ان الثوري وعمر بن راشد ورع بن القاسم وروى  
ابن المنكدر عن عبد الله بن عمر موقوفاً ثم روى باسناد صحيح من جهة روح بن القاسم عن ابن المنكدر عن ابن عمر قال اذا بلغ الماء اربعين قلته لم يجزئ مخرج  
رواية سفيان بن عيينة وكيع وابي نعيم عمداً اذا بلغ اربعين قلته لم يجزئ شي مخرج رواته يعمر بن وهبة عبد الرزاق عن حمير فاحمد عنه واخرج عن ابى هريرة  
من جهة بشر بن السري عن ابن ابي عمير قال اذا كان الماء قد راء اربعين قلته لم يجزئ خبثا قال الدارقطني كذا قال وخالفه غير واحد روى عنه عن ابى هريرة  
فقالوا اربعين غير ما منهم قال اربعين الاول هذا الاضطراب يوجب الضعف وان وثقت مع فيه من الاضطراب في معناه ايضا وهو الذي كرهه اهل  
القول او هو بضعف الى آخره يعني لم يجزئ خبثا انه مضى عن النجاسة فينجس كما يقال هو لا يحمل الكل اي لا يطيقه لكن المعنى ان اجاب السؤال عن  
طهارة الماء الذي تنوبه السباع ونجاسته بانه اذا بلغ قلتي في القلعة نجس وهو يتكلم احد امين اما عدم تمام اجواب ان لم يعتبر مفهوم شرط فانج  
لا يعتبر كذا اذا راعى القلتين والسؤال عن ذلك الماكيف كان واما اعتبار المضموم لغيره فاجاب فالمعنى ان اذا كان قلتي نجس لان رافان  
وجوب اعتبارهما لقيام الدليل عليه وهو كذا لا يبرم خلا السؤال عن اجواب المطالبين كان الثابت به خلاف المذهب اذا لم يقل بانه اذا زاد  
قلتي شيئا لا يجزئ بالتميز فالقول عليه في كلام المص الاضطراب في معنى القلعة فانه مشترك ليقال على القرية والحرية والسؤال عن قول الشافعي رحم  
في مسنده اخرج في مسلم بن خالد الترمذي عن ابن حرج باسناد لا يخرجه في اذه عليه السلام قال اذا كان الماء قلتي لم يجزئ خبثا وقال في الحديث لعلنا  
قال ابن حرج رايته لقال سحر فالقلعة تسع قريتين او قريتين وشيا قال الشافعي فالاحتياط ان تحمل قريتين ولفظا فاذا كان خمس قري كبار  
كقرب الحجاز لم خمس الا ان يتغير منقطع للجهالة ثم يترجم الحديث لا يخرج ذلك السانفاده وجوده في هذه الكلمة في مسنده ابن عدي من حديث غيره  
بن قتاد عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام اذا كان الماء قلتي من قلال سحر لم يجزئ شي ويذكر انها فترقان قال ابن عدي  
قوله في مسنده من قلال سحر غير محفوظ لا يذكره في هذا الحديث من رواية بخيرة بن سقلاب يعني ابانته من الحديث ثم اسند من كلام غيره فيه هو  
اقطع من هذا ورواه الدارقطني بسند فيه ابن حرج ولم يذكر فيه هذه الكلمة وفيه قال محمد قلت ليعي بن عقييل اي قلال قال سحر قال محمد رايته  
قلال حرقا طن كل قلعة تسع قريتين فهذا لو كان رضا للكلمة كان مرسل فكيف وليس به وفيه ان مجموع القلتين اربعة وستون وطلا وفي الاول انها  
اثنتان وثلثون وطلا وهو لا يقول به وروى عن ابي عن حديث البخيرة بن سقلاب عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام اذا  
كان الماء قلتي لم يجزئ شي والقلعة اربعة اصبح هذا المخلص ذكره الشيخ تقي الدين في الامام وبه ترجح ضفت الحديث عنه ولعله لم يذكره في الامام  
مع شدة حاجته اليه وضمن ضفته الحافظ بن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحق وابو بكر بن العربي المالكيني وفي البدائع عن ابن المنذر في حديث  
حديث القلتين فوجب الغدول عنه واذا ثبت هذا فما استدرك المص للمذهب من قوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الا ينجس ولا يغتسل  
فيه من الجنابة كما هو رواية الى داود ولم يغتسل منه او فيه كما هو رواية الصحيحين لا يبولن احدكم في الماء الا ينجس ولا يغتسل فيه من الجنابة  
الذي يتوقف تجزئه على تغييره للاجماع على ان الكثير لا يجزئ الا به فقال مالك رحمه الله لم يتغير الحديث السابق في تخيل في اجاب اختلاف النجاسة  
في الكثر وقال الشافعي قلتي ان ريت المذكور انما وقال ابو حنيفة في ظاهر الرواية يستبرئ فيه كبر راي المبتلى ان غلب على ظنه انه بحيث تصل النجاسة

اذ لم ير لها اثر فلا يجرى بها لا تستقر مع جريان الماء والا فلهو الطهر واللمحة واللون

الى الجانب الاخر لا يجوز الوضوء الا باجزاء معتبرة بالتركيب على ما هو مذکور في الكتاب بالاغتسال او بالوضوء او باليد وديات والاول  
اصح عند جماعة منهم الكرخي وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهو الاخير جعل ابي حنيفة اعني عدم التحكم بتقدير فيا لم يرتفع تقديره على  
والثبوت فيه الى رأي المبطلين بناء على عدم صحته ثبوت تقديره شرعا والتقدير جسته في عشر وثمان في ثمان واشت في عشر وفي اثني عشر وترجع  
الاول اخذ من حريم البير عن منقول عن الائمة الثلاثة قال شمس الائمة المذهب الظاهر القري والتفويض الى رأي المبطلين من غير حكم  
بالتقدير فان غلب على الظن وصولها بخمس وان غلب عدم وصولها لم تخمس وبهذا هو الاصح انتهى وانقل عن محمد  
حين سئل عنه اي غن الكثير ان كان مثل مسجد في هذا فكمشتر فخص حين قام فكان اثني عشر في مثلها في رواية وثمانية في ثمان في اخرى  
لا يسلّم تقديره به الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لانه لما وجب كونه ما استكثره المبطل فاستكثره واحد لا يلزم غيره بل يحتاج بانقل  
ما يقع في قلب كل وليس هذا من قبيل الامور التي يجب فيها على العامي تقدير الجهد ثم رایت التبرج بان محمد ارجع عن هذا قال  
قال ابو عمدة كان محمد بن الحسن يوت في ذلك عشرة في عشرة وقال لا أدق شأنا فادعرت هذا فتقبل عليه السلام لا يبرهن احدكم في الماء الا  
ثم يغسل فيه انما يفيد تجس الماء في الحجة لاكل ما فليست الا انما فيه للاستغراق للاجماع على ان التبرج لا ينجس الا في غير النجاسة فيقول البعض اذن  
بموجبه يقول المراد ان بعض الماء ينجس وانا اقول اذا تغير ولم يبلغ قلتين نجس وبذلك تحصل المطابقة لقولنا الماء نجس في الحجة فالتحقق  
في سوق الحجة ان يقال يفيض الى رأي المبطلين غير مقدر بشي لعدم المدرك وهو حديث القلتين قلنا فيه ما تقدم وقول مالك بل فيه  
وهو حديث الماء طوره حيث انما لاكثره عدم التغير قلنا ورد في بعض النجاسة على ما تقدم واما ما كان جاريا في الباطنين كما رواه الطحاوي  
عن ابن ابي عمران عن ابي عبد الله محمد بن شعيب الشامي بالمشقة عن الواقدي قال كانت ببر بضاعة طريقا للماء الى البساتين وبهذا تقوم  
به الحجة عندنا اذا قلنا الواقدي ابا عبد الله الخالف خلا تضعيفه ايا مع انه ارسل بها خصوصا مع دعاءهم ان المشهور حال ببر بضاعة في الحجاز  
خير بذاتهم لو تفرعوا عن هذه الامور الخمسة كان العبارة لعدم اللفظ لا بخصوص السبب والاجاب بان هذا من باب الحمل لدفع المعارض لا لبيان  
اذ لا تعارض لان حاصل النهي عن البول في الماء الدائم نجس الماء الدائم في الحجة وحاصل الماء طوره لا نجسة شي عدم نجس الماء الا بالتغير بسبب  
ما هو المراد المجمع عليه ولا تعارض بينهما في ما بين القلتين فان قيل هذا معارض آخر لوجب حمل المذكور وهو حديث استيقظ من منامه  
وقد رجاه قلنا ليس فيه تصريح بنجس الماء بتقدير كون اليد نجسة بل ذلك تعليل منها للنهي المذكور وهو غير لازم اعني تعليله بنجس الماء بتقدير  
نجاستها جواز كونه اعم من النجاسة والكلامية فتقول نهى بنجس الماء بتقدير كونهما نجسة بالغير او للكلامية بتقدير كونهما بالغير واين هو من ذلك الصريح  
الصحيح لكن يمكن ثبات المعارض بقوله عليه الصلوة والسلام طوره انا احكم اذا وقع الكلب فيه الحديث فانه يقتضي نجاسة الماء ولا يتغير بالوضوء  
فحين ذلك الحمل والله سبحانه اعلم قوله اذ لم ير لها اثر وهو الطهر واخوه فلو بال انسان فيه فوضوا آخر من اسفله جاز ما لم يطهر في الحجرة  
اثره وعن محمد لو كسرت خابتي في الفرات ورجل يتوضأ أسفل منه فما لم يجد في الماء طهر اخر اولونه او يجره جاز هذا ولو استقرت المربة فيه بان  
كان خيفة مثلا ان اخذت الحجرة افضتها بحجر من اسفله وان لم ير اثره وان كان اكثر حجرتيه في مكان ظاهر وبذا احتج الى محض حديث  
الماء طهر بحد على تجاري فحقناه ان يجوز التوضي من اسفله وان اخذت الخيفة اكثر الماء ولم يتغير ولو افقه ما عن ابي يوسف في ساقية صغيرة

والجاري ما لا يتكرر استعماله وقبل ما يذهب تبينة والغدير العظيم الذي لا يتكرر استعماله  
طرفيه يتحرك الطرف الاخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جازا لوضوء من الجانب الاخر لا الظاهر  
ان النجاسة لا تنقل اليد اذا اثر التحريك في السراية فوق اثر النجاسة شرعا بانه خفيفة به انه يفسد التحريك  
بانه غثال فهو قول بيوسف وعنه بالتحريك باليد وعن محمد بن عيسى بالتوضي ووجه الاول ان النجاسة لا تنقل  
امتد منها الى التوضي وبعضهم قد اوجب المساحة عشرين في عشرين ذراع الكبراس وتسعة الاربع على التماس عليه الفتوى

فيما كتب بيت سعد بن جبري المأثور وتحت ايدى اباس به نقله في النبايع عنه والغديران في السطح كالميتة في الماء ان كان يجري عليها انعقد او كانت  
على راس الميزاب فهو نجس وان كانت متفرقة واكثر ويجري على الظاهر وكذا المظا اذا جرى على عذرات وتنشق في موضع فاجوب كذلك واما التوضي  
في من والماء مخ منها فان كان في موضع خروج جاز وان كان في غيره فذلك ان كان قد اربعه اربعاني اربع قاتل فان كان نجسا في خمس اختلف فيه  
فاختار السدي جازا والمختلف مبنى على انه لم يخرج المستعمل قبل كبر الاستعمال اذا كان بهذه المساحة اولى بدونه جنيته على نجاسته استعمال قوله  
والجاري انما قيل بالبعد والناس جازا قيل هو الاصح والحق بالجارى وحض الحمام اذا كان المائيل من اعلاه حتى لو دخلت القصعة انجست فيه  
لا نجس من بل يشترط مع ذلك تدارك اعتراف الناس منه فيه خلاف ذكره في الميتة ثم لا بد من كون جريانه لمدة كما في العين والنهر من المختار وما قيل  
لو استنجى بالميتة فما صب منها الى المصبوب البول قيل بده فهو ظاهر لانه جار قال المص في التجنيس فيه لظلاله يقتضي اذا استنجى لا يصير نجسا وليس  
يشي قال ونظيره ما اوردته المشايخ في الكتب ان المسافر اذا كان محبذا وساع واداهه محتاج اليه ولا يتيقن وجوه الماء لكنه على طعمه وقيل  
يلغى ان يامر احد من رفاقه حتى يصب الماء في اطراف الميزاب وهو متوضا وعند الطرقات الاخر انما طاهر يجمع فيه الماء فانه يكون الماء طاهرا وطورا  
لانه جار وقال بعضهم بل ليس بشي لان الجاري انما لا يصير مستحلا اذا كان له مد وكالعين والنهر ما اشتهر حوضان صغيران يخرج الماء من احداهما ويدخل  
في الاخر فتوضا في خلال ذلك جاز لانه جار وكذا اذا قطع الجاري من فوق وقد بقي جري الماء كان جازا ان توضا بما يجري في النهر وذكر في فتاوى  
قاضي خان في المسئلة الاولى وقال الماء الذي اجمع في الخيرة الثانية فاسد وهذا مطلقا انما هو بناء على كون المستعمل نجسا وكذا كثير من اشياء هذا  
فاما على المختار من رواية انه طاهر غير طاهر فلا يتحقق فيه عليها ولا يفتي بمثل هذه الفروع وتوهم في الخيرة الثانية ان الجمع فيها نجس بعد الحاق  
محل الوضوء بالجاري في نظر الوجود طاهر متوضا كما توضا الاسفل من جرة التوضي الاعلى ومثله يجب فيما قطع اعلاه وتوضا انسان بالجاري  
في النهر قبل استقراره قوله والخير العظيم تقدم في اختلافية ما في عن الكلام هنا وذراع الكبراس ست قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع فاقته  
وحمله الولوي سبعا وذراع المساحة سبع فوق كل قبضة اصبع فاقته وبطل العبث ذراع المساحة او الكبراس اذ في كل زمان ومكان ذراعهم اقول كل  
شيء صحيح من ذهب اليه والكل في المربع فان كان الحوض مدورا فقدر بارتفاعه واربعين في اربعة واربعين اختياره والبعوث في الحساب كيتي قاتل منها كالميتة  
لكن بقيت ستة واربعين كليا يتغير رعاية الكبر والكل تحركات غير لازمة انما يصح ما قدمناه من عدم الحكم بتقدير بعين وفي الفتوى غير كبير لا يكون  
فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم في في اثنا ويرفع منه الجدران كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالما والجدر نجس  
وان كثيرا من ذلك وان كان داخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشرين في عشرين انتهى الى النجاسة فالما والجدر طاهران انتهى وهذا بناء على  
ما ذكره من ان الماء النجس اذا دخل على ماء الحوض الكبير لا نجس وان كان الماء النجس غالبا على الحوض لان كلما يتصل بالحوض الكبير يصب فيه فيحكم  
بطلانه وعلى هذا فبارك الله العليل القاطنة طاهر اذا كان ممره طاهرا واكثر ممره على ما عرفت في ما و السطح وقد ذكرناه انما لانها لا تتصل بكماء بل  
لا يزال بها غير عظيم فلو ان الداخل اجمع قبل ان يصل الى ذلك الماء الكثير بان كان نجس حتى صار عشرين في عشرين انتهى الى النجاسة فذلك الماء والكثير كان  
الكل طاهرا اذا كان ذلك الغدير الباقي حكما الطهارة ولا سقطت نجاسته في عشرين فصار اقل فهو طاهر وذات نجس حوض غير داخل في رضى  
استلار ولم يخرج منه شي فهو نجس او خرج من جانب آخر ذكرناه ولو حوض كبير فنقشب فيه انسان لبقيا متوضا

والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا يتجسس بالاغتراق هو الصحيح وقوله في الكتاب جانبا الموضوع  
من الجانب الاخر انذاره الى انه يتجسس موضع الوقوع وعن ابي يوسف رده انه لا يتجسس الا بظهور الجماعة فيه  
كالماء الجاري قال وموت ما ليس له نفس سائل في الماء لا يتجسس كالبقي والذباب والزنايد والغدير ونحوها  
وقال للشافعي يفسده لان التجسس لا يطرأ على الكرامة لانه لا يتجسس بخلاف ود النخل وسوس الثمار لا يتجسس فيه ضرورة ولنا  
قوله عليه السلام فيه هذا هو الحال كله وشبهه بالوضوء منه ولان التجسس اختلاط الدم المسفوح باخره عند الوضوء

فيه فان كان الماء متصلا بطبق الثقب لا يجوز ولا جاز وكذا الحوض الكبير اذا كان له مشاع فتوضأ في مشرقة او قسطنطين والماء متصل بالوح  
المشرقة ولا تضطرب الا يجوز ان كان اسفل منها جازا لانه في الاول كالحوض الصغير فيعرف ويتوضأ منه لافيه وفي الثاني عرض كبير سقفت وادخل ان  
اكثر الضامع المذكورة مبنية على اعتبار العشر في الحوض فاعلى النجاسة من اعتبار رطوبة الظن موضع لفظ مكان شرقي كل مسلة لفظا كثيرا وكثيرا ثم تجرى  
التضامع قوله والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا يتجسس بالاغتراق هو الصحيح وقوله في الكتاب جانبا الموضوع  
اذا اخذ وجه الارض كفي ولا تقدير فيه في ظاهر الرواية والاتصال القصب القصب لا يمنع اتصال الماء ولا يخرج عن كونه غديرا عظيما فيجوز بهذا التوضي  
في الاجابة وغير ما قوله لو تجسس الحوض الصغير ثم دخل فيه لا يخرج من حال دخوله وهو ان قال لا حتى يخرج قدر ما فيه وقيل حتى يخرج ثم انما له وسائر المياه  
كالما في القلة والكثرة يعني كل مقدار لو كان بالتجسس فاذا كان غير متجسس ولو كان الماء طولا ودون عرض قال في الاختيار وغيره الاصح انه ان كان  
بحال لو ضم بعضه الى بعض يصير عشرين في عشرة فهو كشيء واحد في التفرع على التقدير ولو فرغنا على الاصح ينبغي ان يعتبر كبر الراي لو ضم ومثله لو كان عمق سبعة  
ولو سبط بلغ عشرين في عشرة اختلف فيه ثم من صحيح جله كثر والاوجه خلافه لان مدار الكثرة عند ابي حنيفة على تحكيم الراي في عدم خلوص النجاسة  
الى الجانب الآخر وعند تقارب الجواب الشك في غلبة اخلوص اليه والاستعمال يقع من السطح لا من العمق وهذا يظهر ضعف ما اختاره في الاختيار  
لانه اذا لم يتجسس له عرض فاقرب الامور الحكم بوصول النجاسة الى الجانب الاخر من عرضه وبخالف حكم الكثرة تجسس الجانب الآخر بسقوطها في مقابلة  
دون تضيعة وانت اذا تحققت الاصل الذي بنياه قبلت ما وافقه وترك ما خالفه والله الموفق قوله اشارة الى انه يتجسس مكان الوقوع على هذا  
صاحب المبسوط والبدائع وجعله شراح الكثرة الاصح ومشايع بل وجازا قالوا في غير المرتبة يتوضأ من جانب الوقوع وفي المرتبة لا يجزى ابي يوسف  
انه كالجاري لا يتجسس الا بالتضيعة وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المرتبة وغيره لان الدليل انما يقتضي عند الكثرة عدم التجسس الا بالتضيعة  
من غير فصل وهو ايضا الحكم بالجمع عليه على ما قدمنا ومن نقل شيخ الاسلام دوافقه ما في التقى قوم يتوضئون صفا على شط النهر جاز فلذا في الحوض  
لان ما الحوض في حكم ما جازا لثنتي وانما اذا جازا الحوض الكبير بالفرة فمروغ يتوضأ من الحوض الذي يجاز فيه فذروا لا يتبين ولا يجب ان يسأل  
اذا احاط به اليه عند عدم الدليل والاصل دليل مطلق الاستعمال وقال عمر بن سالم عن ابن عمر عن النضر بن الحارث عن ابي بصير عن ابي بصير  
لا تجزى ذكره في الوطأ وكذا اذا وجدته متغير اللون والريح ما لم يعلم انه من نجاسته لان التغير قد يكون بظواهر وقد نبتن الماء بالملك وكذا البئر الذي  
يدلى فيها الدلاء او الجرار الدنة تعلوها الصغار والجديد لا يعلمون الاحكام وميسما الرساقيون بالايدي الدنة ما لم يعلم يقينا النجاسة ولو طعن الماء  
نجسا فتوضأ ثم ظهر انه طاهر جاز وفي فوائد الرستغني التوضي بما جازا الحوض افضل من النهر لان المقترنة لا يجزى من احياء في غيرهم بالوضوء منها  
انتهى وهذا انما يفيد الافضلية لهذا العارض في مكان التحقيق النهر افضل قالوا ولا بأس بالتوضي من جب لوضع كوزه في نواحي الدار وليس برب منه  
ما لم يعلم به فذكره للرجل ان يتخلص لنفسه اما يتوضأ منه ولا يتوضأ منه غيره قوله ولنا قوله عليه الصلوة والسلام بها هو الحلال اكله وشربه  
عن سلمان رضي عنه عليه الصلوة والسلام قال يا سلمان كل طعام وشرب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال اكله وشربه وضوءه واه  
الذي ياتي به قال لم يرفعه الا بقتية عن سعيد بن سعيد الرضوي وهو ضعيف انتهى واعلم ان عدى بجها السعيد ودخل بلن بقتية فها هو ابن الوليد روى  
عنه الا انه مثل احمد بن وابن المبارك ويزيد بن بازل وابن عيينة وكيع والاذاعي واسحق بن راهويه وشعبة وناهيك بشعبة وحقيقه قال في



حتى حل المذكي لا تغداه الدم فيه ولا دم فيها والحرم لم يمت من ضرورتها النجاسة كالطين وموت طائر  
في الماء فيه لا يفسده كالمسك والصفدع والسرطان وقال الشافعي رحمه الله يفسده كالمسك  
لما هو كذا انه مات في معدته فلا يعطى له حكم النجاسة كيضته حال محمدا وما ولا دم فيها اذ  
الدموى لا يسكن في الماء والدم هو النجس وفي غير الماء قيل غير المسك يفسده لا تغداه المعدن قيل  
لا يفسده لعدم الدم وهو الاصح والصفدع الجري والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن  
وما يعيش في الماء ما يكون قوالا ومثواه في الماء وما في المعاش ومن طاقى المولد مفسد قال الماء المستعمل

كان شعبة بجلا البقية حيث قدم بغداد وقدرى الجماعة الا البخاري واما سعيد ابن ابى سعيد فذكره الخطيب قال واسم امية عبد بخاري وكان  
ثقة فاتفقت الجماعة واخذت مع هذا لا ينزل عن درجة احسن قوله حتى حل المذكي لا تغداه الدم فيه يعني ان سبب شرعية الزكاة في الاصل  
للحل فقال الدم بها ثم ان الشارع اقام نفس الفعل من الابل مقام زوال حتى لو اتنع اخروج يمانع كان اكثت ورق الغلاب حل اعتبارا لانه خارجا  
قوله وموت ما يعيش في الماء هذه داخلة في المسئلة التي قبلها لان ما يعيش في الماء ادم فيه ثم لا فرق بين ان يموت في الماء او خارجا  
ثم ينقل اليه في الصحيح وغيره المأمن المأمن كالماء لان النجس هو الدم ولا دم للمائي ولذا لو شمس دم السمك مبيض ولو كان دما لاسود نعم روى  
مجهول اذا تفتت الصفدع في الماء كرهه شره لان النجاسة بل لم يمت كرهه وقد صارت اجزاه فيه وهذا الصحيح بان كراهته شره لغيره وشره في تنجيس  
فقال يحرم شره قوله ولانه لا دم فيما هذا التعليل هو الاصح بخلاف ما قبله فانه يستلزم انه لو مات سبع في البر لا نجس لانه مات في معدته كذا قيل  
كون الميتة معدة للسلع محل تامل في معدن الشيء الذي يفهم منه ما يتولد من الشيء في غير ذي الروح وفيه ما هو مقدر بحيث لا يستلزم انفعاله عنه  
وعلى التعليل الاول فرع ما لو وقعت البيضة من الدجاجة في المار رطبة او يمت ثم وقعت وكذا السخنة اذا سقطت من امار رطبة او يمت  
للنجس الماء لانها كانت في معدتها وقولنا النجاسة في محلها لا يعطى لها حكم النجاسة حتى لو صلى حامل فارة حية جازت صلواته لانيته لاصحاب العلم  
عن مجراه بالموت وكذا لو قطع عرق لا يخرج منه الدم ليس المراد به مثل هذا قوله الصفدع الجري هو ما يكون بين اصابعه شدة بخلاف البري قوله  
لوجود الدم ان ثبت هذا فينبغي ان لا يترد في انه مفسد وفي التمسك لو كان للصفدع دم سائل يفسد ايضا ومثله لو ماتت حية برية لا دم فيها  
في الماء لا نجس وان كان فيها دم نجس قوله والماء المستعمل يتعلق به مباحث في حكمه وصفته وسبب شؤنها ووقت ذلك قد مر الاول  
لانه اهم واما الثاني فقد اثبت فيه مشايخ ما رواه النضر الخفاف بين اصحابنا واختلاف الرواية فاحسن عن ابي حنيفة منع النجاسة ولو يمت  
منه فاعلم عنه طاهر غير طاهر وكل اخذ بما رواه وقال مشايخ العراق انه طاهر عند اصحابنا واختار المحققون من مشايخ ما رواه النضر طهارة  
وعليه الفتوى وهذا لان المعلوم من جهة الشارع ان الآلة التي تسقط الفرض ويقام بها القرية تتدنس واما الحكم بنجاسته العين شرعا  
فلا وذلك لان اصله مال الزكوة تدنس باسقاط الفرض بحيث جعل من الاوساخ في لفظه عليه السلام فحرم على من شرف بقرته الناصرة  
ولم يصل مع هذا الى النجاسة حتى لو صلى حامل دراهم الزكوة صححت فكذا يجب في الماء ان يتغير على وجهه لا يصل الى التمسك وهو سلب الطهارة  
الا ان يقوم فيه دليل يخصه غير هذا القياس فان قيل قد وجدنا فان انحطاطا تخرج مع الماء وهي قاذورات يتبع من الشكل الثالث  
بعض القاذورات تخرج مع الماء وبذلك نجس الماء الصغرى فلقوله عليه السلام اذا توضأ المؤمن خرجت خطايا من جميع جدره حتى تخرج  
من تحت اظفاره واما الكبرى فلقوله عليه السلام من ابتلى منك لشي من هذه القاذورات فليست بستر الله فاجاب منع ان اطلاق القاذورات  
على الخطايا حقيقة آما لظهورها واشهرها فليكون اصله من ابتلى بها عقيب وضوءه اذ لم يكن من النواقض دون غسل بدنه ولما قلنا  
عليه الصلوة والسلام لا يبولن احكم في المار الدائم ولا يفتسلن فيه من الجنابة فغاية ما يفسد نهي الاعتسال كراهته التحريم ويجوز كونها  
لكيلا تسلب الطهارة فيستعمله من اعلم له بذلك في ربح الحديث ويصلي ولا فرق بين هذا وبين كونه تنجيس فتستعمله من اعلم له بحالها  
في لزوم المحذور وهو الصلوة مع المنافي فيصل كون كل منهما سلبا للنهي المذكور وجه رواية النجاسة قياسا اصله الماء المستعمل في النجاسة



وقيل هو قول أبي حنيفة ايضا وقال محمد بن كمال يصير مستغلا لا باقامة القرينة لان الاستعمال بانتقال  
 نجاسة الاثم اليه وانما تزال بالقرينة وأبو يوسف لا يقول إسقاط الفرض ونرا ايضا في ثبوت لفساد ياله من وقت يصير  
 مستغلا الصحيح انه كما زال العضو صار مستغلا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانقضاء بالضرورة ولا ضرورة بعده

او احدى رجليه في اجابة لم يحجز الوضوء منه لانه سقط فرضه عنه وذلك لان الضرورة لم يحقق في الاوخال الى المرفقين حتى لو تحققت بان وقع  
 الكون في الجنب وادخل يده الى المرفق لاخرجه لا يصير مستغلا نص عليه في الخلاصة قال بخلاف ما لو ادخل يده للبتير وانه يصير مستغلا لعدم الضرورة  
 فمما يلزم من قول المروى عن أبي حنيفة على نحوه ثم ادخل مجزوا الكف انما لا يصير مستغلا اذ لم يرد الغسل فيه بل اراد وضع المار فان اراد  
 الغسل ان كان اصبع او اكثر دون الكف لا يضر ومع الكف بخلافه ذكره في الخلاصة ولا يخلو من حاجته الى تامل وجوبه وادعاه في الخلاصة  
 من كونه يصير مستغلا بالاوخال للبتير وتحمله اذا كان محدثا اما اذا كان مستظرا فلا ادلا به عند عدم ارتفاع الحدث من ثمة القرينة بثبوت الاستعمال  
 وكذا اطلاق ثبوت الاستعمال غسل اليدين قبل الطعام وبعده ومما اقرب في هذا وكذا ما ذكر من ان الجنب لا يتنجس بغير الاستعمال  
 لانجسا فانما لو لم يقتض في هذا وقبله سوى الزيادة والغسل بغير الاقتراب يستلزم ان لا يصير مستغلا وقد صرح بذلك قال في المفتي وغيره  
 بغيره لا يصير مستغلا ان كان محدثا والا فلا بغسل ثوب ظاهره او بانه لو كمل لا يصير مستغلا وكذا الغسل ببدنه او راسه الطين او الدبر ان محدثا للوضوء  
 قصد ازالة ذلك ووضوء البصير كالبالغ وتبجيل الوضوء اذ لم يرد سوى مجزوء التعليم لا يستعمل وبوضوء الحائض بغيره مستغلا لان وضوءه مستحب  
 على ما ذكره ان شار التمد في باب الحيض ولا يخفى انتماض الوجه على ما ذكره في قوله ان الطهور يطهر مرة بعد اخرى وقوله هو كالطهور لا يجزئ شيئا  
 وكشفه انه ليس من مفهوم الطهور وان يطهر مرة واحدة فضلا عن التكرار فان مفهومه ليس الا بالمبالغة في الظاهر وكذا كل ما كان على صفة فعل  
 فانه لا يفيد سوى المبالغة في ذلك الوصف والمبالغة فيه لا يتلزم تطهير غيره بل يمنع الغير ليس الامر اشترعي لولا استفاضة من قوله تعالى  
 ما يطهركم به لما افاده الماء اخذ من صفة فعل وتكرر القطع لما يطاق عليه قطوع ليس الا بحد وض الماء التي وقعت فيها المبالغة وذلك لان  
 القطع ما شير في الخبر بالابانة وهذا يستفاد من صفة فاعل فان صحة الاطلاق قاطع ما دام قائما كان ثبوت القطع قائما ويلزم تكرار القطع فثبت التكرار  
 بدون صفة فعل فالمبالغة المستفادة منج ليس الا باعتبار كثرة وجوده والحاصل ان فعلا بالمبالغة في ذلك الوصف فان كان ذلك الوصف  
 مستعدا كان المبالغة فيه باعتبار تعلقه بالغير وان كان قاصرا في نفسه كان باعتباره في نفسه لانه يصير مستعدا بصفة طاهرة فاصرة فالمبالغة  
 فيه باعتبار وجوده في نفسه اما افادة المبالغة تعلقه بالغير فلا لغة ولا عرفا ونظر الى قول جرير عذاب الدنيا يرقن طهره في صفة اهل الجنة وليس  
 هو برفع قوله وقيل هو قول أبي حنيفة قال شيخ الاسلام يجب ان يكون قول أبي حنيفة لماسئل نقات وذكرنا انفسنا انفسنا كتاب الحسن وذكرنا  
 انه مقيد بما اذا لم يرد من شيء وفي موضع آخر تصرح بان الاما مقيد حتى لو ادخل رجله في البئر وبعده لا يفسده ولو ادخل الجنب في البئر غير المني لم يفسد  
 من الجسد افسد لان الحاجة فيها وقولنا من الجسد يفيد الاستعمال باوخال بعض عضو وهو يوافق المروى عن أبي يوسف في الظاهر اذ ادخل  
 راسه في الماء وابتل بعض راسه انه يصير مستغلا اما الرواية المعروفة عن أبي يوسف انه لا يصير مستغلا ببعض العضو قال في الخلاصة هذا بناء على  
 ان المار بما لا يصير مستغلا قال ابو حنيفة واليوسف اذا نزل به حدث او تقرب به وقال محمد اذا قصد به التقرب لا غير ثم استمر في التفريع ومعنى هذا  
 ان الحدث لا يرفع عن بعض عضو حتى لو كان فيه لثة فهو بحدته ورضه هو المفيد للاستعمال او القربة ثم هذا كله يشك على قول المشايخ ان الحدث  
 لا يخرج رجا كما لا يخرج ثوبا والمخلص بتعيق حتى في ذلك وهو ان تتبع الروايات في المني يفيد ان صيرورة الماء مستغلا باحد رجليه ثم نزع رجليه  
 تقررا او غير تقرب والتقرب سلوكا ان معه نزع حدث او لا وسقوط الفرض عن العضو وعليه تحري فروع اوخال اليد والرجل الماء القليل لا سحابة



فوصل الى جوفه اذ دنا غدا اظلم عندا يجتذبه والذ من يفسل هو الرطب وقال لا يقطر لعدم التيقن بالوصول لانضمام  
المبتذل من ذواته اذ انما في الياس من الذوات لكونه ان مطوية الدماء تدل في مطوية البحر اذ في ذواته الى الاسفل  
فيصل الى الجوف في ثلاث الياس لانه يفسل مطوية البحر اذ في غدا في الخليل لم يفسل عندا يجتذبه وقال ابو يوسف يفسل قول من يفسل

الفرق انما هو والماء لم يصل الى كثير داخل فانه لا يفسد والذ الذي يتيقن بالوصول اليه الشدا وقد ارجعته قال في انما مة وتل ما يكون  
ذلك انتهى نعم لو خرج سرته ففسله ثبت ذلك الوصول بلا استبعاد وان قام قبل ان يفسد منه مية بثلث ما اذا افسد لان الماء يصل بثلث  
ثم زال قبل ان يصل الى البطن من بعد المقتدة لا يقال الماء فيه ملاءم البذر لان القول ذكره ابن الصالح الماء الى هناك يورث واخطا  
لا يقال بل على قولهم ما فيه صلاح البذر على ما كبرت ليبلغ به وقد رتب به حجة وان كان قد يحصل عنده ضرر احيانا فيفسد في اشكال الاستبعاد  
لانا نقول قد وصل الماء ما اختاره من عدم الشدا فيما اذا دخل الباراذية واخذته بقوله لا تغرام المعنى والصورة وذلك افادة انه لم  
يصل الى جوف دما مة ما فيه صلاح البذر ولو كان المراد ما فيه صلاح ما ذكرت لم يبع هذا التعليل وبسطه في الكافي فقال لان الماء ليس  
بما لفة عاقل داخل الاذن فلم يصل الى الدماغ حتى يصلح فلا يحصل بمعنى الفطر فلما يفسد فالا في تفسير الصورة بالادغال بعينه كما هو في عبارة  
الامام فانما يتبعان في التعليل ما اختاره من ثبوت الشدا اذا دخل الماء اذ لا دخل غير مفسد كما اذا ما من غير حيث قال اذا ما من الماء  
فصل اذ لا يفسد بصورة وانما سبب الما فيها اختلفوا فيه والجميع هو الشدا لا يوصل الى الجوف بعينه فلا يفسد فيه صلاح البذر كما لو  
ادخل خشية وفيها الى آخر كلامه وبه تنبذ الاشكالات ويظهر ان الاسباب في الماء التفصيل الذي اختاره القاضي هو وعلى انما في اعتبار  
بما للملاص في تفسير معنى الاظفار اما على معنى ما في نفسه كما وردناه في السؤال وبه يفسد في التعليل المعنى لعدم الشدا في دخول الماء  
الاذن فيفسد التفصيل المذكور فيه ووجهه انه لا يتم فيما لو تحقق حقيقة مغارة فمخبط من مرض المحقق او كل بعد الفجر وهو في غاية الشدة والاسكدة قريبا  
من التهمة فان الاكل في هذه الحالة مفسر ومع ذلك يلزمه التفتت وكذا كفاية وانا على حقيقة الاصلاح لا كما يفهمه كلام الكافي والم  
وعلى الاول يلزم تعميم الشدا في الماء الداخل في الاذن وعلى الثاني يلزم تعميم الشدا في الماء الداخل في الاذن وعلى الثالث يلزم تعميم الشدا في الماء الداخل في الاذن  
لا يفسد الصوم الا ان يكون مبلولة بما او دهن على المختار وقيل يجب عليه الشدا والغسل هو قوله فوصل الى الدوا الى جوفه فيرجع الى الجافة  
لانا انما اخرجنا في البطن او دما مة يرجع الى الامنة لانا انما اخرجنا في الراس من الامنة بالنص ما حضرت ام دما مة وهي الحجة التي هي جميع الراس  
وح فلا يخرج في العبادة لانه بعد ان اخذ الوصول في صورة المسئلة يتبع نقل الخلاف فيه ولا خلاف في الاشارة على تقدير الوصول انما اختلف في ان كان  
الدوا رطبا فقال ليطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يقطر بالشك وهو يقول سبب الوصول قائم وتقريرة ظاهر من الكتاب وهو دليل الوصول  
فيكونه نظر الى الدليل اذ في حقي حقيقة السبب بخلاف الياس اذ لم يثبت دليل الوصول فيه لما ذكر في الكتاب واذا تحققت هذه التقوية علمت ان الدوا  
في ظاهر الرواية من الفرق بين الرطب والياس لاني في ما ذكره اكثر شراح نجاشي كما يعطيه ظاهر عبارة شمس الائمة حيث قال فرق في ظاهر الرواية  
بين الرطب والياس واكثر شراحنا على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان الياس وصل ففسد وان علم ان الرطب لم يفسد لانه ذكر  
الرطب والياس بن ابي العادة فانه لما اخرج الشدا في الرطب على الوصول نظر الى دليله علم بالضرورة انه اذا علم عدم الوصول لا يفسد  
لتحقق خلاف مقتضى الدليل ولا اشارة فيه فان المراد بالدليل الامارة وهي ما قد يجوز من مختلف متعلقات مع قيامها كوقوف ليلة القاسم  
على ما به من العلم بان ليس في دما مة وانما الكلام فيما اذا لم يعلم خلاف مقتضاه فان الظن يحق بتيقن بنبوة فالتسليم للذان ذكرهما لا خلاف فيهما  
واكثر شراحنا على ان لا يعلم يقينا احد ما هو محل الخلاف فانه حكمه بالوصول نظر الى دليله وفيما هو قوله ولو اقطر في اخيله لم يفسد



## فصل في البير واذا وقعت في البير نجاسة نزع ما فيها من الماء طهارة لها باجماع

السلف ومساائل ليس مبنية على ابتلاع الاثار دون القياس فان وقعت معها بيرة او بعران من بعران بل او الغمر له نفس الماء استحسانا والقياس ان نفسه لو فوج النجاسة في الماء القليل نجاسة لا يستحان ان يار القلوات ليست ليار ومن حادثة والمواشي تتعرج حولها فلقبها بالريح فنجسها القليل عفو للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكثره الناظر اليه في المروى عن ابي حنيفة ساه

والبيض الضيف التشر والافعة اخلاف بين اسمائها في ذلك وانما الخلاف مبني في الافعة واللبن بل ما محتبان فقالا نعم لمجاورتها الفسائس فان كانت الافعة جادة فطر بالنسل والا فطر بطرا وقال ابو حنيفة ليستا تحتين على قياسهما قالوا في السنة اذا سقطت من اعدا وهي طيبة ثم وقعت في الماء نجس لانها كانت في موضعها فاما ان جعلت ان خارجة لنا فيها ان المعود فيها حاملة الحجرة الطهارة لو نالت في النجاسة فيما تحل ولا تحلها الحيوة فلما حلت الموت اذا لم يحلها بقي الحكم بقا الوصف الشرعي المصود لعدم الزيل وفي السنة ايضا ما يدل عليه وهو قوله عليه الصلوة والسلام في شاة مولاة ميمونة حين مر بها بئمة انما حرم عليكم ان تصيبوا فيكم ثم اخرجكم منكم في مسكها واخرج الدرر قطني عن عبد الله بن عبد الله بن عباس انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة مما فاما الجمل والشعر والصوف فلا بأس به واعلم بتبسيط عبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع فقد ذكره بن بمان في الثقات فلا يزل الحديث عن الحسن ثم اخرج من حديث ابي بكر الهزلي عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن محمد بن سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا احدينا اوجي الى محرابي طاعم بظلمة الاكل شئ من الميتة خلال الا اكل منها فاما الجمل والقرون والشعر والصوف والسن والغنم فكل خلال لانه لا يركى واعلم بان ابا بكر بن ابي شريك واخرج ايضا عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس بسبك الميتة اذا وقع ولا بأس بصوفها وشعرها وفرونها اذا غسل بالماء وضوءه بان يوسف بن ابي السمر والسين المولى المفقوتة وسكون الفاء واخرج البيهقي عن بقره عن عمرو بن خالد عن قتادة عن انس انه عليه الصلوة والسلام كان يمشي بطن من عالج قال ورواية بقره عن شجرة الجوز ضعيفة وقال الخطابي قال الاصمعي العالج الدبل وهو ظهر السلخاة البحرية واما العالج الذي تعرفه العامة عظم انياب الفيل فهو ميتة لا يجوز استعماله انتهى وفيه امران احدهما ان اوصى ان الواسطي مجهول وليس كذلك والآخر انها ميتة الذي تعرفه العامة انه ليس من اللثة وليس كذلك قال في الحكم العالج انياب الفيلة ولا يسمى غير الذاب عاجا وقال الجوهري العالج عظم الفيل الواحد عاجة فيها يكون ان عاج ماعن الاصمعي لا يابا المراد لما اعتقد نجاسة عظم الفيل فلهذا عدة احاديث لو كانت ضعيفة حسن المتن فكيف ومنها ما لا يزل عن الحسن وله الشاهد الاول من صحيحه ثم في هذا الحديث ما يبطل قول محمد بن نجاسة عين الفيل ووجه قولهما في الميتة الميتة بالنجس بالجواز وله انه لا اثر للنجس شرعا اذ ميت في الباطن النجاسة فقلنا عن غير ما والحكم الثابت شرعا حالة الحيوة لا يزيل بالموت الا اذا ثبت شرعا ان الموت يزيله لكن الثابت للموت ليس الا عمله في نجس ما يحل فيستلزم نجس غشايا وبقا على طهارتها بحكم عدم اعطائهم النجاسة ما دم في الباطن ولا يزيل هذا البقا الا بالزيل ولم يوجد فرج الاصح في تيميص النجاسة الطهارة وكذا في نافرة المسك مطلقا وقيل اذا كانت بحيث لو اتمت لا تقدر

فصل في البير قوله ترحت اسناد مجازي اي نزع ما وبه والا واولي ان يسند الى النجاسة بناء على ان المراد بها سوا القطرة من البول والخرم والدكم نزع تلك القطرة لا يتحقق الا نزع جميع الماء وكان حكم المسئلة ذلك وبهذا يكون المصنف مستوفيا حكم الواقع من كونه نجاسة او حيوانا موجبا نزع البعض او الكل قوله دون القياس اما ان لا تطهر ماصلا كما قال بشر لعدم الامكان لا تحل الطهارة النجاسة بالادخال والجد ران الماء يمنع شيئا فشيئا واما ان لا ينجس اسقاطا بحكم النجاسة حيث يتعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد بن ابي راسي عن ابي يوسف ان ابا راسي في حكم الجارية لانه ينجس من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس لمؤخر النجاس فقلنا وما علينا ان لا نزع منها ولا اخذ بالاثار ومن الطريق ان يكون انسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يركب كالا على في يد القائد فيقول له وجه الاستحسان هذا يقتضي الفرق بين ابار القلوات والامصار فلذا







يفعل كونه من ولوغ الكلب ثلثا ولسانه يلاقى الماء دون الأناة فما اتقى الأناة فالأناة أولى وهذا أيضا في القعدة في الفصل وهو  
 حجة على شافعي في إسناده السبع وكان ما يصيبه بوله يظهر بالثلث كما يصيبه سورة وهو دونه إلى الأمر الوارد بالسبع يحول  
 على ابتداء الإسلام وسور الخنزير يحسن لا يحسن العين على ما مر وسوسيلج الجاهل يحسن خلاف الشافعي في ما سوا كلب الخنزير لا يحسن  
 يحسن ومنه يتولد اللغاب وهو المعتبر في الباب وسور الجوز طاهر مكره وعن أبي يوسف ربه أنه غير مكره لأن البقي عليه السلام كان  
 يصنع لها الأناة فتشرب منه ثم يتوضأ منه ولما قوله عليه السلام الرضة سبع والمراد بيان الحكم إلا أنه سقطت نجاسة لعلة الطهارة  
 فثبتت الكراهة وما رواه مجهول على ما قبل الخبر فيقول كراهته محرمة اللحم وقيل لعدم نجاستها بالنجاسة وهذا يشهد إلى  
 التزويج والاول القدر من الشرب ولو أكلت الفارسة تشربت على فوره الماء يتنفس إلا إذا أكلت سائمة فليس لها فيها بلعابها  
 نجاسة المستعمل لأن ما لاقى الماء من فيه مشروب سمانه لكنه بحاجة فلا يتصل به كما دخل يده في الحجب لا يخرج كونه على ما قدمناه في المياه  
 قوله ولا يغسل الأناة من ولوغه ثلثا لقوله عليه الصلوة والسلام روى الدارقطني عن العرج عن أبي هريرة عنه عليه الصلوة والسلام في الكلب  
 يلغ في الأناة فيشرب ثلثا أو خسا أو سبعا قال تفروبه عبد الوهاب عن اسمعيل ومحمد بن مكرم وغيره يرويه عن اسمعيل بهذا الإسناد فغسلوه سبعا ثم  
 رواه بسند صحيح عن عطاء موقوف على أبي هريرة إذا ولغ الكلب في الأناة مرة ثم غسله ثلاث مرات ورواه مرفوعا عن عدي في الكاظم بسند فيه  
 اسمعيل بن علي الكلابي لم أجده حديثا منكرا غير هذا وقال لم أرب باسما في الحديث انتهى فاقبل أن يقول الحكم بالفضل والصلوة إنما هو  
 في الطاهر أما في الفس لا امر فيجوز صحة ما حكم بفضله ظاهر ويثبت كون من شرب إلى هريرة ذلك قربة تفيد أن هذا ما أحياه الراوي المضعف  
 مع فيعارض حديث السبع ويقدم عليه لأن مع حديث السبع ولأنه المتقدم للعلم بما كان من التشديد في أمر الكلاب أول الأمر حتى أقبله  
 والتشديد في سورة يناسب كونه إذا ذلك وقد ثبت فسح ذلك فإذا عارض قربة معارض كان التقدير أنه إذا قول المسد والأمر الوارد بالسبع  
 محمول على الابتداء ولو لم نرنا الحديث بالكلية كان في عمل أبي هريرة على خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية لاستحالة أن يترك القطعي للراي  
 وهذا لأن غلبة الروايات ما هو بالنسبة إلى غير رواية فاما بالنسبة إلى رواية الذي سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم فخطي حتى يشيع الكتاب  
 إذا كان قطعي الدلالة في مناهة فلو لم أنه لا يتركه إلا لظهوره بالناسخ إذا القطعي لا يترك إلا لظهوره فبطل تجويزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في إجماع الجمهور  
 الخطأ وإذا علمت ذلك كان تركه بمنزلة روايته للناسخ بالاشبهة فيكون الآخر مفسوخا بالضرورة قوله لأن جمهورنا نحن في خير من عند الشافعي  
 لأن منعه مما عنده ليس لنجاسته بل لعلنا يتعدى حيث بلعها إلى الإنسان فلهذا الظاهر من الحديث مع كونه صالحا للنفذ غير مستقدر بطلان كونه للنجاسة وجبت عليها  
 لا ينافيه بل في الصحيح مشير الحكم النجاسة فليكن المشير لها فيما معناه تيقنا على الوصف الصحيح للعلية دون الوجوه اللازمة حديث القليلين فإنه عليه الصلوة والسلام  
 قال فإني لا أرى المأثرتين بل يحل غشاها جوابا لسؤاله المأثرتين بالقلادة وما يؤمنه من السباع عطاء الحكم هذا المأثر الذي ترويه السباع غير أن الجواب بالقلادة لا يبريد  
 فيندرج فيه السؤال عنه وغيره وقيل إنهم شرطه في حديثي القليلين لأنهم تميزوا حقيقة مفهوم شرطه أنه إذا لم يبلغها ثمانين من دود السباع وبهذا يحمل  
 حديث جابر أنوضار بفضله آخر فقال نعم وبما فضلت السباع كلها وحديث يسيل عن الجاهل التي بين كنهه والمدينة فتقبل أن الكلاب  
 والسباع ترويه ما نقول لو ما أخذت في بطونها وما بقي شراب وطهور على المأثر الكثير وعلى ما قبل تحريم تحريم السباع على أن الثاني محمول  
 لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم أخرجه ابن ماجه والاول أخرجه الدارقطني وفيه داود بن الحصين فضحه ابن حبان لكن روى عنه مالك قوله لأن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يصنع لها الأناة روى الدارقطني وابن ماجه من حديث حارثة عن عمره عن عياشة قالت كنت أتوضأ أنا ورسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في أنا واحد قد أصابت منه الربة قبل ذلك قال الدارقطني وحارثة لا باس به ورواه الدارقطني بلفظ الكتاب من طريقين في  
 أحدهما أبو يوسف القاضي وفضحه لعبد بن سعيد المقبري ووضعه الثماني بالواقدي وقال في الامام شمسنا أبو الفتح الحافظ في أول كتابه  
 المغازي والسير من فضله ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاجابة عما قيل فيه وعن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة فدخل عليها  
 فكبست له وضو فباتت تشراب منه فاصحى لها الأناة حتى شربت قالت كبشة فوافاني أنظر اليه فقال الغميين يا أمة أختي فضلت نعم فقال إن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال إنما ليست نجسة إنما من الطوافين عليكم والطوافات رواه الأربعة وقال الترمذي حديث حسن صحيح قوله ولهم



١٠٨٠ مشتهر على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وهو يقطع اعتبار الصب للضرورة وسواء أدرجاجة الخرافة مملوكة  
 لا تخافها طمأنينة وكوكانت عبوسة بحيث لا يقبل منقادها إلى ما تحت قدميه أو يملكه لموقعه لا من الخلق ولا من سائر  
 الخلق وإنما عمل للثبات فاشبه الذخيرة الخالدة وعن أبي يوسف رآه أخاه إذا كانت عبوسة يعلم صاحبها أنه لا تدرى من غلب  
 يملكه لموقعه لا من الخلق ولا من سائر الخلق وإنما عمل للثبات فاشبه الذخيرة الخالدة وعن أبي يوسف رآه أخاه إذا كانت عبوسة يعلم صاحبها أنه لا تدرى من غلب  
 أوجبت عبوسة السوراة أنه سقطت النجاسة لعلته الطرف فيقتل كذا قوله والنسيب على العلة في الحرة وسرير وأما ما قيل من أن  
 فيه قيل الشك في طهارته لأنه لو كان طاهر كان طيبا وما لم يغلب للذباب على الماء وقيل الشك في طهارته لأنه لو كان طاهر كان طيبا وما لم يغلب للذباب على الماء وقيل الشك في طهارته لأنه لو كان طاهر كان طيبا وما لم يغلب للذباب على الماء

[illegible]

وكذا التمسك بظاهره وعرفه كما يمنع من الصلوة وان تحس فذلك هو الذي فيه ويرى بعض جملة علماء طهارة وسبب  
 الشك بطلان ما دللنا في باحته وجرمته او بطلان الصحابة رضي الله عنهم في نجاسته وعلما منه وعن الجيفة في ابدانهم  
 زججوا المرفقة اليه اسند البعل من شغل الحمار فيكون بهذا من ان لا يجد غير هاتين صحتا ولا يعمد الى ما قد تم وقال شافعية

الاطلاق الخ فيه نظر وهو ان وجوب غسل الثياب في نجاسته والثابت بالشك فيها فلا يخفى الا ان بالشك مما يجب قوله وكذا البنية  
 لا يمنع الخ قال في النهاية هذا في العرف بحكم الروايات الظاهرة وجميع ما في البغض يرجح لان الرواية في الكتب المستندة بنجاسته لنبه فقط او تسوية نجاسته  
 وطهارة بذكر الروايتين فيه قال شمس الامة في تعليل سور الحار اعتبار به في بقره يدل على طهارته وادعاءه بنبه يدل على نجاسته فبطلان نجاسته  
 وفي المحيط ولبن الايمان نجس في ظاهر الرواية وعن محمد بن طاهر ولا يكل وقال الترمذي وعين البرزدي او يثبت فيه الكثير الفاض وهو الصحيح  
 عين الامة الصحيح انه نجس بنجاسته غليظة لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضي خان وفي طهارة لبن الايمان روايتان واما عرقه فمن ابي حنيفة انه  
 نجس غليظ وعنه تخفيف وقال القدوري طاهر في الروايات المشهورة انتهى وفي المنتقى ليس الايمان كالعابرة وعرقه ليس الماء ولا يغسل الثوب كان  
 ملوثا فيه لانه متولد منه كاللعاب قال المصنف في التحفيل معنى افساد الماء ذكرنا معنى به ما قدمه في تفسير قول بعضهم في عرق الحمار والبغل يصيب الماء  
 يغسل وان قل ان الماء سلب طهرته فقط لكن هذا في كلام المنقضي ظاهر لانه لو كان مراد بالنسب التمسك كان ليجب غسله فيبقى في حاله ثم التمسك  
 والماء اذ امر وعرفه فلو كان ذلك لم يصح قوله وان قل لان الماء طاهر لا يسلب الطهارة مطلقا قوله وهو الاصح يعني انه في طهرته قوله  
 وسبب الشك تعارض الاول في اباحته وجرمته فحديث غيره في الكفاية القدودي في بعض اياته انه عليه الصلوة والسلام امر مناديا ينادي بالكفاية  
 فانما يري من الكفاية وغيره فيلحقه بحديث غالب بن الجرحي قال عليه الصلوة والسلام من لم يمسك يمسك الى ما لا يحسن الى  
 فقال جلي البند عليه وسلم كل من سمين بالاك يغسل الحبل واختلاف الصحابة رضي في طهارته ونجاسته فمن ابن عمر بن الخطاب ومن ابن عباس طهارته وقد  
 زعم شيخ الاسلام ان تعارض الموم والمبغ لا يوجب شك بل الثابت عنده بحديثه والثاني بان الاختلاف ايضا لا يوجب شك لما اخبره لان احدهما  
 بطهارة الماء والاخر بنجاسته بهما تارة ويصل بالاصل وهو طهارة الماء والصلوات عنده ان سبب الرد في تحقق الضرورة المستقلة للنجاسة فانه  
 يبطئ في الاقضية ويشرب من الاجابات المستقلة في النظر الى هذا القدر من المعالجة بسبب سورة التي هي مقتضى حرمة المومنج فحكم  
 بطهارة ولا تخمس الماء بوقوعه فيه وعلى هذا سقطت اسئلة المومنج المذكورين شيخ الاسلام والثالث يقال لما وقع التعارض في السور  
 والماء خلعت وجبت ان يصار اليه كمن له انا ان طاهر ونجس ولا مميزات فانه يسقط استعمال الماء ويجب التمسك بانها انما تلزم لو لم تعتبر تقديم المحرم  
 والرابع ان في استعمال الماء ترك الاحتياط لتنجس المصنوع بغير نجاسته ولا يلزم لعدم نجس متيقن الطهارة بالشك والخامس ان مقتضى علم الشافعية  
 ان الماء ان كان مغلوبا باللعاب كان مقيدا فيجب التمسك به وان كان غالبا وجب الكون عينا فمن ابن وجب الضم وانما يلزم لم يلزم يجب  
 تقرير الاصول للرد في ثبوت الضرورة واذا قررت وكان الحديث ثابتا يبين لم يزل به وان كان مغلوبا وعندنا ظاهر ان تقرير الاصول  
 بسبب الرد في الضرورة مع الاحتياط يبين ان قول ابي طهارة ان محتاطا فيه وان اللعاب نجس لا ينجس به مخاطبة لانه لا شبهة في طهارة غيره  
 بالنسبة الى الثوب والبدن لانه لا ترد في ثبوت الضرورة في ذلك وقد ركب الحار عليه الصلوة والسلام معروفا به يبين فساد قول بعض المتأخرين  
 انما وصحة ما في المنتقى وحسن الفساد على النجاسة لانه الضرورة لم تحقق بالنسبة الى الماء الا اذا قلنا عليه غسل الثوب وح يفي ان لا ينجس  
 لانه غسل ما فيه ما هو محكوم بطهارته شرعا بخلافه بالمقطن من عرقه في الماء ونحوه وهذا الكمل في المنتقى في اعتقادي فان قلت تقرير الاصول  
 انما في النجاسة بغيره لا ينجس به الماء فلو لم ينجس محمد على طهارته يافيه قلنا انما نص على طهارة السور وهو الماء الذي خالطه اللعاب فلا ينافي في تقرير الامر

لا يجوز الا ان يفهم الوضوء لانه ماء ولما استعمل الماء الطاهر والى الطهارة لحد ما يفيد الجمع دون التوثيق سواء لم يفس طاهر عندها  
كما لم يفسه كذا عند في الصحيحين لكن لا يظهر من كلامه في قوله فان لم يجد الماء الا في موضع واحد لم يجز له ان يمسح به ولا يمسح بغيره بل يمسح بالليل  
على السلام وضوءه حين لم يجد الماء وقال ابو بصير في صحيحه وهو رواية عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
او هو يسوع به لا غلاما منة فليد الجحاشات حكيت في قوله لا يمسح به الا في موضع واحد لم يجز له ان يمسح به ولا يمسح بغيره بل يمسح بالليل  
الحكاشات صراحة فلا يصح دعوى الشبهة والحق هو ان يدعى بالصحة ومثله في ادعاء الكتاب اما الاحتياط فيسقط قبل يجوز عنده اعتبارا بالوضوء  
وقيل يجوز فيكون في التمسح المختلف فيه يكون خلوا دقيقة السيل على الاحتضاء كالماء وما اشتهر منها اصحابا ما يجوز في التوضي وان غيره النار فادام  
حاشا لغيره انما في التمسح عند الجحاشات يجوز في التوضي ولا يمسح به الا في موضع واحد لم يجز له ان يمسح به ولا يمسح بغيره بل يمسح بالليل  
بذا قد تحقق الضرورة في معرفة يجب سقوطها بسبب اختلاف العامة في شهور الضرورة فصرحت الاصول قوله ويجوز انما قد علم والافضل  
تقديم الوضوء في زمان الاول احتشانا في التمسح في الوضوء بسور الجار والاحوط ان يروي الثاني لو توضأ بسور الجار وحصل الطهر ثم سجد  
صحت الطهر لما ذكر في رفع قول رفر ومهران المطهر احداهما الا بالجمع فان كان السجدة به ولغت صلوة القيمة او التيمم في الغالب قوله وكذا  
عنده في الصحيحين انما في الروايات في المحيط عن ابي حنيفة في سورة الفرس اربع روايات قل في رواية احب الي ان يتوضأ بغير  
وفي رواية انه مكرهه كل في رواية مشكوك كسور الجار وفي رواية كتاب الصلوة طاهر وهذا الصحيح من نفسه قوله بحديث ليلة الجحاشات  
ابي خزيمة عن ابي زيد عن عبد الله بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجحاشات ما في ادائك قال عبيد بن عمير قال تمره طيبة وما  
طهورا حسنة ابو داود والترمذي وابن ماجه ورواية الترمذي فتوضأ منه ورواه ابن ابي شيبة بطوله وفيه  
مما كان من وضوءه قلت قال في ادائك قلت عبيد بن عمير قال تمره حلوة وما طيب ثم توضأ واثام الصلوة قالوا فمضيت لان الترمذي  
قال ابو داود في صحيحه والوفارة قيل هو راشد بن كيسان وقيل رجل آخر مجهول احب اما ابو زيد فذكر القاضي ابو بكر بن العربي في شرح  
الترمذي انه مولى عمر بن حريث روى عنه راشد بن كيسان العنسي الكوفي والوبرق وذا يخبر عن ابيه له واما ابو خزيمة فقال الشيخ  
تقي الدين في الامام في تهذيبه لظفره روى هذا الحديث عن ابي خزيمة عن ابي خزيمة عن ابي خزيمة عن ابي خزيمة عن ابي خزيمة عن ابي خزيمة  
وقيل من الربيع وقال ابن عدي ابو خزيمة روى هذا الحديث مشهور واسمه راشد بن كيسان وكذا قال الدارقطني واما ما عمن ابن مسعود  
سل عن ليلة الجحاشات فقال ما شهدنا منها احد فهو معارض بما في ابن ابي شيبة من انه كان معه وروى ايضا ابو خصص بن شاذان عنه انه قال  
كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجحاشات وعنه انه روى قولاً من الرطب فقال هؤلاء اشبهه من رايته بالجن ليلة الجحاشات والاشياء مقدم على  
وان جئنا فالمراد ما شهدنا منها احد غيري فليشاركه واما في اختصاصه بذلك كما ذكره الامام البطلاني في كتاب التبيين على الاساس المبررة في  
قوله ليلة الجحاشات كانت غير واحدة لظفره بان وفد نصيب بن كان قبل الهجرة بثلاث سنين وكلامه يوم ان ليلة الجحاشات كانت بالمدينة ايضا  
ولم يقل ذلك في كتب الحديث فيما علم لكن ذكر صاحب احكام لم يربط في احكام ايجان ظاهرا حديث الزائدة في وفادة الجحاشات كانت في  
وذكرنا مرة في فتح القدر قد حضر ابن مسعود ومعه بكرة ومرة رابطة خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام وعلى هذا لا يقطع بالنسخ قوله والحديث  
مشهور لظفره اذا مشهور ما كان احاداً في الاصل ثم تواتر عند المتأخرين وليس هذا كذلك بل تكلم فيه كثير من المتأخرين وان لم يصح كلامه  
فوجب تصحيح الرواية الواردة لقول ابي يوسف لان آية القيمة ناسخة لما خالف اذ هي مدنية وعلى هذا ما انتهى جماعه من المتأخرين واعلم ان قول  
محمد بن جعفر بن الوضوء بالقيمة ايضا رواية عن ابي حنيفة صرح بذلك في الاكمل قال الوضوء بغيره جاز من بين سائر الاشياء عند  
عند عدم الماء وقيمة معه عند ابي حنيفة وبه اخذ محمد بن ابي حنيفة في رواية عنه توضأ ولا تقيم في رواية القيمة ولا يتوضأ به اخذ ابو يوسف وروى نوح  
الجامع عن ابي حنيفة ترجع الى هذا القول ثم قال في الخزانة قال مشايخنا انما اختلفت في حجة الاحتياط السائل سئل مرة ان كان الماء غالباً  
قال يتوضأ وسئل مرة ان كانت الخلافة غالباً فقال يقيم ولا يتوضأ وسئل مرة اذا لم يدريها الغالب قال يجمع بينهما وعلى هذا يجب التفصيل في  
الفضل فان كان التيمم غالباً الخلافة قريباً من غلب الاسم لا يغتسل به اوضده فيقتل الحافاً بطريق الى اللثة او مسدوداً فيه جميعاً الغسل

**باب التيمم** ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو خارج للمصيبة وبغير المصيبة أو اكتفى بتيمم بالصعيد لقوله تعالى  
فلَمْ يَجِدْ ماءً فَمِمَّا وَصَّيْتُمُوهُ أَطْبَاباً وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الذَّابُّ طَهْرٌ لِلْمَاءِ وَلَوْ أَلَى عَشْرِ مِجْجٍ مَا لَمْ  
يَجِدْ لِلْمَاءِ وَالْمِلَّ هُوَ الْخَبَرُ فِي الْمَقْدَارِ لَا تَهْ يُلْحَقُهُ الْحَرَجُ بِدُخُولِ الْمَاءِ وَمَعْنَاهُ حَقِيقَتُهُ  
وَالْمَعْنَى الْمَسَافَةُ دُونَ خَوْفِ الْفَوْتِ لِأَنَّ التَّعَرُّطَ يَأْتِي مِنْ قَبْلِهِ وَلَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ إِلَّا أَنَّهُ مَرِيضٌ  
لَخَافَ أَنْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ أَشْتَدَّ مَرَضُهُ يَتِيمٌ مَا أَتَلَوْنا وَلَا نَ الصُّرُوفُ فِي زِيَادَةِ الْمَرْضِ فَوْقَ الصُّرُوفِ فِي زِيَادَةِ  
عَنِ الْمَاءِ وَذَلِكَ بِسَبْحِ التَّيَمُّمِ فِيهِ الْأَوَّلُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَشْتَدَّ مَرَضُهُ بِالْحَرَكِ أَوْ بِالِاسْتِعْمَالِ

والتيمم إذا ما من لا يلاحظه المني فقد اختلفوا في الجواز وعدمه كما ذكره المصنف وقد صح في المسبب والجواز ويصح في المني عدم الجواز لأن العتبات  
اغلق المحرطين فصرح إذا قلنا بجواز التوضي فلا يجوز إلا بالنية كالتيتم لأنه يدل عن المباح حتى لا يجوز به حال وجود الماء وبقية فذكره  
القدوري في شرحه عن الصحابنا والنداء علم

**باب التيمم** شرع في عزوة الميسر لما اختلفت عايشة عقداً فتمت عليه الصلوة والسلام في طلبه فانت الصلوة وليس من ثم غلط  
الوكبر في على عايشة وقال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما فكرت فما أريد من التيمم جعل يقول ما أكثر لكم يا آل  
أبي بكر وفي رواية يركب التيمم عايشة ما نزل بك أمر تكرر منه الأجل الله للمسلمين فما يؤمنه اللغوي القصد مطلقاً والشرعي قالوا القصد  
إلى الصعيد الطاهر للتطهير واتضح أن اسم لمسج الوجه واليد عن الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية قوله وحاج البلدي يجوز كونه حالاً مفرداً  
عطف على جملة حاله لقوله تعالى لا تقولوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً وإن يكون خارج البلد اسم لما يظاهرون من المكان  
ويكون عطف على وهو مسافر فترتب عليه على الطهرت ويومع المدة أو أجله في موضع الحال الضمارة تقديره ولا هو خارج الميسر مثلي والركب  
ينكر في الأول في النهاية والظاهر أن الثاني الأرجح لأن جازاً صفة أهمل إلى البلد لا بد من طهارة الحرف كقوله لا يقال غير بل كما لا يقال حيث بل كما لا يقال  
قاعدة الدليل خارج عن البلد ومنها ما لا يضاف إلى فضل الحرف واستقاطها خفض سماعي ويجوز كون خارج عطف على مسافر عطف على مسافر غير طهرت  
على خبر قوله عليه الصلوة والسلام التراب الخ عن أبي ذر أنه كان غريباً في أهل مكة وتصيبه الجنابة فغلب النبي صلى الله عليه وسلم فقال له  
الصعيد الطيب وهو المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجدته فليمسحه يشره رواه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح وفي رواية الترمذي  
الصعيد الطيب ظهور المسلم والباقي بحاله ويعرب بوجه قوله والميل هو المحتمل احتراز عما قيل منيلان أو ميلان أن كان الماء أمانة والأفيل  
أو لو صابح با على صوته لم يسمع بل الماء لانه التحريم لهذا لعدم الضابط والميل تحقيق الحجج لو أزم الذباب إلى الماء بالنظر إلى جنس المكلفين  
وأن شرع التيمم لا يرفع الحجج ولذا قدم في الآية المرضي على المسافر من لانهم أوجب إلى الرخصة من غيرهم ثم الميل في تقدير ابن شجاع ثلاث الآف  
ذراع وخمسائة إلى أربعة آلاف وفي تفسير غيره أربعة آلاف ومثلت الفرسخ ونصبت في قول القائل قوله أن البريد من الفرسخ أربع  
والفرسخ فمثلت أميال فنبهوا الميل الفاسي من الباعث قول الباعث أربع أوزع من تسعة ثم الذراع من الأصابع أربع من بعد ما عشرين ثم الأصبع من شبر  
فظهر شجرة هذه إلى البطن الأخرى توضيح ثم الشجرة ست شجرات فكل من شعر فعل ليس فيها مفعول محتمل إلى يوسف أن الماء إذا كان بحيث  
لزمه إليه وقوصاً تذهب القافلة وتغيب عن بعضه فهو بعيد ويجوز له التيمم وهذا حسن جداً كما في الذخيرة قوله والمعتبر المسافة إلى غيره  
احتراز عن قول زفر فانه يجوز التيمم خوف الفوت وإن كان الماء أقل من ميل قوله ولو كان يجرد الماء إلا أنه مريض يخاف أن يستعمل الماء  
أشدد مرضه أو بالظاهرة تيمم ولا فرق بين أن يشدد بالتحرك كما يشكى من الفرق المذنب والمبطون أو بالاستعمال كما يجد في وسخه أو كان  
لا يجد من لوضوه ولا يقدر بنفسه فإن وجدناه أو ما يستاجر به أجبر العبدان ذكر وجوب الوضوء فيا قلنا فرق بين هذا وبين المريض إذا  
لم يقدر على الصلوة ومعه قوم لو استعان بهم في الإقامة والقبض على القيام جاز له الصلوة قاعداً والفرق أن يخاف على المريض زيادة  
الوجع في قيامه ولا يطيق زيادة الحجج في الوضوء وقال وذكر شيخنا الإمام منهاج الأئمة فيما قرأنا عليه في الفصل الأول خلافاً لأبي حنيفة وقتنا

واعتبر الشافعي في خوف التلف وهو مردود بظاهر النص ولو خاف الخبث ان اغتسل ان يقتله البرد او  
يمرضه بغير الصبيد وهذا اذا كان خارجا عن المصر لم يبتأ ولو كان في المصر فكذلك عند الجحيفة  
خلافهما مما يقولان ان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يفتبر به ان الخبث  
ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره واليتم ضربتان يسميان باحدتهما وجعه وبالاخرى يديده الى  
المرقبين لقوله عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وينفض يديه  
بقدر ما ينتأ الزاب كيلا يصير مثالا ولا به من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيام مقام الوضوء ولهذا

على قوله بغيره القيم وعلى قولنا لا وقال وعلى هذا الخلاف اذا كان مريضاً لا يقدر على الاستقبال او كان في فراشه نجاسته لا يقدر على الخوض  
ووجه من يحول ويوجه لا يفرض عليه ذلك عنده وعلى هذا الاصح اذا وجد قائداً لا يميزه بالوجه والنجس فيها معروف فالحاصل ان عنده لا يعتبر  
النجاسة فاذا بقدره غير ذلك لان النجاسة اذا انتقضت جازية لئلا يفرض على الفاعل متى اراد من الاستيقظ بقدره غيره ولهذا قلنا اذا بدل الابن المال  
والطاعة لابي له لا يميزه الحج وكذا من وجبت عليه كفارة وهو حرم فبذل له انسان المال لما قلنا وعندهما ثبتت القبرة بآلة الغير لان التبرعات  
كاملة بالاغاثة وكان حسام الدين اختار قولنا انتفى وعن محمد لا يميز في المصرة لان يكون مقطوع اليدين لان الظاهر ان يميز بين يعينيه وكذا العجز  
على شرف الزوال بخلاف مقطوعاً قوله واعتبر الشافعي خوف التلف او شين على غصن طاهر كسواء اليد ونحوه وهو مردود بظاهر النص اذا  
قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او لم تجدوا مالاً فاعطوا صدقة من انفسكم او من حواصل راسخكم او من ثمرات ارضكم ذلكم خير مما يؤتىكم  
هو رخصة لدفع الحج عنه والخرج انما يتحقق عند خوف الاشتداد والامتناع وكان جازياً للمريض مطلقاً خاف عاقبة او لم يحث قوله بما يقول ان الحج  
مستحب من قبل اختلاف بغيره في هذه النسخة عن اختلاف زمان لا بد ان بنا على ان اجرا يحكم في زمانها يؤخذ بعد الدخول فاذا عجز عن التمرن دخل  
ثم قبل بالعمرة وفي زمانه قبله فغيره ومنهم من جعله برأياً بانه على الخلاف في جواز التيمم لغير الواجد قبل الطلب من رفيقه اذا كانت له  
رفيق فعلى هذا يقتضيه بان يترك طلب المسافر من جميع اهل مصر اما ان طلب نفس فانه يجوز عند ما قوله وبما يقول ان السحوق بن

الحالة في المضار بجعل الوجهين يعني تحقق خوف النلاك برد امع العجز عن المارحار او تينا والى العجز عنه للطلب من الكل والمنع وعدم القدرة على افعال الجملة في دخول احكام قبل الاعطاء وقوله في وجوب قوله العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره تحت اعتبار بناء على تجرد عن افعال الجملة في الدخول واعتباره بناء على القدرة على ذلك وعلى الطلب من اهل البصرة لكنه لم يكتف بالاء الا اذا تقرر عليه بالملك والشرع وعند انتفاذه القدرة تتحقق العجز واما لم يفصل الحكم فيما اذا لم يكن فيه ثمن الماء بين امكان اخذه بثمن موجب بالجملة على ذلك او لا بل جواز التيمم او ذلك مع انه ليس على صاحب المار من اخذه حالة العسرة الى اليسرة فان تم نذر البحث فاطلاق بعض المشايخ عليه بخلافه في هذا الزمان بناء على اجرا احكام لو اخذ بعد الدخول فاعتل بالعسرة بعدة فيه نظر هذا واما خوف المرض من الوضوء بالماء البارد في عصر مثل قول ابن مبيح اليتيم كالتسل فاختلفوا فيه جعل في الاستبراء في وفي فتاوى قاضي خان الصحيح انه لا يجوز كانه والله اعلم بعدم اعتبار ذلك في وضوءه بناء على انه مجزوم به ولا يتحقق ذلك في الوضوء عموما قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اليتيم ضربان الخ رواه الحاكم والدارقطني بهذا اللفظ من ابن عمر عنه عليه السلام سكنت عنه احكام وقال لا اعلم احدا استدع عن عبادة الله غير علي بن طبيان وهو صدوق وقد وضعه يحيى بن سعيد القطان وزعيم وغيرهما وهو بوقته الدارقطني انتهى وقال ابن عدي تضعيف ابن طبيان عن النسائي وابن معين واما بغير هذا اللفظ رواه احكام والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الانما طلى الى جابر بن عبد الله عنه عليه الصلاة والسلام قال اليتيم ضربان لا وجه وضرب للذرية من المتقين قال احكام صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقال الدارقطني رجاله كلهم ثقات وقال ابن الحوزي ثمن متكلم فيه مردود به بكل حديث مما ثبت في الصحيح على المدعيه وسلم في حاجته الى ان قال فقال عليه الصلاة والسلام انما يكفيك هذا ثم ضرب بيديه الارض فمر به ثم شتم فقال النبي وطار كعبه ووجهه وهو حقيقة فيسب بالاك فانه قال يعيد في الوقت على ان الماروا بالكت الذراعين اطلاقا بخلافه الكل والمراد



قال لعل الاصحاب وبتدع الحجة لغير الله والحدوث والكمية في مسؤولية وان السيف والنفاس لما روي ان قوما  
 جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انما نعلم لشكك هذه الرمال ولا نجد الماء شبه او شجر او قنطرة  
 او انفساء فقال صلى الله عليه وسلم لا يجوز التيمم عند اليقظة وشجره بكل مكان من حفص الارض كالتراب والرمال والحجر والحصى  
 والنورة والكل والسرير وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمال قال الشافعي لا يجوز الا بالتراب والرمال وهو ما يترجع  
 ابو يوسف لقوله تعالى فتمموا صعيدا طيبا اي تزيادا منقيا قاله ابن عباس بن عثمان ايا يوسف او عليه الرمال بالحديث  
 الذي رواه واما ان الصعيد اسم لوجه الارض يسمى به لصعوده والطيب يحتمل الطاهر فيحمل عليه لانه اليق مع وضع  
 الطهارة او هو مراد بالاجتماع ثم لا يشترط ان يكون عليه غيرا عند ابي حنيفة من كل حلاق ما استلوا  
 ظاهر ما عاين الباقي تكون اكثر من الارض على ما يريح من حديث عثمان بن ابي الاسود بالقبول يرجع على ما عرفت عنه قوله ثم يتبين ان هذا  
 ركن وتقضاه انه لو ضرب يديه فقبل ان يسجد لا يجوز المسح تلك الفترة لانها ركن فيها كما لا يخفى في الوضوء بعد غسل الاعضاء وان كان  
 ابو حنيفة وقال القاضي الاسي جابي يجوز ركنه لا كفيه فافادته ثم استدلوا في الجملة بان المسح لا يستعمل في ذلك التراب كذا اختاره شمس الاثر على  
 فما صار بين اهل البيت الرجحان على وجهه ويدينه فمسح بنية التيمم بجزءه وان لم يسجد لا يجوز ما يرفع فيه اياك في قول من اخرج الفترة لا قول الكل  
 واما اعتبار الفترة اعظم من كونها على الارض او وسطه العضو مسحا والذي يقتضيه النظر عدم اختيار الفترة الا في  
 مسي التيمم ثم حان ان الماوراء المسح ليس غير في الكتاب قال فيتم صعيدا طيبا فمسحوا به وكم يحتمل قوله عليه السلام التيمم تبيان ما على اذنه  
 من المستبين كما حان اذ اخرج مخرج الغالب وادعاه علم قوله حتى قالوا لا يحتمل عن مجمل يحتاج الى خبرات تشرية لانه في فترة لا يميز فترة لتفصيل  
 الاصحاب لكنه خلاف النقص والمقصود وهو التفصيل لا يتوقف عليه ونسج انما تم في الخط المسح تحتها جنتين وفي احكامه مسح من وجهه ظاهر في فترة  
 والشعر على الصحيح وقابل ظاهر الرواية ان الاكثر كالمثل لوجه غير لازم قوله لما روي عن ابن سيرين ان سائلا من اهل الرواية التوراة التوراة  
 صلي الله عليه وسلم فقال انما يكون بالارمال الاشهر الثلاثة والاربع ويكون فيها الحب والحناء والنفاس وسما سجد الما فقال تسلمكم  
 بالاربعين ثم ضرب بيده على الارض لوجهه ففتره فاجابه ثم ضرب ففتره اخرى فمسح بها على يديه الى المرتقتين اخرجه الامام احمد وروى بيت يعرف  
 بالتمني ابن جراح وقد ضعفه احمد وابن معين في آخرين ورواه ابو الوليد من حديث ابن ابي شيبة وهو ايضا ضعيف وله طريق اخرى في غير هذا  
 الاوسط ثنا احمد بن محمد الزبيري ابا يحيى بن حماد بن يحيى ثنا وكيع بن الجراح عن ابراهيم بن يزيد عن سليمان الاحول عن عبيد بن السيب  
 عن ابي هريرة فذكره وقال لا تعلم سليمان الاحول عن عبيد بن السيب غير هذا الحديث قوله لا يجوز التيمم في قبل ما كان بحيث اذ حرق لا ينجس  
 ولا يبرأ اي لا يصير راد او من اجزاء الارض فحزبت الاشجار والارزاج المتيقنين الرمل وغيره والماء والنجس والماء لان يكون في محالها فيجوز  
 للتراب الذي عليه لا بها نفسها ودخل الحجر والحصى والنورة والكل والخرق والمغرة والكبريت والماء الجلي لا المائي والنجس والارض المتقرقة في الارض  
 وغير روج العقيق والحصى لا حوائط القامق والفرود والرز جذد الاول لان اصله ماء وكذا المصنوع منها كالكبريت والنجس لان يكون  
 سطيحة بالذوائن والاجرة المشوي على الصحيح الا ان غلطه باليش من الارض كذا اطلق فيما ريت مع ان المخطوطة في قاضي خزان التراب اذ غلطه  
 باليش من اجزاء الارض تعتبر فيه الغلظة وهذا يقتضي ان الفضل في الحائط لا يخرج عن المشوي لا حرقا فافيه باليش من اجزاء الارض قوله غير ان  
 يوسف تروا عليه الرمل جعل هذا في المبسوط قولا لابي يوسف مرجعا عنه وان تروا ربه تعين التراب قوله ولما ان الصعيد اسم لوجه الارض  
 لصعوده فهو فعل بمعنى فاعل واذا كان هذا مفهوما وجب تيممه وان تروا ربه تعين التراب قوله ولما ان الصعيد اسم لوجه الارض  
 والسلام في الصحيحين وجعلت الى الارض سجدا وطورا واما رواية تروا بها طورا فتعني انما هو مخصص خطا لانه افراد فرد من العام لانه رطب حكم العام  
 نفسه ببعض افراده والتخصيص اخراج الفرد من حكم العام فليس يخصص على التمام واما قوله والطيب يحتمل الطاهر فيحمل عليه ففيه ان مجرد كون اللغظ  
 يحتمل معنى لا يوجب حمله فالمعول عليه كون الطيب مراد به الظاهر بالاجماع فكان الاجماع دليل ارادة هذا المحتمل وعلى هذا فالوجه ان يقول وهو مراد  
 بالواد اياك قوله ثم لا يشترط ان يكون عليه غيرا عند ابي حنيفة وعند محمد وشيخ الطاهر قوله تعالى فاسجدوا لله سجدة وايدكم منه قلنا جى الابداء





وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حلهما والذائر عند البجيفة ترعاها قدر تقدير الحق لوم الذائر المتهم على الماء  
بطل قيمه عنده والمراد ما يكفي للوضوء لانه لا معتبر بما دون ابتداء فكذا انتهى

لا يفيد دفعا ولا ميسره والاوجه الاستدلال بقوله عليه السلام في بقية الحديث فاذا وجدته فليسه وشتره وفي المطلقة دلالة على نفى تخصيص النافضة  
بالوجدان خارج الصلوة كما يقول الاية الثالثة روح قوله وفانك السبع والعدو والعطش على نفسه وادابته ووريقه عاجز حكما فيباح له التيمم  
مع وجود ذلك الماء وكذا اذا خافت الجمع بان كان محتاجا الى الماء للجمع اما ان احتاج اليه للمرة فالتيمم ولكن لم يعيدوا من بالوضوء قال  
في النهاية قلت جاز ان تجب الاعادة على الخائف من العدو بالوضوء لان العدو من قبل العباد انتهى معنى وهم يفرقون بين العدو من قبل  
من لا يحسن قبل العباد فيجوزون في الثاني ولذا وجبت الاعادة على المجهول اذا صلى بالتيمم ثم خلص وقيل فحينئذ منع السان عن الوضوء  
بوعيد فيجب ان تيمم ويصل ويغسل بعد ذلك لكن قال في الدرر الاية الاسير منه الكفار من الوضوء والصلوة تيمم ويغسل ويغسل وكذا المقيد ثم قال  
قلت بخلاف الخائف منهم فان الخوف من الله سبحانه وتعالى فخص على ما في النهاية قوله والتيمم اى على غير حقيقة توجب النقص كالتيمم  
ما شيا او ركبا اذ امر على امره والاستعمال انقص تيمم عند ابي حنيفة خلافا لما وعين ذلك عبرني الجمع بالناس قال في فتاوى قاضي خان  
قيل يجب ان لا ينقص عند اكل لانه لو تيمم وبقره بالاعلم صح تيممه شكرا هذا وفي زيادات الحلول في قتال في التقاض  
تيممه روايتان من غير ذكر خلاف قال في شرح الجمع في وجه الامتناع عنه الشرع ان اعتبر هذا القدر من النوم فيظن كان  
كما ليقظان وان لم يعتبره فيظن كان فداويا لم يلحق باليقظة وكل نوم لم يلحق بها شرعا فحدث بالاجماع انتهى ولكن ان يتجرا الاول ولا يفيد  
فان اليقظان اذا لم يعلم بالماء لا يبطل تيممه على ما ذكرناه من فتاوى قاضي خان وفي التيمم صلى بالتيمم في جنبه يبر لم يعلم به جاز على قوله  
ولو كان على شاطئ النهر ولم يعلم به عن ابي يوسف روايتان في رواية لا يجوز اعتبار بالاداة المعلقة في حقة وفي رواية يجوز لانه غير متبادر  
اذا لا قدرة بدون العلم وقيل هو قول ابي حنيفة وهو الاصح انتهى فاذا كان ابي حنيفة يقول في الحقيقة حقيقة على شاطئ النهر يعلم بغيره فكيف يقول في الخارج بانها  
قوله والمراد من الماء المسمى المسمى في قوله ويقضه رواية الماء ما يكفي فلو وجد التيمم ما فوضه بان ينقص عند احدى رجليه ان كان غسل كل عضو  
ثلاثا او مرتين امتنع تيممه او مرة لا ينقص لانه في الاول وجد ما يكفيه اذ لو اقتصر على احدى ياتى اى به الفرض كفاه بخلاف الثاني قال الشافعي  
لا يجوز مع وجود الماء وان قل حتى يستعمل فيغسل في تيمم لان قوله تعالى فلم تجدوا ماء فيفيد لانه مكره في سياق النفي وضار كما اذا وجد ما يكفي لاداء  
بعض النجاسة الحقيقية او ثوبا يستبرض عورة ولما ان المراد في النفس ما يكفي لاداء المانع لانه سبحانه امر بغسل الاعضاء والسلامة والمسح ومعلوم  
انه بالماء ثم نقل الى التيمم عند عدمه بقوله تعالى فلم تجدوا ماء فبالضرورة يكون التقدير فاعلموا واسموا بالماء فان لم تجدوا ماء فاعلموا واسموا  
اعينته عليكم فيتموا والقياس على الحقيقة والعورة فاسد لانها تجوزان فيفيد الزامه باستعمال القليل للقليل ولا يفيد بها اذ لا تجزئها بالحد  
فانكم الباقى ادنى لمتة فينتفى فخر واضاعة مال خصوصاً في موضع عرته مع بقاها يحدث كما هو والمراد من القدرة اعم من الشرعية والحسية حتى  
لو راي ما في جنبه لا ينقص تيممه وان شققت قدرة حسنة لانه انما يجزئ للشرب ولو هو بانه لا يجب القبول وانما ينقص التيمم ولو وجد جباة  
من التيممين ما مباحا يكفي اجمع امتنع تيمم بقدره كل منهم لتحقق الاباحة في كل منهما بخلاف ما ذهب اليه بان قال صاحب الماء هذا لكم وكفى  
قبضوه حيث لا ينقص تيمم واحد منهم لانه لا يصيب كلا منهم ما يكفي على قوله وعلى قول ابي حنيفة لا تصح غرة الهبة للشيوع فلو اذنا  
لو اذنهم بالوضوء عنده لا يجوز اذ منهم فساد البتة وعندهما تصح فينقص تيممه كما لو غسل الواجب واحدا منهم فانه يبطل تيممه ومنهم حتى لو كان









موجب للوضوء لانه لا مسح من الجنابة على ما بين ان نشاء الله ويحدث متلخران الخف عند ما نفا ولو جوزنا  
يحدث سابقا كما في الغضاضة اذ البست نزع الوقت واليتيم اذ اللبس انما كان رافعا وقوله اذ اللبس على طهارة كاملة  
لا يبيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهذا المذهب عندنا حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم  
اكمل الطهارة ثم احدث بخبر السجدة وهذا لان الخف ما من حلول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت  
ناقصة عند ذلك كان الخف رافعا ويجب في المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها لقوله عليه السلام  
مسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها قال وابتدأها عقيب الحدث لان الخف مانع سرية الحدث

في مسوط شيخ الاسلام واورده عليه ان المسح من النوع الرابع من الرضعة وهو لم تنق الغزيرة معه مشروقة كالركبتين الآخرين من الظفر للفر  
ولا يوجب على فعل غير المشروع اجيب بانه من الرابع ما دام المكلف لا لبس الخف ولا شك ان كثره فاذا نزع سقط سبب الرضعة فيقتل  
وانما يثبت بكتف النزع والفصل فيصير كمنكر السفر لقصد الاحمر وقول الرستغني احب الى ان مسح اما الغنى التمه عن نفسه فان الروافض  
لا يرونه والاشاعلة لا يرونه اخرج مرفوعا بعد صحة الثاني على ما علمت وعدم تاني الاول في موضع يعلم ان المحضرين لا يمهون تعلم تحقيقه الحال وعلماهم  
وجوده سبب الروافض فلا ينبغي اطلاق الجواب بل ان كان محل تهمة هذا وبني السؤال على انه رضعة اسقاط ومنه شراح الكفر وظاهره في تسليم  
به في الاصول كما لانه منصوص على انه لو فاض باربعة فان غسل اكثر قدميه بطل المسح وكذا لو مكث غسلها من غير تنزع اجزاء عن الفصل حتى لا يظن  
بعض المدة فعلم ان الغزيرة مشروقة مع اخفئة انتهى وبني هذه التعليلية على صحة هذا الفرع وهو منقول في الفتاوى الظهيرية لكن في صحة نظر فان  
كلامهم متفق على ان الخف اعتبر شرعا ما سارته احدث الى القدم فيبقى القدم على طهارة كما يحل الحدث بالخف فيزال بالمسح وبما علم من المسح  
لليتم وللغرض بعد الوقت وغير ذلك من الخلافات وبما يقتضي ان غسل الرجل في الخف وعدمه سواء اذ لم يتبل معه ظاهر الخف في انه لم يزل  
الحدث لانه في غير محله فلا يجوز الصلوة به لانه صلى مع حدث واجب النزع اذ لم يجب والحال انه لا يجب غسل الرجل جازت الصلوة بلا غسل ولا مسح  
فصار كما لو ترك ذنا عليه محلا غير واجب الفصل كالتفرد وزايد في الظهيرية بلافراق ولو دخل يده تحت الحجرتين فمسح على الخفين وذكر فيها اذ لم يجز  
وليس الا لانه في غير محل الحدث والا وجب في ذلك الفرع كون الاجزاء اذا خاض النهر لا يتكامل الخف ثم اذ انقضت المدة انما يتقيد بها كحال الفصل  
بالنحوذ والنتج انما وجب للفصل وقد حصل قوله موجب للوضوء راسا والموجبة الى الحدث اما تتجوز او لا اعتقاد ان سبب الوضوء الحدث  
كما هو راي البعض قوله ثم خرج الوقت يعني ان المسح بعد الوقت فقط يمتنع في الوقت كلما توفضات حدث غير الذي ابتليت به  
وبما اعني منه ما بعده اذ كان السيلان مقارنا للوضوء واللبس اما اذا كانا على الانقطاع فهي كغيرها فتمسح بعد الوقت الى تمام المدة وانما اتبع منك  
لان يخرج الوقت تصير تحذير السابق اليتم عند روية الماء واصله احدث الى خروجه الرية للماء فلو جاز المسح بعد اللبس على طهارة التيمم او الوضوء المقارن  
هو واللبس للحدث بعد الوقت كان رافعا للحدث الذي حل بالقدم لان الحدث الذي يظهر هو الذي كان قد حل به قبل التيمم حال ذلك الوضوء  
لكن المسح انما يزيل ما حل بالمسح بناء على اعتبار الخف الناشئ عارضا للحدث الذي يطرأ بعده الى القدمين بدليل انه لو لبس على حدث باقدين  
لا مسح فلو اعتبر المسح عليه رافعا لما بالقدم بجار وهذا اولى من تعليله في شرح الكفر المنع على التيمم يكون التيمم ليس طهارة كاملة لما علمت من انها  
كالتي بالما بقى الشرط قوله لا يفيد ليس المراد لا يفيد اللفظ لانه مقيد بل بالقدوري لا يفيد بهذا اللفظ هذا المعنى بل قصد به الى افادته ما ذكره  
المص وعلى هذا يكون الجار والمجرور متصلا بحدث موجب للوضوء والتقدير جازنا لسنه من كل حدث موجب للوضوء على طهارة كاملة اذا لم يسا  
ثم احدث والمجرور في موضع اى من كل حدث كما ناهى اوجادنا على طهارة كاملة قوله وهو المذهب عندنا احتراز عن قول الشافعي باشتراط الكمال  
وقت اللبس وقوله حتى لو غسل الخ فترفع هذه الصورة تمنع عند الشافعي بوجبه لعدم الترتيب في الوضوء لعدم كمال الطهارة قبل اللبس (الذي  
يتمنع عنده الثاني فقط ما لو وضأ وغسل احدى رجله وليس الخف ثم غسل الاخرى وليس فيها عندنا اذ احدث بجوزله المسح وعنده لا العلم الكمال  
وقت اللبس قوله فيراعى كمال الطهارة من وقت المنع لانه وقت عمله والانسب ان يراعى مدة من وقت اثره قوله مسح المقيم في صحيح مسلم

فقد علم من وقت السجدة على طاهرها خطوطاً بالاصابع يده من قبل الاصابع الى الساق كحديث مغيرة رضي الله  
عنه عليه السلام وضرب عليه خففة ومنها من الاصابع الى اظفارها مسحة واحدة وكذا في النظر الى الرجل مسح رسول الله  
عليه السلام خطوطاً بالاصابع على النعل حتى لا يجوز على النعل الخف عنه يساقه لانه معدول به عن القياس ويرى  
جميع ما ورد به الشرع والبداهة من الاصابع الى الساق واعتبارها بالاصابع غسل وفرغ ذلك ثم قلنا اصابع من اصابع  
اليد وقال الكشي من اصابع الرجل الا ان اول اصبعه اعتداه الى السجدة ولا يجوز المسح عليه خف فيه خرق كثير فيمنع من ذلك  
ثلاث اصابع من اصابع الرجل الكنان اقل من ذلك جاز وقال زفر الشافعي لا يجوز وان قل لا بد من غسل البادية ويجوز غسل الباقية

عن علي بن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا يوم وليلة ليس للسافر يوم وليلة للقيم قوله فقبر المغيرة من وقت السجدة لان ما قبل ذلك طهارة  
الوجه ولا تقدير فيها انما التقدير في التحقيق تقديره مدة منتهى شرا فاما من وقت آخره قوله يدها من قبل الاصابع الخ صورته ان  
اصابع اليمنى على مقدم خفة الايمن واصابع اليسرى على مقدم الايسر ويدل على الساق فوق الكعبين ويفتح اصابعه فاما الوجه المستنون  
وتوسيع باصبع واحدة ثلاث مرات كل مرة باحد يده على موضع جديد جاز ولا لا يجوز وفي الخلاصة لوضع الكعب ويدل اوسع الاصابع كلها حسن  
والا ان المسح بجميع اليدين يعني باصابعها ولوسيع بطاهر كف يده وكذا يروى من الاصابع اذ بلغ قدر ثلاث اصابع ويجوز بل يفي في يده من غسل  
وان لم يكن متقاطراً لا باقية من مسح وعلافة قاضي خان بانها ليست مستقلة بخلاف الاول قوله كحديث المغيرة وفيه مسحة واحدة فاحذر ائمنه  
تكرار المسح على الخفين غير مشروع وايضا بالتكرار لا يفي بخطوطا لكن قيل ان حديث المغيرة بهذا اللفظ لا يثبت والذي رواه الترمذي عنه قال  
رايت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على ظاهرهما وحسنه لكن في الاوسط الطبراني من طريق جرير بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر  
قال فرسل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يوشك ان يغسل نفسه فحبه رجلا وقال ليس بكذا السنة امرنا بالمسح كذا رواه ابن ابي عمير عن علي بن فضال  
من مقدم الخفين الى ارض الساق مرة وخرج بين اصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر الا بهذا الاسناد وفي الامم روى ابن المنذر عن  
جرير بن الخطاب انه مسح على خفيه حتى روي انما رايته عليه خطا وروى انما رايته عليه فحبه رجلا وقال ليس بكذا السنة امرنا بالمسح كذا رواه ابن ابي عمير  
عن علي بن فضال وهو مقدم الرجل اذا وجد منه قدر ثلاث اصابع ولو قطعت احدى رجليه وبقي منها اقل منه او بقي ثلث اصابع لكن من ان يقب  
لا من موضع المسح فليس على الصحيح والمطهرة لا يمسح لوجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من الكعب حيث يجب غسل الرجلين ولا يمسح  
قوله فيرجى جميع ما ورد به الشرع يعني في المحل ولذا قال علي بن ابي طالب لو كان الدين بالراي لكان مسح باطن الخف اولى من طهارة قال في النهاية  
مقتضى الميسر ولان باطنه لا يخلو عن لوث عادة فيصعب يده ويزايفيد ان المراد بالباطن عند مسح الرجل الوطى لا ما ياتي بالبشرة كحديث  
الاظهر لوجوب مسح باطنه لو كان بالراي بل المتبادر من قول علي بن ابي طالب في ذلك ما ياتي بالبشرة وهذا لان الواجب من غسل الرجل في الوضوء مسح  
اذا لم يمسح بل لم يمسح مسح الوطى من باطن الرجل فيه بطاهره وكذا ما روي عن علي بن فضال لو كان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه عيب  
ان يراد بالاسفل الوجه الذي ياتي بالبشرة لانه اسفل من الوجه الاعلى المحاذي للساكن وكذا ما روي عن علي بن فضال ان المسح من اعلاه جميع ما ورد به  
في محل الابتداء والانتها للعلم بان المقصود ايقاع البسة على ذلك المحل حتى يبارك البسة من اصل الساق الى راس الاصابع لكن يجب  
في حق الكعبة النظر الى ذلك فينبغي ان لا يجوز قدر ثلاث اصابع الخفين قوله فقد اثلث اصابع من اصابع اليمنى على كل رجل فمسح على رجلين  
وعلى الاخرى قدر خمسة لم يجز ولا فرق بين حصول ذلك بيده او باصابعه مطاوع من خشين مشى فيه قتل ولو باطل على الاصح قيل لا يجوز  
باطل لانه نفس دايرة الامار وليس يصح هذا الاطلاق كقوله على بن ابي عمير اشتراط النية للمسح على الخف خلافا لما في جوامع الفقه الجبلي  
حيث شرطها وفي اختلافه لكونها مسح الخف ولو لم يكن التعليم دون الطهارة يصح قوله فيه خرق كثير من منعه يعني اذا كان في محل  
الفرغ من مسحه او يفرج عند المشي فان كان شقلا لا يظهر ما تحته ان كان اكثر من ثلاث اصابع او يظهر منه ومنها لا يمنع ولو كان في الكعب  
لم يمنع وان كثر كذا في الاختيار وفي الفتاوى فان كان الخرق في موضع القعب كان يخرج منه اقل من نصف القعب جاز بالمسح عليه

ولما ان الخلق لا يخلو اعراسه في عادة فلهذا لم يشرع في الاغتسال في كل وقت من وقت الصلاة بل في وقت واحد  
والثالث كونهما مقامان للكل اعتبارا بالاحتياط لا باعتبار كونهما في وقت واحد بل باعتبار كونهما في وقت واحد  
والرابع في خلو كل وقت من وقت الصلاة لا يخلو اعراسه في عادة فلهذا لم يشرع في الاغتسال في كل وقت من وقت الصلاة بل في وقت واحد  
من عتال من عتال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفر ان لا نخرج خفافا ثلاثة ايام وليا لحي لا عتابة ولكن بول وغائط ونوم ولا نجاسة  
لا تكبر عادة فاجوز في ذلك عندنا في الحديث انه يكره ان ينقض المسح كل شئ ينقض الوضوء ولا ينعقد الاغتسال في كل شئ ينقض المسح  
الى القدم حيث نزل المانع وكذا نزع احداهما لغيره كالحج بين العنل والمسح في وظيفة واحدة وكذا امسح لمدة المار واما اذا تمت المدة  
خفية وغسل رجله وصله وليس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل المدة لان عند النزع ينسحق الحديث  
الساق الى القدمين كانه لم ينسحقا وحكم النزع ثبت بخروج القدم الى الساق لانه لا يعتبر به في حق المسح  
وان كان اكثر لا يجوز وعن ابي حنيفة في رواية مسح حتى يمدوا اكثر من نصف القب ثم قيد في شرح الكفر كونها اصغر الاصابع بما اذا كان المخروق  
في غير موضع الاصابع فان كان فيه اعتبر ثلاث منها فلو انكشف الاكثر ما لم يمسح وان كان قد رثلت الاخر ولو كان المخروق تحت القدم  
فان كان اكثر القدم منع كذا في الاختيار ذكره في النجاسة بلفظ قليل وعلمه بان موضع الاصابع يعتبر باكثر من كذا القدم ولو مسح هذا التعليل ازم  
ان لا يعتبر قدر ثلث اصابع اصغر الا اذا كان غسل اصغر لان كل موضع من اصابعه لا يعتبر باكثر ولو لم يكن له اصابع اعتبر باصابع غيره قليل باضمار  
لو كانت قوله ولما ان الخفاف الخ لازمه اذا تأملت منع وجوب غسل البادى فانه لا يعتبر بعدا للقبلة ولزوم الحج في اعتباره اذا غالب  
الخفاف اتحل عنه عادة والشرع علق المسح بمسح الخف وهو الساتر المختص الذي يقطع بالساق والساق مطلقا يطلق عليه ثلث اشكال  
على الكسبية فانه ان ترك في التبريع باسم الخف يفسده بخروق فهو اذ فليس يفسد مطلقا ولا لانه لا يقطع بالساق به اذ لا يكون متعلقا بشئ فيه وانما يقطع  
بلفظ يفسد به قوله هو الصحيح اخر عن رواية الحسن ثلث اصابع اليد واما مال اليه السحري من ان ثلثه قد رثلت ابل من اصابع الرجل منع  
قوله ويجب المخروق القابل ان يقول لا ادعى الى جميعها ولا اعتبارا بها كما انها في مكان واحد يمسح بها لان اتساعها اذا اتحد المكان حقيقة لا انتفاء  
معنى الخف بقطع المسافة المقادة به والذات والاكشاف من حيث هو كالثبات والواجب الغسل في المخروق الصغير وبذلك المعنى  
مقتضى عندنا فمما صغيرة كقدر المحضة والقوله لا يمكن قطعها المسافة مع ذلك وعدم وجوب غسل البادى قوله ولا يجوز المسح على الخفين لم يثبت  
الغسل قبل الموضع موضع النفي فلا حاجة الى التفسير وما عدا ذلك اذا اجبت وقد ليس على وضوء وجوب نزع خفيه وغسل رجله وقيل صورته مسحة  
اجنب ولا اعده فليس ثم حدث ووجد ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح لان اجنبه سرى الى القديسين في التيمم ليس بطهارة كاملة فلا يجوز له  
المسح اذ لم يمسح على طهارة غيرهما فليس لها فاذا غسل وليس ثم حدث وعنده ما يكفي الوضوء وتوضا ومسح لان هذا يحدث ايده تحت السرة لوجود  
بعد للبس على طهارة كاملة فهو من بعد ذلك بما كثر غا وجبا فاذا لم يغسل حتى تقدر تيممه فلهذا حدث بعد ذلك وعنده ما للوضوء وتوضا وغسل جلبيه  
لانه عا وجبا فان حدث بعد ذلك وعنده ما للوضوء فقط وتوضا ومسح وعلى هذا تجري المسائل وهذه الصورة انما تزيد على ما ذكرناه انما بافاضة  
يشترط جواز المسح كون اللبس على طهارة الماء لا طهارة التيمم معللا بان طهارة التيمم ليست كاملة فان اريد بعدم كمالها عدم الرفع عن الرجلين فهو  
ممنوع وان اريد عدم اصابتهما الرجلين في الوضوء حسا فيمنع تأثيره في كمال المتعبر في الطهارة التي يعقبها اللبس ويمكن ان يوجب الحكم بان المسح  
على خلاف القياس وانما ورد من فعله عليه الصلوة والسلام على طهارة الماء ولم يرد من قوله عليه الصلوة والسلام بالوضوء صورته فيلزم فيه الماء  
تقرا على مورد الشرع وسياتي في حديث صفوان صريح منه للجماعة قوله بحديث صفوان بن عسال روى الفسافي والترمذي وقال حديث حسن  
صحيح عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفر ان لا نخرج خفافا ثلاثة ايام وليا لحي لا امن خنابة ولكن  
غايط وبول ونوم قوله واذا تمت المدة نزع خفيه لسان الحديث الى الرجلين وغسل رجله وليس عليه اعادة بقية الوضوء لان الوضوء ليس  
بشرط في الوضوء فينضم غسلها الى الغسل السابق للاعضاء فيكمل الوضوء فان قيل لا حدث ليسرى لانه كان قد حل باخف ثم نزل بالمسح فلا  
يعد الا بسبب من يحتاج الخش ونحوه قلنا جاز ان اعتبر الشرع ارتفاع الحدث مسح الخف متيقنا بحدته منعه ثم علمنا وقوع مثله في التيمم حيث اعتبر  
في ارتفاعه باستعمال الصعيد بغيره بحدته اعتبارا بما لا يضمن مدة عدم القدرة على المار ونياسب ان ذلك لو صحت البلية وهو في المسح



وكذا بالقدم هو الصحيح ومن استند اليه وهو متغير فثنا قبل تمام يوم وليلة مسير ثلاثة ايام وليا لها عملا  
باطلاق الحديث ولا يحكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما اذا استكمل المدة للاقامة ثم سافر لان الحديث  
قد مرى الى القدم والخف ليس برافعه ولو اقام وهو سافر ان استكمل هذه الاقامة نزع لان رخصته للسفر لا تنفي بغيره وان استكمل  
ثم سافر هذه الاقامة وهو مقيم ومن لبس الخرق فوق الخف عليه خاذا للشافعي انه فانه يقول للبذل لا يكون له بدل

ثابت بل هو فيه من وجهين فان المسح ان كان بالمال كنه بدل عن وظيفة الغسل وانحفت عن الرجل فوجب تقيد الارطاح فيه بحد اعتبار  
تدليها باليد الاصل كما تقيد في التيمم بحد كونه بدلا لغيره باليد الاصل نزع ان المقام مقام الاحتياط وفي فتاوى قاضي خان  
لزم المدة وهو في الصلوة ولا يارفع على الاصح في صلته او لا فائدة في النزع لانه الغسل ولا مطلقا من قال من المشايخ تقيد  
لكن الذي يظهر صحة هذا القول لان الشرع قد منع ان تحث بحد فيسرى الحديث بعد اذ لا يتألفها مع الحديث فكلما يقطع عند وجود الماء ليس  
يقطع عند عدمه التيمم لا للرجلين فقط ليلزم نزع الاصل بانحطت بل لكل لان الكل الحديث لا يجزى فيصير محثا بحديث القديين وان كان  
بحيث لو اقتصر على غسلها ارتفع كمن غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وفي المال فانه تيمم الارجلين فقط والا كان جميع الخف والاصل ثابتا في  
كثير من الصور بل الحديث القاسم فانه على حاله لم تيمم الكل وبذلك ان التيمم لم يصيب الرجل حاكته ليدبها حكم الطهارة عنده وهو ليقبض  
فلا يصلح عدم الماء بانها السراية بعد تمام المعتبرة شرعا غاية المنع وعلى هذا فاما ذكر في جوامع الفقه والمحيط من انه انما يخرج اذا تمت اذ لم  
فيها من شدة البرد فان خافه فله ان مسح مطلقا فيه نظر فان خوف البرد لا اثر له في منع السراية كما ان عدم الماء لا يمنعها فغاية الامر لا يخرج  
لكن لا مسح بل تيمم خوف البرد والسبب جانه اعلم وعرفنا نقل بعض المشايخ تاويل المسح المذكور بانه مسح جبيرة لا مسح الخف فعلى هذا يستوجب الخف  
على ما هو الاولى او اكثر وهو غير المتفق من اللفظ المادى مع انه انما تيمم اذا كان مسحى الجبيرة ليدقق على ساتر ليس تحته محل وجب بل عضو صحيح  
غير انه يخاف من كشفه حدوث المرض للبرد ويتيمم بطلان مسكه التيمم بخوف البرد على عضوا او سوداوه ويقضي ايضا على ظاهره فيجب في اجنبية  
جواز تركه راسا وهو خلاف ما يفيد اعطاه حكم المسألة هذا ونقص المسح ايضا غسل اكثر الرجل وفيه من البحث ما سمعت ما قد مرنا قوله وكذا بالترتيب  
هو الصحيح فاقول اسبب يوسف وعنه في الاما يخرج نصفه وعن محمد ان كان الباقي قدر محل الفرض اعني ثلثه اصله اليد لا ينقص وقال  
البرقيفة ان خرج اكثر العقب يعني اذا خرج قاصدا اخراج الرجل بطل المسح حتى لو بدله اعادة ما فاجا ولا يجوز المسح وكذا لو كان اعرج يمشي على صدره  
قديمه وقد ارتفع عقبيه عن موضع عقب الخف الى الساق لا مسح والى ما دونه مسح اما لو كان الخف واسعا يقع العقب برفع الرجل الى الساق  
ولم يولد بوضعه فلا يمنع وقال بعضهم ان كان الباقي بحيث يمكنه المشي فيه كذلك لا ينقص وبهذا في التحقيق هو مرمى نظر الكل فمن نقص خرج العقب  
ليس الا لانه وقع عنده انه مع طول العقب في الساق لا يمكنه متابعته المشي فيه وقطع المسافة بخلاف ما اذا كانت تعود الى محلها عند الوضع  
ومن قال بالاكثرة فليظن ان الاغتناع منوط به وكذا من قال يكون الباقي قدر الفرض وبهذا الامور انما تنبني على المشاهدة ويظهر ان ما قاله ابو حنيفة  
اولى لان بقا العقب في الساق يتعلق عن مداومة المشي وروا على الساق نفسه قوله مسح ثلاثة ايام وليا لها سوا سافر قبل تقاض الطهارة  
او بعده قبله كمال مدة المقيم وفي الثاني خلاف الشافعي لنا العمل باطلاق قوله عليه الصلوة والسلام مسح المسافر الحديث وبهذا سافر فيمسحها  
بخلاف ما بعد كمال مدة المقيم لان الحديث قد مرى الى القدم وانما مسح على خف رجل لا حدث فيها اجبا عا وناستدل به من ان هذه عبادة  
ابتداء حالة الاقامة فيحتمل فيها حالة الابتداء للصلوة ابتداء لم يقبها في سفينة فسافت وصوم شرع فيه مقبها فاسافر حيث يعتبر فيه حكم الاقامة فغنى  
عن تكلفت الفرق لعدم ظهورها بالجمع بالمشاركة لثبوتها في الحكم قوله ومن لبس الخرق فوق الخف مسح عليه اذ لم يمسحها قبل ان يمسح  
فان احديث قبله وهو لا لبس الخف لا يجوز لان وظيفة المسح استغرقت الخف لحلول الحديث به فلا يزال مسح غيره وكذا لو لبس العتيق قبل الحديث



فصل في بيان ما يجب من الحيض من الحيض المستقر في الرحم قبل حصول المقصورة والبدل

# باب الحيض والاستحاضة

أقل الحيض ثلث أيام ولياليها وما نقص من ذلك فهو استحاضة

ان لم ينزع ليس بالدم يجوز السقوط اسبابه كالحجرات الاستحاضة لولا ان في هذا من الاضاح والموجبة لا انتقال الوظيفة الى المحال سيما ونهاية الوجوب  
 عند الفساد تركه بعد الاصول فلذا قال القدر في التجرية الصحيح من غريب ابى حقيقة انه ليس بفرض وقوله في الاستحاضة ان الاستحاضة رجع  
 الى قولها لم يشتر شرطه يقبضه عنه وعلى ذلك معنى ما قيل ان عمره وايتل وقال المصري في التبيين الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوي في شرح الزيارات  
 انه ليس بفرض عند ثم المح عليها انما يجوز اذا ضره الفصل او المسح على نفس القرحة والجرحة حتى لو لم يفرد بالمواد الحارة وهو يقدر عليه وجب استماله  
 واذا زادت الجحيرة على نفس الجحيرة فان ضره اعمل والمسح على الكلى تبعاً للقرحة وان لم يفرد غسل ما حولها ومسحها نفسها وان ضره المسح على الكلى  
 يسح على القرحة التي على راس الجحيرة وبغسل ما حولها تحت القرحة الزائدة اذا التابت بالضرورة يتقدر بقدرها ولم يلزم ما اذا ضره اعمل المسح بطريق  
 ان يحسح على الكلى كذا الكلام في العصابة ان ضره المسح عليها كلها ومن فركها ان يكون في مكان لا يتقدر على ربطها بنفسه ولا يمسح بها ولا يفرق  
 بين الجحيرة والقرحة والكي والكسر ولو كانت نظيرة تجعل عليه دواء او علكا او دواء حنظل مرارة او غيرها فان كان يفرد نزع مسح عليه وان ضره  
 المسح تركه وان كان باعضائه شقوق امر عليها المالك ان قدر والاسح عليها ان قدر والآخر كما يغسل ما حولها قوله كالتسلح بالاحتياط ما دام الضرر قائماً  
 ولهذا للمسح على عصابة تستقطت فاخذ اخرى لا تجب الا إعادة عليها لكنه الاحسن نقله في المحاضرات ولهذا ايضا للمسح على خرق رجله المجرودة  
 وغسل الصميرة وليس عليها ثم احدث فانه يتوضأ وينزع الخفت لان المجرودة مغسولة حكماً ولا تتجمع الوظيفتان في الرجلين قال في شرح الزيارات  
 وعلى قياس ما روي عن ابى حنيفة ان ترك المسح على الجحيرة وهو لا يفرد يجوز يعني ان يجوز لانه لا يستقط غسل المجرودة صارت كالزائدة بجهة هذا اذا لم  
 الخفت على الصميرة لا غير فان ليس على الجحيرة ايضا بعد ما مسح على جبهتها فانه مسح عليها لان المسح عليها كغسلها بالاحتياط

**باب الحيض** قيل هو دم ينفضه رحم امرأة سليمة من الداء او الصغر فقيده الرحم يخرج دم الاستحاضة والجحيرة والسليمة من الداء يخرج  
 النفاس لان النفس في حكم المرفضة ولذا اعتبرته عاتقها من الثلث مع لفظ الصغر مستدرك لان الخارج في الصغر استحاضة وقد خرج بالرحم  
 لانه دم عرق لا رحم وايضا يكرر اخراج الاستحاضة لان السليمة من الداء يخرجها كما يخرجها الاول وتعرفه بالاشتراك ولا تكسر دم من الرحم لولا ان  
 ثم هذا الصغر يتبأ على ان مسح الحيض ينبت اما اذا كان به احدث الكائن عن الدم المجرع للقاءه والمسح كما سمعنا به في الحديث الخاص بالدم والنفس  
 فتعرفه بالنية شرعية بسبب الدم المذكور دم الصغر والجحيرة تقدم نصاب الطهر ودمه نقصان عن الاقل والزيادة على الاكثر بعد نية الشرع  
 فالزيادة فيه استحاضة فالامتداد الخاص في هذه الدوائر معترف بها بالضرورة وعدم الصغريات بتقدير اني مدة يحكم ببلوغها فيما اذا زادت الدم  
 واختلفت فيما تعقيل ست وقيل سبع وقيل تسع وثاني عشرة والمختار تسع والوانه ما ذكر في الكتاب مع التبريد والخصرة نوع من الكثرة وما  
 الصغرة فلا شك انها من الوارد في سن الحيض وانما في سن الايام من فني الفتاوى بنت سبع وخمسين ترى صغرة غير خالصة على الاستمرار فان كان  
 يكون التبريد فيخفف فان لم يكن تعرف من ايامها شيئاً فيقتل كل صلاة وان كان دون التبريد فليس يحيف الا اذا رأت على الاستمرار وليست بصغرة  
 خاصة فانها ظاهر انفساء الرحم وحكمة حرمة الصوم والقران وما شرط فيه الطهارة وثبتت هذا الحكم بالبرزوخ عن محمد بالاخصاس به وثمرة تطهر فيما لو قبضت  
 وهنعت الكرسف ثم احسب نزول الدم اليه قبل الغروب لم يرفع بعد تقضي الصوم عنده خلافا لما يعني اذ لم يجز احرف الفرج الداخل فان جازة البتة  
 من الكرسف كان حياً ونفساً اتفاقاً وكذا احدث بالبول والاحتشاش حالة الحيض ليس للشيب ويستحب للبكر وحالة الطهر تحب للشيب فقط

لقوله عليه السلام اقل الحيض للجارية البكر والتيب ثلاثة ايام ولياليها والكر عشرة ايام وهو حجة على الشافعي رآه في التقدير يوم وليلة وعن ابن يوسف انه يومان والآخر يومين والثالث ايامه الاكثر مقام الكل قلنا هذا انقص عن نقضه بالشرع والآخر عشرة ايام والزائد استحاضة لما رويناه وهو حجة على الشافعي رآه في التقدير خمسة عشر يوما فخر الزائد والمناقص مستحاضة لان نقض الشرع يمنع الحاق غيره به وما اقره المرأة من الحيضة والصفوة والكره حيض حتى تزل البياض خالصا وقال ابو يوسف كذا تكون الكثرة من الحيض لا بعد الهم كذا لو كان من الحيض لكان خروج الكثرة من الحيض

ولو وضعته ليلا فلما أصبحت رأت الطهر فقصي الشا فلما كانت طاهرة فزأت البتة معين صبحت تقضيها ايضا وان لم تكن صليتها قبل الوضع اخذت لها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعته وحايضا في الثانية حين رفعته اخذت بالاحتياط فيها وادنى مرة يحكم بايامها فيها اذا انقطع ونحوه ونحوه منته واذ حكم به ثم رأت الدم انقص ذلك قال الصدوق في الدين هذا اذا كان وما خاضا ثم انما ينقص به الاياس فيما يتقبل حتى لا تنفس الاكثر المباشرة قبل المعادة ان كان على البول لم يكن على البول لم يصغرة وخضرة وكثرة لا ينقص الحكم بالاياس وادارات المبتدأة وما في سن يحكم بما يغرم فيه تركت الصلوة والصوم عند الشراخ سجا را وعن ابن عتيق لا يترك حتى يستمر ثلاثة ايام ثم يستحب للحائض ان تتوضأ وقت الصلوة وتجلس في مسجد يتبعها وتصل كليا في العادة قوله لقوله عليه الصلوة والسلام روى الدارقطني عن ابى امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض للجارية البكر والتيب الثلاثة واكثر ما يكون عشرة ايام فاذا زاد فحيض مستحاضة قال الدارقطني عبد الملك مجبول والعلماء بن كثير ضعيف الحديث واخرج عن عبد الله بن عيسى ابن مسعود والحيف ثلاث واربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر فاذا زاد فحيض مستحاضة وقال لم يره الا عمش غير يارون بن زياد وهو ضعيف الحديث وروى ابن عدي في الكامل عن انس عن علي بن عبد الله الصلوة والسلام حيض ثلاثة ايام والبقية وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فاذا جاوزت العشرة فحيض مستحاضة واعلم بالحسن بن دينار والحديث معروف بالجد بن ايوب وروى في نوفا على انس وقال ابن عدي في الحسن لم ار له حديثا جازا عن في البكارة وهو الى الضعف اقرب وروى الدارقطني عن عبد العزيز الدرا وروى عن جليد الدين عمر بن ثابت عن انس قال هي حائض فيما بينها وبين عشرة فاذا زادت فحيض مستحاضة وروى ايضا حدثنا الحسن بن سعيد قال حدثنا خلا وبن اسلم قال حدثنا محمد بن فضيل عن شعث عن الحسن بن عثمان بن ابى العاص قال لا يكون المرأة مستحاضة في يوم ولا يومين ثلاثة حتى تبلغ عشرة ايام فاذا بلغت عشرة ايام كانت مستحاضة وقال ايضا حدثنا عثمان بن احمد الدارقطني قال حدثنا يحيى بن ابى طالب قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا هشام بن صان عن الحسن بن عثمان بن ابى العاص قال قال الحافظ اذا جاوزت عشرة ايام فحيض مستحاضة فتنسل وتصلى وعثمان بن عاصم بن ابي قال ايضا حدثنا ابراهيم بن حماد قال حدثنا المعمر بن قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا حماد بن سلمة وحدثنا محمد بن ابي حنيفة قال حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن ثابت عن محمد بن زيد عن سعيد بن جبير قال حيض ثلث عشرة ايام مستحاضة عن صفوان وروى الدارقطني عن ابى النبي صلى الله عليه وسلم ايضا من حديث وانكبه بن لا تقع عنه عليه الصلوة والسلام اقل الحيض ثلث عشرة ايام كثره عشرة ايام وضعفه بجباله محمد بن منهل وضعفه محمد بن احمد بن انس وروى ابن عدي في الكامل عن حديث معاذ بن جبل عنه عليه الصلوة والسلام لا حيض دون ثلاثة ايام ولا حيض فوق عشرة ايام الحديث وضعفه محمد بن سعيد الشامي ومعه بالوضع واخرجه العقيلي عن معاذ عنه عليه الصلوة والسلام من غير طول واعلم بجباله محمد بن الحسن الصفدي بالنقل وروى ابن الجوزي في الحلال المتناهي عن المحرم عن علي بن عبد الله الصلوة والسلام اقل الحيض ثلث عشرة ايام واقل ما بين الحيضين خمسة عشر يوما وضعفه سليمان المكني ابا داود والنسائي فمعه عدة احاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعددة الطرق وذلك يرفع الضعيف الى الحسن والمقدارات الشرعية مما لا تترك بالرأى والموقوف فيها حكم الحكم الرفع بل السكن النفس بكثرة ما روى فيه عن الصحابة والتابعين الى ان المرفوع مما اجاد فيه ذلك الراوى انما يثبت وباجلته فلا اصل في الشرع سجالات قولهم كثره خمسة عشر لم يعلم فيه حديثا حسنا ولا ضعيفا وانما تسكروا فيه ما روه عنه عليه الصلوة والسلام قال في حقه النساء تملك احدا كن شطر عمر بالا

وقد ما روي ان عائشة رضي الله عنها جعلت ماسوي البياض في الصلاة حتى اذا كان في ركعة من الركعات  
لم يكن في ركعة من الركعات سجدتها وما الخضرة والصبر ان المرأة اذا كانت من ذوات الكثرة تكون حيضاً ويحل على فساد النساء  
وان كانت كسيرة لا تروى غير الخضرة فيحل على فساد الثلث فلا تكون حيضاً وليخص يسقط عن الحائض الصلوة ويوم عليها  
الصوم ونقض الصوم ولا تقضي الصلوات لقول عائشة رضي الله عنها كانت احداً على عهد رسول الله عليه السلام  
اذا طهرت من حيضها تقضي الصلوات وكان في غرضها الصلوات حرجاً مضاعفاً وكثيراً في قضاء الصوم ولا بد من السجدة  
وكن الجلب على الساجد وان كان السجدة كسيرة لا تقضي الصلوات ولا بد من السجدة في صلاة الدخول على وجه البور والسرور

وهو لو صح لم يكن في حجة ما ذكر لكن قال البيهقي انه لم يجد وقال ابن الجوزي في التحقيق هذا حديث لا يعرف باقرو عليه صاحب التقيع قوله لما روي  
ان عائشة روى مالك في الموطأ عن علقمة بن ابى علقمة عن امه وللة عاتية قالت كان النسيب عيشن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسى فيه  
الصفحة من الخيش يلبسها من الصلوة فتقول لى العجرا حتى ترى القصة البيضاء تريد ذلك الطهر من الحيض والنفاس في الحيض ما ينسب من الحيض ما ينسب من الحيض  
المع هذا كما قيل ان من ثابته الطهيرة في الكثرة اولاً فانه يقضى منها حرج عتيق البياض يكون حيضاً ليس كذلك ان كان بجانبها حرج بل كان في يكون حيضاً بناء  
على الحكم بانها حدثت الآن لانها كانت تحض في الحرم من ابتداء روية الحيف والاخرت قبل هذا ونقضت في المروى ان حرجه والافتتاح دون ثبته  
القصة لا تجب معها الطهارة وكلام الاسحاب فيما ياتي كله بلفظ الانقطاع حيث يقولون واذا انقطع وما كذا واذا انقطع فكذا ما في قوله (النسيب)  
يصفان من وقت الى وقت ثم ترى القصة فان كانت الغاية القصة لم تجب تلك الصلوة وان كان الانقطاع عن سائر الاوان وجبت وانا  
استر في هذا الحكم عندكم بالنظر الى دليلهم وعباراتهم في اعطاء والد اعلم وزايت في المروى عن عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد عن ربيعة مولاة  
عمر بن عمر عن امه كانت تقول النساء اذا دخلت احداً لم يكن الكرسى فخرجت متفوقة الصلوة حتى لا ترى شيئاً وهذا يقضى ان الغاية الانقطاع ثم  
المعبر في البياض وقت الروية فلورثة ابيض خالصاً الا انه ليس اصفر فحكمه حكم البياض او اصفر ولو لم يكن ابيض فحكمه حكم الصفرة قوله  
فالعجرا حتى ترى القصة فان كانت الغاية القصة لم تجب تلك الصلوة وان كان الانقطاع عن سائر الاوان وجبت وانا  
لا ترى غير ما ليس بقيد على ما ذكره الصدر الشهيد حسام الدين حاقه مناه عنه اول الباب من ان الشرط في نفى كون ما تراه حيضاً الا ان ترى  
الدم الخالص قوله واحيض ليطيق فيه ظاهراً عدم تعلق اصل الوجوب بها وبهذا الان تعلقه ليتبع فايدته وهي اما الاو او القضا والاو  
فتقف لقيام الحديث عن العجرا عن روية والثاني كذلك فضلاً منه تعالى وهذا الوجه لازم بالزوم القضا لتضاغت الصلوة خصوصاً في ما تراه  
اكثر فاتفق الوجوب لا انتفاء فايدته لا لعدم اهلينا للخطاب ولذا تعلق بها خطاب الصوم لعدم الحرج اذ غاية ما يقضى في السنة تحت عشر  
ايها قوله لقول عائشة لفظ الحديث عن معادة قالت سالت عائشة فقلت ما بال الحائض يقضي الصوم ولا يقضي الصلوة فقالت  
احزورية انت قلت استبحر روية ولكني اسال فالت قالت كانت يصيبنا ذلك قوم يقضون الصوم ولا يؤمنون بقضا الصلوة متفق عليه قوله  
لقول الجليلية الصلوة والسلام ممن اقلت عن حرة بنت وجابر عن عائشة رضي الله عنها قالت جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجود بيوت  
اصحابه يشارعه في المسجد فقال وجهاً يهذه البيوت عن المسجد ثم دخل ولم يصب القوم شيئاً ان ينزل فيهم رخصة فخرج اليهم فقال وجهاً يهذه  
البيوت عن المسجد فاني لا اخل المسجد كالحيف ولا جنب رواد البود او ذوابن ماجة والبغاري في تاريخه الكبير قال الخطابي في صفوة هذا الحديث  
وقالوا انك تقول قال المنذري في حكاية لفرقة اقلت بن خليفة وقال العاصمي فيقال الذي كنيته الرضوان في الكونيين روى عنه  
سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال احمد بن حنبل ما روى به باساق وقال ابو حاتم شيخ وكلى البخاري انه سمع من حبرة وقال الدارقطني  
سالم وقال العملي في حبرة تابعية ثقة وقال البخاري عند عياض وقال الشيخ تقي الدين في الامام رايته في كتاب الوجوه والايام في الفطن  
المشروعية وجابة بكر الدال وعليه مع وكتب الناس في عائشة بكسر الدال بخلاف واحدة الدجاج انتهى قوله وهو باطلافة حجة على الثاني  
في الباطل الذي هو على وجه البور استدلال بقوله تعالى ولا جنبنا الا عابري سبل حتى تغسلوا انبار على ارادة مكان الصلوة بلفظ الصلوة في قوله تعالى



ولا تطوف بالبيت لأن الطواف في المسجد ولا يقيما نوجج القول تعالى ولا تقربوه حتى يظهرن ليس الحائض والحائض فأنه الفراء

لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او على استعانة في حقيقة ومجازه ولا موجب للعدول عن الظاهر الا تهم لزوم جواز الصلوة جنبا حال كونه عابرا  
سبيل لانه استثنى من المنع المعنى بالافتعال وليس يلزم لوجوب الحكم بان المراد جواز حال كونه عابري سبيل اى مسافرا باليتم لان مودة  
التركيب لا تقربوا جنبا حتى تغتسلوا الا من حال عبور السبيل فحكم ان تقربوا بغير اغتسال وباليتم لصديق انه بغير اغتسال نعم تعقبتى طنا هرا  
الاستثناء اطلاقا القربان حال العبور ولكن ثبت اشتراط اليتم فيه بدليل آخر وليس يرايدع وعلى هذا الآية وليكفا على منع اليتم للجنب  
المقيم في المصنظا هرا وجوابه انه خص حاله عدم القدرة على المأوى في المصن من منعا كما انها مطلقة في المرض والاجماع على تخصيص حاله القدرة  
حتى لا يقيم المرض القادر على استعمال الماء وهذا العلم بان شرعية الحاجة الى الطهارة عند العبور عن الماء اذا تحقق في المصن جاز اذا لم يتحقق  
في المرض لا يجوز فان قيل في الآية دليل على ان اليتم لا يمنع الحدث وانتم توجبونه قلنا قد ذكرنا ان محصلا لا تقربوا جنبا حتى تغتسلوا  
الا عابري سبيل فاقربوا بالافتعال باليتم لان المعنى فاقربوا جنبا بالافتعال باليتم لان اليتم لا يمنع الحدث فعدمه مسكوت عنه ثم استفيد كونه رافعا  
من خارج على ما قدمناه في باب اليتم قوله ولا تطوف بالبيت لانه في المسجد فيجوز ولو فعلته احاطت كانت عاصيته معاقبة وتحتل به  
من احرامها كطواف الزيارة وعليها بنية كطواف الجنب هذا والاولى عدم الاقتصاص على التعليل المذكور فان حرمة الطواف جنبا ليس منطوقا  
فيه بل بدخول المسجد بالذات بل لان الطهارة واجبة في الطواف فلو لم يكن ثم مسجد حرم عليها الطواف قوله ولا ياتيها زوها ولو اتمها احتل  
كفر وعالمنا بالحكمة اتي كبيرة ووجبت التوبة ويتصدق بدنيارا ونصفه استحسانا وقيل بدنيارا ان كان اول المحيض ونصفه ان طلى في آخره  
كان فاكه راي ان لا معنى للتخيير بين القليل والكثير في النوع الواحد وكذا هذا الحكم لو قال قلت فكلذ به لان تكذيبه لا يعمل بل ثبت البهية اخبارا  
واما الاجتماع بها بغير اجماع فذهب الى خيفة والى يوسف والشافعي وما لك يحرم عليه با بين السرة والركبة وهو المراد بان تحت الازار وذهب  
فهم من المحققين الى يحرم سوى الفرج لما اخرج الجماعة الا بخارى ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة منهم لم يواكلوها ولم يسلموها في البيوت فسالت الصحابة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فترلى الله تعالى وبسا لوك من المحيض فقال عليه الصلوة والسلام اضوا كل شي الا الكفاح وفي رواية الاجتماع وروايت الجماعة  
ما عن عبد الله بن سعد سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من امراتي وهي حائض فقال لك ما فوق الازار رواه ابو داود وسكت  
عليه فوجهه ويحتمل ان يكون خطأ او صحيحا فمنهم من حسنه لكن شارح ابو زرقة العراقي صح بانه ينبغي ان يكون صحيحا وهو فرع معقولة رجاله ثبت كونه  
صحيحا وحيث يعارض ما رواه سلم وغيره خصوصا وانت تعلم ان مسلما يخرج عن لم يسلم من غوائل الحج فاذن فالترجيح لانه لا مانع وذاك معج واما ترجيح  
السروحي قول محمد بن حاتم حديثنا مفهوم لا ينافي من منطوقهم فخط لان كونها منطوقا في الدعوى لا ينفو ما بنا على اعتبار الدعوى كيف هو فان جعلت  
الدعوى قولنا جميع ما يحل للرجل من امراته احاطت ما فوق الازار او كانت احاد وثنا منطوقا اعني قوله صلى الله عليه وسلم لك ما فوق الازار جوابا  
عن قول السائل ما يحل لي من امراتي احاطت فان معناها جميع ما يحل لك ما فوق الازار لان معنى السؤال جميع ما يحل لي ما هو منطوق الجواب السائل  
وان جعلت الدعوى لا يحل الا يحل الازار ورواها لا يحل الا يحل الام كانت مفهوما ولا شك ان كلا من الاعتبارين في الدعوى صحيح فعلم ان المنطوق  
غير لازمة في احاديثنا ولا المنطوقية ثم لو سلم كان هذا المفهوم أقوى من المنطوق لان زيادة قوة المنطوق على المفهوم ليس بالزيادة ولا لمة  
على المعنى بل زومه وهذا المفهوم وهو متناول تحت الازار ومطلقاتها كان ثابته لوجوب مطابقة اجواب السؤال لدلالة خلاصتها على نقصان

الاجماع

الاجماع

الاجماع

تقول صل الله عليه وسلم لا تقترأ الحائض والمجنب شيئا من القرآن وهو حجب على مالك في الحائض وهو باطلا فترى تناول ما دون الآية فيكون حجة على الطحاوي في إباحته وليس هو المحقق إلا بفعله ولا اخذوا به من القرآن إلا بصحة ولكن الحديث لا يثبت المحقق إلا بفعله عليه السلام لا يثبت القرآن إلا طاهر ثم الحديث والحجبة حلال اليد يستويان في حكم السن والحجبة حلت للفردون الحديث فيقتضيان في حكم القراءة وحلها ما يكون متجا فاعنه دون ما هو متصل به كالحل للمشرذ هو الصحيح وكذا مسه بالكم هو الصحيح لأنه تابع له بخلاف كتب الشريعة لا هاهنا

في التزيرة أو العجز أو انحط كان ثبوته واجباً من اللفظ على وجه لا يقبل تخصيصاً ولا تبديلاً لهذا المعارض والمنطوق من حيث هو منطوق لغير ذلك فلم ينعج الترجيح في خصوص المادة بالمنطوقية ولا المرجحية بالمقدورية وقد كان فعله عليه الصلوة والسلام على ذلك فكان لا يباشر التزيرة وهي حائض حتى يأمراً أن تترد متفق عليه وأما قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن فإن كان نهيها عن الجماع عينا فلا يمنع أن تثبت حرمة أخرى وفي محل آخر بالفتنة وإياك أن تظن أن هذه من الزيادة على النص بخبر الواحد إن ذاك تقييد مطلق فيقع متوقع المعارض في بعض قنا ولا تـ لا شرع بالمستفيض له ولو جعل على العموم في كل الجماع من أفراد النبي عنه لثنا وله حرمة الاشتماع بها أعني من الجماع وغيره من الاستمتاع ثم يظهر من بعضنا ما يحدث المفيد محل ما سوى بين السر والركبة فيبقى ما عينا داخل في عموم النبي عن قرانه وإن لم يمتح إلى هذا الاعتبار في ثبوت المطلوب لما بنا قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقترأ الحائض ولا المجنب شيئا من القرآن رواه الترمذي وابن ماجه وفي إسناده إسماعيل بن عياش وتقدم الكلام فيه وفي سنن الأربعة عن علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيب إذا اجتزعه عن القراءة شي ليس بالحجبة وقال الشافعي إيل الحديث لا يثبتونه قال البيهقي لأن مداره على عبد الله بن بكير لا لأنه كان تكبيراً وكبره وحديثه وإنما روى هذا بعد كبره فإله شبهة لكن قد قال الترمذي حديث حسن صحيح وصححه ابن جبان والمحاكم وقال ولم يحجبا بعد الله بن سلمة ومدار الحديث عليه روى البيهقي عن عمر أنه كره القراءة للمجنب وقال صحيح قوله فيكون حجة على الطحاوي في إباحته ما دون الآية ذكره نجم الدين الرازي أنه رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة وإن عليه الأكثر ووجهه أن ما دون الآية لا يبعد بها قارياً قال الله تعالى فاقراء ما تيسر من القرآن كما قال عليه الصلوة والسلام لا يقرأ المجنب قرآن تكلم لا يبعد قارياً ما دون الآية حتى لا تصح بها الصلوة كذا لا يبعد بها قارياً فلا يحرم على المجنب والحائض وقولوا إذا حاضت المعلقة فتم كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين وعلى قول الطحاوي نصت آية نصت آية وفي الخلاصة في محرمات الحيض وحرمة القرآن إذا كانت آية قصيرة تجرى على اللسان عند الكلام كقولهم فتم نظراً لم يولد ما قرأ ما دون الآية بخبرهم الله والخبر أن كانت قاصدة قراءة القرآن كبره أن كانت قاصدة شكر النعمة والثناء لا كبره ولا كبره التبعي وقراءة القنوت انتهى وغيره لم يفيد عند قصد الثناء والثناء ما دون الآية فصرح بجواز قراءة القنوت على وجه الثناء والمدح وفي الفتاوى الظهيرية لا ينبغي للحائض والمجنب قراءة التوراة والإنجيل والزيور لأن الكل كلام الله وكبره لها قراءة دعاء الوتر لأن إيسارهم يجعله من القرآن سورتين من أوله اللهم إياك نعبد سورة ومن هنا إلى آخره أخرى وظاهر المذهب لا كبره وعليه التمسك وأما قراءة الذكر فافاد المصنف في باب الاذان في مسألة الاذان على غير وضوء أن الوضوء فيه مستحب قوله لا يمس القرآن إلا طاهر هو في كتاب عمرو بن خرم حين نبه عليه السلام إلى اليمن وسأني بكما في كتاب الزكوة أن شاء الله تعالى قوله ثم اجنبت جلت اليد راح فيجد جواز نظر المجنب للقرآن لأنها لم تحل العين ولذا لا يحجب غلبها وأما من ما فيه ذكر فاطلة عامة المشايخ وكبره بعضهم قوله وخلافه ما يكون متجا فاعنه أي منفصلاً وهو المخزطية خلافاً لمن قال هو المجلد أو الكلم لأن المجلد الملتصق تابع له حتى يدخل في بيعة غيره شرط فلمسه حكم مسحه وإلزمه تابع للماس فالمس به كالمس بيده والمراد بقوله كبره مسه بالكم كبره التبريم ولذا قال في الفتاوى لا يجوز للمجنب والحائض أن يمس المصحف بكبره ولا يمس شيئاً بها لأن الثياب بمنزلة يديها التي لو قام في صلاته على نجاسة وفي رجله نعلان لا يجوز صلاته ولو فرش لغيره وجوبه وقام عليها جازت خلافاً لمن قال الكبره من الكتابة لا موضع البياض وأما الكتابة ففي فتاوى أهل سمرقند مكره كتاباً

حيث يرخض في مسها بالدم لان فيه ضرورة ولا جاس بدخ المصحف الى الصبيان لان في طمعه تصيب حفظ القرآن وفي ادم  
بالطهيرة حياهم وهذا هو الصحيح واذا انقطع دم الحيض لاقبل من عشرة ايام لم يحل طيها حتى تغتسل لان الدم يند تارة  
وتنقطع اخرى فالزبد من الاحتساب ليزج جانب الانقطاع ولو لم تغتسل ومضى عليها ادى وقت الصلوة بقدر ان تقدر  
على الاحتساب والعمية حل وطها لان الصلوة صادرة دينافي ذمتها فظهرت حكما ولو كان انقطع الدم دون عادتھا  
فوق الثلث لم يقربها حتى تمضي عادتھا وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في  
الاحتساب وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطها قبل الغسل لان الحيض لا يزيد له على العشرة الا انه لا يمتنع  
قبل الاحتساب للنه في الغيرة بالشك فيه والطهرا اذا تحلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالم للقول في قال س ر ض

فيه آية من القرآن لانه يكتب بالقلم وهو في يده وذكر ابو الليث الاكثبات الصغيفة على الارض ولو كان ما دون الآية وذكر القدرى  
انه لا باس اذا كانت الصغيفة على الارض فقل هو قول ابى يوسف وهو قيس لانها اذا كانت على الارض كان سها بالقلم وهو واسطة منفصلة  
فكان ككتاب منفصل الا ان يكون يسه بيده وقال ابى بعض الاخوان لم يجوز مس المصحف بمبدل هو لا سبه على عمقة قلت لا اعلم فيه منقولا  
والذي يظهر ان كان بطرفه وهو يحرك بحركة يميني ان لا يجوز ان كان لا يحرك بحركة يميني ان يجوز لا اعتبار به اياه في الاول تابعه كبدنه وفي الثاني  
قالوا فمين صلى وعليه عمامة بطرفها نجاسة فائنة ان كان القاء وهو يحرك لا يجوز ولا يجوز اعتبارا له على ما ذكره فروغ كبره كتاب القرآن ورسا  
الله تعالى على الدراهم والدنانير والحاريب والمجدران وما يفرش ذكره القراءة في الحج والغسل والحمام وعند محمد لا باس في الحمام لان الماء  
المستعمل طاهر عنده ولو كانت رقية في غلاف تجوات عنه لم يكره دخول الحمامة والاخر اخرج من هذا الفصل قوله حيث يرخض في مسها بالقلم يقتضيه  
انه لا يرخض بل اكرم قالوا يكره مس كتب التفسير والفقه والسنن لانها لا تخلو عن آيات من القرآن وهذا التعليل يمنع من شرح الخبر ايضا  
قوله ولا باس برفع المصحف الى الصبيان واللوح وان كانوا محدثين لا ياتهم المكلف الدافع كما ياتهم بالباس الصغيرة الحرة وسفينة بخر وتوجيه  
الى القبلة في تضا حاجة للضرورة في هذا الدافع فان لم يجرم بالطهيرة جباينا لم يطول سهم بطول الدرس بخلاف لمن كره تعليمهم بالدفع اليهم  
وعنه اخر بقوله هو الصحيح قوله واذا انقطع دم الحيض حاصلة اما ان يقطع لتام العشرة او دونها تمام العادة او دونها ففى الاول حل عليها  
بمجرد الانقطاع وفي الثالث لا يقربها وان اغتسلت المتمض عادتھا وفي الثاني ان اغتسلت ارضى عليها وقت صلوة اخي خرج وقت صلوة  
حتى صارت دنيا في ذمتها حل والا لا وعلى هذا التفصيل انقطاع النفس ان كان لها عادة فيما فاقطع دونها لا يقربها حتى يمضي عادتھا بشرط  
اولئها ما حل ان خرج الوقت التي طهرت فيه او تمام الاربعين حل مطلقا ودعا الاول ان في الآية قرا من يطهرن يطهرن بالتخفيف والتشديد وهو  
الاول انها الحرة العارضة على محل بالا انقطاع مطلقا واذا انتهت الحرة العارضة على محل حلت بالضرورة ومودى الثانية عدم تناسيها عنده  
بل بعد الاحتساب فوجب الحج ما لم يكن فحلنا الاولى على الانقطاع اكثر المدة والثانية عليه تمام العادة التي ليست اكثر مدة الحيض وهو المناسب  
لان في توقيتها في الانقطاع لاكثر على الغسل انما لها حاضا حكما وهو منان بحكم الشرع عليها لوجب الصلوة المستلزم انزالها الى طاهرة  
تطعا بخلاف تمام العادة فان الشرع لم يقطع عليها بالطهيرة بل يجوز يحض بعده ولذا لو زادت ولم تجاوز العشرة كان لكل حضا بالاتفاق على ما يقتضيه  
قضى ان مقتضى الثانية ثبوت الحرة قبل الغسل فرفع الحرة قبله بخرج الوقت معاضة النفس بالمعنى والتجواب ان القراءة الثانية خص منسبا  
صدرة الانقطاع للعشرة بقراءة التخفيف فجاز ان تخص ثانيا بالمعنى وعلم ما ذكرنا ان المراد باوئى وقت الصلوة اذناه الواقع اخر اعنى ان يطهر  
في وقت منه الى خروجه قدر الاحتساب والتحريم لا اعلم من هذا ومن ان يظهر في اوله ويمضي منه هذا المقدار لان هذا لا يبرها طاهرة شرعا  
كما رايت بعضهم يخطئ في الا ترى الى تعليمهم بان تلك الصلوة صارت دنيا في ذمتها وذلك بخرج الوقت ولذا لم يكره خيرة واحد لقطعة اوى وعبار  
الكانى او تصير الصلوة دنيا في ذمتها يمضي اوى وقت صلوة لعذر الغسل والتحريم بان القطع في آخر الوقت وجه الثالث ظاهر من الكتاب بخلاف  
خلاف انها الحرة الغسل الثابت بقراءة التشديد فهو مخرج منه بالاجماع وفي التمهين مسافة طهرت من الحيض فقيمت ثم وجدت ما جاز للزوج  
ان يقربها لكن لا تقرأ القرآن لانها لما قومت خرجت من الحيض فلما وجدت الماء وجب عليها الغسل وصارت كالحائض في حق القرآن في حال

شهدوا له روايات عن أبي حنيفة ما وجدته ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشوط بالاجماع فيعتبر اوله  
واشبهه كالتصايف في البركة وعن ابي يوسف وعنه رواية عن ابي حنيفة قيل جواز قول الله ان الطهر اذا كان اقل من خمسة عشر يوما  
لا ينصل وهو كالمدة المتوالي ثم ظهر ما ساد فيكون بمنزلة الدم ولا يحد به هذا القول اليسر ومما يروى في كتاب الحيض

نفى الغلظة اذا انقطع دم المرأة دون عادتها المفروقة في حيض او نفاس انقضت حين تنحرف ثوبت الصلوة وصليت واجتنب زوجها  
قربانها احتياطا حتى تاتي على عادتها لكن تعديم احتياطا فلو كانت هذه الحيضة هي الثالثة من العدة انقضت الرجعة احتياطا ولا يخرج بزجر آخر  
احتياطا فان تزوجها قبل ان لم يعلو دم الدم بان وان عاد وان كان في العشرة ولم يزد على العشرة فبذلك الكاح الثاني وكذا صاحب الاستبصار  
يجهلها احتياطا انتهى ومنه ومنه التقييد بقوله ولم يزد على العشرة انه اذا زاد ولا ينسد ومراؤه ان كان العدة بعد انقضاء العادة اما قبلها فيفسد ان  
زاد ان الزيادة توجب الرد الى العادة والفرس انه عاودها فيها فيطهر ان الكاح قبل انقضائها فيفسد هذا وقد قدمت ما عدى من الردود  
في الانقطاع بدون القصص ثم التاخير الى آخر الوقت بعد الانقطاع واجب لما دون العادة فلو انقطع ثوبها انقضت ايضا في آخر الوقت  
لكن هذا التاخير استحباب وباتخاذها زوجها ولا يتطهر تمام العشرة وفي الغلظة وكذا اذا كان هذا الاول مارات وانقطع الحيض على خمسة والنفس على  
عشرين وانقضت ثوبت جميع هذه الاحكام واعلم ان مدة الانقباض معتبرة من الحيض في الانقطاع لا قبل من العشرة وان كان تمام عادتها  
بجملات الانقطاع للشعر حتى لو طهرت في الاول والباقي قدر الفصل والتجربة فعليا فصار تلك الصلوة وفي النوادر ان كان اياما عشرة فطهرت  
وبقي قدر ما تحرم منها الفرض ولا يشترط مكان الانقباض واجمعوا انها لو طهرت وتدفق ما لا يسبق التجربة لا يرد في متى طهر الحيض في انما الوقت  
سقطت تلك الصلوة ولو بعد انقضاء الفرض بجملات ما لو طهر في في الطلوع حيث يلزمها قضاء تلك الصلوة هذا ذهب علماءنا وعندهم اذا طهر  
والباقي قدر الصلوة لم يجب قضاء وان كان الباقي اقل وجب بنا على ان السببية تنقل عن هذا الى آخر جز من الوقت عنده استقر على  
الجز الذي منه الى آخر الوقت بمقدار الاداء فبعد عن هذا حال المكلف عند آخر الوقت وعنده عند ذلك الجز لانه موضع توجب الخطاب بالاداء  
فانما وجدوه في طاهرة وجبت وبعد الوجوب لا تنقطع بعروض الحيض بتقصيها واذا وجدوه في حاله لم يجب بنا على ان الوجوب باخر الوقت  
لو لم يصبي باحلام ولم يتيقظ حتى طلع الفجر لانه ان عليه قضاء العشاء وان كان صلا قبل النوم وهي داخلة في محلهما اما حليفة فاجابها به بهذا  
وقيل ليس عليه والاتفاق انه اذا استيقظ قبل الفجر او معه لم يرد العشاء وقوله ونهه احدى الروايات عن ابي حنيفة هي رواية محمد بن يقطين  
لا يبدل الحيض بالطهر ولا يخرج به فلو رأت مبتدأة يوما ثمانية طهر او يوما فاعشرة حيض حكم ببلوغها ولو كانت مبتدأة فأتت قبل عادتها يوما  
وما وتسعة طهر او يوما لا يكون شي منه حيضا وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة انه يقول ان يكون الدم في العشرة ثلاثة ايام وهو قول زرارة  
ابو يوسف عنه وبه اخذ ان الطهر اذا كان اقل من خمسة عشر لا يفصل وقيل هو آخر افعال ابي حنيفة وعليه الفتوى ومنقضاءه جواز افتتاح الحيض  
وانقضاءه بالطهر ولا بد من احتواش الدم بالطرفين فلو رأت مبتدأة يوما واربعه عشر طهر او يوما ما كانت العشرة الا الى حيض حكم ببلوغها  
به ولو رأت العشاء قبل عادتها يوما وعشرة طهر او يوما فاعشرة التي لم تر فيها الدم حيض ان كان عادتها العشرة فان كانت اقل روت  
الى ايامها وقال محمد الطهر المتكفل ان نقص عن ثلاثة ايام ولو سبعة لا يفصل فان كان ثمانية فصا عدا فان كان مثل اليمين او اقل فكذا لك  
تقليدا للحرات وان كان اكثر فصل ثم ينظر ان كان في احد الجانبين ما يمكن ان يجعل حيضا فهو حيض والاخر استحاضة وان لم يكن فاكل استحاضة  
ولا يمكن كون كل من الحيضين حيضا لكون الطهر اقل من اليمين الا اذا زاد على العشرة فيمكن فبذلك الاول حيضا سبعة والثاني ومن اصل  
ان لا يبدل الحيض بالطهر ولا يخرج به وفي بعض النسخ ان الفتوى على قول محمد الاول اولى وان كانت المشايخ على قوله فيما اذا اجتمع طهران جرت

وأول الطهر خمسة عشر يوما هكذا نقل عن إبراهيم النخعي وأنه لا يعرف الا توقيفا ولا غاية ولا كثرة ولا نية عند الاستسقاء فلا يتقدم  
 بتقديره الا اذا استمرى الدم يعرف ذلك في كتاب الحيض دم الاستحاضة كالرغاف لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ لقوله عليه السلام

وصار احدها حيفا لا ستوار الدم بطرفه حتى صار كالدم المتوالي فيقيل متعدي حكمه الى الطرف الاخير حتى يصير الكل حيفا وقيل لا يتعدى قال  
 في المحيط هو الاصح مثله رأت يومين وما وثلاثه طهر او يوما وما فعلى الاول الكل حيض لان الطهر الاول دم الاستواء بهسيه  
 فكانها رأت ستة وما وثلاثه طهر او على الثاني الستة الا ان حيض فقط فرج على هذه الاصول رأت يومين وما وثلاثه طهر او يوما وما وثلاثه طهر  
 او يوما وما فعدا بي يوسف العشرة الاولى حيض ان كانت عادتها او مبتدأة لان الحيض يتخير بالطهر وان كانت متعاده فعادتها فقط لمبادأة  
 الدم العشرة وعلى قول محمد الاربعة الاخرة فقط لانه تعذر جعل العشرة حيفا لانها بطهر تعذر جعل ما قبل الطهر الثاني حيفا لان الغلبة فيه للطهر  
 فطهرنا الدم الاول والطهر الاول بقي بعده يوم دم ويومان طهر ويوم دم والطهر اقل من ثلاثة فجعلنا الاربعة حيفا وتعذر في الثانية حيض مترا  
 كون الدم ثلثه في العشرة والآخر عشرين بالطهر وقد وجد الاربعة وما وكذلك هو ايضا على رواية محمد عن ابي حنيفة يخرج الدم الثاني عن العشرة  
 فرج آخر عادتها عشرة فرأت ثلثه وما وطهرت ستة عند ابي يوسف لا يجوز قربها وعند محمد بن ابراهيم المتوهم بعده من الحيض يوم والسنة غلب  
 من الاربعة فيجعل الدم الاول فقط حيفا بخلاف قول ابي يوسف ولو كانت طهرت ثمانية وعادتها تسعة اختلفوا فيه على قول محمد قيل لا يباح قربها  
 لاحتمال الدم في يومين آخرين وقيل يباح وهو الاول لان اليوم الزائد موجود لانه خارج العادة وفي نظم ابن وهبان افاده ان المحيط بان  
 كبره قوله واقل الطهر خمسة عشر يوما لقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلثه ايام واكثره عشرة ايام واقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما  
 ذكره في النهاية وعزاه قاضي القضاة ابو العباس الى الامام وتقدم من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه في العلل المتناهيته قيل واجمعت اصحابنا  
 عليه ولانه مدة اللزوم فكان كمدة الاقامة قوله لانه قديمية مستثنين وقد لا تحيض اصلا فلا يمكن تقديره الا اذا استمر بها الدم واجتمع الى الصلابة  
 اما بان بلغت استحاضة واما بان بلغت بروية عشرة مثلا وما ستة طهر ثم استمر بها الدم او كانت صابغة عادة فاستمر بها الدم ونسبت عدليا هما  
 واولها وآخرها ودورهما اما الاولى فيقيد حيفا بعشرة من كل شهر وباقيه طهر فثلاثة عشر وشهر تسعة عشر وفي الثاني واما الثانية فتقال  
 ابو بصير ان القاضي ابو حازم حيفا مارات وطهر ما رأت فتقتضي عدتها ثلث سنين وثلاثين يوما وبها بنا على اعتبارها لطلاق اهل الطهر والحق  
 انه ان كان من اول الاستمرار الى القياس الطلاق مضبوطا فليس هذا التقدير بل لازم بجواركون حاسبه بوجوب كونه اول الحيض فيكون اكثر من المذكور  
 بعشرة ايام او آخر الطهر فيقيد بسنتين واحدا وثلاثين او اثنين او ثلاثة وثلاثين وسحو ذلك وان لم يكن مضبوطا فينبغي ان يزاد بعشرة  
 انزاله مطلقا اول الحيض احتياطا واما الثانية فيجب ان تحريم وتمضي على كبرائها فان لم يكن لها راي وهي المخيرة لما يحكم لها بشئ من الحيض  
 والطهر على التعيين بل تاخذا لاجل بطلان حق الاحكام فتجنب ما تجتنبه المكف من القراءة والسن ودخول المسجر وقربان الزوج وتقصير كس الصلوة  
 فتصلي به الغرض والوتر وقربا يجوز به الصلوة فقط وقيل الفاتحة والسورة لانها وجهان وان جحت تطوف طواف الزيارة لانه ركن ثم تعيده  
 بعد عشرة ايام وتطوف للصعد لانه واجب وتصوم شهر رمضان ثم تقضي خمسة وعشرين يوما لاحتمال كونها حاضت من اوله عشرة ومن آخره  
 خمسة او بالعكس ثم يحيل انها حاضت في القضا عشرة فيسلم ثم تسعة عشر يتبين وهل يقدر لها طهر في حق العدة اختلفوا فيه فمنهم من لم يقدر لها  
 طهر ولا تنقضي عدتها ابدا منهم ابو بصير والقاضي ابو حازم لان التقدير لا يجوز الا توقيفا ومنهم من قدره فالمليد في بسنة اشهر الاساعة لان الطهر  
 بين اليمين اقل من اقل من امة الحمل عادة فتقصنا عنه ساعة فتقتضي عدتها تسعة عشر شهر الا انك ساعات الاحتمال انه مطلقا اول الطهر





للمسححة بعد الصلوة أيام اقترانها بالزاد والعاذ بجانس ما زاد على العشرة فيلحق به وان ابتدأت مع البلوغ  
 مستحضة فحقت بأحدها أيام من كل شهر والباقي استحاضة لأنها عرفت أنها حضا فخرج عنه بالشك والله اعلم  
**فصل** في استحاضة يومه وسائر الجوانب والظاهر والباطن الذي لا يتوضئون لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت  
 ما شاءوا من الميعاد قال الشافعي يتوضأ المستحاضة لكل ركعة لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلوة وكان اعتبارها  
 طحا بضرورة أدلة المكثورة فالمتبع بعد الغرض منها أن قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلوة وهو المراد بالصلوة لان الاستحاضة  
 للوقت يقال لك الصلوة الطلوع أو الغروب أو وقتك فمقام أدلة يتسارع في ذلك الميعاد لوجوبه بطلان وضوءهم واستأنفوا الوضوء لصلوة أخرى وهذا  
 عند أصحابنا الثلاثة وهو قال في رد المحتار استأنفوا إذا دخل الوقت فان توضؤوا حينئذ نكح الشمس جزأهم حتى يذهب وقت الطهارة وهذا عند الجمهور  
 ويحيى وقال أبو يوسف زكوة جزأهم حتى يدخل وقت الطهارة وحاصل ذلك طهارة العادة وتنقص بمخرج الوقت بالحدث السابق عند الحقيقة ويحيى  
 وقيد في الخلاصة كون الكل حضا بان الإجماع المجموع العشرة وهو حسن والآن ترد إلى عاداتها ولو رأت قبلها ما يكون حضا وفيها كذلك فمن أبي حنيفة  
 روايتان وكذا الحكم في المتأخر غير أنها إذا رأت بعد أيامها ما لا يكون حضا وفي أيامها ما يكون حضا يكون حضا روايتان واحدة كذا في الظهيرية وقول  
 أبي يوسف في الكل يكون حضا عادة وعليه الفتوى ولا يظهر وجه التقييد كون المرئي بعد أيامها لا يكون حضا فإنه لا شك في أنه إذا زاد الدم  
 على العادة ولم يجز العشرة يكون الكل حضا بحكم ما تقدم مقتضاها أن لو كان عادتها ثلثة فترات سبعة يكون الكل حضا وكان الأولي بتقييد  
 بان لا يحصل من المرئي بعد أيامها أكثر من عشرة ركعات لو رأت عادتها وقبلها وبعد ما يزيد الكل على عشرة فحادثها فقط فيض ومن الرد إلى  
 العادة امرأة قالت عادتني في الحيض عشرة وفي الظهر عشرون والآن أرى الظهر خمسة عشر ثم أرى الدم تومر بالصلوة والصوم إلى تمام الشهر  
 ثم ترك في العشرة وما ذكر في الخلاصة في آخر الفصل الثالث ودرأت قبل أيامها والباقي من أيام طهرها ما ألغى في أيام حضا الإجماع والعشرة  
 تومر ترك الصلوة أصبح مطلقا على قول أبي يوسف ومحمد القائل بالابتنان وعلى قول أبي حنيفة فانما يلزم إذا كان ما قبل أيامها لا يكون حضا  
 فان كان غلب في الروايتين اللتين ذكرناهما نقول المستحاضة تنزع الصلوة التي روي الدارقطني والطحاوي في حديث عائشة  
 المذكور أنهما قال وعني الصلوة أيام أقرتكم ثم اغتسلت وعلني وان قطار الدم على تحصيل قوله ولان الزكوة على العادة يجانس الزائد على  
 العشرة من جهة الزيادة على المقدار المقدار بها وبما التقدير في الزائد عليه كالزائد عليه من جهة الزيادة وهو قوله حضا عشرة أيام من كل شهر فقد ثبت  
 بغيره وعن أبي يوسف فيما إن حضا ثلثة أيام في حق الصلوة والصوم وعشرة في حق الوطئ اخذ بالاحتياط كذا في الظهيرية وفيها كذا في  
 إذا خرج له دم ومعنى العبرة للمنى

**فصل** في المستحاضة قوله لقوله عليه الصلوة والسلام تؤضي لكل صلوة

بذلك الحديث في حديث فاطمة بنت أبي جديش والاحاديث  
 المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلوة فذكر سبط ابن الجوزي أن الامام أبا حنيفة زاده عنه انتهى وفي شرح مختصر الطحاوي روي أبو حنيفة عن شام  
 ابن عمرو عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بنت أبي جديش وتوضأي لوقت كل صلوة ذكره محمد بن الفضل  
 مفصلا وقال ابن قدامة في المنى وروى في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي جديش وتوضأي لوقت كل صلوة والاشكان هذا حكم بالنسبة  
 إلى كل صلوة لانه لا يحتمل غيره بخلاف الأول فان لفظ الصلوة شاع استعما لهما في لسان الشرع والخبر في وقتها فمن الأول قوله عليه الصلوة  
 والسلام ان الصلوة أولا وآخر أي وقتها وقوله عليه الصلوة والسلام أيما رجل أدركته الصلوة فليصل ومن الثاني أيما صلوة  
 الطهارة لونه ما وهو ما لا يحصى كثرة فوجب حمل على الحكم وقد رجع أيضا بأنه متروك الظاهر بالإجماع لا إجماع على أنه لم يرد حقيقة كل صلوة بخلاف النقل مع  
 الغرض بوضوء واحد قوله وإذا خرج الوقت بطل وضوهم هذا إذا توضؤوا على السبيل ودون السبيل بعد الوضوء أما ان كان على الانقطاع ودام السبيل  
 خرج الوقت فلا يبطل بالخروج ما لم يحدث حدثا آخر يسيل دحما قوله أي عنده بالحدث السابق فتكونا خروج الوقت ناقصا أو الدخول  
 مجازا عقل في الاستدراك وأوردوا استدراكا للنقض إلى السابق لوجب إذا شرعت في القطع ثم خرج الوقت عزم لزوم قضائها لانها حقا تعلم أنها شرعت  
 بغير طهارة واجب بأنه ليس ظهورا من كل جبل ظهورين وجه فاقترنا من وجه فاعلمنا أن مقتضاها في القضاء والطهور في حق المسح كذا في الأخيرة  
 يعني المسح على الخفين إنما لم يكس للاحتياط والذي يظهر أن اقتضاه من كل وجه وكونه بالحدث السابق لا يسلم الاستدراك ولا يظهر عدم صحة الصلوة

تسليم

وبعد دخول الوقت عند زفر وبها كان عند أبي يوسف وفائدة الاختلاف لا تظهر إلا فيمن قوض قبل الزوال كما ذكرنا أو قبل طلوع الشمس لغيره من اعتبار الطهارة مع المنا والحقاجة الإلهية ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ولا يبيوسفان الحائجة مقصورة على الوقت فلا يعتبر قبله ولا بعده وطما أنه لا بد من بقدر الطهارة على الوقت لينتقل من ذلك كما دخل الوقت وخرج الوقت دليل على أن الحائجة فظهر اعتبار الحد عند المراد بالوقت وقت المفترضة في قضاء المعذور لصلوة العيد له أن يصل الطهارة به عندها وهو الصحيح كما أن صلاة صلوة الضحى ولو قضاها في الظهر في وقتها وأخرى فيه للعصر فعندها ليس له أن يصل العصر به لا تنقاضه بخروج وقت المفترضة والاستحاضة في ذلك لا يبيد عليها وقت صلوة الأهل والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه وكذا أكل موهو في معناها وهو فركناه وقمن استطاع بطن وانفلات يبيد أن الضرورة بهذا يتحقق في غير

أول المراد أن ذلك الحدث محكوم بارتفاعه إلى غاية معلومة فظهر عندنا مقتصر إلا أن يغير قيامه شرعاً من ذلك الوقت من حيث أن هذه اعتبارات شرعية لا يبيد عليه مثله قوله وبدخوله عند زفر وبها كان عند أبي يوسف رأي في الإسلام أن زفر لم يرد ولا يبيد يوسف فكل يتفقون على أنقاضه عند زفر وإنما لم ينقض عند زفر بطلوع الشمس لأن قيام الوقت جعل عذراً وقد بقيت شبهته فصلحت لبقا وحكم الخبر تخفيفاً وانما احتج الطهارة للظهر عند أبي يوسف فيما إذا قوضت قبل الزوال ودخل وقت الظهر لأن طهارة زفرية ولا ضرورة في تقديمها على الوقت لأن طهارة زفرية تنقضت عند الزوال في غير المقيد أن طهارة زفرية تنقض ما قبل الزوال لأنهما صحت وانقضت وقوله في النهاية لزفر أن اعتبار الطهارة مع المنا في الحاجة إلى الاداء لا حاجة قبل الوقت ولا يبيد أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده صريح في موافقة كلام زفر الإسلام وفي أن الطهارة قبله لأنها تنقضت بعد الصحة وح فالحادث فيمن قوضاً قبل الزوال وقبل الشمس ابتداء في نفس صحة الوضوء وعدمه فلا خلاف أن الوقت لا يشبه على مناط النقص فليس وضع الخلاف صحيحاً فما ذكر في النهاية من أنها طهارة مقبولة في حق النفل وقضاء الفوات وعدم اعتبارها باعتبار الحاجة المتعلقة بأداء الوقتية منعده في حق تلك الطهارة لأنها غير معتبرة أصلاً من قوله فتدبرها ليس لها أن تقضي العصر بهذه الطهارة

انما خصها بالذكر مع أن الكل على هذا لأن الشبهة تأتي على قولها أنه إذا لم يقدم الطهارة على الوقت ولا ينقض بالدخول ومع هذا اتصل في هذه لأنه ودخل مشتمل على خروج ولا يخفى أن عدم جواز العصر بهذه الطهارة فيما إذا كانت على السيلان أو وجد بعد ذلك قولهم لا تنقض هي التي لا يبيد عليها وقت صلوة الأهل والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه لما أعطى حكم المستحاضة انما وتصويرها وكان الأولي تقديمها على الحكم المقصور على الحكم المقصور لكنه باء إلى الحكم لأنه المقصود الإجماع مع عدم الفوات أو قد افاد التصوير لكنه آخره فانما فيه وجه التقديم وقد انتظم كلامنا قبل الصحيح أن يقال هي التي لا تنقض وقت الوضوء أو بعده في الوقت عن الحدث الذي ابتليت بدوامه لا نبيد على الأولى إذا زادت الدم أول الوقت ثم انقطع فتوضات ودوام الانقطاع حتى خرج الوقت لا تنقض طهارتها فلو كان ذلك تفسير المستحاضة لا تنقض لأن المستحاضة حكمها ذلك وحاصل هذا الكلام للثنا مل فإطاعة ثبوت وصف الاستحاضة واسم المستحاضة بوجود الوضوء وليس شيئاً فانها لو لم توضأ ولم تصل لم يخرج عن الأيثار وفتقاً وهي بالوصف المذكور بعد دوامه وقتاً كاملاً كانت مستحاضة قطعاً غاية الأمر أن المستحاضة انما ينقض وضوءها بالخروج إذا كان السيلان معه أو بعده في الوقت وترك التقيد به في إعطائها هذا الحكم للضرورة وعلمنا أن الوضوءات وصلت بعد الصلوة فخرج الوقت ثم سال توضأ وتبني لأن الانتقال بالحدث لا بالخروج ليكون يظهر بالحدث السابق فمستقبل ثم تحقق كونها مبتلاة به وكذا سائر المعدولين ابتداء باستيعابه وقت صلوة كامل وفي الكافي انما يصير صاحب عذراً إذا لم يجد في وقت الصلوة زماناً يتوضأ ويصلي فيه خالياً عن الحدث والأول عبارة عامة الكتب وبها يصلح تفسيرها إذا قلنا يستمر كمال وقت بحيث لا ينقطع لحظة فيؤدي إلى نفي تحققه إلا في الامكان بخلاف جانب الصحة منه فانه بدوام الانقطاع وهو مما يتحقق وبنار على اشتراط الاستيعاب في الابتداء قالوا لو سال جرحه انظر آخر الوقت فان لم ينقطع توضأ وصل قبل خروجه فان فعل فضل وقت أحسنه فانقطع فيه أعاد الأولي لعدم الاستيعاب وإن لم ينقطع في وقت الثانية حتى خرج لا يعيد بل لوجوده الاستيعاب كما قالوا في جانب الانقطاع لو توضأ على السيلان وصل على الانقطاع وانقطع في أثناء الصلوة ان عاد في الوقت الثاني فلا أعاد لعدم الانقطاع وقتاً تاماً وإن لم يبيد فعله الاعادة للانقطاع التام فبنتين انما وصلت صلوة المعدولين ولا عذر بهذا حتى يقر بغيره

**فصل في النفاس** والنفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة لأنه مأخوذ من تنفيس الرحم بالدم ومن خروج النفس بخرجه المولد أو يعضه الدم والدم الذي في شرايين الحامل ابتداء أو حال ولا دقا قبل خروج المولد استنفاضة وإن كان ممثلا أو قال الشائفة مرة حيث اعتبرا إيا النفاس إذ هما جميعا من الرحم وكلتا إحداهما بالجل يسد فم الرحم كذا العادة والنفاس بعد انفتاحه بخروج المولد وكيف كان نفاسا بعد خروج بعض المولد فيما يروى عن أبي حنيفة وعمر بن الخطاب لأنه ينفتح فيتنفس به والسقط الذي سببان بعض خلقه ولد حتى تصير به نفسا ونفسيه لا مة أم ولديه وكذا العدة تنقضي به وأقل النفاس لأحد له لأن تقدم المولد علم الخروج من الرحم

على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب ردّه فانه يخرج برودة عن أن يكون صاحب غدر بخلاف الحائض أو منعت المردود فانها حائض ويجب أن يصلي جالسا بآثاره سال بالليلان لأن ترك السجود هون من الصلوة مع الحدث فان الصلوة بآثارها وجود حاله الاختيار وفي الجملة وهو في التنفل على الدابة ولا يجوز مع الحدث بحال حاله الاختيار وعن هذا قلنا لو كان بحيث لو صلى قاعا أو قاعا سال جرحه وان استلقى لا يسيل وجب القيام والمركوع والسجود لأن الصلوة كما لا تجزئ مع الحدث الاضرورة لا تجزئ مستقيا إلا بها فاستقيا فترجى الادامع المحدث كما فيه من إحراز الأركان وحل وجب فعل الثوب من النجاسة التي أتت بها قيل لأن الوضوء غفرنا أنفس والنجاسة ليست في معناه لأن قيل كما مفعولة فالحق بالقيل للضرورة وقيل إذا أصابه خارج الصلوة يفسله لأنه قادر على أن يشرع ثوب طاهر وفي الصلوة لا يمكن الترخيز عند انقطاع اعتبارها فيها وفي المجتبى قال القاضي لو غسلت ثوبها وهو بحال بقي طاهر إلى أن يفرغ لآل إلى أن يخرج القوت فعند ما يصلي بدون غسل وغدا الشافعي لا لأن الطهارة عند ما مقدرة بخروج الوقت وعنده الفراغ وفي النوازل وإذا كان جرح سائل وشده عليه حرقه فإصابه الدم أكثر من قدر الدم أو أصاب ثوبه فصلي ولم يفسله إن كان لو غسله نجس ثانيا قبل الفراغ من الصلوة جاز أن لا يفسله والأفلا هو المختار ولو كانت به دما يسيل وجرد في قوضا وبغضه ما سأل ثم سال الذي لم يكن سالما انتقض لأن هذا حدث جديد فصار كالمتخزين ومسئلة المتخزين مذكورة في الأصل وهي إذا سال أحد متخري قوضا مع سيلانه وصلى ثم سال المنخر الآخر في الوقت انتقض ونحوه لأن هذا حدث جديد فرجع في عينه رد يسيل ومعه يوم بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديقا وأقول هذا التعليل يقتضي أنه امر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض إذا اليقين لا يزول بالشك والله أعلم نعم إذا علم من طريق غلبة النظر بأخباره أو علامات تغلب ظن المبتلى بحب

**فصل في النفاس** قوله لم يفسله المولود ثم رد الأكلون ثم غسل عن أبي حنيفة حليا طال إن الولادة لا تخلو طاهر قليل وم عذابي يوسف لا تجلب تغلب بالنفاس لم يوجب فيه أن يزاد في التعريف فحقا النفاس بالولادة من الفرج فها المولود من قبل ثم بالكلية بطنها جرح فانتفت فخرج المولد منها يكون جرحا جرحا لا إذا خرج من الفرج حقيقه يخرج المولد من قبل السرة فانه يكون نفسا كذا في الرعي وتنقضي بها العدة وتصير المرأة أم ولديه ولو علق طلقا بولادها وقع كذا في الفتاوى النظرية قوله أو يعضه الدم قال الشافعي يسيل على حد السهوف نفوسا وليس على غير السهوف يسيل وقوله وإن كان بالجل يسد فم الرحم كذا العادة أي العادة المستمرة عدم خروج الدم وهو لا يسد فم يخرج بوجع الولادة فتخرج به وخروج الدم من الحامل اندر نادور فقد لا يراه الناس في عمره فيجب أن يحكم في كل حامل بالسد أو رهما اعتبارا للعدو ومن ابتداء ولوجها وذلك يستلزم إذا زارت الدم الحكم بكونه نجسا خارج من الرحم وهو مستلزم الحكم بكونه نجسا غير حقيق وهو المطلوب ولذا حكم الشارع بكون وجود الدم وليلا على فراغ الرحم في قوله عليه الصلوة والسلام إلا لا تشك الجبال حتى يفيضن ولا الجبال حتى يستبين بحقيقة مع أن كون الرئي حقيقا غير معلوم بخلاف كونه استحسانة وهي حامل مع ذلك لا يدر هذا التجويز نظرا إلى الغالب في أنه لا يظهر عن فرج الحامل دم وإن جاز فيكون استحسانة لندرة الاستحسانة قوله يخرج بعض المولود أي أكثره ولسقط الذي سببان بعض خلقه كاصح أو غفر ولد فلو لم يستبين منه شيء لم يكن ولدا فان أمكن جعله نجسا مانا منه جعل إياه والأفلا استحسانة وفي الفتاوى ظهرت شهرين فطلعت أن بها جلا ثم سقط بعد شهرين سقطا لم يستبين خلقه وقدرات قبل الأسقاط عشرة وما يكون نجسا لأنه بعد طهر صحيح

فان قيل من اجل ان الحيض لا يخرج من الرحم الا بغير دم فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض  
 واما قوله في الحيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض  
 واما قوله في الحيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض  
 واما قوله في الحيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض

### باب الاجتناب من قسح يدها

#### تطهير الياسمين

وبنينا ما سقطت تحت طهر الياسمين شي من خاتمه لم تقطع حكمه الاول في ثبوت الاجتناب من قسح يدها فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض  
 واما قوله في الحيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض  
 واما قوله في الحيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض  
 واما قوله في الحيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض  
 واما قوله في الحيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض فان كان الدم قد خرج من الرحم فليس فيه حيض

الطويل وروى فيه من عدة طرق لم تخل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرته الى الحسن قوله والطهر اذا غسل في مرة الغفاس فهو كالماء المتوالى  
 عندنا في حقيقته وقالوا ان بلغ خمسة عشر يوما فصل فيكم يكون المبرئ بعده حيضا ان صلح والا فهو استحاضة فخرج استسقط في المخرج ما يشك  
 في انه مستبين انخل اول واستمر بها الدم ان استسقط اول اياها تركت الصلوة قدر عاداتها بيقين لانها اما حائض او غائبة ثم تغسل  
 وتصل عاداتها في الطهر بالشك الاحتمال كونها نفسا او طائفة ثم ترك الصلوة قدر عاداتها بيقين لانها اما نفسا او حائض ثم تغسل  
 وتصل عاداتها في الطهر بيقين ان كانت استوفت اربعين من وقت الاستسقاط ولا فبالشك في القدر الداخل فيها وبقين في الباقي ثم  
 تستمر على ذلك وان استسقطت بعد اياها فانها تغسل من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر بالشك ثم ترك قدر عاداتها في الحيض ثم غسل بها

كله انه لا حكم للشك فيجب الاحتياط وفي كثير من نسخ الخلاصة غلط في التصدير منها من النسخ فاحترس منه قوله فان ولدت ولدين في  
 بطن واحد ففقسا ما خرج من الدم غيب الولد الاول ما لم يكن بين الولدين ستة اشهر لانها حائض تواما وان ودم الغفاس هو الغفاس عن  
 غذاء الولد من دم الحيض المنوع خروجه بانسد اذنه الرحم بالجبل وبالولد الاول ظهر الفتحة فظهر ان الخارج هو ذاك الذي كان ممنوعا  
 وفي حكم الشرح بان ما كان منه يمتلي باربعين حتى لو زاد استمراره عليها في الولد الواحد حكم بانه من غير ذاك فيلزم ان الخارج بعد الثاني بعد الاربعين  
 غير ذاك وانه استحاضة فظهر ان ما علق محمد من انها حال مصف لا اثر له او موثر في نفخ الغفاس فبوت الانسد والانبوت الحمل بل عدمه في حاله  
 الحمل ليس الا لانسد او قد زال فهو المدا انا الحمل فله قيام العدة

**باب الاجتناب من قسح يدها** قوله تطهير الياسمين اي نفس حملها اياها في الطهر واجب بقيد الامكان وبما اذا لم يستمر من الكتاب ما هو اشد  
 حتى لو لم يكن من انما لم يدا اياها بخروج للناس يصلي معها لان كشت العورة اشد فلو ابداه لانه فسق او من ابتلي من امرين مخطوبين عليه



لا يجب من بدن المصلي وشبهه والمكان الذي يصل عليه لقوله تعالى وقابلك فطهر

ان يرتكب اموئها ابا من بن نجاسة وهو محدث انا وجدنا كفي احدهما فقط انا وجب صرنا الى النجاسة لا يحدث التيمم بكونه مصلدا للطهارة لا ينافي  
انظروا من الحدث ولا ادرى صرف الى الابد حتى يرد الاشكال ان كانا قايلا حتى اوجب صرنا الى الحدث وقولنا التيمم بعدة بوليتم تيممه صحيحا اتفاقا اما  
لوتيمم قبل صرنا الى النجاسة فانه يجوز عندنا ان يوسن خلافا لما على ما مر في التيمم من انه يستحق الصرف اليها كان محدثا في حق الحدث واما  
اذا لم يتمكن من الازالة تسخيرا فمخصوص العمل المصاحبة العلم نجس الشوب قبل الواجب غسل طرف منه فان غسله تحريمه وذكر الوجه بين ان الازالة  
للتيمم وهو ان يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الشوب وقبح الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المصلي مصلدا فلا يقضي بالنجاسة بالشك كذا  
اورده الاسدي في شرح الجامع الكبير قال وسعت الشيخ الامام تلح الدين احمد بن محمد الغزير بقوله ويقضي على مسلم في السير الكبير اذا  
قتنا حسنا وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بقتلهم بقتل اليقين واخرج حل قبل الباقي للشك في قيام المصلي كذا في النجاسة  
بعد ما ذكره مجرنا عن التعديل فلو مصلى معه ملوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر تحبب اعادة مصلى انتهى وفي الظاهر الشوب فيه نجاسة  
لا يدري مكانها فيلعل كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعديل مشكل عندنا فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الشوب بعد اليقين بنجاسة  
قيسلا وحاصله انه شك في الازالة بعد يقين قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين قبله واما ان ثبتت الشك  
في كون الطرف المصلي والرجل النجس هو مكان النجاسة والمصوم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي وابطاحه  
دم الباقي ومن ضرورة صيرورة مشكوكا فيه ارتفاع اليقين من نجاسة ومضمومية واذا صار مشكوكا في نجاسة جازت الصلوة معه الا  
ان يلا ان صح لم يبق كالمتمم المجمع عليها معنى قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فان لا يتصور ان ثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت  
شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين وعن هذا حق بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم اليقين وعلى هذا التقدير تخلص الاشكال في الحكم بالليل  
فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرفع حكم ذلك اليقين السابق نجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح بعد غسل  
الطرف لان الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حق من انه المراد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك نقل الباقي واحكم  
بطهارة الباقي مشكوكا فيه والقد اعلمتم المعتبر في طهارة المكان موضع القدم رواية واحدة ومنهج السجود في اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهو جواز  
والاجب طهارة الركبتين واليدين لان وضعهما ليس فرضا عندهم لكن في فتاوى قاضي خان وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود  
او موضع الركبتين او اليدين يعني جميع وتمنع فانه قدمه من الطرفين اللطيفين حكما لما اذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من درهم ولو جرت مجازات  
الكثر من درهم ثم قال ولا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة وهذا كما لو صلى رافعا إحدى قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة  
لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع انتهى لفظه وهو يقيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين بما اذا لم يضعهما اذ ان وضعهما اشتطت  
فليحفظ هذا ليعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين واليدين لم يشبهه الفقيه ابو الليث وعليه في وجوب وضع الركبتين في السجود في غير  
اذا لم يضع ركبة عند السجود لا يجزئه لانا امرنا بالسجود على سبعة اعضاء واختار الفقيه ابو الليث وقوى مشايخنا على انه تجزئ لو كان موضع الركبتين  
نجسا جاز قال والفقيه ابو الليث يذكره الرواية انه اذا كان موضع الركبتين نجسا يجوز ان يركبهما في كلام التمهيد ثم لو كان المكان نجسا فبطل عليه  
توبطاه ان شدة لا تجوز فوته والاجازت ولو كانت النجاسة على جانبته وصلى على طرف طاهر آخر منه جاز سواء تحرك النجس او لا ولا يصح مجازات

وأما عليه السلام فحينئذ هو أقر صفة غسله بالماء ولا يترك أثره وإذا وجب التطهير في الوضوء جاز في اليد  
والمكانين كاستعمال في صلاة الصلوة في غسل الكل ويجوز تطهيرها بالماء وبكل ما تم طهرها يمكن أثر التيمم  
كالحل ماء الورد ويخو ذلك مما إذا عصر النضر وهذا اعتداله في حقيقته وأبى يوسف لا وقال محمد  
بن زياد والشافعي لا يجوز إلا بالماء لأنه يتحقق بأول الملاقات النجس كما يفيد الطحاوية إلا أن هذا القياس ترك في الماء للضرورة

ما إذا ثبت في طرف عمارة أو منديل أو مقعد أو ثوب ولا يسه فالتحق ذلك الطرف على الأرض وصلى فإنه إن تحرك بحركته لا يجوز ولا يجوز لأنه يتحرك  
فيجب محل النجاسة سجدة في الأرض أو على ما لا يسه بطانة متنجسة وهو قائم على ما يلي من دفع النجاسة من الطهارة عن محمد بن جعفر وعن أبي يوسف  
لا يجوز وتيل جواب محض غير المذهب ليكون حكمه كحكم ثوبين وجواب أبي يوسف في المذهب حكمه كحكم ثوب واحد فلا خلاف ما بينهما قال المصنف  
في التبيين والأصح أن المذهب على الخلاف ذكره المصنف في انتهى ولو كان لبدن أصابته نجاسة فقلبه وصل على الوجه الآخر عن محمد بن جعفر  
وعن أبي يوسف لا وصل على الدابة وفي سرها أو ركابها نجاسة فالتحق على أنه لا يجوز قال في البسوط وأكثر مشايخنا جاز والمقال  
في الكتاب والدابة أشد من ذلك يعني أن يطمأ محل النجاسة وترك عليها الأركان وهي أقوى من الشريط ويمكن أن يريد بقوله أشد  
من ذلك ما عني ظاهره لا أن لا يخرجها وجازها وقوامها عن النجاسة وفيه نظر قوله وقال عليه الصلوة والسلام حينئذ ثم أقر صفة تم  
اغسله بالماء عن اسم بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها قالت جئت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا ما يصيب ثوبها من دم حمير  
كيف نضع به قال تحمته ثم تقصده بالماء ثم تغسله في ماء متفق عليه وأخرجه الترمذي كذلك ونفظ اغسله غير محفوظ فيه بل في حديث أم سلمة  
بنت محمد بن سالم عن دم حمير فقال عليه الصلوة والسلام حكيمه يطهره و اغسله بما وسد أخرجه البوداء والنسائي وابن ماجه وأبو بكر  
القشيري بالعود والنفث وتعود والقصر باطراف الأصابع قوله وإذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب وجب في البدن والمكان المطبق  
أولى لأنها الزم المعلى منه لقصور انفصاله بخلافه قوله مما إذا غطت كحج الدين واليمن والمسلم في الخلف والماء الباقي الذي  
لم يتغير ففي جعل الأول على الخلاف كما في مقابلة نظر قوله لا ينجس بأول الملاقات متقيد بما ذكرنا كان بحيث يخرج بعض أجزاءها في الماء لا ترى  
إلى ما ذكره ومن أنه لو شئ وجعل عليه بقله على أرض أو لم ينجس جاز لا ينجس ولو كان على القلب وظهرت الرطوبة في رجله نجس كذا في الخلاف  
قلت يجب حل الرطوبة على البلل لا الندوة فقد ذكرنا فيها إذا لفت الثوب النجس الرطب في الثوب الطاهر نجس فظهرت قيمة ندوة ولم يصح  
بحيث يقطر منه شيء إذا عصر اختلاف المشايخ فيه والأصح أنه لا ينجس وكذا لو بسط على النجس الرطب فيندى وليس بحيث يقطر إذا عصر الأصح  
فيه أنه لا ينجس ذكره المصنف ولا يخفى أنه قد يحصل على الثوب وعرضه روع صغار ليس لها قوة السيلان ليتصل بعضها ببعض فقطر بل تسقط  
في مواضع بعضها ثم ترجع إذا حل الثوب ويبقى في شكله الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة المخالطة فالأولى أنما عدم النجاسة لعدم شيء عند العصر  
ليكون مجرد ندوة لا لعدم التقاطر قوله إلا أن هذا القياس ترك في الماء للضرورة مطلقا عند محمد بن سوار وأورد على النجاسة أو أوردت هي عليه والأصح  
لم تحصل طهارة شيء بالماء لأنه نجس الماء فحل النجس وكذا كل ما بعده ينجس بملاقاة بل السابق وفي الورد فقط عند الشافعي لأن المورد  
لا يطره عنده ولما سقط هذا القياس عنده في الورد وبقي طاهر حال كونه في الثوب بقي كذلك بعد انفصاله بالعصر أيضا لم يطره في المنفصل أثر  
النجاسة لأن أوجب لأنه كان محكوما بطهارته حال المخالطة في المحل ولم يوجد بعده إلا الانفصال وليس ذلك بنجس بخلاف ما إذا تأثر لأن  
بقاء الأثر مخالطة بعد الانفصال فتنجس وعند محمد وصاحبيه هو طاهر في المحل نجس إذا انفصل لأن الحكم بالطهارة مع مخالطة النجس إنما هو بالضرورة  
فإذا زالت بالانفصال ظهر أثر المخالطة لأن ما ثبت بالضرورة يتقيد بقدره ولا أثر للورد لأنه ليس جاريا حقيقة الأثرى لو وضع الثوب  
النجس في الأجبانة ثم أورد عليها الماء لم تحصل فيها مخالطة للنجس مستهذه ونحوه هو الوجه لثبوت قياس النجاسة وهو بعينه في المورد



قوله عليه السلام لما نسيه روضا غسله ان كان رطبا واقره ان كان يابسا وقال الشافعي ر  
المنظاهر والمجته عليه ما رواه وينا وقال عليه السلام انما يغسل الثوب من خمس وذكر منها المني ولو لم يصب  
البدن قال مشايخنا يطهر بالفرج ان كان البلوى فيه اسند وعنه ابن حنيفة انه لا يطهر الا بالغسل ان جازى البدن  
جاذبة فلا يعود الحرج والبدن لا يكمل فكله للجحاسة اذا اصابته الرأفة او السيف الكفى **م**

لم يقينه باجفاف وعلى قول ابي يوسف اكثر المشايخ وهو المختار لعدم البلوى فعلم ان الحديث يقتضي طهارتها بالكد كسح الرطوبة اذا ما بين المسجد  
والمنزل ليس مسافرة بحيث في مدة قطعها اصاب الخف رطبا فاطلاق ما يروى ساعدا بالمعنى وانما لغفته في الرقيق فصيل ما يتوفاها بقوله طهور  
اي من غير علم ان الخف اذا تشرب البول لا يزيله المسح فاطلاقه مصروف الى ما يقبل الازالة بالمسح ولا يخفى فافيه اذ معنى ظهوره وعبر ذلك  
شرعا بالمسح المصحح به في الحديث الآخر الذي ذكرناه من تشرب من الرقيق كذا لا يزيل ما تشربه من الكثيف حال الرطوبة على  
ما هو المختار للفتوى باجماع هذا المجيب والحاصل فيه بعد ازالة الحرج كما حصل قبل ذلك في الرقيق فانه لا يشرب الا ما في استعداده بقوله  
وقد يصيبه من الكثيفة الرطوبة مقدار كثير يشرب من رطوبته مقدار ما يشربه من بعض الرقيق قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة التي  
في صحيح ابي عروثة عن عائشة قالت كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابسا وامسحه واغسله شك المجيب  
اذا كان رطبا ورواه الدارقطني واغسله من غير شك فهذا فعلها واما انه صلى الله عليه وسلم قال لما ذك ذلك فالتد اعلم لكن الظاهر ان ذلك  
يعلم النبي صلى الله عليه وسلم خصوصا اذا ذكر منها مع التفات صلى الله عليه وسلم الى طهارة ثوبه ونحوه عن حاله واظهر منه قولها كنت اغسله  
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنخرج الى الصلوة وان يقع الماء في ثوبه فان الظاهر انه نجس بهل ثوبه وهو موجب الاتفات  
الى خال الثوب والخص عن خبره وعند ذلك بيدوله السبب في ذلك وقد اقر بما عليه فلو كان طاهرا لم يمتنع من اتلاف الماء واغسله حاجته  
فانه سرت في الماء وليس السرف في الماء الا صرفه لغير حاجته ومن الغاب نفسها فيه لغير ضرورة على ان في مسلم ان عائشة ردا انه  
عليه الصلوة والسلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة في ذلك الثوب وانا انظر الى اثر الغسل فيه فان حمل على حقيقة من انه فعله  
بنفسه فظاهر او على مجازة وهو امر بذلك فهو مرفوع علمه واما حديث انما يغسل الثوب من خمس فرواه الدارقطني عن عمار بن ياسر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بيرا ولو ما في ركوة فقال يا عمار ما تضع قلت يا رسول الله باني وامحى اغسل ثوبي من نجاسة اصابت  
فقال يا عمار انما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقي والدم والمني يا عمار ما نجا منك ودموع عينيك والماء الذي في ركوتك  
الاساور قال لم يروه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد ومهوضيع وله احاديث في اسانيد الثقات وهي منكاهه وقلوبات ووقع بها  
وجعله متابع عند الطبراني رواه في الكبير من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد سندنا وقتنا وبقية الاسناد حدثنا حسين بن اسحق العمري  
ثنا علي بن بحر ثنا البرسيم بن زكريا العجلي ثنا جاد بن سلمة بن بطل جزم الميهقي ببطلان الحديث بسبب انه لم يروه عن علي بن زيد سوى ثابت قوله  
في علي بن ابي حمزة بن عمار بن زكريا العجلي له مقرونا بغيره وقال العجلي للباس به وروى له الحاكم في المستدرک وقال الترمذي صدوق وابراهيم بن  
زكريا ضعفه غير واحد وثقة البرزقوله وقال الشافعي المني طاهر تسك هو ايضا بالحديث الاول فلو كان نجسا لم يكن كفيف بفرقه وبما عن ابن عباس عن  
عليه الصلوة والسلام انه سئل عن المني يصيب الثوب فقال انما هو بمنزلة الحنط او البرزق وقال انما يكفيك ان تسبح بحمده او باذخرة  
قال الدارقطني لم يرفع غير اسحق الازرق عن شريك القاضي ورواه البيهقي عن طريق الشافعي موقوف على ابن عباس وقال هذا هو الصحيح  
وقد روى عن شريك القاضي عن ابن ابي ليلى عن عمار فروعا ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزي في التحقيق اسحق الازرق امام مخرج له  
في الصحيحين ورفعه زيادة وهي من الثقة غير قبوله ولانه مبدأ خلق الانسان وهو كرم فلا يكون اصله نجسا وهذا ممنوع فان تكلم به يحصل

لانه لا تملكها الخاصة وما على ظاهره يزول بالمسح وان اصابته الارض نجاسة نجفت بالشمس وذهب نزعها جازت  
الصلوة على مكانها وقال شافعي لا يجوز له يوحد الزيل وهذا لا يجوز التيمم بها ولنا قوله عليه السلام  
وكافة الارض يسها وانما لا يجوز التيمم لان طهارته الصعيده ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تبادى ما ثبتت بالحديث

بعد تطهيره الاطوار الملوثة من المائيه والمصفية والحققة الا يرى ان العطية نجسة وان نفس المني اصله دم فيصدق ان اصل الانسان هم وهو  
مجنس واحد يش بعد تسليم حجة معارضة باقونا وترج ذلك بان المحرم مقدم على المبيع ثم قيل انما يطهر بالفكر اذا لم يسبقه ذى فان سبقه  
لا يطهر الا بفعل وعن هذا قال شمس الائمة مسئلة المني مشكلة لان كل فعل يذرى ثم نبي الا ان يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجوز تعبا  
ايتهى وهذا ظاهر فانه ان كان الواقع انه لا يذرى حتى يذرى وقدر طهره الشرع بالفكر بالبايزم انه اعتبره ذلك بالا اعتبار اعني اعتبره مستهلكا لا يضر  
بخلاف ما اذا قال ولم يستنج بالماء حتى امسى فانه لا يطهر الا بفعل لعدم المالحى كما قيل وقيل لو بال ولم ينشتر البول على راس الذكر بان لم يجاوز  
الشقب فامسى لا يحكم بتنجس المني وكذلك ان جاوز لكن خرج المني ونفا من غير ان ينشتر على راس الذكر لانه لم يوجد سوى مروره على البول في مجز  
ولا اثر لذلك في الباطن لو كان المصاب بطهارة فعدا اليها تختلف فيه قال الترمذي في الصحيح انه يطهر بالفكر لانه من اجزاء المني فقال انفسى  
منى المرأة لا يطهر بالفكر لانه رقيق قوله لانه لا تملكها النجاسة فيعدان قيد صقالهما مروى لو كان به صدا لا يطهر الا بالماء بخلاف  
قال المصنف في التحفيس صح ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقيسون الكفار بالسيف ميسرهما ويصلون بها وعليه يفرج ما ذكر  
ولو كان على طهارة نجاسة فسمها طهرت وكذلك النجاسة والزبدية انفسى اعني المدبونة والنجاسة التي البوا القبيى قوله نجفت بالشمس اتفاق  
لا فرق بين النجاسة بالشمس النار والريح والماء والارض لا فرق في ذلك ما ذكره بعض المشايخ اثره عن عائشة وبعضهم عن محمد بن الحنفية وكذا  
ارواه ابن ابي شيبة عنه ورواه ايضا عن ابى قتادة وروى محمد المراق عنه جنوف الارض طهورا ورفع المص وذكروا في المبسوط انما ارض  
نجفت فقد زكت حديثا مرفوعا والله اعلم به وفي سنن ابى داود باب طهور الارض اذا لم يبت وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت ابيت في ابي  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت في شابا غريبا وكانت الكلاب تبول وتقبول وتندبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك  
فلولا اعتبارنا بطهر بالنجافات كان ذلك بتقية لها بوجعت النجاسة مع العلم بانهم يقومون عليها في الصلوة البتة اذ لا بد منه مع صفو المسج وعدم  
من يتخلف للصلوة في بنية وكون ذلك يكون في بقاع كثيرة من المسجد لاني بقعة واحدة حيث كانت تقبل وتندبر وتبول فان هذا التركيب لا يمكن  
يفيد تكرارا الكائن منها ولان بتقيتها نجسة فياني الامر بتطهيرها فوجب كونها طهرا بالنجافات بخلاف امره عليه الصلوة والسلام به ارق ذنوب من  
ما على بول الاعرابي في المسجد لانه كان نهيا والصلوة فيه تلج نهيا وقد لا تجت قبل وقت الصلوة فامر بتطهيرها بالماء بخلاف مدة الليل  
اولان الوقت كان اذناك قدام او ريد اذناك الكمل الطهارتين للتفسير في ذلك الوقت هذا واذا قصد تطهير الارض صعب عليها الماء ثلاث  
مرات وضغت في كل مرة بخمسة طاهرة وكذا الوصل عليها ما بكثرة ولم يطهر لون النجاسة ولا ريجها فانها طهر ولو كبسها تراب القاء عليها  
ان لم توجد النجاسة النجاسة جازت الصلوة على ذلك التراب والافلاوا خلفوا في النجاسة كالشجر والكلاب قبل طهر بالنجافات ما دام قائما عليها وبعد  
القطع يجب الفصل وكذا يحصى حكم الارض اما الآجرة المفروشة فطهر بالنجافات وان كانت موضوعة تغسل فلا فان كانت النجاسة في ماء  
الارض جازت الصلوة عليها وفي الظهيرة اذا صلى على وجهها الطاهر ان كان مركبا جاز ولا يقبل الا يجوز انتهى ويمكن ان يجري فيه انخلاط  
بين ابى يوسف ومحمد في اللبد وقد تقدمناه اهل الباب قوله لان طهارة الصعيده ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تبادى هذه الطهارة  
بشجر الواحد الظنى بخصوص هذا الموضع فان ما كلف به قطع لا يلزم في اثبات مقتضاها القطع به فان طهارة الماء والصعيد المكلف بتحصيلها



[illegible]

راد انصابا من السور ومن اختفاء البصر للذين قد امدت لهم الميرة الصلوة فيعنه بوجوه رويان المنصور الجاردي في حاشيته هو  
ما روي عن علي السلام في قوله وقال هذا رجل وكس له عارضة غيره وقد اثبت التعليل عندك والتخفيف بالتمسار ض

ظاهر هذا قول محمد حيث صار شيئا آخر وادعى ان الارض اذا ظهرت بالجفاف وانحلت الكثرة لم يبق في المني والسكين بالمشح والبيرة اذا غارت وادعى  
بعد نفسه ما قيل في النسخ وجملة الميتة اذا وقع قشرها اترتها ثم اصابتها المار بل تجس اذا اجملت بعد ذلك فيه روايتان عن ابى حنيفة والاشجرة  
المفروشة اذا تجست فحقت ثم قلعتم بل تعود وجبة فيها الروايتان ومن الشيخ من يفتقر في بعضها على حكاية الخفاف والادلى على الروايتين  
في الكل انما الظاهر بعد قال نصير في البيرة الطمارة ومحمد بن سلمة بالنجاسة وفي الدينايع وروي عن محمد بن ابي اسلمة واختار المني في النجسين  
في السكين الطمارة فلو قطع الدينايع بالجم كحل وقيل لا يركل واختار قبله في سائر الفكر الطمارة وفي سلكه الجفاف النجاسة قال لان النجس لا يطهر الا  
بالغسل في الفكر كطير كالفيل ولم يوجد في الارض طير وفيل ينجس في السكين والنفث بين كون النجس بولاً فلهذا من الغسل او ما في طير المشح في  
شرح الكثرة اذا فكر يحكم الطمارة عند ما في طير الروايتين عن ابى حنيفة نقل النجاسة ولا تطهر حتى لو اصابه مارعا وتجا عندك لا عندك ولما اخوات  
فذكر ذلك انجفت وجفاف الارض والدينايع وسلكه البيرة في كل ما على الروايتين وطاهر يكون الظاهر النجاسة في الكل والادلى اعتبار الطمارة  
في الكل كما افتاره شرح المني في الارض وهي البذر لكل اذا صنع فيها اصلا ليكون طمارة لانه محكوم بطهارتها شرعا بالجفاف على ما في سائر الروايات  
في الآبار وما تارة الظاهر الطمارة لا يوجب النجسين بخلاف المشحى بالجم ونحوه لو دخل في المار القليل نجس على ما قالوا لان غير المانع لم يعتبر طمارة في  
البدن الا في المني على روايته بمحور غيره ليعتبر ذلك المقدار عن الاطمان لانه فاعندك كون قدر الدرهم في النجاسات عفوا قولهم ولو اصاب  
الثوب قدر الدرهم الى اخره مما حصل المذكور في هذا البحث افادة كون قدر الدرهم لا ينجس في الغليظة والمغيش في الخفيفة وتقدر الدرهم والعمامة  
واعلم انما بطا الغليظة والخفيفة اما الادلى فغيره المذكور ووجه قولنا ان لا يلاخذه الطهر كوقوع الذباب بخص من لمس الطمارة اتفاقا فنجس ايضا  
تقدر درهم من النجس الاستنباط بالجم لان محله قدره ولم يطهر حتى لو دخل في قليل نجسه وبطلان الاجماع عليه ثم المشهور في الاصالة فلو كان لا ينجس  
تقدر درهم من النجس فصار اكثر منه لا ينجس في احتياجه المزعوم في جماعته ونحوه غيرهم النجس فلو صلى قبل التسا بعد جازت وبعده لا ولا يعتبر بقدر المقدار الى  
الوجه الاخر اذا كان الثوب واحدا لان الجاسح واحد في الجاسمين فلا يعتبر منه والجفاف اذا كان طافين لتعود يا فنجس وعن هذا فخرج المني  
لو صلى مع درهم من النجس الوحدين لوجود الفاصل بين وجهيه وهو جازا بركه ولانه مما لا يخفى نفس ما في احد الوجهين فيه فكم تكن النجاسة فيها متحدة  
ثم انما يعتبر المني منسوبا الى الفاعل ليس البصر النجس والشرب والبدن في حجر الصلوة وهو يستسك او احكام النجس على راسه جازت صلواته لانه  
الذي يستعمله فلم تكن جملة النجاسة بخلاف ما لو حل من الاستسك حيث يصير منسوبا الى الفاعل فلا يجوز له الصلوة كونه مع النجس حتى قيل او علم  
قليل النجاسة عليه في الصلوة يرفعها بالمحضات اوقات النجاسة واما الثاني فنظا به من الكتاب بقوله في الصحيح اختيارا للتقارير بعرض الكعب  
على الاطلاق واختار شرح الكثرة جاكثير من الشيخ ما قيل من التوفيق بين الروايتين وقوله ابو جعفر لان اعمال الروايتين اذا امكن او سئل  
خصوصا مع مناسبه هذا القول وقوله لان التقدير ينجس بالكثير الفاحش نفي ان العمل المروي عن ابى حنيفة ذلك على ما هو في مشايخ من علم التعديل  
فما عدا عن مناسبه وما لا فلا حتى روي عنه انه ذكره تقديره وقال الفاحش تخلف باختلاف طبع الناس فوقفه على عدمه بطابع المبتلي اياه فاحش  
وقدر روي عنه تقديره بوجع الثوب ويرجع اولى ثوب محو فيه الصلوة وعن ابى يوسف شبر في شبر وعنه ذراع في ذراع ومثله عن محمد وعنه محمد بن ابي القتيوب  
القدمين ويظهر ان الاول من الاعتبار بالرجح كغيره الكل في سلكه الثوب نجس الاربعه والكتشاف ربع العصور من العورة بخلاف ما رويته فيها من سائر





وفيه كلام وماليس يروى عن طهرته ان يغسل حتى يغسل على ظن الناس لانه قد طهر لان التكرار لا يدمه الاستحباب ولا يقصر بواله  
فاعتد به غالب الظن كما في ام القبله واما قدس والثلث لان غالب الظن يحصل عنده فاقوى السبب الظاهر مقامه

فغسل الى ان صفاء الماء يطهر مع قيام اللون وقيل يغسل بعد ذلك ثلثا واما بطهارة الوضوء يد من يمين ثم من شمس مع بقا اثره فانما علم في التمهين بان الوضوء  
قال فقي على طهارة الكارزى عن ابى يوسف في المنيق من غسل في اناء ثم يغسل عليه الماء فيغسل اليدين فيشرب بشي كذا يفعل ثلثا فيغسل يمينه ويطهر اليسر واليمين على  
قوله ان يغسل عليه ماء فيغسل حتى يعود الى القدر الاول ثلثا فيغسل وقد يشك على الحكم المذكور في التمهين جب فيه غسل ثلثا بطهارة المنيق فيه كذا في الاموال  
لم يبق فيه اثره فان بقيت راحتهما لا يجوز ان يغسل يمينه في الماء حتى يغسل يمينه في الماء لم يغسل لان ما فيه من الخمر غسل المنيق الا ان  
آخر كلامه فاذا كان بقا راحتهما فيه فيساقم بعض اجزائهما وعلى هذا قد يقال في كل ما بقي فيه راحته كذا في وفي الخلاصة المذكور ان كان فيه خمر بطهارة  
يجعل فيه المثلث مرات كل مرة واحدة ان كان جديدا عند ابى يوسف يطهر وعند محمد لا يطهر اذ انتهى من غير تفصيل بين بقا راحته او لا او يغسل  
احوط قوله وفيه كلام في التمهين من قال لغسل بعد الوضوء العين ثلثا كما قاله به بانجاسته غير مرتبة وعن القتيبي ابى جعفر من كثير مرتبة  
غسلت مرة وقيل اذ ذهاب العين والاشربة واحدة لا يغسل ثم يوقس لان نجاسة المحل بمجاورة العين وقد زالت وحديث السيقط  
من منامه في غير المرتبة ضرورة انه ما يورث التوهم النجاسة ولذا كان مندوبا ولو كانت مرتبة كانت محقة وكان حكمه الوجوب قوله في ظاهر الرواية  
اخر اثاره في عن محمد بن الاكشاف ان الغسل في المرة الاخيرة ولو اعتبر قوة كل عاصي او انقطع تقاطره بغضه ثم قطر بعض رجل آخر او دونه حكم بطهارة  
ثم لم يقتصر على البعض ومخصوص منه ايضا اما الثاني فقال ابو يوسف في ازار الحمام اذا صب عليه ما كثيره وعلية بطهارة العصر حتى ذكر حتى يحلوا  
لو كانت النجاسة وما ادبوا لا وصب عليه الماء كفا على قياس قول ابى يوسف في ازار الحمام لكن لا يخفى ان ذلك ضرورة ستر العورة  
فلا يلحق به تخريفه وتذكر الروايات الظاهرة فيه وقالوا في البساط النجس اذا جعل في ثوبه طهر وفي خت بطائمه كرايس دخل في خروقة ناء  
نجس فغسل الخت وذلك بالميد ثم طهارة ثلثا واراقة الا انه لم يتياله عصر الكرايس طهر كالبساط وكذا الاول فلا يخفى كون النجس مما يداخل النجاسة  
او لا في الثاني فغسل ويغسل في كل مرة وهو مذهب الندوة قالوا في الجلبة والخف والمكعب والجحوق اذا امر الماء عليه ثلثا وجفت كل مرة طهر  
وقيل لا يحتاج الى تخفيف وقيل لا يحوط وقال الحسن في الاجرة المستعمل القديم كفيه الغسل ثلثا بفضة واحدة وكذا الخروقة القديمة المستعمل في غنى  
تقديرا بما اذا نجست بهى رطبة اما لو تركت بعد الاستعمال حتى جفت فانما كانا جديدة لانه يشاهد اجتماعهما حتى يطهر من خلاصهما وكذا جسيب  
ببطية يجرى عليها الماء الى ان يجف ثم والماء لا لا طريق سواه واجزا الماء قد يقوم مقام العصر فان كانت يابسة فلا بد من ذلك وهذا  
محمد على الحق القليلة كذا في حصة كافي في منقح الوقفات في البذر ان يغسل ثلثا فيطهر بالخلات اما الجديدة المتخذة مما يشرب سياتي في الاول فلا يطهر على ما  
وطهر عند ابى يوسف كالحرقه الجديدة ونجاسة الجديدة للبرجى الجلبة نجس ونجاسة النجاسة فغسل في حديقته ولى يوسف غسل ثلثا ويغسل في كل مرة على ما ذكر  
وقيل في الاخرة فقط والكين المودبة بان نجس ثلثا بطهارة الخمر في ثوبه نجاسة حال الغليان فعلى ثلثا فيطهر في الماء وفي غير حالة الغليان يغسل ثلثا في الطهارة وطهر  
لا يخفى ان الاذن يكون تلك النجاسة خرا فانه اذا صب فيها خل حتى صارت كالمخل خامة طهرت وفي التمهين لم يثبت الخط في الخمر قال ابو يوسف  
تطبخ ثلثا بالماء وتجفف كل مرة وكذا الخمر وقال ابو حنيفة اذا طبخت في الخمر لا يطهر اذ به يغلي انتهى واكمل عند طهارة اذ ولو القيت ارجاحة حال الغليان  
في الماء قيل ان يشق بطهارة النجس او كثر قبل الغسل لا يطهر اذ لكن على قول ابى يوسف يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في الخمر قلت هو سوا  
اعلم بمعل تشر بها النجاسة المستعمل في الخمر واسطة الغليان وعلى هذا اشتران الخمر السميطة بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكور لا ثبت على الغسل





**فصل في الاستبراء** الاستبراء سنة لان النبي عليه السلام اطلب عليه ويحرم فيه الحجر وما دام مقامه صحيحا حتى ينقضي كونه لقصود  
هو لا قضاء فاعتبر ما هو المقصود وليس فيه عدد مسنون وقال الشافعي لا بد من الثلث لقوله عليه السلام وليستين متكررة فلهذا اجماعنا وانما  
قوله عليه السلام من استنجى فليوترقن من لا فلاح حرج ومن لا فلاح حرج وما رواه سفيان الثوري انه قال لو استنجى بغير الثلثة لم يجز له الاكمام وعلمنا

فما لجانته لانا خاصة وان لم نجيب ولم يعلم من ابي الجبين بي حلفت النجاسة الى الجنب الاخير بما اذا تحرى فلم يقع تحريمه على شيء فان وقع  
عمل به وبهذا اذا كان كواحد فان كانا اثنين كل منهما يقبل ما كانت في جوفه نظاها طاروا او اطلع خضع شاة يستعبرها فلهذا اجماعنا وانما  
**فصل في الاستنجاء** هو انزاله ما على اسبيل من النجاسة فان كان للرجال به حرمة او نجاسة كرهه كقسطاس وشرة او طسفة وخل قبل يوتر  
ذلك الفقر قوله واطلب عليه ولا كان كما ذكر في الاصل سنة مؤكدة ولو تركه صححت مصلاته قال في الخلاصة بناء على ان النجاسة القليلة عفو  
عندنا وعلمنا فضلوا بين النجاسة التي على موضع الحدث والتي على غير موضع الى ثمانية اذ تركها كره في موضع اذا تركها كره وما عجز عن  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحل انا وغلام نحوى اداة من يار وغيره فيستنجي بالماء حتى يذهب عليه فلا يهرق في المذابة بالمال  
ومقتضاه كراهته تركه وكذا ما روى ابن ماجه عن عمارية قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من غير ان يمسح على الخلاء وانما كان يمسح على  
مشرته الدلالة بين كون المس قبل الخروج او بعده والمداومة صلى الله عليه وسلم ما فرغ من قضاء حاجته الا انقضاه بيابا للمداومة المرفوع والمطلوب  
يتم بالحديث الاول قوله واما ما مضى من الاعيان الظاهرة المرفوعة فخرج الزجاج والنج والاجر وانخرق والمخرج قوله لان المقصود بالخرج  
يفيد انه لا حاجة الى تقييد الكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله بالخرج في الشاة وادباره في الصيف لا شترها خصلين فيه لاني الشاة في  
لم يفتقر الى التقييد بالخرج والاصل من اية التلوين انه في الاول ان يفسد شاة كل الشاة فلا الاكل ان يما وسواها لا يفسد الا كان كما في قوله في رجل الصبي  
المبتهل كل ذلك فيسد الصدوم وفي كتاب الصدوم من الخلاصة انما يفسد اذا وصل الى موضع الحنفة وقبلما يكون ذلك استوى ولكن في الشاة  
الحل قبل ان يقوم ويستحب فيه الصائم ايضا حفظ اللثوب من الماء استعمل ومن قبل الاستنجاء بعده ويمنع ان يخطو قبله خطوات او يعصو  
ان يستبرى في المتبقي والاستبراء واجب ولو عرض له الشيطان كثير لا يفتيت اليه بل يشج فربما راد وسرا يدعي اذا شك من البطل على  
النصح المتيقن خلافه ولا يخط ولا يبرق ولا يذكر الله تعالى حال جلوسه ولا في ذلك الحل وبالماء البارد في الشاة افضل بعد تحقق الازالة ولا يدخل  
الا صبي قبل يورث الباسور والمراة كالرجل تنسل باطنه منها ولو غسلت براحها كفها قوله وليستين من روى البيهقي في سنة من حديث أبي هريرة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستر برم فأنط ولا يبول في شاة اجماع  
ونهي عن الروث والبرص وان استنجى الرجل بمياه درواه البوداد والنسائي وابن ماجه وابن جبان في صحيحهم لم يلفظ وكان يامر بثلثة اجماع وانما  
عزواه للبيهقي لانه لم يلفظ الكتاب عن عائشة عن علي بن ابي طالب قال اذا ذهب احدكم الى الخلاء فليذهب بمياه ثلثة اجماع فانما تخرج اعزواه الامام محمد البوداد والنسائي  
وفي رواية فليستين بثلثة اجماع وانما الذي قال صحيح قوله ولما قال عليه الصلاة والسلام ان من ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل فليتر من فعل فقد حسن  
ومن لا فلاح حرج ومن استنجى بتر من فعل فقد احسن ومن لا فلاح حرج ومن اكل فمات حل فليلفظ وبالاك بلسانه فليستين ومن فعل فقد احسن ومن  
لا فلاح حرج ومن اتى الخلاء فليستين فان لم يجد الا ان يحجج كثير من بل فليستين برقان الشيطان يلعب بمعا عذبي آدم من فعل فقد احسن من  
لا فلاح حرج حديث حسن رواه البوداد وابن جبان في صحيحه والاتباع يقع على الواحدة فاذا لم يكن حرج في تركه الا ان لم يكن حرج في ترك الاستنجاء  
وفيه نظر فان المنع على هذا التقدير انما هو الاثبات من استنجى وذلك لا يتحقق الا في اتيار هو فوق الواحد فان بنى الواحدة فيمنع الاستنجاء فلا  
يصحق لفي الايام مع وجود الاستنجاء فلا تيم الدليل الا بغيره انتهى الى كل ما ذكره في هذا فيه اصل الاستنجاء ان احب ومجوز الاثبات فيه والحق

روى في الصحيح

القول الثاني فيه رجال يقولون ان يطهر وارتدت في احوال كالماء يشعرون الحجاز المأثور ادب وقيل سنة في زماننا  
 استعمال الماء ان يقع في غالب ظنه انه قد طهر ولا يقدح بالمرات الا اذا كان موصوفاً بغيره بالثلاث  
 في حقه وقيل بالمسبح ولو جاوزت النجاسة حصر جملتها في الماء وفي بعض النسخ الماء وفي بعض النسخ الماء وفي بعض النسخ الماء  
 في نظير العوض بغير الماء على ما بينا وهذا ان المسح غير قليل الا انه لا يكتفي به موضع الاستنجاء فله سنة انه لا يكتفي به المقتدر  
 المانع وراء موضع الاستنجاء عندنا في حقيقته وادب يوسف من الاستسقاء اعتبار ذلك الموضع وعند محمد  
 مع موضع الاستنجاء اعتبار البساتر الموضع ولا يستعمل بغيره ولا يبروت لان الله عليه السلام

من فعل ما قاتله كلمة فقد حسن ومن لا فلا حرج وادواه متروك الكتاب برائة لولا تخلفه في كبره ثلثا حروف جاز فاعلم ان المراد من الاستنجاء غير ان قدر ثلث  
 لان الاستنجاء يحصل في كل مكان فله سنة الاستسقاء لا يكتفي به في الاستنجاء لكنه مشترك بينه وبين استعمال الحجر في التيمم  
 كما في قولهم تجوز الاكلان في اجزاءه وتجر فلان اى تجزءه استجر ابن جريج الكاتب عنه المامون فادخل راسه فيم الشجر فامر من سجد فاعلم ان  
 سبب ميمته في مثل كثيرة بطول نقلا فيكون لفظ احمد في البيان سنة لا يبارى في التجزء والتقليب وان استدل بان الحجر لا يزيل ولا ينجس  
 التقليب اذا دخله الاستنجاء به فاعلم ان ميمته ويقبل جاز اعتبار الشرع طهارته بالمسح كالتسل وقدر اجروا الروايتين في الارض تصيبها النجاسة  
 فتجف ثم تقبل والثوب يفر من المني ثم تقبل في عدة نظائر قد مرنا وقياسه ان تجزءه ايضا في السبيل اللهم الا ان يكون اجتماع في التجزء بغير  
 المستنجى ثم المتجر عند كثير في تلك النظائر ان لا يعود نجسا وقياس قولهم ان لا يعود السبيل نجسا ويزيده ان لا نجس الماء وقد مر في اختلاف  
 في تجزء السبيل بمسابة الماء فعلى احد القولين لا نجس الماء صريحا وراجع المتأخرون انه لا نجس بالعرق حتى لو سال العرق منه واحساب الثوب  
 والبدن اكثر من قدر الدبر لم يمنع والذي يدل اعتبارا الشارع طهارته بالبحر ونحوه ما روى الدارقطني عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم  
 ان يستنجى بروت او عظم وقال انها لا يطهران وقال اشاده صحيح فاعلم ان ما اطلق الاستنجاء به بطهره فلو لم يطهر لم يعلق الاستنجاء به بحكمه بطلته  
 قوله لعله لقوله تعالى الحج لا يطابق المدلول وجوان الماء افضل ما ذكره من مقتضاه ان الجمع افضل وهو لا يستلزم افضلية الماء من غيره ثم هو حديث  
 رواه الزهرى وقال لا نعلم احدا رواه عن الزهري الامم بن عبد العزيز ولا نعلم احدا روى عنه الا انبى انقى وقال ابن ابي حاتم سالت ابا جهم  
 فقال ثم ثلثة اخوة محمد بن عبد العزيز وعبد الله بن عبد العزيز وعمر بن عبد العزيز وهم ضغائن في الحديث ليس لهم حديث مستقيم والذي  
 يطابق المدلول حديث ابن ماجه عن طلحة بن نافع قال اخبرني ابو ايوب وجابر بن عبد الله والنس بن مالك لما زلت فيه رجال يحبون ان  
 يطهر وقال صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور فما طهروكم قالوا انتموا للصلوة ونغتسل من اجابة فتستنجى بالماء  
 قال هوذا لكم فعلكم به وسنده حسن وان كان معتبه بن حكيم فيه مقال فانه النسائي عن ابن معين فيه روايتان وقال ابو حاتم صالح الحديث  
 وقال ابن عدى ار جواز ان لا بأس به واخرج الحاكم الحديث وحجه والحاصل ان الجمع افضل ثم المأثم غير قوله وقيل هو استعمال المار سنة  
 في زماننا قال الحسن البصري فيقول له ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتركونه فقال انهم كانوا يبعرون بعرا وانتم تنظفون ثيابا وروا  
 البیهقي في سننه عن علي بن رزم قال ان من كان قبلكم كانوا يبعرون بعرا وانتم تنظفون ثيابا فتعوا الحجارة الماء هذا والنظر الى ما تقدم اول الفصل  
 من حديث انس وعائشة في بيان الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان لا فائدة الموانعة وانما يستنجى بالماء اذا وجد مكانا يستر فيه نفسه  
 ولو كان على شط نهر ليس فيه ستر لولا استنجى بالماء قالوا يفسق وكثيرا ما ينفذ عوام المصريين في الميضاة فضلا عن شاطئ النيل قول من سلك الواد  
 لانها حديث النفس فهو نفسه يتحدث واذا نفع وجب وصلة فيقال موصوفاً اليه اى اتقى اليه الوسوسة وفيما نقل ايضا نظيره بعشرات اى  
 بصيات الماء وفي الخلاصة منهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة ومنهم من وقت في الاحليل وثلاثا في المقعدة فما صح  
 انه مغفوس الى رايه فينيل حتى يقع في قلبه انه طهر متقى وكان المراد بالاشتراط الاشتراط في حصول السنة والا فترك الكل لا يضر وعندهم قوله  
 المفقود انما ذلك الموضوع لقاصم ان يكون قدر الدبر لم يمنع بانها ما فو من سقوط غسل احد السبيلين ومعنى هذا ليس الا انه سقط شرعا بل يله فمرنا











لا ينبغي تعجيل المغرب لأن تأخيرها مكره لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه السلام لا يزال اتقى عذيري وأعلم  
المغرب وأخر النساء وتأخير النساء لا ما قبل ثلاث الليال لقوله عليه السلام لو أن أشقى عبادي كان آخرت النساء  
إني ثلاث الليال وكان فيه قطع السم النجس عنه فبذلك وقيل في الصيف تعجل كيلا تنقل الجماعة وتأخير في  
نصف الليل مباح لأن دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة حارضة دليل التسبب وهو قطع السم بواحد

تستعين مع في الزوال ومنه الى التغيير ليس كثيرا جدا فلا بد في كون الاداء قبل ذلك لا يفتقر الى سمي التحصيل غير انه ليس تعجلا شديدا وروى الحسن في ال  
ين اذان العصر والصلوة ان يصلي بعده ركعتين كل ركعة بعشر ايات واربعا كما تجس وروى الباقون عن عبد الواحد بن منيع قال دخلت مسجد  
لمدينة فاذن مولانا بالعصر فخرج جالس فقام فقال ان الى اجزى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بتأخير هذه الصلوة فسالته عنه  
فقالوا هذا عبد الله بن رافع بن خديج وضعف بعد الواحد ورواه البخاري في تاريخه الكبير وقال لا يتابع عليه يعني عبد الواحد والصحيح عن رافع غيره ثم  
خرج عن رافع كنافلي مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة العصر ثم خرجوا وروى فيهم عشر ثم يطعن فناكل بما نصيبا قبل ان تغيب الشمس وعندي انه لا  
يستبعد ذلك قوله ويستحب تعجيل المغرب هو ان لا يفصل بين الاذان والاقامة الا بجملة خفيفة او سكنة على اخلاف الذي سياتي وتأخير الصلوة  
تستين كرويه وروى خلافه وسند كفي كتاب النوافل ان شاء الله تعالى قال في القنية الا ان يكون قليلا وروى الاصحاب عن ابن عمر انه اخبرني  
فيهم فخرج ففتح رقبة يفتضي ان ذلك القليل الذي لا يتسلسل بركاته هو ما قبل ظهور النجوم وفي القنية لا يكره في السفر والماء اذا كان يوم عظيم وفي  
مدينة لا يكره في المطول القراءة فيه خلاف وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكره بالمغرب الشفق ولا يبعد في الليل الكراهية التسمية باليهود واما قوله عليه الصلوة  
سلام لا تزال امتي بخير وهو ما روى ابو داود وعن محمد بن عبد الله وفي سنده محمد بن اسحق قال قدم علينا ابو ايوب غاريا وعقبته بن عامر يومئذ  
على مصر فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال يا هذا الصلوة يا عقبته قال شغلنا قال اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخير  
ال على الفطرة لم يؤخر والمغرب الى ان تشمك النجوم فيه نظرا ومقضاة ندب وتبديروا لغويت ماذب اليه الكراهية بحجاز الا باحد كما في الشانية  
والى ما قبل الثلث ويصلها اذ كان فان لم يفعل الى النصف انتهى المذهب كان مباحا وابعده كرويه وحاصل الحديث ضمان الخير والفطرة الى ان  
يعمل ولا يلزم ثبوت ضد ما في التأخير بحوزة لهما مع سبب آخر وهذا انما يلزم من استدلال بالحديث على كراهية تأخيرها وليس يلزم في كلام المص  
لر كونه فيه وليا على قوله ويستحب تعجيل المغرب وهذا ان صح الحديث بتوثيق ابن اسحق وهو الحق الا ان نقل عن كلام مالك فيه الا ثبت ولو صح  
يلزم اهل العلم كيف وقد قال شعبه فيه هو اهل المؤمنين في الحديث وروى عنه مثل الثوري وابن ادریس وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وابن علية  
والوارث وابن المبارك واطحله احمد وابن معين وعامة اهل الحديث غير الله لم وقد اطال البخاري في توثيقه في كتاب القراءة خلف الامام لم يذكره  
جبان في الثقات وان كان كراج عن الكلام في ابن اسحق وطلعه وبلغت اليه بهية ذكرنا قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لولا ان اشد على  
روى الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشد على امتي لا مريم ان يؤخرها الى الثلث الليل او نصفه وقال  
صحيح قوله وهو قطع السم المني عنه على ما روى الستة في كتبهم انه صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وورد طولها ومختصها  
زالها السم بعد ما في الخيرة واستدلوا بما في الصحيحين عن ابن عمر صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلوة العشاء في آخر حياة فلما  
قال ارايتكم ليلتكم هذه فان على راس مائة سنة لا ياتي ممن هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في الصلوة للنسائي في المناقب عن عمر كان  
الله صلى الله عليه وسلم يسر عند ابي بكر رضي الله عنه في الامور المسلمة واما ما قال حديث حسن وروى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تسجد الصلوة يعني العشاء الا الا احد رجلين مصل او سافر وفي رواية ابو عروس وحديث من خاف ان يقوم رواه سلم

بہار

از شش و یک

الامانة

1015



صحة على الشافعي في تخصيص الفرائض وبمكة ومكة على أبي يوسف في اباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال  
 قال ولا صلوة جنازة لما روي من ابي جعفر في معنى الصلوة الا عصر يوم عند الضرر لان السبب  
 هو الجنازة الفاضلة من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده ولو تعلق بالجنازة لما ضاع في آخر الوقت  
 قاض واذا كان كذلك فقد ادها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات كما خرجت كاملة فلا تنادي بالناقص  
 قال رضي الله عنه في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلها فيه او تلا سجدة فيه وسجدها  
 جازها اذ كانت ناقصة كما وجبت اذ الوجوب محض نور الجنازة والتلاوة ويكره ان ينفل بعد الفجر حتى يظلم الشمس  
 وبعد العصر حتى تغرب الشمس ولا يمس في ذلك ولا يمس في هذا الوقتين الفوائت ويجوز للتلاوة ويصل على الجنازة  
 او يسلم الاول جوازها وما في كراهته ان ثبت في غيره ومثله بعينه في صلوة الجنازة وهو حتى قول الامم حتى لو صلها فيه وتلا سجدة فيه وسجدها في قولهم اذ  
 الوجوب محض نور الجنازة والتلاوة وتقتضي كلامه ان الاولى لا خير لها اذا تحقق سببها في الوقت المكروه في التفتة اذا حضرت جنازة في الاوقات الثلاثة والاولى  
 ان يصل في الاوقات الثلاثة الفرائض فانها وجبت لعينها ابي ابيدرا اقامته بخدمة المالك سجدة المستحقة على وجه الكمال فاقتصر على هذا  
 التقرير فانه يعرف ان ابا بعد اتقانه ان اشار الله سبحانه قوله حجة على الشافعي في تخصيص الفرائض اي المقصيات وبكيفية تخصيص الصلوة  
 مطلقا كما فرضها ونقلها وعلى ابي يوسف في اباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال اما اخراج الفرائض فبقوله عليه الصلوة والسلام من ايام  
 عن صلوة او نسيتها في صلها اذا ذكر ما متفق عليه اما بكنة حديث جابر بن عبد الله بن جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر  
 وصلى آية ساعة شار من ليل او نهار وسجدت الى ذنبي مناه رداء الدار قطني والبيهقي وهو معلول باربعة امور القطع بامرين مجازين  
 وابي ذر فانه الذي يرويه عنه وضعف ابن المولى وصنف حميد بن عوف عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر  
 بين حميد بن عوف وبين جابر ورواه سين بن سالم فاستقله من البين واما اخراج ابي يوسف فنفى عنه الشافعي انا ابراهيم بن محمد  
 عن اسحق بن عيسى بن عبد الله عن سعيد المقبري عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة لضعف النهر  
 حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة اما حديث من نام عن صلوة فهو وان كان خاصا في الصلوة لكن كونه محضاً للمعصية في حديثه بحقبة من امر  
 يتوقف على المقارنة فخلالم ثبتت فهو معارض في بعض الافراد فيقدم حديث عقبة لانه محرم ولو تنزلنا الى طريقته في كون الخاص مختص  
 كيف ما كان فهو خاص في الصلوة عام في الاوقات فان وجب تخصيصه عموم الصلوة في حديث عقبة بن عامر بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر  
 لانه خاص في الوقت تخصيص عموم الوقت في الاوقات الثلاثة ممن وقت التلاوة في حق الصلوة الفاتية كما ان تخصيص الاخر هو اخراج الفوائت عن عموم منع الصلوة  
 في الاوقات الثلاثة وحيثما مضى في الفاتية في الاوقات المكروهة او تخصيص حديث عقبة ليعني اخراجها عن المحل في الثلاثة وتخصيص  
 حديث التلاوة للفاتية عن عموم الصلوة يقتضي علما فيها ويكون اخراج حديث عقبة اولى لانه محرم واما حديث مكة فبعد النزول فيه عام في الصلوة  
 والوقت فيتعارض عمومها في الصلوة ويقدم حديث عقبة لما قلنا وكذا يتعارضان في الوقت اذا كانا في العام عندنا على الصلوة  
 يجب ان يخص منه حديث بحقبة الاوقات الثلاثة لانه خاص فيها واما حديث ابي يوسف فلو وقع فيه بعد النزول فيه ايضا فثبتنا يوم الجمعة  
 والاستثناء عندنا لكلامه بالباقي فيكون حاصله نهياً مقيداً بكونه بغير يوم الجمعة فيقدم عليه حديث عقبة المعارض له فيه لانه محرم وقد يقال حمل المطلق  
 على المقيد للاتحادها حكماً وحاشية قوله والمراد من اختلافه في ذلك فلهذا التردد في الصلوة كالمع وكذا ابن المبارك وحمله ابو داود على ان  
 التخصيص يخرج الاول بارواه الامام ابو حنيفة عن شافعي في كتاب الجنازة من حديث خارجة بن مصعب عن ابي ليث بن سعد عن موسى بن  
 عن ابيه عن عقبة بن عامر قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلوة على موتانا عند ذلك عند طلوع الشمس الحديث وقال البيهقي في  
 كتاب المعرفة ورواه روح بن القاسم عن موسى بن ابي عمير وزاد فيه قلت ليعني ان وقتها بالليل قال نعم قد روي ابو بكر الليثي قوله صلى  
 عن ذلك في حديث ابن عباس بن شداد عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر  
 حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس عليه وروى عن عائشة في الصحيحين ان كان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعها









هكذا فعل المولى النازل من السماء وهو حي على الشاقي روى قوله انما اقرأى الاقوله قد قامت  
 الصلوة وبطلت في الاذان ويحذف في الاقامة لقوله عليه السلام اذا اذنت فترسل واذا اقمت فاحدو وهذا بيان  
 الاستحباب والمستقبل يوم القبله لان النازل من السماء اذن مستقبل القبله ولو ترك الاستقبال جازا لم يحسن  
 بالقصود وبكره مخالفة السنة ويجوز وجهه للصلوة والصلوة لا يبرأ منه ولا يبرأ منه ولا يبرأ منه ولا يبرأ منه  
 الاستدراك في صومته تحسن ومراد اذا لم يستطع تحيول الوجه بعيدا وشبهه بقاء ثبات قدمه مع ما كانا له من ان كانت  
 الصومعة قد سقطت فاما من غير جهة ولا في فضل المؤذن ان يحل الصبي في اذنيه بل يقرأ النبي عليه السلام بلا لانه ولا يقرأ في الاعلام

خير من النوم مرتين قال النبي صلى الله عليه وسلم احسن هذا بلال اجدني اذ انك قوله كذا فعل الملك ارجى روى ابو داود وابن ابي اسير  
 معاذ قال اجمعت الصلوة ثمانية احوال وساقى نصر بن ابي النضر ابن المهاجر الحديث بطوله وسمى صاحب الرواية قال مجاهد بن عبد الله بن زيد رجل  
 من الانصار الى ان قال فاستقبل قبله يعني الملك قال اتدكر الله الكبر الى آخر الاذان قال ثم اهل بيته ثم قام فقال ثلثها الا اذ قال  
 زاد بعد ما قال حتى على الفلاح قد قامت الصلوة وقد قامت الصلوة وقدم ان ابن ابي اسير لم يذكر معاذ او موضح ذاك حجة عندنا وروى  
 ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي اسير قال في الامام رجاله رجال الصالحين قال شيخنا صاحب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله  
 بن زيد الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليك وسلم رأيت في المنام كان رجلا قام وعليه بردان فخر  
 فقام على حائط فان شئني وثاني وثالث قال يعني ابا محذورة علمني الاذان تسعة عشرة كلمة اتدكر الله الكبر الحديث وفيه الترتيب  
 والاقامة تسع عشرة كلمة اتدكر الله الكبر الخ وفيه ثمانية الشهادين والحمد لله تسع عشرة كلمة الاذان تسع عشرة كلمة الاقامة  
 سبع عشرة كلمة قوله ثم حجة على الشافعي ارجى استدلال هو بان النجاشي في الاذان تسع عشرة كلمة الاقامة تسع عشرة كلمة  
 لم يذكر الا شفتها فاخذها الملك ولا يخفى ان ما روينا فانه نص على العدد وعلى كناية كلمات الاذان فانقطع الاجتهاد بالكلية بخلاف امران يوتر الاقامة  
 فان بعد كون الامر بالتشريع فالاقامة اسم لمجموع الذكر وتعليق الايتار بانفسها لا يراو على ظاهره وهو ان يقول الاقامة التي هي مجموع الذكر  
 مرة لا مرتين فلازم كونه اما ايتارها فاما ما ذهب اليه ايتارها من كونها بان يجرد فيها كما هو المتعارف فيجب العمل على الثاني ليوافق ما روينا ومن النص  
 الغير المتكسر كيف وقد قال الطحاوي توارث الآثار عن بلال اذ كان ثلثي الاقامة حتى مات وعنه ابراهيم النخعي كانت الاقامة مثل الاذان تسعة  
 كان مودة الملك فجلوا واحدة واحدة للسرعة اذا خرجوا يعني نبي امية كما قال ابو الفرج بن الجوزي كان الاذان ثلثي ثلثي والاقامة كذلك فلما قام  
 بنو امية افردوا الاقامة وما ذكرنا من توارث ائمتنا في الاقامة كاف لتثبت السنية لكن الله ذكر فيه حديث الترمذي عن جابر بن عبد الله عليه الصلوة  
 والسلام قال بلال اذا اذنت فترسل في اذانك واذا اقمت فاحدوه وجعل من بين اذانك في اقامتك قد راى فرغ الاكل من اكله والشارب  
 من شربه والمعتصر اذا دخل لقضاء حاجته ولا تقصروا حتى تروني وقد ضعفه روى الباقين عن ابن عمر كان ينزل الاذان بعد الاقامة وذكرنا في  
 عن عمه من قوله قوله وتبرسل في الاذان هو ان يفصل بين كل كلمتين من الكلمات بكسرة ويجرد الى الفصل ولو ترسل فيها قيل كبره لخالفه السنة  
 وقيل ما ذكره في المتن يشير الى عدم الكراهة حيث قال وهذا بيان الاستحباب والحق هو الاول لان الموارث التبرسل فيكده تركه في فتاوى عاصم  
 اذن وكنت ساقه ثم اخذني الاقامة فلما اذنا فضعف كالافان فوفت يستقبل الاقامة لان السنة في الاقامة ائمتنا ائمتنا فاذ ترسل ترك السنة الاقامة  
 وصار كانه اذن مرتين قوله لانه خطاب للقوم فيواجبهم ويقع لمن خلفه اعلام بذلك الاتفاقات مع ثبات القديمين فلا حاجة الى اذكار  
 المكره باستدبار القبله الا انهم من مهاجرتهم ثم قيل لم يفتت بنية للصلوة بنية للفلاح قيل بنية لغيره لكل منها واختار بعضهم الاول والثاني اوجه قوله  
 بان كانت الصومعة الساعيا لا يفي استطاعة تحيول الوجه الذي يعطيه ظاهر اللفظ لكن المراد عدم استطاعة التبليغ مع التحويل لانه يصير في فجا  
 فيضعف بلوغ الصوت خصوصاً لمن خلفه لئلا يرد ويخرج راسه لئلا يعلم قولهم بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بلال روى ابو محمد بن جابر  
 بالمشاة من تحت وهو المعروف بالي الشيخ في كتاب الاذان لانه عليه الصلوة والسلام امر بلال ان ينزل الصبي في اذنيه وقال انه ارفع











ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويبدأ في الوقت لأن الأذان للإعلام وقبل الوقت لتجمل وقال أبو يوسف وهو قول الشافعي لا يؤذن للصلاة  
النصف الأخير من الليل لو أذن أهل الحرمين والمجعة على الكل قوله عليه السلام بل لا يؤذن حتى يستيقظ لك الفجر هكذا وقد روي  
عنه المسافر يؤذن ويقيم لقوله عليه السلام لا يبي إلى ملكة إذا سافر فأذا نزلها فإني أذان ثم يكبر جميعا **ك د**

ما ينقض إلى ذلك بخلاف ما إذا لم يكن الأذان أصلا حيث لا يفترون بل يراقب كل منهم وقت الصلاة نفسه وينصبون لهم مراقبا إلا أن هذا يقتضيه  
وجوب الاعادة فحين ذكرناهم أنفاً لا يحب ولو قال قائل منهم إن علم الناس حالهم حيث والآن تجب ليقع فعل الأذان معتبراً وعلى وجه السنة  
لم يجدوا عكسه في الخمس المذكورة في الخلاصة والأذان العبد والاعني والاعرابي ودلنا أننا لا نكره فيه وغيرهم أولى منهم وإذا قدم بعض كلمات الأذان  
على بعض كشهادة أن محمداً رسول الله ثم شهادة أن لا إله إلا الله فليحذر أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله بعد قوله ولا يؤذن لصلاة قبل دخول  
وقتها ويكره ذلك ويبدأ وقال أبو يوسف والشافعي الأذان الفجر على ما في الكتاب وفي رواية عندهم جميع الليل وقت الأذان الصبح لهم قوله عليه الصلاة  
والسلام إن بالأذان يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسموا الأذان ابن أم مكتوم قوله والوجه على الكل الخ روي أبو داود وعنه شهاب ومولى عياض بن عامر  
عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذن حتى يستيقظ لك الفجر هكذا وعنده عروفا ولم يضعفه أبو داود وأعله البيهقي بأن شهادتهم  
بالأذان منقطع وابن القطان بأن شهادتهم لا يؤذن أيضاً يروي غير رواية جعفر بن برقان عنه وروى البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يؤذن  
حتى يطلع الفجر قال في الإمام رجال استدلوا بوقت دروي عبد الغفر بن أبي رزاد وعنه نافع عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل الفجر غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
دروى البيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل على ذلك قال استيفت وأنا وشارف فقلت أن الفجر قد طلع فامر النبي صلى الله  
عليه وسلم أن ينادى على نفسه إلا أن البعد قد نام وروى ابن عبد البر عن إبراهيم قال كانوا إذا أذنوا يؤذن بليل قالوا لا أذن الفجر فقلت لا يؤذن  
أن العادة الغاشية عندهم أنكار الأذان قبل الوقت فثبت أن الأذان قبل الفجر قد وقع وأنه عليه الصلاة والسلام غضب عليه وأمره بالنداء على نفسه  
ونهاه عن مثله فيجب حل ما روي على أحد امرين أنا أنه من جملة المدا عليه في التقدير على الأذان فانه يخطئ فيؤذن بليل تحريفاً على الاحتباس عن مثله  
وأما أن المراد بالأذان التسمي نداء على أن هذا أنا كان في رمضان كما قاله في الإمام فذا قال فكلوا واشربوا أو التذكير الذي يسمى في هذا الزمان بالتسبيح  
ليؤتوا التأم ويحج القائم كما قيل أن الصحابة كانوا خربوا يحسدون في النصف الأول وخربوا في الأخير وكان الفاصل عندهم أذان بلال ينادي عليه  
باروي عنه عليه الصلاة والسلام لا يسمعكم من سحركم أذان بلال فانه يؤذن ليؤتوا تأمكم ويرتد قائم وقد روي أبو الشيخ عن وكيع عن صفيان عن أبي إسحق  
عن الأسود عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر قوله النبي أبي مليكة الصواب ما لك بن الحويرث وابن عمر وقد ذكره المعمر في حديث  
على الصواب كما ذكره صاحب المبسوط وفخر الإسلام في الجامع والمجوب في الصحيحين عن مالك بن الحويرث أئمت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنا وصاحب في فلما أرونا الاعتقال من عنده قال فلما أذخرت الصلاة فاذنوا وقبوا وليوكم الكبر كما في رواية للترمذي أنا وابن عمر في نسخة للمراد بالصواب  
وإذا كان هذا الخطاب لهما واجبة لهما مرتان فحين إلى استحضار أحد علمان المنقروا أيضاً من ذلك وقد ورد في خصوص المنقروا أحداث في أبي داود  
والنسائي عجيب ربك من راعي غنم من راس شطية يؤذن بالصلاة ولصلى فيقول الله عز وجل انظروا إلى عبد ذي هذا يؤذن ويقيم الصلاة سبحان مني قد خفرت  
لعبدى وأدخلته الجنة وعن سلمان الفارسي رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل بارض في فحانت الصلاة فليتوضأ فإن لم يجد  
فليتم فان أقام صلى الله عليه مكانه وإن أذن وأقام صلى الله عليه من جنود الله لا يرى طرفه روي عنه الرزاق وهذا نحوه عرفت أن المقصود من الأذان  
لم ينص في الإعلان بل كل منه ومن الإعلان بهذا الذكر نشر الذكر والندوة في أرضه وتذكير العباد من الجن والإنس الذي لا يرى شخصهم في الغاوت من العباد  
قوله فان تركها يكره لأنه لم يلعب للامر المذكور في حديث مالك بن الحويرث ولأن السفر لا يسقط الجحاة فلا يسقط لوازها الشرعية اعني دعاهم

وإنه يؤذن بغيره في النصف الأخير





لقوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سترته الى ركبته وبين رجليه ما بين ركبته الى رجليه حتى يحاذي ركبته وهذا يبين ان العورة ليست من العورة خلافا لما يقوله الشافعي ركة والركبة من العورة خلافا له ايضا وكلمة الى تحملها على كلمة مع عملا بكلمة حتى وعملا بقوله عليه السلام الركبة من العورة وبدن المحرمة كلها عورة الا وجهها وكفيها بقوله عليه السلام المرأة عورة مستورة واستثناء العضوين للابتلاء بابدا انهما قال رخص وهذا تنصيص على ان القدم عورة ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح فان صلت وبر بغيرها مكشوف او ثلثها

لان معناه انها اسم ما دلل لفظه فتأمل وح فالان لم يرد في الحديث ما يدل على ان القدم عورة ولا في الخبرين المتقدمين في الطواف بالاية واتم مقوده او الوجوب في الصلوة وانتم قد صرحوا بالحق بعد ذلك ان الآية نظيمة للدلالة في ستر العورة فمقتضاها الوجوب في الصلوة ومنهم من اخذ منها قطيعة الثوب من حديث لاصولة الحائض بالانحياز قطيعة الدلالة في ستر العورة فيثبت الفرض بالجمع وفيه الاصح بعد تسليم قطيعة الدلالة في الحديث والافق قد اعرفت في نظيره من نحو لا وضوء لمن لم يسلم ولا صلوة بحج المسجد من سطر الدلالة ولا شك في ذلك لان احتمال فني الكمال قائم ولا وجه الاستدلال بالاجماع على الافتراض في الصلوة كما نقله غير واحد من ائمة النقل الى ان حدث بعض المالكية مخالفت فيه كالحائض اسمعيل وهو لا يجوز بعد تقرير الاجماع والحديث عن عائشة رضي الله عنها لا يقبل الصلوة حائض الانحياز رواه ابو داود والترمذي برسنه الحاكم وصححه ابن خزيمة في صحيحه قوله لقوله عليه الصلوة والسلام عورة الرجل روى الدارقطني عن عطاء بن يسار عن ابي ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل من السرة من العورة وعن عمر بن شبيب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ثبت السرقة الى ركبته من العورة رواه الدارقطني من حديث طويل وفيه سوار بن داود ولينه العقيلي لكن وثقه ابن معين عن عتيقة بن علقمة عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة وعقبة ذراعيه اليكبري نصفه البو حاتم قال الدارقطني حديث علي حتى يحاذي ركبته لم يعرف وعلى هذا يسقط ترتيب البحث المذكور اعني قوله وكلمة الى اخره لان تمامه متوقف على كون حديث الركبة مما يوجب به دلالة منويان وهما ان الغاية قد تدخل وقد خرج والموضع موضع الاحتياط فكلما بدعوا احتياطا وان الركبة لم تكن عورة فغيرها فاجتمع احوال واحكام ولا يميز بينهما في التحقيق وجه كون الموضع موضع الاحتياط قوله كذا وفي بعض النسخ كذا وما كذا كذا للبدن ولما اضيف الى الموت جاز الكتاب بالتامث وهو على الوجه القياسي في ذلك اعني صحة حذف المضاف ونسبة الحكم الى المضاف اليه فانه يصح ان يقال المرأة عورة الا كذا كما يصح ان المرأة عورة الا كذا وفي الظاهرية الصغيرة جدا ليست عورة حتى يباح النظر والمس قوله لقوله عليه الصلوة والسلام المرأة عورة مستورة اخرج الترمذي في الرضا عن ابن مسعود رخص عنه عليه الصلوة والسلام المرأة عورة فاذا خرجت استشرف الشيطان وقال من صحيح غريب ولم يعرف فيه لفظ مستورة قوله تنصيص الى قوله وهو الاصح لاشك ان ثبوت العورة ان كان القبول عليه الصلوة والسلام المرأة عورة مع ثبوت نوح بعضها وهو الابتلاء بالابدا بمقتضاها اخرج القديس المتحقق الاطلاق وان كان قوله تعالى ولا يدين زينة من الاية فالقدم ليس موضع الزينة الظاهرة عادة ولذا قال الله تعالى ولا يفرن بارجلين يعلم ما يخفين من زينةن يخفي ترع الخصال فاناد انه من الزينة الباطنة وقد روى ابو داود في مسنده عليه السلام التجارية اذا خفت لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويدها الى الخصل ثم كما هو متداول على ما ذكرنا لذلك هو تنصيص على ان ظهر الكف عورة بناء على منع ما قيل ان الكف يتناول ظاهره ولكن الحق ان المتبادر عدم دخول الظفر ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره اغناه عن توجيه الرفع اذا ضاقت الظفر الى سمي الكف يقتضي انه ليس داخليا وفي غشائيات قاضي خالف في الكف داخليا ليسا عورتين الى السمع وفي ظاهر الرواية ظاهرة عورة وتنصيص ايضا على ان المذراع عورة وعن ابي يوسف ليس بعورة وفي المبسوط في المذراع روايتان والاصح انه عورة وفي الاختيار لو انكشف ذراعا جازت صلاحها لانها من الزينة الظاهرة وهو السواد وتحتاج الى كشف للزينة وسره افضل وصح بعضهم انه عورة في الصلوة لا خارجها واعلم ان لا مازية من كون ليس عورة وجوز النظر اليه فعل النظم منوط بعدم خشيعة الشهوة مع اتقاء العورة ولذا حرم النظر اليها وجهها ووجه الامر وان شك في الشهوة ولا عورة وفي كون السراسل من شعرا عورة روايتان وفي المحيط الاصح انه عورة

انما هو في حديث عورة الرجل ما بين ركبته الى رجليه





ويحسن ذلك التبعي من حيث كان الصلاة فقلاد يكفيه مطلق النية وكذا اذا كانت سنة في الصحيح وان كانت فرضا فلا بد من تعيين فرض كالنظم مثلا لا احتلافت الفروض وان كان مقتديا بغيره ينوب الصلاة

لفعل وشرطها التعيين في الفرائض قوله ويحسن ذلك ان قال بعض الحفاظ لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم طريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح صلى الله عليه وسلم لا اذن احد من الصحابة والتابعين بل المتقول انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبره بركعة انتهى وقد لقيت من قول المصنف لا اجتماع غريبة انه لا يحسن لغيره القصد وبما لان الانسان قد يعلب عليه ففرق خاطره فاذا ذكر بليانه كان غوا على محض رايته في التبعين قال النية بالقلب لانه علمه والتكلم لا يعتبر به بل بقرينه اختياره بقرينة قوله في الصحيح احرار عن رجل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا صلاة الا بالنية وصحت زيادة على اصل الصلاة كوصف الفرضية فلا يحصل بطلان نية العبادة والمحققون على عدم اشتراطها بتحقيق الوجه فانه معنى النية كون النافذة هو الظاهر عليها من النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفرضية المعينة وقبلها فاذا وقع الصلح النافذة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل الفعل سنة فالحاصل ان وصفت السنة بحصول نفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام وموافقا كان لفعل على ما سمعت فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن ينوي السنة بل الصلاة بعد تعالي فاعلم ان وصفت السنة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه تسمية من الفعل المتخصص لانه وصفت بتوقف حصوله على نية وقد حصلت مقادير في كتاب بعض الشاغل ان الربيع الذي صلى بعد المجموعين بها آخر ظهر ادركت وقته ولم اذره بعد في موضع يشك في صحة الجملة اذا ظهر صحة الجملة متبوع عن سنة الجمعة والكره الاخره تنقضي بعض اشياء مصرح فاقى لعدم الاجزاء فقلت هذه الفتوى تفرع على اشتراط تعيين السنة في النية وقاله المحلى بنار على التحقيق فانه اذا نوى آخر ظهر قد نوى اصل الصلاة بوصف فاذا انتهى الوصف في الواقع قلنا على المتأخر من المذهب ان بطلان الوصف لا يوجب بطلان اصل الصلاة بقي نية اصل الصلاة وبها تسمى السنة ثم راجعت المفتي المصري وذكرت له هذا فخرج دون توقف هذا الامر الجائر فاما الاحتياط فان ينوي في السنة الصلاة متبوعة للنبي صلى الله عليه وسلم ولا يخفى التقيد وتوحيها عن السنة اذا صححت الجمعة باذنه المكن عليه ظهر فاية قوله كانه مثلا اى اذا قرن باليوم وان خرج الوقت لان غديته انه تصاليه الا اذا اذوا بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج نية لا يجزئه في الصحيح وفرض الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها بدل فرض الوقت لانفسه الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظاهر لا يختلف فيه قيل لا يخبر به الاحتمال فاية عليه وعلى قتادى العتالبي الاصح انه يجزئه وعلم ما ذكر ان من فائدة الظاهر نوى الظاهر في وقت العصر مثلا لا يصير شارعا في واحدة منها وفي المتن ان كان في الوقت سعة يصير شارعا في الظاهر وفي الخلاصة فان نوى مكتوبتين فأكنتين كانت الاولى منها انتهى ولو جرح بين فرض وفعل يصير شارعا في الفرض عند ابي يوسف والظاهر انه لا يقتضي عدم اشتراط قطع النية لصحة النوى باذنه تامل لقطعها على الصلواتين جميعا بخلاف ما يوردك الامام قاعدا ولا يعلم اى القعتين فنوى في اقتداء بها ان كانت الاولى اقرب به او الاخرة فلا فائدة لا يصح الاقتداء اصلا لان النية مترد فيها وكذا هو النوى ان كانت الاولى اقرب به في الفرضية والكانت الثانية في الطلوع لا يصح اقتداء به في الفرضية ولو نوى ان كان الفرضية اقرب به اذ في التراجع وسنة كذا اقرب به اذ في التراجع لانه لا ترد في نية اصل الصلاة وهو كاف السنة كما سكر بخلاف ما هو النوى ان كان في المشاء اقرب به اذ في التراجع فلا لا يصح اقتداء به في واحدة منها وعلم ايضا انه لو لم يكون الفرض احسن الا انه يصليها في اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد منها فرضا وفلا ولا يميز ولم يفرق فيها فان نوى الفرض في الكل جاز ولوطن الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك فقل صلاة حلالا مع الامام جاز ان نوى صلاة الامام كما يحتاج الى التبيين في الادراك كذلك في القضاء حتى اذا كثرت الفرائض احتج الى ظهر يوم كذا وان كان ظهر آخر ظهر عليه وكذا في الباقي لان ذلك مقتضى التبيين في الادراك كذلك في القضاء حتى اذا كثرت الفرائض احتج الى ظهر يوم كذا

ومنابعه لانه يلزمه فساد الصلوة من جهته فلا يد من التزامه قال ويستقل القسالة

من رمضان فتضي ليا ولم يعين جاز والاولى ان يعين اول يوم وثاني يوم لان سبب الصلوة متعدد وبه يتجدد المسبب فلا بد من التعيين  
 بخلاف الصوم لان سببه الشهر وكذا لو كان من رمضان وجب التعيين كذا في فتاوى قاضي خان ثم ذكر في كتاب الصوم وحكي فيه اختلاف  
 الشافعي وصح انه يخرج مع عدم التعيين اذا كان من رمضان وقد يقال صرحوا بان كل يوم سبب لوجوب صومه وكذا لم يكتف لكل بنية واحدة  
 فصار لليوم ان كان يظهر من كلفا تسعين ما يقع هذا الاشكال وللتعيين لو فاته عصر فصلى الرباعا عليه وهو يرى ان عليه الظهر لم يخرج كما لو صلاها  
 قضاء على عليه وقد جله ولذا قال ابو حنيفة فيمن فاته صلوة وشك في عليه ان يتلى الخمس ليتيقن ولو نوى فرضا وشرع فيه ثم نسي فطنه قطوعا  
 فاته على انه قطع فهو فرض مستط لان النية المعبرة انما يشترط قرانها بالجزء الاول ومثله اذا شرع بنية القطوع فاقبها على ظن المكتوبة فيمضي القطوع  
 بخلاف ما لو كبر حين شك بنوى القطوع في الاول والمكتوبة في الثاني حيث يصير خارجا الى ما نوى ثانيا لقول النية بالكيفية شاذ في نية هذه الاشياء  
 بنية استقبال القبلة وان نوى مقام ابراهيم فالصحيح انه لا يخرج الا ان نوى به جهة الكعبة فان نوى المحراب لا يجوز ثم من نوى بنية الكعبة نوى ارضه  
 ولا بد قوله ومنابعه الامام فان نوى صلوة الامام لا يخرج وقيل اذا نظر تكبير الامام ثم كبره كان مقبته باقيا والصلوة اذا اراد التسهيل على نفسه  
 يتولى شرعت في صلوة الامام قال ظهير الدين يعني ان يزيد على هذا قوله واقتدت به والا فضل ان نوى الاقتدا عند افتتاح الامام فان نوى حين  
 وقت عالما بان لم يشترط جاز وان نوى ذلك على ظن ان شرع ولم يشترط فمضى قيل لا يجوز واذا صححت النية لا يصح الخروج عما شرع فيه التكبير  
 بنية الاستقبال الا في المسبوق قادم الى القضاء وسياق في باقي فروعا انشاء الله تعالى وفي الظاهرية يعني ان لا يعين الامام عند كثرة الجماعة يعني كليا  
 يظهر كونه غير المعين فلا يجوز فينبغي ان نوى العالم في المحراب كائنا من كان ولو لم يخطب بانه ان زيد او عمر وجاز اقتداوه ولو نوى بالامام القائم هو يرى  
 انه زيد وهو عمر وصلح قدا لان العبرة لما نوى لا الما يرى وهو نوى الاقتدا بالامام بخلاف ما لو نوى الاقتدا بزيد فاذا هو عمر ولا يجوز لان العبرة لما نوى  
 ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو ليلة يوم الخميس وهو غيره جاز ولو كان يرى شخصه  
 فنوى الاقتدا بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلف عمر وجاز لانه عرفه بالاشارة فلفت التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتدا  
 بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في الخطا في تعيين البيت فمضى الكثرة بنوى البيت الذي يصلي عليه الامام  
 قوله لا يلزمه فساد الصلوة من جهته لانه لا يخرج الى بنية المائة الف صلوة اقتدا من سياتيك قوله ففرضه اصابة عينها حتى لو صلى في مكة في بنية  
 يعني ان يصلي بحيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة فخلافا للآفاق في كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الصبح  
 اذ كالفأب ولو كان الحائل اصليا كما جعل كان له ان يتجدد والاولى ان يصعد ليصل الى اليقين وفي الظاهرية قبله من بالمسجد والمسجد قبله من مكة  
 ومكة قبله من الحرم والحرم قبله العالم قال المعرف في التبيين هذا يشير الى ان من كان بمكانة الكعبة فالشرط اصابته عينها ومن لم يكن بمكانها فالشرط اصابته  
 جهتها وهو الظاهر انتهى قال الشيخ عبد العزيز البخاري هذا على التقريب والاف التحقيق ان الكعبة قبله العالم انتهى وعندي في جواز التحريم مع مكان صعود  
 اشكال لان المعصية الى الدليل الظني وترك القاطع مع امكانه لا يجوز واقر قوله في الكتاب والاستخبار فوق المعنى فاذا اتفق المعصية الى الظني  
 لا يمكن ظني اقوى منه فكيف ترك اليقين مع امكانه للظن قوله اصابته جهتها في الدراية عن شيخنا حاصلا ان استقبال الحجر انما هو في  
 من سطح الوجه سامتا للكعبة اولها كما لان المقابلة اذا وقعت في مسانة بعيدة لا تنزل بما يزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة وتجاو

بما يشترط

انما يشترط في صلاة

بما يشترط







وربما يخلط في الزيادة بكيفية الاستصحاب والقيام لقوله تعالى وقوموا لله خاشعين والقرأة لقوله تعالى فاقروا ما تليسون من القرآن والركوع والسمي لقوله تعالى وادكعوا واستجدوا للقعدة في آخر الصلوة مقدرا للشهد لقوله عليه السلام لا ينسوي من ركعتين على الشهادتين فقلت هذا هو نيت هذا فقد تمت صلواتك على التمام بالفعل قرأ أوله بقرا قال وما سوت ذلك فهو سنة أطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وخمس السور مرة معها وأمرات التي تلي

بل انما لان كودل المار عنهم مخالفا لما تهم ولذا لم يورد اهل الشأن هذا البيت الاشياء لاشد وغيرهم عليه الواقع بما ذكره الا انه اعطى فضلا  
سنة استعمال مثلين شاء قوله وربك تكبر وكذا وتوهموا عند فائتين وافرأوا داركعوا واستجدوا وامرهم مقتضاه الاقرض ولم تفرض خارج الصلوة  
فوجب ان ادبها انما اتفق في الصلوة اعمال الشخص في حقيقة تاجه في كونه شيئا كذا في الفاتحة الطرية تحريك اليك تحريكها اليك في الركعة الاولى في الركعة الثانية في  
مجازي لان التحريم ليس نفس التكبير بل به ثبوت او يجعل مجازا لكونها باستعمال لفظ التحريم فيما به ابي ما ثبت به تحريم الصلوة والتكبير ومثله في  
تحليلها التسليم والاستقفا من هذه وجوب المذكورات في الصلوة وهو لا ينبغي اجمال الصلوة اذ لا يحصل ح ان الصلوة مثل شيئين على هذه  
بقي كيفية ترتيبها في الاداء وهل الصلوة هذه فقط اذ امر آخر وقع اليها في ذلك ككلمة فعله صلى الله عليه وسلم وقوله وهو لم يفعلها قط بدون  
القعدة الاخرة والمواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب فاذا وقعت بيانا للقرض اعني الصلوة المجل كان متعلقا بفرضها بالضرورة ولولم يقر  
الدليل في غير ما من الافعال على شئ كان فرضا ولولم يلزم تعقيد مطلق الكتاب بخبر الفاتحة والاطانية وهو نسخ لقاطع الخي كانا فرضين ولولا  
انه عليه الصلوة والسلام لم يعد الى القعدة الاولى لما تركها سائيا ثم كانت فرضا فقد علمت ان بعض الصلوة عرفت بتلك الفرض ولا اجمال  
فيها وان لا ينبغي الاجمال في الصلوة من وجه آخر فمات على الافعال نفسها لا يكون بيانا فان كان ناسخا لا طلاق وهو قطع نسخ العلم بانه صلى الله  
عليه وسلم قال وهو ادري بالمراد وان لم يكن قطعا لم يصلح لذلك والا لزم تقديم الظن عند معارضة القطعي عليه وهو لا يجوز في قضية العقل وعن ما ذكرنا  
كان تقديم القيام على الركوع على السجود فرضا لانه فيها كذلك وسير عليك تفاصيل هذا الاصل قوله على التمام بالفعل ارجع بيانا للمراد لانه  
معنى اللفظ يعني التمام الدليل على ان لا بد من القعدة كان المراد اذا قلت فزاد وانت قاعد او جعلت هذا قاعدا او غير قابل تمت فلو تم هذا سدا  
وقد كان الاستدلال به على فرضية القعدة عينا متوقفا على ثبوت فرضيتها بما يستقل بذلك بحيث لا يكون حديث ابن مسعود جزءا مثبت فلم  
يتعلق به اثبات اصلا كما اشترانا اليه من اثباته بيان المجل فكيف ولم يتم فان الذي في البى وادوا اذا قلت فزاد قضيت هذا فقد قضيت صلواتك  
ان ثبت ان تقوم نعم وان شئت ان تقعد فاقعد وهو تعليق بها فاذا اتصل بالخبر بالمبين كانا فرضين نعم وهو لفظ او جعلت بدائي رواية الدارقطني  
فلو لم يبين انها جزء من كلام ابن مسعود لوجب حمل اد على معنى الواو وليوافق المرفوع وهو اكثر من العكس فاما الظن فكيف وقد بين الادراج شاة  
بن سوار وفي رواية عن زهير بن معاوية وفعل كلام ابن مسعود من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن ابن  
بن الحمر مفسلا سدينا قال النووي الفوق المختلط على انها بدرجة والحق ان غاية الادراج هذا ان تصير متوقفة والموقوف في مثل حكم  
الرفع ثم اختلفت مشايخنا في قدر الفرض من القعدة قيل قدر ما ياتي بالشهادتين ولا يصح انه قدر قراءة الشهد الى عبده ورسوله للعلم بان شريعته بالقرأة  
واقبل ما ينفرد اليه اسم الشهد عند الاطلاق ذلك وعلى هذا في الاشكال وهو ان كون ما شرع لغيره بمعنى ان المقصود من شرعية غيره يكون كونه  
من ذلك الغير ما لم يعدل وظلمات المعقول فاذا كان شرعية القعدة للذكر والسلام كانت دونها فالاولى ان يعين سبب شرعيةها بخروج  
هذا وقد عذر من الفرائض اتماها والاتقال من ركن الى ركن قبل لان النص الموجب للصلوة يوجب ذلك اذ لا وجود للصلوة بدون اتماها  
وذلك يستدعي الامر من واعلم ان القعدة فرض غير ركن لعدم توقف المايمة عليها شرعا لان من حلف لا يصلي بحيث يرفع من السجود دون توقف  
على القعدة فعلم انها شرعت للفروج وهذا لان الصلوة افعال وضعت للتعليم وليس القعود وكذلك بخلاف ما سواه ثم الركن فيقسم الى اصيل

فيه اشهر امر الافعال واللقمة لا يملأ وقمر افة الشبهة في الاخيرية والقنوت في الوتر وتكبيرات العبد من والجهر فيما  
يجوز فيه والامانة في الخفاف فيه وليد الخب عليه سبحانه واليه توكلوا هذا هو الصحيح وستتمها سنة في الكتاب الى ان تكتب جوابا

وزايد وهو ما يسط في بعض الصور غير متحقق ضرورة وهو القراءة تسطيا حالة الاقذار وعن المحدث في الركوع مثلا بخلاف غير ما لا يسط الا  
ضرورة قول ما شرع كمراسم الافعال اراد به ما ذكر في كل الصلوة كالركعات الاضرورة الاقذار حيث يسط به الترتيب فان السجود يعني  
آخر الركعات قبل اولها وفي كل ركعة وللاصل عندنا ان المشروع فرضا في الصلوة اربعة انواع ياتجده في كل الصلوة كالقعدة او في كل ركعة كالتكبير  
والركوع وما يتجدد في كل ركعة كالركعات او في كل ركعة كالسجود والترتيب شرط بين ما يتجدد في كل الصلوة وجميع ما سواه مما يتجدد في كل ركعة او في كل ركعة  
وما يتجدد في كل ركعة متى لم يذكر بعد القعدة قبل السلام او بعده قبل ان ياتي بمفسدة ركعة او سجدة صليبية او بالتلاوة غليظا او اعمدا للقعدة والسجود  
وكذا اذا تذكر ركعا ففاه وقضى ما بعده من السجود او قداما او قراءته صلى ركعة تامة وكذا بشرط الترتيب بين ما يتجدد في كل ركعة كالقيام  
والركوع ولذلك اختلفا في ترك القيام وحده يعني ركعة تامة واذا عرف بهذا فتقول في النهاية الترتيب ليس بشرط بين ما يتجدد في كل الصلوة  
يعني الركعات او تجدد في كل ركعة وبين ما يتجدد في ركعة ليس على الاطلاق بل بين السجود المتجدد في كل ركعة تفصيل ان كان سجودا في الركوع  
بان يكون ركوعا وسجودا من ركعة واحدة فالترتيب شرط وان كان ركوعا من ركعة وسجودا من اخرى بان تذكر في سجدة ركوع ركعة قبل ركوع  
هذه فتفي الركوع مع سجدة على القلب بان تذكر في ركوع انه لم يسجد في الركعة التي قبلها سجدا ولم يغيب الركوع والسجود المتكرر فيه فتفي البداية  
انه لا يجب اعادة بل يستحب معلما بان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال والذي في فتاوى قاضي خان وغيره انه يعيده معلما بان الترتيب  
بالعود الى ما قبله من الاركان لانه قبل الرفع منه يقبل الرفض ولهذا ذكره في ما لم يذكر سجدة بعد ما رفع من الركوع انه يقضيها ولا يعيد الركوع لانه لا يتم  
بالرفع يقبل الرفض وفي كافي الحاكم ابي الفضل الذي هو جميع كلام محمد بن رجل افنت الصلاة وقراءتك ولم يسجد ثم قام فقرأ وسجد ولم يسجد فذا قد صلى  
ركعة وكذلك ان ركع او لا ثم قراءتك وسجد فاما صلى ركعة واحدة وكذلك ان سجد او لا سجدتين ثم قام فقرأ في الثانية وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ  
وسجد في الثالثة ولم يسجد فاما صلى ركعة واحدة وكذلك ان ركع في الاولى ولم يسجد وركع في الثانية ولم يسجد ثم سجد في الثالثة ولم يسجد فاما صلى ركعة  
واحدة ثم لم يذكر المتفق قراءة التشهد في الاولى وتبديل الارقان قيل للاختلاف فيها كما سيذكر لكن قد نقل عن الطحاوي والكرخي سنيته بقعدة  
الاولى ومع ذلك ذكرنا فليس بصارح بذلك فيجوز كونه اختيارا منها سنيته ثم تبدل ما يري في سجود السجود فاختار وجوب القعدة ونفى  
من الواجبات بعد اذ احاطة لفظة السلام وتعيين القراءة في الاولى والى الفرض وجب فالاولى ان يحل كلام الله على انه حصر المتفق عليه وترك المختلف  
فيه لا يتبدل ما يري بل انه قصد اعطاء الظاهر على المحصر ولذا اتى بكاف التشبيه المشعور بعدم احصر قوله وهذا هو الصحيح اختار عن جواب القياس في التشهد  
والقبول وتكبيرات العيد وكذا في السلام لانها اذ كان روي الصلوة على الافعال اعلمنا ولم يقل انه صلى الله عليه وسلم سجد الا في الافعال  
لاستحسان هو الصحيح وهو انها اضاف الى كل الصلوة نحو قنوت الوتر وتشهد الصلوة فكانت من جنسها بخلاف نحو تكبيرات الركوع وقد يقال  
لاختصاص المستفاد من الاضافة انها لا يطي انها لا وجود لها في غير الصلوة شرعا وكون ذلك يتلزم الوجوب محل لطف فالاولى ان يتبدل في وجوبها  
للمواظبة المقررة بالترك في التشهد للنسيان فلا يلتزم بالمبين اعني الصلوة ليكون فرضا اما في قنوت الوتر وتكبيرات العيد فلا ان صلحها  
لطف فلا يكون المواظبة فيها محتاجة الى الاقران بالترك لتيقن الوجوب والمواظبة في السلام معارضة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا قلت هذا  
ودعلت هذا فقد تمت صلاتك فلم يتحقق شيئا مما تقر به في الصلوة قوله ولستم بتاسد ان يعني اريد بلفظ السنة ما ثبت به سنة فيدل فيه الوجوب

وإذا سئِم في الصلوة كثرت أمانا وقال عليه السلام يخرج التكبير وهو شرط عندنا خلافا للمشافيع واحتج أن من يخرج  
للقصر كان له أن يؤدي بها التطوع وهو يقول أنه يشترط لها ما يشترط لسائر الأركان وهذا آية للركنية وكنا نذ عطف  
الصلوة عليه في قوله تعالى وذرا اسم ربه فصلي ومقتضاها المغايرة وكما لا يتركركتاراه أمركان ومراعاة الشرائط  
لما اتصل به من القيام ويرفع يديه ثم التكبير وهو سنة لأن النبي عليه السلام وأصحاب عليه وهذا اللفظ يشير إلى الشرائط  
للقائه وهو الروي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه لا يشركركتاراه فبذلك في الكبرياء عجز الله تعالى والنفي مقدم ويرفع يديه

بطريق عموم الجواز واجابة الى اعتبارهما بين التحقيق والمجازي في تحليل على اراء الحلاقين قوله واذا شرع كبر اى اذا اراد الشرع كبر ان  
التكبير سابق على الشرع فانظر في اوردته مجازا في إطلاق الكلام على المذموم لا المسبب في السبب لما سلفناه من ان الارادة قد تختلف عنه المراءى  
واللزام الجواز للتجزع من اطلاقه في الجملة قوله وهو شرط عندنا على القادر في المحيط الامم والاخرس اراقتنا بالنية جاز لانها ايتا بقصى ما في  
ومعنا انتهى والواجب عليه تحريك لسانه عندنا لان الواجب حركة لفظ مخصوص فاذا تعذر نفس الواجب لا يحكم بوجوب غيره الا بدليل ولا يصح  
الاقا لا ولو جئنا الى الامام فكبر نجحنا فان كان الى القيام اقرب صح والا فلا ولا يجوز قبل الامام ولو كثره فصرخ الامام قبله او كبر قبله غير عالم بذلك جاز  
على قياس قوله جاز لا على قول ابى يوسف قوله حتى ان من تحرم لفرض كان له ان يردى به القتل كذا بنا النقل على النقل ومتفقى كون ذلك  
ثمرة كونه شرطان يجوز النية بان الغرض على الغرض وعلى النقل وقدر دوى اجابة ذلك عن ابى اليسر والجمهور على منعه ومنع الملازمة بين كونه شرط  
وجواز ما ذكر اصله النية شرط ولا يجوز صلما ان ينيته والوقوف شرط وكان في صدر الاسلام واجبا لكل صلوة نعم بقي ان يقال ان شرط لكل صلوة  
لزم ان لا يصح بناء النقل على الغرض والا يصح بناء الغرض على الغرض وعلى النقل ولا جواب الا باختيار الاول وصحة النقل تبعا قوله ما يتسبب  
ساير الاركان من الاستمرار والاستقبال وغيرهما قوله عطف الصلوة لئني قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلكى ومتقضا للمأثرة فلو كانت ركنا لعطف  
على نفسه فان الحاصل ح ذكر اسم ربك فذكر اسم ربك وقام وقرار الخ لان ذلك كلمة معنى صلى ولو صح هذا المانع عطف العام على الخاص فان اللازم  
واحد والادلى ان يقال ان عطف الكل على الجزاء وان كان نظير العام على الخاص لكن جوازه لكلمة بلاغية وهى مستعمدة هنا فلم يرد ان لا تكون منه  
فلا تكون التحريم من الصلوة فى شرط وبهذا يتم الوجه وقوله ولهذا لا يتكبر الخ زيادة فلا يفرع صحتها اذ لا يلزم من الركنية التكبر كالقعدة قوله  
وعرعاة الشرط الخ يقتضين منع قوله بشرط لما قتال لا سلم انه بشرط لما بل هو لما متصل بها من الاركان لانفسها ولذا قلنا لو تحرم حاصل نجاسة  
او مكشوف العورة او قبل ظهور الزوال او منخرقا لثوبا او مستكبر لم يسير ونظر الزوال اذا استقبل مع آخر خبر من التحريم جاز وذكرنا في الكافي انما  
عند بعض اصحابنا كبر انتهى وهو ظاهر كلام الطحاوى فيجب على قول هؤلاء ان لا تقع هذه الفروع قوله وهو مستدأمة بالمواظبة وهى وان كانت من غير ترك  
تقديم الوجوب لكن اذا لم يكن باليقين انها ليست بحال الوجوب وقد وجد وهو تعليم الاعرابي من غير ذكره وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز على انه يحكى  
في الخلاصة خلافا في تركه قيل لا يجوز ان اعتاده اتم لان كان احيانا انتهى وبغنى ان يجعل تنقي هذا القول محل القولين فلا اختلاف ح  
ولا اتم لنفس الترك بل لان اعتياده للاستحسان والافيشكل اذ يكون واجبا قوله وهو المردى عن ابى يوسف قوله والمكلى عن الطحاوى لعلنا نثار  
شرح الاسلام وصاحب التحفة دفاضى خان قوله والا يصح عليه فائته الشايع قوله والنفي مقدم على الايجاب اورد عليه ان ذلك في اللفظ  
فلا يلزم من غيره وليس بشئ اذ لم يمنع لزومه في غيره فان تقريرة كذا حكمية غيرية هذا الموضع نفى الكبرياء وعن غير الله تعالى ليحصل من النفي الفعل والاشبا  
تولى حصر الكبرياء عليه سبحانه والمعهود في الدلالة على هذا الحاصل باللفظ تقديم نفي النفي فاذا دل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك بسبيل المعهود  
استحسانا لازما وليس الكلام الا فى وجه اولوية هذا والسنة ان غيرنا ابو نوح في ضمها وتقرعها واختار غير الغرض قول ابى يوسف فان  
لم يكن في محذور المصمح والا اتم المردى عنه عليه الصلوة والسلام ان كان كبر عند كل خفض ورفع قول ابى يوسف فيكون المحذور جدي النسائي  
عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عليه الصلوة والسلام كان يرفع يديه عند منكبته ثم يكبر وهما قول ثالث قيل به وهو انه يكبر



حتى يحاذي بها محله اذ فيه وعنه الشافعي رفع اليه منكره وعلقه انكبيته القنوت والعبادة والجماعة لحدوث  
ابن حميد الساعدي رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ كان في الصلاة والعبادة والجماعة والعبادة والجماعة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اذ كان في الصلاة والعبادة والجماعة والعبادة والجماعة  
رفع يديه حاله منبليها هو الصحيح لانه استرطها فان قال بدل انكبيته الله لجل او اعظم الله لجل الله لا الله

اولا ثم رفع يديه ايضا جنود النفل فان رواية انس مرسومة فيه كما تستمع ورواية ابى واكن والبراز ظاهرة فيرفع يديه في الاقوال الثلاثة روايت  
عنه عليه الصلوة والسلام فيونس بانه عليه الصلوة والسلام فعل كل ذلك رتج من بين الغالة بانه تقديم الرفع بالمعنى الذي ابراهه في قوله  
حتى يحاذي بها محله حتى اذنيه وبروس اصابعه فيرفع يديه في قوله وعلى هذا اي هذا الخلاف قوله له حديث ابى حميد وهو ما رواه البخاري عن محمد  
بن عمرو بن عطاء انه كان جالسا مع نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال فذكرنا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابو حميد  
الساعدي انا كنت احفظك بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم رايته اذ كان يحل يديه خذ منكبيه واذا ركع امكن يديه من ركبتيه ثم مضى فظهره  
فاذا رفع يديه استوى حتى يؤكل فكاره فاذا سجد فرفع يديه غير مفرش الا قابضهما وتقبل طرايا صاغ عليه القبلة فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى  
فوضع اليمنى فاذا جلس الركعة الثانية فرفع يديه في الركعة الاولى فرفع يديه في الركعة الثانية فرفع يديه في الركعة الثانية فرفع يديه في الركعة الثانية  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث فرفع يديه في الركعة الاولى فرفع يديه في الركعة الثانية فرفع يديه في الركعة الثانية فرفع يديه في الركعة الثانية  
روايت اخرى ان محمد بن عمرو بن عطاء با حميد وابطا فنادى ووفاء ابى قتادة قبل هذا اقبل مع علي واصل عليه علي فاذا غير معرفت ولا اتصل عندنا حتى  
عبد الحميد بن جعفر بن الحكم الانصاري حصة يحيى القطان والثوري ووثقة ابن معين وغيره ومحمد بن عمرو بن عطاء صح غير واحد من الحفاظ بساعة من  
ابى قتادة وابى حميد بنهم الحفاظ عبد الله بن قال توفي في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك وخلافة اول سنة ثمان وستين وودتها تسع سنين  
واشهر والبقية قتل قبل بالكون سنة ثمان وثلاثين قال الحفاظ عبد الله بن الاصم ان مات بالمدينة سنة اربع وخمسين وابو حميد عبد الرحمن السلمي  
توفي في آخر خلافة معاوية ووفاء معاوية سنة ستين وقيل تسع وخمسين فاحمل تحقق الخلفاء في جميع ما ذكره والاشان في الترجيح ولا حاجة الى الاشتغال  
به فاننا لو سلمنا صحته كانت روايته واكن والبراز انفس محصلات المقصود ورواية واكن في صحيح مسلم انه رآه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة  
كبر وضعهما حيال اذنيه ورواية انس ذكرها الطحاوي بسند فيه موصل بن اعميل وزيد بن ابى زياد ويقال ابن زياد وقد ضعف موصل بانه زيف كسبه  
وكان يحدث من خطه فكثر خطؤه وزيد ضعفه على يحيى وابن المبارك وابو حاتم الرازي والبخاري والنسائي وقال ابن حبان كان ضد وقال  
المكبر سا خطه فكان يتيقن الفتن فوقف المنكبة في حديثه فسمع من سمع منه قبل التغير صحيح والرواية عن انس في السنن الكبرى للبيهقي كان  
صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بها محله اذ فيه قال ابو الفرج حال اسناده كلهم ثقات ولا معارضة فان محاذاة الشحنتين  
بالا ينها بين تسوية حكاية محاذاة اليدين بالمنكبين والاذنين لان طرف الكف مع الرفع يحاذي المنكبة والقبض والالكف نفسه يحاذي الاذن  
واليد فقال على الكف الى اعلا ما فاذى نص على محاذاة الا يها من بالشمعنتين وفيه في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره ثم رايانا روايته  
ابى داود عن واكن مرسومة فيه قال انه البصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلوة فرفع يديه حتى كانتا حيال منكبيه وحاذي بها محله  
اذ فيه وما فوق برجله على حاله الاشمال بالاكسية في الشان فان الابط مشغول بحفظهما وهو ما ذكره المصنف بقوله على حاله العذر ولكن  
ان لا معارضة كما استمكن فلا حاجة الى هذا الحمل ليدفع القعارض الا ان روايته البيهقي تقتضي تاخير الرفع عن الكبر وهو قد مره عن بعض الشيخ  
قوله وان الرفع لا علام الا في ما ذكره من انه يعني الكبر رعن غير الله بحوران يعتبر في شرعية كل من الابرين او ان اصل الرفع اللغوي وكونه الى  
الاذن يحصل بعلام الا في ما ذكره من انه يعني الكبر رعن غير الله بحوران يعتبر في شرعية كل من الابرين او ان اصل الرفع اللغوي وكونه الى



يعتبر بالتعارف ان اتفق الصلوة بالله عز وجل لا يشوب بها حجة فليكن لفظها الصلوة وانفتح بقوله اللهم صل على محمد وآل محمد وقد قل  
 لا يجوز ان معناه يا الله انما جاز كان سؤالا قال ويعتد سبيل النبي على اليسرى تحت السرة لقوله عليه السلام ان من السنة وضع اليدين على الشال تحت السرة وهو  
 جهة على ما كانت ردة في الادل على الشافعية في الوضع على الصدر ولا ان الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود في الاشياء سنة القيام على الجنب  
 روى ابى يوسف انه حتى لا يرسل حاله الشاء والاصل ان كل قيام فيه ذكر مسنون بعينه وما لا هو الصحيح معتد في حاله القنوت وصلوة الجنازة  
 ويرسل القنوت بغير تكبير الا انما يقول سبحان الله عز وجل والحمد لله عز وجل والحمد لله عز وجل والحمد لله عز وجل والحمد لله عز وجل والحمد لله عز وجل والحمد لله عز وجل والحمد لله عز وجل

فذكر او تفرقها فانما لنفسه اذا اقتصر على ذلك بسبب اخطار الصلوة عن القراءة ولو قرأ بقراءة شاذة لا لنفسه صلاته ذكره في الكافي وفيه ان  
 اعتاد القراءة بالفارسية او ارداد ان يكتب نسخها بمنع وان فعل في آية او آيتين لان كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز قوله  
 على هذا الخلف فخذوه يجوز بالفارسية وعند هؤلاء العربيه قوله معتبر بالتعارف فان بالتعارف يحصل الاعلام قوله وان اتفق الصلوة  
 بالله عز وجل او احوذ بلسانه او فاهه او ماشا راتد او لاجل ولا قوة الا بالله او بالتسمية لا يكون شائعا لتعنيها السؤال في المعنى او ضربا  
 قوله لان معناه يا الله فيصير الصحة بما الله نفسه اتفاقا وان الخلف في اللهم بارك على انه بمعناه فقط فيجوز ادع زيادة سؤال فلا يجوز  
 قوله عليه الصلوة والسلام لا يعرف من هو جاز بل عن علي بن السنن في الصلوة وضع الاكف على الاكف تحت السرة روى ابو داود وجمعه  
 وهذا الفقه قال النووي في تفسيره لا يشترط اية عبد الرحمن بن اسحق الواسطي مجمع على ضعفه وفي وضع اليدين على اليسرى فقط احاديث في الصحيحين  
 وغيره تقوم بها الحجة على ما لك واما قوله تعالى فصل لربك وانحر فمدلول اللفظ طلب التفرقة وموقع طلب وضع اليدين عند الفخر فالمدح والتمجيد  
 على ان وضع اليدين على الصدر ليس بروحية وضعها على الفخر فصار الثابت هو وضع اليدين على اليسرى فيكون تحت السرة روى الصدوق كما قال  
 الشافعي لم يثبت فيه حديثا يوجب العمل في حال على المعلوم ومن وضعها حال تصد المتعطين في القيام والمودود في الشاء بمنته تحت السرة ثم قيل  
 كيف يتبين ان يضع الكف على الكف وقيل على المفتل وعن ابى يوسف يقيض باليمين سنة اليسرى وقال محمد بن فضال كذلك ويكون السبع على الكف  
 وقيل ياخذ السبع بالاسهام وتخصر يعني يضع الباقي فيكون جماعين الاخذ والوضع وهو المختار قوله هو الصحيح فلا يرد عليها بعد الافتتاح حتى  
 يضع واخره عن قول ابى خنيس الفخري من الارسل في الجنازة وتكبيرات العيد والقنوت فتكون سنة القيام مطلقا وعن قول اصحاب الفقه  
 ابى على النسفي والحاكم عبد الرحمن السنن في هذه المواضع الاعمال مخالفة لا ردافض فانهم يسلون والصحيح التفصيل المذكور وعليه الاثر في الادل  
 في القنوت ثابرا على الضابط المذكور يقتضي ان ليس فيها ذكر مسنون وانما يتم اذا قيل بان التحيم والتسبيح ليس سنة فيها بل في نفس الانتقال  
 اليها لكنه خلاف ظاهر النص من الواقع اقل ياتبع التسبيح الا في القيام حاله الجميع بنينا قوله ان يصنع اليه وجبت وجهي وهو مخير في البداية بالاسهام  
 قوله لرواية على انه عليه الصلوة والسلام يقول ذلك كل المراء وانما يتبع بنينا ثم لا يشك ان المراء وانما كان يقول التوجيه لم يتم لانه اعم من افراده ونحوه فيوزكونه  
 كان يفتتح احيانا بهذا واجبا بذاك فلا يفيد سنة الجمع والثابت في حاشيت طويل في سلم مظاهره الافراد ونسوة تشرقا لهذا السالك واعانة  
 على حفظ الفاظ السنة ليتبرك بها في النوافل من القيام وغيره انه عليه الصلوة والسلام كان اذا قام الى الصلوة قال وجبت وجهي للذي  
 خلق السموات والارض خلقا ما انا من المشركين ان صلاتي ونسبي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت انا المسلمين  
 اللهم انت الملك لا اله الا انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني الى صراطك  
 لا يهدي الا انت واصررف عنى سبها لا يعرف عنى سبها الا انت لبيك وسعديك واتخذك في يدك والسر ليس اليك انا بك واليك  
 تباركت وتعاليت استغفرك والقوب اليك واذا ركعت قال اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وذهني  
 وعظمي وعصبى واذا رفع قال اللهم ربنا لك الحمد لا السموات والارض وما بينهما وما است من شئ بعد واذا سجد قال اللهم كل سجدت وبك امنت  
 ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق سمعه وبصره تبارك انت احسن الخالقين ثم يكون آخره يقول آمين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي

والكف على الصدر  
 رواه على الصدور

داود

والله اعلم بالصواب الذي افاض الله على من يشاء من عباده وهو العزيز الحكيم  
 ولما كان في الصلاة من شأنه ان لا ياتي بها الا بالنية والنية هي التوجه قبل التكبير ليقول الله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 وسيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه وسلم على هذا الوجه في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 عند الحقيقة وعندها لا يكون في ذلك شيء من التوجه ولا من التكبير بل هو قول الله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له

ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أعلنت اعلم بمنى فكان الاول ان يقول لرواية جابر عنه صلى الله عليه وسلم انه كان  
 اذا استفتح الصلوة قال سبحانك اللهم وبحمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهت وجبي الى الله رب العالمين اخرجه البيهقي كذلك  
 قوله ولما روى ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا اله الا الله وحده لا شريك له وسبحانه وبحمده  
 الا عمر وابن مسعود فانه وقع على عمر ونحوه الدار فطن عن عمر ثم قال المصنف عن عمر من قوله وفي صحيح مسلم عن عبيدة وهو ابن ابي ليابة ان عمر بن الخطاب  
 كان يهجر هؤلاء الكلمات ورواه ابو داود والترمذي عن عائشة وخلفاءه ورواه الدار فطن عن عثمان من قوله ورواه سعيد بن منصور عن علي بن  
 الصديق رضي الله عنه من قوله وفي ابى داود عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمك ثم  
 تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول لا اله الا الله ثم يقول الله اكبر ثم يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه  
 وفغنه ونفثه ثم يقرأ اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي وحديثه في سبل شهر حديثه في هذا الباب وقال ايضا وقد نكث في هذا حديث  
 ابى سعيد كان يحيى بن سعيد يكثر من علي بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلي بن علي بن عباد بن رفاعه وثقه وكيع وابن معين في البزعة  
 وكوفي بهم ولما ثبت من فعل الصحابة كغيره والافتتاح بعده عليه الصلوة والسلام سبحانك اللهم مع اجماعهم لقصد تعليم الناس ليقته واو ياتوا  
 كان وليا على الله الذي كان عليه عليه السلام آخر الامم اذ كان الاكثر من ضلته وان كان رفع غيره اقوى على طريق الحديثين الا يرى انه روى  
 في الصحيحين من حديث ابى هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يكسب نهيته قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا ابي انت دامي يا رسول الله رايت سكون  
 بين التكبير والقراءة ما تقول قال اتقول اللهم بسمي وبسم خدي يا ايها المشرق والمغرب اللهم قلني من خطاي يا ايها المشرق والمغرب  
 من الناس اللهم اغسلني من خطاي يا ايها المشرق والمغرب وهو اصح من الكل لانه متفق عليه مع ما لم يقل بسببه عن احمد بن الاربعة وما حصل ان  
 غير المرفوع او المرفوع المرجوع في الثبوت عن مرفوع آخر قد تقدم على عدله اذا قرأ القرآن تفهيد انه صحيح عنه عليه الصلوة والسلام ثم عليه  
 قوله ورواه محمود ليويد الحبل المذكور اثبت في صحيح ابى عثمان والنسائي انه عليه الصلوة والسلام كان اذا كان اذا قام يصلي تطوعا قال الله اكبر و  
 وجهت وجبي الخ فيكون مفسر الماني وغيره بخلاف سبحانك اللهم فان ما ذكرنا بين المستقر عليه في الفرائض قوله لم يذكر في المشاهير وان كان في  
 في الجملة عن ابن عباس في حديث طويل من قوله ذكره ابن ابي شيبة وابن مردويه في كتاب الدعاء ورواه الحافظ ابن شجاع في كتاب الفردوس  
 عن ابن مسعود ان من احب الكلام الى الله عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله  
 غيرك والبعض الكلام الى الله ان يقول الرجل للرجل اتق الله فيقول عليك نفسك قوله على النبي المراء والنوافل تهجد وغيرها دليل ما ذكرناه  
 اتفاقا ثم اذا قاله يقول اناس المسلمين ولو قال اول المسلمين قبل تفسد للكذب وقيل لا وهو الاول لانه قال لا تخبر قوله هو الصحيح احتراز عما قيل ياتي  
 به لانه منع في النية وعمل بالاخبار وقيل لا كما قال المصنف ليقول به اى بالتكبير الفية اذا الاولى في النية ثم تلاها بالتكبير وقراءة توجب فصلها الا ان  
 يفتني في حق من استحبها في قراءة ذلك قوله ويستحب هذا الترخيع وهو سنة عند عامة السلف وعن الثوري وعطاء وجوبه نظر الى حقيقة الامر  
 وعدم صلاحية كونه كرفع الوسوسة في القراءة صار فاعنه بل يصح شرع الوجوب معه واجب بان خلاص الاجماع ويعد منها ان يبعد عا قولا خافا  
 للاجماع بعد علمها بان ذلك لا يجوز فانه اعلم بالصواب على قول الجمهور وقد يقال هو تعليم الاعرابي ولم يذكرنا وقد يجب بان تعليمه للصلاة







لما روينا من حديث ابن مسعود عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال في ركعتين ركعتين في  
 الشك من الصغير يكبر مرة الخطا لان النبي عليه السلام يكبر عنده كل خفض ورفع وحسن التكبير وحسن الان في اوله خطا من حيث الدين كونه مستغنيا  
 وفي آخره من حيث الصلاة ويعتد به على ركبته وفي رواية اخرى انه اذا ركعت فضع يديك على كعبتيك وقم بين يدي صاحبك  
 لا يندب الى التعظيم الا بعد ان يكون امكن من الاخذ والالتصام الا انما لا يندب الى ذلك بترك الحادثة ويبسط ظهره لان النبي عليه السلام كان

بعضهم على بعض انجل المنقولة فتأمل به من يرفع التعارض قوله ولقولنا الموقوف هذا اعم من كونه في السيرة اذ اسمعته اذني البجيرة وفي السيرة منهم من قال  
 يقولون ومنهم من قال الا لان ذلك الجهر لا عبرة به وعن النضراني لم يثبت في الحديث اذ اسن الامام فامروا فان من وافق تامة بين المالكين غفر له  
 ما تقدم من ذنبه متفق عليه وبشيث تامين الامام بطريق الاشارة وانما كان تامينه بطريق الاشارة لان تامينه لم يسبق له الشك ولا يحتاج الى الزيادة  
 التي ذكرها الصراغني قوله فان الامام يقولها يعني في سنن النسائي وصحيح ابن حبان وحديث الترمذي في الصحيح انما جعل الامام ليؤتم به فلا يختلفوا عليه  
 فاذا اكبر فكبر واذا اذ قرأ فالتفتوا واذا قال ولا الضالين فتقولوا آمين قوله لما روى ابي عن حديث ابن مسعود المتقدم وقادري احمد وابو يعلى  
 والطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک من حديث شعبه عن سلمة بن كهيل عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 عليه وسلم فلما بلغ غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال آمين وانما بها صوته ورواه ابو داود والترمذي وغيره ما عن مشعل بن سلمة بن كهيل عن جعفر  
 بن عيسى عن ابي داود عن جعفر بن محمد عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه وسلم في رواية اخرى وفيه ورفع بها صوته فقد خالف مشعل بن سلمة في الرفع في ان جعفر ابو العباس او ان العباس في عدم ذكر  
 عاقبة وفيه عنه اخرى ذكرها الترمذي في علله الكبير قال انه سأل البخاري هل سمع علقمة من ابيه فقال انه ولد بعد موت ابيه بسنة اشهر انتهى فخران هذا  
 القطع ان تم وقد يرجح الدارقطني وغيره رواية مشعل بن سلمة بانما احتفظ وقادري في البيهقي عن شعبه في الحديث رافعا صوته ولما اختلف في هذا الحديث عدلوا  
 الى ما عن ابن مسعود ورواه فانه يوردان المعلوم منه عليه الصلاة والسلام الا انما لا يركن تقدم ان الذي فيه ذكر آمين عن النسخي فاما ما علم ولو كان اسن  
 في هذا الحديث بان رويته انخفض يراها عدم القبر العفيف ورواية الجهر بمعنى قوله في زبر الصوت وذليل يدل على هذا ما في ابن ماجه كان عليه الصلاة  
 والسلام اذا تلى غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من الصف الاول فيخرج بها المسجد ويرتجبه اذا قيل في اليم فانه الذي يحصل عنه  
 كما يشاهد في المساجد بخلاف ما اذا كان يقرع وعلى هذا فينبغي ان يقال على هذا الوجه لا يقرع كما يفعل بعضهم قوله والتكبير خطا وفي التجميع نفسه بل انه  
 ليس بشي وقيل عند ما لا يفسد وعليه الفتوى قال الحلو اني له وجه لان معناه ندعوكم قاصدين اجابكم لان معنى آمين قاصدين قوله وفي اجابكم  
 ذكر لفظه لانه نص على المقارنة ولفظ القادري اعم منه ومن غيره لاحتمال الواو اياها وضد ما وليس بصريح في الاختلاف لكن الاختلاف نقل حريصا منهم من قال  
 يكبر قائما ثم يكبر لاخذ الخفض ومنهم من قال يكبر معا لانه يحجر عند الرفع ويخفي عند الخفض والاصح انه يحجر فيها وينبغي ان يكون بين رجلية حاله القيام  
 قد راجع اصلا وقال الطحاوي في المقارنة هو الصحيح قوله لكونه استغناء ما في المبسوط لولم يرد الف التدا لا يصير شارعا وخيف عليه الكفر ان كان قاصدا  
 وكذا لو رد الف اكبر او باه لا يصير شارعا لان اكبر ارجح كبر وهو الطبل وقيل اسم للشيطان ولو رد الف لولم يرد الف فخطا وكذا لو رد الف وكذا لو رد الف  
 صواب وجزم بالخطا لانه لم يرد في الا في ضرورة الشعر قوله ويعتد به يد على ركبته ناصبا ساقيها واخا وجاشبه القوس كما تفصل عامة الناس  
 كبره ذكره في روضة العبد وهو قوله عليه الصلاة والسلام لانس رتم روي الطبراني في الاوسط والاصح في نسخة عن انس قال قدم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المدينة وانا يومئذ بن ثمان سنين فذهبت الى ابي العزم فقلت يا رسول الله ان رجال الانصار ولنا وهم قد اتفقوا ولم يجدوا اتفاقك  
 الا اني هذا فاقبل مني فخذ بك ما شئت فخذت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة سنين فلما في ضربه قطا ولم يسبني ولم يعين في وجهي فذكره بطوله  
 الى ان قال فيه يعني النبي صلى الله عليه وسلم بانني اذا ركعت فضع كفك على كعبتي ورفج بين اصابعك ورفج يدك عن خبيك وفي حديث ابن جهم  
 عن صفته صلاة عليه الصلاة والسلام انه رفع فوضع راحتيه على ركبته والافان في ذلك كثيرة واما التطبيق فنسج يانس في الصميمين عن مصعب

ادراك  
 ابن العباس

وقيل



وهذان الركوع هو الاختفاء والسجود هو الانخفاض فليعلق الركبة بالارض كما في الانتقال اذ هو غير مقصود وفي آخره يروى التسمية اياه  
صلوة حيث قال وما نقصت من هذا شيئا فقد نقصت من صلاتك في القومة والجلوس سنة عندكم وكل الطائفة في تخرجه الجرحاني وفي  
تخرجه الكرشي وواحدة حتى يقب سجودا السهو بتركها عنده ولغيره دليل على الارض لان ابن جرير وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فبعدوا عنه على راحتيه ورفع عجزه ووضعه وجهه بين كفيه يديه هذا اذ قيل ان عليه السلام فعل ذلك قال وسجد على انفه وجهته

ففيها واسم الاعرابي خلا من رفع يديه قوله ولما ان الركوع يعني الركوع هو المطلوب بالنفس جزر للصلوة وكذا السجود بقوله تعالى اركعوا واسجدوا  
والاجال فيها ليتقوا الى الديان وسماها بفتح الجيم والاختفاء وضع بعض الوجه مما لا يبعد تخريجه مع الاستقبال فخرج الزقن والنحو والطائفة وروى  
على الفعل لانفسه فهي غير المطلوب به فوجب ان لا توقف القوة عليها بالجرح الواحد والاك ان لفظا لا للاقطع به وهو ممنوع عندنا مع ان الجرح  
ينبغي عدم توقف الصحة عليه وهو قوله عليه الصلوة والسلام وما انتقصت من بذا شيئا فقد انتقصت من صلاتك اخرج هذه الزيادة ابو داود والترمذي  
والنسائي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم فابو داود ومن حديث ابى هريرة رضى والترمذي عن ارفاعة بن رافع قال فيه فاذا فعلت ذلك فقلتم تكلما  
وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك وقال حديث حسن وجه الاستدلال على راي التسمية بها صلوة والباطلة ليست صلوة وعلى  
رأيه غيره وصفها بالنقص والباطلة انما توصف بالانعدام فعلم انه عليه الصلوة والسلام انما امره باعادتها ليوصلها على غير كراهته لا للفساد وما يل  
عليه لو لم يكن هذه الزيادة تركه عليه الصلوة والسلام اياه بعد اولى ركعة حتى اتم ولو كان عدوها منسدا لفسدت باولى ركعة وبعد الفساد لا يحل  
في الصلوة وتقريره عليه الصلوة والسلام من الادلة الشرعية وجوب حمل قوله عليه الصلوة والسلام فانك لم تقبل على الصلوة الحامية عن الاثم  
على قول الكرشي او المسندة على قول الجرحاني والاول اولى لان الجرح في قوله لم تقبل يكون اقرب الى الحقيقة ولان المواظبة دليل الوجوب  
وقد سئل محمد بن تركه فقال اتى خان ان لا تجزى عن الشرعي من ترك الاعتدال تركه الاعادة ومن المشايخ من قال تركه ويكون الغرض  
هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلوة اذيت مع كراهته التحريم ويكون جارا للاول لان الغرض لا يتكرر وجعله في تقيضي عدم  
سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب الا ان يقال المراد ان ذلك اثنان من الله تعالى او يحجب الكامل وان تأخر عن الغرض لما  
علم سبحانه انه سيوقعه قوله ثم القومة والجلوس اي بين السجدين سنة عندنا اي باقلاق المشايخ بخلاف الطائفة على ما سمعت من المحلات  
وعنه ابى يوسف هذه فرائض المواظبة ميانا وانت علمت حال الطائفة ولينبغي ان تكون القومة والجلوس واجبتين للمواظبة ولما روى  
اصحاب السنن الاربعة والدارقطني والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع  
والسجود وقال الترمذي حديث حسن صحيح وعلله كذلك عندنا ويدل عليه ايجاب سجود السهو فيه ما ذكر في فتاوى قاضي خان في فصل ما يوجب السهو  
قال المعلى اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى خرسا جدا ساهما تجزى صلاته في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه سجود السهو يحل قول ابى يوسف  
انها فرائض على الفرائض وهي الواجبة فيرفع اخلاص ثم وجب تخرجه الجرحاني كون الزيادة على الركن لا ثانيا وله الامر فيكتفي فيه بالاستئذان وجه  
تفصيل الكرشي الظاهر التفات بين كل الركن المقصود لنفسه وكل ما هو مقصود لغيره اعني الانتقال وذلك بوجوب الاول واستئذان الثاني واذت علمت ان  
متقضى الدليل في كل من الطائفة والقومة والجلوس بوجوب قوله لان واثل بن حجر وصف الركعة كونه من حديث واثل بن حنظل واما روى ابو يعلى عن ابى  
قال وصف لنا البراء بن عازب السجود فسجد فاقدم على كفيه ورفع عجزه وقال هكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قوله ووضعه وجهه بين  
كفيه رضى في مسلم بن حنبل بن جرير عليه الصلوة والسلام سجود وضع وجهه بين كفيه انتهى ومن يضع كذا اياك يكون يداه جدا اذنية فيأخذ في التجرى  
من حديث ابى حميد انه عليه الصلوة والسلام لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه ونحوه في ابى داود والترمذي ولما قدم عليه بان طبع بن سليمان الواقع في سنة البخاري  
وان كان الرابع ثمانية لكن قد اكرم فيه تضعيف النسائي وابن معين وابو حاتم وابو داود ويحيى القطان والشافعي وقاروي والشافعي وقاروي ابن راهويه في مسنده

نلاحظ









عن علي بن السلام الترمذي في الحديث وكبريات القنوت وتكبيرات الجهاد والذى يروى من الرضا محمول على الابتداء بالقلع ابن الزبير  
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفيض في الصلوة على صدور قديميه قال الترمذي حديث ابن مسرور عليه العمل عند اهل العلم وخالد بن اياس  
واقبال ابن ابياس ضعيف عند اهل الحديث وكذا العمل ابن عمري به قال وهو مع ضعفه يكتب حديثه قال ابن القطان والذي اعل به خالد موجود  
في صحيح وهو الاحتياط فلا معنى للتخصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذي العمل عليه عند اهل العلم يقتضي قوة العمل وان ضعفه بخصوص هذا الطريق  
كذلك اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان يفيض في الصلوة على صدور قديميه ولم يحبس واخرج نحوه عن علي بن ابي حمزة عن ابن عمر وابن الزبير  
وكذا عن عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر وعلي واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفيضون في الصلوة على صدور اقدارهم واخرج عن  
النيان عن ابي عياش اذ ركت خروجا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع احد منهم راسه من السجدة الثانية في الركعة  
الاولى والثالثة يفيض كما هو عليه لم يحبس واخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرجه الباقون عن عبد الرحمن بن يزيد انه  
راى ابن مسعود فذكر معناه فقد اتفق اكار الصحابة الذين كانوا اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واشد اقتفارا لآثاره والزم لصحبه من ملك  
بن الحويرث رضى على خلاف ما قال فوجب تقديمه ولذا كان العمل عليه عند اهل العلم كما سمعته من قول الترمذي ويحسن ابن عمر انه نهى عليه الصلوة  
والسلام ان يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة رواه ابو داود وفي حديثه واصل انه عليه الصلوة والسلام اذا نهض اعتمد على فخذه  
والنصفين اولى فحلى بارواه على حاله الكبر وكذا يروى انه صلى الله عليه وسلم قال لا تبادروني في ركوع ولا سجود فانهما استقيم به اذ ركت تذكروني  
اذا سجدت الى قد بدنت اخرجه ابو داود وهذا كبره تقديم احدي الرجلين عند النهوض ويستحب السجود باليمين والنهوض بالشمال قوله لقوله  
عليه الصلوة والسلام غريب بهذا اللفظ وقدرى الطبراني بسنده عن ابن ابي ليلى الحكم عن المقسم عن ابن عباس عن عنة عليه الصلوة والسلام لا ترفع  
الايدى الا في سبع مواضع حين تفتح الصلوة وحين تدخل المسجد والحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الركعة وحين يقف مع الناس  
عشية غزوة ويحجج والمقامين حين يرمى بالحجارة وذكر البخاري معلقا في كتابه المفرد في رفع اليدين فقال وقال وكيع عن ابن ابي ليلى عن الحكم  
عن مقسم عن ابن عباس رضى عنه صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدى الا في سبع مواضع في اقتراح الصلوة وفي استقبال الكعبة وعلى الصفا  
والمرتدة وبجوفات ويحجج وفي المقامين وعند البحر من وقيل قال شعبة لم يسمع الحكم من مقسم الا رتبة احاديث ليس بها منها فهو منسل وغيره  
قال ايضا فتم لعني اصحابنا خلفوا هذا الحديث في تكبيرات العيدين وتكبيرات القنوت انتهى وقال في الامام اعترض عليه بوجه تفرد  
ابن ابي ليلى وترك الاحتجاج به ورواية وكيع عنه بالوقت على ابن عباس وابن عمر قال الحكم وكيع اثبت من كل من روى هذا عن ابن ابي ليلى  
وبرواية جماعة من التابعين باسناد صحيحة عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يرفعان ايديهما عند الركوع وبعد رفع الراس منه وقد اسند الى النبي  
صلى الله عليه وسلم وبانه روى عن الحكم قال في جميع الروايات ترفع الايدي وليس في شيء منها لا ترفع الايديا ويستحب ان يكون لا ترفع الايديا  
صحيحا وقد تواتر الاخبار بالرفع في غير تلك المراتب لا التساقود فاعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم بما حاصله واهتمما ان احصى غير ذلك ما ذكر من ثبوت الرفع  
في غير المذكور فاذا ثبت عند الركوع والرفع منه وجب القول به قد ثبت وهو اخرجه الستة عن الترمذي عن سالم عن ابيه عن عبد الله بن عمر  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبر فاذا اراد ان يكبر فعل مثل ذلك واذ رفع من الركوع  
فعل مثل ذلك ولا يملكه حين رفع راسه من السجود وجوابه بالحارضة ما في ابي داود والترمذي عن وكيع عن سيفان الشورى عن عاصم بن كليب

[illegible]

فكانت عاتقة تقوم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة ووضع يديه على خدييه وسطاً صابغة تشهد ويروي في حديثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في الصلاة وفيه تحييداً صابغاً يدعى إلى الغيبة وإن كانت امرأة جلست على الدنيا القيس وأخرجت رجلها من الجحيم لا من الاسترخاء والتشهد التحيات لله والصلاة والطيبات السلام عليك أيها النبي إلى آخره وهذا تشهد عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يد في علي تشهد كما كان يعلم سورة من القرآن دخل قل التحيات لله إلى آخره والآخر بعد الأوامر الأخذ بالتشهد ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا أي قوله أيها الأم وأهل البيت والآن السلام وهو الاستعارة في زيادة الودع في اليد الجارية في القسم بلكة التعليل والإيد في هذا في القعدة الأولى

بأنه كانت أقوال سباحت في الصلاة وأفعال من جنس هذا النوع وقد علم منها فلا يعبدان يكون هو أيضاً مشمولاً بالفسخ خصوصاً وقد ثبت ما يعارضه بموجب الأمر له بخلاف عدمه فإنه لا يتطرق إليه احتمال عدم الفسخية لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس السكون الذي هو بطلان ما جاز على الطلبة في الصلاة أعني التثني وكذا في فضيلة الرواة من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاله أبو حنيفة رحمه الله وأما ما رووه في أبو حنيفة رحمه الله عن حماد بن إبراهيم قال ذكره عنده وأهل بن حنبل في رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند السجود فقال أعرابي لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة لم يرفع يديه قبلها قط فوالله أعلم من عبد الله وصاحباً بخط ولم يحفظوا في رواية وقد حدثني من لا أحصى عن عبد الله أنه يرفع يديه في الصلاة فقط وكما عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله عالم بشارع الإسلام وحدوده متفقاً لأعمال النبي صلى الله عليه وسلم ملازم له في إقامة أسفاره وقد صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحصى فيكون الأخذ به عند التعارض أولى من إفراد مقابل ومن القول بنبوة كل من الأمرين والله سبحانه وتعالى أعلم قوله كذا روت عائشة رضي الله عنها الذي في مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالكبير إلى أن قال وكان يفرش رجله اليسرى ويصيب رجله اليمنى وفي النسائي عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما قال من سنه الصلاة ان يصيب القدم اليمنى واستقبالاً بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى قوله روى ذلك في حديثه وأهل غريب الذي في الترمذي من حديثه وأهل فقلت لا تفرش الصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني التثني ففرش رجله اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى من غير زيادة على ذلك وفي مسلم كان صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي في الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة فالمراد والله أعلم وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة وهو المراد عن محمد في كيفية الإشارة قال يقبض خضرة والتي عليها يطبق الوسطى والإبهام ويقبض المسبحة وكذا عن أبي يوسف في الإصطلي وهذا فرج تصحيح الإشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلاً وهو خلاف الدرر في الرواية وعن محمد أن ما ذكره في كيفية الإشارة بالتثنية قول أبي حنيفة رحمه الله أن يشير بمسبحة وعن أحمد في القيم الأصبع عند الإله وضعا عن الأئمة ليكون الرفع للنهي والوضع للإثبات ويعني أن يكون أطراف الأصابع على حروف الكعبة لا مباحة منها قوله لأن فيه الأمر الخ روى الستة واللفظ لمسلم عن ابن مسعود رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم التثني كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله والصلاة الخ وفي لفظ للنسائي إذا قعدتم في كل ركعتين فتقولوا هذا هو الأمر بالمعروف قوله ولا لفظ واللام هي رواية مسلم وأبي داود وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما ورواية الترمذي والنسائي عن أبي بكر بن أبي شيبة وأصحاب الشافعي في الأصل على هذه الرواية فيصح الترجيح على ما ذهبوا إليه والزيادة الواو غليظة في تشهد ابن عباس في جميع الروايات قوله وتأكيده التعليل يعني بأخذه بيده لزيادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس رضي الله عنهما أنفس التعليل في تشهد ابن عباس فإن كلفه كان عليه الصلاة والسلام يعلمنا التثنية كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات لله يقول الربيعي في الترميز وأما التعليل أيضاً فهو في تشهد ابن عباس رحمه الله وهذا الوجه من الترجيح ليس جواراً ومن وجوه الترجيح أيضاً أن الأئمة استنبطوا اتفاقاً على معنى وهو أنه تشهد ابن عباس رضي الله عنهما ومن أفردوا مسلم وأن رواه غير البخاري من استنبطوا على درجات الصحيح عند تعامق عليه الشيطان ولو في الصلاة فكيف إذا اتفقا على لفظه وكذا اجمع العلماء على أنه أصح حديث في الباب قال الترمذي







لان الاخبار في عدد قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام اصابة لفظة السلام واجبة عندنا وليس ينقض خلافه المشافعي رده هو يمتنع بقوله عليه السلام تحريمها التكبير وتخليها التسليم ولنا ما روينا من حديث ثوبان بن مسعود والتخدير ينافي القرضية والوجوب الا اننا ابتدنا الوجوب بارادة احتياطاً ومثله لا يثبت القرضية والله اعلم **فصل في القول**

عما قيل لا يؤمهم لانه يشبه اليهم بالسلام وما قيل يؤم بالاولى لا غير وجه الصحيح ان الاولى للتحية والتخرج من الصلاة والثانية للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل الثانية سنة والاصح انها واجبة كالاولى ويجوز لفظ السلام تخرج ولا يتوقف على تكليم قوله لان الاخبار في عدد منهم في مسند ابن راهويه وشعب الايمان للبيهقي من حديثين طويلين ما اذا دأبنا اثنان واخرج الطبراني مرفوعاً وكل بالمؤمن كآية وستون ملكاً يذرون عنه الم يقدر له من ذلك البصر عليه سبعة اماكن يذرون عنه كما تنب عن تفضة العسل الذباب في اليوم الصالح ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لا انقضت الشاطين وحديث آخر اخبره الطبراني في نفسه وحده قوله تعالى له مقببات من بين يديه بسند دخل عثمان بن عفان رضى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله اخبرني عن العبد كم مرة يكفك ملك على حسابه من يومه الى يومه الذي على الشال فاذا علمت خمسة كفت عشرة واذا علمت ستة قال الذي على الشال الذي على المئين اكتب فيقول له لا اله الا الله يشهد الله ويؤمن بالله فاذا قال ثلاثاً قال نعم اكتب اراحنا الله من فيس القرن ما قل مرارته قد وقل استمارة منا يقول الله تعالى ما يلفظ من قبل الا لله قريب عتيد وكان من بين يديك ومن خلفك يقول الله تعالى له مقببات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وذلك قاله بعض علي فاصحاب فاذا تواضعت لله رفسك واذا تجرت على الله تعبك وكان على شفتيك ليس بغيظان عليك الا الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم وبكافم على فيك لا يبع ان تدخل الجنة فيك وكان على عنيك فمولا عشرة اماكن على كل ابن آدم تداوونه ملائكة الليل على بابكته النهار لان ملائكة الليل سوى ملائكة النهار فمولا عشرة اماكن على كل آدمي وليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل قوله الا اننا ابتدنا الوجوب بارادة فلو كانت ملائكة الزيادة في حديث ابن مسعود لم تثبت لم يذنبوا الا اخلال بما رزاه بل علمنا بمقتضاه اذا لا يقتضي غير حجب والاشتم بالترك وهو الوجوب بمعنى الاقرار الذي قالوا فانما اذا في العمل بمقتضاه بل في لزوم الفساد تبرك الواجب الذي لم يقطع بلزومه وقد تقدم مثله في بحث الفاتحة فارجع اليه **فصل في القراءة** خص هذا الركن بفصل دون سائر الاركان لكثرة ما يتعلق به من الاحكام وفيه النزول برجل الفتح فتم فتمت راء وهو انهم يجوزون القراءة لان الشرع جعل النائم كالمبتدئ تعظيماً لامر المصلي بالحديث وبفارق الطلاق الا يرى ان المجنون والعصبى اصيلان كانت صلاتهما جائزة ولو طلق لم يحرم قال المعنى في التجنيس والتمتاز انه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العباد ولم يوجد انتهي والواجب اختيار العقلية والاختيار الشرط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كات الا يرى لركع وسجد فاما عن فملا كل الذبول انه يخبره وما يتعلق به المسئلة الكثرة الشعب مسئلة زلة القارى ولم يذكر بالمص مع انها تمت جدا فلنورد بها خطا القارى اما في الاعراب او في الحروف او في الكلمات او في الآيات وفي الحروف اما بوضع حرف مكان اخر او تقديمه او تأخيره او زيادته او نقصه اما الاعراب فان لم يغير المعنى لا يفسد لان تغييره خطا لا يستطاع الا شراً عنه فيعذر وان غير فاشا مما اعتقده كقوله شلل البارى المصور لفتح الواو وانما يشي الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء فسدت في قول المتقدمين من مختلف المتأخرين فقال ابن مقاتل ومحمد بن سلام والوبر بن سعيد البلخي والهندواني وابن الفضل والحلواني لا يفسد ما قاله المتقدمون اخطا لانه لو تعدى يكون كقول ويكون كقول لا يكون من القرآن فيكون شكلاً بكلام الناس الكفار غلطاً وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهياً ما ليس بكفر فكيف وهو كقول المتأخرين اوسع لان الناس لا يميزون بين وجه الاعراب وهو على قول ابى يوسف ظاهر لانه لا يعتبر الاعراب عرف ذلك في مسائل وتصيل هذا تخفيف المشد عامة المشدح على ان ترك المد والتشديد كالخطا في الاعراب فلذا قال كثير من الفساذ في تخفيف رب العالمين وياك لئلا معنى ايا مخففاً



هذا هو المتوارث وان كان منفردا فهو جند ان شاء الله تعالى في حق نفسه ان شاء الله تعالى لا ليس خلفه من بعده  
والا فصل هو الجهر ليكون له ادعاء على هيئة الجماعة ليجعلها بالاحكام في الظاهر العصري ان كان لغيره لولاه عليه السلام صلوة النهار عجايب

فانشوهم ولا تخشون الست برهم قالوا انهم تفسد ما تخفون مكان تمنون الاظهر الضاد ووق انك انت الغير الحكيم مكان الكبر المتار الفساد وقبل  
لا ان المعنى في ذلك ولو قرأ كل كرم صيد البر مع انه قرأ كما بعد ما وجرم عليك صيد البر لا تفسد عند طلوع الشمس وعند الغروب مكان قبل طلوع الشمس  
وقيل الغروب تفسد وكل صغير وكبير في سفر والنار عات نزعنا ما مسلو الجمل والكتب والبنال لا تفسد وشركا مكان شغلا تفسد في مجموع النوارل  
ومن وضع كنية مكان اخرى ان غيب بالنبوة الى غير من نسب اليه فان كان في القرآن نحو موسى بن لقان لا تفسد عند محمد ورواية الى يوسف  
وعليه العامة وان لم يكن كرم انبة غيلان تفسد اتفاقا وكذا لو لم يتغير نسبة نفسه تفسد كنيته بن لقان لان نسبة كثر اذ تعد في فتاوى قاضي خان  
اذا اراد ان يغير كلمة فخرى على لسانه شطركلمة فخرج وقرأ الاولى او كرج ولم يمتد ان كان شطركلمة لو اتبها لا تفسد وان كان لو اتبها  
تفسد تفسد وللشك حكم الكل وهو الصحيح انتهى واما التقديم والتأخير فان لم يغير لم يفسد بخلافه فاجابا وعينا فان غير نحو البسر مكان البسر  
وعكسه ويجوز ان يكون في الكلمة مكان الكلمة وفي الخلاصة لو قرأ التفسير كما كتبه قالون لا تفسد اذا لا عنق في اعلاهم لا تفسد واما الرواية فان  
لم يغير في في القرآن نحو وبالوالدين احسانا وبر ان الله كان غفورا رحيما عليها لا تفسد في قولهم وان غيرت وهي موجودة نحو وعمل صالحا وكفر ظاهرا  
اجسد هم او غيبه موجودة نحو واثموا ثمود فنبينا هم وعصينا هم فاستجبوا فاستجاب لهم لوطهم وكفرنا فاذا اخطأ فيه افسد فان لم يغير وليست في القرآن  
نحو فيها فاكهة ونخل ولبان ورياح لا تفسد عند ابلي يوسف تفسد ولو وضع الظاهر موضع المفسر عن بعض المشايخ تفسد ويشكل بانه زيادة لا تغير  
وفي الخلاصة رابت في بعض المواضع لا تفسد ومن الزيادة القراءة بالامكان لان حاصلها اشباع الحركات لرعاة المفسر على ما قدمناه من غير الامام احمد  
لما في باب الاذان او زيادة التبركات كما لو اذنا فخش افسد الصلوة كذا في الخلاصة وان كان غير معروف في زيادة الحروف ودون بعض آية على غيري  
ان لم يغير ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم خزانة حسنى مكان كانت لهم جنات الفردوس نزلا لا تفسد وان غير فان وقعت وقفا ما بينهما  
فذلك كان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولهم جنات تجري من تحتها الانهار لا تفسد وان وصل تفسد عند عامة المشايخ وهو الصحيح وح هذا  
مقيد لما ذكر في بعض المواضع من انه اذا شهد بالجنة لمن شهد الله له بالنار او بالقلب تفسد وان سجدة وتعالى العلم قوله هذا هو المتوارث - يعني  
انا اخذنا من يميننا الصلوة بهذا فلا وهم عن يمينهم كذلك وهكذا الى الصلوة بغيرهم بالضرورة انهم من صاحب الحق فلا يحتاج الى ان نقل فيه  
نص معين هذا ولا يجهد نفسه في الجهر قوله لانه امام في حق نفسه لما كان قوله واسمع نفسه يضمن من البديع النوع المسمى بحسن التعليل كما قيل شعر  
فذلك نفوس الجاسدين فانها متعذبة في خيرة ونعيم وفي عجب من عجب الشمس ضوؤها ويجوز ان ياتي لما يفسد به فان قوله جهر توجه النفس الى  
الى طلب علته من انه اى حاجته الى ذلك وليس معه احد يسمعه فقال واسمع نفسه لا افادة وذلك قد يخفى صرح بالتعليل باذنه بل انهم المستفاد من  
حسن التعليل ويشكل عليه ما يذكره في تعريف الجهر حيث قال والجهر ان يسمع غيره فانه يقتضى ان ما ليس فيه اسماع الغير ليس بجهر وان كون هذا جهر  
ليس بصحيح فان المراد ان يسمع نفسه لا غيره بمفهوم القلب وهو حجة في الروايات ولا يخلص الا بائع ارادة هذا المفهوم على خلاف ما في النهاية  
اوان ارادة على قول الكرخي لا على المتأخر رد التعريف على المختار من قول الله تعالى وصاحب الديات ايضا اعتبر هذا المفهوم حيث قال فيما بعد  
وفي لفظ الكتاب اشار الى حيث قال ان شأه واسمع نفسه فالظاهر كلامه بعد فيعين على رواية الثاني قوله صلوة النهار عجايب قال النووي  
لا اصل له انتهى ورواه عبد الرزاق في مصنفه من قول مجاهد الى عبده روى في البخاري عن نحوه قلنا مجاب بن الارت بل كان رسول الله







المرحومين بالبر وقد غاب في قراة مادون الآية وله قوله تعالى فاقروا واما تفسير القرآن من غير عمل الا ان نادون الآية خرج من الآية ليست في معناها  
في سفر غير اربعة الكتاب داي سرور قوتها وادري ان النبي عليه السلام قرأ في صلوة الفجر في سفره بالعبودين اولاً للسفر ثم في اسقاط شرط الصلوة فلان  
انخفيف القرأ اول في هذا المكان على عجلة من السير وان كان في امته وقرأ في الفجر بحسب الترتيب والشفقة لانه يمكنه مع اعادة السنة مع التخفيف

لم يتيقن فيه القراءة الا فرضا فبان باقى الاقسام وجوب القليل المذكور وهو قول الأكثر والاصح ان قوله تعالى فاقترافا مبسوطا لوجوب احد الاسمين آية فافهمها  
مطلقا لصديق ما يفسر على كل فرد فتركيبتا الفرض ومعنى قسم السنتين من الاقسام المذكورة ان يجعل الفرض على الوجبة المذكورة وهو ما كان عليه الصلوة  
والسلام يحيل وهو جعله بعد اربعين مثالا ما به وما يكروه القراءة خلفت الانام وفي غير حاله القيام وتعيين شئ من القرآن اشئ من الصلوة ثم عذرة  
لو قرأ آية هي كلمات او كلمتان نحو فقتل كيف قد راو ثم انطجارت بلا خلاف بين المتأخرين اما لو كانت كلمة اسما او حرفا نحو ما ثمان فحينئذ  
فان بدو آيات عند بعض القراءة اختصت فيه على قوله والاصح انه لا يجوز لانه يسمى عادا لا قاريا ويكون نحو حرفا غلط بل بحرف مسمى فلو كانت  
وهو ليس المقر والفقير هو العلم بكلمة فالصواب في التقسيم ان يقال هي كلمتان او كلمة ولو قرأ نصحت آية طويلة مثل آية الكبرى والمدنية قيل  
لا يجوز لعدم الآية دعائهم على الجواز لانه يزيد على ثلث تصار وتعيين الآية لبعض قاريا عرفا وهو كذلك اما الكراهية فثابتة بالمكرر الوجب  
الا فبان بعد الاولين من الفرض ولو قرأ نصحت آية مرتين او اكثر كلمة جزا حتى يفي قدر آية لا يجوز قوله لانه لا يسمى قاريا بدونه اى بدون المذكور عرفا  
قوله وله قوله تعالى فاقترافا ما يفسر من القرآن من غير فصل فكان يتعقده الجواز بدون الآية وبجزم القدرى يقال الصحيح من فرسب الى خيفة  
ان ما يتناول اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال اقرأ ما يفسر معك من القرآن وليس شئ من القرآن يعقل ولان تينا دل اسم الوجب  
يخرج عن العمدة فرفضه المصنف بقوله الا ان ما دون الآية خارج منه اى من النص اذا اطلق فيعرف الى الكمال في المماثلة ولا يجوز كونه قاريا عرفا  
به فلم يخرج عن عمدة الزم بمقتضى ان لم يخرج كونه من افراده فلم تراه الزم بخصوصا والموضع موضع الاحتياط بخلاف الآية اوليست في معناه  
معنى ما دون الآية بل يطلق عليه قاريا بها فبنى الوجه من الجاهل قوله تعالى فاقترافا ما يفسر واما بنى الخلاف فتعيل على ان الحقيقة  
المستغلة عنده اولى من الجاهل المتعارف وعند ما بالقلب معناه ان كونه غير قارى مجازا متعارف وكونه قاريا بذلك حقيقة تستعمل فانه لو قيل هذا  
قارى لم يخطأ وانما لم يخطأ الى الحقيقة اللغوية وتقيه نظر فانه من ما دون الآية بناء على عدم كونه قاريا عرفا واجاز الآية القصيرة لانها ليست في معناه  
اى في آية لا يعبره قاريا بل يعبر بها قاريا عرفا فاحتج ان يبنى على الخلاف في قيام العرف في عده قاريا بالقصيرة وقال لا يعبر وهو منع نعم فذلك ينبه  
على رواية ما يتناول اسم القرآن وفي الاسرار ما قاله احتياط فان قوله لم يلزم نظر لا يتجاوز قرأناه وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الخلف  
والجانب ومن حيث العرف لم تحرم الصلوة باحتياط لانها قولها لما روى انه عليه الصلوة والسلام قرأ في صلوة الفجر في سفره بالمعروفين  
رواه البودود والنسائي عن عتبة بن عامر قال كنت اقدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم نائمة في السفر فقال لي يا عتبة الا اعلمك خيرة بين  
وقتاني في السفر فقلت قل اعزوب اطلق وقل اعزوب الناس قال فلم يرني سررت بها جدا فلما نزل الصلوة الصبح صلى بها صلوة الصبح للناس في نسيت  
القاسم مولى معاوية ابو عبد الرحمن القرشي الاموي مولاهم وثقة ابن معين وغيره وكلمة في غير واحد رواه الحاكم في مسنده عنه ونسب سائر  
صلى الله عليه وسلم عن المعوفين اسم القرآن بما فاما بها في صلوة الفجر وصححه والحق انه حسن قوله ولان السفر خارج قال في النهاية بعد التسليم  
فخالف لما ذكر من طرف الى خيفة رضى في مسئلة الازدواج حيث قال قلنا انما الضرورة في النعال وهي قد اشرت في التخصيف مرة حتى نظره بالمسح فكلفى  
مؤتمنا انتهى معنى الضرورة اشرت هذا التحصيف فلا يؤثر تخفيف بخلافه ما اذا جاب بان كلاني في مخزاه لان سقوط شرط الصلوة من قسيل رخصة الاسقاط  
فكان التخصيف في القرآن ابعدا لا فانيا ولا يحتم ان لا يردوا للسؤال لتكامل الجواب على انه لا يصح اذ لا شك في ان سقوط شرط السفر من اصل التسمية









بالنفس والقراءة وسؤال الجنة والتعبد من النار كل ذلك محل به

وهذا هو الشأن المقبول وشمل هذا هو الواقع في حديث من كان له امام فقرأه الامام له قراءة قوله بالنفس يعني قوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا لئلا ينصت الى غير ما يحكى لانه عدم الكلام لكن قيل ان السكوت الاستماع لا مطلقا وحاصل الاستلال بالآية ان المطلوب امر بالانصات والسكوت فعمل بكل منهما والاول بيمين خمسة والثاني لا يخرج على الإطلاق فوجب السكوت عند القراءة مطلقا وهذا بناء على ان ورود الآية في القراءة في الصلوة واخرج البيهقي عن الامام احمد قال رجع الناس على ان هذه الآية في الصلوة واخرج عن مجاهد كان عليه الصلوة والسلام يقرأ في الصلوة فيسمع قراءة فتي من الانصار فزعل واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا واخرج ابن مردويه في تفسيره قال ثنا ابو اسامة عن سفيان عن ابن المقدم هشام بن زياد عن معاوية بن قرة قال سالت بعض اشياخنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احب قال عبد الله بن مخنف كل من سمع القرآن وجب الاستماع والانصات قال انما نزلت هذه الآية واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا في القراءة هلكت الامام هذا وفي كلام اصحابنا ما يدل على وجوب الاستماع في الجهر بالقرآن مطلقا قال في الخلاصة رجل يكتب الفقه ويكتبه لغير القرآن فلا يكتبه استماع القرآن فلا يقرأه على القاري وعلى هذا والقاري على السطوح في الليل جهرا والناس نيام ياتهم بهذا صريح في اطلاق الوجوب والان الجهر لعدم اللبس لا بخصوص السبب فروع في القراءة خارج الصلوة بمقتضى لم يذكر ان عليه احسن شيئا به ويعلم ويستقبل وكذا العالم للعلم بخلقها ولو قرأه في مجلسه فلا بأس ويضرب عليه عند القراءة لانه فاعلم الناس بخلافه مما عاينه سوادب ولو قرأه ماشيا او عند النسيج ونحوه من الاعمال اذ هي عند الغزل ونحوه ان كان القلب حاضر غير مشتغل لا يكره ونعم القرآن في الصيغ والاشياء وفي الشاغل الليل وقراءة القرآن كل في يوم افضل من قراءة سورة الاخلاص خمسة آلاف مرة هذا في حق قارى القرآن وقراءتها عند الختم خارج الصلوة اختلف المشايخ في استحبابه واخبره مشايخ العراق وفي المكتوبة لا يزيد على مرة ولا يقرأ في الغسل ويخرج والحكم مكشوف العورة او امراته بها يقتل مكشوفة وكذا الذكر والخمار في الحمام ان كانتا من جوفه احد مكشوف العورة وتعلم باقي القرآن لمن تعلم بعض الفرائض افضل من صلوة التطوع وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه وتعلم المرأة من المرأة احب من تعليمها من الاعلى قوله على سبيل الاحتياط فيما روى عن محمد بن يقطين هذه العبارة انها ليست ظاهر الرواية عنه كما قال في الزكوة خلافا لابي يوسف فيما روى عنه في دين الركوة وهو الذي يظهر من قوله في الذخيرة وبعض مشايخنا ذكروا ان على قول محمد لا يكره وعلى قول لا يكره ثم قال في الفصل الرابع الاصح ان يكره وانما ان قول محمد كقولنا فان عبارة في كعبه بصحة التقيا عن خلافا فانه في كتاب الآثار في باب القراء خلف الامام بعد ما استدلى على نفسه من قيس لانه ما قرأه قط في جهر فيه لا فيما لا يجر فيه قال وبناخذ لا يرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلوة بغيره ولا يجهر فيه ولا يقرأه في استمعي اسنادا واذا قرأه ثم قال محمد لا ينبغي ان يقرأ خلف الامام في شيء من الصلوة وفي سوطه بعد ان روى في منع القراءة في الصلوة ما روى قال محمد لا قراءة خلف الامام فيها جهر ولا فيما لا يجهر فيه بذلك جاءت عامة الاخبار وهو متوجه الى حفيظة وقال الشري قسده صلاتي قول عدة من الصحابة ثم لا ينبغي الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بالقوى والليين وليس مقتضى اقواها القراءة بل المنع قوله لما فيمن الوعد بتقديم بعضه فيما استداه من اقوال الصحابة قوله وان قرأ الامام ان الموصل وذلك لان الله تعالى وعده بالرحمة اذا استمع قال تعالى فاستمعوا له وانصتوا العاظم من جهر وعده جهر واجابة دعاء المتشاغل عنه به غير مجزوم به وكذا الامام لا يستعمل في القراءة سوادا في الفرض او النفل اما في الفرض كذلك وفي النفل يسأل اجتهاد ومتوزع من النار عند ذكرها وتكرار في آية المثل وقد ذكره واذا في حديث خذيفة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل فامر بآية فيها ذكر الجنة الا وقف وسال الله تعالى الجنة وامر بآية فيها ذكر النار الا وقف

في جهره في الصلاة

وذلك في الخطبة وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام لفرضية الاستماع الا ان يعز الخطيب وله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه  
الاية فيصلي السامع ونفسه واختلفوا في الثاني عن المنبر والاحوط هو السكوت اقامة لفرض الاضحية والله اعلم بالصواب

باب الامامة

الجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه السلام الجماعة مرسى في الهدى واختلفوا في ان الناس كلهم اهل امامة اعلمهم بالسنة

وتعذر من النار وهذا يقتضي ان الامام يفعل في النافذة وهم صرحوا بالمنع الا انهم ملطوه بالتطويل على التقدي في غلبه العوام من اجل انه طلب ذلك فينبغي  
قوله الا ان يعز الخطيب فاذا وجوب السكوت في الثانية كلها ايضا ما على المستثنى وروى الاستثنا عن ابي يوسف واستحسنه بعض الشيوخ لان الامام حكم  
امر الله بالصلوة واشغل موبيا لاقتبال فيجب عليهم موافقته والا شبه عدم الالتفات بقوله وكذلك في الخطبة هذا اذا كان بحيث يستمع بما يلقى  
فلا راية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون والاحوط السكوت يعني عدم القراءة والكتابة ونحو ذلك الكلام المباح فانه مكره في المسجد في غير حال الخطبة  
فكيف في حالها ولانه ان السمع فقد يشوش مهمته على من يقرب منه وهو بحيث يسمع وكذا الامام لا يتكلم في خلال الصلاة لان التكلم في خلال الذكر المنظوم يفسد  
بهارة والتشيت ورد السلام على هذا لان السلام ممنوع في هذه الحالة فلا يفتض سببا لايجاب الرد عن الفضل ان على هذا السلام على المدرس في رتبة القاري  
وصاحب الدرة في ورد و سلام المكي بقصد به المال لا افتاء السلام واعلم ان حديث المدرس سيجب الى نية خالصة في عدم الرد فليحذر من تعبد النفس بقصد العظمة  
بقصد العبادة وانه يشغل عنها بالرد والله مطلع على كل فيضير فروع مهمة في الفتاوى والقراءة في الركعتين من آخر السورة ففضل او سؤة بما قاله ان كان  
آخر السورة اكثر من السورة التي اراد قراتها كان آخر الصورة افضل فينبغي ان يقر في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورة في كل ركعة فانه مكره عندنا  
وفي الخلاصة اذا قرأ سورة واحدة في الركعتين اختلف فيه والاصح انه لا يكره لكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به كذلك في قرأ وسط سورة او آخر سورة  
في الاولى وفي الثانية وسط سورة او آخر سورة لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به في نسخته اكلوا في قال فيضير مكره والجمع بين سورتين في ركعة  
لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به الانتقال من سورة الى آية من سورة اخرى او من سورة منها آيات مكره وكذا الجمع بين سورتين منها سورة  
او سورة في ركعة اما في الركعتين فان كان بينهما سورة وسورة لا يكره وان كان سورة قتل مكره وقيل ان كانت طويلة لا يكره كما اذا كانت سورتين  
قصيرتان وان قرأ في ركعة سورة وفي الثانية ما فوفا او فعل في كل ركعة ركعة فهو مكره ان تقع هذا من غير قصد بان يقرأ في الاولى بقول الحمد والباس  
يقر في الثانية هذه السورة ايضا قال في الخلاصة هذا كله في الفرائض اما في المعافاة فلا يكره وعندى في الكل نظر فانه عليه الصلوة والسلام نهى بالالا  
عن الانتقال من سورة الى سورة وقال له اذا ابتدأت سورة فاتمها على نحو ما بين سمعة فتقبل من سورة الى سورة في التمجيد ولو قصد سورة ففتح غير ما اراد  
تركها الى المقصود مكره ذلك لو كان حرفا واحدا ولو كبر للركوع ثم بدل ان يزيد في القراءة لا بأس به بالمركب

باب

الامامة الجماعة سنة وما زاد على الواحدة جماعة غير اجماع عن محمد بن قول الله الجماعة سنة لا يطاق وليد الذي ذكره الدعوى ازغضاه  
الوجوب الا عذر الا ان يريد ثبوتها بالسنة وحاصل الخلاف في المسئلة انها فرض عين الا من عذر وهو قول احمد وادود وعطاء وابي ثور وعن ابن مسعود  
وابي موسى الاشعري وغيرهما من سماع النذر لم يجب فلا صلوة له قيل على الكفاية في الثانية قال عاصم بن عثمان انها جهة وفي الفيلة انها جهة وتسميتها سنة لوجوبها  
وفي البدائع يجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج واذا فاقته لا يجب عليه الطلب في المساجد بلا خلاف بين صحابنا بل ان  
ان مسجد آخر للجماعة يخفى ان صلى في مسجدية منفردة فليس ذلك القدر في جميع ما يله ويصلي بهم يعني رويال لوجوب الجماعة وقال شمس الالية الاولى في زماننا  
فتبعها ولس الحمد الى عن جميع ما يله حيدنا بل نال لوجوب الجماعة فقال لا يكون بدعة ومكره بل اعذر واتصلت في الافضل من جاتمة مسجدية جاتمة اخذ  
واذا كان مسجدان يتارقه معا كانا متساويين لا قرب ان يصلوا في الاقرب سمع اقامته غير فان كان في كل فيه لا يخرج والا فانه يله هذا على الاطلاق فتخرج على اية  
الاقرب طلاقا لا على فضل الجامع لو كان اجل متفقا على ان يتاوه لدرسه لم يجلس الجماعة افضل بالاتفاق وقد سمعت ان الجماعة تسقط بالعذر من العذر



وقد اقرهم الكتاب الله فان كانوا سوادا علمهم بالسنة واقرهم كل علمهم كالنبي الموهوب احكاما في دينهم والحيث شكوا في ذلك فمنا اقرهم فان تساووا

التي اقترنت منها الواجبات عليها وانك به شئت السنة من قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الرجل في الجماعة تفضل على صلوة في بيته او سركا  
سبعاً وعشرين في حق الصلوة والقبض على الجماعة فواجبه لا يلزم الاكثر من ثبوت صحة في الهيبة كسوق في الجملة لا جماعة ولا شك فيه فاجاته الجماعة فاجته  
صلوة الجماعة افضل من الصلوة في بيته فيما تصح فيه لو كان مقتضاه الصحة مطلقا لا جماعة لم يدل على شيئا بخلاف ان الجماعة ليست من افعال الصلوة فيكون  
تركها مؤثما لا مفسدا او حاصله ايجاب فعل الصلوة في جميع كايجاب فعلها في ارض غير مضمونة بزمان غير مكرهه فان قلت لم يقبل في الجواب انه يقتضي الصحة  
وعدم الواجب لانيها فاجاب ان اللزوم لا يحاط به اعتبارين باعتبار صدورهم من الشارع وباعتبار ثبوته في حقنا فلا حاشية بالا اعتبار الثاني في  
ان كان طريق ثبوته عن الشارع قطعي كان معلقا للفرض وانما في ترك مقتضاه الصحة وان كان قلنا كان الوجوب ولم يناف فيها لا الاسم الوجوب بل لان  
ثبوته عنه عليه الصلوة والسلام ليس قطعي فانا لو قلنا به عنه ثانيا ولذا لا اشيت هذا القسم اعني الواجب في حق من سمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
مشافهة مع قطعية والآلة المستوحى فليس في حقه الا الفرض الذي عدده مناف للصحة او غير اللزوم من السنة فاما بعد ما ظهر بهذا ان ملاحظته  
باعتبار الاول ليس فيه وجوب بل الفرضية او عدم اللزوم اصلا واكلام في حقنا بما هو باعتبار صدورهم منه عليه الصلوة والسلام انه قابل  
مريد معنى طاهره اولى فلا يكون بهذا الاعتبار متعلق بالاقتراف او عدم اللزوم فلا ياتي في الجواب بان الوجوب لانيها في عدم الصحة فقال  
وقد كل على بنا اوله المذهب سوى مذهب الكفاية وكانه يقول المقصود من الاقتراف انما هو الشعار وهو يحصل بفعل البعض وهو ضعيف او لا  
في انها كانت تقام على عهد عليه السلام في مسجده ومع ذلك قال في المتخلفين قال وهم تجبر بغيرهم ولم يصدر مثله عنه فميز تخلف عن الجماعة  
مع اقامتها بغيرهم قوله يوم القوم الحديث اخرجه الجماعة الا انجاري واللفظ مسلم يوم القوم اقروهم كتاب الله فان كانوا في القراءة سوادا علمهم  
بالسنة فان كانوا في السنة سوادا فاقدمهم بحجة فان كانوا في الهجرة سوادا فاقدمهم اسلاما ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمة  
الا بائنه قال الاشبه في روايته مكان اسلاما ما ورد ابن جنان والحاكم الا ان الحاكم قال عوض فاعلمهم بالسنة فانهم فاقمهم فاما فان كانوا في الفقه  
سوادا فاجبرهم سوادا وهي لفظة غريبة واسنادها صحيح وتختلف المشايخ في الاختيار منهم من اختار قول ابي يوسف ومنهم كالمع من اختار قول ابي حنيفة  
ومحمد بن وهبان والاعلم اولى بعد كونه يحسن القراءة المسنونة وجعل المقام هذا الحديث دليلا للجماعة عنه بناء على ان الاقراء كان اعلم تلقنهم القرآن  
باحكامه ونظر فيه رواية الحاكم ولو صح فانما غشاه ان الاقراء اعلم باحكام الكتاب نصا لا محصل يوم القوم اقروهم اي اعلمهم بالقراءة واحكام الكتاب فانما استدلوا  
على ما ادعى وان كانوا في القراءة والاعلم باحكام الكتاب سوادا فاعلمهم بالسنة وهذا لا يقتضي في جليلين احدهما مقبوع في مسائل الصلوة والاخر متجرب في القراءة  
وسلك العلوم ومنها احكام الكتاب يقتضي ان التقدم له الثاني لكن الصحيح به في الفروع حكمه بعد احسان القدر المسنون التيسيل الذي ذكره المصنف لغيره  
حيث قال لان العلم يحتاج اليه في سائر الامور والقراءة كركن من اركان الدين ساكنة في الحال بين من انفراد العلم عن الاقرعية بعد احسان  
المسنون من انفراد بالاقترية عن العلم كما في المصنف فانه لم يقدم العلم فقط اي الذي ليس باقرا وطلقا في الحديث على ذلك التقدير بل من اجتمع فيه الاقرعية  
والاعلمية العلم الا ان يدعى انه اراد بلفظ الاقراء العلم فيكون مجازا خلافا لما ظهر من الظاهر انه اراد بالاقترية ان لا يكون اعلم بانفاق الحال اذ ذلك فاما انفراد  
بالاقترية وانفراد بالاعلمية فلم ينفوا ولهما النص فلا يجوز الاستدلال به على الحال بينهما كما فعل المصنف فان قيل فليكن الاقراء اركان لكنه محل كونه اعلم فيفيد في محل النزاع  
فانما اراد ان لا يكون اعلم بالاعلمية كذا في الكتاب ودون السنة والاتفاق على ان ليس كذلك وانما يقتضوا الاعلمية باحكام الصلوة على ما نقلنا ويشير اليه تعليق المصنف







لانها لا تخلو من ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف فيكون كالمرأة وان فعلت قامت الامام وسطه من ارتكاب محرم  
فعلت كذلك وحل فعلها الجملة على ابتداء السلام ولكن في التعميد زيادة الكشف ومن صلى مع واحد قامه عن يمينه

فاتي الرجل النبي صلى الله عليه وسلم فامر فقال له الخبيث روي عن ابى داود انها كانت المغرب ووقع في مسدود ان السورة كانت اقربت لها  
قال النووي يجمع بانها مقستان شخمين بان الرجل قبل فيه نزع وقيل حازم وقيل حزام وقيل سليم وقد يقال ان احادنا لم يكن يفعلها بعد صلاة  
والسلام اياه مرة لمفسر مقستان وهو البسيط في رواية المغرب قال روایات الشارح ومع ثم معلوم ان عليه الصلوة والسلام لم يرد اليوم او تعلم  
انه لم يرد التسوية بين سائر الصلوات في القراءة حتى يكون المغرب كالغروب على النساء وان قوم معاذ كان العذر مقتضا فيهم لاسل منتهى فامر  
فيهم بذلك لذلك كما ذكرنا عليه الصلوة والسلام قرار بالمؤدتين في الغيرة فلما فرغ قالوا لا او جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت ان يقتلنا الله  
وعلى هذا الاحاطة الى التخصيص بالمؤدلين هو على التعمد فيما التطويل فيسنة قوله لانها لا تخلو ان يخرج في ان ترك التقدم لتمام الجاهل محرم  
وكذا خرج الشارح وسماه في الكافي كرم وهو الحق اي كراهته تحريم لان مقتضى المواظبة على التقدم منه عليه الصلوة والسلام لا ترك الجاهل فلهذا كراهته  
التعميد فانه محرم محارم لم يخرج كراهته فلهذا كراهته تحريم لان مقتضى المواظبة على التقدم منه عليه الصلوة والسلام لا ترك الجاهل فلهذا كراهته  
اللازم به ان لا يترك الجاهل التحريم او زيادة الكشف الذي هو تخش من كشف المرأة اذا تقدمت وهي لاسنة فبما مضوا من فرضنا الى قد ما ان كانا  
ناهية في حقها اننا ولا كشف عورة فكيفت بالمعاري المتعرض للنظر او زيادة كشف عورة فيقدر على متبرعها ثم ثبت كراهته تقدمها وهي هذا السر  
الذكر انما يتم الاستدلال عليه فيعمل في ايشة فلهذا الامت فانه لما تركت واجبا لتقدم الامام هو واجب منه رادته اعلم هو ان ذلك العذر من الكشافات  
لما لم يتخوها عندهم وهو نفس شوقها فتمشيه بالرجال او غير ذلك واعلم ان جماعة من الكفرة في مسألة الجحافة لانها فرضية وترك التقدم كرهه  
فدار الامر من فعل المكروه افضل الفرض وترك الفرض لتركه فوجب الاول لخطا جماعة من في غير ما لو صلين فرادى فقد تسبق احد من يتكون صلوة  
البقيات لظلا والتشغل به كرهه فيكون فراغ تلكا موجبا لفساد الفرضية لصلوة البقيات لمقتضى انما مسته بالجمدة لمن ترك القعدة الاخرة  
قوله فان فعلت قامت الامامة وسطه لان ترك التقدم اسهل من زيادة الكشف ولا بد من احدا ولو تقدمت صح ومقتضى عدم من التفرير ان  
ثم يه قوله وحل فعلها على ابتداء السلام وكذا في البسيط قال السروجي فيه بعد فانه عليه الصلوة والسلام اقام مكبة بعد النبوة ثلث عشرة سنة  
كما رواه البخاري وسلم ثم فزع عايشة رضى بالمدينة وهي ساهي فثبت تسع سنين بقيت عنده تسع سنين ما توأكم الا الجسد يطربها فان كان  
من ابتداء الاسلام لكن يمكن ان يقال انه منسوخ فعلة حين كان النساء يحفرن جماعة انتهى وفي فكله التزوج بها بعض خلل يعني على قوله ابتداء الاسلام انه  
منسوخ لكن في المستدرك انها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء فتقوم وسطه من اني كتاب التاثير اخبرنا ابو خيفة عن جواد بن ابى سليمان عن ابي بصير  
المنهي ان كانت كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطا ومعلوم ان جماعة السروجي انها استقرت بعد وفات النبي صلى الله عليه وسلم وفي ابى داود  
عن ام رقية بنت عبد الله بن عمار بن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم لما غزا بدر قالت يا رسول الله اذن لي في القراءة معك لمرض  
مرضاكم فعلى الله بركتي شهادة قال فليكن الشهادة قال فكانت تسمى الشهيدة وكانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبي  
صلى الله عليه وسلم ان تتخذني دارا مؤذنا يؤذن لها قال فكانت دبرت غلاما وجارية فقالا ايتها البليل فعبا بقطيفة لما حتى ماتت رضى ذوها  
فاصبح عمره فقام في الناس فقال من عنده من يدين علم او من اياها فليجي بها فامر بها فصليا فكانا اول مطلوب بالمدينة ثم اخرج عن الوليد  
بن جميع عن عبد الرحمن بن عطاء بن ربيعة وكان صلى الله عليه وسلم يزورها وجعل لها مؤذنا وامر ان تؤم اهل دارها قال عبد الرحمن بن عطاء







قوله عليه السلام لا يليني منكم الا سلام والنفق كان الحاذية مفسدة فيخرجون وان جاذبه امره وهما مشركان في صلاة واجل مسدات  
 صلواتهم اني الامام ما متهوا القياس ان لا تضد ضرور المشافى رحمة الله عليه اعتقاد الصلوات بحيث لا تقصد

عليه فقد بنى المصنفون على غير المصنفين اجاب بانهم ينفذون في هذه زفر سجدة يعقنا على الطائفة اذا ساء المطعون قاسه على المتفق عليه من الاحكام  
 فبذلك يظنون فانه مضمون حتى اذا نظروا له ان الناسك عليه كان حرا لا لانه المنقل والصدقة المشكوك وجوبها او تبيين ان الاشقي عليه ليس له ان يستبرأ  
 من الغيبة واجواب الفرق بالعلم بفرق الشرح فانه ظهر منه ان لا يخرج من احرام ولو عرضت ضرورة وجوب رخصه الا بافعال او دم ثم تقضا اصله  
 من احرام واضطر الى ذلك او فاته الحج لم يمكن شرعا من الخروج بلا مردوم شي ثم القضا وانما الصدقة فان الوقوع على ذلك الفرض بوجوب امر من سقوط  
 الواجب وثبوت الثواب فاذا كان الواجب نفسيا في نفس الامر ثبت الآخر لانه قد تقررنا الى الله تعالى يطلب منه ثوابه وقد حصل في ذلك الملك  
 بواسطة ذلك للفقير فلا يمكن من فعله فحالات من دفع لقصا دين بطنة ولا دين فانه لم يثبت فيه ملك المذخور السبيل فكان لا يسبيل من يستبرأ اما  
 الصلوة فقد ثبت شرعا قبول ما هو منها لا يرضى اجابنا كما في زيادة ما دون الركعة وانما الركعة الثانية على الخلف فلم يزم شرعا اذا ظهر عدم وجوبها  
 والحال انه لم يفعلها الا سقطا والله سبحانه وتعالى اعلم وسقوط الضمان عند تنازع الظن الاصل في فعل البالغ الضمان العاقل لا يعارض اصل  
 فاجرة عارض الظن عند ما في حق المتقدم فاستحده حالها فكان اقتدار المصنفين بالمتفقين نظر الى الاصل وسقوط الوصف بها باخر على وجه السبيل  
 فلم يصب جملة معدة في حق المتقدم فلم يجدها كما في الكافي وانقل من الحسن بن ابي ان اختلافهم يرجع الى ان صلاة الصبي صلوة ام لا فتبين لانها لا يجوز بها  
 استحكاما ولعليه لو صلت المراجعة بغير فروع جازت وقيل نعم دل عليه في مقتضى ثبوت امرت بالوضوء فيه لغيره او اتفق على انها صلوة صحيح اختلاف فان  
 دليل المال يتناولها بتقدير كونها صلوة نعم لو اتفق على انها ليست صلاة لم يأت اختلاف في عدم جواز قوله للبيه في في مسلم والى داود والترمذي  
 والنسائي عن عبد الله بن مسعود رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يليني منكم الا سلام والنفق كان الحاذية مفسدة فيخرجون وان جاذبه امره وهما مشركان في صلاة واجل مسدات  
 وياكم وبشيات الاسواق قبل الله الاله على سنيته صحت الرجال ثم الصبيان ثم النساء لا يتم انما فيه تقديم البالغين او نوع منهم الا في حالات لا انا اخرج  
 الا ما لم يجد في مسنده عن ابي مالك الاشعري انه قال معشر الاشعريين اجمعوا وجمعا من اهل الكوفة واليهما كركم حتى اركبهم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاجتمعوا وجمعا منهم ومنهم ثم قوضوا واداهم كيف توضعوا ثم تقدم نصف الرجال في الغنى الصنف صحت اولادهم خلفهم صحت النساء خلف الصبيان  
 الحديث ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه الا سلام جمع حكم بالهم وهو ما يراه الناسم يقول منه علم بالفتح واجتمع عليه استعماله لما يراه الناسم من جلاله البلوغ فدلالة  
 على البلوغ التزني في هذا الطريق كمن المراد منها للبيه في البالغون يكون مجازا لا استعمالا في لازم معناه يجوز اراة حقيقة ويعلم منه المقصود لانه اذا امر ان يكون  
 الصنف بل ودم البلوغ علم ان المراد ان ليس البالغون لو قيل ان البلوغ فصل الا سلام او بلوغ من مخصوص كل واحد او وهم بالتفصيل حقيقة الاما والزمى جميع حقيقة  
 وهو العزل في تفسير الا سلام بالقول لزوم التكرار في الحديث فليجوز ان الضرورة واعلم ان صحت الصبيان والنساء وبغير النساء والمرامقات  
 ولنفق من منهن الصنف كمالا من ستة التراضيع المتعارفة بين الصنف والصنف او هو في معنى صحيح ابن خزيمة عن ابي بكر كان عليه الصلوة والسلام  
 ياتي ناجية الصنف فيستوى بين صدور القوم ومناكبهم ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ان الله وعايته ليصلون على الصنف الاول وروى  
 والطبراني صحيح على قال عليه الصلوة والسلام استبوا والتسوى فلو كنتم واما سواهم اترجموا وروى مسلم وصحاح السنن الا الترمذي عنه عليه الصلوة  
 والسلام قال لا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها قالوا وكيف تصف الملائكة عند ربها قال تهنون الصنف الاول وتبرأصون في الصنف  
 وفي رواية البخاري وكان احدا يلقي بمكب بمكب صاحبه وقدمه بقدمه وروى الوداد والامام احمد عن ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام

بها

الاصول

وحده الاستحياء ما يذكره وانهم المشاعر

قال اقيموا الصلوة وجادوا بين المناكب سددوا الخجل ولينوا بايمى اخوانكم لا تدروا فرائد الشيطان من صل سقا وصلك الله ومن صلح  
فصلك الله وزودي البر اربا ساد حسن عبيد الصلوة واهل السلام من فريضة الصلوة فخر له وفي ابى داود عنه عليه الصلوة والسلام قال جباركم انك انك  
فى الصلوة وبها يعلم جمل من الجمل عند دخول داخل عبيد فى الصلوة ويطن ان يحمله ربا بسبب انه يحرك لاجد من ذاك اعانة له على ادراك الفضيلة  
وراقاته لسد الفرائد المأمور بها فى الصلوة والاعايش فى هذا شهيرة كثيرة قوله وجه الامتحان اذ روياه فانه من المشايير لى آخره من من حيث  
آخر من الله ولم يثبت رفعة فضلا عن كونه من المشايير وانما هو من عبد الرزاق موقوف على ابن سنيو قال انما سفيان الثوري عن رجل عن رجل عن رجل  
عن اسب عن عمر بن اسود قال كان الرجل ان اشنا فى نبي الطويل يصلون جميعا فكانت للرة تلبس القالبين فقدم عليها فمواضع خيلها فالعيا عيا عيا  
فكان ابن اسود يقول آخره من من حيث آخره من الله فيل لنا القالبان قال اجل من خشب فمواضع الشاة يشتر من الرجال فى المساجد فى الناية عن شيخ  
يريد ان يخرجهم من الجاهات والنساء واصل الشيطان آخره من من حيث آخره من الله ويعرفه الى سدرين قيل وذكره انه فى دلائل النبوة للبيهقي وقد مر فلم يوج  
فيه وقد يستدل بحديث الامامة النسب المتيقن المتقدم حيث قامت المعجزة من راء انس ابيته فقامت منفردة ففصفت وبمؤسسا كما هو من هب احمد  
لما ذكرنا من الامر بالاخاوة اذ لا يحل من معنى الاكرامية السابق ذكرنا لما قد مناه من قوله عليه الصلوة والسلام ولا تعدوا لوطا مقامها معها المنعما وبدا له  
الاجماع على عدم جواز امامتها للرجل فانه انما يقتضيان حالها او لعدم صلاحيتها للامامة مطلقا او بقدر شرط او لترك فرض المقام بمحض الاستقرار وعدم  
وجود غيره ذلك وهذا كاف في عدم جرح النفس لما عرفت اذ يكفي فى حصر الاوصاف قول السائر العدل بحيث علم اجدلا يجوز الاول جواز الاقدار بالافاق  
والعبادة الثانية مصلحتها للامامة الثانية والثالثة لان المفروض حصول الشرط متعين المراج وبحث ان هذا قياس حكم اصله مجمع عليه خرج مناطه  
بالشرع وهو مسلك مختلف فى صحته واكثر مشاغبا على نفسه ثم تقيد بصرته طريقه فهو باقيا انما يفيد ان حرمة سقا وديها ترك فرض المقام ثم كونه  
منفصلا بالقبول ان فرض الجماعة يصح انما يتأبى بالاحوال ان اصلها به وارجع الى ما سندها فى اول باب صفة الصلوة يزيل عنك الريب  
الا ان قصر الصلوة عيني على ان المحرمة وان كانت مشتركة الا ان تعلقها بها كمالا تغد باعليه لا باعتبار معنى فيها بخلاف تعلقها به فهو كاتر  
الامام عن المأمومين حتى صاروا مقدسين عليه فانه لا يحل له كمالا يحل لهم ان يتقدموا الا ان عدم الحيل لهم لفساد صلاتهم وعدمه له المعنى  
قيم لا فيه وبوكيلا تغد عليهم فافترنا خير صلاتهم لصلاته كذلك فمنا تغد محاذاتها صلاته لاصلاهما الا ان هذا المعنى يتوقف على  
اثبات كون المحرمة المشتركة للافساد عليه فقط ولا يلحق فيه الا حديث آخر من فتيوت على ثبوت لكن فتيض محل النزاع على انهم لان محل النزاع  
فساد صلاته لا عدمه بل صلاتها بالافساد فانما هذا اشكال غريب لا يضر فى المناقض المدعى على المثالب هذا اما احتجاج الامر ونصح الكل  
بعدم فساد الامن شذ ولا يتسك لى فى الرواية لما حواه ولا فى الدرزية لى سيم بان الفساوى المرأة غير معلول بعروض الشبهة بل هو ترك  
فرض المقام وليس بما فى الصبي من تسابل لعل بصره بغيره فى الصبي مع عدم اشتباهه فحصل ان منظمة الشهوة الا لفته وباعتبار الشبهة  
يثبت الحكم لا باعتبار ما قد تيقن من اشتباه الذكر الذكر فقد تيقن ذلك فى المرأة المنيمة والبهيمية ولا عجرة بذلك فهذا كذلك قالوا ان  
اشتباه الذكر يكون عن انحراف فى المزاج وقد ساهم كثير من السلف السنين بغير اختلاف اشتباه الانثى فانه الطبع السليم وفى الذميرة والمحيط اذا حاوثة  
بغير شرح ونوى لى امامتها فلم يكن التاخير المتقدم خطورة او خطر من الكرامة فى ذلك فتاخيرها بالاشارة وما شبهه فاذ فعل فقد اخذ فيل منها التاخير فان

وهو المخطئ به دونها فيكون هو التارك له فرض المقام تقتضيه صلواته دون صلواته كالماضي اذ اقتضى مع الامام  
وان لم يوافقها الرقعة كما يجوز صلواته لان الاشتراك في المقام يقتضيه صلواته دون صلواته كالماضي اذ اقتضى مع الامام  
على التزامه كالاتي ودونها في شرطية الامامة اذ انما يقتضي حذوية وان لم يكن يجنبها من جهة واحدة والفرق على احد الاما القسامة  
كانت في الشك في معنى شرطية الامامة ان يكون الصلوة مشتركة وان يكون مطلقا وان يكون المدة من اجل الشهادة وان يكون فيها احكامها من جهة واحدة بالشرع لا بالعرف

لم تفعل تركت فرض المقام فقف صلواتها ووجه قوله وهو المخطئ به انما اشار الى اشتراط العقل والبلوغ في الذكران المخطئ به انما يتعلق  
بالقول المكففين كذا في بعض شروح الجوامع فلا تفسد صلاة العصبى بالمحاذاة على هذا قوله على احدهما وهي رواية عدم الفساد واعلم ان مقتضى  
في الجملة والعديد من خد كثير لا يجوز الا بالنية ومحمد الاكثر يجوز بدونها نظر الى اطلاق الجواب عملا على وجود النية منه وان لم يستفطر له قوله  
ومن شرطه الاطراف الجواب المسئلة شرط لا بد من بيانها الاول ان يكون الصلوة مشتركة تحريمه اذ او معنى الاول ان يكونا باثنين تحريمها  
على تحريمه امام او اجداهما على الاخرى بل كان احدهما يوم الاخر فيما يصح اتفاقا فلما اقتدت ما روي للعصر على الظاهر فلم يصح من حيث الفرض  
وصح فلهذا في رواية باب الاذان انفسد في رواية باب الحديث من المبسوط لا تفسد وقيل رواية باب الاذان قوله ورواية باب الحديث  
قول محمد بناء على مسئلة صلاة الفجر اذا طلعت الشمس في خلاها عند ما يتقلب انفسا ومحمد تفسد بخلاف ما لو نزلت ابتداء النشيت تفسد لا تروى  
ومعنى الثاني ان يكون الامام فيما يقضيان حقيقة او حكما فصلوة اسبوعين فيما يقضيان مشتركة تحريمه لا اذ خلا تفسد المحاذاة فيما يقضيان  
اسبوعين وقف فيما يقضيان الاثنين ولا تفسد اذ احادته في الطريق للظاهرة فيما اذا سبقها الحديث في الاصح لانها غير مستغنيين بالقضاء  
بل باصلاح الصلوة لا بغيرها وان كانا في حرمتهما حقيقة ما قيام وقراءة الخ وليس شيء من ذلك ثابتا وقيامه في حال مشية او وقوفه لم يعتبر  
خرا ولا انفسدت لان الحكم من غير غيره للصلوة تفسد مع الحديث او اذا انعدم قضاؤه في هذه الحالة انفسدت المشتركة اذ او واللاحق من يقف  
بعد فراغ الامام ما فاته مع الامام بعد اذ لم يقبل من ادرك اول صلوة الامام ثم فاته بعضها من كماله في بعض الاطراف لانه غير جامع  
مخرج اللاحق المسبوق وفي المحاذاة لهذا اللاحق تفصيل في الفسا فانهما لو اقتديا في الثالثة فاحدنا فذهب فوضا ثم حادثة في القضاء  
اذا كان في الاولى او الثانية وهي الثالثة والرابعة للامام تفسد لوجود التخيير الا انها فيما لا يحق ان حادثة في الثالثة والرابعة لا تفسد لاجل انها  
مسبوقان بذاتهما على ان اللاحق المسبوق يقضي او لا بالجماع فيه ثم ما سبق به وبما لا يحد من ظاهره وعندها وان صح عكسه لكن يجب هذا باعتبار تفسد  
والاحادتهما في الصلوة دون اشتراك فورت الكرامة ثم قيل بدل مشتركة تحريمه اذ او اشتراك اذ او فمفسدان يكون الامام لو دونه خالة المحاذاة او  
احدهما اذ لم لا يشرع الا في الثاني ان يكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود وان كانا يوميان فحينئذ لا ثالث ان يكون المرأة  
من اجل الشهادة اي دخلت في حدها وان كانت في الحال يجوز ان يتجزأ عن ركوع وسجود وتباعد وقيل تسع والاصح ان يصلح الجماع لا فرق بين الاية  
والحكم لانه ان يكون بينهما حامل فلو كان مع المحاذاة وادناه قد روي في الرجل ان في الاحوال التبرؤ وخرقة الرجل جعلت للاتفاق بهما فمفسدة زناه بها وعاطفة متعل  
الاصح الفرية يقوم تمام الحامل اذ انما قد روي في الرجل ان في الاحوال التبرؤ وخرقة الرجل جعلت للاتفاق بهما فمفسدة زناه بها وعاطفة متعل  
به القيل او مقتضاها ان يفسد نصف النساء على الصنف الذي خلفه من الرجال لو كان احدهما على وكان قدر القامة والاخر اسفله فلا محاذاة وكذا لو كانا  
متاخرة عنه القامة الا انها اطول منه تقع سجودها في مكان متقدم عليه الخا مسر ان يكون المحاذاة في ركن حامل حتى لو تهرمت في صف كعتن  
وسجود في ثالث فسدت صلوة من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف قيل هذا عن محمد وعندها ان يوسف لو وقف قدره فسدت ان لم يور  
وقيل لو حادثة اقل من قدره فسدت الي يوسف ومحمد لا الا في قدره الساوس ان تتحد اجمعة فان اختلفت كما في جوف الكعبة وما جرى  
في الليلة المنفصلة فلا اجماع ان يقال محاذاة مشبهة لا بامتنية في كل صلوة مطلقة مشتركة تحريمه وادام مع اتحاد مكان وجبت

غير اني سمعت عابريه به النفس فيكون من جنس الانسان يعني الشراب منه بل فيه من خفف الفطنة وكذا بل ليعني ان ينجح في البحر من غير  
والعشاء ما عند ان حيلة ردة كما في البحر في الصلوات كلها لانه لا فطنة القلة الرغبة والرياء في العيد وكذا ان فرط الشبق ما  
فقد الفطنة غير ان الفساق انتشاره في الظهور والعصر والحجوة انما في العشاء ثم ياتون في المغرب بالطعام مشغولون بالجماعة  
متعبة فيمكنهم ان يعتزل عن الرجال فاذا ذكره قال ولا يصح الطاهر خلف من يحرق من السخاضة ولا الطاهر خلف  
السخاضة لان الصبيح افرى حلا من المعتد وروا الشيء لا يتضمن ما هو فوقه ولا امامه من بعضي قصص صلواته  
صلوة المقتدى ولا يصح الفارسي خلف الامي ولا المكسي خلف العاري لقوة حاله ما

[illegible]











تصلوا فيه فاستأذنا عندنا فقدمه وقالا صلوة الإمام ومن لم يصليها فاستأذنا فاستأذنا الإمام العارضي عهدة  
ولا يسنح لأن الإمام ترك فرض القراءة عليه فاستأذنا فاستأذنا الإمام العارضي عهدة ولا يسنح لأن الإمام ترك فرض القراءة عليه فاستأذنا فاستأذنا الإمام العارضي عهدة  
المسئلة وأما أنها لأن الموجود في حق الإمام لا يكون موجودا في حق المقتد ولو كان يصلي إلا يصلي وحده والعارضي وحده  
جاءه انتحج لأنه لم يظهر منه رغبة في الجماعة فان الإمام في الأوليين ثم قدم في الآخرين أصنافا من صلواتهم فلو كان في نفسه رغبة في الجماعة  
فرض القراءة ولأنه بكل ركعة صلوة فلو كان في نفسه رغبة في الجماعة فان الإمام في الأوليين ثم قدم في الآخرين أصنافا من صلواتهم فلو كان في نفسه رغبة في الجماعة

لا يجوز صلاتهم جماعة والمصلي بلا طهارة لا إجماع له والفرق بين كل ركعة والركعة الأولى لأن الأولى هي ركعة الشروع إذا ذكر  
فرضه ثم قال أن كان كافرا أو صليبت مع العلم بالغايبه المانعة أو الطهارة ليس عليهم إعادة لأن خبره غير مقبول في الديانات  
لنقد باعتراف قوله فصلاصاتهم فاستأذنا في حقيقته وعلى هذا الخلاف إذا قام الآخرين قايدين وخربا والامني نسبة إلى أنه العربى  
الامة الخالية من العلم والكتابة فاستأذنا لمن لا يعرف الكتابة والقراءة قوله وأما إذا قام المعذور والمومني مثلها وعلى منها جئنا  
صلوة الإمام ومن جاز أنه لما لم يترك مع القدرة أو بالانحياز بالصحيح والركعة الساجدة لم يصح حصول الطهارة والاركان مقتضى هذا صحة  
اقتراح الكل لأن الامني تبادر على الكبرية ثم فسد لأن القراءة لركعة مع القدرة فصلاصاتهم لم يأت في حقيقته وحكم الخبره يردى في بعض الكرخي  
لأنه لا يلزم مقتضى أنه فساد بعد الشروع لأنه انما صار شارعا في صلوة لا قراءة فيها والشروع كالنداء ولو نزل صلوة بلا  
قراءة لا يلزمه شي الكافي في رواية عن أبي يوسف كذلك هذا صحيح في الأخيرة عدم صحة الشروع وبه أنه لا فائدة في الحكم بصحة الصلاة العارضية  
لزم الاتمام أو وجوب القضاء وكلاهما نفتى ثم عن القاضي أبي حاتم أنها تفسد صلوة الامني والآخرين إذا علموا خلفا قارى وفي ظاهر الرواية  
لا فرق لأن الفرائض لا تختلف الحال فيها بين الكل والعلم وشروط الكرخي الفساد في اامة القارى نية للائمة لأنه يائيه الفساد من قبله فيقتض  
على التزمه وقيل لا يشترط وهو الاول لأن الوجه المذكور هو ترك الفرض من القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلوة الجماعة بوجوب الفساد وان لم يرد  
قوله هو الصحيح في شرح الطحاوى لا رادية عن أبي حنيفة فيه فتكلفت فيه نقيل ففسد في قياس قوله لأن الوجه السابق يقتضيه ونقل عن أبي حاتم  
وصح الشيخ عدمه وفي النهاية لو اقتض الامني ثم حضر القارى قيل ففسد وقال الكرخي لا لأنه انما يقدر على جعلها بقراءة قبل الاقتراح وهو الامني بعد  
اقتراح القارى فلم يقتضيه وصلى منفردا لصح ان صلوة فاستأذنا ونقل الميراث في بعض النسخ لو كان القارى على باب المسجد أو بجواره والامني يصلي فيه  
وحده في جازة بلا خلاف وكذا إذا كان القارى في صلوة غير صلوة الامني جاز للامني الصلوة دون الانتظار بل بالاتفاق انتهى وفي الكافي إذا كان  
بجواره من غير أن يصلي عليه طلبه وانتظاره لأنه لا لية له عليه فيلزمه وانما ثبت القدرة إذا صادفه حاضر مطاعا انتهى واضمحلت الفسادة في الثانية  
لاشك أن مع ظهور عدم الرغبة في الجماعة وعلى هذا في الخلافية التي يحل تصحيح النية فيها عدم الفساد اما ان يكون إذا شرعا معا منفردين والامني  
يعلم ان القارى يريد الشروع في المكتوبة وهي محل على الكافي من ثبوت القدرة إذا كان حاضر مطاعا مع نفيه وجوب الطلب منه والا  
فالطاع وعده بعد ما تعرف بعد الطلب واما ان يكون بصلوة خلافة الكرخي ولا يخفى ان الادوية تحليل الكرخي لا المصم فان قيل القدرة بقدر  
الغير القصر عند أبي حنيفة ولأنه لم تجب الحجته ورجح على الامني وان وجد فقامت لنا انما لا تعتبر قدرة الغير في التسلق باختیار ذلك الغير ومنها  
الامني قادر على الاقتداء بالقارى بلا اختياره فينزل قادرا على القراءة ومن الفروع المنقولة لو تحرم ما ديا ان الايام احدا فاتهم رجل صح  
اقتدائه قوله قال في الرواية عن أبي يوسف قوله وكذا على هذا في الخلاف لرقبته في التشهد الذي قبل ان يقتصر قدره بنا على  
عدم صلاحية الامني لائمة القارى فصار كاستحلاف منى وأما إذا كان الموقوف بعد قدره صح عندنا خلافا لأبي حنيفة وهو احد في المسائل  
التي عشرة قبل الفسد عند الكل وجعل التماسي اولى الماعذ بها فظاهر ما اعذره فلو جرد وضع منه هذا والامني يجب عليه كل الاجتهاد في تعلم تصحيح  
به الصلوة ثم في القدرة الواجب والامني ثم قد مناجاة في الخراج بحرف الذي لا يقدر على اخراجه وسئل طهري الدين عن القيام هل يتقدر بالقراءة

في رواية

في رواية

باب المحدث في الصلوة

ومن سئل المحدث في الصلوة ان كان اماما استخلفه فلو ضاع وبنى والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي مرة لان المحدث ينافيها والشيء والاخراف يفسد اذا خالفه المحدث العمدة

فقال لا وكذلك فذكر في الاصح في الثاني

باب المحدث في الصلوة سبق الحديث ووجود الفساد الصلوة وانما يذكر فيها من العوارض وهي تسلط الاصل فاعرفه وقدم هذا الحديث  
الوجود مرة وان اكرهه بخلاف ما يفسد ويكره قوله النضر اني من غير ما توفقت فيه القاعة جبر الشرح فليكن عمدة والارز الكاذب  
فان كانت مكانة قدر ركن فسدت الا اذا حدثت باليوم فكلت ساعة ثم انقضى فانه يعني وفي المتن ان لم يبق بقاء الصلوة لا يقبل لان لم يبق  
جزء من الصلوة مع الحدث قلنا هو في حوزة الصلوة فما وجد منه صالحا لم يضر جزاء منها فيكون ان ذلك غير عقيد بالفساد وان كان غير محتاج  
الي فليذكر ان الصحيح انه لو قرأ ذاهبا او اذ ما تفسد لا اذ ما ركن من الحدث او الشئ قبل فليفتن في الذباب لا الايات وقيل بل عكسه بخلاف  
الذكر لا يمنع البناء في الاصح لانه ليس من الاجزاء ولو احدث ركنه فخرج مستمعا لا يعني لان الركن محتاج اليه لا انصرف فمجرده لا يمنع غلما اقرب  
التمسك بغيره لا اذا وعين الي يوسف لولا حدث في سجدة فخرج بغيره او اذ ما تفسد لان الركن انما اذا انصرف وتشرط البناء لكونه  
حدثا ما سماه من البدن غير موجب للفعل لا اعتباره فيه ولا في سببه ولم يوجد بغيره من ان ركنه بدنه لا يعني بشيء وعنه ولو منه نفسه ولا  
لا صابة بخاسته ما فسد من غير سبق حدثه خلافا لابي يوسف فان كانت منه في القفا والشرق لهما اذ كان غسل ثوبه وبدنه ابتداء وبها تجال وضوء  
ولو اصابته من حدثه وبغيره لا يعني ولو لم يجده محلهما ولا الحقيقة وكلامه ولا السلام ولا السيلان ولعل غلما قال سال تساقط من غير مسقط فليفتن  
لعدم منع العباد وقيل على الاحكام وانما كانت فيما لو سبقه لخطا منه او تخلفه ولو سقط لا كرسف منها بغير ضيقها مبالوا بنت بالاتفاق وتجرها  
على الاحكام وهذا ما على تصور بناءها كالرجل خلافا لابن رستم وهو قول المشايخ انوا اكلها الوضوء من غير كشف كان تمسح على راسها  
بالكشف وكذا غسل ذراعيها في الصحيح وان روى جواز كشفها واما الاستنجاء في الجملة او اذا استنجى الرجل او المرأة فسدت ثم نقل  
من التجريد لا يعني من تحت ثيابه ان الكفن والا استقبال وفي النهاية عن القاضي ابي علي المصنف ان لم يجز منه بداهة لم يفسد وان وجب  
بان يمكن من الاستنجاء وغسل الثياب منه تحت القميص وابدى خورته فسدت وجعل الفسا وطلقا طاهر الذي ذهب الى شرح اكثره وميونا  
شأننا في الاصح ويأتي بسائر السنن الوضوء ولو جازا بقدره على الوضوء منه الى البعد منه لصيق المكان او لعدم الوصول الى الماء  
او كان بغير احتياج الى الاستقامة فذلك غفلة او كان في بيته فجاوزه فاسيا لا اعتباره الوضوء من الجحش لا تفسد واما بلا عذر ففسدت  
هذا كله اذا سبقه في الصلوة فلو خافه فانصرف ثم سجد المحدث لا يعني في ظاهر الرواية قبل يتخلف لا انصرف خروفا عمدة حمزة كما في  
مسئلة محض في قول ابي يوسف لا يجوز ولا قبل احد قوله يتخلف ان يأخذ بثوب رجل الى الخراب او بشيء المية والمسته فيه ان يجلي بربا بشر  
اخذا بالفتن يوم اذ عرفت ولان يتخلف بالمخرج من المسجد او سجدوا الصفوف في الخروج فان لم يتخلف حتى جاوز او خرج بطلت صلوة وقوم  
وفي بطلان صلاته روايتان ولا فرق بين كون الصفوف متصلة خارج المجرى ولم يجاوزها ومنفصلة خلفا فالحمد في المسئلة لا في موضع الصفوف  
سلك المسجد كما في الصحيح ولما ان القياس اطلاقها بمجرد الانحراف لكن ورد الشرع على خلافه فيقتضيه الجواز على محل الضرورة ويشترط كون الخليفة  
صالحا لا لامة فان لم يصح لمحدث اوصى او امر مرة فسدت صلاته وصلوة اقروم ان يتخلف قصد فان لم يكن خلفه فوجبي او امرأة فخرج ذكره في  
آخر الباب ولو استخلف رجلا والقوم رجلا ودوى كل الامامة فالامامة خيفة الامامة في المسمى فحق الاستخلاف له وفي الفتاوى ان لو ايماننا

في الثاني ان لا يفسد ما عدا ذلك  
في الثاني ان لا يفسد ما عدا ذلك



ولنا قوله عليه السلام من قام أو عرف أو أوتى في صلوة فليقم خذ بغيره أو ولي على صلوة ما لم ينكح وقال عليه السلام إذا صلى أحدكم  
فقام أو عرف فليصم عينه على فمده ليقدم من لم يسبق بشيء أو ليكفي ما يسبق دون ما يعتمد فلا يلحق به ولا يستقيا في الفصل

الامامة جازت صلوة المتقدمين بخليفة الامام ونسبت على المتقدمين بخليفة القوم ولا اختلاف لان حقيقة الميعة غير مرادة ان تقدم  
احدهما ان كان خليفة الامام فكذلك وان كان خليفة القوم فاقدمه ما به ثم نوى الاخر فاقتضى به البعض جاز صلوة الاولين من الاخرين  
ولو تخلف من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما ففقد صلوة من كان متقدما دون صلوة صلوة  
الامام الاول ومن عمن يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكان  
او قبل ان ينوي الامامة فسدت صلواتهم بشرط جاز صلوة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد الذي  
في النهاية لو استخلف الامام رجلين او مورا رجلا ما تقدم رجلا او تقدم رجلين او بعضهم رجلا وبعضهم رجلا فسدت صلوة اكل انتهى من غير  
تفصيل وفيما لو تفرقت خلفت فلبث ينظر من يصل قبل ان يستخلف الكبير جل من وسط الصف للخلافة وتقدم فصلوة من كان امامه فاسدة  
ومن خلفه جائزة وكذا لو استخلف الامام رجلا من وسط الصف فخرج الامام قبل ان يقوم الخليفة مكانه فسد صلوة من قدامه والذي في  
فتاوى قاضي خان ان تقدم رجل من غير تقديم احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز ولو خرج الامام قبل ان يصل  
الرجل الى المحراب ويقدم مقامه فسدت صلوة الرجل والقوم ولا تفسد صلوة الامام الاول انتهى ولا يخبر عليه ولو استخلف الخليفة فحسمه  
قال الفضلي ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جاز نصيبه كان الثاني تقدم بنفسه او قدمه الاول والامام سجدة ولو استخلف  
ثم قصد قبل ان يخرج من المسجد بغيره لا غيره ولو جاز رجل في هذه الحالة فانه يقتضى بالخليفة وكذا لو قصد الاول فلم يخرج من المسجد ولو قضا  
في المسجد وخليفة قائم لم يور كناتيا خروجه ويقدم الاول ولو خرج فتوضأ ثم رجع والخليفة لم يور كننا فالامام هو الثاني في هذا الوجه الا قلت  
بالاول لم يخرج قالوا لو احدث ليس منه احد غيره فلم يخرج حتى جاء من اتبعه ثم خرج كان الثاني خليفة الاول حتى يقتضى ذلك ولو نوى في ناحية المسجد  
فخرج غيبى له ان يقتضى الثاني ولو استخلف ثم خرج فحدث الثاني فجاء الاول بعدا فتوضأ في المسجد قبل ان يقوم مقام الاول للمسجد الثاني  
تقدمه ولو جاز الاول متوضئا بعدا قام مقام الاول جاز له تقديمه قوله ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من قام أو عرف أو أوتى في صلوة فليقم خذ بغيره أو ولي على صلوة ما لم ينكح وقال عليه الصلوة والسلام إذا صلى أحدكم ثم غيب ثم اخرج لو ادا  
في فصل النواقض واخرج ابن ابي شيبة نحوه موقوفا على عمرو بن علي وابي بكر الصديق وابن عمر وسلمان الفارسي ومن التابعين عن علقمة  
وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي ابراهيم النخعي وعطاء وكون سيد بن السدي بن جندب عنهم وكفى بهم قدوة على ان صحة  
رفع الحديث مرسل لا نراهم فيها وذلك حجة عندنا وعند الجمهور قوله وقال عليه الصلوة والسلام إذا صلى أحدكم ثم غيب ثم اخرج لو ادا  
وابن ماجه من حديث عائشة قال عليه الصلوة والسلام إذا صلى أحدكم فحدث فليأخذ بانه ثم لينصرف لو صح ما رواه لم يخبر استخلاف المسجد  
افلا صار له عن الوجوب فان قلت فما الدليل على ثبوت الاستخلاف شرعا في الصلوة قيل فيه اجماع الصحابة وحكاية احمد بن المنذر عن عمرو بن  
و روى الاثر من ابن عباس قال خرج علينا عمر بصلوة فظفر فدخل في الصلوة اغتد به رجل كان عمن يمينهم رجع بخير الصفوف فلما صلينا اذ نحن  
بما يصل خلف سائر فلما قضى الصلوة قال لما دخلت في الصلوة وكبرت ربني شئ فمست بيدي فوجدت بته وللخيار في صحير عن عمرو بن ميمون قال الى  
لنا ثم ما بيني وبين عمر علة صيب الابن عباس فما هو الا ان كبر فسمعت يقول قلبي او قلبي الكلب حين طعته وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف فمضى بهم  
وروى سعيد بن اسامة قال صلى بنا على ذات يوم وعرفنا خذ بيد رجل فقدر وانصرف قوله والبلوى جواب عن الحجة بالحدث والحدث ان المعقول ان







يبدى من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه وانما انتهى الى السلام بقدوم من كان يسلمهم فلا بد من ان صلاة الامام حقيقة واحدة متحدة  
او كما اخرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة لان المفسد حقه وجب فظلال الصلاة وقصره بعد ان كان اماما لا دلالة له في  
فرض لا تقصد من عزته وان لم يفسد حقه فان لم يخرج من المسجد فسدت صلاته وانما حدثت من حيث انتهى اليه صلاة القوم  
اول صلاته عند ان حقيقته وان لا تقصد وان تكلم واخرج من المسجد لم يفسد في قولهم جميعا لان صلاة المقتدى بناء على  
صلاة الامام وان افسادها لم يفسد صلاة الامام في كل صلاته وصار ككلام الامام

وصارت الصلاة الاولى فرضا على الخليفة لقيامه مقامه الموقوف الامام الاول الائمة قبل الاختلاف ثم اختلفت فانه تم حقيقة صلاة  
المؤمنين وهذا اذا علم ان الامام بان اشار الامام اليه عند الاختلاف فانقضى قصد الائمة ولقد تم بعد ركعتين مسافرا يسلم بهم ثم يقضي المقيمون  
ركعتين منفردين ولو اقتدوا به بعد قيامه بطلت صلاتهم دون المسافرين لان اقتداهم انما يوجب التتابع الى هنا وانما الاصح  
فانما يتحقق في حقه تقديم غيره اذا خالف الواجب بان باتمام صلاة الامام فانجى يقدم غيره للسلام ثم يتعطل بان فاته معه اما اذا فعل الواجب  
بان قدم ما فات مع الامام لم يقع الاداء بتأخير اليهم اذا تقدم ان لا يتابعوه فيضطرونه حتى يفيض فافاته مع الامام ثم يتابعونه ويسلم بهم  
قوله يتقدم من حيث انتهى اليه الامام بانما على ذلك قلنا قالوا لو اختلفت في الركعة مسبقا ركعتين فعلى الخليفة ركعتين لم يقدر  
فسدت صلاته كما لو اختلف مسافرا فمقتضى ركعتين ولم يقدر فسدت صلاته وصلاة القوم كذا اذا تم هذا فخرج علم المسبوق بركعة صلاة الاول  
فلم يعلم بركعة ولم يقدر قدر التشهد ثم يقوم وترجم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصيرون الى ان يفرغ فيصلون ما عليهم وحدانا ويقدر  
هذا الخليفة على كل ركعتين احتياطا قوله وهو الاصح احترازا من رواية ابي حفص انها تامة قالوا وكانها غلط لانه لا يتعطل بمسبوق يستدعي  
المخالفة في الجواب ثم اجاب في الفصلين بان صلاته تامة والا فهو محتاج الى البناء وضحية في هذه الحالة فيفسد وكذا ضحك الخليفة وبذلك لانه  
صار امره به بعد اخرج من المسجد وكذا قالوا لو تذكر الخليفة فاقته فسدت صلاة الامام الاول والثاني والقوم ولو تذكر الاول بعد اخرج  
من المسجد فسدت صلاته خاصة قبل من وجده فسدت صلاة وصلاة الخليفة والقوم قوله فان لم يحدث الامام الاول في لفظ الاول منها تسأل  
اوليس في صورة هذه المسئلة انما في ان ليس فيها اختلاف بل حاصلها رجل ام قوما مسبقين بركعتين فلما انتهى الى محل السلام فقفه او  
اخذت متوقفا فسدت صلاة المسبوقين عنده خلافا لها ولو كان حين انتهى الى محل السلام تكلم واخرج من المسجد لم يفسد صلاة المسبوقين  
عند الكل ثم فساد الصلاة المسبوقين عنده ليقضيها اذا لم يكونوا قد اتموا ركعة بسجدة قبل ان يحدث الامام بان قام المسبوق للقضاء قبل سلام  
الامام تاركا للواجب وهو ان لا يقوم الا بعد السلام الموقوف فقصي ركعة تسجد بها ثم فعل الامام ذلك لا تقصد صلاة لانه استحتم الفرد حتى لا يسجد  
لوسجد الامام بسبب عليه ولا يفسد صلاته ولو فسدت صلاة الامام بعد سجدة وكذا لو كان في القوم لاحق ان فعل الامام ذلك بعد ان تكلم لم يقضي  
ما فات مع الامام لا يفسد ولا تقصد عنده قوله لانه منه امي متمم للصلاة والكلام في معناه لان السلام كلام يستعمل على كل ما يخاطب به من الكلام  
في ذاته وفي حكمه الذي عدم الانسداد لم يفوت شرط الصلاة وبهي الطهارة بل هو قاطع فكان قطع الصلاة به فلم يفسد شي من صلاة المسبوق  
بمخالفة التبعة لتفويتها الطهارة ففسد جزا فاقية فيفسد مثله من صلاة المسبوق ولهذا تكلم الامام بعد قدر التشهد فعلى القوم ان يسلموا  
به ولو تعدوا الحدث او فوجبه وهو لم يسلموا وهذا

**فصل** في المسبوق كذا وعنده وهو من لم يدرك اول صلاة الامام هو كالمفرد الا في اربع مسائل احدها لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء اليه  
بان تحريره المانوسي حد المسبوقين المتساويين كية ما عليه فقصي لاطلا لاخره لا اقتداء بجمع ما فيها كوكبر او كالتفات يستألفا فاطلا لان كلاهما على ما  
تألفا لوقام الى قضاء ما سبق في علي الامام سجدة تسبق قبل ان يدخل مكان عليه ان يؤوي ليس في معناه لم يقدر الركعة بسجدة فان لم يجد حتى سجدة في عليان  
في آخر صلاته بخلاف المفرد ولا يلزم السجدة لسجدة لغيره ما في تكبيره للتسريع اتفاقا بخلاف المفرد لا يجب عليه عند ابي حنيفة وفيما سوي كك هو منفر







لما فيه مصيابة الصلوة وتعيين الأدل لقطع المراحة ولا فراحة ويبدأ بالأول صلوة مقتدياً بالثاني كما اذا استخلفه حقيقة ولو لم يكن خلفه الأصمى أو امرأة قيل يفسد صلوة لا يستخلف من لا يصلح للإمامة وقيل لا يفسد لأنه لو وجب الاستخلاف ففسد وهو لا يصلح للإمامة والله أعلم

### باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

ومن تكلم في صلوة غيره عاهداً أو ساهياً بطلت صلوة غيره خلافاً للشافعي في هذا الخطأ والسيان من مفرغ الحديث المعروف

بسقوط الوجوب بالنسيان ثم وجه قول زفر في الخلافة ان الصلوة مجمل ولم يقع البيان الا كذلك قلنا ممنوع فان المسبوق متصل بصل اول صلوة اولاً ثم يقتضي ما فاتة فعلم ان الترتيب بين الركعات لم يعتبر فرضاً لان الركعة لا يسقط بعذر المسبوقية بخلاف الوجوب قد يقوم العذر في استقاط شرعاً وعلى العكس المسبوق اللاحق الترتيب الذي ذكرناه في حقه أيضاً كان أثماً عندنا وان صحت صلوة ثم سئل عنه قوله اذا قضى السجدة وجب عليه قضاء جميع ما أدى بعد عدم الاعتداء به حيث كان قبله ما يفترض تقديمه وعندنا قضى الركعة الذي حدث فيه الذكر استحباباً لا غير ان كان قضاء ما عقيبها وله ان يوزعها الى آخر الصلوة فيقتضيها هناك كما هو المذكور في الهداية وفي فتاوى قاضي خان في آخر فصل ما يوجب السهو ما هو ظاهر في خلافه قال في امام صلى ركعة وترك منها سجدة وصلى اخرى وسجد لها فقد ذكر المتركة في السجود انه يرفع راسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيدها كان فيما لانها ارتفعت فيعيد ما استحساناً انتهى قال فانما ما قبل ذلك في المتركة بل يقتضي ان كان ما تحلل بين المتركة وبين الذي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باطلاق الروايات فلا يلزمه اعادته وان لم يكن ركعة تامة فذلك كالكس في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يرتفع قال قبله فيه وان تذكر وهو راكع في الثالثة انه ذكر في الركعة الثانية سجدة سجد المتركة وتيمم ثم يقوم فيصلي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما لانه لما تذكر في الركوع والركوع قبل رفع الراس يقبل الارتفاض فسجد المتركة رخص الركوع بخلاف ما بعد التمام انتهى والاصح ما في الكتاب للقاعدة التي قدمنا في اول باب صفة الصلوة من ان الترتيب بين ما يتجدد في كل الصلوة من الركعات هو القعدة وبين غيرهما مطلقاً شرطاً لا بين المتجدد في كل كعة وهو المتجدد في كل الصلوة وبين المتجدد في كل كعة لان الشرع علق التمام بالقعدة فلو جاز تأخر شيء عنها كان ذلك الغير متعلقاً به ومنتكف شرعاً بخلاف تقديم سجدة الركعة على ركوعها والركوع على القيام لان الركوع شرع وسيله الى السجود بعد القيام الى الركوع فلا يتحقق ذلك بالتقدم المندرج وكذا تقدم القراءة على الركوع لانها زينة فلا يتحقق الا فيه فلا يتصور تقديمه عليها وتذكر السجدة في ركوع الثانية مثلاً من الاول لم يتحقق تقديمه على ركوع الاولى بل هو في محله من التقديرات غاية الامر انه صلاً بعد ركوع الثانية ايضاً اذا لم يعد على هو الامر الجائز خلافه لرفع راسه في التقدير قبله لالتحاقه بمحله من الركعة الاولى ووجوب كونه قبله بسقوط النسيان دليل حال المسبوق لاشترائه في العذر بخلاف السجدة في القعدة لانه لا يتقدم ثم كونه في القعدة معنى موصوفة فلا يكفي اعتبارها بما تفرقة عن السجدة المذكورة فيها قوله لما فيه مصيابة الصلوة لاشك ان صلوة المأموم مرادة بهذا اما صلوة الإمام المحدث فظاهر النهاية انها هي المرادة بناء على فساد صلوة اذ لم حتى خرج وقد قدمنا فيه روايتين الشيخ بهم الصلوة فيروا صلوة من قصد صلوة اعظم من كونه المأموم او الامام على احدي الروايتين عندي لا شك فساد صلوة الامام لان الاستخفاف ليس من اركان الصلوة بل غاية الوجوب تحيينا صلوة غيره عن نفسه وهو قادر عليه الامام منفرد في حق نفسه فخاف ما في خروجها بالاستخفاف تأثيماً لسعيه في فساد صلوة غيره فنصار كما تم تعد التماخر عن خلفه حتى فسدت بتقديم عليه قوله ولو لم يكن خلفه الأصمى أو امرأة أو احمى اى من لا يصلح لامامة قوله لم يوجد الاستخفاف منه قصد او حكم بكون الاول خلفه الا لتصح صلوة الامام والمأموم وهذا لو اعتبرنا هذا الاعتبار لاصلاح صلوة المقتردي كان فيه افساد صلوة الامام فدار الامر عليه تفسد على الامام وقصم على المقتردي وبيننا

عدمه فيعكس فوجب الترجيح ووجه ترجيح عدمه نفي البيان

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها قوله ومفرغ الحديث المعروف رجع عن امتي الخطأ والنسيان انما انقضا يذكره بهذا اللفظ



في الصلاة من هذا الكتاب بعد ما علمنا ان الصلاة هي الحركات التي يحررك الله وهو الصلاة فثبت صلواته لا يحرى وظايف الناس فكان  
من كلامه في هذا الكتاب العاشر السامع الحمد لله على ما قالوا انه لا يتعارف جوابا وان يستغنى عنه صلواته نفسا معناه ان بقية المصلين على غير امامه لانه لا يعلم  
فكان من كلام الناس في هذا الكتاب ان الصلاة هي الحركات التي يحررك الله وهو الصلاة فثبت صلواته لا يحرى وظايف الناس فكان  
استغناء ما كان عليه من الصلاة فكان جوابا على ما قالوا انه لا يتعارف جوابا وان يستغنى عنه صلواته نفسا معناه ان بقية المصلين على غير امامه لانه لا يعلم  
الامام ان ينقل الى الله اخرى لنفسه صلوة الفاعل لنفسه صلوة الامام لو احل لقوله لرحم الناس في الصلاة فثبت صلواته لا يحرى وظايف الناس فكان  
ان لا يتغير اليه بل يترك اذا جازا والله او ينقل الى اية اخرى فلو اجاب في الصلاة فثبت صلواته لا يحرى وظايف الناس فكان  
مفسدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه لانه شاذ بصيغته فلا يتغير عن غيره وقيل انه يخرج الكلام من جواب وهو يتغير في جوابه كالشتم  
والاسترجاع على الخلاف في الصحيح وان اراد به اعلامه انه في الصلاة فثبت صلواته لا يحرى وظايف الناس فكان  
اذ انابت احدكم صلاة فليسمع ومن صلى ركعة من الظهر فراقبته للصلاة والتطوع فقد نقص الظاهر  
لان كلامه في المحرمين لان في الزوائد عليها يكون قوله لقوله لانتى واثربها لم يثبت في العبارة فقط فانه لو اراد بالجميع الامين فصاحدا  
او صرح فقال ويتحقق ذلك في حرفين زائدين او ان اجمع هنا باعتبار المتكلمين لا يتكلم واحد بل لا تكلم الا بالمشهود مع ان كل تكلم  
بشاهدين طلع ما ذكره وهو كذلك هذا وعن ابي يوسف انه ان كان الامين يكون الاقتران مع ذلك المرجع عنه بقطع الصلوة والافلا  
وعن محمد بن حماد انه ان كان المد خفيفا يقطع والا لا قوله يعني ان لا تكلم بغيره بالجواب لثبوت الخلاف فيما اذا لم يكن مدعوعا لم يل فله  
لتعين الصوت فثبت الفقيه السمعيل الزاهد تفسد وعند غيره لا وهو الصحيح لان ما للقرأة لم يثبت بها وكذا لو تنحى لاعلام انه  
في الصلوة ولو نفع مسموعا فسدت واختلفت في معنى المسموع فالجواب في غيره ما يكون له حروف كانت تفسد والا فلا تفسد  
بعضهم لا يشترط الحروف في الانفسا بعد كونه مسموعا واليه ذهب شيخ الاسلام وعلى هذا لو نظر طائرا او دعاه بما هو مسموع قوله  
وان كان بعد مدعوعا اليه اي مبعوث الطبع فانح لا يمكنه الاحتراز عنه فلا تفسد ومثله المرض اذا كان لا يمكن نفسه عنه تفسد كما يشا  
وعلى هذا قيل قول ابي يوسف في الامين ان لا يكون الاحتراز عنه قوله فقال آخر احترازه اذا قال لنفسه يحكم الله تفسد لقوله يعني الله وعن ابي يوسف لا تفسد  
في قوله لغيره ذلك لانه دعاء بالمنفرة والرحمة وهما تيمكان سجديت معاوية بن الحكم السابوق اول الباب فانه في عين المتنازع فيه  
لان مودعه كان تسميت عطاس وبالمعنى الذي ذكره في الكتاب قوله على ما قالوا اشارة الى ثبوت اختلاف روى عن ابي حنيفة  
انك لك اذا عطس فحمدني نفسه من غير ان تحرك شفعية فان حرك فسدت صلوة قوله فسدت صلوة يعني اذا قصد التعليم اما اذا اراد البلاوة  
فلا وكذا لو قيل ما لك فقال انجيل البغال والحمير او كان امامه كتاب وخلفه رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب ان اراد افادته  
المعنى فسدت لان اراد القرأة قوله شرطا لتكرار بان فتح غير مرة لانه فعل ليس من افعال الصلوة فيعفى قليلا ولم يشترط في اجماع هو الصحيح  
لانه كلام فلا يعني قليلا قوله لم يكن كلاما استحسانا بهاءهم من كون الفتح بعد قرأة ما تجوز به الصلوة او قبله وقيل ان قرأ الامام ما تجوز بقصد  
لعدم الحاجة اليه الاصح الاول قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم نوى القرأة وهو سهل لانه عدل الى النسي عنه عن المرض فيه باروى في الصلاة  
والسلام قرأ في الصلوة سورة المؤمنين فترك كلمة فلما فرغ قال المكين فيكم ابي قال بل قال يا فتى على فقال طنت انما نسخت فقال عليه الصلوة  
والسلام لو نسخت لا علمتكم وعن علي اذا نطقك الامام فاطمة قوله وتفسد صلوة الامام هذا قول بعض المشايخ وعاستهم على ما يفيد لفظ الخط  
على انه لا يفسد ان ينقل وهو لا وفق للاطلاق المرض الذي روياه قوله اذا جازا وانه اجمل للخلات فيدق فاضحى فان صاحب المحيط وكره  
اعتبروا وان الركوع بعد قرأة ما تجوز به الصلوة وقال بعضهم ينبغي ان لا يتخير المي بل ينقل الى آية اخرى او يركع اذا قرأ الكتاب صونا للصلوة  
عن الزوائد وهذا هو الظاهر من جمل الدليل المارى الى اذكر انه عليه الصلوة والسلام قال لا يي ما فتحت على مع انها كانت سورة  
المؤمنين بعد الفاتحة قوله وهذا الخلاف فيما اذا اراد جوابه بان قيل مثلاً مع الله الله آخر فقال لا الله الا الله اما ان اراد اعلامه انه  
في الصلوة فلا يتفرغ للجواب فلا تفسد في قول الكل وكذا اذا اخرج بغيره فقال الحمد لله تفسد في قصد الجواب لا الاعلام قوله فلا يتغير بغيره  
كما لم يتغير عند قصد اعلامه انه في الصلوة مع انه ايضا قصد هناك افادة معنى به ليس هو موضوعه فالتساخر خرج قصد اعلام الصلوة  
بقوله صلى الله عليه وسلم اذا نابت احدكم نائبة وهو في الصلوة فليجسج الحديث اخرج الله لانه لم يتغير بغيره فان من شرط كونه

ان يتغير بغيره عند قصد اعلامه





وان سرت امرأتين يدي المصلي لا تقطع الصلوة لقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة مردود  
لان الماراة اخر لقوله عليه السلام لو علم الماريتين يدي المصلي ما ذل عليه من الزجر لوقوف امرأتين

من كورين او تجرت او شد السراويل او زل القميص او لبنة او الخمين او مشى قارصين دفعة او تقدم امام الواحد اكثر من قدر صفا وساق الدابة  
بدر جلية فنبه لان كسب او ضربت نعم اوجك او مشى او تحت اقل ما عينا او غير متدارك او لم يتناول القارورة بل كان في يده نجس بها او  
نزع اللجام او القميص او ساق رجل من احد الاقصاء وتولم اذا وضع الماريدة فسد يجب ان يحل على التكرار دون فترة ليكون عملا  
كثيرا ولا فائدة الواحدة عمل قليل وقد قالوا في قتل الحية انه اذا كان يعمل قليل الاقصاء وبالكثير فسد بل اختار المخرى انها لا تقصد بالكثير  
ايضا لانه مخصص فيه بالنفس وكان كالمشي الكثير في سبق الحدث ولا شك ان هذا كذلك بالنفس وهو في الصحيحين عن ابى سعيد الخدري عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى احدكم الى شئ استمر من الناس فاراد احد ان يثاير بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاته فانما هو شيطان  
وشكلكم فيه بعد مسكه قتل الحية فلا اقل من تقييد القسا بكونه كثيرا قوله وان حرت امرأة خصها بالنصيص على رد قول الظاهرية ان مردا فسد  
فكذلك الحمار والكلب عند دم ووجه الحمار حديث عائشة في الصحيحين ان علي عليه الصلوة والسلام كان يصلي وانا مقترنة بين يديه فاذا سجد غشي يقصبت  
رجلي فاذا قام سبطها والبيوت يومئذ ليس فيها صباح وقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة مردوشى واور واما استطعمه فانما هو شيطان  
في سده بحال فيه فقال وانا مروى مسلم مقرونا بحجة من اصحاب الشيعى واخرج الدارقطنى عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وابا بكر وعمر قالوا لا يقطع الصلوة مردوشى واور واما استطعمه ضعف رخصة واقعة مالك الطحاوى في شرح مسلم حديث لا يقطع  
الصلوة مردوشى فضعيف والذى يظهر انه لا يزل عن الحسن لانه يروى عن عدة طرق عن ابى سعيد الخدري وابن عمر والى امامته والسنن وجابر  
والروايات في ابى داود والدارقطنى والبيهقى في الاوسط وعلى كل حال لا يعدم بانى صحيح مسلم عنه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة اذا لم يكن  
بين يديه كاخرة الرجل المرأة والحمار والكلب الاسود قلنا ما بال الاسود ومن الاحقر قال يا ابن اخی سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كما سالتني فقال الكلب الاسود وشيطان قال الامام احمد لا شك ان الكلب الاسود يقطع وفي نفسه من المرأة والحمار شئ قال ابن الجوزى انما قال  
ذلك لانه صحيح حديث عائشة انها قالت ذكرت ما رويناها افنا وصح عن ابن عباس انه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فخرت  
عن الحمار وركبته لاهم لصف فابا لاه ولم يجبه في الكلب شئ انتهى واما اصل انه قام المعارض فيها ولم يوجد في الكلب تاويل محمود ذلك على طبع الخشوع  
لانه محتمل بخلاف معارضة حديث عائشة وابن عباس فانها محتمل ان في عدمه لا فائدة ويجب في مثل هذه المسئلة على محتملها لم يعارض به الحكم ولا شك ان الكلب  
مطلوب على حمل يقطع فاذا اذرم في عامه هذا كون المراتع الخشوع بالنسبة الى المرأة والحمار لزم فيه بالنسبة الى الكلب ايضا ذلك لا يريد به عنيان  
مختلفان ذلك لا يجوز عندنا ثم الكلام في هذه المسئلة في عشرة مواضع كلها في الكتاب لا واحد او هو انه لا باس بترك السنة اذا من المردود قوله  
عليه الصلوة والسلام الحديث في الصحيحين عن ابى النضر عن بسر بن سعيد ان زيد بن خالد ارسل الى ابى جهم يسأله اذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
في الماريتين يدي المصلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم الماريتين يدي المصلي اذا عليه كان ان يقف اربعين خيرا لمن ان  
يمر بين يديه قال ابو النضر لا اور قال اربعين يوما او شهرا او سنة ورواه البزار عن ابى النضر عن بسر بن سعيد قال ارسلني ابو جهم الى زيد بن خنبل لفساته فيه  
كان ان يقف اربعين يوما او شهرا او سنة ورواه البزار عن ابى النضر عن بسر بن سعيد قال ارسلني ابو جهم الى زيد بن خنبل لفساته فيه  
لمن لفته لكا وليس يستبين الاحمال كون ابى جهم بعث بسر الى زيد بن خالد وزيد بن خنبل لبعثه الى ابى جهم ليعلم ان خبره باعنه ليستبته فيما عنده

وانما يقرأ اذا قرأ في موضع سجدة على ما قيل ولا يكون بينهما حائل ويجزى لعضد المار اعضاءه لو كان يصلي على الدكان فيصلي على  
في الصلوة ان يقرأ امامه ستره لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم في الصلوة فليصل بين يديه ستره ومقلد ما خاضع فصاعدا  
لقوله عليه السلام يخرج احدكم اذا صلى في الصلوة ان يكون امامه مثل مشقة الرجل فيصلي بين يديه ستره فليصل بين يديه ستره  
كالبعد والناظرين من بعيد فلا يحصل المقصود ويقرب من الستره لقوله عليه السلام يصلي الى ستره فليصل منها يجعل  
على حاجته ما لم يعلل الايسر به وهو كما نزل ذلك بأس بترك الستره اذا من المروء ولم يواجه الطريق وستره الا امام ستره للقول

وهل عنده ما يخالفه فاجزى كل محفوظ وشك احدهما وجزم الآخر واجمع ذلك كما عند ابى النضر فحدث بها غير ان كانا حفظنا حديث ابى جهم عن عبيدة  
خط حديث زيد بن خالد قوله وانما ياتى ثم اذا قرأ في موضع سجدة على ما قيل ولا يكون بينهما حائل قبلها هو الاصح لان من قدمه الى موضع  
سجوده هو موضع صلوة ومنهم من قدره بثلاثة اذرع ومنهم بحجته ومنهم بربعين ومنهم بمقدار صوتين او ثلاثة وفي النهاية الاصح  
انه ان كان بجبال لوصل الى صلوة الخاشعين نحو ان يكون بصره في قيامه في موضع سجوده وفي موضع قدميه في ركوعه والى اذنه انفسه  
في سجوده وفي حجره في قعوده والى منكبه في سلامه ولا يقع بصره على المار لا يكره وفتح الرخسي ما في البدائية واصح في النهاية فخر الاسلام  
ورجحه في النهاية بان المصلي اذا صلى على الدكان حاذى اعضاء المار اعضاءه كره المروء وان كان المار اسفل ومولدين موضع سجوده يعني انه  
لو كان على الارض لم يكن سجوده فيه لان الفرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده البتة ودون محل المروء لو كان على الارض منع لك  
تثبت الكرامة اتفاقا فكان ذلك نقض لما اختاره شمس الائمة بنحو ان فخر الاسلام فانه غشي في كل الصور غير منقوض قال ثم ذكر شيخ الاسلام  
هذا الحد الذي ذكره اذا كان يصلي في السجود فاما في المسجد فالحد هو المسجد الا ان يكون بينه وبين المار اسطوانة او غير ما يعني انه لم يكن  
بينهما حائل فالكراية ثابتة الا ان يخرج من حد المسجد فيمسح بيمينه في جوارحه الفقه في المسجد كره ان كان بعيدا وفي الخلاصة اذا  
كان في المسجد لا ينبغي لاحد ان يمر بينه وبين حائط القبلة وقال بعضهم يداور خمسين ذراعا وقال بعضهم قد راينا بين الصنف الاول حائط  
القبلة وفشا هذه الاختلافات ما يفهم من لفظ بين يدي المصلي فمن فهم بان بين يديه شخص ما بينه وبين محل سجوده قال من فهم انه يصلي  
مع اكثر من ذلك ففاه عين ما وقع عنده والذي يظهر ترجح ما اختاره في النهاية من فخر الاسلام كونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره  
فان الموضع المروء بين يديه وكون ذلك البيت برسمه اعتبر بقعة واحدة في حق بعض الاحكام لا يكره تغيير الامر بحسب المروء من بعيد  
فيجعل البعيد قريبا قوله ويجزى لو كانت الدكان قد اقامته فوتره فلا ياتى المار ومن الشاخص من جهة بطول الستره وهو  
وعلط بانه لو كان كذلك لما كره المار الركب الى ستره فخره خالص كان ستره وكذا الدابة واختلغا في القامه وقالوا حيلة الركاب ان ينزل  
فيجعل الدابة بينه وبين المصلي فتصير ستره فيمر ولومرجلان فلا يتم على من يلي المصلي قوله مؤخره الرجل يضرم الميم وكسر الخاء آخره  
وتشديد الخاء خطأ وهى خشبة التقي في آخرة عرفتة تحاذى رأس الركاب قوله لقوله عليه الصلوة والسلام العجرج غريب بهذا اللفظ  
واخرج مسلم عنه عليه الصلوة والسلام ان جعلت بين يديك مثل مؤخره الرجل فلا يفكر من مرتين يدك واخرج عن عائشة رضي الله عنها  
عليه الصلوة والسلام في غزوة تبوك عن ستره المصلي فقال مثل مؤخره الرجل قوله لقوله عليه الصلوة والسلام اهمل احدكم غريب بهذا اللفظ  
واخرج ابن جبان في صحيحه والحاكم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليصل الى ستره ولا يبع احدكم بين يديه  
واخرجه احمد والبارد وابن جبان فان ابى فليقله فان فيه القبرين قوله لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى الخ اخرجه الحاكم عنه عليه الصلوة والسلام  
اذ صلى احدكم فليصل الى ستره وليدن منها وراه البوداود وفيه لا يقطع الشيطان عليه صلوة قوله به وزاد لا تقرأت شيئا الى حديث اخرجه البوداود  
عن فضالة بنت المقداد بن الاسود عن اميا قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى عود ولا عود ولا شجرة الا جعله على حاجته الايمن  
والايسر ولا يصعد صعدا ولا ينزل بالوليد بن كامل في سجدته ضابطة وبان ابا علي بن الحسن رواه في منته عن جديته بنت المقداد بن معد كيرب







لأنه عليه السلام في الصلاة على راسه وكيفية ثم يرسل طرفه من جانب ولا ياكل ولا يشرب لأنه ليس من أعمال الصلوة فان اكل أو شرب  
 عامدا أو ناسيا فسدت صلوة لأنه عمل كثير وحالة الصلوة مذكرة وكان بان يكون مقام الامام في السجدة في الطاق ويكره ان يقوم في الطاق لأنه  
 يشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما اذا كان ساجدا في الطاق ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان لما قلنا وكذا  
 في القلب في ظاهر الرواية لأنه انما يراه بالامام ولا بأس ان يصلي الى ظهر رجل قاعدا

وتبين كراهية كون المصلي مشركا فيه قوله لأنه عليه الصلاة والسلام ثم عن السدل عن ابي هريرة رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام ثم عن السدل  
 في الصلوة وان يغني الرجل فانه في الصلوة اخرج البوداود والحاكم وصححه قوله وهو ان يصنع الخ فيصدق على ان يكون المندمل سلطانا  
 كتفيه كما عناه وكثير فيمنع من عمل عنقه منديل ان يصنع عنه الصلوة ويصدق ايضا على لبس القبا ومن غير او خال اليدين كيه وقد صرح  
 بالكرامة فيه ويكره اشتراك الصلوة وهو ان يلتفت ثوب واحد راسه ساير بدنه فلا يمنع منفذ اليد وهل يشترط عدم الازاحة ذلك  
 محمد يشترط وغيره لا يشترط ويكره الاعتبار وهو ان يلتفت العمامة حول راسه ويدع وسطها كما تفعل الذمعة ومنوشا لا يكره وفي ثوب واحد  
 على عاتقه بعضه يكره الا لضرورة عدم قوله وحالة الصلوة مذكرة فلا يكون الاكل فيها ناسيا كالاكل في الصوم ناسيا ليلتمى به ولأنه ثم  
 القدر الذي يتعلق به الفساد والفساد الصوم غري في غريب الرواية للابي جعفر ومحمد بن احمد من بين اشيانه ما من خارج فلو ادخل سميته فاستلمها  
 اتفقد وعن ابي حنيفة والابي يوسف لا تفقد ولو كانت من اشيانه فاستلمها لا تفقد لو كان عين سكرة في فيه فذابت فدخل حلقه خدشت لو لم يكن  
 بل صلى على اثرها بطلانها فوجب الحلاوة لا تفقد ولو لأكب لم يلحقه فندرت كسفن العلك لو لم يكن في حلقه في جوفه منه شيء يسير لا تفقد وذكر شيخ الاسلام  
 اكل بعض اللقمة ولقي فيه بعضها فدخل في الصلوة فاستلمها لا تفقد لم يكن ذلك الا في قوله في الطاق ابي الجواب وفيه ظريقتان كونه يصير متاراجعا  
 وكما لا يشترط من على عن يمينه ويساره حاله حتى اذا كان يجني الطاق عمودا وان ورثها فخرت ان يطلع منها اهل البيت على حاله لا يكره وانما هذا  
 بالعراق لان محاربههم مجبوبة طوقه فمن اختار هذه الطريقة لا يكره عنده اذا لم يكن كذلك فمن اختار الاولى يكره عنده فطابقا ولا يخفى ان اختيار  
 الامام مقدر بطلب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه غاية ما بان كونه في خصوص مكان لا يشترط ذلك فانه نبي في الساجد المختار  
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم تكن كانت له ان تقدم في محاذات ذلك المكان لأنه لا يخفى في وسط الصف فهو المطلوب لوقايته  
 في غير محاذاته مكره غاية اتفاق المليين في بعض الاحكام لا يقع فيه على اهل الكتاب انما يخصون الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا يشبه  
 قوله بطلان ما اذا كان سجوده في الطاق ابي جله خارجا فانه لا يكره لان العبرة بالتقدم في مكان الصلوة حتى يشترط طهارته روايته واحدة  
 بخلاف مكان السجود اذ فيه روايتان كذا لو كانت لا يدخل داره ان يجث بوضع القدم وان كان باقى بدنها خارجا وهو ان كان رجلاه  
 في الحرم ورأسه خارجا حرام فعليه ان يخرج قوله وحده اخره اذا كان معه بعض القوم فانه لا يكره قوله لما قلنا من ان تشبه اهل الكتاب فيهم  
 يخصون امامهم بالمكان المرتفع فنقول في ظاهر الرواية اخره عن رواية الطحاوي انه لا يكره لعدم مناطها وهو التشبه فانهم لا يخصونه بالمكان المنخفض والحج  
 ان الكرامة هنا المعنى آخر وهو ما ذكر في الكتاب اختلف في مقدار الارتفاع الذي يتعلق به الكرامة فتقول قد راقمته وقيل بالواقع بل لا يتأثر وقيل في راع  
 كالسرة هو المختار والوجه وجوبه الثاني لان الموجب وهو شبه الازدرار تحقيق فيه غير مقتصر على قدر الارتفاع قوله تحيد لا فائدة نفى الكرامة بصفة  
 التحدثين خلافا للقالين في ذلك المحضرة النائم في ما روى عنه عليه الصلاة والسلام لا تصلوا خلف النائم ولا التحدث فتصيح وتقرع انه  
 عليه الصلاة والسلام صلى وعاشته نائمة متعرجة عليه وبين القبلة قاله الخطابي وقد يقال لم يكن عاشته نائمة بل مضطجعة وكذا قالت فكان  
 اذا سجد غزفي فقبضت جلي فاذا قام مضطجعا الا ان يقال كان ذلك الغمز المتكرر اراياها لئلا يفسد في الصبح عن عاشته رضي الله عنه قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يصلي من صلوة الليل كلها وانا متعرجة عليه وبين القبلة فاذا اراد ان يوتر القنطري فابترت فيصلي انها كانت نائمة لا مضطجعة





فصل في استقبال القبلة بالرجل في غير الصلاة  
المستند بوجهه على موارىي القبلة وما يخط منه يخطه إلى الأرض فلو كان استقباله في وجهه موارىيها ما يخط منه يخطه إلى

الاعتناء بالشرع ولا بأس مع شدة الوضوء ويكره استقبال القبلة في السجود ويكره مع سجدة لا تنفع إلا في وقت الوقت أو الجماعة ولا جماعة أخرى  
ويقطع الصلاة إن لم تحث ذلك إذا تكرر غيره النجاسة وكذا يقطع لأغثة الملوثة أو خوف على المني أن يسقط من سطح أو يفرق أو  
يحرق ويخون وله أن يقطع إذا سرق من أو من غيره تدرجهم لا المذايا والبول إلا أن يستغيث ويكره مع دافقة الأضحية ما كان بها  
الشرع أو قبله وفيه درهم أو لولو يمتنع من سنته الشراة وفي أرض غيره فإن أتى بين ذلك وبين الصلاة في الطريق إن كانت الأرض  
مزرعة أو كان في الطريق والأرض ولو كان في بيت الإنسان أن استاذنه فاحسن ولا فلا بأس ويكره وقدمه عذرة كما يكره أن  
يكون قبلة المسجد إلى حمام أو مخبز أو قبر فإن كان عليه وبين هذه حائل جائط لا يكره ويكره بحضرة طعام إذا كان له الدفات إليه لم يشرع  
عليه الصلاة بحضرة طعام ولا وهو يدا فدا الاغتسال ما في إلى داود لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره يحل على تأخيرها عن وقتها جميعا بينهما  
وفي الصحيحين عن أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع رأسه قبل الأمام أن يحول القدر رأسه رأس حمار ويجعل صدره  
صورة حمار وعنه أنه عليه الصلاة والسلام قال التناوب من الشيطان فإذا تناوب أحدكم فليكن طمأنته استطاع وعن جابر بن سمرة قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلتين إقام يرفعون البصائر إلى السما في الصلاة ولا ترجع إليهم

**فصل** في نهى استقبال القبلة بالرجل في غير الصلاة  
الغالب فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا أو غرلوا الخرجة سنة قوله ولا يكره في رواية الحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رقيت يواسي  
بيت اخي حفصة فقامت النبي صلى الله عليه وسلم لقيضي حاجته مستقبل الشام سديرك الكعبة دالان فخرج موارىيها إلى آخرها ذكر في الكتاب جده الظاهر  
الحديث السابق وهو مقدم لعدم المنافع عند المعارضة وأعلم أن هذه المسئلة تختلف فيما أحل على ثلاثة أقوال باعتبار هذه الرواية نصير أربعة أقوال  
فهيستأنف إلى الكعبة مطلقا منهم جاز في الخرجة أو خفيقة أو زعم الأول مع تقوية القول في التوبة قد مناشام فوجدنا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وطأ مكة كرجل في أرضها دون النسيان مطلقا منهم شدي في الخرجة أو خفيقة أو زعم الأول مع تقوية القول في التوبة قد مناشام فوجدنا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن جابر قال علي أنا مني عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخرجة أو خفيقة أو زعم الأول مع تقوية القول في التوبة قد مناشام فوجدنا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما ذكرناه الفاسم رويته لرسول الله صلى الله عليه وسلم وطأ مكة رخصه مطلقا منهم من طرأ الاحاديث لتعارضها ثم رجع إلى الأصل وهو الإباحة  
والمعارضة بحديث ابن عمر المتقدم ورواه ابن جابر عن عراك عن عائشة قالت ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا  
بفروجهم القبلة فقال أرايتهم قد فعلوا استقبلوا بمقعدي القبلة وقول احمد حسن في الخرجة حديث عائشة وإن كان مسطافان مخرج حسن بناء  
على انكاره أن عراكا سمع من عائشة مرفوعا بأنه ممن يمكن كونه لقيما فقد قالوا أنه سمع من أبي هريرة والبيهري توفى وهو عائشة في سنة واحدة  
فلا يجازعها مع كونها في بلدة واحدة وقد أخرج مسلم حديث عراك عن عائشة جأفتني مسكنة تحمل الغنيتين لها الحديث ثم أخرج الكدار  
الحديث المذكور من غير جهة حماد بن سلمة الذي في حديث ابن جابر قال عراك فيها حديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام لما بلغه قول الناس امر  
بمقدرة فاستقبل بها القبلة ومنهم من أوحى النسخ تسكبا بالخارجة أبو داود والترمذي ابن جابر في صحيحه والحاكم والدارقطني عن جابر بن عبد الله  
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبلة فزارته قبل أن يقبض لعام يستقبلها ولفظ ابن جابر ومن بعده

ويكون الجماعة فوق المسجد والبول الفلح لان سطح المسجد لا يحل عليه السجود حتى يصح الاقتداء منه بمن يحجته ولا يبطل الاعتقاد بالصحة اليه و  
 لا يحل الجنب الوقوف عليه ولا يأس بالبول فوق بيت فيه مسجد المراد اعتد للصلاة في البيت لانه لم يأخذ حكم المسجد وان كان يأس اليه ويكره  
 ان يخرج باب المسجد لانه يشبه المنع من الصلاة وقيل لا يأس به اذ الخيف على متاع المسجد في غير اوان الصلاة ولا يأس بان ينقش المسجد بالحق  
 والساج وما دلل الذهب قوله لا يأس بشيء الى انه لا يوجد عليه لكنه لا يأنبه وقيل حرفة وهذا اذا فعل من مال نفسه اما التبول  
 بفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النفس حتى لو فعل بغيره من الله اعلم بالصواب

هذا الباب لا يثبت في ذلك خمسة التذليل ونظيرهم لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا ان نستقبل القبلة او نسد بابا بغير وجها او نرتقا الماء  
 ثم رايته قبل موته بعام يقول الى القبلة اباان بن صالح وثقة المكوني بن يحيى وابوزرعة والوجاهم وقال السفياني في العلل الكبرياء  
 محمد بن اسماعيل يعني البخاري عن غير واحد في حديث صحيح والاحوط المنع لان الناح لا يدان يكون في قوة المنسوخ هذا وان صح  
 لا يقاوم ما تقدم ما اتفق عليه الستة وغيره مما خرج كثير مع ان الذي فيه حكاية فعله وهو ليس صريحا في المنع التشرع القول بجواز اخذ حصة ولو  
 فجلس مستقبلا فذكر ليتحب له الاخراف بقدر ما يمكنه اخرج الطبري في تهذيب الآثار عن عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسن عن ابيه عن جده قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس بول قباله المسجد فذكر فتحرر عنها اجلا لا عالم تقيم من محاسن حتى يغفر له ذلك كبره له  
 ان يكسب العنصر نحو البول وقالوا كبره ان يهرج عليه في النوم وغيره الى القبلة والمصحف او كتبت الفقه الا ان يكون مكان من رفع عن المحاذرة  
 قوله وتكره الجماعة فخرج بالتحريم في شرح الكفر لقوله تعالى ولا تبشروهم انتم عاكفون في المساجد لكن المحي كراهية التحريم لان الآية اتيها  
 هي على تحريم الوطن في المسجد للمعتكف فيعيد ان الوطن من محظورات الاعتكاف فعند عدم الاعتكاف لا يكون لفظة الآية والاعلى منع فالمنع  
 للمسبح بالمكان مشكفا كانا فاعلم ان قال لا يجوز له الوطن عليه الاعتكاف لما عرف من ان قطع فعل الاعتكاف على الرماية لثبوت انها العبادة لا الطل وانما يمنع للمسبح بل اخر  
 فليس كآية على الطل فاني كل الاعتكاف ان يقال ان الاعتكاف هو ان يقطع فعل الاعتكاف الذي هو ان يقطع المسبح لانه من محظورات الاعتكاف فليس كآية على الطل  
 بالحدث يكون انما محظورة ولو سلم عدم الاتفاقي قلناه عينا كانت محظورة كون التحريم الاعتكاف او للمسبح فيكون نظية الدلالة وبمثلها ثبتت كراهية التحريم لا التحريم  
 والمرد بالتحلي التعلل لان سطح المسجد حكم المسجد على عثمان السام وقد امر بتطهيره والبول نيا فيه وان كان المسجد يترى من الثمانية كما تفرق العبادة  
 من النار على ما روي فكيف بالبول قوله لانه لم يأخذ حكم المسجد حتى يصح فيه الاعتكاف والاعتكاف الاختلاف في فصل العيد والجماعة والاصح انه  
 انما حكم المسجد جوار الاقتدار لكونه مكانا واحدا وهو المعبر في جوار الاقتدار قوله لانه يشبه المنع من الصلاة وهو حرام قال تعالى من اعظم  
 من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وقيل لا يأس اذا حيف على متاع المسجد من التقييد بربنا كما في عبادة بعضهم فلهذا رخصت  
 انظر على السجدة ثبت في ثمانية جوامع ثابت كذلك في اوقات الصلاة ولا خلاف ان بعضها نفى بعضها قوله وقيل هو قربة لما فيه من تنظيم المسجد ومنهم  
 من كرهه لقوله عليه الصلاة والسلام ان من شرط الساعة ان تزين المساجد الحديث ولا قول ان ثلثة وعرضا لا يأس به محمل الكراهية كما كلف  
 بدقائق النقوش ونحوه خصوصاً في المحراب او التزين مع ترك الصلاة وعدم اعطائه حقه من اللفظ فيه والجلوس بحديث الدنيا ورفع الاطراف  
 بدليل آخر الحديث وهو قوله وقلوبهم خاوية من الايمان هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فيفعل ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل المصلي  
 فوق السواد للبقا ضمن كذا في النهاية وعلى غرضية المصنف بالذهب لا يأس به كان المتقدمون تكملة من شد المصاحف اتخاذ المشد لما  
 لانه يشبه المنع كالعاق وبه فروع متعلق باحكام المسجد لا شك ان الرفع للقيمة الاولى من يمينه ولو قيل انه قربة ولا يضر في السجدة لو كانت بغير قربة  
 كبير فزعم تركت ولو خسر فاعت فيه شيء ان حضر اهل المسجد وغيرهم بانهم لا يضمنون ان كان تغير اذنهم ضمن ضرر ذلك باله اولاد ولا يجوز عرس الاشياء  
 فيه الا ان كان فيه فافروا اسطوانات لا تستقر به فيجوز الترشب بذلك الماء فيحصل بها البقع ولا يأس بان يتجز فيه ميت المتاعه لا يجوز ان يتجز  
 طريقا غير ذر فان كان بعد لا يأس لا يضر فيه فهاخذ التمام منه ثوبه ولو بريق كان فوق الحصى اسهل منه تحتها لان باسحتها مسجد حقيقة

لا يثبت

لا يثبت





لا إلى حديثه مرة قوله عليه السلام إن الله تعالى زادكم صلوة لا بد في الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر وحوالو جوب

في كتاب حسن صحيح غريب ما نقل عن البخاري من أنه عليه السلام لا يوتر سماع بعض هؤلاء من بعض فبنينا على اشتراط العلم باللقن والصحيح الاكتفاء  
بإمكان اللقن والعلل ابن الجوزي له ما بن إسحاق وبعيد النورين راشد نقل تضعيف ابن راشد عن الدارقطني أما ابن إسحاق فتحة فتحة لا شبهة  
عندنا في ذلك ولا عند محقق الحديثين ولو سلم فقد تالاه الليث بن سعد عن يزيد بن حبيب وأما ما نقله عن الدارقطني من تضعيف ابن راشد  
فعلعله فيه صاحب التتبع لأن الدارقطني إنما ضعفه محمد بن عبد الله بن راشد البصري مولى عثمان بن عفان الراوي عن أبي سعيد الخدري إذا هذا  
راوي حديث خاتمة فهو الروقي أبو الضحاك المعمرى ذكره ابن جبان في الثقات انتهى ومتابعة الليث والتتبع مكنونه الروقي كلاهما  
في إسناده النسائي للحديث المذكور في كتاب اللقن فمروا بالحديث على أنهم وجدوا في الصحة ولو لم يكن في ذلك ما كان في كثره طريقة الضعفة ارتفاع  
إلى الحسن بل بعضها حسن حجة وهو طريق ابن راهويه وقررة أن قال أحمد فيه من الحديث فقد قال ابن عدي لم أر له حديثا منكجدا وارجوا  
أن لا بأس به وقد ذكره ابن جبان في الثقات بقى الشان في وجوب الاستدلال بقبيل من لفظ زادكم فإن الزيادة لا تحقق إلا عند حصر المزمعة  
والحضور أو الفرائض لا المأفول فيمكن عليه ما ثبت بسند صحيح أخرجه الحاكم البيهقي عنه عليه الصلاة والسلام أن الله زادكم صلاة إلى صلواتكم  
هي خير لكم من حمر النعم المأفول الركعتان قبل صلوة الفجر فإن اقتضى لفظ زادكم الحصر فإنه يجب في هذا كون المحصورة المزمعة عليها السنين  
الرواتب وح فالمحصورة أعم من الفرائض والسنن الزاتية فلا يستلزم لفظ زادكم كون المزمعة فرضا سواء زادت على المحصورة التي ليست  
بفرض أعني السنن وقد يكون كذلك كما علم من التمسك بهذه الطريقة مع شهورها بنعيم إلى الافتقار على التمسك بلفظ الأمر لكن لفظ الأمر  
إنما هو في حديث ابن أبي عمير وعمر بن شعيب وقد ضعفه فالا دلي التمسك فيه بما في الروايات وعن أبي المنيب عبد الله الغفلي عن عبد الله  
بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني ورواه الحاكم وصححه وقال أبو المنيب  
فتحة وثقة ابن جبان أيضا وقال ابن أبي حاتم صححت أبي ليلى صاحب الحديث وأكره على البخاري وأجابه على الضعفاء وتكلم فيه النسائي  
وابن جبان قال ابن عدي لا بأس به فالحديث حسن وأخرج البزار عن حكيم بن محمد عن جابر بن أبي مشعر عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله  
عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم وقال لا تعلم يروي عن ابن مسعود والأمن هذا الوجه فلا ينيل الأمر قد يكون المندب  
والحق هو الثابت وكذا الواجب لغة ويجب الحمل عليه دفعا للمعاضة ولتبيين القرينة الدالة عليه بالمعاضة فما أخرج البخاري وسلم عن ابن  
أن عليه الصلاة والسلام لا يوتر على البعير أيضا أنه عليه الصلاة والسلام بعث معاذا إلى اليمن قال له فيما قال عليه السلام قد فرض عليكم خمس صلوات في اليوم الليلة قال  
ابن جبان كان يشبه قبل فاته عليه الصلاة والسلام ما لم يسبقه في موطنه إلا أنه عليه الصلاة والسلام توفي قبل أن يقدم معاذا ومن المزمع ما أخرجه ابن جبان عليه الصلاة والسلام  
قام بهم في رمضان فكانت أوتر ثم انظره من الثابتة فلم يخرج إليهم فقال خشتان كتب عليكم الوتر فذهبن ما عارض لهم به لم يخرج ما لم يسلم فخصت أو عدم  
تمامه لا والله القرينة الصارفة للوجوب إلى المعنى فمما في السنن الزاتية قال عليه الصلاة والسلام الوتر حق واجب على كل مسلم فوجب أن الوتر خمس فلو تر من واجب  
أن يوتر بثلاث فليقبل ومن أحب أن يوتر بأربعة فليوتر ورواه ابن جبان الحاكم وقال على شرطهما وجه القرينة أنه حكم بالوجوب  
ثم خيره بين خصال أحدها أن يوتر بخمس فلو كان واجبا لكان كل فصله يتخير فيها تقع واجبة على ما عرفت في الواجب المخير والاجتماع على عدم وجوب  
الخمس فلم يرد إلى ما قلنا فاجوب عن الدال أنه واقعة حال لا عموم لها فيجوز كون ذلك كان لغيره والاتفاق على أن الفرض يعني على الدابة



وحكى الحسن إجماع المسلمين على الثلث وهذه الأحوال الثمانية وفي قول يترى تسليمتين وهو قول مالك وهو على علم كما روينا

يحتاج إلى الاشتغال بجوابه أو تخيل كالمسلم من كونه أذخشي الصبح صلى وأتمه متصلة فاني أيقاوم الصبح التي ذكرنا ما وغيره كثير تركنا مجال  
القول مع ان أكثر الصحابة عليه قال الطحاوي ثنا أبو بكر بن شاذان البغدادي قال سألت أبا العالية عن الوتر فقال علمنا أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلاة المغرب فبدأ وتر الليل فبدأ وتر النهار وقال ثنا ابن جرزق ثنا عثمان بن عطاء بن سائلة ثنا ثابت قال صلى النبي  
الاعين بينه واهم والله خلفنا ثلث ركعات لم يسلم الا في آخر من على ان لفظنا اننا لم نكن نعلم ان الوتر صلاة واحدة بالضرورة فخرجت من صلاة المغرب  
خروجاً على قولهم ثم خرجت من غير شرط على قولنا ان الوتر لفي شرطها فاذا أصبحت بشرط يتبع فيها رآه على ان عدم كذا لا يخرجنا اننا ان كان عندنا شيء من الحج  
لأنه من جملة التمسك به كما قلنا فلا يجوز العمل عليه بغيره لما ثبت من النجاسة بين ويات عليه الصلاة والسلام مع انهم لم يذكروا في صلاة المغرب  
فتم المطلوب غير متوقف على ثبوت الشيء عن التفسير على انه لو صح شرطها لم يلزم كون الوتر اياً بالادلة بل يخرج ذلك ان الشفع مشروط ولا يكون وجوبه  
بعض الوتر انفس مخصوصه اياه بالادلة قد بينا ان الثابت كونه ثلثاً كما المغرب وكذا صح عن ابن جرزق ليل ثلث كوتر النهار وانما خضعوا في  
التي صلى الله عليه وسلم لم يرد عن الاعمش عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم الا يحيى بن ابي احواج قد ضعف واعلم ان في رواية قرا  
عليه الصلاة والسلام في الثالثة بوزنه الا خلاص من المعوية بن جهم لم يذكر احداً من سواي قراءة الا خلاص من ذلك الا ان ابا حنيفة روى في مسنده  
عن حماد بن ابي اسحق عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى في الثانية  
قل يا ايها الكافرون في الثالثة قل هو الله احد قوله وحكى الحسن إجماع المسلمين في صنف ابن ابي شيبة ثنا حفص بن عمر عن الحسن قال اتفق  
المسلمون على ان الوتر ثلاث لا يسلم الا في آخرهن عمر و هذا الظاهر ان ابن عبيد فانه صرح به في اسنا وآخر مثل هذا وقال الطحاوي ثنا ابو العوام  
محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي زيد عن ابيه عن الفقه السبعة سعيد بن المسيب وعروة  
بن الزبير والشافعي عن محمد بن ابي بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن خازم بن زيد وعبيد الله بن عبد الله بن سليمان بن عيسى بن سفيان بن عيينة  
فكان حماد وعبيد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن خازم بن زيد وعبيد الله بن عبد الله بن سليمان بن عيسى بن سفيان بن عيينة  
اذ اقيمت في الوتر ثلث قبل الركوع وبعده والثانية ان القنوت في الوتر في جميع السنة او في نصف الاخير من رمضان الثالثة ان القنوت في غير الوتر  
اولاً في الاولى ما روى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال سمعت ابا بكر وعمر وعثمان عليهما رضی اللہ تعالی عنہم يقولون قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك قوله وهو بعد الركوع من كلامهم على لسان النخعي واهم ما هو النص من ذلك هو ما رواه الحكم عن الحسن بن علي رضي الله عنهما  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقول من في وترى اذا رجعت راسي ولم يبق الا السجود اللهم اهدني فيمن هديت الي آخره وسند كوفي القنوت  
قوله ولما روى انه عليه الصلاة والسلام قنوت قبل الركوع لو قال كان ثلثت كان في الوتر في جميع السنة او في نصف الاخير من رمضان الثالثة ان القنوت في غير الوتر  
عن سفيان بن عيينة عن محمد بن ابي اسحق عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابي بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن خازم بن زيد وعبيد الله بن عبد الله بن سليمان بن عيسى بن سفيان بن عيينة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى في الثانية قل يا ايها الكافرون في الثالثة قل هو الله احد وقنوت  
قبل الركوع انتهى وروا في سنة فادفع قال سنان الكوفي القنوت ثلاث مرات يطيل في آخرهن ثم قال قد روى هذا الحديث غير واحد عن محمد بن ابي اسحق  
ولم يقل فيه قنوت قبل الركوع يريد غير واحد من الرواة عن محمد بن ابي اسحق لم يذكر القنوت الا في صلاة المغرب وروى عن جابر بن عبد الله بن ابي سليمان وجابر بن جازم

الاعين بينه واهم

الاعين بينه واهم







ورفع يده وقت لقوله عليه السلام لا ترفع الا يديك الا في سبع مواضع وذكر منها القنوت لا يقنت في صلاة غير ما خلافتك  
لشأنه في الخبر لما روى ابن مسعود رضي الله عنه عليه السلام قنوت في صلاة الفجر شرا من تركه

في حق الامام عام لا يخفى القنوت ولا يخفى انه عليه الصلاة والسلام كان يقول لك وهو امامك انه لم يكن يصلي الصبح منفردا يخطب الا رواه  
مسند في تلك الحال مع ان اللفظ المذكور في الحديث يفيد المواظبة على ذلك وقال البخاري في كتاب النسخ والمنسوخ انه روى في القنوت  
في الفجر عن الخلفاء الاربعة وغيرهم مثل عمار بن ياسر وابي بن كعب والي بن موسى الاشعري وابن عباس م الى البراء بن عازب ان رسول الله  
بن سعد الساعدي ومعاوية بن ابي سفيان عاكشة وقال ذهب اليه اكثر الصحابة والتابعين وذكر جماعة من التابعين ان رسول الله  
ابن ابي ذر بك الذي هو النص في مطلوبهم ضعيف فانه لا يثبت بعد الله ثم يقول في وضع ما قبله انه منسوخ كما صرح له بصحة رواية انكاره  
البراء بن ابي شيبة والطحاوي كلهم من حديث شريك القاضي عن ابي حمزة القصاب عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لم يقنت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح الا شهرا ثم تركه لم يقنت قبله ولا بعده اعمدة القصاب كذا جرحه بل ابراهيم بن محمد بن عيسى بن علي القصار  
وابو حاتم وحاصل تضعيفهم اياه انه كان كثيرا لوهم فلا يكون حديثه رافعا حكما ثابت بالقوى قلنا بل ثبت هذا ضعف جماعة اياهم فقال ابن ابي  
ذر كان يخطب وقال ابن معين كان يخطي وقال احمد بن حنبل بالقوى وقال ابو ذر عنه كان يسم كثيرا وقال ابن جبان كان يفسر بالناكير عن الشايع  
فكافاه القصاب ثم يقوى ظن ثبوت ما رواه القصاب بان شاذبه روى عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس بن مالك  
رض ان تو ما يرمون ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينزل يقنت بالفجر فقال كذبوا انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا ثم تركه  
من احاد المشركين فهذا عن ابن مسعود في مناقضة رواية ابي جعفر عنه في انه منسوخ وقيس بن اذان كان يسمي بن معين فقد وثقه غيره  
بدون ابي جعفر بل مثله وارض منه فان الذين ضعفوا ابا جعفر اكثر ممن ضعف قيسا وانما يعرف تضعيف قيس عن ابن معين وذكر تضعيفه قال احمد  
بن سعيد بن ابي مريم سمعت ابي يحيى عن قيس بن الربيع فقال ضعيف لا يكتب حديثه فانه يحدث بالحديث عن عبيدة وهو محدث عن منصور بن ابي  
روح حديثه اذ عاتية انه غلط في ذكر عبيدة بدل منصور ومن سلم من مثل هذا من الحديثين كذا قيل وفيما قاله نظر فقد ضعفه غيره في النسخة التي  
وقال الدارقطني ضعيف عن احمد كان كثيرا للخطا وله احاديث مسكوة وكان في كعب وابن المديني يضعفانه وتكلم فيه يحيى بن سعيد القطان المكنى بشيبة  
ثيبي عليه حتى قال من يحدوني من يحيى لا يرضي قيس بن الربيع وقال معاذ بن معاذ قال لي شيبة الاتري الى يحيى بن سعيد القطان يتكلم في قيس  
بن الربيع والله الى ذلك من سبل قال ابو القتيبة قال لي شيبة عليك بقيس بن الربيع قال ابن جبان سرت اخبار قيس بن الربيع من روايات  
القداور المتأخرين فتبعنا فزأنته صدوقا في نفسه ما موافق حيث كان شابا فلما كبر ساء خلقه واهتم بولد سؤيذ فحل عليه وسر دابن عدي له جملة  
ثم قال ولقيس خيرا واذكر من الحديث وعامة رواياته مستقيمة وقال ابو حاتم محمد بن حبان الصدوق وليس يقوى قال الذهبي القول له قاله شيبة  
وانه لا بأس به فلا ينزل بذلك عن ابي جعفر الرازي ويزداد اعتضاده بل يستقل باثبات ما نسبناه لانس ما رواه في الخطيب في كتاب القنوت  
من حديث محمد بن عبد الله الانصاري ثنا سعيد بن ابي عمرو بن عثمان بن قنادة عن انس بن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا اذا دعا  
لقوم او دعا عليهم وهذا صحيح قاله صاحب تهذيب التحقيق واما ما اخرج الخطيب عن انس في كتابه هذا مما يخالف ذلك سخما اخرج عن نيار  
بن عبد الله خمسة ادم انس ما زال عليه الصلوة والسلام يقنت حتى مات وغيره فقد شغل عليه ابو الفرج بن الجوزي بسبب ذلك وبلغ  
فيه العناية ونسبه الى ما ينبغي حواه كتابا عنه بسبب انه يعلم انها باطلة وقد شتهر بعض الرواة فيها بالوضع على انس وقال عليه الصلوة والسلام

ابن جبان

فان قلت الامام في صلوة الجرحى كذب فهو احد الكاذبين وما سئلناه في الخلافية السابقة من قول انس لما سمع من سأل عن القنوت نعم

ثم ذكر له ان فلانا قال بعده فقال كذب انما قلت رسول الله عليه وسلم شرا انما يقتضي بقاء القنوت قبل الركوع في الصلوة لا في الفجر ونحن نقول به او نقول ببقائه في الوتر لانه انما سأل عن القنوت في الصلوة ولو كان عارضا ما رواه عنه وانص من ذلك في النفي العام ما أخرجه ابو حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقف في الفجر قط الا شهرا واحدا لم يقف في ذلك ولا بعده وانما قلت في ذلك الشهر يدعى على ناس من المشركين فهذا لا غبار عليه ولهذا لم يكن انس نفسه يقف في الصبح كما رواه الطبراني قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فزارة الطحان قال كنت عند انس بن مالك شهرين فلم يقف في صلوة الغداة واذ ثبت النسخ وجب حمل الذي عن انس من رواية ابى جعفر نحوه اما على اللفظ او على طول القيام فانه يقال عليه ايضا في الصبح عنه عليه الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت اى القيام ولا شك ان صلوة الفجر اطول الصلوات قياما ولا شك ان اشتراك لفظ القنوت بين ما ذكر وبين الخشوع والسكوت والدعاء وغيره لا يحل على قنوت المنازل كما اختاره بعض اهل الحديث من انه لم ينزل يقف في النوازل وهو ظاهر ما تقدمناه عن انس كان لا يقف الا اذا دعا راح وسنظر فيه ويكون قوله ثم تركه في الحديث الآخر يعني الدعاء على اولئك القوم لا مطلقا وانما قنوت ابى هريرة المروي فانما اراد بيان ان القنوت والدعاء للمؤمنين وعلى الكافرين قد كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه مستمر لا عمر اخرهم بان القنوت المستمر ليس بين فيه الدعاء له ولا وعلى هؤلاء في كل صبح وما يدل على انه بنا اراد ان كان غير ظاهر لفظ الراوي ثبت عنه ما أخرجه ابن حبان عن ابراهيم بن جبير عن ابي هريرة عن ابي سلمة عن ابى هريرة قال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقف في صلوة الصبح الا ان يدعوه لقدم او على قوم وهو نائم صحيح فلزم ان مراد ما قلنا او بقاء قنوت المنازل لان قنوته الذي رواه كان قنوت النوازل وكيف يكون القنوت سنة رابطة جهرية وقد صح حديث ابى مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم تقف وصليت خلف ابى بكر فلم تقف وصليت خلف عمر فلم تقف وصليت خلف عثمان فلم تقف وصليت خلف علي فلم تقف ثم قال يا بني ان هذا بقعة رواه الترمذي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولفظه ولفظ ابن ماجه عن ابى مالك قال قلت لابي يا ابا عبد الله انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر وعثمان وعليهم بالكونة نحو من خمس مئة كانوا يقفون في الفجر قال اى شئ يحدث وهو ايضا يعني قول البخاري في ان القنوت عن خلفاء الاربعة وقوله ان عليه الجمهور وما عارض بقول حافظ آخر ان الجمهور على عدمه واخرج ابن ابى شيبه ايضا عن ابى بكر وعمر وعثمان وهم انهم كانوا لا يقفون في الفجر واخرج عن علي انه لما قف في الصبح اكر الناس عليه فقال استخضرا على عدونا وفيه زيادة انه كان منكرا عند الناس وليس الناس او ذلك الا الصلوات به التامعين واخرج عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير انهم كانوا لا يقفون في صلوة الفجر واخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر اشدت وما علمت وما اسند البخاري عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر في القنوت فقال اما انه اذا قف مع ابيه ولكنه نسي ثم اسند عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسبنا ايتوا سعيد بن المسيب فسألوهم فخرج ابن عمر فلم يكن يقف باصح عنه ما قدمناه وقال محمد بن الحسن بن ابراهيم بن حنيفة عن ابى سليمان عن ابراهيم بن الحنفى عن الاسود بن زياد انه سأل عن ابن الخطاب فاستبصر في اسفه واخبر فلم يره

يطلب الله سبحانه الصلاة في الغرض منه وفيه وكما أنه منسوخ ولا متابعة فيه فيقول بقاء المتابعة فيما لم يتغير من متابعته وقيل بعدمه في الصلاة  
لأن السكوت في الصلاة لا يدل على الظهور وذلك المسئلة على جواز الاقتداء بالتسوية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر

فانما في الغرض وهذا سند لا يخبر عليه ونسبة ابن عمر إلى النسيان في مثل هذا في غاية البعد وإنما يقرب ادعاؤه في الامور التي تسمع وتخطوا والافعال  
التي تفعل احيانا في العمر ما فعل بقصد الانسان الى فعله كل غداة مع خلق كلمه فبذلك ثم من صبح الى صبح غياها بالكلية ويقول ما شهدت ولا علمت  
وتذكر مع انه يصح خبره في فعله فلا يذكر فلا يكون مع شيء من الفعل وبما قد ناهى الى هذا القطع بان القنوت لم يكن سنة رائية اذ لو كان رائية  
بفعله عليه الصلوة والسلام كل صحيح بحجبه ويؤمن من خلفه او يسير به كما قال مالك الى ان توفاه الله لم يتحقق بهذا الاختلاف بل كان سبيله ان  
ينقل كقفل جبر القنوت ومما فيها واحدا والركعات فان هو اخطى على وقوعه بعد قرائه جبر القنوت انما سلكنا فيما يظهر كقول مالك كما يذكره من  
خلفه وتوفر دواعيهم على سؤاله ان ذلك لما اذا واقترب الامور في توجيه نسبه سعيد النسيان لابن عمر ان صح عنه ان يراى قنوت النازلة فان  
ابن عمر من نفي القنوت مطلقا فقال سعيد قنوت مع ابيه يعني في النازلة ولكنه نسي فان هذا الشيء لا يوجب عليه فيم يلزم سببه وقد روى عن  
الصديق رضي الله عنه ان قنوت عند محاربة الصحابة بطلته وعنه محاربة اهل الكتاب وكذلك قنوت عمر وكذا علي في محاربة معاوية ومعاوية في محاربة الانبياء  
يشي لنا ان القنوت النازلة مستمر لم يفتح وبما قال جماعة من اهل الحديث وحملوا عليه حديث ابي جعفر عن انس بن مالك قال قلت لابي جعفر  
عند النوازل وماذا كنتم من اخبارنا فيقيد فقره فعلمه ذلك بعد عليه الصلوة والسلام وما ذكرناه من حديث ابي مالك والي سريرة والشيء  
وباقى اخبار الصحابة لا يعارضه بل انما يفيد نفي سنته رائية في الخبر سوى حديث ابي حمزة حيث قال لم يقنوت قبله ولا بعده وكذا حديث ابي بصير  
فيجب كون بقا القنوت في النوازل مجتهدا وذلك ان في الحديث لم يشرع عليه الصلوة والسلام من قوله ان القنوت في نازلة بعد بطله بل مجرد  
العدم بعد افضائه واجتماعه بان يظن ان ذلك انما هو لعدم وقوع نازلة بعد استدعى القنوت فكان شرعية مستمرة وهو محتمل قنوت من قنوت  
من الصحابة بعد وفاته عليه الصلوة والسلام او ان يظن رفع الشرعية نظرا الى سبب تركه عليه الصلوة والسلام وهو انه لما نزل قوله تعالى ليس  
من الامر شي ترك الله تعالى العلم قوله فيجب ككليات العبد من سجود السهو والاقتراب من يزيد على الثلث ويسجد قبل السلام متابعه كذا  
هذا قلنا المتابعة انما تجب في الفصل المجتهد فيه وما نحن فيه اما مقطوع بنفسه او بعدد كونه سنة من الاصل وان الذي كان الفجر انما كان قنوت  
مازله وانقطع بزواله لما قلنا انه لو كان سنة رائية طاهرة الظهور المذكور بالواجبة على الجهر او السكوت بعد القراءة الى ان توفى الله تعالى  
يزيد لم يتحقق فيه ولنقل نقل اعداد الركعات فان كان الاول فظاهر وان كان الثاني فذلك لا لاحتياج الامام له ولا لفسخ من عدم جواز الاجتماع  
فيه لان ذلك لا يفسخ العلم به حكمه وقد علمنا على التقدير الثاني ارتفاع حكمه فهو اولى بعدم تسليخ الاجتماع فيه قوله لان السكوت شرعيا ادعى  
مشترك الامام فان الجالس ايضا ساكت فلا بد من تقييده مشاركة الداعي بحال هو نطقه في خصوص هيئة الداعي لكنه يقتضي انه انما يكون ساكنا كما لا يفتح  
يديه مثله لانما من هيئة الامام الا ان يفي ذلك يقال جبر الوقوف خلف الداعي الواجب ساكنا يشرع له في ذلك عرفا فغير يديه مثله ادلاوه حتى  
قوله والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت مشرعه عرفا لا واجب شرعه عند الله تعالى حتى يكون عند الله تعالى فانما في الخبر فخرج اسبق الذي اورد  
الامام في الثالث اقيمت فيما يقتضي قوله وذلك المسئلة على جواز الاقتداء بالتسوية وفي بعض النسخ بالساقية وهو الصواب لما عرفت من جرح حذف  
يا النسبة اذ النسب الى ابي فيه ووضع الياء الثانية مكانها حتى تتحد الصورة قبل النسبة الثانية وبعدها والتميز من خلق ثم وجه الدلالة في الاول  
ان احتملا فهم في انه يتابعه او لا فيقف ساكنا او يقيد بغيره حتى يسلم معه او يسلم قبله ولا يفتقر في السلام اتفاق على ان كان سقيما او ذكرا





## باب التوافل

في رشم المقتدى نعم يمكن ان يقال لو لم يحيط بخاطره عند النية صفة من السنة او غير ما بل مجرد التوقيف المانع فيجوز لكن اطلاق مسئلة التعمين يقتضي انه لا يجوز وان لم يحيط بخاطره لتقليته وفرضيته بعد ان كان المتقرر في اعتقاده لقليلته وهو غير بعيد للمقابل واما الثاني فمن جهة تقويت الامام وليكت المقتدى وهذا كقول بعضهم في القنوت تحمله الامام عن المقتدى كالقراءة ويجوز ولا مانع ان يثبت كالا امام ثم بل يحبر الامام به انتقاره ابو يوسف في روايته وتمامه الى بالكشاف الحق واذا دعي الامام لعني اللهم اهدني فيمن يهديه الله غيره بعد ذلك بل تباينه ذكر في الفتاوى خلافا بين ابى يوسف ومحمد في قول محمد لا ولكن يؤمنون وقال بعضهم ان شأنا ذلك ما كان وقال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل عندي يستحق الامام وكذا المقتدى لانه ذكر كسائر الاذكار وثنائنا الاقتراح ولم يذكره في ظاهر الرواية بل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعدة اختلافوا فيه قيل لا وقيل نعم لانه سنة الدعاء ونحن قد وجدنا من روايته النسائي ثبوت الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام اعني قوله وصلى الله على النبي ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول واما المنفرد ففي البدائع نقلا عن شرح مختصر الطحاوي للقاضي انه مخيفه بين الجمهور والاختصاص كالقراءة والذي يقتضيه النظر اختيار من اختار الاختلاف في حق الامام اختياره في حق المنفرد وادنى تأمل ما اخبار المصنفين من تباين الفصل الاختصاص في حق الامام وهو الاول في الحديث خير الذكر انما في لانه انتوارث في مسجد ابى حفص الكبير وهو من اصحاب محمد فموطأه في انه علمه من محمد في القنوت وهو الاول في رفع اذنيه قبل النوم ثم قام من الليل وصلى لا يؤثرنا في القول عليه الصلوة والسلام لا وتران في ليلة ولزمه ترك التكبير المقادير قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا لانه لا يمكن شفع الاول لا تمنع التفضل بركته او ثلاث

**باب التوافل** - ابتداء السنة الفجر لانها اقوى السنن حتى روى الحسن عن ابى حنيفة لوصولها قاعدا من غير عذر لا تجوز وقالوا اللهم اذا صار حرجا للفقوى جازله ترك سائر السنن بحاجة الناس لاسنة الفجر لانها اقوى السنن في المبسوط ابتداء سنة الظهر لانها اول في الوجود لان السنة تتبع للفرض واول صلوة فرضت صلوة الظهر في اول صلوة صليت بعد الاقراض ثم اختلفت في الانفصال بعد ركعتي الفجر قال المحمدي في ركعتي المغرب لانه عليه الصلوة والسلام لم يدعها سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر لانها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانه قيل هي المفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد الاذان ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي قبل العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر كد وصحى المحسن وقد احسن لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى من نقل منوالته على غير ما من غير ركعتي الفجر وسننه عليه ولو ترك الاربع قيل الظهر والتي بعد او ركعتي الفجر قيل لا تنحط الاساة لان محمدا ساء تطوعا الا ان يستخف فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم واما لا اقلع في كيف وفي التوافل ترك سنن الصلوة الخمس ان لم يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا ياتهم والصحيح انه يا ثم لانه جاء الوعيد بالترك ولا ينبغي ان الاثم منوط بترك الواجب وقد قال عليه الصلوة والسلام للنبي قال والذي بعثك بالحق لا ازيد على ذلك شيئا افعلم ان جدد نعم يتعلم ذلك الاساة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية والمنوطة بفعل سنن الرسول صلى الله عليه وسلم هذا اذا تجرد الترك عن اشتغاف المصالح بل من مع رسوخ الادب والتعظيم فان لم يكن كذلك دار بين الكفر والاثم بحسب الحال الباعثة له على الترك ثم بل الاول وصل السنة التالية للفرض له او لا في شرح الشهيد الصيام الى السنة متصل بالفرض منون وفي الثاني كان عليه الصلوة والسلام قد سلمت كيث قدرا يقول اللهم انت اسلامك منك السلام تباركت تعاليت يا ذا الجلال

السنة سكتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وبعدها سكتان قبل العصر وان سكتان قبل المغرب وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وان سكتان

والأكرام وكذا عن القبايلي قال الخولاني لباس بان يقرأ من الفريضة والسنة الأوراد ويشكل على الأول في سنن أبي داود وعن أبي رزته قال  
صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان البكر ونحوه يقرأون في الصف المتقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبير الأولي  
من الصلوة فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة ثم سلم عن يمينه وعن يساره حتى رأينا بياض خديته ثم اتفق كما يقال أبي رزته يعني أفضنهم  
الرجل الذي أدرك منه التكبير الأولي ليشيع فوثب عمر فاخذ بمكبتيه فبذره ثم قال اجلس فإنه لم يهلك اهل الكتاب الا انهم لم يكن لهم من صلواتهم  
فصل فرغ النبي صلى الله عليه وسلم بعصره فقال اصاب الله بك يا بن الخطاب فطارد بها على الثاني اذ قد يجاب بان قوله اللهم انت اسلام  
وملك السلام ان فصل من ادعى فصلا اكثر منه فليقله وقوله لا افضل في السنن حتى التي بعد المغرب لا يستلزم سنونية الفصل اكثر اذ الكلام  
فيما ادخل السنة في محل الغرض فاذا يكون الأولي ما ورد من انه عليه الصلوة والسلام كان يقول بركل صلوة لا آله الا الله وحده لا شريك له الملك  
وله الحمد وبه وعلى كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا مستطاع لما منعته لا يفتقر الى شئ من قبلك يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام  
تسبحون وتكبرون وتحمدون وبركلك صلوة ثلاثا وثلاثين مرة في ركعتي عليه الصلوة والسلام يقول ايضا لا آله الا الله وحده لا شريك له  
له الملك وله الحمد وبه وعلى كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله لا آله الا الله ولا نعبد الا اياه له المنعة وله الفضل وله الثناء بحسن لا آله  
الا الله مخلصين له الدين وكوثره الكافرون لا يقضي وصل هذه الأذكار بل كونها عتبت السنة من غير اشتغال بالليس به من فوائج الصلوة  
يصح كونه دبرها وكونه عليه الصلوة والسلام انما كان يصلي السنن في المنزل كما سكره فبالضرورة يكون قوله لها قبلها فخير لازم بل يجوز كونها  
بعد ما في المنزل فالتفت فكتبت ما نقلوا مما كان من محله في البيت اما بواسطة نسائه او سماعته صوته وكانت حجرة عليه الصلوة والسلام صغيرة  
قريبة جدا او سمع منه قبلها حال قيامه منصرفا الى منزله او جالساً بعد صلوة السنة بعد ما كان في الفجر والعصر وما في الصحيحين عن ابن عباس رضي ان  
رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتة به كان على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس رضي ان كنت اعلم اذا انصرفوا  
بذلك او سمعته وفي لفظ ما كنا نعرف القضاء صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالتكبير مع ما علم مما سئلت به بالصحيح من الاخبار من انه  
عليه الصلوة والسلام انما كان يصلي السنن في المنزل بل واكثر على من يصليها في المسجد على ما في أبي داود والترمذي والنسائي انه عليه الصلوة  
والسلام في مسجد عبد الله بن مسعود في يومه المصطفى فلما اتوا صلواتهم رأهم يسبحون اي يفتقلون فقال هذه صلوة البعوت لا يستلزم الفصل  
باكثر ما المانع من كون ذلك الذكر هو ذلك القدر الذي يرفعون به اصواتهم اذ فرغوا او اما التكبير المروي فما لم يعلم به قيل لم يعرف  
احد من القضاة قاله الا ما ذكره بعضهم في البعوت والعساكر بعد الصبح والمغرب ثلاث تكبيرات عاليتها وانما حصل انه لم يثبت عنه عليه الصلوة  
والسلام الفصل بالاذاكر التي يواطى عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات واخوانها ثلاثا وثلاثين وخمسة عشر بل انب  
قولها والقدر المستحق ان كلام السنن والاولاد له سنة الى الفرائض بالبقية والذي ثبت عنه انه كان يؤخر سنة عنه من الأذكار  
وهو ما روى سلم والترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لم يقرأ الا بقدر ما يقول اللهم انت اسلام ومالك  
السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام فهذا نص صريح في المراد وما يتجامل انه يخالفه لم يقدوره اولئك من لا اله الا الله على ما خلفه فوجب اتباع  
هذا النص واعلم ان المذكور في حديث عائشة هذا هو قولها لم يقرأ الا بقدر ما يقول وذلك لا يستلزم سنة ان يقول ذلك بعينه

والأصل فيه قوله عليه السلام من تأخر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليله بقي الله له بيتا في الجنة وضرر على نحو ما ذكر في الكتاب غير انه لم يذكر  
الأربع قبل العشاء فهذا اسماء في الأصل حسنا وخيرا لا اختلاف الأكثاد والأفضل هو الأربعة ولهم ذكر الأربعة قبل العشاء  
قبل العشاء ولهذا كان مستحبيا لعدم المواظبة وذكره كعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الأربعة قبله أخيرا

في بركت صلاة اذ لم تقل الا حتى يقول الا ان يقول بخبر كونه عليه الصلاة والسلام مرة يقول بخبر ما ذكرنا من قول لا اله الا الله وحده  
لا شريك له من وما ضل إليه في بعض الروايات مما ذكرنا من قول لا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وتحتفي العبارة ان السنة ان يفصل بذكر  
تدبر ذلك يكون اقربا فتدبر قليلا وقد ينقص قليلا وقد يربح وقد ينزل فاما ما يكون زيادة غير متاربة مثل العدد السابق من التسبيحات  
والتهجدات والتكبيرات فينتهي استئذان تأخير عن السنة البتة كذا آية الكرسي على ان ثبت ذلك عنه عليه الصلاة والسلام مواظبة الا أنه لم يثبت  
الثابت تدبر إلى ذلك وليس يلزم من تدبر إلى شيء انه يثبت عليه الا لم يفترق بين السنة والسند وكان يتبدل بدليل الدب على والمنسقية  
وليس فيه على هؤلاء وقول المحلاني عندي انه حكم آخر لا يعارض المحلانيين لانه انما قال لا بأس بالخروج والشهور في هذه العبارة كونه لما خلافة ادنى مكان  
معنا بان الاولي ان لا يقرأ الا واد قبل السنة ولو فعل لا بأس به فاما عدم سقوط السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الا واد وقع سنة تورا لا على وجه السنة  
ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط السنة لكن ثوابها اقل فلا اقل من كون قراءة الا واد لا تسقطها وقيل في الكلام انه يسقطها والاولى اولى  
تضي الخراج إلى ابي داود والترمذي عن عائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظا حتى اذا انما طلع حتى يورث بالصلوة وعلم  
ان هذا الذي عن المحلاني لو افاده ما عمن إلى خيفة في القندي والمنسوخ وذكروا في حق الامام خلافة وعبارته في الخلافة كذا اذا سلم الامام من الظهر  
او المغرب او العشاء ركعتي الملك فاعاد الركعة يقوم الى الطلوع ولا يتطوع في مكان الغريفة ولكن يخرج مائة اويسرة او مائة خرواشا او مائة  
تيطوع وان كان معتذرا او يصلي وحده ان لم يثبت في مصلاه يدعوه جازا واذ كان ان قام الى الطلوع في مكانه او تقدم او تأخر او انحرف مائة اويسرة جازا  
والكل سوار او في الصلوة التي يتطوع بعد ركعة الملك في مكانه فاعاد مستقبل ثم هو بالخيار ان شاء ركب ان شاء جلس في جوابه الى طلوع الشمس  
وهو افضل وليقبل القوم بوجهه اذ لم يكن سجدة بسبوق فان كان يخرج مائة اويسرة او بصفت والشارع هو الصريح في حال الاماكن حتى تقوم  
اكل سوار يعني في اقامة السنة اما الافضل فمصرح فيما ياتي بان المنزل افضل قوله السنة يجب حمله على ما عايناه عليه الصلاة والسلام من غير ان  
هو اعظم من السنة والمنسوخ هذا لانه عندنا ما قبل العصر والعشاء وذلك استحباب السنة رتبة قوله والاصل فيه اي في استئذان هذه المذكرات قوله عليه الصلاة  
والسلام الخ روى الترمذي وابن ماجه عن مغيرة بن زياد عن عطاء بن عطاء عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تأخر على ثنتي عشرة ركعة من السنة  
بني الله له بيتا في الجنة اربع ركعات قبل الظهر ركعتين بعد الظهر ركعتين بعد العشاء ركعتين قبل الفجر ركعتين ان خشي الفجر فركعتين قبل الفجر ركعتين  
عليه وسلم وفي شذوذ من النسخ وفسر النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي حديث غريب من هذا الوجه بغيره بن زيادة تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل قطعه  
اتقى لكن له شاهد اصل الحديث رواه الجماعة الا البخاري من حديث ام جندب بنت ابى سفيان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا من  
عبد الله صلى الله عليه وسلم في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا باني الله له بيتا في الجنة زاد الترمذي النسائي اربع ركعات قبل الظهر ركعتين بعد الظهر  
بعد المغرب ركعتين بعد العشاء ركعتين قبل الصلوة العشاء ركعتين في رواية وكعتين قبل العصر ركعتين بعد العشاء قوله وخير اى محمد بن الحسن وكذا  
خير القدوري من ان يصلي اربع ركعات قبل العصر ركعتين قوله لا خلاف الا انما رافعه اخرج ابو داود احمد ابن خزيمة وابن حبان في صحيحه والترمذي عن  
ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العصر اربع ركعات قال الترمذي حسن غريب اخرج ابو داود وعنه عاصم بن خزيمة عن عاصم بن  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر ركعتين من رواه الترمذي واحمد فقالا لا اربع ابدل كعتين قوله وفي غيره حديث المشارة ذكره الاربع

الآن لا بد من إختصاصه عند أبي حنيفة رحمه الله ما عرفت من مذهبه وألا بد من إختصاصه عند أبي حنيفة رحمه الله

وبما عرفت إلى سنن سعيد بن منصور من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كأنما  
تسجد من ليلته ومن صلى بعد العشاء كان كأنما تسجد من ليلته البقرة رواد البيهقي من قول عائشة والنسائي والدارقطني من قول كعب  
والموتوفى في هذا كله فخرج لأنه من قبيل تقدير الأثوبة وهو لا يدرك إلا ما عايناه من رواه المعمر بن حديث المتابعة إنما يصح دليل المنع  
والاستحباب لا يستدل به ما عرفت أن السنة لا تثبت إلا بقول من أئمة الصلوة والسلام عليها فالأولى الآلات لال مجموع حديثين حديث ابن عمر  
خلف من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعده وركعتين في البيت وركعتين بعد العشاء  
وركعتين قبل الصلوة الصبح وحديث عائشة أنه عليه الصلوة والسلام كان لا يركع ركعتين قبل الغداة بناء على إجماع فيها إمامان  
الأربع كان يصليها في بيته فاتفق عدم علم ابن عمر بن الخطاب أن علم غيره لما يصلي في بيته لأنه عليه الصلوة والسلام كان يصلي الكل في البيت ثم كان  
يصلي ركعتين تحية المسجد فكان ابن عمر يراها وإمامان ابن عمر تأييده سنة الظهر وهو كان يرى ثلاث رواة أخذوا بسبيل الزوال وهو ذهب بعض العلماء  
وهو الذي أشار إليه حملوا في فيما قد متنا أخذوا من بعض الأئمة وهو ما ذكره الإمام أحمد عن عبد الله بن السائب أنه عليه الصلوة والسلام كان  
يصلي أربعاً بعد أن تزول الشمس وقال أنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء فاحب أن يصعد في فيها عمل صالح وعندنا هذا اللفظ لا ينبغي كونهما هي  
السنة وقد صرح بعض مشائخنا بالاستدلال بعين هذا الحديث على أن سنة الجمعة كالظهر لعدم الفصل فيه بين الظهر والجمعة وبكل من حديث عائشة  
وحديث علي بن أبي طالب عليه الصلوة والسلام يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد ركعتين وأخرج من الكل ما في صحيح مسلم عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم  
يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج فيصل بالناس ثم يركع ركعتين فإنه يقضي المداخلة التي يقضيها المظنون الأربع بعد العشاء سنة  
لنقل المداخلة عليها في أبي داود وعمر بن الخطاب بن أبي قال سألت عائشة رضي الله عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما على العشاء  
قطر دخل بيتي إلا صلى فيه أربع ركعات أو ست ركعات وهذا مظهر من الأئمة لا يخل نظر خاله لظهوره في النظر إلى لقب فيه يمنع منه المداخلة  
تقريباً الأرض بشي من شيابه وهذا النص في مواجبة عليه الصلوة والسلام على الأربع دون الست المتناهل قوله الآن الأربع أفضل في حديثه  
كلما منعنا على الأربع بعد الظهر فنقول صرح جماعة من المشايخ أنه يستحب أربع بعد الظهر بحديث رودة هو أنه عليه الصلوة والسلام قال من صلى أربعاً قبل  
وأربعاً بعد حرمه الله على النار رواد أبو داود والترمذي النسائي ثم اختلف أهل هذا العصر في أنها تحية غير ركعتي الركعة أو بها وعلى التقدير الثاني  
هل تؤدى معها تسليمة واحدة أو لا فقال جماعة لأنه لا أن يؤدى عند التحريمة السنة لم يصدق في الشفع الثاني أو استحباب لم يصدق في السنة وكذا  
قالوا لا اطلاع الفجر وهو في التهجئة بابتكرك الركعتان عن سنة الفجر لأن نية الصلوة بنية الأعم والأعم يصديق على الأخص بخلاف المتأخرين بالنسبة إلى  
مبأته وقع عندي أنه لا يصلي أربعاً بعد الظهر بتسليمة أو اثنتين وقع عن السنة والمنع هو احتساب هو الرأفة منها وإلا لأن المنع بالحدوث  
المذكور أنه إذا وقع بعد الظهر أربعاً مطلقاً حصل الوجه المذكور وذلك صادق مع كون الركعة منها وكونها بتسليمة أو لا فيها مكون الركعتين  
ليتنا بتسليمة على حدة لا يمنع من وقوعها سنة وإن كان عدم كونها تحريمة مستقلة يمنع منه على خلاف فيه كما عرفت في سجود المسحوقين والبدلتين  
فيمر قام عن القعدة الأخيرة لظهور الأولى ثم لم يصح حتى سجد فانه تيمم ولا تنوب كعتان عن سنة الظهر على خلاف لأن المواظبة عليها بتحريمية  
بما لا يثبت الفرق بين المجلد والتحريم فالنحل غير مقصود لا يخرج عن العبادة على وجه من قد منع في الهداية في باب القرآن ترجيح لنا في الأثر وبناؤه

كذات له رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خلاف الشافعية

بأنه خرج عن العبادة فهو غير مقصود فلا يقع به الترجيح واما النية فلا مانع من جهتها سواء نوى الربا لله تعالى تقطأ أو نوى المندوب بالاربع أو السنة  
بها اما الاول فلما تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند المصنف والمحققين وقوع السنة بنية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معنى كونه سنة  
كونه مقصولا للنية عليه الصلوة والسلام على الموطأ في محل مخصوص وهذا الاسم اعني اسم السنة حالات منها ما هو عليه الصلوة والسلام فاما ما كان  
ينوي الصلوة لله تعالى فتقطأ السنة فلما وازلب عليه الصلوة والسلام على الفعل كذلك سيما سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقتها  
فقد فعل ما سمي بلفظ السنة وحيث تقع الاولي ان سنة لوجود تمام عملها والاخر ان نطقا مندوبا فهذا القسم من النية مما يحصل به كلما الامر من العجب منه  
كيف تركه من تفسيره اذا عرفت بان نية الصلوة لا تعم تتأدى بها السنة كما صرح به في الشاهد الذي اوردوه من ركعتي الفجر بنية الصلوة  
فما المانع من ان ينوي بها ايضا الصلوة وبها تتأدى السنة والمندوب اما الثاني والثالث فكذلك بناء على ان ذلك بنية الصلوة وزيادة  
فبعد عدم مطابقة الوصف للمواقع فيكون مقتضى نية مطلق الصلوة على نحو ما عرفت من ان بطلان الوصف لا يبطل الاصل ونية مطلق الصلوة  
تأدى بكل ركعة من المندوبين وقوع في وقتها فظهر ان صحة نية على دار المبدأ بنية مبدئية بل بطلان النية للفوز بالرخا فذكر ذلك القائل صحيح حيث كرتي الفجر  
بنية التهجيد دليل على خلافه وهو ان التهجيد وكما يشهد كثير من السنة بذكر الامة التي قادى بنية التهجيد على اطلاق جواب نعم كون نوى مجرد الصلوة والمندوبين على اطلاق  
لانها ما وازلب عليه الصلوة والسلام من غير ان يراعى التهجيد عند شأنا كان فرضا عليه فهو موطأ على فرض ثم رأينا في لفظ الهداية ما يدل  
على قلنا وهو قوله فلما اخير المان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة فان معناه ان الاربع بعد العشاء افضل من ركعتين بعد ما خصوصا عند  
ابي حنيفة فانه يرى ان الاربع افضل في الوفاة مطلقا اربع اربع تبليغته فاذا جعل المصلي بالعدد العشر اربع او اربا تبليغته واحدة فتثبت الاصلية  
عنده من وجوب من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة وقوع السلام على راس اربع اثنين الا لم يكن لقوله خصوصا عند ابي حنيفة معنى لان  
الاربع افضل من ركعتين بالايجاب بل كلام الكل في هذا المقام بعيدا قلنا اذ لا شك في ان الرتبة بعد العشاء ركعات الاربع افضل والاتفاق  
على انها تؤدي تبليغته واحدة عنده من غير ان يضم إليها الرتبة فيصلي ستا فالتجريح عند الترجيح اما ان يكون نية السنة او المندوب الى آخر  
ما ذكره وقد اورد ذلك اجزاء عن السنة واعلم انه غلب الى ست بعد المغرب لما روى ابن حجر في انه عليه الصلوة والسلام قال من صلى بعد المغرب  
ست ركعات كتب من الاوابين وتلا قوله تعالى انه كان للاوابين نفعوا واحال فيها كالحال في هذه الاربع فلو حسب الرتبة منها فترضى سببا  
للمعروف قوله كذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج ابو داود في سنة وادتر في الشامل عن ابي ايوب الانصاري عنه عليه الصلوة  
والسلام قال اربع قبل الظهر لميس فميس تسليم لمن ابواب السار وضعت بعينه من حسب الضم في لفظ التردى في الشامل قلت يا رسول الله  
افيس تسليم فاصل قال لا وله طريق آخر قال محمد بن الحسن في موطأه شاكرا بن عمار البجلي عن ابراهيم والشبي عن ابي ايوب الانصاري انه عليه الصلوة  
والسلام كان يبلي اربعا اذا زالت الشمس فبأنه ابواب عن ذلك فقال ان ابواب السار تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصعد في تلك الساعة  
خير قلت اني كل من قرأه قال نعم قلت الفصل مني السلام قال لا تتم على من يدب قبل المغرب كعبان فمبت طائفة اليه وانكره كثير من السلف  
واصحابنا لما كنت ثم تسك الا اولون بانى البناى انه عليه الصلوة والسلام قال صلوا قبل المغرب ثم قال صلوا قبل المغرب ثم قال في الثالثة لمن شأ  
كراته ان يتخذ الناس سنة في لفظ لابي داود وصلوا قبل المغرب ركعتين زاد فيه ابن جبان في صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم

الاربع



قال دنوافل النهار. شاء بسلامة ركعتين وان شاء اربعاً وتركه الزيادة على ذلك

صلى قبل المغرب ركعتين، اجمعت النسخ في الصحيحين كان المؤذن اذا اذن للصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتهدرون السورى فيركعون ركعتين حتى ان الرجل المغرب ليضل المسجدين فيسبب ان الصلوة قد حصلت من كثرة من يصليها بحجاب العارضة بانى الى داود وعنه بطاوس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما درخص في الركعتين بعد العصر سكنت عنه البوداود والمندري بعده في مختصره وهذا صحيح وكون معارضة في البخارى لا يستلزم تقديمه بعد اشتركاها في الصلوة بل يطلب الترجيح من خارج وقول من قال اصل الاحاديث في الصحيحين بانهم لا يفرقون بين ما قبل على شرطهما من غير ما شتم ما شتم على شرط احد هاتهما لا يجوز التقليد فيه اذا لا يصحية ليس الا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها في فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين افعلا يكون الحكم بصحيتها في الكتابين عين الحكم ثم حكمها او احدهما بان الراوى المعين مجتمع تلك الشروط ليس ما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم عن كثير في كتابه من لم يسلم من غوائل الجمع وكذا في البخارى فاجبه كلهم فيمقدرا الامر في الرواية على اجتهاد العلماء فيمقدرا في الشروط حتى ان من اعتبر شرطاً او الفاه آخر يكون ما رواه الآخر فاليس فيه ذلك الشرط عند مكانها لمعارضة المشتل على ذلك الشرط وكذا فيمقدرا ضعفت راوياً وثقة الآخر فتم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يجز امر الراوى بنفسه الى ما جمعه عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خير الراوى فلا يرجع الا الى رأى نفسه وادق قد صح حديث ابن عمر عندنا عارض ما صح في البخارى ثم يترجح هو بان عمل اكابر الصحابة كان على وفقة كالبى وكبر وعمر حتى نهى ابراهيم النخعي عنهما في رواه ابو حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عنه انه نهى عنهما وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر نهى لم يكونوا يصليونها بل لو كان حاشا ادعاه بعقدهم ترجح على ذلك الصحيح بهذا فان جمعت الصحيح والضعيف انما هو باعبار الكثرة فانما في الواقع فيجوز فطابق الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثر طرقه والضعيف ليس حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح انه ان يضيعت بالقرينة الدالة على صحفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلناه من عمل اكابر الصحابة على نفي ما قلناه وتركهم مقتضى ذلك الحديث وكذا عمل اكثر السلف منهم بالجماع الحديث وما زاد من حبان على في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلوا لا يعارض ما رسلنا من ان عليه الصلوة والسلام لم يصليها بخلافه صلوا فمقتضى شيء فانه وموثقاً بروى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين من قبل المغرب قلنا لا غير سلمة قالت صلوا عندى مرة فسالته ما هذه الصلوة فقال يا ايها المسلمون الركعتين قبل العصر فصليت بها الا ان فنى سؤالي ما عليه الصلوة والسلام سؤل الصحابة نسأله كما ينبغي قول جابر سألنا لاسألت ما ينبغي انما غير معروفين من سننه وكذا سؤلهم لاسألتهم فانه لم يجز ان يثبت به بل لما سؤل الذي يظهر ان مشير سؤلهم فلو لم يروا اية بها مع عدم مهور وثبها في ذلك لصدروا جاباً نسأله الا انى يعلم من علمه الا يعلمه غير من بالنسبة تحته واجاب ابن عمر بنقيضه عن الصحابة ايضا وما قيل الميثاق اولى من الثاني فيترجح حديث انس على حديث ابن عمر ليس بشي فان الحق عند المتقين ان النفي اذا كان من جنس يعرف برأيه كان الاثبات فيعارضه لا يقدم هو عليه وذلك لان تقديم رواية الاثبات على رواية النفي ليس الا لان مع رواية زيادة علمهم بالنفي في رواية رويته الامر على ظاهر الحال من عدم العلم بل علمه فاذ كان النفي من جنس يعرف تعارضاً لا اعتباراً كل من حواج على الدليل الا لنفسه كون مفهوم المراد رويته











فإذا أجزأه كان يقرأ في حق المسقوط والسفر وصغير السن أو غيره من هذه الأقسام المذكورة في كونه من غير أن ينقص إلى الكلمة وفي الإكمال عرفنا  
 كمن حلف ألا يصلي بصلوة مخلوقة ما زاد حلفه كعبادة يعبد وهو مخير في الأخيرين مثلاً أن شاء الله وان شاء الله ثم كره أن يركع في الصلاة فيكون له ما ذكره  
 عن علي بن مسعود وما كتبه أن كان لا يفضل أن يقرأ الآية عليه السلام وهو ما ذكره في ذلك ولين لا يجب له أن يركع في صلاة البركة والقرآن واجب في جميع ركعات  
 النفل من غير ركعات أو ما كان النفل فلا يشرع منه صلوة على حدة والقيام إلى الله سبحانه وتعالى بنية معتدلة ولا يركع في الصلاة إلا في الشك في الصلاة أو في غير ذلك  
 في الصلاة أي يقول سبحان الله وما زاد حلفه كعبادة يعبد وهو مخير في الأخيرين مثلاً أن شاء الله وان شاء الله ثم كره أن يركع في الصلاة فيكون له ما ذكره  
 ولما كان المؤدى دفع قرينة فلهذا كماله من ضرورة حيلته عن البطون وان جعله أربعاً وقراءته كالأربعين وقعدت ثم أسند الأخيرين قضى ركعتين كان الشك الأول  
 في عدم القيام إلى الثالثة بمنزلة التوبة معتدلة فيكون من غير أن يركع في الصلاة إلا في الشك في الصلاة أو في غير ذلك ولين لا يجب له أن يركع في صلاة البركة  
 لا يفيق الأخيرين وعن أبي يوسف أنه لا يفيق الأخيرين ما ذكره في ذلك من ضرورة حيلته عن البطون وان جعله أربعاً وقراءته كالأربعين وقعدت ثم أسند الأخيرين  
 في الوجوب ولا يصرف دليله عنه قالوا هو رواية حسن وما يميل إلى أن لا صلوة إلا بالقرآن لا يفيق الأخيرين ما ذكره في ذلك من ضرورة حيلته عن البطون وان جعله أربعاً  
 على التسمية في لو جاز فراجع إليه والعلمان يؤولان ذلك بما يقولون في مسئلة فإذا استخلفت القاري آسيا في الأخيرين بعد ما قالوا  
 في الأربعين أصحابنا مع ترحيب قال بالجواز خلافاً للثلاثة وهذا لأن فرض القراءة صار موبناً فيجوز دفعه بغيره بالعبادة بان القراءة فرض في كل  
 الركعات وإذا كانت تؤدى في موضع خاص لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة إلا بالقراءة حتى زانوا في أن هذا كقول لا صلوة إلا بالعبادة إلى  
 آخره وكذا قالوا في التفسير ما علمتكم قوله وأما الأخيرين فمجانان لأن كل من صلى البنية في الصلاة لا يركع في الصلاة إلا في الشك في الصلاة أو في غير ذلك  
 قوله إن شاء الله وكنت أي قدر تسمية وان شارب ثلاث تسميات قلنا في النهاية وفي شرح الكفر الشارح ثلاث تسميات وإن شاء الله وكنت قد  
 والاول يلق بالاصل والعنف في قولهم وهو المأثور للتبنيح قوله لأن كل شفع من صلوة على عدة يرد عليه لو كان كذلك لما صحت مع ترك  
 القعدة سابقاً لكننا نتج وليس هو بوجوب الوجود اليها إذا ذكر كعبادة القيام بالمسبح والجواب إلى القياس فساداً ما يرويه قال في زهره ورواية عن محمد  
 وفي الاستحسان لا لأن التطوع شرع الربا أيضاً لما شرع ركعتين فإذا تركهما لمكننا تسجيماً بعبادة صلوة واحدة فلا يترشح ح القعدة  
 الأولى لأن افتراض القعدة للتحية فإذا لم تحية إلا بعد الرابعة صارت من ذوات الأربع والفضل أن تركها جائز ولم يترشح الأولى بل كانت  
 واجبة بالبحر السابغ وهو في كل ركعتين تشهد فيمسح بالسجود وانما وجب العود بعد تمام القيام ولم يترشح القراءة في الشك في الصلاة إلا في الشك في الصلاة  
 من جهة وفارقتنا من وجه فلهذا لا يورث العود إذا قيد بالسجدة والمفارقة يعود قبل السجدة كما إذا قام إلى خامسة من السجدة وهي  
 صلوة أخرى حكماً فيقرأ في الكل كما في صلوتين أصلياً وكذلك في الوتر لأن في ركوع الثانية فلهذا لا يترشح القراءة في الصلاة إلا في الشك في الصلاة  
 لنفسه كما للقعدة قوله في المشهور من الرواية هذا الذي أوردنا حتى يتجلى إلى التقيد بالمشهور ما إذا شفع بمطلق نية أفضل فلا يلزمه أكثر  
 ركعتين باتفاق الروايات قوله قالوا يترشح في الثانية ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في كل قعدة وقياسه أن يتعد في كل شفع هذا إذا تقدم  
 كله اشتركون كل شفع من غير صلوة على حدة وهو ما يحتاج إلى دليل ولكن كونه ممكنة شرعاً من أجل أن ركعتين فإذا قام كل شفع آخر  
 كان أمنا صلوة على تحريمه صلوة إذا تلك التحريمات لا يترشح بها ركعتان قوله ضرورة صيانة المودى يفيد أن الملاحظة لزومه أو لصيانة المودى  
 الواقع قرينة عن إبطاله لأنه مودى وليس قال تعالى ولا تطلوا أعمالكم وهو أمر من إبطالها قبل تمامها بالافساد أو بعدة يفعل ما يحبطه ونحوه  
 فلذلك لم يلزم الاتمام بل يلزم شرعاً التمسك بقدر عدمه كما قال تامل المتحقق أنما هو استلزامه الاتمام مقبولة في  
 النسي المانة يجب القضاء فيحتاج إلى خصوص دليل فجوابه بنية القياس على ج النفل والقعدة لما لم يلزم بالشرع شرعاً القضاء بها بقوته وتام نسب  
 الدليل من لجائين ذكره أن شاء الله تعالى في الصوم قوله وقد قيد به لأنه لو لم يقعدوا فسد الأخيرين وجب عليه قضاء الأربع بالأجسار  
 قوله لا يفتي الأخيرين يعني من الأربعين بل الأربعين فقط وعن أبي يوسف أنه يفتي الأخيرين أيضاً فيفتي أربعاً وقد رجع أبو يوسف رحمه الله  
 عن هذا القول قوله اعتبار الشرع بالنذر يحتاج أن كلامهما سبيل لزوم فما ان نية الكنية إذا أقرنت بنذر الصلوة مطلقاً  
 وجبت الصلوة بتلك الكنية كذلك إذا أقرنت بالشرع لزوم بالشرع فيه بالكنية المتويزة قوله ولما ان شرع تسليمه اعتباراً بالشرع  
 بالعد في الآية الكريمة لا يفيق الأخيرين فان الشرع انما يلزم بالشرع فيه بالآية كالكنية الثانية من الشفع الأول والشرع





لقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل على عار وموت واحد الخبير يؤمن بآية الله  
التي لا غير فخصه بوقت فلو انما النزول والاستقبال تنقطع عند النافذة او ينقطع هو عن القافلة اما انما انقطع  
بوقت والسنة الرواتب نوافل وعن ابي حنيفة انما ينزل لسنه الفجر لانها اكد من غيرها والتقيد بما جاء في المصنفين  
السفر والجوار في المصنفين انما يجوز في المصنفين ايضا وجد الظاهر ان النص ورد خارج المصنفين الحاجة الى الركوع  
ما عدا ذلك انما افتتح التطوع راكبا فنزل يمشي وان صلى ركعة فاذن ركعة يستقبل لان احرام الركبة انما يقع بمجرى الركوع والركبة  
على النزول فاذا اتى بها صح واحرام النازل انما يقع بالركوع والسجدة فلا بد ان يكون على النية من غير ان يكون في يده انما يستقبل انما ايضا

بالحالات المذكورة لانه نفسه عامل وكذا اتفقوا على انه لو نذر الحج كاشيا الزمة بعبدة المشي ولو شرع فيه ما شاع لم يلزم كذلك وعلى هذا اتفقت  
غيره اذا اطلق نذر الصلاة تجب بعبدة القيام لانها عبارة عن القيام والقراءة في نحو الركعة الاصلية غير انه يجوز تركه الى القعود في الغسل  
فلا ينصرت المطلق الا الى هذه الاحوال وقيل هو اخبار وقيل كما في الكتاب وسمي ان القول الثاني هو في الكتاب بعينه فليس فيها  
ثلاثة اقوال كما هو ظاهر شرح الكنترا لا لو كان استحباب القعود والارادية في المسئلة وقد عرفت الجواب عما تقدم في مسئلة نية الاربع قوله بحديث  
ابن عمر اخبرني سلم والجود اورد والنسائي وليس فيه يومي اينا وقد غلط الدارقطني والنسائي عمرو بن يحيى في قوله على حمار وانما هو راحلة وانما  
الدارقطني في غرائب مالك عن انس رآته رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على حمار يصلي يومي اياها وسكت عليه في الامام  
عزبي لفظ الايام الى الصحيحين والزيهلي رحمه الله لم يرد فيها وقال عبد الحق في التكميل بين الصحيحين تفرد البخاري بذكر الايام انتهى وقد رايته  
في باب الوتر في السفر من صحيح البخاري من حديث ابن عمر واخبرني ابن جابر في النوع الاول من القسم الرابع من صحيحه عن جابر رايته النبي صلى الله  
عليه وسلم يصلي النوافل على راحلته في كل وجه يومي اياها ولكنه يحفض السجدين من الركعتين قوله لان النوافل غير مخصوصة بوقت فلو انما  
النزول والاستقبال تنقطع عند النافذة ان لم ينزل او لم يستقبل او ينقطع هو عن القافلة ان نزل او استقبل اما انما انقطع بوقت فلا  
يشق الزم النزول في بعض الاوقات ولان الرفقار ومتأفرون معه على ذلك فلا ينقطع حتى لو لم يقعوا رغاوا من النزول اللص او السبع  
جائزه ان يصليها راكبا وكذا اذا كانت الدابة محمولا لا يقدر على ركوبها الا بيمين او يمينه كغيره من ركبه وكذا الطين والمطر لقوله تعالى  
فان تقوم فجالا او ركبا تا والواجبات من الوتر والمندور وما شرع فيه فافسده وصلاة الجملة والسجدة التي تليها على الارض كما فرض الله  
الركعة التي تجوز على الدابة وعن ابي حنيفة انه ينزل لسنه الفجر لانها اكد من غيرها ويروى انها واجبة وعلى هذا اختلفت في ادائها قاعدا  
قوله وانما ارعطت على الشترط والاول رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف والثاني عن ابي يوسف واختلفت في مقدار الخروج قبل قدر  
فرضين لا اوردنه وقيل ميل والاول ظاهر لفظ الاصل والاصح قيل في موضع يجوز القصر فيه قوله وعن ابي يوسف انه يجوز في المصنفين راكبا  
بلا ركابته وعن محمد بن زياد عن ابي حنيفة ذلك قال ابو حنيفة ثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله  
عليه وسلم ركب احمرا في المدينة ليعود سحرا من عبادة رضى الله عنه وكان يصلي وهو راكب فلم يرفع ابو حنيفة راسه قيل ذلك رجوع منه  
وقيل بل لانه تذاذ فيما تقوم به البهوى والشاذ في مثله ليس حجة عنده وتمسك به ايضا وكبريته محمد حنيفة الغلط لما في المصنفين كثرة اللفظ  
هذا والنجاسة على الدابة لا تمنع على قول اكثرهم وقيل ان كانت على السرج والركابين تمنع وقيل ان كانت في موضع جلوسه  
نقط وجه الظاهر ان فيها ضرورة وبجواز عليها رخصة تكثير الخيرات سقط لما هو اعظم وهو الاركان من الركوع والسجود وهو اعظم  
من ذلك الشرط وهل يجوز الصلاة على العجاة ان كان طرفها على الدابة وهي تسيير ولا تفسير في صلوة على الدابة وقد فرغنا عنه  
وان لم تكن فهي كالمسروك وبذلك جعل تحت المحل خشية حتى يبقى قران على الارض لا الدابة فيكون بمنزلة الارض قوله فان افتتح التطوع راكبا  
ثم نزل يمشي وان صلى ركعة فاذن ركعة استقبل فظاهر الرواية عنهم وعن محمد قلبه لان الركبة اذا نزل واستقبل كان موديا جميعا لصلوة  
بركوع وسجود وهذا اولى من اداء بعضها بها وبعضها بالايام ولو نوى ادائها بعضها به وبعضها بهم

[illegible]

وهو اولى وعلى قول زعفراني في الوجهين انه يجوز بالصلاة ركوع وسجود على صلوة افتحتها بآية وعن ابى يوسف يستقبل فيها اما اذا كان  
ما زاد ثم ركب للملح المدكورة في ظاهر الرواية واما في قلبه فالحاقا بالمرض المسمى اذا قدر في خلالها عليها فبالكله اذا لم يحصل الركوب والنزول  
بكل كثير بان منع فوضع على الدابة وشي رجليه فاعذ من اجانب الآخر وجه الفرق على ظاهر الرواية ان الصلوة على الدابة واقعة مع  
اختلاف الالامكن وعدم الاركان الاصليته وبعض الشروط جازت شرعا بخلاف القياس للحاجة الى قطع المسافة ودليل الحاجة الركوب  
فاذا افتتح على الارض انتهى وليها المبرز وثبت دليل الاستتعا فلا يجوز معه بالايام وسجالات الافتتاح ركبا فانه معه دليلا وما يتجمل فيه  
من بناء القوي على الضعيف وهو لا يجوز كما للمسمى المرض اذا قدر على الالامكن في الاثنى لا ينبغي منوع بان عدم بناء المريض في الغرض لاداء  
عنهم فيه في النقل فجاز ان يقول مني فضلا يحتاج الى الفرق وان يقول لا ينبغي والفرق بان ايار المريض اعتبر شرعا بدلا من الركوع وسجود  
وهو المانع لاستلزامه اجمع بين البذل للاصل والذاتة اذ لا يخل وجه امتناع كون بعض الصلوة قويا وبعضها ضعف منه  
بما يكون كل منهما باذن الشرع ومعنى البذل هو الذي لا يجوز الصلوة به الا عند الضرر الاصل وهو موقوف في الركوب اذ يمكنه الانتصاب  
في الركابين والركوع والسجود على الالامه فكان اياه معتبرا اصلا في هذه الحالة فكان قريبا للركوع والسجود لا بد لافصح البناء بها عليه  
وقيل لما جاز للراكب ان يفتح بالايام مع القدرة عليها جاز له ان مني بها بعد الافتتاح بخلاف المريض ليس له ان يفتح مع القدرة عليها  
فليس له ان مني بها بعد الافتتاح به وبما يفيد ان لا ينبغي في المكتوبة اذا افتتحها ركبا اذ ليس له ان يفتتحها ركبا مع القدرة عليها بالنزول وكذا  
قيد المسئلة في الكتاب بنى قوله فان افتتح التطوع واما الذي اختار المتأخر في الفرق بين الافتتاح ركبا اذ انزل وقبله فختار في الاسلام وعليه  
ان يقال ان اردت ان احرام الراكب انقضاء مجزأ لما بان ينزل فاول المسئلة وعين النزاع وان اردت وهو ركب بان يسجد على  
الاكاف مستثنا كون الاخرى بها بل بالايام والواقع في ختمها واطرافها لا معنى لتقريره ان الشرع حكم بالاجزاء مجزأ الا بما فيلزم الحكم بالخروج عن العدة  
قبل وصول راسه الى الاكاف فلما يقع بها اوقد حصل قبلها فقولهم وكذا عن مجزأة اذ انزل بعد ما صلى ركعة يعني يستقبل فاما اذا لم تيمم  
حتى نزل فانه ينبغي لانه اذا لم تيمم كان مجزأ تحريمه وهي شرط عندنا والشرط المنقطع للضعيف يكون شرطا للقوي والاصح هو الظاهر عنهم يعني  
اذا نزل ينبغي مطلقا لما قد بينا من انه ليس من بناء القوي على الضعيف المتعصم والمجزي فيما ذكرنا انتفاءه التذرع بالصلوة على وجه الاستشهاد  
اجينا سوق بعض فروع متعلق بتيممنا نذر شفعنا بالوضوء وبلا قراءة تجب شفع بوضوء وقراءة وقال زعفراني لا نذر بالليس قرينة ففادت شرط  
لزومه وعن محمد بن اسمعيل بالاصح اذ الصلوة معه كغير طهارة لا يلزمه والاصح في الجملة كبللا قراءة يلزمه قلنا التزام الشئ التزم لما لا صحة له الا  
كنذر الصلوة ايجاب الوضوء فالصلوة قرينة وقد التزموا الا انه ذكر ما يخرجها عن القرينة فيلغو سجات باليس قرينة اصلية ولو نذر ركعة او ثلثا  
وجب ركعتان واربعة وقال زعفراني الاول لا يجب شئ وفي الثاني ركعتان لئلا التزم بعض بالانحراف فكان التزم لكل كايضا ولو نذرت ثلثا فافرا  
فحاضت فيه قضته خلافا له قال زعفراني المشروع قلنا بل به لانه اضيعت الى اليوم ومعه وعده واعتراض الجحيف منع الاداء الوجوب  
صدور النذر بسجات قالوا قالت يوم رمضان

فصل فی قیام رمضان۔



والأصح أن يسنن كل أدوية الحسن بن الحسن في رواية والده الطائفة الخلفاء الراشدين والنبى عليه السلام من العذر بأن تركه  
المواظبة على خمسة ركعات كتبت عليه والسنة فيها الحجة لكن على جهة الكفاية حتى ولو امتنع أهل المسجد عن أداءها كانوا مسلمين ولو أقام بها  
العضد فالتخلف عن الجماعة تارك للصلوة لأن أفراد التي أكثر من ثرونا محمد الخائف والسبح في الجولس بن الترويحيتين  
مقارن الترويحيتين وكان بين الجماعة وبين الترويحيتين أهل الجولس والسبح في العضد الاستراحة على شخص تسليمات وليس يصح  
وتحوله ثم يردونهم بشير إلى أن وقفها بعد العشاء

أى استراحة فلذا قال ويجلس بين كل ترويحيتين مقدار ترويحيتين قوله والاصح أنها ستة لمواظبة الخلفاء الراشدين تغيب أولهم بروكهم بل يفرغ عثمان  
وعلى وهذا لأن ظاهر المنقول أن مبدأ من زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في  
رمضان إلى المسي فاذا الناس اوزاع متفرقون على الرجل لنفسه وعلى الرجل فيصلي بصلاته الرية فيقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يكن  
كان مثل ثم خرج فجمعهم إلى أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصادون بصلوة قاريهم فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذه التي يتأمنون  
عنها أفضل يريد آخر الليل وكان الناس يقيمون أدلة رواه أصحاب السنن ونحوه الترمذي وقال عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة  
الخلفاء الراشدين من بعدى وقال في حديث آخر اقترض الله عليكم صيامه وسنتكم قيامه وقديس عليه السلام العذر في تركها وهي  
خشية الاقترض على ما قد ينادى في باب الترمذي من حديث ابن جبان فارجع إليه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها عليه الصلوة والسلام على  
في المسجد فعلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الثالثة فلم يخرج عليهم فلما أصبح قال قريش الذي صنعتم فلم ينعني من  
الخروج إليكم الا اني خشيت ان اقترض عليكم ذلك في رمضان زاد البخاري فيه في كتاب الصوم فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والامر على ذلك وقارنا في باب الترمذي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن سالت عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة والحديث ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه والطبراني وعنه  
البهيقي من حديث ابن عباس أنه عليه الصلوة والسلام كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الترويحيتين في أبي شيبة إبراهيم بن عثمان  
جدا لا أم أبي بكر بن أبي شيبة تنفق على ضعف مع مخالفة الصحيح فثبت العشرة من زمن عمر في المواظبة يزيد بن رومان قال كان الناس  
يقومون في زمن عمر بن الخطاب في عشرين ركعة وروى البهيقي في المعرفة عن سائب بن يزيد قال كنا نقوم في رواية عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه بعشرين ركعة والوتر قال النووي في الخلاصة اسناد صحيح وفي المواظبة رواية باحدى عشرة ركعة وجميع ميثاقه ما وقع اولاً ثم استقر الامر  
على العشرين فانه متوارث فحصل من ذلك ان قيام رمضان إحدى عشرة ركعة بالوتر في جماعة فعمله عليه الصلوة والسلام ثم تركه بعد رافا وانه  
لو اشتهى ذلك لما طبت لكم ولا شك في تحقق الامر من ذلك بوفاة صلى الله عليه وسلم فيكون ستة وكونها عشرين سنة اخلفاء الراشدين  
وقوله عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة اخلفاء الراشدين ندب الى سيقم ولا يستكمل كون ذلك ستة أو ستة بمواظبته بنفسه الامجد  
وتقدير عدم ذلك العذر انما استغناء انه كان يواظب على ما وقع منه وهو اذ كان فيكون العشرة مستحبا وذلك العذر منها هو السنة  
كما ارجع بعد العشاء مستحبة ركعتان بينهما ستة وطاهر كلام المشايخ ان السنة عشرين ومتفقى الدليل ما قلنا فالاولى ح ما هو عبارة القدر  
من قوله يستحب الا ما ذكره المصنف فيه قوله لان افراد الصحابة مروى عنهم الخلفاء ذكر ان الطحاوي رواه عن ابن عمر وعروة ونقل عن القاسم  
وابراهيم ونافع وسلم عن أبي يوسف ان السنة احدى عشرة في بيته مع مراعاة ستة القراءة واشباهها فيصليها في بيته الا ان يكون فيها كبير  
يقصد به لقوله عليه الصلوة والسلام عليكم بالصلوة في ميكنكم فان خير صلوة المرأى في بيته الا المكتوبة وجوابه ان قيام رمضان مستثنى  
من ذلك لما تقدم من فعله عليه الصلوة والسلام وبيان العذر في تركه وفعل الخلفاء الراشدين قوله واستحب الجولس قبل ينبغي  
ان يقولوا المستحب اعتبارين الترويحيتين لانهما استدلت بعبادة اهل الحرم واهل المدينة كانوا يصلون بدل ذلك اربع ركعات فردى

يريد ان عامر المشايخ لم يترك الصلاة بعد الغمام الى آخر الليل قبل الوتر بعد ولا منها فاول ما قيل في ذلك بعد الغمام تركه كقول القراء  
والكثير المشايخ ثم على ان السنة فيها الخدمه فاول ما يترك للصلوات القوم بخلاف ما بعد الشهاد من الدعوات حيث يترك كل واحد ما يشاء  
بسنة ولا يصلي الوتر في جماعة في غير شهر رمضان عليه اجماع المسلمين والله اعلم

باب ادراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر لم يمت يصلي اخر سنة وصلاة للمؤدى عن الطلوع ثم يدخل صوم الفجر احراراً والفقير  
لجماعة وان لم يقيد الاولى بالسجدة فيقطع ويسرع

واول ما يظنون بنيتها اسبوعاً ويصادون ركعتي الطلوع الا انه روى البيهقي باباً وصححه انه كانوا يقولون على عهد عمر وعثمان لا ينجح احد من  
النفل ما شاءوا انما الكلام في القدر المستحب بجماعة واول كل بلدة بخياره يسجدون ويملكون او يخطرون سكوناً او يصلون اربعاً فواحد واجب والآخر  
الاختار لان الترويج ما يجوز من المراجعة فيفعل ذلك تحقيقاً للمعنى الاسم وكذا هو متواتر قوله وبما قال عاتية المشايخ لانها سنة بها القضا  
يمكن وقتها قبل الوتر وقال جماعة الليل كله وقتها قبل الغداة وبعده لانها قيام الليل والاصح انه قبل الوتر وبعده بعد المشايخ كما كانت  
تقالها والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه واختلف في ادائها بعد النصف فقبل عليه ولا يمتنع الغداة كسبها والصحيح لا يكره لانها  
صلوة الليل والا فضل فيها آخره قوله واكثر المشايخ يقابل قول الاكثر ما قبل الا فضل ان لغيره قد قرأه المغرب لان النوافل بمبذبة على تنقيف  
خصوصاً بجماعته وما قبل بقراءة كل ركعتين ثنتين اية لان عمر رضي الله عنه لم يركب ركعتين الا في كل ركعة فثلاث مرات لان كل ركعة مخصوصة بفضيلة كما جاءت  
به سنة انه شهر اوله رحمة واسطة مغفرة وآخرة عتق من النار ومنهم من استحبه ان يحتم ليلة السابع والعشرين رجاء ان ياتوا ليلة القدر  
ثم اذا ختم قبل آخره قيل لا يكره الترويج فيما بقي وقيل يعطيهما لغيره ما يشاء والذي عليه الاكثر ما رواه الحسن عن ابي خنيفة انه يقرأ  
في كل ركعة عشر مرات بعد الترويج ستاً ركعة او خمساً ركعة وثمانون وصعدوا الى القرآن ستة اوقات وشي من فعل الغنم في رواية الحسن قال عشر ركعات  
وسجوداً وخمس وعن ابي خنيفة انه كان يحتم احدى وستين ختمه في كل يوم ختمه وفي كل ليلة ختمه وفي كل الترويج ختمه قوله ولا يترك للصلوات  
تاكيد في مطلق سنة الحتم وانه تنقيف على الناس لا الطويل كما صرح به في النهاية واذا كان امام مسجد جبهه لا يجتمع فدان يترك الى غيره قوله حيث

تير كما اذا علم انها متقل على القوم بخلاف الصلوة لا يتركها لانها فرض او سنة ولا يترك السنن الطاعات كالسجيات قوله عليه اجمع المسلمين  
لانه نفل من وجبه واجماعة في النفل في غير رمضان كبروه فالاجتياط تركها فيه وفي بعض الاحاشي قال بعضهم لو صلا بجماعة في غير رمضان لم  
ذلك وعدم اجماعه فيها في غير رمضان ليس لانه غير مشروع بل باعتبار انه يستحب تأخيرها الى وقت يتغير فيه اجماعه فان صح هذا فصح  
في نفل الاجماع ثم بعد عدم كراهية اجماعه في الوتر في رمضان اختلفوا في الا فضل في فتاوى قاضي خان الصحيح ان اجماعه افضل لانه لما جازت  
اجماعة كانه افضل وفي النهاية بعد كراهية هذا قال واختار علماء زماننا ان يوتر في منزلة لاجماعة لان الصحابة لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في رمضان  
كما اجتمعوا على الترويج لان عمر كان يومئذ في رمضان الى بن كعب كان لا يؤمهم انتهى وحاصل هذا اختلاف في ان انت علمت ما قد مضاه في حديث ابن جابر في  
بالوتر انه عليه الصلوة والسلام ان يوتر ثم من الغداة في غيره من مثل ما صنع فيما مضى فكما ان اجماعه افضل ثم ما لا الغداة في تركه اوجب شيئا فيه فيكون ذلك الوتر بجماعة  
لان الجارية فيه مثل الجارية في النفل بعينه وكذا ما قلناه من فعل اخطأ كقيد ذلك فاعل من تأخر عن اجماعه فيه اوجب ان يصلي آخر الليل  
فانه افضل كما قال عمر والتمسوا بجماعة افضل وعلم قوله عليه الصلوة والسلام واجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا فخره لذلك واجماعة فيه  
اذا كان تحذره فلا يدل ذلك على ان الا فضل فيه ترك اجماعه لمن اوجب ان يوتر اول الليل كما يعطيه اطلاق جوابه هو لا

باب ادراك الفريضة حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل وكله مسائل اجماع قوله ثم قيمت حقيقة  
اقامته الشيء فعله وهذا ارادوا اذا شرح المودون في الاقامة قبل ان يشرح الامام بل تيم ركعتين في هذه الصورة ثم يدخل معهم قوله وهذا  
القطع لا كمال يعني هو تفويت وصف الفريضة لتحصيله لوجبه اكل فصار كعدم السجدة ليجزى به واذا كان القطع ثم الامانة من غير زيادة

هو الصحيح لأنه محل الرضا والقطع لا كمال بخلاف ما إذا كان في النفل لأنه ليس كمال ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة  
فإنه لا يخطئ لقطع على رأسه كغيره من ذلك عن أبي يوسف وقد قيل بغيرها وإن كان قد صلى ثلثا من الظهرية لم يكن  
الركعة حكمه الكلي فإنه محل النقص بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد ولزم قيدها بالسجدة حيث يقطعها كونه محل الرضا  
وتجديدها شأنه عاده فبعد وسلم وإن شاء لم يركعها وإنما يؤتى بالخول في الصلوة كما هو مذهب الإمام وأما إذا دخل مع القوم والذين يصلي  
معهم فأقله كان الركعة في وقت واحد فإن صلى من الفجر ركعة فمما أقيمت يقطع ويدخل معهم كما لو أضاف إليها  
مغزى القوة للجماعة وكذا إذا لم تكن الثانية قبل الثالثة كما بالسجدة بعد الصلاة في صلاة الإمام كالصلاة في الجماعة وكذا إذا جعل المخرج

أحسن جائز الخطأ الذي كالمرة إذا فارق قدر ما إذا فارق أدت واتباعه أو خاف فقلت درهم من ما له فجازة التقصير نفسه على وجه الكمال في الجواز  
ثم جواز المسئلة مفيد بما إذا اتحد مسجد ما فلو كان يصلي في البيت مثلا فاقمت في المسجد أو في المسجد فاقمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا ذكره  
المرغيباني في قول محمد بطلان الوصف يستلزم بطلان الأصل وهو في الأول لم يكن من إخراج نفسه عن العدة بالمضي كما إذا قيد خاصة الظاهر  
بسجدة ولم يكن قيدا لا آخره أما إذا كان تكلمنا من المضي لكن أذن له الشرع في عده فلا يبطل الصلاة بل يبقى نفلا إذا مضى الثانية قوله  
هو الصحيح إليه ما لم يخرج من الصلاة وانهضت عن الركعتين وجب اختيار المصداق ما دون الركعة ليس حكم الصلوة بدليل أن  
من خلف لا يصلي لا بحيث ما دون الركعة فكان محل الرضا لكن فيه أنه وقع قربته فوجب صياته ما لم يكن بالنقص مستتبنا من الرضا على الوجه  
الأكمل لا يسلب قدرة صوته عن البطلان لكنه من إتمام ركعتين مع تحصيل فضيلة صلوة الفرض بجماعة وإن فاته ركعة مع الإمام فلا يجوز  
الابطال مع التمكن من تحصيل المصالحين نعم غاية الأكلية في أنه لا يفوت شيء مع الإمام ولا يفوت حرمة الإبطال بخلاف إتمام الركعتين لأنه  
ليس بإبطال للصلوة بل بغيره فإما إلى وصفه أكل فصار كالنقل فانه يتم ركعتين وإن لم يكن قيدا بسجدة بخلاف ما إذا شرع في النفل فمضت  
جنازة خاف أن لم يقطعها ففوتته فانه لا يمكن من المصليين معا ويطغى النفل معقب للنقل بخلاف الجنازة لو اختار ففوتتها كان لا إلى خلف  
قوله يروي ذلك عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أيضا وحكي عن السفياني كنت أفتي أنه يتم سنة بالظهر أربعاء بخلاف الطلوع حتى رأيت في النوادر  
عن أبي حنيفة إذا شرع في سنة أجمعت ثم خرج الإمام قال إن كان صلى ركعة أضاف إليها أخرى وسلم فرجعت إليه قال السرخسي البقالي  
وقيل فيها واليه أشرفي الأصل لأنها صلوة واحدة والاول اوجده أنه يمكن من تضامها بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين  
فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الأكمل بلا سبب قوله حيث يقطعها بخلاف ما قد بناه من اختيار شمس الائمة عدم قطع الاول قبل السجود  
وفهم ثانياً لأن ضمها بها مفوت لا تدرك مصلحة الفرض بجماعة فيفوت الجمع بين المصليين قوله غير أنه يخبرنا قال السرخسي بعبور المحلة لأنه  
إذا أخرج من صلوة معتد بها وذلك لم يشرع إلا في حالة التقوى فاحتمل إذا عاد بل يبيد التشديد قيل نعم لأن الاول لم يكن يعود ثم  
وقيل بكيفية ذلك التردد ولا يلزم عند الرضا ذلك القيام فكانه لم يتم ثم قيل تسليم تسليته واحدة وقيل ثنتين قوله والذي يصلي معهم نافذة  
ول عليه ما في مسلم عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كيف أنت إذا كان عليك امرأ يوشكون الصلوة عن وقتها قلت فإذا  
تأمرني قال صل الصلوة لو فاتها فإن أدركتها معهم فصل فأنها لك نافذة وذكرتهم النفل بجماعة خارج رمضان إنما هو إذا كان الإمام التمام فتفصيلين  
وأطلق اسم الاقارن بخلافه غير الاول ذكره في الدراية قوله لا إثم له النفل بعد ركعة كذا بعضهم فإن قيل روى ابو داود والترمذي والنسائي  
عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فضليت منه صلوة التمتع في مسجد خيف فلما قضى صلاته إذا هو بركعتين  
في أخرى القوم لم يصليها ما معه فقال علي بن أبي حمزة ما فعلت فقال لا شيء قال ان تصليها معها قال لا بأس بل الله أنك تصليها في رحلتنا قال  
فلا تفعلوا إذا صليتم في رحلتنا ثم أتينا مسجد جماعة فصلينا معهم فأنها كما أفلحتموه التمتع والصلوات للامم عن الوجوب جماعة نافذة فاجاب  
هو معارض بما تقدم من حيث النهي عن النفل بعد العصر والصبح وهو مقدم لزيادة قوته ولأن المانع مقدم واختاره كونه الخاص مطلقا  
على العام منوع بل تجازى في ذلك الفرد ومنوع الاصول ويجوز على ما قبل النهي في الاوقات المفوتة جماعة بين الاوله كيف وفيه

في حاشية الرواية لان النقل بالثالث مكروه في جعله اربعاً مخالفاً لما مد من رجل من قبله من غير ان يخرج حتى يصلي فيكون له السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يرد الى الجوع قال الا اذا كان ينتظر جماعة لا يترك صورة تكميله معه وان كان قد صلى وكانت اظهروا الغشاء فلا بأس بان يخرج كما يجب داعي الله في الاخذ المودع في الاقامة لا يتركهم مخالفة الجماعة عياناً وان كانت العضا والمغرب او الفجر يخرج وان اخذ المودع فيها كراهية النقل بعد ها ومن انقضى الى الامام في صلوة الفجر وهو لم يصل كعني الفجر ان حثني ان تفوقه ركعة ويذكر ان لا يخرج ليصل ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يركل الانداس كمنه الجحيم بين الفضيلتين وان حثني فوجدت من الامام ان لا يخرج الى الجماعة اعظم والوعيد بالترك الزم لجماعه في سنة الظهور

حديث صحيح اخرجه الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في اماكن ثم ادركت الصلوة فصلها الا الفجر والمغرب قال عبد الحق تفرد به سهل بن صالح الانطاكي وكان ثقة وانا كان كذلك فلا يضر وقت من وقته لان زيادة الثقة مقبولة وادان ثبت هذا فلا يخفى وجه تعليل اخرجه الفقيه لما عني به العصر خصوصاً على ما سمي فان الاستئثار عند من من المنعصات ودليل التخصيص ما عني به واخرجوا قوله في ظاهر الرواية اخراجه عماري عن ابى يوسف انه يدخل معه وتهيما اربعاً واجبة انه يسلم معه وجه الظاهر ما ذكره من ان النقل بالثالث مكروه وهذا وقع للرواية الثانية عنه قوله وفي جعلها اربعاً مخالفة امامه وقع للرواية الاولى عنه وذكرني وجهها من انه تغير وقع بسبب الاقتدار ولا بأس به يمكن ادراك الامام في سجدة سجدتين زيادة على كمال الفرض وفي وجه الاخرى ان هذا نقص وقع بسبب الاقتدار ولا بأس به كماله اقتدى بالامام في الظهر بعد الصلاة وترك الامام القراءة في الاخرين فانه يجوز صلوة المقتدى مع خلوهما عن القراءة حقيقة وحكما وهو نقص في صلوة المقتدى ولم يكره له بسبب الاقتدار فلا يضر برفع عن قراءة وحكما وكذا ما قبله فان زيادة نحو السجدة ليس بزيادة تمام ما هيته الصلوة بخلاف زيادة ركعة تامة فلا يضر من اعتبار ما يوجب الرقص اعتبار ما لا يمكن رفضه والوجه ما قبل في وجه الاولى بانه مخالفة بعد الفجر وذلك ليس بالمنوع شرعاً كما سبق وقد يفرغ بان مراده المخالفة في النية يعني اذا اقتدى وهو يعلم ان الامام يصلي ثلثاً ومن غفله هو ان يصلي اربعاً يكون مخالفاً لامامه في النية والطلاق قوله عليه الصلوة والسلام انما جعل الامام ليعلم به فلا تخافوا عليه فيسجدوا له وجه زعمنا لثقة في صحة النقلية بالنص المذكور انما على خلاف القياس او نقول المخالفة في الاداء ممنوع وانما اطلقت الشريعة بعد الفراغ لفضائل ما فات ليحصل بذلك الوفاق معني وما نحن فيه بخلافه انه يحصل باختلاف معني ويؤيده تصريح الحديث المذكور انما منبذ غير انه ان دخل ولا بد لها اربعاً ولو سلم مع الامام فمن بشر لا يترش وتقبل فسدت ويقضي اربعاً لانه التزم بالاقتداء ثلث ركعات فيلزم اربع كما لو نذر ثلثاً ولو صلى الامام اربعاً سائياً بعد اتمامه على راس الثلث وقد اقتدى به الرجل متلوفاً قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فقد صلوة المقتدى لان المراد بعثته وجبت على المقتدى بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها انصار كل رجل اوجب على نفسه اربع ركعات بالنذر فاقته في فهمين بغيره لا يجوز صلوة المقتدى كذا في قوله كره له اخراجه حتى يصلي فيه مقيداً بعبده من ان لا يكون صلى وليس من يثبط به جماعة اخرى فان كان خرج اليهم وفيه قيد آخر وهو ان يكون سجدتين او غيره وقد صلوا في سجدتين فان لم يصلوا في سجدتين فلا يخرج اليه الا افضل ان يخرج قوله عليه الصلوة والسلام لا يخرج من روى ابن بسنه عن محمد بن يوسف مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق واخرج ابو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج من المسجد احد بعد النداء الا منافق الا اذا خرجته حاجة وهو يريد الرجوع ومراسيل سعيد يقبلها بعض من يرد المراسيل من الائمة لانه فيها فوجدها سائلاً واخرج الجماعة الا البخاري عن ابى الشعثا قال كنا مع ابى هريرة رضي الله عنه في المسجد فخرج رجل حين اذن المودون للصلاة فقال ابى هريرة ما هذا فقد عصى ابى القاسم ومثل هذا موقوف عند بعضهم وان كان ابن عبد البر قال فيه وفي نظائره مستند كديث ابى هريرة من لم يجب الدعوة فقد عصى ابى القاسم قال لا يختلفون في ذلك ورواه ابن راهويه وزاد فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذن المودون فلا يخرجوا حتى تصلوا قوله وان شئتم فوتما احاصل انه اذا امكن الجمع بين الفضيلتين اتركب والارجح فضيلة الفرض بجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانها تفصل الفرض مقفراً

حيث يتركها في الحالين كما أنه يمكنه إذا رخص في الوقت بعد الشرح صوابه وأما إذا خشي أن يذهب إلى يوسف ويحرقه  
فقد يهربها على الركعتين ويتأخر بها عنها كما كان في السنة الفجر عامين أن شاء الله تعالى والتفصيل كما إذا  
عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد إذا كان في مكان في الصلاة ولا يفصل في عامة المساجد  
والنوافل المنزل هو الموقوف عن النبي عليه السلام وإذا فاته ركعتا الفجر لا يقضيها ما قبل طلوع الشمس

بشيء وشيئاً من غيرهما واحداً منها لأنها انصاف الفرض والوجوب على الترك الجماعة الزم منه على ركعتي الفجر وهو تقدم في باب الامامة من قبل الربح ورواية  
لا تختلف عنهما الا في المنافق لما قدمنا ومن جهة عليه الصلوة والسلام تجوز ميراث المتخلفين من رواية الحكم بن سمعك والظاهر الحديث خارج اليها  
ولو كان يرجح ادراكه في التشديد قبل مهاد ذلك الركعة عند ما وعلى قول محمد لا اعتبار به كما في الجملة والوجه القاطع على صحة الركعتين هناك ما ذكر  
والاعوان القيسية اسمعيل الزاهدات يفتي ان الشيخ في ركعتي الفجر ثم يقضيها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلوة وفيه الامام السرخسي بان جوبها  
بالشروع ليس اقوى مما وجب بالندوة نص محمدان السدوسي في الفجر قبل الطلوع وايضا شروع في العبادة لنفسه بالانفاذ فان  
قيل لغيره بما سطره اخرى قلنا البطلان العمل بقصد امنى ودور والمفسدة مقدم على جلب المقد قوله حيث تبركنا في حال خوف  
فوت الفرض وحال خوف فوت بعضه قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم لا يقضيها قوله وانما الخلاف في قضاء ابى يوسف بعد الركعتين  
وهو قول ابى حنيفة وعلى قول محمد قبلها وقيل الخلاف على عكسه والاولى تقديم الركعتين لان الرابع فانت ان الموضع المذكور في القديت  
الركعتين ايضا من موضع ما قصد بالضرورة وفي المصنف وتبعه شرح الكعبل قولهما بتأخير الرابع بناء على انها لا تقع شبهة بل انفاً مطلقاً وعند  
محمد شبهة فيقتضها على الركعتين والذي يقع عندى ان هذا من حروف المصنفين كان المذكور في وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الرابع  
وانما الخلاف في تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنها والاتفاق على انها تقضى على وتوهمها شبهة الا ترى انهم لما اختلفوا في شبهة الفجر لم يقع  
طرح الشمس شبهة او فلما اختلفوا في انها تقضى اولاً طعنوا كما يقولون ان في شبهة الظاهر انها تكون انفاً مطلقاً يجعلها خلافة في اصل القضاء  
فالذى لا يشك فيه انهم اذا قالوا تقضى اولاً معناها انها تفعل بعد ذلك الوقت وتقع شبهة كما هي في ذلك الوقت اولاً تقع شبهة ويؤيد ذلك  
في فتاوى قاضي خان في باب التراجع اذا فات التراجع لا يقضى جماعة بل يقضى بالجماعة قبل تعلم من قبل وقت تراويح اخرى قبل الميعاد فمما قيل  
لا يقضى قبل وهو الصحيح لانها دون شبهة المغرب والشا وتلك لا تقضى اذا فاتت بلا فنية فكذا التراجع ثم قال فان قضاها بوجده كان انفاً  
مستحباً والا تكون تراويحاً انتهى دل على ان اعتبار جملة قضا يقع تراويحاً وقد روى عن عائشة انه عليه الصلوة والسلام انما سطر الرابع قبل الفجر بالانفاذ كصحت

[illegible]



انه متى قلناه طلقا وصوما ولا بعد النجس ولا بعد ارتفاع الحائض والى ذلك ذهبوا وقال محمد بن الحسن  
انما ان ينفذ بها الى وقت الزوال لانه عليه السلام قضاه بعد ارتفاع الشمس عند اخر ليلة النحر ليس  
وكذا ما ان الاصل في السنة ان لا يقضى الا بغيره فلو كان كذلك لوجب القضاء بالواجب في كل وقت من وقتها

سنة المغرب في المسجد او في غيره لانها في ثبوت كراهية ما فيها لا ترى انه ساء مستمع الكراهية قد ذهب بعض اهل العلم من غير المذهب الى انه ليس  
بواجب ولا يكره ان يتركه في وقت الصلاة والسلام جليل في يوتكم واقلعت قبل الامام احمد بن حنبل في سنة ثمان مائة بعد ان كان عليه السلام  
ان قال لوان جلا الى الركعتين بعد المغرب في المسجد باجزاء فقال في الصحيحين انما قال في الصحيحين وقال الامام احمد السنة ان يصلي ركعتي المغرب  
في بيته كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه قال السائب بن يزيد لقد رايت الناس في زمن عمر بن الخطاب وهم اذا انصرفوا من المغرب انصرفوا  
جميعا حتى لا يبقى في المسجد احد كانهم لا يصلون بعد المغرب حتى لا يسيروا الى البيوت حتى وقد مناس من رواية ابى داود والترمذي والنسائي قوله عليه الصلاة  
والسلام في مسجد بني عبد الاشمل لما راى يصلون بعد المغرب هذا صلاة البعيد ورواه ابن ماجه من حديث رافع بن خديج وقال فيه اركعوا ركعتين  
اكرهين في يوتكم وقدم من الصحيح حديث ابن عمر خطب من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات الخ وفي صحيح مسلم عن عائشة كان عليه الصلاة  
والسلام يصلي في بيته قبل الظهر اربعا ثم يخرج فيصل على الناس ثم يصلي ركعتين وكان يصلي بالناس المغرب ثم يصلي ركعتين وفي الصحيحين عن  
خلفه وابن عمر انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي ركعتين بعد الجمعة في بيته وسكرته الجمعة في بابا ان شارب الله تعالى وفي الصحيحين انه عليه السلام  
اعتبر حجرة في المسجد من حصر في رمضان الحديث الى ان قال فعليك بالصلاة في يوتكم فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وان خرج اليها او صلواته  
في بيته افضل من صلواته في مسجد في هذا المكتوبة وقوله عليه الصلاة والسلام صلاة في مسجد في هذا افضل من الف صلاة في مسجدا الا المسجد الحرام  
محمول على المكتوبة المستثناة فيما قبله قوله لانه يبق لفظا مطلقا بنا على انه لم ير في الشرع به او قد روي عنه في حاشية معارض بن النعمان عن الصلاة في المسجد حتى  
ترفع الشمس في الصحيحين فقدم عليه كما قدمناه انما اذا ترجع العمل بغيره لفظا مطلقا بخلاف ما بعد الظهر فانه لم يحضر في الدال على  
كونه تمام معارض فيكون قضا الا انما مطلقا على ما حققناه قوله الاختصاص القضا بالواجب قبل ان القضا تسليم مثل الواجب وفيه نظر لان  
الاصل على ما جعل سمي هذا اللفظ كذا لا يمنع وجود القضاء مع حذف ذلك القيد في الشرع وقد وقع الاتفاق على قضاء سنة الظهر الاولى في جميع  
المنابر باعتبار ذلك القيد في مفهومه ولودل الامر الى ان الاصطلاح لا يرفع اصطلاحا آخر او يقال ذلك تعريف قضا بالواجب لان كلام  
ذلك في تقسيم حكم الامر على ما عرفت من قولهم حكم الامر لعمان اذ هو تسليم نفس الواجب الى مستحقة وقضا وهو تسليم الواجب فالاول في  
تقريره ان يقال القضا ان وجب بسبب حديد توقف قضا كل نفل وواجب على معنى فيه وقد وجد في كل واجب معنى عام وفي المنذور المعين  
اجماع على ما قلناه وهو معنى ايضا ولم يوجد مثل ذلك في النفل سلفا فاختص القضا بالواجب وان وجب بالسبب الاول وهو من غير المتحققين  
تقريره انه اذا شغل الذممة وطلب تقريرا في رتبة معين فبات يتبع السبب طالبا للتفريع على حسب الوضع احوال للقطع بان برأة الذممة تقتضي  
شغلها بالتحقيق الا بما راعى من كراهة او الازاء وهو منقطع في السنين اذا شغل ذمته فيها بل طلبت على وجه التخيير ابتداء على الوجه الذي فعله عليه السلام  
والسلام فاذا لم تقبل لم يتبين طلبها اذ الذممة لم تكن مشغولة به واطلبها انما مشغولة به وهو يكونها على الوجه المنقول عنه عليه الصلاة والسلام فاذا اتى بشي  
يكون طالبا للسبب الطالب للنفل على العموم في غير الاوقات المذكورة وهو ان الصلاة غير موضوع ونحوه من العورات النادرة للكثرة الصلاة  
الاكن فثبت بها اختصاص الواجب بالقضا عند فوت الاداء فلا يحرم القضا في غير الايام وهو انما دخل على قضا سنة الفجر في الفرض في هذا  
الوقت الفرض وقد مناه عن غيره والظاهر وبه نقل وكذا ما روى عن عائشة في سنة الظهر وكذا القول لا يقتضي سنة الظهر بعد الوقت فثبت فيها ورواه



والاخرى ان لا يتركها في الاحوال كلها كقولنا لا يتركها في الاحوال كلها  
فكبر وقت حتى وقع الامام راسه كما يصلي من كان ذلك الركعة حلقة لرفعها هو يقول ادرك الامام فما حكم القيام  
لان الشارح هو المشاركة في افعال الصلوة وله ان يركع في الركعة ولو تركه المقلد عن الامام فادرك الامام فيه جاز

الا كذا كذا في حق عليه الصلوة والسلام فزيادة الدرجات اذ لا تفل في صلوة ولا طمع قوله والاخرى ان لا يتركها في الاحوال كلها  
فما جاز في تفسيره الا قول ثمة تتركها المشروعة عند غيب الوقت بحيث لا يخرج ولا يكره ولا يتركها الا سنة الفجر والظهر لا يترك شيئا بعد كون الوقت باقيا  
ولا كراهية فيه والمراد بالاحوال كلها حال شيق الوقت وسعة والانفراد والجماعة وقدر اذ شمول السفر والاقامة ايضا فيغيب اختيارا واحدا القولين  
في السفر فان كثير من المشايخ على نفي الاستئذان في السفر فلا يقبل السنة فيه وقيل يصليها لان ما ذكرنا من المقول من شرعها مشترك بين  
المسافر والمقيم ولا ضرر على المسافر فيه اذ يمكنه اداء ركعته على ما لم يكن ثبت عن ابن عمر انه سئل عن سنة الظهر في السفر فقال لو كنت سمعنا انتم  
ولما نقول كذا في اننا نقل على الحديث في السفر بل الكلام في ثبوت سنة المصنوعة حتى يلزمه اساره بالترك فهذا هو المنع فان الشارع لما سقط شرطه  
عنه تحقيا عليه السفر فمن الموال ان يطلب منه غير بحيث يلزمه اسارة بتركه واما الحديثان اللذان ذكرهما في حديث سنة الفجر اذ هو اذ  
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وان طردتم انخل فيه برج يلا ان ملكه مسورة وبارك الله ذنون قال ابن القطر في لاندري هو عبد ربه  
ابن هبلان وهو جابر بن سلمان اليها كان جابر يقول لغيره لكن صرح المندري في مختصره بما عنيته عبد بن منى بن عبد ربه قال كذا جازي سمي في بعض قد قد رواه  
ابن المندري عن ابى هريرة وفيه عبد الرحمن بن سحاح في ابو شيبة الواسطى فخرج له مسلم استشهد به البخاري وثقة ابن حبان قال ابو حاتم الرزاسي لا يخرج به وحديثه حسن  
وليس يقوى قال يحيى القطان جازي عنه المذنبه فخرج في الحديث كذا في رواية غيره من المذنبه فاداروا ما باس بها وقال البخاري في فيه مقارب الحديث واما  
ما ذكره من حديث سنة الظهر فانه اعلم به وما ورد في ركعتي الفجر قوله عليه الصلوة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي الصحيحين وغيرهما  
لم يكن اليحيى جازي الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشد تعاضدا منه على ركعتي الفجر واسلفنا عنهما في البخاري كان عليه الصلوة والسلام لا يدرج اربعها  
قبل الظهر وركعتين قبل الفجر واخرج عنهما في حديث ولم يكن باعها ابداء واخرج الطبراني في الاوسط عن قابوس بن ابى ظبيان عن ابيه انه ارسل  
الي عائشة رضي الله عنها فسلمت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي ويدع ولكن لم ادره ترك الركعتين قبل صلوة الفجر في سفر ولا حضر  
ولا حجة ولا سقم واستأبوا ليعلى الى ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تتركوا ركعتي الفجر فان فيها الرغائب قوله فكبر وقت  
حتى رفع الامام راسه وكان يمكنه الركوع اول لم يقبل بل انحط فرجع الامام قبل ركوعه لا يصير بارك الله معه مع الامام وعنده زفر نصيبه يدركا حتى كان  
لا حقا عنده في هذه الركعة فباتي بها قبل فراغ الامام اذ لو اوجب قضاء ما فاتته قبله ولكنه لو صلا بعد فراغه جاز وعنده انه هو مسبوق فلا يلا في ركعة  
فراغ الامام هو يقول ادركه فيما له حكم القيام وهو الركوع فان له حكمه حتى لو شاركه فيه جاز وركع الركعة وباقي تكبيرات العبد فيه فصار لما لو ادركه  
في محض القيام ولم يركع مع الامام حتى رفع فانه يكون دركها لما اتفقا حتى كان له ان يركع بعد الامام وطبقه ولنا ان الاقدار متابقة وشكره قال  
عليه الصلوة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلما تخلصوا عليه فاذا ركعوا فركعوا واذا ركعوا فركعوا واذا ركعوا فركعوا وقال عليه الصلوة والسلام انما  
يخشي الذي يرفع راسه قبل الامام ان يقول الله راسه راس حمار خ فاعلم ان الاقدار متابقة على وجه المشاركة ولم تحقيق من هذا مشاركة لاني  
ستيقنة القيام ولاني الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم تحقيق منه مسمى الاقدار بعد بطلان من شارك في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقيق  
مسمى الاقدار منه بتحقيق خبري مفهومة فلا يفتقر بعد ذلك بالتخلف لتحقيق مسمى اللاحق في الشرح اتفاقا وهو بذلك والاني معنى  
هذا وركع الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الاقدار جاز ولغت ثبوتية

وقال زفر لا يجوز فيه لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد به فكذلك ما أتى به  
ولما اشترطه المصنف في حيزه واحد كمن في الطرقت الأول والله اعلم

قوله وقال زفر لا يجوز فيه ان يعيد هذا الركوع فان لم يعده لم يخبره كما لو رفع رأسه من هذا الركوع قبل ركوع الإمام ولم يأت الشطر  
هو المشاركة في جز من الركوع لانه يطلق عليه اسم الركوع وقد وجد فيقع موقعه ومقتضيه من عين المشاركة الركوع والمقتضى فيه كانه  
لم يوجد قبله شيء وهذا منع لقوله انه يترك على فاسد بل هو ابتداء وما قبله لغو فانه لم يوجد وقوله كذا في الطرقت الأولى يعني الركوع مع وضع  
قبلة حيث يجوز ويكره كذا في جز ويكره وهذا لان الركوع لغيره فان طرقت الاستدراك هو الأول وطرقت الانتهاء كما صحت مع مخالفة في الأولى  
كذا الثاني ويكره فيها للنقص الذي سمعت فلو سجد قبل الإمام وادركه فو على هذا الخلاف وعن أبي حنيفة انه لا يسجد قبل رفع الإمام من الركوع  
ثم ادركه الإمام فيها لا تجزى لانه قبل اداءه في حق الإمام فكذا في حقه لانه متبع له ولو اطلال الإمام في السجود ورفع المقتضى من سجد ثمانية  
فيسجدان نوى بها الأولى او لم تكن لانه تكون من الأولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة ترجيحاً للمتابعة وتلغو نية غير الأولى وان نوى  
الثانية لا غير كانت عن الثانية فان ادرك الإمام فيها فو على الخلاف مع زفر على قياس ما روي عن أبي حنيفة فحين سجد قبل رفع الإمام  
من الركوع يجب ان لا يسجد لانه يسجد قبل اداءه في حق الإمام فكذا في حقه لانه متبع له وفي الخلاصة المقتضى اذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام  
فما على خمسة اوجه اما أتى بما قبله او بعده او بالركوع معه ويسجد قبله او بالركوع قبله ويسجد معه او أتى بها قبله ويدرك الإمام إلى آخر الركعات كلها  
فان أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في كل ما يجب عليه فتشاركه بالقرأة وتتم حمله وادركه منه ويسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين اذا ركع  
قبله ويسجد معه يقتضي اربعاً بالقرأة وان ركع بعد الإمام ويسجد بعده جازت صلاوته انتهى وان ثبت اذا علمت ان ادركه اول حمله الإمام للاحق وهو  
يقضي قبل فراغ الإمام من الصورة الأولى فانه الركعة الأولى فركعه عد سجوده في الثانية فتصان عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة  
عن الثالثة وسيفتن بعد الإمام ركعة بلا مشادة لانه للاحق وفي الثانية يمتنع سجد ما وفي الثانية ركعة في الركعة الأولى  
لانه كان محبت راوي لغو ركوعه في الثانية لوقوعه عقيب ركوعه الأولى بالسجود بقي عليه ركعة ثم ركعه في الثانية فتصان عن الإمام ثم سجد  
سجوده في الرابعة الإمام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضي ركعتين وقضاء الرابع في الثالثة ظاهر ثم ياتى بالإمام فيه الثانية فيرفع المقتضى  
رأسه من الركوع قبل الإمام ينبغي ان يعيد ولا يصير ركوعين وكذا في السجود ولو رفع الإمام من الركوع قبل ان يقبل المقتضى سجدان بل لا يتم  
ثلاثاً الصحيح انه يتألفه ولو ادركه في الركوع يسجد وتترك الثانية في صلاوة العيدين في الركوع ولو تمام إلى الثالثة قبل ان يتم المأمور  
والشهادة يمينه وان لم يتم وقام جاز في القعدة الثانية اذا سلم او تكلم الإمام وهو في التشهد يمينه ولو سلم قبل ان يرفع من الصلوة والدعاء  
يسلم مع ولو احدث قبل ان يرفع من التشهد لا يتم لانه لا يبقى بعد حدث الإمام عمداً في الصلوة بل في غير ذلك كالحزب وقبلي بعد سلامه وكلامه  
ولو سلم قبل الإمام وتأخر الإمام حتى طلعت الشمس فسدت صلاته وحده وتبطل في الفتوت وقد ما لم يذكر الإمام الفتوت في باب البوتر  
انه ان امكنه ان يقف ويدرك الركوع قنت والا تابع وفي نظم الزمزمي خمسة اذا لم يفعلها الإمام يفعلها يقوم لقنوت تكبيرات بعد القعدة الأولى  
وسجدة التلاوة اذا سجد في الصلوة ولم يسجد او سجد ولم يسجد فاربعة اذا فعلها الإمام لا يفعلها المقتضى اذا سجد وسجدة شكلاً اذا زاد في تكبيرات  
العيد يخرج بعين احوال الصحابة وسجد التكبيرين الإمام لا يجوز ان على ما ذكره في صلاوة العيدين وخامسة في تكبيرات الجنازة او قام إلى الحائض  
سائياً وسجد كذا في المقتضى في فقه في باب السجود ان شاء الله تعالى في خمسة اذا لم يفعلها الإمام يفعلها يقوم ولو لم يرفع يديه في القتلح وادركه





المعنى في غيرها اختلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز ان لا اذا

على وجه يلزم فساد الوقتية لا يلزم نسخ الكتاب بالخبر بل كان عملا به لان ذلك متأخر عما ثبت بالكتاب ولا يبطل وكان له دلالة التاخير  
بدون هذا وهذا عين نظير من صلى المغرب في طريق المروقة يومه بالعادة خلافا لما في يوسف فلو لم يدر حتى طلع الفجر لا يلزم بالعادة كيلا يلزم  
نسخ الكتاب بخبر الواحد انتهى ولا يخفى على متأمل ان المانع وهو تقديم الخبر على القاطع كما هو قائم عند ضيق الوقت كذلك هو عند سعة فان  
القاطع اقضى الصحة مطلقا فاذا التزم التأخير كذلك كان تقديم عين الطغي عليه نعم تحقيق العمل بها من قدم الفأنة بنا على اختياره  
وليس الكلام في غير بل ان تقديم عين الفأنة عند سعة الوقت على وجه نقض الوقتية لم يقدح بل هو اصح من الدليلين ما هو تقديم  
الطغي علينا عند رخصة القاطع في صحة الوقتية في ذلك الوقت وقوله انه عين نظير من صلى المغرب انما قد مضى فيه بان الحكم هناك موجب  
للاعادة بمروقة الى الفجر فاقدم على طلع تقرير المآثر ثم ترك مقتضى خبر الواحد من غير حكم بفساد المغرب ولزم نقضا باحكامها فساد الوقتية  
ولزم نقضا بها وبذلك يقع التقديم المتعذر كما لا يخفى فذلك القاطع وعرفه شخصه ولو عينه والاجماع ثبت اذا ما كان واصحابه لم  
يقبلوا بصحة الوقتية اذا قدمت مطلقا فلا اجماع ويمكن كونه حديث امامه جليل حيث قال الوقت باين من بنابر على انه متواتر او مشهور  
وحكمه حكم المتواتر في تصحيح مطلق الكتاب بوجه مقتضى الدليل وجوب تقديم الفأنة دون فساد الوقتية لانه تقدم فان لم يفعل اثم ترك  
مقتضى خبر الواحد كترك الفأنة سواء دعوى من ادعى ان خبره الترتيب مشهور وروى بان الخلاف في رخصة من المحدثين ثابت فصاروا  
شبهة الاتري ان المذهب تقديم الوقتية عند ضيق الوقت فلو كان مشهورا عندهم لقدموا الفأنة مطلقا جواز تقديم الكتاب فضلا عن  
غيره بالجواز المشهور فيكون اطلاق جواز الوقتية في كل الوقت متسيدا لعدم الفأنة لكن هذا احداث قول ثالث لان الثاني قائم قابل  
بالاحتياط وقابل بالوجوب على الوجه الذي تقدم فلهذا وجوب على ما ذكرنا احداث قول ثالث وهو لا يجوز فادواته اعمال خارجة من الوجوب  
حكمه على الندب وانفس الامتناع للاحداث هو القرينة الصارفة الى الذنب فظهر بهذا البحث اولوية قول الشافعي وغيره من القائلين بالاحتياط  
وهو محل فقه عليه الضاربة والسلام الترتيب في القضاء يوم التخيذ لان مجرد الفعل لا يستلزم كونه امتعين يجوز كونه الاول في قوله لا يلزم  
توقيت الوقتية لتعليل السقوط بالقياس الوقت وكثرة الفوات والامان لبيان فظان لان الخبر انما اوجب الترتيب عند التذكير ثم تفسيره في كل  
ان يكون الباقي لا يسمع الوقتية والفأنة ولا يابطحور غلبة الظن بل بالواقع فلو ظن ضيقه فصل الوقتية ثم ظهر ان كان فيه سعة بطلت ثم نظر  
ان ظن ان الباقي صار لا يسمعها فاعاد الوقتية ثم ظهر ايضا خلافه بطايع ايضا ثم نظر ايضا كذلك وكذلك الى ان يظهر بعد اعادة من  
الاعادات ضيقه صا وقا فيعيد الوقتية ثم يلى الفأنة وان ظهر بعد اعادة انه يسمعها صلى الفأنة ثم الوقتية ولو صلى الوقتية ثم نسي الوقت  
فصل فصل الفأنة فخرج الوقت قبل ان يقدر قدر التمشيد حكمه جواز الوقتية لمتين ضيق الوقت ويعبر بضييق الوقت عند الشروع حتى لو شرع  
في الوقتية مع تذكر الفأنة واطال حتى ضاق لا يجوز الا ان يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسألة مما لها قد ذكر عند ضيقه جازت ولو تعدد  
الفوات لا بحيث يسقط الترتيب الوقت يسع بعضها لا لكل لا يجوز الوقتية حتى يصل الى ذلك وقيل عند ابى حنيفة يجوز لانه ليس الصلح على  
البعض اولى منه لا آخر قوله ولو قدم الفأنة جازي يجمع لا ان يجعل له ذلك كما لو اشتغل بالمناعة عند ضيق الوقت يكون انما بقوت الغرض  
ويحكم بصحتها قوله انتهى ثم ان في الفأنة وهو يكون الاشتغال بها في وقت الوقتية وهذا الوجوب كونه عاصيا في ذلك الامر في نفسها فاما



الان يريد الفوائت على ستة صلوات لان الفوائت قد كثرت فلنقتطع القريب فيما بين الفوائت بنفسه لا يقطع بين ما بين الفوائت  
وحسن اكثر فان تقدير الفوائت ستة فخرج وقت الصلوة السادسة وهو الابدال المذكور في الجامع الصغير وهو قوله وان فائتة اكثر من صلوات  
يوم وليلة لجوازها على بل بالانه اذا زاد على يوم وليلة تقدير ستا ونحن نحمل ما اذا اعتبر دخول وقت السادسة وكذا دل جوازها على لان اكثر من ذلك  
في حد الكثرة فيكون في الاول والحققت الفوائت القديمة والحديثة قبل مجزاة الويلية مع ذلك كالحديث في كثر الفوائت وقيل لا يجوز جعلها على ما ينبغي كان لم يكن

عن صلوة الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى ذهب ساعد من الليل ثم قام بالافان واثام فعلى الظهر ثم امره فانقضى فصلي العصر ثم امره  
فانقضى اقام المغرب ثم امره فانقضى فصلي العشاء ثم قال على الاثر ثم يذكر ان السعد في هذه الساعة يخرج وفيه عبد الكريم بن ابي الخارق مضطرب في انا  
حديث الصعيدين ان عمر بن الخطاب جاد يوم الحنق فجل سب كفا ترش وقال يا رسول الله كدت اصلي العصر حتى كارت اشمس ان نسيب  
فقال عليه الصلوة والسلام فواتها صلتيها فنزلنا الى طمان فتوضأ صلى الله عليه وسلم وتوضأنا فعلى عليه الصلوة والسلام العصر بعد العشاء  
ثم صلى بعد المغرب ولا يعارضه الا فرد برسلهم من قوله ثم صلها بين المغرب والعشاء ولما انقضى عن ابن مسعود وعيس المشركون رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن صلوة العصر حتى اجتمعت اشمس او اصغرت فقال عليه الصلوة والسلام شغلنا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر لما اقبلوا  
وقبورهم نارا وحشي الله قبورهم واجرا فيهم نارا انتهى لوجوب حمل الاول على راحة بين وقت المغرب والعشاء وهو احد محتمليه لصحة انه صلى العصر  
قبل المغرب والعشاء الثاني ان اجلس تحقق الى وقت الاحمر ان وقع الدعاء عليهم اذ ذاك وليس فيه انه صلها اذ ذاك وقد ظفرت روايته بصح  
مع ما قبلها ان صلواته عليه الصلوة والسلام كان بعد المغرب وكذا لا يعارض ما في الصحيحين من انه صلها بعد المغرب الاحاديث السابقة من انه  
صلها بعد دخول وقت العشاء وروايات ما سار الله منه للتصادق غير ان البادر من تخصيص قوله صلى الله عليه وسلم لا يغرب ابنه قبل وقت العشاء  
والا لقال بعد داخل وقت العشاء لكن يجب احمل على مجرد الصدق لان تلك الاحاديث ايضا صحيحة بكثرة الطرق وبعضها في صحيح من جاز  
قوله الا ان تزيد الفوائت استثنائا من قوله ربها في القضاء ولا يلزم كون الفوائت سبعا لان ما يراه الزيادة لا يوجب اللفظ كونه من قابل  
اذا انضم الى الفوائت المعينة صلوة صدق ان المسمى بالفوائت زادت وان لم تكن فائتة هذا غاية ما يقع في اللفظ والاستلزام كون الفوائت  
سبعا قوله وحده اكثر قال في شرح الكون وغيره المعبران تبلغ الاوقات المتخللة ستا فائتة الفائتة وان ادعى ما بعد ما في اوقاتهما قيل  
يعبر ان تبلغ الفوائت ستا وكذا كانت متفرقة وثمرة التخللات تظهر فممن ترك ثلث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم  
فعلى الاول يسقط الترتيب يعني بين المتركات وعلى الثاني لا لان الفوائت مجتمعا يعبران تبلغ ستا ومثل ما ذكره في المصنف في وجه  
اقتصار صاحب المنظومة على نقل اختلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه فيما اذا ترك ظهر او عصر من يومين دون ان يذكره في ثمة فتاوى  
قال للامام فيما اذا كانت ثلثة فعند بعضهم يسقط الترتيب لان ما بين الفوائت يزيد على ست ومنهم من اوجبه لان المعبر كون الفوائت مجتمعا  
ستا يعني فلما اختلفوا في ثبوت اختلاف بينهم في الزوائد على الصلاتين اقتصروا في المنظومة على نقل اختلاف فيها ولا يخفى على من علم نهي عن ابي حنيفة  
من ان الوقتية المودعة مع تذكر الفائتة تغد فسادا موقوفها الى ان يصلي كمال خمس وقتيات فان لم يجد شيئا منها حتى دخل وقت السادسة  
صارت كلها صحيحة ولا يخفى انه لا يتصور على قوله كون المتخللات ست فوائت لا يمنع دخول وقتها فثبت الصحة فلا يتحقق فاما سوى المتركات اذ ذاك  
والمسقط هو ست فوائت لا مجرد اوقات لا فوائت فيها فانه لا معنى لاداء السقوط بكثرة الفوائت كيلا يؤدي التزم الاستغفار باذنها الى تقويت  
الوقتية فجزء الاوقات بلا فوائت لا اثر له فلا وجب لا عبادة فان قلت انما ذكرت من رايت في تصديره انه اذا صلى السادسة من الموديات  
في سابعة المتركات صارت الخمس صحيحة ولم يحكموا بالصحة على قوله مجرد دخول وقتها فاجاب انه يجب كونها من راقا في الا ان الطاهر لا يؤدي  
السادسة في وقتها الا بعد خروجها فاجمروا او كما مقام دخول وقتها لما سئل عن ان تعليمه صحة الخمس قطع ثبوت الصحة بمجرد دخول الوقت او ابا



والوقت الذي فيه لا يكون وقت الصلاة ولا وقت الترتيب...

اذا تعني بعد ما فاتته حتى ما فاتته كذا في معنى ان يكون وقت الصلاة...
اذا كان وقت الصلاة قد مضى...









هو الصحيح لا يجوز من تصان عن في العبادة فتكون واجبة كالذي في الحج والفاصل واجبا لوجوب تأخير الركوع ساهيا عنه أو أصل  
وأما وجوب التأخير أو لا التأخير عن تأخير الركوع أو تركه واجب قال ويلزمه إذا ترك فبلا مسنونا كانه إرادته فعلا واجبا  
الأنه أراد بتسميته سنة أن وجوبها بالسنة قال أو تركه قرأ الفاتحة لا يفلا واجبة

سأيتهم اذ اذكروا فالحق الاول في رواية باب احديث في الصلوة وفي رواية باب السهول الثاني وعلى هذا فاما ذكر من انه لو قرأ السنون ثم ركع  
ثم حب ان يزيد في القراءة فقرأ لا يرضى الاول اما هو على رواية باب احديث قوله وهو الصحيح احتراز عن قول القدوري انه سنة عندنا  
اصحابنا قوله لا يجب الا تبرك واجب فلا يجب ترك التوضوء بل في الاولى والثانية ترك كبيرات الانتقالات الا في تكبيرة ركوع الفاتحة الثانية من  
صلوة العيد فانما ملحقة بالركعة الاولى على ما عرفت في كل تكبيرة ركعة من صلوة العيد السجود وكذا فيها كل ما خلا من تكبيرة ركوع الاول ومنه كما سألوا سلم  
عن الشال اولاً سابغياً وقد رمت ولو ترك القبضة سلمياً بان الخط من الركوع ساجداً فحقى قاضي خان ان عليه السجود عند أبي حنيفة  
ومحمد ومهريقضي وجوبها عندنا وقد مرنا ساجداً ان وجوبها يقتضي الدليل المأخذ في يوسف ففسد لانها فرض عنده ولا يجب تركها في الركعة  
في العدين وغيرهما قوله او تأخيرها كما خیر سجدة صلواتية من الاولى او تأخير القيام الى الثالثة بسبب الزيادة على التشهد سابغياً ولو تحرف  
بين الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل بل تمامها وقيل باللمح على محمد لتحقيق اندراج الكل في معنى ترك الواجب لان عدمه في  
واجب فتأخير ترك واجب وقالوا لو افترق شك ان هل كبر لا افتتاح ثم ذكر انه كبر ان شغله التفكير عن الذكر من الصلوة كان عليه السجود  
والا فلا وكذا لو شك انه في الظهر او في العصر وسعى في غير ذلك ان تفكر قدر ركعتين كالركوع او السجود يجب عليه سجود السهو وان كان مستديلاً  
لا يجب ولو شك في غيره في صلوة أصلاً وقبلها السجود وسهواً عليه وان طال تفكره ولو انصرف سبق حدث فتشكك انه صلى ثلاثاً او اربعاً ثم علم  
وشغل ذلك عن وضوءه ساعته ثم اتم وضوءه كان عليه السهول انه في حزمها قوله او ترك قراءة فاتحة الكتاب اي في إحدى اولى الفرض الاخرية  
وبمطلقاً في غير الفرض وكذا اذا ترك اكثر من الاقلها وكذا ترك السجدة بل باعتبار انه ترك قراءة آية طولية او ثلاث آيات فصاحب الفاتحة حتى لو قرأ  
من سورة هذا القدر فقط لا سهواً وانما يتحقق ترك كل من الفاتحة والسورة بالسجود فانه لو تذكر في الركوع او بعد الرفع منه يعود فيترك الفاتحة  
الفاتحة ثم يعيد السورة ثم الركوع فانها يرتفعان بالعود الى قراءة الفاتحة وفي السورة السورة ثم يعيد بعد الركوع لا ارتفاضة بالعود الى ما هو  
محملة عليه على التيسير ثم عاده وسجد السهو ولو لم يتذكر كراهية من ان في الشفع الثاني في التقدم في فصل القراءة بالتسبب منها في زيادة الاية الثانية كونه  
القضاء خارج اليه ولو ترك القراءة اصلاً في الاولى ولين قضايها في الاخرين ولا يصير ان كالأولين فجهز فيها في الجهرية ولو بداهت من السورة  
قبل الفاتحة فذكره فقرأ الفاتحة يسبب السهول للتأخير وفي هذا اذا ذكرناه في التفكير فطرل ينبغي ان يقرأ من السورة مقداراً ما يداي فيه  
ركعتين ليجب السهو وكرر الفاتحة في الاخرين لا سهواً في الاوليين متواليها عليه السهول لان فصل بينهما بالسورة للزوم تأخير الواجب وهو  
السورة في الاول لا الثاني في الاول ليس الركوع واجباً بالشر السورة فانه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لم يمنع ولا يجب عليه شيء بفعل من ذلك  
في الاخرين لانها لا تعامل القراءة مطلقاً واصلاً ان القراءة ليست واجبة فيها فلا يتقدر بقدر يجب بعده الركوع بل ليس ذلك قوله  
او التشهد او بعضه وعن ابي يوسف لا يجب عليه قالوا ان كان اما يأخذ بهذا الكيل المتبني على القوم ثم قد لا يتحقق ترك التشهد على وجه  
يوجب السجود الا في الاول اما التشهد الثاني فانه لو تذكره بعد السلام فقراءة ثم يسلم ثم يسجد فلان تذكره بعد شيء يقطع البناء لم يتصور سجا  
السجود ومن فروع هذا انه لو اشتغل بعد السلام والتذكر به فلما قرأ بعضه سلم قبل تمامه فسدت صلوة عند ابي يوسف لان العودة الى  
قراءة التشهد ارفض قعوده فاذا سلم قبل اتمامه فقد سلم قبل قعوده فقرر التشهد وعند محمد يجوز صلوة لان قعوده ما ارفض اصلاً

اول القنوت والاشهاد او تكبيرات العيد من كانها واجبات فانه عليه السلام واظبح عليها من غير ركعة واحدة او وجوب كل ما كانها انصاف الى جميع  
 الصلوة فدل انما من خصها انصافا بذلك بالوجوب ثم ذكر التشهد على وجهين القنوت الاول والثانية والقرآن فيها وجوب فيهما سجدة  
 السجود وهو الصلوة ولو لم يكن الا في النجاسة وسألت فيهما سجدة فيكون السجودان المخصوصة والمنفصلة في موضعهما من الوجبات  
 واختلاف الرواية في القنوت والاشهاد قد روي في الصلوة في الضميمة لان الميسر من الميم والحقاؤه فكذلك الاحتراز عنه وعن الكثير من  
 وما يصح به الصلوة كغيره ان ذلك سنة آية واحدة وعندنا ان تلك آيات تشهد في حق الامام دون المنفرد كان السجود والاحتياط  
 من خصائص الجماعة قال وسموا الامام عويصا على المؤمنين السجود لتقرر السبب الموجب في حق الاصل فيكون الميزان حكم الاصل في يد الامام

لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفعها وعليه الفتوى وعن هذا اختلفوا فمن نسي الفاتحة او السورة حتى ركع فذكر نقلا  
 للقراءة ثم بدا له فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تقصد لانه ارتفع ركوعه بالقيام فاذا لم يعد تقصد وقال بعضهم لا يرتفع لان النقص  
 كان القراءة فاذا لم يقرأ صار كأنه لم يكن وقيل انفسا قياس ارتفاض الظاهر يوم الجمعة بالسعي الى الجمعة وان لم يودس على قول  
 ابي حنيفة وقد يفرق بان السعي الى الجمعة اقيم مقام نفسها ليل اوجبه هناك وليس القيام اقيم مقام القراءة فاما لو قرأ حين عاد الى  
 القيام ثم لم يركع فسد وقول من قال لا تقصد حل على ما اذا لم يقرأ حين قام حتى يسجد اخذنا باحد ذلك القولين ولو قرأ التشهد في الركوع  
 او السجود ولا سجد عليه لانه شأنا ومما يحمله بخلاف قراءة القرآن فيها فان فيه السجود ولو قرأ في القيام ان كان قبل الفاتحة لا سجد او بعد على فعلية  
 لان ما قبلها محل الشأنا وهذا يقتضي تخصيصه بالركعة الاولى ولو قرأ القرآن في القعدة انما يجب السجود اذ لم يرفع من التشهد اما اذا فرغ  
 فلا يجب وتكرار التشهد في القعدة الاولى لوجب السجود دون الاخرة وفي شرح الطحاوي اطلق عدم الوجوب فيها بقوله او القنوت وكثير  
 وانما يتحقق تركه بالرفع من الركوع اما لو تذكره في الركوع قبل الرفع ففيه روايتان احدهما يعود وليقتد ويغير الركوع وقد تقدم قبل لا يغير الركوع  
 بالاجابة الاول اذ قلنا بوجوب القنوت وهو قول ابي حنيفة وعنه انه نسي ثم رجع في البدل والفتاوى رواية عدم العود وجعلنا ظاهر الرواية  
 وقد تقدم تصحيح عدم ارتفاض الركوع لو اخذ برواية العود الى قرأه وكان له نصف وجوب القنوت وهو به خبره في القنوت في التالعة ونسي  
 قراءة الفاتحة او السورة او كل ما يفتدرك بعد ركعه قام وقرأ واعاد القنوت والركوع لانه رجع الى ما يحمله قبله وليس للسجود بخلاف ما لو نسي  
 سجدة التلاوة ومحملا فذكره في الركوع او السجود او القنوت فانه يخطئ لما ثم يعود الى ما كان فيه فيعيد استجابا بقوله من غير تركها مرة تقدم  
 في باب الوتران في ذلك بالنسبة الى القنوت نظرا لاليساء على قوله لانها تصانف النسخ قد اسلفنا في استفادة الوجوب من الاختصاص نظر  
 قوله هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في التشهد الاول لانه نسي فلما لم يترك السجود وعن قول محمد بالفساد في ترك القعدة والاولى  
 من النقل ساهيا ويحتمل ما عليه فيها السجود قوله والاصح احتراز عن رواية النواور انه اذا جهر في المنافاة فعليه السجود قبل او كثر وان خافت  
 في الجهرية فان كان في اكثر الفاتحة او ثلث آيات من غير ما اذ آية قصيرة على مذهب ابي حنيفة فعليه السجود والا فلا وجه للفرق ان الجهر في موضع  
 المنافاة غلط من قبله لانه منسوخ فقلنا حكمه ولان لصلوة الجهر خطا من المنافاة وهو فيها لا بد لا ليدرك وكذا المنفرد بغير فيه ولا حظ لصلوة المنافاة  
 في الجهر حال فاجوبنا في الجهر وان قل وشروطنا الكثرة في المنافاة وذلك في غير الفاتحة بما تصح به الصلوة وانما شرطنا الاكثرية في الفاتحة  
 لانما شأنا من وجه ولذا شرحت في الاخرين وان كانت تلاوة حقيقة فبالنظر الى جهة التلاوة لا الوجوب دالى جهة التلاوة لوجب قدر الفرض  
 فاعتبرنا الاكثر ملاحظة للجهتين والاصح ما في الكتاب اما في المنافاة فلان الاحتراز عن الجهر بالحكمة منها استعسر فان في مباهي النقصات عالميا  
 يظهر الصوت وفي الحديث وكان يسمعنا الآية احيانا والله اعلم بهذا السبب واما في الفاتحة فانما قرآن الله وكونها شأنا بصيغة لا اثر له  
 وكثير من القرآن الكريم شأنا وقصص ولا يوجب ذلك اعتبارا بجهة غير القرآنية فبني في حق ما نحن فيه يكون شرعينا في الاخرين لمجرد هذا الاعتبار  
 ممنوع بل شرع فيها ابتداء القراءة وغيره من التلاوة والسكوت هذا كله في حق الامام اما المنفرد فلا سجد عليه في شيء من ذلك لانه غير مني به  
 والمنافاة كذا في غير موضع وقد يقال كونه مخيرا في الجهرية مسلم اما في السرية قلنا ان تمنع تجوز الجهر له وقد مرنا زيادة كلام فيه في فصل القراءة



قال وسجد الامام بوجوب على الموثمة السجود لغير السبب الموجب في حق الاصل ولحق في طرده حلة لا خاصة بذلك  
وامام فان لم يسجد الامام لم يسجد الموثمة لانه يصير مخالفا وما التزم الاداء الامتياح فان سجد الموثمة لم يلزم الامام  
ولا الموثمة السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفا لما منه ولولا ان السجود لا يثقل الاصل تبعا ومن يثقل عن الفعل الاصل  
فحين كونه في حاله القوي اقرب عاد وتعد وتعد ان ما يقرب الشئ فاخذ حكمه ثم قيل يسجد للمسيح هو للتأخير والامام لا يسجد كما ان الموثمة

قوله وسجد الامام بوجوب على الموثمة السجود وان كان مسجودا لم يدرك محل السجود الا انه لا يسجد بل ينقبط بعد سلامته حتى يسجد فليسجد ثم يقوم الى السجود  
عنه فذا يعني ان لا يجلس بالقيام بل يؤخر حتى ينقطع عليه عن سجود الامام وقد عرفت المسبوق فضلا لتأنيلا بيل باب البحث في الصلاة فارجع اليه  
قوله لغير السبب الموجب في حق الاصل يعني الامام وذلك موجب للسجود على الامام من جهتين احدهما لزوم النقص في صلوة ابي بن علي انما قصته  
ولذا تعدل فسادا فافتاح الى الحجة بالامام والاخر لزوم التاثير في شرا حتى قالوا لو ترك بعض من خلف الامام لم يشهد حتى قاموا معه بعد ان تشهد كان على  
من لم تشهد ان يعود فيشهد وليتجد وان غاب ان تقوته الركعة ثانيا لثبوتها في الشفر حيث لا يعود لان التشهد هنا فرض حكم السابعة وهذا بخلاف اذا  
ادرك الامام في السجود فلم يسجد معه السجدين فانه يقتضي السجدة الثانية لم تحذف فركعة اخرى في حق ذلك تركها لان هناك هو يقضي بامتنان السجدة  
فرض فقد الركعة فعلا ان يستعمل ركعة اخرى اذا غاب فربما لا يقتضي التشهد بعد هذا فعليه ان يأتي به ثم يبعث كالذي انما خلفه انما تشهد  
على انه لا شك في انهم تبعوه عليه الصلوة والسلام في سجودهم مع انهم لم يكونوا ساهين في السابقة في محل السجود على ما بين قوله ولو سجد وحده كان مخالفا  
اي في نفس الوجود على الامام وان كان سجودا بعد فراغ الامام صورة كما لو كان الحاضري امامه فاما فانه لا يعود ذلك فاما لو انما السجود  
اذا فرغ والغرض ان الامم لم يسجد لم يفرغ الحجة لانه لا يسجد وان كان بعد الصلوة لكنه متصل بموضع النقص لانه عليه على ما عرفت مناه ولو كان الامم يسجد بعد  
ما بينته هو او عند اجاز من وضوءه فيما اذا كان الفوات سبق بحيث فادرك في السجود لا يسجد معه لانه يبدأ بقضاء ما فاته فيسجد في آخر صلوة ولو سجد  
معه لا يجزئ ولا نفس ويسجد ثانيا في آخر صلوة بخلاف المسبوق والمقيم المقدي بالمسافر فيا لوريان بعد الامام من قضاء المسبوق واتمام المقيم  
اذا ساهيا في ذلك لانه لم يلحق محل قبله شرعا فلا مخالفة فيسجد ان سجد بها ولو كان على الامام سجد وجب عليها ما بينته فيكون السجود في صلوة واحد  
في هذه الصورة وعند الركعة في السجود الاصح ولا المقيم المقدي بالمسافر فيسجد الامام ولا يسجد بها فيما يقتضي الاصح وتيم المقيم وادراكه هو المذكور في الاصل  
وهو الصحيح انها صلاتان حكما وان اتحاد حقيقة لتحقيق الانفراد والالتزام بخلاف صلوة الاصح فانها فاصدة حقيقة وحكما لانه مقتضى ما يقتضيه حكما  
ولذا قلنا لا يسجد الاصح لما سجد فيه باقتضائه لانه يقتضيه الاصح لانه لا يفرق فيه فيكون لو سجد مخالفا واذا سجد الامام في صلوة اخرون سجدوا معه  
الطائفة الثانية واما الاولى فيسجدون بعد فراغهم لان الثانية مسبوقة والاولى لاحقة لو سبق الامام السجدة الاولى بعد سلامته فتكفي ليسجد  
اخذينة كما لو بقي عليه التسليم وليس للمسبوق ان يتقدم في هذا الاستحسان لانه لا يقدر عليه في حاله السلام هو غير قادر على السلام الا يسجد قبل السلام لانه  
لم يسجد قبله وهو منها قد صار اما المستحلف ومع هذا التقدم لا تقدر لانه لا يقدر على الاتمام في الجملة بان يتأخر ويقدم مدركا يسلم بهم فيسجد  
اخليفة المسبوق سهم لانه الآن مقدم ثم يقوم الى قضاء سبق به فان لم يسجد معهم سجدوا اخر العادة على ما قد مناه في فصل المسبوق ولا يخفى  
ان تحليل عدم مقدرة المسبوق على السجود ومنعه عن القيام بعد قدرته على السلام لا تقدر عليه السجود قبله لانه هو على غير رواية الاصول  
المسألة الظاهر من ان كونه بعد السلام انما هو الاصل خلافا لوجه التيسيل عدم قدرته على السجود بكونه في اثبت وصلوة  
ولا يسجد في اثباتها الا مقتضاها وهو قد صار اما قد لم يكن حكمت الامام مدركا بالكل مسبوقة قاموا وقضوا  
ما سجدوا به فزاد في ان تحريمه المسبوق التقديرات للاذلة على الانفراد عند تقدير المتابعة ثم اذا فرغوا  
لا يسجدون في القياس دلي الاستحسان يسجدون قوله للتأخير اري لتأخير الحق والاصح عدمه لان الشرح لم يفرقه قيا

ولم كان في القيام احرص لم يعد لانه كالفناء وصحة يسجد للسجود لانه ترك الواجب وان سجد عن القعدة الاخيرة حتى قام القعدة الخامسة  
 يجمع الى القعدة الخامسة يسجد لان فيه صلاح صلواته وامكنة ذلك لان ما دون الركعة يجعل الركن في الوضوء قال والى الخامسة لانه يجمع للنجس  
 قبلها فيقض ويصعد للسجود لانه احرص احبوا ان يقد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي لانه لم يركب في عتبة السجدة قبل اكمال  
 الركعة المكتوبة ومن ضمنه من خالفه عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلوة حقيقة حتى يركبها في عتبة لا يصح وتقول صلواته  
 لقلا عند الحنفية واني يوسف تخلصا للخلع من ايمانهم في هذه البهاكة سادسة ولعلهم لا يسمون على لانه مطلقون فقاموا بطل فرضه بوضوء  
 الحرة عند يوسف ثم سجد حتى اكمال عند يوسف ثم سجد لان عام الشئ آخر وهو النجس يجمع مع النجس في الاختلاف فظهر فيما اذا استبقه الحديث

والالم يطلق له التردد فكان مستترا فتعدوا او انتقالا بالضرورة وبهذا الاعتبار نيا فيه اعتبارا للتأخير المستحب لوجوب السجود وقوله ولو كان في القيام  
 اقرب الاصح فيه ما في الكل في انما بان يستوي النصف الاسفل يعني وقوله بقدره من ان لم يستوي فوالى القعود واقترب وفي فتاوى قاضي خان  
 في رواية اذا قام على الركبتين لينقض التقييد وعليه السجود يستوي فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعطاء ثم قال وان رفع اليدين من الارض  
 وركبته عليه لم يرفعها لاسيما عليه وكذا عن ابي يوسف المتى ولا يخفى ان هذه الصورة هي الصورة التي قبلها فيكون المحاصل في تلك الصورة  
 اختلاف الرواية وقد اختلف في الاجناس في هذه الصورة ان عليه السجود اللهم الا ان يحمل الاول على ما اذا فارقت ركبته الارض دون ان  
 يستوي النصف الاسفل شبه الاجناس لقضاء الحاجة فالما حصل ثبوت التلازم بين عدم القعود وسجوده وعدمه بينه وبين السجود ثم قيل باذكري  
 الكتاب روايت عن ابي يوسف اختار بالمشايخ انما اظهر المذهب فاما لم يستوي قائما يعود ومبدا الاصح والتوفيق بين ما روي ان عليه الصلاة والسلام  
 قام فجهرا فخرج وما روي انه لم يرجع باكمل على خالتي القرب من القيام وعدمه ليس باولى منه باكمل على الاستدواء منه ثم لم يرد في موضع وجوب  
 عدمه قيل الاصح انها قد اكمال الجناية برخص الفرض كما ليس برخص الجنايات ترك القيام سجود التلاوة لانه على خلاف القياس ودور الشرح  
 الاظهار مخالفة المستكبرين من الكفرة وليس فينا نحن فيه معناه اصلا على انما نقول الجناية مبنا برخص وليس ترك القيام للسجود فضلا حتى لو لم ترم  
 بعدا قدر فرض القراءة حتى لم يصبحت هذا في نفس من التصحيح شئ وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة الاولى ان يكون زيادة  
 قيام ما في الصلوة وهو ان كان لا يحمل لكنه بالصحة لا يحمل للمعرفة ان زيادة ما دون الركعة لا يفسد الا ان يفرق باقران هذه الزيادة بالركض  
 لكن قد يقال المتحقق لزوم الاثم ايضا بالركض اما السجود فلم يظهر وجه استلزامه اياه فيخرج بذلك فية القول المقابل للتصحيح قوله لانه آخر  
 واجبا اي واجبا قطعيا ومبدا الفرض لان الكلام في القعدة الاخيرة قوله وان قيد الحاشية بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي الى ان  
 على ذلك التقرير كونه معلما بالزيادة ركعة وذلك ليس بمفهوم بل ياتوه ما دونها وذلك لما روي انه عليه الصلاة والسلام صلى الركعة الخامسة فقاموا  
 المذكور فيصدق منع ترك القعدة الاخيرة ومع فعلها ولا دلالة للاعم على خصوص احصى طائيل على خصوص حمل الشرائع وهو اذا جازاها  
 خمس مع ترك القعدة فجا كونه مع فعلها ثم خرج ذلك على السجدة عليه الصلاة والسلام على ما روي الاقرب وما ذكره المصنف من ان الركعة الخامسة تفعل  
 والتحقق الاوصاف بكونه في صلاتين متتافتين في الوضوءين فالحكم بصحة ما حكم بالضرورة بوجوبه عن الفرضية بخلاف ما دون الركعة قوله في السجدة وامن

في قضاء الفوائس من ان الظلال وصف الفرضية لا يجب لظلال التيممية عندنا خلافا للمذهب وما روي على اصل آخر وهو ما استفتاه من ان ركعة  
 على راس الركعتين من النفل لا يفسد باخلافا للمذهب وفي تحريمه انما يفسد ذلك فيصنع اليها ركعة سادسة عند ما يكمل التيمم بالوتر وعلى يسجد للسجود  
 قيل نعم والصحيح الا ان النقصان بالفساد لا يفسد بالسجود ولو لم يفسد لاشئ عليه وان كان الضم واجبا على ما هو ظاهر الاصل لعدم جواز التفضل  
 بالوتر لانه لا يظنون الوجوب خلافا للزفر والندوم انما ثبت شرعا بالانكسار او الزم الرب ابتداء وشرعه لم يكن ليأخذ من يدين بل قصد الاستقامة  
 فاذا تبين ان ليس عليه شئ سقط اصلا ولكن لو اقتدى به انسان ثم قطع لزمه قضاء است عند ابي حنيفة وابي يوسف في فرق ابي يوسف  
 بين ما وبين الفصل الثاني حيث قال هناك انما يفسد بقضيه كعتيقين لانه ذكر فيه قوله ومحمد بن يعقوب لان تمام الشئ باخاره وهو الرفع ولم  
 يصح مع الحديث واختاره فخر الاسلام وغيره للفتوى لانه ارشى واقيس لان السجود لو تم قبل الرفع لم يفسد الحديث لكن الاتفاق

في الشيء من غير ذلك كذا في بعضه لو قلنا في الرابعة قد علمنا علمنا على الصلاة ما لم يسم الله تعالى وسلم لان التسليم حال القيام غير مشروع  
 وامكنه ان يات على وجهه بالفتوى لان ذلك الوجه يحل الرضوخ ان قيل المنة بالسبب لا بد من كرمه اليها كذا في قوله لان الباقي اصابة لغيره  
 وهو واجبه وانما يعلم اليها بالحق لصير كذا في قوله فان كان الوجه لا يحل فيه نهيد عليه السلام عن التباين لا يثبت بان عن سنة الظاهر في التحسين  
 الواردة عليها بغيره مستندة ولا يبعد السهو استقاما فانك القضا في الفرض بالرفع لا على الوجه السني وفي الفعل بالدخول لا على الوجه السني ولو  
 قطعها لم يلزمه القضاء لان من ظن ان ولما قتل في هذه الشك ان فيهما يصح سنا عند محمد بن كذا في قوله في هذه الفرضية فكذا  
 زكيتين لا بد من كذا في وجهه عن الفرض ولما قتل في المقتل في لا قضاء عليه عند محمد بن كذا في قوله انما لا حاكم

على الزم اعاد وكل ركن وجد فيه سبق احدث عند البناء وعلى الاعتناء وبما نحن فيه الا انهم اقاموا ما سبق اقامته المأموم في ابتداءه خلافا لغيره  
 في هذا ولو كان الركن ثم لم يوضع لم يعتد به لان فعل الامام ج بجا بانه وكل ركن اوار المقتدى في فعل امامه لا يعتد به قوله في السجود  
 سجودا خامسة بنى اى على الفرض اى بسبب ذلك احدث امكنه اصلاح فرضه بان يوضا ديا في فقيهه تيسره ويسلم ويسجد للسجود لا لا يقع  
 حصل مع احدث فلا يكون كمالا للسجدة ليقض الفرض به وهذا المعنى صحة البناء بسبب سبق احدث اذا لم يذكر في ذلك السجود انه  
 ترك سجدة صلواته من صلواته فان تذكر ذلك فسدت اتفاقا لما سكر في تمتة لعقد في السجرات ان شاركته في السجدة في يوسف بن محمد  
 الوضع فسدت فرضه فلا يملكه اصلاحا اذا سبقه احدث فيه وقد سئل ابو يوسف فقال بطلت ولا يرد اليها فان سجدت سجدته فقال روى صلوة  
 فسدت يصحها احدث وزه بن عبيد كسوة بعد امار كلمة تعجب وهو منها على وجه التكميل قاله الفقيه محمد بن محمد بسبب ما يملكه من عليه قوله  
 في المسجد اذا خرب انه لا يعود الى ملك الواقف ولا يخرج عن كونه مسجدا وان صار مازوى الكلام والدواب قوله عاد الى القعدة انما يعود  
 مع انه لو لم يعد وسلم قائما حكم بصلوة فرضه لياقي بالسلام في موضعه لانه لم يشرع حال القيام وبن تيمية القوم في هذا المقام قيل نعم فان عاد  
 عدا وادبر وان مضى في الشافعية تبوءه والصحيح اذ ذكره ابن عبيد عن طائفة لا يمتنعونه في البعد ولا ينقطعونه فان عاد تسجل السجدة  
 تبوءه في السلام وان سجد سلموا في الحال ولا يخفى عدم متابعتهم له فيما اذا قام قبل القعدة واذا عاد  
 الاجيب بالقياس قوله ثم لا يتوبان عن سنة الظهور والصحيح احتراز عن قول من قال نوب وجبة المتأخر ان السنة بالمواظبة والمواظبة عليها  
 سنة عليه الصلوة والسلام تجزئة بطلته وان لم تجز الى قضاء السنة في وقوعها سنة بطلت ما قبلها في الاربع بعد الظهور والمشا فانها تجزئة  
 قصدت ابتداء الفعل لهذا النوع الاوليان منها سنة كانت الصورة في العصر اعني صلاة الجمعة بعد القعدة الثانية التي في الفريسي في الثالثة بعد القعدة  
 قالوا الا انهم ساءت لانه يصير غفلا بركعتين بعد الفجر والفجر وهو مكره والحق ان ان يصير من الغفل القصد في بعده وان كان اذا اطلع من ركعتين  
 فلما صلى ركعة طلعت الفجر الاولى ان يجزئ ثم يصلي ركعتي الفجر لانه لم يقبل بالركعتين ركعتي الفجر قصدا لقوله ولا يجزئ له هو احتفاء والقياس ان لا يسجد  
 لانه صار الى صلوة غير التي سجد فيها ومن سجد في صلوة لا يسجد عن اخرى وبه الاحتقان ان القضاء في فعل في فرضه عن محمد بن كذا في قوله انما لا يسجد  
 وهذا النقل بناء على التحريم الاولى فيجب في حق السهو كذا في واحدة كمن صلى ستا بطوعا قسيلة وليس في الشفع الاول يسجد في الاخرة ان كان  
 كل شفع صلوة على عدة بناء على اتحاد الحكمي الكاسن وبواسطة اتحاد التحريم وعند ابن يوسف القضاء في النقل بالادخل لا على الوجه الواجب  
 او الواجب ان يشرع في النقل تجزئة بطلته لا النقل وبه كانت للفرض كذا في الكافي وبه ظهر ان قول المسألة يمكن القضاء في الفرض يخرج  
 لا على الوجه السنون وفي النقل بالادخل لا على الوجه السنون بزيادة مسنون السجود فيصير الواجب وهو المكره وهو في النقل على الوجه السنون في الاول  
 لمحمد الثاني لا يوسعت وظهر ان كونه استحبابا لا يقابل قياسا انما هو على قول محمد واذا على قول ابى يوسف فيصير قياسا او استحبابا وقد قدم قول محمد  
 لانه لم تحت بالفتوى لان من قام من الفرض الى النقل لا يسلم ولا تجزئة عما لم يسجد ذلك فقامت في النقل لانه اعاد وجب الشروع في النقل  
 بل في الفرض كذا ذكره في الاسلام لكن ابو يوسف يمنع اذ قد وجب الشروع ولو قطعنا يعني صلوة الركعتين بعد اتمام الركعة لا تقضى عليه لانه ظن  
 وعند زفر بن يحيى ركعتين قوله ولو اقدم في انما يصلي ستا عند محمد الما ذكره وعندنا ركعتين لا اذا تحرك من الفرض فالتقطع احكامه اذا لا يصح

سجدة

سجدة

وعند أبي يوسف يعني كعتين لأن السقوط بعد ركعتين لا يفسد الصلاة قال ومن جدد ركعتين سقطوا فصحوا وسجدوا لم يفسدوا  
يصلح آخر ركعتين لم يفسد لأن السجود يبطل لو وقع في وسط الصلاة بخلاف المسافر إذا سجد السهو ثم نوى الإقامة فثبت بطلان ركعة الأولى  
يبطل جميع الصلاة ومع هذا إذا نوى الإقامة ثم سجد السهو وهو الصحيح ومن سلم وعليه سجد السهو قد حل رجل في صلوة  
بعد التسليمان سجد الإمام كان داخله والأخرون هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف روى وقال محمد بن وهب داخل سجد الإمام ولم يسجد  
عند سلامه من عليه السجود لا يخرج من الصلاة أصلاً ولا يفسد حيث جبر اللقمة فإن كان يكون إجماع الصلاة وعند هذا يخرج جبه  
على سبيل التوقف لأنه محتمل في نفسه وأما لا يدخل حاجته إلى أداء السجدة فلا يظهر فيها ولا حاجة على اعتبار عدم العزو نظر الاختلاف  
في هذا وفي انقضاء الطهارة بالتحقق وتغير الوضوء بنية الإقامة في هذه الحالة ومن سلم يريده قطع الصلاة وعليه فهو فعليه أن يسجد السهو  
كونه في الحرمين لصلتين متباعدتين وعند محمد بن أبي القاسم إجماع الحرمين أن أصل الصلاة وروى في الفرضية والانتقال إلى النفل أو انقطاع الوضوء  
وهو الأصل وهذا لو قام إلى الخامسة صار شراعي النفل بالأكسيرة الافتتاح فلو كان بين ضرورة الانتقال إلى النفل انقطاع الأحكام  
أصبح إلى أكسيرة الافتتاح وليس فليس الأحكام منقطعاً مطلقاً قوله وعند أبي يوسف يعني ركعتين كان جده أن يقول وعند أبي حنيفة  
قوله أولاً وعند أبي حنيفة يعني بنية الحقيقة وأما يوسف ثم القوي هنا على قول أبي يوسف لأن ابتداء النفل غير مضمون قصد غير مشروع  
وأما شرع في حق الصبي والمجنون لقصان غير متباعد فإذا انقضت غريمه العاقل البالغ بان شرع فيه على عزم استحاط الواجب لم يفسد  
التمتع بهما وهذا يخص الإمام فلا يجزئ إلى المقتدى قوله لم يفسد أي ليس له أن يني قوله بخلاف المسافر حاصل أن نقص الركعة  
والطال لا يجوز إلا إذا استلم تصحيحه نقص ما هو فرفقه ففي مسألة الكتاب اتفق البناء لأنه نقص الواجب المذكور وهو سجود السهو وجوب  
البناء في المسافر ليس ثم يوجب الإقامة لتحقيق ذلك الموجب ومن ابتلى بين امرين وجب عليه أن يختار أقلهما مخدراً أو قال في الضم  
تحقيق الفرق أن العود إلى حرمة الصلاة بالسجود وبالنقل ضرورة ترجع إلى الكمال تلك الصلاة لا الأخرى ونية الإقامة تعمل في الكمال  
تلك الصلاة فظهر عوداً بحرمة في حقها فإما كل شفع من النقل فصلوة على حدة ولم تعد بحرمة في حق صلوة أخرى فلا يمكن البناء بعد  
اعتبار متعللاً لكن مقتضاه أن لا يصح البناء وهو مخالف للمعروف من كلامهم فوجب أن يعمل على الأول إذا نوى قبل السجدة الثانية أو آخرها أن السجود  
الأول وقع جازاً حين وقع وقيل الأصح أنه يسجد لبطان الأول باطراً لمن حصل الباقي قوله جبر اللقمة أي التقيدان الكائنان في نفس الصلاة  
فلا بد أن يكون في حرمة الصلاة ولا يخفى أن هذا الملازمة غير ضرورية بل نظرية إذا لم يقع في النقل من اعتبار الجبر بعد ما يستقل لكن تركها ما بينها  
لأنها اتفاقية بينهم وفي فرع محمد وحاصل أنه تراخي الحكم عن العلة لهذه الضرورة قوله وأما لا يعمل بحاجته إلى أداء السجدة أي في حرمة الصلاة فلا يظهر  
عدم علمه دونها أي دون السجدة وهذا محتمل كونه قبل السجدة حلل لأنه لم يتحقق أدان الضرورة وهو السجدة فلا يتأخر عن غلبة ثبوت التحليل ثم يعود إلى حرمة الصلاة  
بالسجود ويحل أنه قبلها متوقف على ظهور عاقبة أن سجدة من أنه لم يخرج وإن لم يسجدتين أنه أخرجه من وقت وجوده أدتين عدم ضرورة الموجبة  
لتختلف تحليله عنه ثم ظهر أن الاحتمالين قولان للمشايخ حكاه خلافاً صريحاً بينهم في البطلان منهم من انتار الثاني ومنهم من انتار الأول قال أبو حنيفة  
تخرج الفروع والتوقف في بقا التحريم وبطلانها أصح لأن التحريم واحدة فإذا بطلت لا تعود إلا بإعادة ولم توجد انتهى ولا يسجد قبل الشرع  
نفس السجود والعود إلى عادة يعني بالفروع ذكره من الانتار بعد السلام عند محمد يصير معتدياً الله وعند ما توقف على السجود وانقضاء الطهارة  
بالعقبة بعده فنده وعند هذا لا ينقضي وكذا الوضع المقتضى في هذه الحالة وفي تغير الفرض بنية الإقامة بعده قبل السجود عند محمد تفسيراً  
وعند هذا لا يتغير إلى النية لم تحصل في حرمة الصلاة وليسقط سجود السهو لأنه لو سجد تغيير فرضه فيكون مودياً سجوداً وهو في وسط الصلاة فيترك  
ويقوم ولا يهر بادارشي إذا كان في أدائه البطلان فيمن اقتدى به إنسان نية التطوع ثم تكلم هذا المقتضى قبل أن يسجد الإمام لا يجب  
على المقتضى قضائي عندها وإن سجد الإمام لأنه تكلم قبل الاقتداء وعند محمد يبره قضاء لا يعمل الإمام وقوله في النهاية عند محمد يخرج بهلك  
من كل وجه لأن معنى التوقف أن ثبت الخروج من ترك السجود ويثبت في حرمة الصلاة لأنه لو كان في حرمة الصلاة من تركها كان الحكم على عكسها  
عندنا أيضاً كما هو من حيث مقتضى الطهارة بالعقبة ولزم الأداة بالاعتداء لزم إلا أن عوداً إلى الإقامة علماً بالاعتقاد بغيره إلى المعنى الذي توقف المقام له انتهى

لان هذا السلام غير قاطع ونيتة تفيد بالمشروع فلو

بالشرع المذكورة كونه في حرمة من وجه دون وجه وبغير لازم من العقل بالوقت للشمال اذ حقيقة تفت الحكم بان يخرج عن حرمة الصلاة  
اولا في الثاني في نفس الامور بما عينا والسجود في معرفته كما يفيد به وهو مشروح في البدل مع التجوزين وبذلك لا يلزم الحكم  
بكونه بعد السلام في الصلوة من وجه دون وجه بل الوقت من الحكم بان يخرج من كل وجه ولم يخرج من وجه اصلا فقام وكان رحمه الله لم يدرك  
تتعلق بثبوت الحملات السابقة في معنى التوقف قوله لان هذا السلام غير قاطع لان في محله بعد العقد فهو مطلق منه ونيتة تغير المشروع هو يقطع بغيره عليه ترك السجود  
ونيتة المبررة عن العمل غير المستحق عليه لا تؤثر الطال ما كنه اعمال السجود فقلت بخلاف نيتة الكفر فانها تؤثر البطلان لا يمانع العباد بالنية ان كان كنه  
عمل بالباطن فقط عند المتقين في الاقرار بما هو شرط اجراء الحكم فهو فرض فيه انما قيدنا العمل بكونه غير متحقق لئلا يقع ما يقال فيه مقررة بالعمل وهو التسليم بما علم  
ان ما قد ساند من قولنا سلام من عليه السهو لا يخرج عن حرمة الصلوة لا يستلزم وقوعه قاطعا واللام بعيدا الى حرمة ما بل الحاصل من هذا انه  
اذا وقع في محله كان محلا لم يخرج بعد ذلك ان لم يكن عليه شيء مما يجب وقوة في حرمة الصلوة كان قاطعا في ذلك ان كان فان سلم في ركعة  
وهو من الواجبات فقد قطع وتقرر النقص وتعد جبره الا ان يكون ذلك الواجب نفس سجد السهو وان كان ركعا فسدت وان سلم في ركعة  
عليه شيئا لم ينفه خارجا وعلى انه تجري الفروع فنذكر طرفة فافهم الله سبحانه به ان شاء الله عز وجل فنقول ولا توبة الا بالنية اذا سلم وانصرفت ثم ذكر ان  
عليه سجدة صلوية او سجدة تلاوة فان كان في السجدة ولم يتكلم وجب عليه ان يأتي به ولو انصرفت عن القبلة لان سلامه لم يخرج عن الصلوة حتى  
لو اقبل به الانسان بعد هذا السلام صار داخلان سجد سجد معه وان لم يسجد فسدت صلاته اذا كان المتروك صلوية وفسدت صلوة الداخل  
لفساد ما بعده الا قد وجب القضاء على الداخل حتى لو دخل في فرض رباعي فغفل ما يلزمه قضاء الرابع ان كان الامام مقبلا ركعتين ان كان  
مسا فزاد ان كان في الصحراء فالصوف ان جاز الصلوة خلفه او نية او يسيرة فسدت في الصلوة وتقرر النقص وعدم الجبر في التلاوة والسهوة  
وان مشى امامه لم يذكر في ظاهر الرواية وحكمه ان كان له شروق في الم سجد وزاد الا ان جاز ما وان لم تكن شرة ففعل ان شئ قدر الصلوة خلفه  
بما ذكرنا من اعتبار البناء وهو مروي عن ابي يوسف اعتبارا لا خد الجانبيين بالآخر وقبل ان جاز موضع سجدة لا يعود وهو الاصح لان ذلك القدر  
في حكم حرمة من السجدة فكان ما تضمن الاقتدار ولو تذكر بعد السلام من الظهر انه ترك صلوية فقام واستقبل الظهر ففعل الربعا فسدت لان نية  
الاستقبال لم تصح لان كان في الاولى فصارت المكتوبة بالنافلة قبل الكمال اركانها وبذلك الغير من صلى ركعتين من المغرب فسلم على من في الامام  
ثم تذكر ففعل للاستقبال فصل ثلثا ان صلى ركعة وقدر التشديد جازت المغرب والافسدت لان نية المغرب ثانيا لم تقع فبقى في الاول  
فاذا صلى ركعة وقدرت والا فلا ولو سلم وعليه تلاوة وسهوة غير ذكرها او ذكرها للسهوة خاصة لا بعد سلامه قاطعا فاذا تذكر لسجد التلاوة  
اولا ثم تشهد وسلم لما قد ساند من ان سجدة التلاوة ترفع البعثة ثم يسجد للسهوة وتشهد ويسلم وان سلم فذكرها او التلاوة خاصة كان  
قاطعا وسقطت عنه التلاوة والسهوة لا تنافي البناء بسبب الانقطاع الا اذا تذكر انه لم تشهد على ما في فتاوى قاضي خان حيث قال  
اذا سلم وهو ذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم تذكر انه لم تشهد فانه لا يعود للتشهد ويسجد للتلاوة وصلاته تامة وان سلم وعليه صلوية وسهوة  
غير ذكرها او ذكرها للسهوة لم يكن سلامه قاطعا ولا يفعل كالاول وان كان ذكرها او التلاوة خاصة فقاطعه ففقد صلاته ولو سلم عليه  
صلوية وتلاوة وسهوة غير ذكرها لم يكن او ذكرها للسهوة لم يقطع ويقضي الا وليين مرتبا الاول فالاول وبذلك يفيد وجوب النية في المقضي



وتشترط في الصلاة ما عدا ذلك من استئناف لقوله عليه السلام اذا شئت فقل فاصلي كما يحل لك فليس تقبل الصلاة وان كان  
يرضى له كذا في رأي على اكم رايه لقوله عليه السلام من شئت في صلواته فليتم الصواب وان لم يكن له رأي بخلافه  
لقوله عليه السلام من شئت في صلواته فلم يدركه الصلوة اولى به على الاقل ولا يستقبل بالسلام اولى به في شئ من ذلك ولا يجوز الكراهة في غير ذلك

من السجرات وسبب في التيمم التي تقدم الوعد بها ثم تشبهه وليسلم ثم يسجد للسهوان كان ذكرا للصليته او التلاوتية فسدت وكان  
قاطعا وهذا في الصليته ظاهر لانه سلم بعد ذكرنا عليه واما في التلاوتية فالمدكور ظاهر الرولية ودوى اصحاب الاما عن الى يوسف لا تقدر  
السلام في حق الركن سلام سيول لا يوجب فيها الصلوة وفي حق الواجب عدمه ولا يوجب ايضا تجللات ما اذا كان ذكرا للصليته والتلاوت  
وموضع بان جانب الواجب يوجب الخروج عن الصلوة وجانب الركن وان لم يوجب لا يمنع من الاخراج فكل سلام الاصل فيه ان يكون  
مخرجا لانه جعل محلا لشرع قال عليه الصلوة والسلام تحليها بالتسليم ولانه من باب الكلام على امر لانه يمنع من الاخراج حاله السهو فخرج  
كثرة السهو وجلبه القيان ولا يكثر سلام من علم ان عليه الواجب لان ظاهر حال المسلم انه لا يترك الواجب فبقي مخرجا على اصل الوضوء  
واذا تمت عمدة الاخراج وجانب الركن غير مانع منه كما قلنا صار محكوما بخروجه عن الصلوة بشرطه قبل الكمال الا ان كان متفردا من غير  
معهده فخر ما شئت قال فسدت في الوجه لان لا يتطوع القضي التي كان اكراما للتسليم واذا جعلت عليه قضا والتي كان ناسيا لادب ان يقضي التي كان ذكرا لادب فادب عليه  
وتكبيره في شئ من جهته بان كان مخرجا في ايام التشرع لا يسطع عنه ذلك كله سواء كان اكراما او ناسيا او اكراما او ناسيا او اكراما او ناسيا او اكراما او ناسيا  
التكبير ثم التلبية قبل السهو سقطت سجدة السهو والتكبير ولو لم يبق قبل التكبير سقط التكبير ولو سلم وعليه صليته  
وتلاوته وسهوه والتكبير والتلبية غير ذكرا لنا سجد على الترتيب في وجوبها ثم يفعل الباقي ولو بدأ بالتلبية فسدت او التكبير لا تقدر عليه  
اعادته بعد فعل هذه الاشياء والتدبر حاشا اعلم قوله ومن شك في صلاته قيد بالظن لانه لو شك بعد الفراغ منها وجب تعيده قدر التشبه لا يشتر  
الان وقع في التعيين ليس غير بان تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا او شك في تعيينه قالوا يسجد سجدة واحدة ثم تعيده ثم تقوم فيصلي ركعة يسجد  
ثم تعيده ثم يسجد للسهو فحال ان المتروك الركوع فلا بد من الركعة وسجدتين لان السجود الذي كان اوتيه رونه لا عبرة به وان كان سجدة فقد سجده  
ولو ذكر في العصر انه ترك سجدة وشك انها منها او من الظهر تحري فان لم يقع تحريه على شئ يتم العصر يسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركه منها ثم  
يعيد الظهر ثم العصر احتياطا احتسنا لو لم يجد العصر لاشي عليه ولو علم انه ادى ركعا وشك انه كبر لا افتتاح او ادا اوجبا احث او اوصاه به  
نجاستا او ادا اوجبا من سجدة او ان كان اول مرة استقبل والاشي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل ثوبه بخلاف ما لو شك ان هذه تكبيرة الافتتاح او ان  
فانما لا يصير شرا لانه لم يثبت له شئ بعد ليحجب القنوت ولا يعلم انه نوى ليكون لا افتتاح في القنوت او في التكبيرة الافتتاح فاما اذا تكبیر  
والنساء ثم تذكر ان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا وقطعا لا اولى بها في ترك الفعل فلو كان تذكر انه ترك قراءة فسدت لاحتمال كونها  
قراءة ثلاث ركعات ولو كان صلى صلوة يوم وليته ثم ذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يرى من اى صلوة يعيد صلوة الفجر والمغرب  
والوتر لانها انفسه ان ترك القراءة في ركعة الا ان كان متذكرا انه ترك في الركعتين فح فيعيد الفجر والمغرب والوتر ولو تذكر انه تركها في الركعة  
اعاد الرباعيات الثلث فقط وعلى هذا ينبغي ان تذكر ركعا في ثلث والمسئلة سجاها ان يعيد ما سوى الفجر ولا اشكال ان اذا شك في الوقت انه  
صلى او لا تجب عليه الصلوة وقد قلنا انه اذا متيقن ترك صلوة من يوم وليته وشك فيه تجب عليه صلوة يوم وليته قوله وذلك اول ما عرض له  
فيل صلاه اول ما عرض له في عمر من حين بلغ وقيل اول ما عرض في تلك الصلوة وقيل سناه ان السهو ليس بعبادة له قوله لقوله عليه الصلوة والسلام  
اذا شك في الركعة التي جعل ان قد ثبتت عن عمر احاديث هي قوله عليه الصلوة والسلام اذا شك احدكم في صلاته فليستقبل وهو غريب ان كان يوم لم يفرغ

## وعند البناء

ومعناه في سائر ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدري صلى ثلثا أم اربعاً لم يصح كفيلاً وانما اخرج نحوه عن سعيد بن جبير وابن المنذر وشيخ  
واما في الصحيح اذا شك احدكم فليتم الصلاة فليتم عليه وتقدم اول الباب ونظراً للتحري وان لم يدره مسعود الثوري وشيخه وروى عن ابن عمر  
تقدموا منه وروى عن ابن عمر انهما فوطوا واخذوا عليه اصحاب الصحيح وما اخرجوه الا عن ابن عمر بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول اذا سمع احدكم في صلاته فلم يدري على واحدة او اثنين فليكن على واحدة فان لم يدري فليكن على اثنتين او ثلثا فليكن على اثنين فان لم يدري  
ثلاثا صلى او اربعاً فليكن على ثلاث ليسجد سجدتين قبل ان يسلم قال الترمذي حديث حسن صحيح فلما ثبت عندهم الكلي سلكوا طريق الحجج يحمل كل منها  
على محمل تجبه عليه فالاول على ما اذا كان اول شك عرض له اما مطلقاً في عمره او في تلك الصلوة الى آخره فالتقدم من الخلاف واختير العمل  
على ما اذا كان الشك ليس عادة له لانه لا يجمع الا في الاول بلا شك والثاني ظاهر اذا نسيه المصلي وهو انه قادر على الاستقاط ما عليه دون حجب  
لان الحجج بالزام الاستقبال انما يلزم عند كثرة عروض الشك لا وصار كما اذا شك انه صلى اولاً والوقت باق يلزمه الصلوة لقدرة على التيقن  
الاستقاط دون حجب لان غرضه تليق بجملته بعد الوقت لا يلزم لان الظاهر خلافه فلا يمنع الشك حكم الظاهر وحل تقدم البناء الذي نظام عليه  
الحديثان الاخران على ما اذا كان كغيره للزوم الحجج بتقدير الزام وهو مثبت شرعاً بالماضي فوجب ان حكمه العمل بما يقع عليه التحري ويجعل  
محمل الحديث الثاني فاذا لم يقع تحريمه على شيء وجب البناء على التيقن وهو محمل الثابت جمعا بين الاحاديث واما ما يفيد بعض الاحاديث  
من انما تسجد السهو بمجرد الشك وان ذكر العذاب يقينا ونفي عليه فمحله ان يشك في الشك قد ادا ركعتين حتى يلزمه تأخير ركعتين واجب قوله  
وعنه البناء على التيقن يقيد في كل موضع يوجبهم اخرج صلاته كيلا يترك الفرض وهو القعدة مع تفسير طريق توصله الى التيقن عدم تركها ثم في هذه  
الافادة قصود لان المسطور يفيد انه عند البناء على التيقن يقيد في كل موضع يوجبهم محل وقوعه سواء كان آخر صلاته او لا وللمسوق ذلك قالوا  
اذا شك في الفجر ان التي هو فيها اولى او ثمانية تحري فان وقع تحريمه على شيء اتم الصلوة عليه وسجد السهو وكذا في جميع صور الشك اذا عمل  
بالتحري او نفي على الاقل يسجد ولو لم يكن ما ينبغي الغفلة وذكر السجود في البداية والنهاية فان لم يقع تحريمه على شيء يثنى على الاقل فليتم تلك الركعة  
ثم يقيد الاحتمال انها ثمانية ثم يقيم في ركعة اخرى لانها ثمانية بحكم وجوب الاخذ بالاقول ثم يقيد ويسجد مستهزاه وان شك انها ثمانية او ثلثة تحري  
فان لم يقع تحريمه على شيء وهو قائم بعد تلايم تلك الركعة الاحتمال كونها ثلثة فيكون تاركاً لفرض القعدة ثم يقيم في ركعة اخرى يسجد كون القيام  
الذي رفضه بالقعود ثمانية وقد تركه فليعلم ان يبطل اخرى لغير صلاته وان كان قاعداً والمستأجراً لم يقع تحريمه على شيء او وقع على انها ثمانية  
تحري في القعدة فانه وقع تحريمه لم يقيد على ما قبلها او لم يقع تحريمه على شيء فندت لان صلاته في الوجع وارت بين الصحة والفساد وقصدت  
احتياطاً وان شك انها اولى او ثلثة لا يتركها بل يقيد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقيم في ركعتين ثم يشهد ويسجد السهو ولو كان شكه  
في انها ثمانية او اولى وقع في سجود مضى فيها سواء كانت الاولى او الثانية لانها ان كانت اولى لزمه المضي فيها وان كانت الثانية يلزمه تكليها  
ثم اذ فرض من السجدة الثانية يقيد قدر التشهد ثم يقيم في ركعة ولو شك في سجود انها ثمانية او ثلثة ان كان في السجدة الاولى المكنة الصلوة  
على قول محمد لانه ان كان ثمانية كان عليه اتمام هذه الركعة وان كانت ثلثة لا تفيد عنه لانه لما ذكر في السجدة الاولى اوقفت تلك السجدة  
وصار كأنها لم تكن كما لو سجدت ركعة فيها من الركعة الخامسة على خلاف ما في النهاية بما قد مرناه في تركه صلاته من ان اتمام الركعتين

الذي فيه الذكر مستحب ولو فرغناه عليه يعني ان تصدقنا الحمد ارتفاعا للجملة المذكورة وان كان الشك في السجدة الثانية طالت صلاته وقيل  
 بان تطل اذا وقع الشك بعد ركعة من السجدة الاولى بسجدة الثانية ادلى وان وقع الشك في الرابعة منها الاولى او الثانية عمل بالتحري على  
 ما تقدم فان لم يقع تحريم على شئ مني على الاقل فيجعلها اولي ثم يقيد بها ثمانية والقعدة فيها واجبة ثم يقوم ويصلي اخرى ويقعد لانها ثمانية في الحكم  
 والقعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصلي اخرى ويقعد لاحتمال انها ركعة ثم يقوم فيصلي اخرى ويقعد لانها الاخرة حكما فقد علمت ان القعدة بمنزلة ركعة  
 كون المصلح محل لزومها واجبا او فرضا ولو شك في انها الرابعة او الخامسة او السادسة الثالثة او الخامسة فوعلى القياس الذي ذكرنا في الفهر  
 فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة ويشهد ثم يقوم فيصلي اخرى ويقعد ويسجد لله ولو شك في الوتر وهو قائم انها ثمانية او ثلثة متمم للركعة  
 وقيمت فيها ويقعد ثم يقوم فيصلي اخرى وقيمت فيها ايضا هو المختار بخلاف المسبوق في الوتر بركعتين في رمضان اذا خفت مع الامام  
 في الثالثة ثم قام الى قصر ما سبق به لا يقيمت ثانيا في الثالثة وكذا لو ادرك الامام في ركوع الثالثة جعل كذا ذكره القنوت منه نظيرة من  
 مع من امام آية سجدة فلم يسجد ثم دخل معه في تلك الركعة سقط عنه السجود لانه باوراك الركعة معه صار يدرك لكل ما فيها وهذا لا يفرق بين  
 المسبوق في الوتر والسار في فيه في حق القنوت فهو مختار الصدر الشهيد وهذا لان المسبوق ما موزان بقيمت مع الامام لانه يدرك اخر صلاته  
 فقد قمت في موضعه فلا يقيمت ثانيا لان تكرار غير مشروع والشاك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فقيمت مرة اخرى وقد صحت هذه في  
 باب الوتر تتمه في ترك السجرات والركوع والاحتمال بين الامام والقوم في السجود فترك السجود فقد انتظم ما قدمناه وجوب تضايه ويل  
 شجب النية ان علم انها من غير الركعة الاخرة او تحري فوقع تحريم على ذلك او لم يقع على شئ وبقي شاكا في انها من الركعة الاخرة او ما قبلها  
 فوي القضا وان علم انها من الركعة الاخرة لا يحتاج الى نية وعلى هذا ما ذكره اربعين سلم في صلوة الفجر وعليه سجود السجود وسجد وسلم وتكلم ثم ذكر ان  
 عليه صلته من الاولى فصدت صلاته وان تركها من الثانية لا تصد وتابيت احدي سجدتي السجود عن الصلوة لانها لم تصد ونيا في رتبة السجدة  
 في صفة السجدة اليها الى النية بخلاف الفضل الاول الا في رواية عن ابى يوسف انما لا تصد في الوجين ولو ذكر القعدة دون السجود فسد لما  
 ثم ذكر ان عليه صلته فصلاته فاسدة في الوجين وفي المنتقى لا يتوب القعدة والسجود عن الصلوة الا اذا ظهر انه لم تكن عليه تلاوة او سمع  
 كلاما يوجب ان ولو ذكر انه ترك منها سجدتين ان علم انه تركها من الاولى والاخرة فعليه ان يسجد ما ويشهد وسلم ويسجد للسجود من الاولى فعليه  
 ان يصلي ركعة ولو لم يعلم كيف تركها سجدتين نوى القضاء في الاولى ثم يصلي ركعة ومن ادركه في الركوع الثاني لا يكون يدرك تلك الركعة لان  
 السجدة تسنن الى الركوع الاول وفي رواية الى الركوع الثاني فعلى هذه الرواية يصير يدركا وان كان لا يعلم من ايها ترك فانه يسجد سجدتين  
 او الاحتمال انه تركها من الثانية ويشهد ولا يسلم ثم يقوم فيصلي ركعة ويشهد ويسلم لاحتمال انها من الاولى ويسجد للسجود ولو ذكر انه ترك منها ثلاث  
 سجرات فانه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم تشهد كما ذكرنا ولا يفي القضاء في السجدة وقال الهندواني هذا اذا نوى بالسجدة الاحتياط بالركعة  
 التي قيد بها بالسجدة اما اذا لم يفر ذلك يسجد ثلاث سجرات وقال خواهر زاده يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة مطلقا ولو ذكر انه ترك منها اربع سجرات  
 وسجد سجدتين ويذهب الى الركوع الاول في رواية وفي رواية الى الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى ثم رايت ان اكتب تمام فصل السجرات المذكورة  
 في مختصر الخط قال مسأله منية على ان فعل منها ان السجدة متى فاتت عن محلها لا تصح الا بالنية لانها وجبت قضاء والقضاء بالنية لا بالنية



ثم يقعد ثم يصلي ركعة واحدة ان المتروك من السجرات اذا كان نقصها او اقل قصد الصلوة وان كان اكثر من النقص لا تقصد فلو صلى الظهر  
وتركة سجدة الى خمس قصد ولو ترك ثلثا لا تقصد ولو ترك سبعا لا تقصد ويسجد ثلث سجرات ولو ترك ثمان سجرات يسجد سبعتين ويصلي ثلث ركعات  
ولو صلى المغرب اربعاً وترك سجدة الى اربع تقصد ولو ترك خمساً لا تقصد ويسجد ثلث سجرات ويصلي ركعة ولو ترك ستاً يسجد سبعتين ويصلي ركعتين  
والله سبحانه اعلم واما اذا كان المتروك ركوعاً في النقص فصله تمامه من البدائع قال رحمه الله اذا كان المتروك ركوعاً فلا تصوم فيه القضا وكذا  
اذا ترك سجدة من ركعة وبيان ذلك اذا افتتح الصلوة فقرأ وسجد قبل ان يكمل ثم قام الى الثانية فقرأ وركع وسجد فهذا قد صلى ركعة واحدة  
ولا يكون هذا الركوع قضاء من الاول لانه اذا لم يكمل لم يقعد به لكان السجود لعدم مصداقته محله لان محله بعد الركوع فالتحقيق بالسجود بالعدم  
فكانه لم يسجد فكان اداء هذا الركوع ادائي محله فاذا اتى بالسجود بعده صار مودياً ركعة تامة وكذا اذا افتتح فقرأ وركع ولم يسجد ثم رفع راسه فقرأ  
ولم يكمل ثم سجد فهذا قد صلى ركعة واحدة ولا يكون هذا السجود قضاء عن الاول لان ركوعه وقع معتبراً مصداقته محله لان محله بعد القراءة  
وقد وجب الا انه توقف على ان يتقيد بالسجدة فاذا قام وقرأ لم يتقيد قياسه وقرأته معتد به لانه لم يقع في محله فلما فاذا سجد صارت سجدة  
محله لو توجه بها ركوع معتبر فتقيد ركوعه به فقد وجد انضمام السجدة الى الركوع فصار ركعة واحدة وكذا اذا قرأ وركع ثم رفع راسه فقرأ وركع وسجد فاما صلى ركعة  
لانه تقدم ركوعان ووجد السجود فيلحق باحدهما ويلحق الاخر غير ان في باب الحديث جعل المعتبر الركوع الاول وفي باب السجودين نوادير في بيان  
جعل المعتبر الركوع الثاني حتى ان من ادرك الركوع الثاني لا يصير بذلك الركعة على رواية باب الحديث وعلى رواية هذا الباب يصير بذلك الركعة  
رواية باب الحديث لان ركوعه الاول صارت محله حصوله بعد القراءة فتقع الثاني كمرافقاً ليعتد به فاذا سجد يتقيد به الركوع الاول نصاً أصلياً  
ركعة وكذلك اذا قرأ ولم يكمل وسجد ثم قام فقرأ وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ ولم يكمل وسجد فاما صلى ركعة لان سجوده الاول لم يصار محله حصوله  
قبل الركوع فلم يقع معتد به فاذا قرأ وركع توقف هذا الركوع على ان يتقيد بالسجود وبعده فاذا سجد بعد القراءة تقيد بذلك الركوع بقضاء أصلياً  
ركعة وكذا ان ركع في الاولى ولم يسجد ثم ركع في الثانية ولم يسجد وسجد في الثالثة ولم يكمل فلا شك انه صلى ركعة واحدة لما مر غير ان هذا  
السجود لم يتحقق بالركوع الاول ام بالثاني فيه روايتان على ما مر وعليه سجود السهو في هذه المواضع لا دخاله الزيادة في الصلوة ولا تقصير الا في  
رواية عن محمد فانه يقول زيادة السجدة الواحدة كزيادة الركعة بناء على اصله ان السجدة الواحدة قريبة وهي سجدة الشكر وعند أبي حنيفة  
وابن يوسف السجدة الواحدة ليست بقريبة الاسجدة الثلاثة ثم ادخل الركوع الزائد والسجود الزائد لا يوجب فساد الفرض لانه من افعال  
الصلوة والصلوة لا تقصد بوجودها بل بوجودها بغيرها ما اذا زاد ركعة كاملة لانها فعل صلوة كامل فانقصها فصار ناقصاً اليه  
فلا يبقى في الفرض فكان فساد الفرض بهذا الطريق للزيادة بخلاف زيادة ما دون الركعة انتهى ويكون سجدة الشكر قريبة كما هو قول محمد اوجب لانه  
مقتضى الاولة السمعية المكنة وشتم الفاعلة بها اخيراً الفضل والاختلاف بين الامم القوم في السهو في فتاوى قاضي خان صلى الله عليه وآله واهله على بقوم  
فلما سلم اخبره عدل انك صليت الظهر ثلثاً قالوا ان كان عندك صلى الله عليه وآله انك صليت الى قول الخبر ان شك في انه صادق او كاذب روي عن محمد  
انه يعيد صلوة احتياطاً وان شك في قول عدلين يعيد صلوة وان لم يكن المبرع لا لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين الامم والقوم فقالوا  
صليت ثلثاً وقال بل اربعاً فان كان الامام على اثنين لا يعيد صلوة بقلوبهم وان لم يكن على اثنين لا يخذلهم فان خلت القوم فقال بعضهم



## باب صلوات على النبي

أدعج المريض عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله عليه السلام لعمر بن حصين وأصل قائمًا فإن لم يستطع فقاعًا فإن لم يستطع ففعلًا الحب ثوبًا عيًّا ولأن الطاعة بحسب الطاقة قال فإن لم يستطع الركوع والسجدة أو لم يأتها ففعلًا لا بد وسع مثله وجعل سجدته أخفض من ركوعه لأنه قائم مقامهما فأخذ حكمهما ولا يفرق إلى جهة شيء يسجد على النبي صلى الله عليه وسلم أن قدره أن يسجد على الأرض فاسجد ولا فاداه برأسه أن جعل ذلك في خفض رأسه الخ لا يوجب الإجماع وإن وضع ذلك على جبهته لا يضره لأنه لا بد أن لم يستطع الوقوف استعمله على ظهره وجعل يديه إلى القبلة وأوى بالركوع والسجدة على النبي صلى الله عليه وسلم يصل المريض قائمًا فافعل لا يستطع ففعلًا لا يفرق عيًّا فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه وإن استعمله على جنبه ووجهه إلى القبلة كان

وقال بعضهم أربعًا والأمام مع أحاديث الفريقين يؤخذ بقول الإمام وإن كان معه واحد كان الإمام فإن أعاد الإمام الصلوة وأعادوا متتابعة برجع اقتداء بهم لأن الإمام إن كان الصادق كان بذاته اقتدار المنفل بالمتفل والاقاندة المقرض المقرض المستيقن من القوم أنه صلى الله عليه وسلم يستيقن واحد أنه صلى الله عليه وسلم والأمام والقوم في شك ليس على الإمام والقوم شيء لمعارضه المستيقن بالمتقن المستيقن بالتمام الظاهر بعد الفرض هو التمام وعلى المستيقن بالنقص الاعادة لأن يقينه لا يظلم يقين غيره ولو كان الإمام مستيقن أنه صلى الله عليه وسلم كان عليه أن يسجد للقوم ولا أعادة على مستيقن التمام لما ظنوا ولو استيقن أحد بالنقصان شك الإمام والقوم فإن كانوا في الوقت أعادوا احتياطًا وإن لم يعبأ لا شيء عليهم إلا إذا استيقن عدلان بالنقصان وأخبر بذلك ولذكرا الفائدة الموعودة أنفردوا في البوداد وروى ابن ماجه وأحمد وصححه ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاره أمر به خرسا جده الله تعالى وروى عبد الرحمن بن عوف قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع الفرس فطال فقال إن جبريل عليه السلام أتاني فبشرني أن من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشر فسجدت شكر الله ورواه أبو عبد الله في تاريخه وأحمد وأحمد بن حنبل في شرط الشيخين وفي البوداد ورواه حسن ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم قال سألت ربي شفت لاتي فأعطا ثلثاتي فخرت ساجدا لشكر الرب ثم رفعت رأسي فسألت ربي لاتي فأعطا لي الثلث الآخر فخرت ساجدا لشكر الرب وروى البيهقي بسايجج أن النبي صلى الله عليه وسلم خرسا جده لما جاره كتاب من اليمن بسلام جهاد وروى الشيخان عن كعب بن مالك أنه لما جازوه البشارة بموت خرسا جده وروى أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد مرة لروية زمن ومرة أبو بكر فزل وسجد شكر الله ومرة عمر فزل وسجد شكر الله انتهى وسجد أبو بكر ثم غنم فتح اليمامة وقتل مسلمة وعمر عند فتح اليمامة وعلى رضي عنه روية ذي الندي يقتولا بالنهر وإن أحمد الله في كل نعمة

باب صلوة المريض قوله إذا تعجز المريض المراد أعم من العجز الحقيقي حتى لو قدر على القيام لكن يخاف بسببه البطا وربما كان سجد المأثم إذا قام جازله تركه فإن لحقه نوع مشقة لم يجز ترك القيام بسببه ما ولو قدر عليه تمكينا على عصى أو خادوم قال أصحابنا في الصحيح لم يترك القيام تمكينا ولو قدر على بعض القيام لا كله لزمه ذلك القدر حتى لو كان أنما يقدر على قدر التحية لزمه أن يجزم قائما ثم يقعد وحديث عمران بن حصين أخرجه الجماعة الإسلامية قال كانت بي بوسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فقال صل قائما فإن لم تستطع ففعلًا فإن لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فإن لم تستطع فمستلقا لا يكلف الله نفسا إلا جعلا قوله لأنه أي الأيا، قائم مقامها قوله لقوله عليه الصلوة والسلام إن قدرت الحديث روى البرزاني مسنده والبيهقي في المعرفة عن أبي بكر الخفي ثنا عثمان بن الشوري ثنا أبو الزبير عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة فآخذ بفرم بها فآخذ عود يصلي عليه فآخذ فرم به وقال صل على الأرض إن استطعت والأفاد لم يأ وأجلى سجدتك أخفض من ركوعك قال البيهقي لا يخلو أحد رواه عن الثوري إلا أبو بكر الخفي وقد تابعه عند الباب عطاء عن الثوري انتهى أبو بكر الخفي ثقة وروى نحوه إنيما من حديث ابن عمر روي عنه لا يندرسه الأيا قوله فإن لم تستطع القعود يعني مستويا ولا مستنداً فإنه إن عليه مستند الزمة القعود كذلك على وزان ما قد سناه في الفهم قوله استلقى أي مودعا على وسادة تحت كيفية ما دارجلية التمكن من الأيا والأحققة الاستلقاء مع الصحيح من الأيا فكيف المريض قوله لقوله عليه السلام صلى المريض قائما أو غريباً الله أعلم ثم تقدير عدم ثبوت













[illegible]





اذا كان فيها تفاوت وان لم يكن بها جرح فلا حاجة له الى النية كما في الصوم والصلاة وعند الصوم ليس بمبتدئ لان بين الصومين مخالفة من حيث  
سبب الوجوب فكانا جنسين مختلفين ولهذا قال القائل انه لو لم ينو الركوع ان يكون قائما مقام سجدة التلاوة ولم يقيم يحتاج في السجدة الصليونية  
الى ان ينوي ايضا لان بينهما مخالفة باختلاف سببي وجوبها انتهى فهذا يصح بوجوب النية في القيام السجدة الصليونية عن التلاوة فيما اذا لم يخل  
القرار على ما هو اصل الصورة كما قلناه في صدر هذا المقول فلم يصح ما تقدم من نقل الاجماع على عدم اشتراطها وانما ادورنا تمام عبارة لا فائدة  
بالتصريح بالنية ثم قال غايته ان ركوع وسجدة على الفور فان لم يفعل حتى طالت القراءة ثم ركع نوبيا لم ينو بها في الركوع ولو انما في السجود لم يجز لانها صارت  
وثنائي في وقتها انتهى محلهما لانها لوجوبها باهر في افعال الصلوة التي تحقق بافعال الصلوة شرعا بليل وجوبها في الصلوة من غير نقص فيها وتحصيل الدين الصليونية  
ان لم يوجب فسادا بوجوب نقصانها كذلك لا تؤدي بعد الفراغ لانها صارت جزا من الصلوة فلا تؤدي الا بوجوب الصلوة كسائر أفعالها وبما  
الافعال ان يؤدي كل فعل في محله المخصوص فكذلك فان لم تؤدي محلهما حتى فاته صارت رياءا للدين يقتضي بحاله لا با عليه والركوع والسجود عليه  
فلا يتبادر به الدين بخلاف ما اذا لم تصر فيها لان الحاجة هناك الى التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمتها فكفى كذا فعل السجدة او ضاع الضم  
كفى عن تحمية السجدة بحصول تعظيم السجدة غير ان الركوع لم يرد في الشريعة منفردا عن الصلوة فكذلك تبادر في السجدة اذا تبادر في الصلوة لا فائدة  
فان قلت قالوا ان تبادر في ضمن الركوع والقياس الاستحسان عند المقدم على الاستحسان فاشفقني بكشف هذا المقام فالجواب ان مرادهم  
من الاستحسان ما يخفى من المعاني الذي ينطبق بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس المحمدي في الاول  
بل هو اعز منه فديكون الاستحسان بالنفس قد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياس آخر متبادر وذلك في بعض القياسات الصليونية  
استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت بان معنى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياسا باعتبار الشبه بسبب كون القياس  
المقابل بالظهور بالنسبة الى الاستحسان فليس محمد بن مسلمة ان الصليونية هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصليونية  
وفي الاستحسان لا تقوم على الركوع لان سجدة السجدة اظهر فكان هو القياس في الاستحسان لا يجوز لان هذه السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم  
مقام غيرها بالصوم يوم من رمضان لا تقوم عن نفسه وعن تضاد يوم آخر فصاح ان القياس هو الامر الظاهر من تقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع  
مقامها فان القياس ياتي بالجواز لا بالظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان من تقديم الاستحسان على القياس كمن عاتبه المتأخر على ان الركوع  
هو القائم مقامها كما ذكره محمد في الكتاب فانه قال قلت فان اراد ان يركع بالسجدة نفسها بل بخبره ذلك قال بالقياس فالكثرة في ذلك  
والسجدة سواء لان كل ذلك صلوة وانما في الاستحسان فيلغى له ان يسجد بالقياس ما ذكره هذا لفظ محمد وجه القياس على ما ذكره محمد ان معنى التعظيم فيها  
واحد فكانا في حصول التعظيم بها جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله تعالى اقتدارا بمن عظمه واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان  
ان الجواز هو التعظيم تحريمه مخصوصة هي السجود بليل انه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع عن السجدة لا يجوز ثم اخذوا  
بالقياس لقوة دليله وذلك لما روي عن ابن مسعود وابن عمر انها كانا اجازا ان يركع عن السجود في الصلوة ولم يركع عن غيرها فلهذا تقدم القياس  
فانه لا ترجح الخفي على الظاهر ولا للظاهر على الخفي والسر جرح الى ما قرن بهما من المعاني فتمت قولي الخفي اخذوا به او الظاهر اخذوا به غير مستقر  
او جرح قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي والمعارض له فكذلك احصوا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في موضع عشرة مواضع



أجزأه السجدة من ركعتين لأن الثانية أقوى كقولنا أسلوته فاستبعت الأولى وفي الزيادة من سجدة أخرى بعد تسليم كان ثلاثاً قوة السجدة  
أو أسلوته فاستبعت الثانية قوة السجدة فتزجج حتى يكون ثلاثاً سجدة ثم دخل في الصلاة وتلاها سجداً كان الثانية هي المستبعدة ولا جده  
إلى الثاني بالاول لا يبعد على سبق الحكم على السجدة من ركعة واحدة في مجلس واحد جزءه سجدة واحدة فإن قرأها في مجلسه فبطلت  
ثم ذهب من سجدة واحدة وان لم يكن سجدة ثلاثاً ففعل سجدة واحدة ولا يصل أن مبنى السجدة على التسليح ففعل للركعة وهو تدخل في السجدة  
دون المحل وهو اليتق بالصلوات والثاني بالدقوبات والسكان التداخل عند الغداة المجلس لكونه جامعاً للفتنات فإذا اختلفت على الحكم  
إلى الأصل ولا يفتل بمجرد القيام بخلاف المخيرة لأنه دليل كالأعراف

في الأصل ثانياً بعد الظهر لقوله ثم المش عن أبي ذر غيبة أنه السجدة أفضل من ركعة واحدة في الركعة الأولى سجدة ثم ركعتين بخلاف إذا ركع ركعة  
السجدة وهو الواجب بصورته ومنازله بالركعة ففعل لا شك في الفصل من ركعتين في بعض المواضع من الزمان وكانت آخر السجدة فالأفضل أن يركع بها ثم  
سجداً ثم ركعتين ثم ركعة واحدة ذلك لأن ركعتين السجدة في وسط السجدة أو بينهما أو يتي إلى آخرهما آياتاً أو ثلثاً لأنه ليس بركعة على السجدة  
فيلتقي أن يقرأ ثم يركع فإن كانت في وسط السجدة فيلغى أن تخيمها إذا ركع ثم ركعة واحدة وإن كانت تخيمها بغيره أن يقرأ آيات من سورة أخرى ثم  
يركع وإن كان بقي منها آياتاً أو ثلثاً سورة نبي أسرار يمل والاشفاق كان له أن يركع بها في الآيتين بلا خلاف ففعل في الثلاث فتلقوا  
قيل لا يخفى الركوع بها لا تقطع القوم بالثلاث وقيل لا يقطع بالثلاث وهو اللاحق وفي البدائع الواجب أن يفرض إلى رأي المجتهد ويستمر  
ما يدره على أن جعل ثلث آيات قاطعة للركوع خلاف الرواية فإن مجرد ذكر في كتاب الصلاة قلت إرايت الرجل يقرأ السجدة بمعنى الصلاة  
والسجدة في آخر السجدة الآيات بقيت من السجدة بعد آية السجدة قال هو بخيار أن يركع بها وإن شاء سجدة بها قلت فإن أراد أن يركع بها ثم السجدة  
ثم يركع بها قال نعم قلت فإن أراد أن يسجد بها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلوا بعد ما من السجدة وهو آياتاً أو ثلثاً ثم يركع قال نعم شأنه أن شاء  
ومثلها سورة أخرى وبالأصل على أن الثلاث ليست قاطعة للركوع ولا بدخلة للسجدة في غير القضاء ثم سجدة بها يعني أن يقرأ باقي السجدة ثم يركع ثم  
على في البدائع فضلية وصل السجدة بآية السجدة على ما ذكرنا كان الباقي آيتين أو يقول لأن الباقي من ثلثة السجدة وإن ثلث آيات فكان الأول  
أن يقرأ ثلث آيات كيلاً ليس بركعة على السجدة وهو خلاف ما جعل حكم هذا التعليل حيث قال إن كان بقي إلى آخر قدراتين أو ثلثاً قوله  
أجزأته السجدة عن التلاوة يعني إذا لم يقبل مجلس التلاوة مع مجلس الصلاة فإن تبدل فلكل سجدة فإن قيل هذه المسئلة المانعة من المسئلة  
التي بعد وهي تكرار تلاوة سجدة في مجلس واحد يوجب سجدة واحدة أو لا فإن كان نظر إلى اتحاد المجلس فيلغى أن السجدة لا بد أن تدخل في الصلاة فضلاً  
لا يجب عليه السجدة لأن الحكم في الثانية هو أنه إذا كرر في مجلس كيفية سجدة سواء أقرها أو وسطها أو آخرها من التلاوة وإن لم يكن بناء على اختلاف المجلس  
بالصلوة كما بالأكل ونحوه فيلغى أن الكيفية السجدة تان وجوابان موضوعهما عن خبرات موضوعها عدم اعتبارهم بثلثات المجلس بالصلوة لأن الشرع  
فيما عمل قليل لكن خص موضوعها عن حكم ذلك العام ففضل فيها بين أن يسجد للاولى فلا يغني عن السجدة للثانية للصلوة يعني نحن الأولى أو السجدة واحدة  
منها فيسقطان والحاصل أنه يجب التداخل في هذه على وجه يكون الثانية مستتبعة للأولى لأن اتحاد المجلس يوجب التداخل وكون الثانية فورية  
بسبب قوة السبب الذي هو التلاوة المفرقة وتفاوت السببات بحسب تفاوت الأسباب منع من جعل الأولى مستتبعة إذا استتبع الضميمة  
القوى عكس المحصول فنقض الأصل فوجب التداخل على الوجه المذكور وإذا لم يسجد للصلوة وقصدت تلاوة الأولى مندرجة فيها سقطنا  
لما تقدم من أن كل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد فيها انتفع بقضائها قوله ومن كرر تلاوة سجدة في المخرج بعض شرهما فيما ذكرنا قبلها  
والاحتجاج إليه بما يمان أن الاليق في العبادات عند ثبوت التداخل كونه في السبب وبيان وجه ثبوته والباقي ظاهر من الكتاب أما الثاني  
فما نص وهو أنه عليه الصلاة والسلام كان يسمع من جبريل آية السجدة ويقرؤها على أصحابه ولا يسجد المارة واحدة مع أنه عليه الصلاة والسلام  
كان يكره حديثه ثلثاً ليعقل عنه فكيف بالقرآن وبذلك الله الإجماع على أن السمع إذا قرأ لا يجب إلا سجدة واحدة وقد تحقق في هذه التلاوة والسلام  
وكل سبب على حديثه حتى يجب بالسمع وحده وبالتلاوة وحده إذا كان التاملي الصم والمعتول ومهران تكرار القراءة محتاج إليه للفظ والتعليل والكتبا

في سبيل ما لا بد من سد في حيزه الربيع سبب في المتصل من ضمن الى متعلق كذا في المتن في الدرس لاجل هذا

فقد ذكر الوجوب بحجج الناس زيادة حجج فان اكثر الناس لا يخفى من عشرات بل اكثر فيزيد من الحجج من جهة الزام الحكم كذا في خط القرآن  
 فانه كان يتعدى رتبة شدة وجوب النفس فوجب العقل بالتداخل والماكان شيئا ذاك النفس والاجتماع هو ما يخرج الزام بتقدير ايجاب  
 التكرار فيقتصر المعنى على التمسك به واما الاول فانه يعلم ان الاصل في التداخل كونه في الحكم لانه امر محكي ثبت بخلاف القياس انما لا يصل الى الحكم  
 فيبقى بالاحكام لا بالاسباب لثبوت الاسباب بآثارها الاحكام واعتبار الثابت حاسا غير ثابت البعد من اعتبارها كذا في غير المحسوس  
 كذا لو قلنا في الحكم في العبادات بسبب التداخل لانه بالنظر الى الاسباب يتعدى بالنظر الى الحكم حتى فيتعذر دلالة اذ ادرت بين الثبوت  
 والاعتبار فثبت ان منها ما على التكرير لانه خلقنا لها اختلاف العقوبات لان منها ما على الدور والنفوس حتى اذ ادرت كذا في سبب التداخل  
 والمتعلق تامة في المجلس في جميع الاسباب لا بالاحكام على ما في البيع وغيره وهذا التداخل يقتضي المجلس فعلم انه في السبب فانه في النظر فيما لو  
 في حكمه في حيزه انما دلالة فيجب السجود ما في قوله وهو في دليل الاعراض هو البطلان هناك الاتري انما لو خربت قامة فثبت  
 لا يخرج الامر من يدك فلو كان اختلاف المجلس فيجعل بالقيام خرج اذا فرق فعلم ان خروج في القيام لا اعراض للقيام وليس في العقوبة  
 عن قيام اعراض بل هو جميع للرأي ثم تبدل المجلس قد يكون حقيقة باختلاف المكان لا في السيرة فانه لا اختلاف بخطوة او خطوتين او بل  
 من البيت والمجلس مجلس واحد فلو انتقل من مكان الى آخر في البيت او المسجد لا يتكرر الوجوب وكذا السفينة وان كانت سائرة لا يجب  
 سيرة واختلاف المكان والمجلس والذات اذ كان في الصلوة وهو راكب كالسفينة كان جوار الصلوة شرعا اعتبارا لا كمنته المتعددة مكانا  
 بخلاف الشيء بالقدم فانه لا موجب لاعتبار الاكمنة المستعدة فيه مكانا اذ لم تتجزأ صلوة الماشي ولذا قالوا لو كان خلفه غلام مشي هو في الصلوة  
 راكبا وكذا في تكرار الوجوب على الغلام دون الراكب اما اذا لم يكن في الصلوة تربي سائرة فليكره الوجوب وقيل اذا كان المسجد كبير فليختلف المجلس  
 وقد يكون حكما بان اكل اكثر من لقمتين في غير مكان التلاوة او تكلم اكثر من كلمتين او شرب افح او نام مضطجعا او ارضعت ولما اذا خذ في  
 بيع او شرا او عمل يعرف به انه قطع المكان قبل ذلك وان اتحد المجلس لان كان يسير واختلفوا في الصلوة فثبت وجوب الانتقال فيها من  
 ركعة الى اخرى اختلاف المجلس وعند ابى يوسف لا فلو قرأ في ركعة ثم كبر في اخرى وجبت اخرى عنه خلافا لابي يوسف لان القول  
 بالتداخل فيؤدي الى انما لا يجدى الركعتين عن القراءة الصلوة فيفسد قلنا ليس بضم وجه الحكم بالاتحاد في حق حكم بطلان العدو في حق حكم آخر  
 قلنا انه في حكم الصلوة بوجود الصلوة والاتحاد فيما قلنا وقد افاد تحليل محمد ان التكرار فيها لا يكره في النقل او الموت مطلقا وفي الفرض في  
 الركعة الثانية اما لو كبر بعد ارضاء القراءة فيبغي ان تكفيه واحدة لان المانع من التداخل فمتضى مع وجود مقتضى قوله وفي تسدية  
 التوب يتكرر الوجوب وفي المتصل من شخص الى غصن كذا في الاصح وفي الدراية كذا في النهاية هذا اللفظ يدل على التباين الشيخ  
 في الآخرين لا في التسدية لكن ذكر الاختلاف فيه ايضا قال القرطبي واختلف في تسدية التوب والدياسة والذي يدور حول الرمي  
 والذي يسج في الماء والذي تلى في شخص ثم انتقل الى آخر والاصح الاجاب لتبدل المجلس وكذا يثبت في الغصنين في اكل واوهم  
 حتى ان الحلال لوزي صيدا على غصن شجرة اصلها في الحبل والنفس في المحرم يجب انجزا واعلم ان تكرار الوجوب في التسدية بناء على العناد  
 في جوده من انما لا يغير من الحكم خشبات السيوف فيها التسدية فزاجها واجاسا اما على ما في جلا ولا يسكنه ربه وغيره بان يسيرة

ولو تبدل مجلس السامع دون الثاني يتكرر الوجوب على السامع لأن السبب حقيقة السماع ولكن الذات تبدل لمجلس السامع الثاني دون السامع على الأصل  
ولا يمتنع أن لا يتكرر الوجوب على السامع لما قلنا ومن أراد الاستغناء عن تكرار السجدة لم يكره أن يركب ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعات  
عن ابن مسعود عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يسجدن في ركعة ركعتان في السجدة في ركعة واحدة أو ركعتين  
أي في السجدة كأنه ينبغي أن لا يسجد ركعة واحدة أو ركعتين في السجدة لا بد من ركعة واحدة أو ركعتين في السجدة  
قال شاذلي أحب إلى أن يقال قبلها آية أو آيتين فاعلوهم التفصيل واستحسنوا الخفاء شافعة على السامعين والله أعلم

على دائرة علمي وهو مبني على مكان واحد فلا يتكرر الوجوب قوله ولو تبدل مجلس السامع وذلك لأن الثاني تكرار الوجوب على السامع اتفاقا وكذا إذا  
تبدل مجلس السامع الثاني دون السامع يتكرر الوجوب على السامع الثاني والأصح أنه لا يتكرر عليه لما قلنا أن السبب في السماع السامع ولم تبدل مجلسه  
فيه وظاهر الكافي ترجيح أنه يتكرر قال الأصل أن التلاوة سبب بالإجماع لأن السجدة تضاد اليها تكرار تكرارها وفي السماع خلاف قيل أنه  
سبب لما روينا يعني قوله عليه الصلوة والسلام السجدة على من سمعها إلى آخره وأصح أن السبب في حق السامع التلاوة وإسراع شرط  
عمل التلاوة في حقه ففي السجدة الأولى يتكرر اجتماعا على قول البعض فلان السبب السماع ومجلس السماع متعدد وإنما على قول الجمهور فلان  
اتحاد المجلس البطل الغد وفي حق الثاني فلم يظهر ذلك في حق غيره وفي المسئلة الثانية يتكرر لان الحكم أيضا في السبب لا يشترط وقيل  
لا يتكرر لان السبب في حق السامع قوله اعتبار السجدة الصلوة يشير إلى أن التكبير من مندوبان لا واجبان فلا يرفع يديه فيها لا بالتكبير  
ولا تحريم وان اشترط لها ما يشترط للصلوة مما سوى ذلك ويقول في السجدة ما يقول في السجدة الصلوة على الأصح واستحب بعضهم سجدة ربنا  
ان كان وعذر ربنا لمفعولا لا تعالى آخرون أو لياؤه قال تعالى يخرون لا الذين سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعذر ربنا لمفعولا لا  
ان لا يكون ما يحج على عمومته فان كانت السجدة في الصلوة فيقبل فيها ما يقال فيها فان كانت فريضه قال سبحان ربنا الأعلى وانقلنا قال  
ما شاء الله ما روى عنه وجهي الذي خلقني وقل اللهم كتب لي عذرك بها اجزا وضع عني بها ذرا واجعلها لي عذرك وفرا وتقبلها مني كما تقبلها  
من عبدك راؤد وادان كان خارج الصلوة قال كل ما ذكر من ذلك وعن أبي خنيفة لا يكبر عند الاضطراب وعند كبره عند لا في الانتهاء وقيل كبر في  
الابتداء بخلاف وفي الانتهاء على قول محمد نعم وعلى قول أبي يوسف لا والظاهر الأول للاعتبار المذكور ويستحب ان يقيم في سجدة ربنا  
على خمسة لان سجدة الذي مسح به الملك في كل قوله قال أي محمد الخ قوله فاعلوهم التفصيل أي تفصيل أي السجدة على غير ما ذكره الكل  
من حيث انه كلام الله تعالى في رتبته وان كان لبعضها سبب اشتغال على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لا باعتبار  
من حيث هو قرآن وفي الكافي قيل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها كافاة الله اهمه وذكر في البداية في كراته ترك  
آية السجدة من سورة لقمان في قطع نظم القرآن وتغير التاليف واتباع النظم والتاليف ما روى به قال الله تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآننا  
تاليفه فكان التفسير كبره ما يقتضي كراته ذلك وفيه أيضا لو قرأ السجدة من بين السورة لم يضره ذلك واستحب ان يقرأ معها آيات ليكون  
اول على مراد الآية لا يحصل بحق القراءة لا بحق ايجاب السجدة اذا القراءة لا يجوز وليست بمسجدة فقيرتها آيات ليكون قصده الى التلاوة لا الى ايجاب  
السجدة انتهى قوله شفقة على السامعين وقيل ان وقع في قلبه عدم الشفاق عليهم جهرا لم يضره على الشاقة فروع اذ على السجدة يسجدون  
معهم لما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال على المنبر قول يسجد ويسجد الناس معه وقد منان الشفة في الايمان ان يتقدم التالى ويصلي  
السامعون خلفه وليس هذا اقتداء حقيقة بل ضرورة ولذا يستحب ان لا يسبقه بالرفع ولا بالرفع فلو كان حقيقة الاتمام لموجب ذلك ما صح  
بانه لو صدرت سجدة التالى بسبب من الاسباب لا يجدي الى الباقيين اذ على الركبا او من ايضا لا يقدر على السجدة اجزاء الايام ولقد تم بحقه لوزن  
الراكب فسجد كان اولى بالجواز فلو نزل فامسح بركب فادعى لنا جاز الأعلى قول زفر بن القيل لما نزل وجب اداها على الارض قلنا لو اداها  
قبل نزوله جاز قلنا بعد نزل وركب لانه لو اداها بالامار في الوجوهين فقد وجبت هذه الصفة ويشترط للسجدة ما يشترط للصلوة بسوى التحريم

باب صلوة المسافر

باب صلوة المسافر

من الفية والاستقبال والمستجوبين الى جهة التحريم عند الاستقبال واذا تلى في وقت غير مكره لا يجب السجود في مكره او في غير مكره فليس يجزئ  
جاء وقت آخر مكره فسجد لئلا يفية قبل تجزؤ وقيل لا تجزؤ وقد مرنا بان في فصل الاوقات المكرهه ويفيد الالف الصلوة من المحدث العهد الكلام في القهقهة  
وعليه اعادتها وقيل في اعلى قول محمد لان العبرة عند التمام المكن وهو الرفع ولم تحصل بعد فاعاد الى يوسف فقد حصل الوضع قبل اذ لمواضع  
وبتيم فينبغي ان الالف وهو حسن ولا وضو عليه بالقهقهة اتفاقا لما قد مرنا في الطهارة

باب صلوة المسافر - السفر عارض مكتسب كالتمادة الا ان التماذة عارض هو عبادة في نفسه لا بعارض بخلاف السفر فلما اُخِرَ  
هذا الباب عن ذاك والسفر لغة قطع المسافة وليس كل قطع تغيير الاحكام من جواز الاقطار وقصر الرباعية وسج ثلثة ايام وليا ليهما على  
فحين ذاك السفر الذي يتعلّق به تفسير هذه الاحكام واخذ فيه مع المقدار الذي ذكره القصد فاذا دانه لوطان الدنيا من غير قصد الـ  
قطع مسير ثلثة ايام لا يترخص وعلى هذا قالوا امير خراج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم ابن دكرهم فانهم يصلون صلوة الاقامة في الذب  
وان طالبت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع الماني الرجوع فان كان مدة سفر قصر وادلوا سلم حربى فعلم به اهل داره فهرب منهم يريد مسير  
ثلثة ايام لم يصير مسافرا وان لم يعلموا ولم يخشهم على نفسه فهو على اقامته وعلى اعتبار القصد لفرج في صبي ونصراني خرجا قاصدين  
ثلثة ايام فنه اثنا بل بلغ الصبي اسلم الكافر في قصر الذي اسلم فبالمعنى وتيمم الذي بلغ لعدم صحة القصد والنية من الصبي حين انشأ السفر  
بخلاف النصراني والباقي بعد صحة النية اقل من ثلثة ايام قوله نعم اى الرسول عليه الصلوة والسلام بالرخصة وبسج ثلثة ايام الجنس  
اى جنس المسافرين لان اللام في المسافر للاستغراق لعدم العبور المعين ومن ضرورة عموم الرخصة الجنس حتى انه تمكين كل مسافر من سج ثلثة  
ايام عموم التقدير ثلثة ايام لكل مسافر فاحصل ان كل مسافر يسج ثلثة ايام فلو كان السفر الشرعى اقل من ذلك لثبت مسافرا عليه سج ثلثة ايام  
وقد كان كل مسافر يكفيه ذلك ولان الرخصة كانت منقضية بتعيين فلا غيب لا يتبين ما هو سفر في الشرع وهو فيما عيناه اذ لم يقل احكم بالكره  
لكن قد يقال المراد يسج المسافر ثلثة ايام اذا كان سفره يستوعبها فصاعدا لا يقال انه احتمال بخلاف الظاهر فلا يصار عليه لانا نقول انصار  
اليه على ما ذكره ومن ان المسافر اذا بكر في اليوم الاول ومشي الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة قل فيها للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني  
ومشي الى ابعد الزوال فبذل ثم بكر في الثالث ومشي الى الزوال فبلغ المقصد قال السرخي الصحيح انه يصير مسافرا عند النية وعلى هذا خرج الحديث  
الغنى بالاحتمال المذكور وان قالوا ببقية كل يوم فلوقة يقتضى منه العلم بانه لا بد من تخلل الاستراحات لتعذر مواصلة السير لا يخرج بذلك من ان  
مسافر سج اقل من ثلثة ايام فان عصر اليوم الثالث في هذه الصورة لا يسج فيه فليس تمام اليوم الثالث ملحقا باوله شرعا حيث لم يثبت فيه  
خطة السفر ولا هو سفر حقيقة فظهر انه انما يسج ثلثة ايام شرعا اذا كان سفره ثلثة وهو عين الاحتمال المذكور من ان بعض المسافرين لا يسجد اذ  
على قول ابى يوسف ولا مخلص البائع صحة هذا القول واختياره مقابله وان صحه شمس الامة وعلى هذا نقول لا يقصر هذا المسافر وانا لا نقول باقتضاها  
ان لا مخلص من الذي اوردناه الابه وادردان لزوم ثلثة ايام في السفر موعلى تقدير باطرنا ليسج ولم لا يجوز كونها طرفا لمسافر واغنى المسافر ثلثة ايام  
سج وانه لا ينبغي تحقق مسافر في اقل من ثلثة فيقصر مسافر اقل من ثلثة لان مناط رخصة القصر السفر ولم يحقق بعد نقل فيه ولا يقدرني اجرا حكمه  
يدل على القصر المسافر اقل من ثلثة حديث ابن عباس عنه عليه الصلوة والسلام قال يا اهل مكة لا يقصر واني ادنى من اربعة يريد من مكة











وان دخل معه في فائتة لم يخرج لانه لا يتغير بعد الوقت لا تقصاه السجدة لا تقصير بنية الاقامة فيكون اقتداء المفسر بالمنفصل في حق  
العقد او القراءة وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين صلى المقيمون صلواتهم لان المقتضى التزم المواقف في الركعتين فيبقى في الباقي كالسجود الا انه  
لا يقرأ في الاقامة مقتضى تحريمه لا فعله الفرض صار مؤدى فيتركها احتياطا بخلاف السجود لانه ادرك قراءة نافذة فلم ينادى الفرض  
فكان الاقامة اولى **قال شيخ الاسلام** ان يقول المتواصلون كانوا قدام من كان عليه السلام قاله الجوزي صل باهل مكة وهو مسافر واذا دخل السجدة  
في معصاته الصلوة وان لم ينو المقام فيها لانه عليه السلام اصحابه رضوان الله عليهم كانوا يسجدون ويجوزون الى وظائف يقربون من غير من يصلي من كان له ولون

او اداء صلوة الامام ومنها المقصد سوى اسقاط فرضه غير انه تغير ضرورة السابقة بخلاف ما لو اقتدى المقيم بالسافر فاحدث الامام فاستخلف المقيم لا يتغير  
فرضه الى الرابع مع انه صار مقتديا بخليفة المقيم لانه لما كان الموتى خليفة عن المسافر كان المسافر كان الامام فبما خذ خليفة صفة الاول حتى لو لم يقتد  
على راس الركعتين فسدت صلوة الكل من المسافرين والمقيمين ولو اقام مسافر ومسافرن مقيمين يقبل ان يسلم بعد التشهد على راس الركعتين  
تلكم واحد من المسافرين او اقام فذهب ثم نوى الاقامة فانه يحول فرضه وفرض المسافرين الذين لم يتكلموا اربعا لوجود المغير في محله وصلوة من  
تلكم ثابتة لانه يكلم في وقت لو تكلم امامه لم يفسد فكذا صلوة المقتدى اذا كان بمثل حاله ولو تكلم بعد نية فسدت صلوة لانه انقلب فرضه اربعا  
ثم تكلم ولكن تجب عليه صلوة المسافرين ركعتين لان الرابع للنيية وقد زالت بفناء الصلوة قوله وان دخل معه في فائتة لم ينادى في فائتة على  
الامام يوم السافر وسوا كانت فائتة على الامام المقيم او لا بان صلى المقيم ركعة من الظهر مثلاً او ركعتين ثم خرج الوقت فاقضى بسافر في الظهر  
لان الظهر فائتة في حق المسافر في حق الامام قوله اقتداء المفسر بالمنفصل في حق العقدة الاولى ان اقتدى به في الشفع الاول فانها مفسرة  
على المسافر الذي لم يتغير فرضه واجبة على الامام وانما اطلق اسم المنفل مجازاً لا اشتراكاً في عدم فساد الصلوة بالترك او القراءة ان اقتدى به في  
الشفع الثاني فان القراءة في غير محل الامام وان فرضه انه لم يقرأ في الاولين لان قرأته هذه تلتحق بالاوليين لان فرض القراءة يجب بحكمها  
فيحذف الثاني عن القراءة بالكلية قوله في الاصح احترازاً عما قيل فيكون لانهم منفردون وانما يجب السجود عليهم اذا سموا قوله احتياطاً فان  
بالنظر الى الاقتداء تحريمه حين ادركوا اول صلوة الامام بكرو القراءة تحريماً وبالنظر الى عدمه فعلاً اذ لم يفتيم مع الامام فيصنون وقد ادركوا فرض القراءة  
يستحب اذا دار الفعل بين وقوعه مستحباً او محرماً لا يجوز فغلبت المسبوق فانه ادرك قراءة نافذة ولو فرض ان الامام لم يكن قرأ في الاولين  
فانهما ج تلتحق بهما ونحو الشفع الثاني كما ذكرنا فلم يدرك قراءة اصلاً حكماً اذ ذاك فزارت قرأته بين ان تكون مكرمة تحريماً او ركناً لفساد الصلوة بتركه  
فلا احتياط في حق القراءة لان ارتكاب ترك الفرض الشد من الذكيات المكروه تحريماً قوله ويستحب له اذا سلم ان يقول المتواصلون كما في آخره لانه  
ان يكون لحظه من الاعتراف حاله ولا تيسر له الاجماع بالامام قبل ذهابه فيحكم بخ نقضاً وصلوة نفسه بناء على ظن اقامته الامام ثم افساده سلامه على  
على ركعتين في هذا الموضع في الفناء في هذا اقتدى بالامام لا يدري ما هو مقتضى الاصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء واجبا عند منتهى لانه شرط  
في الابتداء لما في المنسوخ رجل صلى بالقوم الظهر ركعتين في قرية وبهم لا يدرون مسافر هو ام مقيم فصلاتهم فاسدة سواء كانوا مقيمين ام مسافرين  
لان الظاهر من حال من في موضع الاقامة انه مقيم والبنا على الظاهر واجب حتى يبين خلافة فان سالوه فاجزهم انه مسافر جازت صلواتهم  
وانما كان قول الامام ذلك مستحباً لانه لم يعين مع صحة صلوة لهم فانه ينبغي ان يقولوا ثم ليحصل المعرفة وحديث المتواصلين رواه البوداد  
والترمذي عن عمران بن حصين قال خروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الشفع فاقام بكبة ثمان عشرة ليلة الى الصلوة في الركعتين  
يقول يا اهل مكة صلوا اربعا فاما قوم سفر صحه الترمذي هذا ولو قام المقتدى المقيم قبل سلام الامام فتوى الامام الاقامة قبل سجود فرض ذلك  
وتابع الامام فان لم يفعل وسجد فسدت صلاته لانه لم يسجد لم يستحكم خروجه عن صلوة الامام قبل سلام امامه وقد بقي على الامام ركعتان بوسطه المتغير  
فوجب عليه الاقتداء فيها فاذا انفردت بخلاف ما لو نوى الامام بعد ما سجد المقتدى فانه تيم منفردا فلو فرض وتابع فسدت لاقتداءه  
حيث وجب الانفراد وقد مرنا في باب المحدث في الصلوة مسألة استحلاف الامام المسافر مقيماً فارجع اليها هناك وتقتبس

الاول

فانقلبت واستولى عليه وشم سافر من كل وطنه كاد ان يهرق دمه من وطئه الاميرى انه عليه السلام بعد المصطفى

ووجه مسائل الزيارات سافر وقيل لم يجد الاخر لما شرع في الامام استقباله لان الصلوة متى فسدت من وجبة وجازت من وجوه حكم نفسها دا  
واما ما يقتضيه من وجوب كل منها بمقتضى قائم ففسد عليها قيل باذله اذا افرق عن مكانها اما قبله فيجعل من عن يمين الآخر مقتضيا  
حكما على السنة وقيل لان قيام المقتضى عن اليمين ليس شرطاً ليحتمل ان يكون مقتضى الاحتياط في كل حال فخرج ثم شكك  
في صلوته من فخرج اولاً لان الثاني لان الاول سوار كان اما ما يقتضيه المخرج اولاً صارت مقتضيا بالمتاخر ثم اخرج الثاني على موضع الموضع  
عن الامام وذلك مقتضى سجدة الثانية في فانه فخرج وهو امام فلا يتعلق بصلوة بصلوة غيره بل يخرج من فساد وصلوة الغير فساداً او يصلي اربعاً  
سواء كان او قديراً او غيراً في الركعة الثانية ويجلس على راس الركعتين لان ذلك فرض على المسافر ان كان اما على المقيم ان كان اقتضى بالسافر  
وتحولت امامته اليه واحتمل الاقتداء بآب وان لم يعلم الاول خروجاً فسدت صلواتها لان صلوة المتقدم فاسدة واحتمل التقدم ثابت  
في كل منهما وكذا ان خرجاً معاً بصلوة المقتضى منها سجدة كان الامام في احتمال الاقتداء في كل منهما ثابت ولو صلى ركعتين وقعد ولم يجزها  
ثم شك في الامام لم يفسد في سجدة تعاقب يقوم المقيم وتجه اربعاً تعاقب المسافر لان المقيم ان كان اما كان له ان يصلي اربعاً وان كان مقتضياً  
انتهى باقتداءه او اقتداءه بالمتاخر في الركعة الثانية المسافر في ذلك لانه ان كان اما كان له ان يصلي اربعاً ثم صلواته فلا يفرض المتأخر  
في الزيادة وان كان مقتضياً بالمتاخر في الركعة الثانية الاحتمال الاقتداء بآب ثابت حتى ولو لم يتابعه فسدت لما قامت ولو لم يتابعه حتى احدثها فخرج  
ثم الاخر كذلك ثم شك بعد اربعاً من الوضوء فسدت بصلوة من فخرج اولاً دون الثاني لان الاول لو كان مقتضياً فان كان مقتضياً بالمتاخر ففسدت  
صلواته لانه فخرج بعد ما انتهى اقتداءه وان كان اما فسدت بصلواته لانه فخرج بعد ما انتهى اقتداءه وان كان اما فسدت بصلواته لانه فخرج  
اولاً صارت مقتضياً بالسافر فخرج المسافر بوجه فسدت بصلواته فان كان الاول مسافراً كان اما لم يفسد بصلواته لانه فخرج بعد الفراغ عن الركعة  
فلم يفسد مقتضياً بالمقيم لانتهى الاقتداء وان كان مقتضياً بصلواته فخرج الامام بعدة فسدت بصلواته من فخرج اولاً من وجه وجازت من وجه فحكم  
بالفساد والمتاخر افسد بصلواته لانه منفرداً بصلواته فخرج ويصلي ركعتين بصلواته لانه ان كان مقتضياً بالمتاخر من ذلك وان كان مسافراً قبله لا يقتدر  
يجب ذلك واحتمل الاقتداء بآب وان شك في الذي خرج اولاً فسدت بصلواتها لان صلوة المتقدم فاسدة واحتمل التقدم في حق كل ثابت  
وان خرجاً معاً بصلواته المقيم ثابت لانه لو كان اما لم تحول امامته الى المسافر وان كان مقتضياً بصلواته لانه فخرج بعد الفراغ عن الركعة  
ففسدت لاحتمال ان كان مقتضياً بصلواته خلا مكان امامه وان شكك بعد اربعاً صلياً لما اذا اربعاً ولم يجزها القيد ان تعقب الاحوال وفسد بصلواته المقيم لاحتمال  
ان كان مقتضياً بالسافر في الشفع الثاني وفي الاحتياط تجوز بصلواتهما وتحمل المقيم اما حمل الامام على الصحة لان الظاهر من المسلم المجزى على موجب الشرع  
كما قلنا من احرم فليكن وفيها القياس ان الزم عمرتان وحجتان في الاحتياط فلهذا تجوز بصلواتهما لانه وعلى المسنون المتجاوز وهو القرآن كذلك  
مسافر وقيل لم احد بها صاحبه في الظهور كما القعدة على راس الركعتين فليسا وسجد السجود شك في الامام يحل المقيم اما وكذا لو تركا القراءة في الركعتين  
او احدهما سجد السجود شك يحل المقيم اما واذا فعلنا المقيم اما في سكتنا فان حدث المقيم اولاً فخرج ثم احدث المسافر فخرج فسدت بصلواته  
المقيم وجازت بصلواته المسافر فان احدهما او متعاقباً وخرجاً معاً فسدت بصلواته المسافر فحكمه كان الامام وجازت بصلواته المقيم لانه منفرد وان خرجاً  
على التتابع ولا يلزم او لهما بوجه فسدت بصلواتهما لما قلنا فيما تقدم قوله فانه فخرج ثم احدث المسافر فخرج فسدت بصلواته المسافر فحكمه كان الامام وجازت بصلواته المقيم لانه منفرد وان خرجاً





لا بد للمعتبر في السببية عند عدم الادلة في الوقت والعاصي للمطيع في سبب في الرخصة سواء دلل الشاغل لا سفر للعصية كما لا يفيده الرخصة لانها كانت تحقيقا

مصرح وهو قرب صارت من ساعته دخل مصره او لم يدخل لان قصد الدخول ترك السفر فصارت النية للفعل فصحت فاذا دخل صار اربعا  
فان علم قبل ان يدخل ان المار امامه نسي السجدة فاعلى الجاذا لانه بالنية صارت فبالشي بعد ذلك في الصلوة امامه لا يصير اربعا حتى  
تلك الصلوة وان قارنت النية فعل السفر حقيقة لانه لو جعل مسافر فالتفت لان السفر عن مخرج حرمة الصلوة بخلاف الاقامة لانها تترك السفر  
وحرمة الصلوة لا يمنع عنه فلو تكلم حين علم ان المار امامه او افسد الصلوة بفسد ثم وجد المار فتوضا ان وجدة في مكانه صلى اربعا وان مشى  
امامه حتى وجده صلى ركعتين لانه صار مسافرا ناسيا بالمشي بنية السفر خارج الصلوة بخلاف المشي في حرمة الصلوة وقد تكرر لنا ان المسافر يصير  
مقيم بنية الاقامة في حرمة الصلوة حتى تيم اربعا فليتم الكلام فيه فذكرنا استثنى من ذلك وما يفرغ عليه يصير مقيم بنية الاقامة في الصلوة حتى  
يتيم فرضه الى الرباعية الا ان خرج الوقت وهو فيها فتوى الاقامة لتقرر الفرض ركعتين بخروج الوقت والا ان يكون لا حافض امامه المسافر  
ثم نوى الاقامة لان الملاحق مقتضى حكمه حتى لا يقرر ولا يسجد للسجدة فخرج الامام كانه فرائضه وبشيء الفرض ولم يبق محتمل للتغير في حق الامام  
فكذلك في حق الملاحق بخلاف المسبوق واذا عرفوا بعد اقله فلو ابا بعدا فقد قدر التشدد ولم يسلم تغير وكذا لو كان قائما الى المثلثة سامعا قعد  
اولا فلو ابا قبل ان يسجد لانه لم يخرج عن المكتوبة قبل النية الا انه بعد القيام والركوع لانها نقل فلا يوجب ان عن الفرض فان لم يوجبه  
سجد لا تغير لان النية وجدت بعد خروج منه ولكنه يضاف اليها اخرى ليكون التطوع بركعتين فيما اذا قدر وبابح فيما اذا لم يكن قعدا لما عرفنا  
في سجود السهو عندها ولا يصح عند محمد لفساد اصل الصلوة بفساد الفرضية ولو ان مسافرا صلى الظهر ركعتين وترك القراءة فيها او في احداهما  
وتشهد ثم نوى ابا قبل السلام او قام الى الثالثة ثم ابا قبل ان يسجد تحمل فرضه اربعا عندها ويقرر في الاخيرين قضا عن الاولين وعند محمد  
قصد صلوة لما من فساد الصلوة عنده ترك القراءة في ركعة وكان القياس على قول ابي حنيفة ان قصد لما سكت من فساد تركها في  
ركعتين لكنه حسن هنا فقال بقاء التبريم وان تركت القراءة في الركعتين لان صلوة المسافر يرض ان تلحقها بركعة الاقامة فيقضى القراءة  
في الباقي فلا تحقيق لقراءتها بالاجزاء عن تلك الصلوة بخلاف فجزء بغيره ولا يشك لو نوى ابا بعد السجود بانها تنسب بالاجماع ولو نوى ابا بعد السلام  
وعليه سبوقه تقدم انه غير عند محمد بخلافها لما بناه على ان سلام من عليه السهو يخرج به او لا قوله لانه اذا في آخر الوقت هو المعتبر في السببية في حق المكن  
لانه اذا ان تقرر دينا في ذمة وصفه الدين تعبر حال تقرر له كما في حق العباد واما اعتبار كل الوقت اذ خرج في حقه فيثبت الواجب عليه  
بصفة الكمال اذا اصل في اسباب الشروعات ان تطلب العبادات كاملة وانما تحمل قصصا العرف من غير ان يخرج النقص مع توجبه طلبها فيه  
او يخرج عن ادائها بصفة وبغيره عن غير ادراك لم يتحقق ذلك المعارض فكان الامر على الاصل من اعتبار وقت الوجوب وقال زفر  
اذا سافر وقت بقي من الوقت قدر ما يمكنه ان يصلي فيه صلاة السفر فيقضى صلوة السفر وان كان الباقي ووجه صلى صلوة المقيم لما علم من ان  
منه ان السببية لا يتقل من ذلك الجزر وعندنا تنقل الى الذي يسع التبريم وقد اسلفناه وعلى هذا قالوا فيمن صلى الظهر وهو مقيم اربعا ثم سافر  
صلى ركعتين ثم ذكر انه ترك شيئا من ركعتيه فذكر انه صلى الظهر وهو مسافر لا بد ان يصلي الظهر ركعتين والعرض ان صلوة الظهر صارت كانه لم يركن في صلاته في الزمة في آخر  
وقتها سبوقه فغيره صارت في ذمة صلوة السفر لانه خرج وقتها وهو مقيم ولا يشك على هذا المريض اذا فاتته صلوة في مرضه الذي لا يقدر عليه  
على القيام فانه يجب ان يقضيها في الصحة فاما لان الوجوب يقيد القيام غير ان يرض له ان يفعلها حاله العذر بقدر وسعة اذ ان لم يكن لم يؤد

فلا تتعلق بالوجوب الخلف ولنا اطلاق النصوص وكان نفس السفر ليس معصية واما المعصية ما يكون بعد الاجادة لا يعلق الرخصة والاعذار

حالة العذر زال سبب الرخصة فتعين الاصل ولذلك ينقلنا المريض قاعدا اذا فاتت عن من الفضة اما صلوة المسافر فانها ليست كغيرها  
ابتداء ونشأ الفطاشرك لفظا الرخصة قوله فلا يتعلق بالوجوب التعليق يعني المعصية وهذا لان قصد قطع الطريق وقال الا انهم العبدان  
والا باق للبعد وعدم الحرم وقيام العدة للمرأة يجب صيرورة نقل اعطاء معصية فيمنع الرخصة قياسا على قطع الطريق في منعه من صلوة ونحوه  
اذا ما فوا الا انهم وعلى زوال العقل بخلافه في عدم سقوط الخطاب ولنا اطلاق النصوص اني نصوص الرخصة قال تعالى فمن كان منكم مريضا  
او على سفر فعدة من ايام اخر وقال عليه الصلوة والسلام يسبح المسافر ثلثة ايام ولنا فيها ما قد مناسا من الاحاديث المفيدة لتعليق القصر على  
مسمى السفر فوجب اعمال اطلاقنا لا لمقتضى ما لم يوجد ما نص الكتاب فلانه لو تم القياس الذي عليه لم يصلح مقتضى العذر فكيف ولزم فلا يلحق  
مقتضى ذلك لولا غيره من الاحاديث وذلك لاختلاف الجاهل فان الموثق في اصله في منع الرخصة عدم سببها وذلك ان سبب الرخصة لا بد  
ان يكون مباحا وهو في صلوة الخوف والخوف وهو في قطع الطريق سبب عن نفس المعصية اعني قطع الطريق وسبب السبب سبب فلو ثبت  
الرخصة اعني جواز صلوة الخوف لم كانت المعصية نفسها هي الموجبة للتخفيف وكذا زوال العقل هو السبب وهو سبب عن المعصية اعني  
شرب المسكر الى آخر ما قرناه بخلاف ما نحن فيه فان السبب السفر وليس هو مستند الى قطع الطريق بل الشروع في السير المخصوص بالاعتداء  
الطريق اصلا يعني السبب في نفسه عن المعصية وكانت هي مجاورة له وذلك غير مانع من اعتبار ما جازاه شرعا كالصلوة في المعصية ولو جاز  
على نعم منصرف والبيع وقت الذبا وكثير من الظاهر وهذا بنا على ان المراد بالسبب الفاعل لا الفاعل في فروع البيع كالعبد والعمام والنجاري  
والمراد اذا ما تم هذا والبيع والمكره يعتبره الاقامة والسفر من قبوعهم ومنهم فيصرون مقيمين ومسافرين فيقيمون ولو نوى  
المبتوع الاقامة ولا يعلمون اختلافه في وقت لزوم حكم الاقامة فقبل من وقت نيته المبتوعين وقبل من وقت علمهم كما في توجيه خطاب الشرح  
وعزل الركيل والا حوط الاول فيكون كالزحل الحكمي فيقتضون ما صلوا اقصا قبل علمهم وفي العبد المشترك بين مسافر وقيم قيل تم وقيل يقتضون  
ان كان بينهما ما يراه في المدة قصر في نوبة المسافر واتم نوبة المقيم ويخرج على اعتبار النية من المبتوع العبد لو ام سيرة في السفر فتوى السيد  
الاقامة صحت حتى لو سلم العبد على راس الركبتين فصدت صلواتهما وكذا لو اقامه من مقيم حال سفره والعبد في الصلوة فسلم على راس الركبتين  
فصدت ولو كان العبد مع السيد وغيره من المسافرين فتوى السيد الاقامة صحت نيته في حق عبده لا في حق القوم في قول محمد فيقدم العبد  
على راس الركبتين واحدا من المسافرين ليسلم بهم ثم يقوم هو والسيد فيقيم كل منهما اربعا وهو نظير ما اذا صلى مسافر فيقيم مسافرا في حديث  
فيقدم مقبلا لا يقبل فرض القوم اربعا وهي المسئلة والتي ذكرنا في باب الحديث في الصلوة ثم ما اذا يعلم العبد قيل ينبغي للمولى ان يصعبه اولها  
ويشيره بصحة ثم ينصب الرابع ويشيره بها وحكم الاسير من بعث اليه المتولى لم يهرق من بلده والغريم اذا لم يهرق غريمه او حبسه ان كان قادرا على  
اداء ما عليه ومن قصد ان يقضي دينه قبل ثلثة عشر يوما فالنية في السفر والاقامة نية والا فنية الحابس ولو اسلم كافر مسافرا او بلغ صبي مسافرا فقتل  
فيما لا يشيخ ابوكبر الفضل على ان كان منها وبين المقتل من ثلثة ايام مقيمين وقيل يصلح ان يقتل قبل صبي اذا بلغ بعلي اربعا وكذا كافر اذا اسلم قبل ثلثة  
سبا على ان نية الكافر مقربة ولا يجمع عندنا في سفره يعني ان يصلي المخرج لغيره وقت احداها ولم يفرغ مع المقتل كذلك خلافا لما في قول بل بان يفرغ الاول الى  
آخر وقتها فيقتل فيصلح في آخره وليقتل الاثمة في اول وقتها فجميعا لا وقت النامي في الصبح من ابن مسعود وما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان الذي سبب  
سبب فضع



وفي بعض المصنفين لا يروى في القياس على الصلاة واجبة كالتسليم والركعة الواحدة في كل موضع وكل موضع له أمير قاض بنفسه الأحكام

وهذا باب يحمل خبره واجتماع المسلمين على ذلك وانما أكثرنا فيه نوعاً ما من الأكثر لما سمع عن بعض المجتهدين أنهم نسبوا إلى من ذهب إلى تخفيفه عدم فهمها  
 ونشأ خلطهم بما سأل من قول القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا يركعه إلا في ذلك وجازت صلواته وانما راد حرم عليه وصحت الظهر  
 والحرمة ليس كذلك وصحة الظهر لما ذكره وقد صرح أصحابنا بأنها فرض الكسب والظهر وبالفارخا جده بالوجود بها شرط في المصلحة والحرية والذكورة والافتقار  
 والصحة وسلامة الرجلين والعينين وقالوا إذا وجد الأعمى قائماً لم يركعه واجباً بل يركعه بغيره فلا يعتبر بغيره غير كالمؤمن إذا وجد من يحمله بشرط  
 في غيره المصروف واجتماعه والخطبة والسليمان والوقت والأذن العام حتى لو ان واليا اختلف باب بلزوم جمع خمسة ومنع الناس من الدخول لم يخرجوا  
 من اشتد قوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة فانه أي شبيه قوله وفي مصلى المصطفى فانه من المسجد الداخل فيه انتظم اسم المصروف فانه  
 هو المكان المعد للصلاة المصطفى به أو منفصل بقلوة وكذا قد روي في النوادر وقيل بل وقيل يسلمين وقيل بثبوت اسماء وقيل بأنها تجوز في الغبار إذا  
 لم يكن مبنية وبين المصروف رتبة الأمانة لما أعطى المصطفى قال المصروف والحكم غير مقصور على المصطفى بل تجوز في جميع أقيمت المصروف وإن لم يكن  
 في مصلى فيها قوله لقوله عليه الصلاة والسلام واجبة إلى آخره وقد روي المصروف وانما رادوا من إلى شديته موقوفة على رضى الجماعة ولا تشترط ذلك ولو حضر  
 ولا نفى الأفي مصروف جامع أدنى عذبة عظيمة وحجابه من حرم ورواه عبد الرزاق عن حديث عبد الرحمن السلمي عن علي بن رضى قال لا تشترط ولا الجمعة إلا في المصروف  
 وكفى بقول على ثالثة ورواه ابن عباس عن أن أول جمعة جمعت بعد هجرة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بجوانا قرية بالبحرين فأتاها  
 المصروف تسمية الصدر الأول اسم القرية إذا القرية فقال عليه في حرم وهو لغة القرآن قال الله تعالى وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل  
 من القريتين عظيم أي مكة والطائف ولا شك أن مكة مصروف في الصحيح أن جوانا حصن بالبحرين فمضى المصروف لا يخلو الحصن عن حاكم عليهم وعالم  
 وكذا قال في الميسور أنها مبنية بالبحرين وكيف والحصن يكون بأبي سودة لا يخلو مكان كذلك عما قلنا عادة وما روي عن عبد الرحمن بن لعب  
 عن أبي كعب بن مالك أن قال أول من جمع بنا في حرة في بياضة أسعد بن زهارة وكان كعب إذا سمع النداء ترحم على أسعد لذلك قال قلت  
 لكم كنتم قال اربعون فكان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهقي وغيره من أهل العلم فلا يلزم حجة لا إذا كان قبل أن تفرض الجمعة  
 وبذلك عليه الصلاة والسلام أيضاً على ما روي في القصة أنهم قالوا لليهود يوم يجمعون فيه كل سبعة أيام والمصروف يوم يجمعون يوماً فجمع  
 فيه ذكر الله تعالى ولصلى فقالوا يوم السبت لليهود ويوم الأحد للنبضاري فاجلوه يوم العروية فاجتمعوا إلى مسجد فمضى بهم وذكرهم وسمود  
 يوم الجمعة ثم أنزل الله فيه بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فتذكر عندنا ترك النبي صلى الله عليه وسلم الترويع لما اجتمعوا إليه  
 في الليلة السابعة منة مخافة أن يومه ولو سلم فذلك الحرة من أقيمت المصروف للحكم المصروف فلم يترك علي عن المعارض ثم يجب أن  
 يجعل على كونه سماعاً لأن دليل الإقرار من كتاب الله تعالى فيمده على التعميم في الأكمة فاقامة على نفسها في بعض الأماكن لا يكون  
 إلا عن سماع لأنه خلاف القياس المستمر في مثله وفي الصلوات الباقيات أيضاً والقاطع للشك أن قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله ليس  
 على إطلاقه اتفاقاً بين الأئمة إذ لا يجوز إقامتها في البراري إجماعاً ولا في كل قرية عنده بل بشرط أن لا يعطين أهلها عنها شيئاً ولا شيئاً  
 وكان خصوص المكان مراداً فيها إجماعاً فنقد القرية الخاصة وقد رنا المصروف وهو أولى بحديث علي رضى وهو لو عرض بفعل غيره وكان على  
 مقدماً عليه فكيف ولم يتحقق معارضته فانكرنا إياه ولهذا لم يقبل عن الصحابة أنهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر واجتمع إلا

نحوه

نحوه

يقضون





لان الكوفة لها الامير المسمى في موراجع كغيره ولا يجوز انما هي لا سلطان او لمن امر السلطان لانها مقام يجمع عظيم وقد تقدم المنازعة في المقدم  
والنقل يعرفون تقدم في غيره فلا بد منه تقيما لا مراه ومن بشر انما الوقت صحيح في وقت الظهور ولا يصح

ان لا يصح فيما الاحال حضور المتولي فاذا حضرت واذا طعن انتمعت والحمد اعلم وعدم التعبد يعني لا الاتقاء بالمصحة بل التخفيف فان الناس  
مشتغلون بالناسك والعبد لازم فيما يفصل من الزمان مع اشتغالهم باسم فيه الحجج والجمعة فليست بلازمة بل انما تنفق في احيان من الزمان فالحج  
مع انها فرضية والتعبد مستا وواجب وانما اقتصر الحكم على هذا الوجه من التعليل دون التعليل بان معنى من افهتة كنه لانه فاسد لان بينا فخرين  
وتقدير الفناء بذلك غير صحيح قال محمد في الاصل واذا نوى المسافر ان يقيم بكنة ومن خمسة عشر يوما لا يتيقن فعل اعتبارا بشارع مؤمنين قوله  
لان الولاية لها معنى ان ثبوت ولاية الاقامة للجمعة هو المصحح بعد كون المحل صالحا للمصحة وبوقا في كل منها وتخليقة وان كان قصد السفر لغيره فالحق  
يرخص في التحرك لانه يمنع صحتها ويصح ان يجوز للمسافر ان يؤتم في الجمعة فكذلك يجوز ان ياذن في الاقامة ان كان من له الاذن وان كان انما قصد الطواف  
في ولايته واطار الاربع غير مسافر في الاقامة الصلوة في طوفة كالتسليم بخلاف اذا كان المحل غير صالح للتصريح فلهذا اذنا فخر خليفة فليس له ان يخرج القصر  
كما لم يرد قوله او من امره فخرج القاضي الذي لم يورث باقامتها ودخل العبد اذ قلده ولاية ناحية فخر اقامته وان لم تجز قضيتة ولا كونه والمراد اذا كانت  
سلطانية تجوز امره بالاقامة لا اقامتها وليس امره ان يستخلف وان لم يؤذن له في الاستخلاف بخلاف القاضي ولا يملك الاستخلاف ان لم ياذن له فيه  
والفرق ان الجمعة موقوتة فتؤخر تباخيرها فلا امر باقامتها مع العلم بان المأمور غرض للاغراض الموجبة للتفويت بالامر بالاستخلاف ولانه بخلاف القاضي  
لان القضاء غير موقوت وجواز الاقامة فيما اذنا والى مصر فخرية وصاحب الشرط والقاضي الى ان يصل وال آخر باعتبار انهم كانوا ممن يوجب عنه  
فيما حال حياته بموته لا يغيرون كما اذا كان حيا فكان الامر مستمر لهم وكذا قالوا اذنا سلطان وله امر اراد على اشارة من امور المسلمين فهم على ولايتهم  
يعيرون الجمعة بخلاف ما لو جمعت العامة على تقديم رجل عند موت ذلك الذي حيث لا يجوز اقامته بانتقار ما قلنا ولو امر نصراني اوصى على غيرنا  
بمن ليس له الا اقامته الا بالامر بعد الاسلام والبلوغ ولو قبل لها اذ املت او بلغت فعل فاسم مبلغ جاز لها الاقامة لان الاضافة  
في الولاية جازة وعن بعض الشائخ اذا كان التفويض اليها قبل الجمعة فاسم وادرك جاز لها الاقامة كالامح والآخر اذا امر به فخر حفظه على الاول  
لا يجوز لان التفويض وقع باطلا والمتطلب الذي لا نشور له ان كانت سيرته بين الرعية سيرة الامور يحكم الحكم الولاية تجوز الجمعة بحضرته لان بذلك  
يتحقق السلطنة فقيم الشرط والاذن بالخطبة واذن بالجمعة وعلى القلب وفي نوادر الصلوة ان السلطان اذا كان يخطب فخر سلطان آخر ان امره  
ان يتم الخطبة تجوز ويكون ذلك القدر خطبة ويجوز ان يصلي بهم الجمعة لانه يخطب بامر فصار نائباً عنه وان لم يامر به وسكت فاقم الاول فادنا  
ان يصلي بملك الخطبة لا يجوز لان سكوتة محتمل وكذا اذا حضر الثاني وقد فرغ الاول من خطبة فصلى الثاني بملك الخطبة لا يجوز لانها خطبة  
عام مغزول ولم توجد الخطبة من الثاني وهذا كله اذا علم الاول حضور الثاني فان لم يعلم فخطب وصلى والثاني ساكت جازت لانه لا يضر مغزول الا يعلم  
الا اذا كتب اليه كتاب الغزل او ارسل رسولا فنصاره ولا نعم اذا صلى صاحب الشرط جاز لان عالمهم على حالهم قوله لانها مقام يجمع عظيم ان حقيقة  
هذا الوجه ان اشترط السلطان كمالا يورى الى عدد ما كما يفيد قوله فلما بد منه تقيما لا مراه اي الامر هذا الغرض او الجمع فان ثور ان الفتنة توجب  
تعطيله وهو متوقع اذا لم يكن التقدم عن امر سلطان فتعذر طاعة او تخشى عهدة فان التقدم على جميع اهل المصر يشر في رفقته فيسارع اليه  
كل من املت حمة الى الرياسة فتعذر التجاوز والتمنازع وذلك يورى الى التقابل فواروى ان عليا رضي اقام بالناس وعثمان رضي محصور فوقع  
حال فمجرد كونه عن انما يجوز كونه عن غير اذنه فلا حاجة فيه لغيره فيفتي قوله عليه الصلوة والسلام من تركها ولا امام جازر اعدا للافلاحتي كونه

لفعله عليه السلام إذا ما لبث الشمس فصل بالناس الجمعة ولو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر ولا يمسكه عليه  
لاحتداد فوجها ومنها الخطبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما صلى بها من دون الخطبة في عمره وهي من الصلوة بعد  
الزوال به ودرجات السنة ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقدر لا يجزى التوارث ويخطب كلًا على الطهارة لأن القيام فيها منزه

ولا بآبارك له في أمره إلا ولا صلوة له بالحديث زفاد ابن ماجه وغيره حيث شرط في الزوال إلا ما لم يكمل بغيره قيد بجمله الواقعة جالسا مع ما عناه من السجدة  
سالمين من المغاض وقال الحسن الربيع إلى السلطان ذكر منها الجمعة والعيد لأن إطلاق قوله تعالى فاستمعوا له وهم لثقتين مخصوص  
كثير كالعبادة والمساكين في غير تخصيصه نظري آخر فخص من أمره السلطان أيضا قوله لفعله عليه الصلوة والسلام أفانالت الشمس انحرزوي  
عليه الصلوة والسلام لما بعث مصعب بن عمير إلى المدينة قال إذا ما لبث الشمس فصل بالناس الجمعة وفي البخاري عن أنس رضي الله عنه كان عليه  
والسلام يصلي الجمعة قبل الشمس وأخرج مسلم عن سلمة بن الأكوع كذا نفع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نالت الشمس الحديث  
وأما ما رواه الدارقطني وغيره من حديث عبد الله بن سيدان بكسر السين المهملة قال شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه كان خطبته قبل الزوال  
وذكر عن عمر وعثمان نحوه قال فما رايت أحدا عاب ذلك ولا المكرة لو صح لم يفتح في خصوص ما نحن فيه فكيف وقد انفردا على ضعف ابن سيدان  
وأعلم أن الدعوى مركبة من صحتها في وقت الظهور لا بعده فيروا أنه إن اتيم ما ذكره وليا كما إذا اعتبر مفهوم الشرط وهو ممنوع عند عدم ما يكون فيه  
إجماع وهو مقتضى في خبري الدعوى لأن ما لا يقول بيقار وقتهما إلى الغروب واستحالة ما قالون يجوز إذا ما قبل الزوال وقيل إذا كان  
يوم عيد ويحجب بان شرعية الجمعة مقام الظهور خلاف القياس لأنه سقوط أربع ركعتين فتزعم الخصومات التي وردت في شرحها ما لم تثبت دليل  
على نفي اشتراطها ولم يفصلها خارج الوقت في عمره ولا بدون الخطبة فيه فيثبت اشتراطها وكون الخطبة في الوقت حتى لو خطب قبله لا يقع  
الشرط وعلى اشتراط نفس الخطبة إجماع بخلاف ما قام الدليل على عدم اشتراط كونها خطبتين بينهما جلسته قدر ما يستقر كل عضو في وضوئه  
يحد في الأولى ويثبت ويضلي عليه عليه الصلوة والسلام وغيظ الناس في الثانية كذلك إلا أنه يدعى مكان الوضوء للمؤمنين  
والمؤمنات كما قاله الشافعي رحمه الله لأنه قام الدليل عند أبي حنيفة على أنه من السنن أو الواجبات لا شرط على ما سذكره قوله ومن ثم لم يثبت  
الخطبة بغيره كونهما بعد الزوال على ما ذكرناه ومن الفقه والنسبة تقصير ما يطويل الصلوة بعد استئذانها على ما ذكرناه أفما من الموعظة  
واقتراب الصلوة وكونها خطبتين وفي المبدل قدر ما قدر سورة من طوال المفضل إلى آخره وتقدم أيضا وجب اشتراطها وقاد على  
وجبه الأولوية لم تذكر إلا ما قام فأنه في صلوة الجمعة ولو كانت الوتر حتى فسدت الجمعة لذلك فاشتغل بقضائها وكذا لو كان في الجمعة فاحتاج  
إلى إعادتها أو ففتح التلوع بعد الخطبة وإن لم يعد الخطبة اجزاء وكذا إذا خطب جفنا وكيف لو قوعها الشرط حضور واحد كذا في الخلاصة  
خلاف ما يفيد ظاهر شرح الكثر حيث قال بمضرة جماعة معتقد بهم الجمعة وإن كانوا صائما وليا ما انتهى أما الصلوة فلا بد فيها من الثلاثة  
على ما يأتي وأعلم أن الخطبة شرط الانقضاء في حق من يشي التحريم للجمعة لافي حق كل من صلاها واشتراط حضور الواحد أو الجمع ليتحقق معنى  
لأنها من التسيئات فمن هذا قالوا لو أحدث الإمام تقدم من لم يشهد جاز أن يصلي بهم الجمعة لأنه بان تحريمه على تلك التحريم المشتية  
شرط انقضاء الجمعة في حق من يشي التحريم فقط لا ترى إلى صحتهما من المقتدين الذين لم يشهدوا الخطبة فعلى هذا كان القياس فيما لو أفسد  
هذا الخطبة أن لا يجزى أن يستقبل بهم الجمعة لكنهم أخذوا جواز استقبالهم لأنه لما قام مقام الأول التحريم حكما ولو أفسد الأول استقبل بهم  
فكذلك الثاني فلو كان الأول أحدث قبل الشروع تقدم من لم يشهد الخطبة لا يجوز ولو قدم هذا المقدم غيره شهد ما قبل مجزى وقبل لا يجوز لأن ليس من قبل  
جمعة نفسه فلا يجوز منه إلا التحلل بخلاف ما قدم الأول جفنا شهد تقدم هذا الخطبة لا يجوز لأن الجنب لا يمسك أهل الإقامة بواسطة الغسل فصيح منه











ولم يكن عليه السلام في الصلاة عليه وسلم كالأذان ولما قيل هو المعتبر في وجوب الاستسقاء  
وغيره من البيع ولا يحتمل هو الأول إذا كان بعد الزوال لحصول الأعلام به

هو الصواب ونحن نقول المرسل حجة فيجب اعتقاده مقتضاه علينا ثم رفعه زيادة أو لم تعارض ما قبلها فان غيره ساكت عن ان المسك من الخطبة  
او لا زيادة الملقاة مقبولة ومجوزة زيادة لا تجوز الحكم بخطه والالم قبل زيادة وما زاده مسلم فيه من قوله اذا جاز احدكم الجمعة والامام خطب فليست  
ركعتين ولا تجوز رابعة لا ينبغي كون المراد ان يخرج مع سكوت الخطيب لما ثبت في السنة من ذلك او كان قبل تحريم الصلوة في حال الخطبة  
فليس هناك الدلالة على المخاض في هذه فروع تتعلق بالمثل وقد بان في باب صحة الصلوة ومقتضى ان لا يجزئ عنها من حيثها بحرم في الخطبة  
الكلام وان كان امره غير ذلك او تسبيحا والاكل والشرب والكتابة ويكره تسميت الحائط ورد السلام وعن ابى يوسف لا يكره الرداء  
فرضه قلنا ذلك اذا كان السلام ما ذكره في شرعا وليس كذلك في حاله الخطبة بل يرتكب بسلاسه تأثما لا يثبت في حاله السماع عن الغرض  
ولان رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة وعلى هذا الوجه الثاني فرج بعضهم قول ابى حنيفة انه لا يصلي على النبي صلى الله  
عليه وسلم عند ذكره في الخطبة وعن ابى يوسف ينبغي ان يصلي في نفسه لان ذلك مما لا يشهد عن سماع الخطبة فكان احراز للفرضين  
وهو الصواب وبطل بحجرا فاعطس الصحيح نعم في نفسه ولو لم يتكلم لكن اشار بيديه او بيده حين راي منكرا الصحيح لا يكره هذا كله اذا كان قريبا  
بحيث يسمع فان كان بعيدا بحيث لا يسمع اختلف المتأخرون فيه فذهبون سلمة اقتار السكوت ونصير من يحيى اقتار القراءة وعن ابى يوسف  
اقتار السكوت لقول ابن سلمة وحكي عنه النظر في كتابه واصلاحه بالقلم ومجموع ما ذكره من اوجه فان طلب السكوت والانصات وان كان  
لا يستلزم الاذاعة لكن الكلام والقراءة لا يسمع من حيث يسمع قد يصل الى اذن من حيث يسمع فحينئذ عن فهم ما يسمع وعن السماع بخلاف النظر  
في الكتاب والكتابة قوله ولم يكن علي بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا الاذان اخرج الجماعة الاسلام عن السائب بن يزيد قال قال النبي  
يوم الجمعة اول ما اذا جلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر رضي الله عنهما رضي واكثر الناس زادوا الاذان  
على الزوراد في رواية البخاري زادوا الاذان في الزوراد بن ماجه على دار بن السويق يقال له الزوراد التسمية ثالثا لان الاقامة تسمى اذا كان في الخطبة  
بين كل اذانين صلوة ونهرا وقد تعلق بما ذكرنا من انه لم يكن علي بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا الاذان ان يسمع من نفثي ان قبل الجمعة سنة فانه  
من المعلوم انه كان عليه الصلوة والسلام اذا رقي المنبر اخذ بلال في الاذان فاذا اكلمه اخذ عليه الصلوة والسلام في الخطبة فتحي كانوا يصلون  
السنة ومن طعن انهم اذا فرغ من الاذان قاموا فركعوا فوسن اجمل الناس وهذا فرج بان خروج عليه الصلوة والسلام كان بعد الزوال بالنظر  
فيجوز كونه بعد ما كان يصلي الا لا يجزئ ويحجب الحكم بوقوع هذا المجرى لما قدمنا في باب النوافل من عموم ان كان عليه الصلوة والسلام يصلي اذا زالت  
اربعا ويقول هذه ساعة تفتح فيها ابواب السماء فاحسب ان يصعد في فيها على صاحبه وكذا يجب في حقهم لانهم ايضا يصلون الزوال اذا فرغ من يومهم  
وعين المودون في ذلك الزمان لان اعتمادهم في دخول الوقت اعتمادهم بل ربما يعلونه بدخول الوقت فيكون على ما عرف من حديث ابن ابي كسوم  
وسفي الصحيح عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فصل بعد الجمعة ركعتين وفي ابى داود وعن ابن عمر انه اذا كان بكيفية الخطبة  
تقدم فصل ركعتين ثم تقدم فصل اربعا واذا كان بالمدينة فصل الجمعة حتى ياتي به فصل ركعتين لم يصل في المسجد فليس له فقال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يفعل ذلك فقد اثبت تسابعا الجمعة بكية فالظاهر انها تسابعا غير ان اذا كان بالمدينة وفيها المنزلة للمهاجرين صلى فيه وهو بكية في صلوة  
الجمعة انما كان مسافرا كان يصلي في المسجد فلم يعلم من غير كل ما كان في عتبة بالمدينة فهذا محل اختلاف الجاهل في البلدان فلهذا البحث فبعد



ولا يتقبل في المصطفى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك مع خوضه على الصلوة ثم في الصلاة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 عامة ولا يصلي الله عليه وسلم بعد ذلك مع خوضه على الصلوة ثم في الصلاة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يصلي العبد لنفسه على غير وجهه ولا يصلي الله عليه وسلم بعد ذلك مع خوضه على الصلوة ثم في الصلاة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الأولى لا افتتاح وثلاثا بعد ذلك مع خوضه على الصلوة ثم في الصلاة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

ودون الجهر من القول فيقتصر فيه على ما ورد في الشرح وقد ورد في الأشعي ومثله تعالى وذكره الله في أيام محدورات جاني التفسيرين المراد التكبير  
 في نداء الأيام والاولى الاكتفاء فيه بالإجماع عليه لما ذكره قوله تعالى وتكبروا لله على ما لم تعلم فان قيل فقد قال تعالى وتكلموا العزة وتكلموا الله على  
 ما كنتم يدرون في الدار تظن عن سالم عن عبد الله بن عمر أخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر من حين يخرج من بيته حتى  
 يأتي المصلي فاجاب ان صلوة العيد فيها التكبير والمذكور في الآية يتقارر كونه امر على ما تقدم من دعاء في الطريق فلا والله على التكبير المتنازع فيه  
 يجوز تركه ما في الصلوة ولما كان والتمها عليه طهارة لاحتمال التعظيم كان الثابت الوجوب والحد لثبوت المذكور ضعيف بموسى بن محمد بن عطاء  
 الى الطاهر المقدسي ثم ليس فيه انه كان يجهر به وهو محل النزاع وكذا في الأحكام مرفوعا ولم يذكر الجهر ثم روي الدار قطني عن ثابغ موقوف على ابن عمر  
 انه كان اذا دعا يوم الفطر ويوم النحر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلي ثم يكبر حتى يأتي الأمام قال البيهقي الصحيح تصح على ابن عمر وقول الصحابي لا يعارض به عموم الآية  
 القطعية الدلالة اعني قوله تعالى واذكركم الي قوله ودون الجهر وقال عليه الصلوة والسلام خير الذكر اعني تكبير وهو معارض بقول  
 صحابي آخر روي عن ابن عباس بن عمر انهم سمع الناس يكبرون فقال لقاعدة كبر الأمام قيل لا قال انما سمع الناس اذ كانوا مثل هذا اليوم من الذي صلى الله  
 عليه وسلم فما كان احد يكبر قبل الأمام وقال ابو جعفر لا ينبغي ان ينزع العامة عن ذلك لقلة رعايتهم في الخيرات وسحب ان يرجع من غير الطريق التي  
 ذهب منها الى المصلي لان مكان القرية يشهد فيها فضيحة كثير للشهود وقوله ولا ينقل في المصلي قبل صلوة العيد وعامة المشايخ على كراهته ان ينقل قبلها  
 في المصلي البيت وبعد ما في المصلي خاصة لما في الكتب الستة عن ابن عباس بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج صلى بهم العيد فلم يصلي قبلها الا بعد  
 واخرج الترمذي عن ابن عمر انه خرج في يوم عيد فلم يصلي قبلها ولا بعدا وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله صحبه الترمذي وهذا انما في بعد الصلوة  
 محمول عليه في المصلي الماروي ابن ابي عمير بن محمد بن يحيى عن ابي بصير بن جميل عن عبد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عتيق بن ابي طالب  
 عن خطيب بن يسار عن ابي سعيد الخدري قال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا اخرج الى صلاة ركعتين قوله  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد فخر استدلال بالحديث عن علي بن ابي طالب من الارتفاع الى الزوال وذكر الحديث الاول كما ذكر في  
 ابي داود وابن ماجه عن يزيد بن خنيس عن ابي بصير قال قال خرج محمد بن ابي بصير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الناس يوم عيد فطر او اضحى  
 فاذا ركبوا فقالوا لا تكلوا من الذي صلى الله عليه وسلم قد فرغنا ساعتنا هذه كذلك حين التمسح صحبه النذوي في الخلاصة والمراد التمسح لا ينقل  
 وفي ابي داود والنسائي ان كعبا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ليشهدوا انهم راوا اللعل بالامس فامرهم ان يفتروا واذا صبحوا فليعدوا الى مصلاتهم  
 وبين في روايته ابن ماجه والدارقطني انهم قدموا آخر النهار ولفظه عن ابي عمير بن ابي ناس حديثه محمود بن الحسن الانصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قالوا انهم علينا بل شال فاصبحنا صيما فجا ركب في آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم راوا اللعل بالامس فلم يسموا  
 صلى الله عليه وسلم ان يفتروا وان يخرجوا الى عيدهم من الغد قال وبهذا اللفظ حسن الدارقطني اسناده هذا صحيح النذوي في الخلاصة ولا يتحفظ  
 بعد هذا ان لفظ آخر النهار يصدق على الوقت المذكور من بعد العصر وقبله فامره عليه الصلوة والسلام اياهم بالخروج من الغد لا يستلزم كونه يخرجوا  
 بدخول الزوال نحو ما ذكره في ذلك الوقت فلا بد من دليل يبين ان المراد بآخر النهار ما بعد الظهر او يكون في تعيين وقتها اجماع فينبغي عنه وقد  
 وجد ذلك ليسل وهو ما وقع في بعض طرقه من رواية الطحاوي ثنا عبد الله بن صالح ثنا شبيب بن بشير عن ابي بشير جعفر بن اياس عن ابي عمير

لنظم

للقائمه  
لنظم

للتكبير

لنظم











في سنة ١٢٠٠ م عرفة فاستقر الكبر في ربه وحسنه في كل صلاة والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

باب صلوة الكسوف

قال اذا اكسف الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كيفية الشافعية في كل ركعة ركوع واحد قال الشافعي في ركوعه ان كاه ماردت عاكسثة روضة ولما رواه ابن عمر ربه والحال اكشف على الرجال لقريتهم

بالقمر قديرة فان السوفين اذا اقتدوا بها في ارضيه رواتيان والمخاران لا وجوب عليهم واختصا على قول ابي حنيفة بل بحرية شرط وجوبه اولاً وثاناً من انما تظهر اذا ام العيد قواما من شرطها قال ومن لا قال نعم قوله قال القيوب هذا لفظ محمد وليقوب هو ابو يوسف وقضيت الحكمية من الفدية الحكمية انه اقال كبر الامام لا يقطع عن المقدي بل كبر هو والبرقية جلالة قدره الى يوسف عند الامام وعظم منزلة الامام في قلبه حيث لمسي بالاشي عادة معين عليه خلفه وذلك ان العادة انما هو نسيان التكبير الاول وهو الكائن بحبيب غير عرفة فاما بعد التواني لثمة اوقات كبر فيها الى الرابع فلم يخرج العادة عينا معهم بعد العبد ولو خرج من المسجد او كل عام او ساهياً او احداث عام اسقط عنه التكبير في الالة بار عن القبلة رواتيان ولو احداث ناسا بعد السلام قبل التكبير الاصح ان كبر ولا يخرج للظاهرة والسبوق يتابع الامام في سجود السوء لا يتابعه في التكبير لانه لا يبعد في التكبير فيفسد ويبدأ المزمع بالتكبير ثم بالتلبية ومن سجد صلوة من ايام التشرع فان كبر في ايام التشرع من تلك السنة فضايا وكبر وان قضى بعد كبر كبر الا في رواية عن ابي يوسف +

باب صلوة الكسوف صلوة العيد والكسوف والاستسقاء متشابهة في عوارض هي الشريعة بها الا اذا ان لا اقامة وصلوة العيد كذا لانها واجبة وصلوة الكسوف ستة بلا خلاف بين الجمهور او واجبة على قولية واستثنان صلوة الاستسقاء تختلف فيه فغيره ترتيل بها الفاعل كسوف الشمس قديرة وكسفت الشمس السعيدى قال جبري حلت امر اعطيا فاضطرت لوقفت فيم بار الله باعمر في الشمس طالقة ليست كسافة تكي عليك ثم الليل والظلمة قوله باعمر لانه لا نداء وهو شاع النذب ما على قاة ولا كسوفه واذا نجوم الليل نصب تكي لانه مضارع باكية فبكية اي غلبته في البكاء والظلمة حطت عليه برزى برفع النجوم فهو فاعل تكي والقمر منصوب على المعية والالاف الالاف الاطلاق التي تلحق القداة في المطلقة وسببا الكسوف وصفها ستة واثنا في الكسوف وجوبها للام في قوله عليه الصلوة والسلام اذار اتيم شي من به فافرح الى الصلوة قال لانها صلوة تقام على سبيل الشهرة فكان شعار اللذين حال الغرض والظاهر ان الامر للنذب لان المصلحة دفع الامر الخوف فهو مصلحة تعود الدنيا ونبوتية لان الكلام فيها لو كان الخلق كلهم على الطاعة ثم وجدت به الاقراغ فانه تقدير الملك بحسرون على نياتهم ولا ياتون ان لم يكونوا على ذلك فبعض التوبة وي لا توقفت على الصلوة والالكات وضاد قد بينا في

باب العيدين ان المعنى المذكور لا يلزم الوجوب اذ لا مانع من استئذان شعاع مقصود استئذان شعاع من شعاع يتعلق بدارض واجمعوا على انها تصلى الجماعية في المسجد الجامع او صلى العيد لا تصلى في الاوقات المذكورة قوله كيفية النافعة اي الاذان لا اقامة ولا نية ويناوي الصلوة جامعة ليعتبط ان لم يكونوا مجتمعوا قوله ما روت عائشة في اخرج استه عنها قالت خفت الشمس في جوف رمل الله صلى الله عليه وسلم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فركب من الناس وراه فاقراة طويلا ثم كبر فركع ركوعا طويلا ثم رفع لاسه فقال سمع الله من حمده ربنا لك الحمد ثم قام فاقراة طويلا في اذني من القراة الا انهم كبر فركع ركوعا طويلا فاجاز من الاول ثم قال سمع الله من حمده ربنا لك الحمد ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك فاستكمل الاربع ركعات واربع سجودات واجلست الشمس قبل ان ينصرف ثم قام فخطب الناس فاشي على الدنيا هو الله ثم قال ان الشمس والقمر آيات الله لا تخفان الموت احد لا يحوته فاذا رويتموا ذلك فافرحوا الى الصلوة انتهى وفي الصحيحين عن ابن عباس وعبد الله بن عمر وابن عباس نحوه ولفظ ابن عمر في مسلم الكسوف الشمس ثم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فودي الصلوة جامعة فركع عليه الصلوة والسلام ركعتين في سجدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلس على الشمس قوله ولما حدث ابن عمر قيل لعنه ابن عمر يعني عبد الله بن عمر بن العاص فقصت على بعض النساخ لانه لم يوجد عن ابن عمر اخرج ابو داود ولساني في التمثيل عن عطاء بن السائب عن ابي عبد الله بن عمر بن العاص قال كسفت الشمس على عبد الله بن عمر بن العاص صلى الله عليه وسلم





















ولو جاز لا داع مع القتال لما ذكرنا

ركعة فصلة الاولى فاسدة وصلوة الثانية والثالثة صحيحة والمعنى ما قدمنا ونقتضي الثانية والثالثة ركعة او لا باقراءة لانهم لا يحقون فيها وتشمع اثم الركعة  
 الاولى بقراءة لانهم مسبوكون المسبق لا يقضي بالسبوق حتى يفرغ من خشاؤا وركه ولو كان صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعة ثم بالاولى ركعة فسدت صلوة الاول  
 ايضا لما قلنا وكذا تفسد صلوة الطائفتين في الرابعة اذ صلى بكل ركعة وعلى هذا الوجه لم يربط في الرابعة وصلى بكل ركعة فسدت صلوة الاول والثالثة  
 وبالثانية والاربعه ثم يقتضي الطائفة الثانية والثالثة والرابعة او لا يغير قراؤهم الاولى بقراءة والطائفة الرابعة يقتضي ركعتين بقراءة وتحويل في الثالثة  
 لانهم مسبوكون بثلاث ركعات ولو جعلهم طائفتين فصلى بالاولى ركعتين فانصرفوا الاربعه منهم فصلى الثالثة مع الاربعة ثم انصرف فصلاته تامة لانه  
 من الطائفة الاولى وباقي الشرط الاول الى الفراغ او ان انصرف منهم وكذا لو انصرف بعد الرابعة قبل العتود ولو انصرف بعد التشديد قبل السلام لا  
 وان كان في غير اوانه لانه اوان عود الطائفة الاولى وبه ينهم لكنها لا تفسد لانها لا كان حتى لو بقي عليه شيء بان كان مسبوقا بركعة فسدت صلوة الاربعة  
 جازة بكل حال لعدم البسوق في حق قوله ولو جاز لا داع مع القتال لما ذكرنا قيل فيه نظر لان صلوة الخوف انما شرعت في الصحيح بعد الخندق فلما  
 لم يصحها اذ ذاك وقوله في الكافي ان صلوة الخوف بذات الرقاع وهي قبل الخندق هو قول ابن اسحق وجماعة اهل السير في تأخير هذه الصلوة وفيه غرقة  
 واستشكل بانه قد تقدم في طريق حديث الخندق للنسائي التصريح بان تأخير الصلوة يوم الخندق كان قبل نزول صلوة الخوف ورواه ابن ابي شعبة  
 وعبد الرزاق والبيهقي والشافعي والدارمي والبيهقي الموصلي كلهم عن ابن ابي ذيب عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابي  
 حنيفة يوم الخندق فذكره الى ان قال وذلك قبل ان تنزل فرجالا اذ كانا نقتي وهذا ليس ما نحن فيه لان الكلام في الصلوة حاله القتال وهذه  
 الآية تنفذ الصلوة راكبا للخوف ونحن نقول به وهي المسئلة التي بعد هذه ولا تلازم بين الركوب القتال فالحق ان نفس صلوة الخوف بالصفة المرفوعة  
 من الذباب الاياب انما شرعت بعد الخندق وان غرقة ذات الرقاع بعد الخندق وتشمع لا يغيرنا في عدمية المص في هذه المسئلة بالاول فقد ثبت انه  
 عليه الصلوة والسلام صلى بعصفان صلوة الخوف كما قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل ابا بين ضحبان ثم هان فحاصر المشركين  
 فقال المشركون ان اول صلوة جى احب عليهم من اننا نهم واما لهم اجمعوا امرهم ثم ساءوا عليهم ميلة واحدة فاجبرهم على فسامره ان يعطيهم بعضهم  
 وذكر الحديث قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي رواية الى غياش الزرقى كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلى بنا الظاهر وعلى المشركين يوم خندق فسادت  
 وقال فزلت صلوة الخوف بين الظاهر والعصر وضلى بنا العصر ففرقتين الحديث رواه احمد والبوداد وروى النسائي والاصح ان غرقة عصفان كانت  
 بعد الخندق واما الثاني فقد صح انه عليه الصلوة والسلام صلى صلوة الخوف بذات الرقاع على ما ذكرنا من رواية مسلم عن جابر بن عبد الله انها بعد الخندق  
 وبعث عصفان ويؤيد هذا ان اباهريرة والاشعري شهدا غرقة ذات الرقاع كما في الصحيحين عن ابي موسى انه شهد غرقة ذات الرقاع وانهم كانوا  
 يلقون على ارجلهم الخرق لما تقبعت فسميت غرقة ذات الرقاع وفي مسند احمد ولسن ان مروان بن الحكم سال اباهريرة بل صليت مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم صلوة الخوف قال نعم قال حتى قال عام غرقة مجد وبها بدل على انما بعد غرقة خيبر فان اسلام ابي هريرة كان في غرقة خيبر هي بعد الخندق فهي  
 بعد ما هي بعد من جعلها قبل الخندق فقد وهم واما الثالث فلما ذكرناه وتوضيح ان المعنى ان الصلوة حاله القتال والمسايقه وبها حامد عليه تأخير الصلوة  
 يوم الخندق اذ لو جازت في تلك الحالة لم يؤخر والمشرع بعد من صلوة الخوف بالصفة الخاصة لم يفد جازة وان اشتملت الآية على الامر باخذ الاسلحة فانه  
 لا ينبغي وجوب الاستئناف ان وقع محاربة فالحق المتحقق من فائدة الامر باخذ الاسلحة اذ قال الله الذي هو ليس من اعمال الصلوة بل هو من المقتضيات







وضوءه علی صدره لیسب الماء عند وجعلوا علی عورته خرقه اقامة للوجوب السری ویکفی بستر العورة الغلیظة هو الصحیح تسبیحاً وکتاباً  
 یمكنهم التظیف ووضوءه من غیر مضطربة واستنشاق لان الوضوء سنة لا یغسل علی غیره من الماء منه متعذر ان یتوکل ان یمضی  
 الماء علیه اعتباراً بحال الحیوة ویمجر سریره وکذا المأخوذة من تنظیم المیتة والمأخوذة بقوله صلی الله علیه وسلم ان الله یحب الوضوء وعلی الماء  
 بالسدر او بالخرش مبالغة فی التظیف فان لم یکن فالماء القرم المحصول اصل المقصود ویغسل راسه وعلیهة بالخطی لیکون انظف لیس

ولهذا جعل ميا قبل غسل الصلوة ولو كان الحدث لصحت كمال الحدث غاية ما في الباب ان لا أدى المسلم شخص باعتبار نجاسته الموتية ثم انية بالنسل تكريها  
 بخلاف الكافر فانه لا يطهر بالنسل ولا يصح جعله بعده وقوله نجاسته الموت لا تزول لقيام موجبها مشترك الا ازام فان سبب الحدث ايضاً قائم بعد النسل وقدره  
 مرفوعاً عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النسل لا ينجس حیاً ولا میتاً فاجبت صحة وجوب ترجیح انه لحدث فهل یبطل الكافر ان كان له ولی مسلم وموکل فنیتم  
 محرم غسله من غیر مراعاة سنة النسل بل كنسل الثوب النجس ان لم یكن بالنسل بل بشرط للنسل النية الظاهر ان بشرط السقوط وجوبه عن المكلف لا التحصيل طهارة  
 وهو شرط صحة الصلوة علیه وعن أبي يوسف في الميت اذا اصابه المطر او جرى علیه الماء لا یوجب غسله لان امره بالنسل انتهى لان الماء لم یغسله بعده وقالوا  
 فی الغریب یغسل ثلاثاً فی قول أبي يوسف وعن محمد في رواية ان نوى الغسل عند الاخراج من المأفیل مرتین ان لم یوفقهما فاجل حركة الاخراج بالیسلا  
 وعنه یغسل مرة واحدة كان هذه ذكر فیها القدر الواجب قوله وضوءه علی سریر قبل طوله الى القبلة وقيل عرضاً قال الشیخ الاصمعیلی كيف تأتیه قوله  
 وضوءه علی عورته خرقه لان العورة لا یقطع حکماً بالموت قال علیه السلام علی لا تطهر فی خدی ولا یت ولا یجوز تغسل الرجل المرأة والمکین کذا  
 علی الفاسل فی استنبأ المیت علی قول أبي حنيفة ومحمد ان یغسل علی یده خرقه لیس سؤته وكذا علی الرجال اذا ماتت امرأة ولا امرأة تغسلها ان تمسها  
 رجل یلین علی یده خرقه لذلك لا یمتنی المیت عند أبي یوسف قوله هذا الصحیح احتراز عن رواية النوادر ان یت من سریر الی ركبته وصحها فی النهاية یت علی الذکر  
 أنها قوله ونزعها عنه ثیابه عند الشافعی المیتان یغسل فی تمیض واسع الکفین او بشرط کما لانه علیه الصلوة والسلام غسل فی تمیضه قلنا ان یت صلیه  
 علیه الصلوة والسلام دلیل ما روی انهم قالوا بخبره كما یخبرون انما انما غسله فی ثیابه فنعلم انما قلنا یقول الخبر وارسول الله صلی الله علیه وسلم فی رواية  
 اغسلوه فی تمیضه الذی مات فیدل علی ان عاتق التمسرة فی زمنه صلی الله علیه وسلم التجرد ولا یغسل منه یتنجس المیت یتشیع یصب الماء  
 علیه بخلاف النبی صلی الله علیه وسلم لانه لم یخرج منه الا طیباً علی طهارة قوله عن غیره یستشاق ویتحب بعض العلماء ان یغسل الفاسل علی اصبه خرقه  
 مسح بها سانه ولها ته وشقیفة ونحوه وعلیه عمل الناس الیوم وعلی مسح راسه فی رواية صلواة الاثر والاحتیاط ان مسح ولا یخبر غسل جلی عن الغسل ولا یقیم  
 غسل یدیه بل یدل کوجیه بخلافه لانه یتطهر بها والمیت یغسل یدیه غیره قال ائمه انی ما ذکر من الوضوء فی حق البالغ والیهن الذی یغسل الصلوة فاما ان  
 لا یغسلها فیغسل ولا یوضأ لانه لم یکن یبحث یصلی قوله ثم یقبض الماء علیه ثلاثاً باعتبار رجالة الحیوة فانه اذا اراد الغسل المسبوق فی خاتمة الحیوة فوضأ  
 ثم افاض الماء علیه ثلاثاً وسد کة کفیة ذلك قوله ویجر سریره وتراوی یزید ویزان ید ویزان بیده الحجر حول سریره ثلاثاً وضأ او سبجاً وانما یوتر  
 لان الله تعالی وتر یحب الوتر کما فی الصحیحین عنه علیه الصلوة والسلام ان الله تسعة وتسعون اسماً الی الا واحدة من اجزاء داخل الجنة ان الله یحب  
 الوتر واخرج الحاکم وصححه ابن جبان فی صحیحین عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا قرأتم المیت فادعوا وجمع ما یخبر فی المیت ثلاثاً عند خروج روحه  
 لا زالة الرکعة الکبیرة وعند غسله وعند تکفینة ولا یخبر خلفه ولا فی القبر لما روی لا یقبضوا العبارة یطهرت ولا انما قوله ولا یغلی الماء بالسدر نافع وعند الشافعی لا یغسل  
 وحديث غسل آدم وقول الملائكة كذلك فاضلوا ثم تقرره فی سریرها ثانیاً یتوب الصحیح یجاء ذلك هو قوله علیه الصلوة والسلام فی الذی قصته راحلته  
 اغسلوه بما روى سند روى ابنه اغسلها ثانیاً ونحساً او یسجد لیس ان المطلوب المبالغة فی التظیف لاصل التظیف ولا فاما ما یحک فیها ولا شک ان تینیکه كذلك  
 ما یزید فی تحقیق المطلوب فکان مطلوباً شرعاً وحقیقة ولا الوجه الحاق التسخین بخلافه بالسدر فی حکم هو الاستجماب بجامع المبالغة فی التظیف ما یحال لبعث  
 وهو کون سخرته توجب الخلال ما فی الباطن فیکثر الخلع عند ادخاله لا مانع لان المقصود تیریم یحصل باستفراغ ما فی الباطن تمام المظافة والا ما یتنبأ من کثرة





ولأنه أكثر ما يلبسه عادة في حياته فكان بعد ما لبسه فان اقتصر ما عليه ثوبين جازوا الثوبان اذا روي لقائه  
وهذا كلف الكفاية لقول ابن بكير في اقتصر ثوبين من ثوبين وكفون فيهما ولأنه ادلى لباس الاحياء

في الكمال عن جابر بن سمرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اوثاب فيص من اراد رافاثة فهو ضعيف بناجح ابن عبد الله الكوفي ولقيه النسا في شرم  
ان كان من كتب حديثه لا يوازي حديث عائشة وما روى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن جابر بن عبد الله عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله  
عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب فيص من رسل المرسل وان كان حجة عندنا لكن ما وجدنا في حديث عائشة قال يمكن ان يعدل حديث عائشة بحديث  
القميص بسبب تعدد طرقه منها الطريقان المذكوران واخرج عبد الرزاق عن الحسن البصري نحوه مرسل وروى ابو داود عن ابن عباس  
قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اوثاب قميص الذي مات فيه وحلة جبرائيل وهو مضطرب في ربه ثم خرج بعد المعادلة بان الحال  
في تكفينه الكف للرجال ثم البحث والافقية تامل وقد ذكرنا ان عليه الصلوة والسلام غسل في قميصه الذي توفي فيه فاميت بلبسونه الاكفان فوضعه  
في قميصه بلابا والى سحابة وتعال علم والحديث عنهم مجموع ثم روي في كفن عائشة عندنا قالوا في ثلثة ثياب من ابي عبد الله عن ابي جعفر  
علي وجده واجهها البيضاء ولا لباس بالبرود والقميص الكف للرجال ويحوي للنساء بحرية والمخفر والمخفر باللباس في الحيوة والمراحم في الكفن  
كما بالغ والمراحم كالبا لغة قوله ولأنه ابي عبد الله كثر ما لبسه عادة في حياته فكذلك ما لبسه اعداوان اكثر ما لبس فيه الرجل ثلثة وصرح بان كثر  
ما لبس فيه الرجل ثلثة غير واحد من المصنفين وقد يقال مقتضاه انه اذا مات ولم يترك سوى ثلثة اوثاب هو لا لبسها ليس غير وعليه يكون على الرب  
الدين ثوب منها لان اكثر ليس بواجب بل هو المسنون وقد قالوا اذا كان بالمال كثرة وبالورثة قلته فكفن السنة اولى من كفن الكفاية وهذا  
مقتضى ان كفن الكفاية وهو الثوبان جائز في حالة السنة ففي حال عداوة وجوب الدين ينبغي ان لا يعدل عنه فقدما للواجب هو الدين على غير الواجب  
وهو الثلثة لكنهم سطر في غير موضع انه لا يباع منه شيء للدين كما في حال الحيوة اذا افليس وله ثلثة اوثاب هو لا لبسها لا يبيع عنه شيء فبيع ولا  
يترك ثوب قوله ان اقتصر على ثوبين جاز الا انه ان كان بالمال قلته وبالورثة كثره فوادى على القلب كفن السنة اولى من كفن الكفاية اقل ما يجوز عند  
الاختيار وفي حالة الضرورة بحسب ما يوجد قوله لقول ابي بكر بن عروى الامام احمد في كتاب الزهد حديث يزيد بن رومان انما قيل بن ابي حنيفة  
عن عبد الله بن القمي مولى الزبير بن العوام عن عائشة رضي الله عنها قالت لما احتضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت من البيت الذي كان فيه  
يوما وضاق لها الصدر فقال لها يا عاتكة ليس لك ذلك لكن قولي وجابت بكرة الموت يا حنيفة فذلك ما كنت منه تخجل ثم انظر واذا في حديث فاحسوا بها ثم كنتم  
فيها فان احيى اخرج الى الجريد وروى عبد الرزاق انما مع عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال ابو بكر بن عاتكة لثوبيه اللذين كان يحضر فيها غسلوا  
وكفنتوني فيها فقالت عائشة لا تشري لك جديد قال لا احيى اخرج الى الجريد من الميت وفي الفروع الغسيل والجديد سور في الكفن فذكر في الفقه  
هذا في البخاري غير هذا عن عائشة ان ابا بكر قال لما في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ثلثة اوثاب قميص ليس فيها من  
ولا عمامة قال في اي يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يوم الاثنين قال غاي يوم هذا فقلت يوم الاثنين قال السجدة  
وبين الليل فظن اني مبتلي كان يحضر فيه بروج من رجزان فقال اغسلوا ثوبي بذا وزيدوا عليه ثوبين مكفنتني فيها قلت ان هذا خلق  
قال اني احيى بالجديد من الميت انما هو المنة فلم يتوف حتى امسى من ليلة الثلاثاء وقفن قبل ان يصبح والبروج بالملات الاثر والملة ثلثية  
الميم صدر الميت فان وقع التعارض في حديث ابي بكر بن عاتكة وجب تركه لان شد عبد الرزاق لا يقتض عن شد البخاري في حديث ابن عباس  
في الكتب الستة في المزمع الذي وقفته قال في عليه السلام وكفون في ثوبين وفي الفقه في توبية واعلم ان الجمع يمكن فلا يترك بان يحل ما في

الاجاب

الكتب







وَأَوَّلُ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيْتِ السَّلْطَانُ أَحْمَدُ لَأَن فِي التَّحْقِيقِ عَلَيْهِ الرَّدُّ نَدَانِ أَحْمَدُ فَالْقَائِدُ وَهُوَ صَاحِبُ لَايَةٍ فَان لَمْ يَحْضُرْ  
مَنْ يَسْتَحِبُّ تَقْدِيمَ أَمَامِ الْمَيِّتِ لَأَنَّهُ رَضِيهِ فِي حَالِ حَيَوِهِ قَالَ شَدَّ الْوَلَّى بِالْأَوْلِيَاءِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّكَاكِ فَان صَحْلَ غَيْرِ الْوَلَّى أَوِ السَّلْطَانِ  
أَعَادَ الْوَلَّى بَعْدَ انْشَاءِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْحَقَّ لِلْأَوْلِيَاءِ وَان صَحْلَ الْوَلَّى لَمْ يَجْزِ لِحَدَثَانِ يَعْصِي بَعْدَ كَلَانِ الْفَرْضِ يَتَأَدَّى بِالْأَوْلَى وَالْمَقْلُ بِنَا  
غَيْرُ مُشَرَّعٍ وَلِهَذَا نَأْيَا النَّاسَ تَرْكُوعِ آخِرِهِمُ الصَّلَاةَ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الْيَوْمُ كَوَادِمُ وَان دَفِنَ الْمَيِّتَ وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ

وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ سَنَةُ الدَّعَاوِ وَالْحَقُّ أَنَّ التَّكْبِيرَ الْأَوَّلَى شَرْطٌ لَهَا تَكْبِيرُ الْأَحْرَامِ قَوْلُهُ وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ الْخَلِيفَةُ  
أَوَّلَى لَأَنَّهُ خَضَعَ لِمَامِ الْمَصْرِ وَمُؤَسَّسُهُ ثُمَّ أَقْبَضَ ثُمَّ صَاحِبُ الشَّرْطِ ثُمَّ خَلِيفَةُ الْوَلَّى ثُمَّ خَلِيفَةُ الْقَاضِي ثُمَّ أَمَامُ الْحَيِّ ثُمَّ وَلَى الْمَيِّتِ هُوَ مَنْ شَرَّكَ قَوْلَ  
الْوَلِيِّ سَفَّ الْوَلَّى أَوَّلَى مُطْلَقًا وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَدَّ لَأَن هَذَا حُكْمٌ تَعَلَّقَ بِالْوَلَايَةِ كَالْإِطَاعَةِ فَيَكُونُ الْوَلَّى مُقَدِّمًا عَلَى غَيْرِهِ وَجَدَّ الْأَوَّلِ  
بَارِئِي ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ تَقْدِيمَ سَيِّدِنَا الْعَاصِ الْمَمَاتِ أَحْمَدُ قَالَ لَوْلَا السَّنَةُ لَمَا قَدَّرْنَا تَكْبِيرَ سَيِّدِنَا بِالْمَذْكُورَةِ لَعَنِي مَقُولُهَا وَهُوَ الَّذِي تَسْمُو  
فِي هَذَا الزَّمَانِ النَّاسُ وَلَاحُظَ فِي التَّحْقِيقِ عَلَيْهِمْ ذَوْرُهُمْ وَقَوْلُهُ أَوَّلَى الْأَحْرَامِ وَابْنُ الْأَمَامِ الْحَيِّ فَلَمَّا ذَكَرَ لَيْسَ تَقْدِيمُهُ وَاجِبًا لِمَنْ هُوَ اسْتَحْبَابُ تَقْدِيمِ الْكَلْبَاءِ  
يُرِيدُ بِهِ وَفِي جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ أَمَامُ السُّجُودِ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَى مَنْ أَمَامُ الْحَيِّ قَوْلُهُ وَالْأَوْلِيَاءُ عَلَى التَّرْتِيبِ كَمَا يَتَقَدَّمُ مِنَ الْأَبِ مَعَ الْابْنِ فَانَّهُ لَوْ جُمِعَ الْمَيِّتُ أَبُوهُ أَوْ  
فَالْأَبُ أَوَّلَى بِالْإِطَاعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ تَقْدِيمُ الْأَبِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَعَنْ بَنِي الْأَبِ أَوَّلَى عَلَى حَسْبِ أَهْلِ نَهْمٍ فِي الشَّكَاكِ فَهَذَا مُحَمَّدٌ وَالْمَقْدُومَةُ أَوَّلَى الْكَلْبَاءِ  
مِنْ بَنِيهَا وَعَنْهَا أَوَّلَى وَجَدَّ الْفَرْقِ أَنَّ الصَّلَاةَ تَقْبِيرُهَا الْفَضِيلَةُ وَالْأَبُ الْفَضْلُ وَلِذَا تَقْدِيمُ الْأَبِ عِنْدَ الْأَسْتَوْكَارِ كَمَا فِي الْخَوَاصِّ تَقْبِيرُ الْأَبِ سَنَمُ  
أَوَّلَى لَوْلَا تَقْدِيمُ الْأَبِ اجْتِبَاءً لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَلَاحِظُ مِنْهُ لَأَنَّ الْحَقَّ لَهَا لَأَسْتَوْكَارُهَا فِي الرِّقَّةِ وَانَّمَا قَدَّمَ الْأَبَ بِالسَّنَةِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
فِي حَدِيثِ الْقِسَاسَةِ لَيْسَ لَكَ كَلِمَةُ الْكِبَرِ وَهَذَا يُضِيدُ أَنَّ الْحَقَّ لِلْأَبِ عِنْدَ الْأَبِ السَّنَةِ ان تَقْدِيمُ هُوَ بَابُهُ وَيُذِلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ سَأَلَ الْقُرَآنُ أَوَّلَى مِنَ الزَّوْجِ  
أَنَّ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَنْبَازِ ابْنِ فَإِنْ كَانَ فَالزَّوْجُ أَوَّلَى مِنْهُمُ لَأَنَّ الْحَقَّ لِلْأَبِ وَهُوَ يَتَقَدَّمُ أَبَاهُ وَلَا يَتَقَدَّمُ ابْنَهُ عَلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَاجِبُ السَّنَةِ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُغْتَابًا  
وَالْآخَرُ الْأَبُ جَارَ تَقْدِيمِ الشَّقِيقِ الْهَنْبِيُّ وَمَوْلَى الْقَتَادَةَ وَابْنَهُ أَوَّلَى مِنَ الزَّوْجِ وَالْمَكَاتِبُ أَوَّلَى بِالصَّلَاةِ عَلَى عَمِيدِهِ وَأَوْلَادِهِ وَلَوُمَاتِ الْعَدُوِّ وَلِيَّ الْحَرْمِ  
فَالْمَوْلَى أَوَّلَى عَلَى الْأَصَحِّ وَكَذَا الْمَكَاتِبُ أَفْخَامَاتٍ وَلَمْ تَبْرَكْ وَفَافَقَانِ أَوْدِيَتِ الْكَلْبَاءِ كَانَ الْوَلَّى أَوَّلَى وَكَذَا ان كَانَ الْمَالُ جَارَ الْوَلِيِّ عَلَيْهِ التَّوْبَى إِذَا  
لَمْ يَكُنِ الْمَيِّتُ وَلِيَّ فَالزَّوْجُ أَوَّلَى ثُمَّ الْبُحْرَانُ مِنَ الْأَجْنِبِ أَوَّلَى وَلَوْ أَوْصَى ان يَصِلَ عَلَيْهِ فَنَافِضُ الْعِيُونَ ان لَوْ صَدِيقُهُ بَاطِلُهُ فِي خَوَارِجِ ابْنِ كَسْتَمُ  
جَائِزُهُ وَيُؤْمَرُ فَلَا ان بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَالَ الْمَصْدَرُ الشَّهِيدُ الْقَتَوِيُّ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلُهُ فَان صَحْلَ نَحْوِ الْوَلَّى وَالسَّلْطَانِ أَعَادَ الْوَلَّى بَعْدَ إِذَا كَانَ الْغَيْرُ  
غَيْرَ مُقَدِّمٍ عَلَى الْوَلَّى فَان كَانَ مَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ كَالْقَاضِي وَنَا مَجْدُ لَمْ يَدَّ قَوْلُهُ وَان صَحْلَ الْوَلَّى وَلَوْ كَانَ وَحْدَهُ لَمْ يَجْزِ لِحَدَثَانِ يَعْصِي بَعْدَ السَّنَةِ وَتَقْدِيمُ  
عَدَمُ اعَادَةٍ مِنْ بَعْدِ الْوَلَّى إِذَا صَحْلَ مَنْ هُوَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْوَلَّى بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ لِأَنَّمَا إِذَا مَنَعَتْ الْإِعَادَةُ بِالصَّلَاةِ الْوَلَّى فَبِالصَّلَاةِ مِنْ هُوَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْوَلَّى أَوْ  
وَالْتَقْيُ الْمَذْكُورُ هُوَ ان الْفَرْضُ تَأْدَى لَوْ تَقَطَّلَ بِهَاجِرٍ مُشْرَعٍ يَسْتَمُ مِنْهُ الْوَلَّى الْيَعَازُ مِنَ الْإِعَادَةِ إِذَا صَحْلَ مَنْ الْوَلَّى أَوَّلَى سَنَةِ إِذَا الْفَرْضُ مُوقُضًا  
فِي الْمَيِّتِ تَأْدَى بِهِ فَلَا يَدْرِي سَنَتَانِ لَمْ يَحْضُرْ مَنْ مَنَعَ الْقَتْلَ وَادْعَا عَدَمُ الْمَشْرُوعَةِ فِي حَقِّ مَنْ لَأَحَقُّ لَهُ ان مَنَعَ لَمْ يَحْضُرْ فَيَقْبِضُ الْمَشْرُوعَةُ لَيْسَتْ بِحَقِّهِ  
ثُمَّ اسْتَدْلَ عَلَى عَدَمِ شَرْعِيَّةِ الْقَتْلِ تَرْكُ النَّاسِ عَنْ آخِرِهِمُ الصَّلَاةَ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ كَانَ شَرْعًا لَمَا عَرَضَ الْخَلْقُ كَلِمَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ  
وَالصَّاحِبِينَ وَالْمُجْتَمِعِينَ فِي التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْوَجْهِ الْمُنَاسِبِ لَعَنَ الْفُلُوفُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَاجِبُ الْعَدَمِ لَمْ يَشْرَعْ لَمْ يَشْرَعْ لَمْ يَشْرَعْ لَمْ يَشْرَعْ لَمْ يَشْرَعْ لَمْ يَشْرَعْ  
أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدِ صَحْلِهِ عَلَيْهِ فَلَا ان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ لِحَقِّ التَّحْقِيقِ فِي الصَّلَاةِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَى قَبْرِ  
أَسْرَاهُ رَوَى ابْنُ جَبَانٍ وَصَحْلَهُ الْحَكَمُ وَكَسَتْ عَنْهُ عَنْ خَارِجَةِ بْنِ رَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَمِّهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَلَمَّا رَدُّوا إِلَى الْبَقِيعِ إِذَا بِهِ يَقْبِرُ فَنَالَ عَنْهُ قَالُوا فَلَا تَعْبُرْ عَنْهَا فَقَالَ الْأَذَى تَقُولُ قَالُوا كُنْتَ قَاتِمًا صَاحِبًا قَالُوا فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا اعْرِضْ مَا مَاتَ مِنْكُمْ مَيِّتَ مَا كُنْتُ  
بَيْنَ أَفْئِدَتِكُمْ الْأَذَى تَقُولُ قَالُوا فَلَا تَعْبُرْ عَنْهَا فَقَالَ الْأَذَى تَقُولُ قَالُوا كُنْتَ قَاتِمًا صَاحِبًا قَالُوا فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا اعْرِضْ مَا مَاتَ مِنْكُمْ مَيِّتَ مَا كُنْتُ

صلى على قبره كان النبي صلى الله عليه وسلم على قبر أبي آفة من الانصار ويصلي عليه قبل ان يتغسل في معرفة ذلك اكبر الزاوي هو الصحيح  
لا يخاف في حال الزمان المكان الصلوة ان يكبر تكبيرة يحرك الله عبيدا ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فبكبر تكبيرة يدعون فيها النفس للسلطان

بن خليف انه اخبره ان مكينة مرفيت فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقال عليه الصلوة والسلام فادوات فاذنوني بها فخرجوا بها الى  
نكروها ان يوقضوه فلما اصبح اخبر بشاها فقال لم اخبركم ان توفوني بها فقالوا يا رسول الله كرسنا ان نخرجك ليلا ونؤتاك فخرج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حتى صفت الناس على قبره وكبر أربع تكبيرات وباني الحديث ان حضرت غلغلم في البصيرين عن النبي قال اخبرني من شهد النبي صلى الله عليه وسلم اتي  
على قبره فوقف خلفه فكبّر أربع تكبيرات قال الشيباني من حاكك هذا قال ابن عباس وليس على ان لم يصل الناصلي على القبر وان لم يكن الولي او غيره  
خلات فابينا فلما مكث الابا وعلم انه لم يكن صلى الله عليه وسلم في غايه البعد من الصحابة ومن فروع عدم كرايا عدم الصلوة على عضو وقد وردنا  
في فصل النفس وذلك لانه اذا وجد الباقي صلى عليه فليذكره وان الصلوة لم تعرف شرعا الا على تام البجته الا انه اتى الاكثر بالكل فينبغي غيبه  
على الاصل قوله صلى الله عليه وسلم اذا امسك الرب سوارك ان غسل اول الاذن صا رسلا لك لعلك تعلى فخرج عن ايدينا فاجتهد في له بعد خلافتنا اذ لم  
من يخرج ويصلي عليه وقد وردنا انه اذا ومن بعد الصلوة قبل الفصل ان الهوا عليه لا يخرج ويل يصلي على قبره قيل لا لا كفي نعم هو الحسن  
لان الاول لم يقد بها لترك الشرع مع الامكان والآن لان الامكان سقطت فرضية الفصل لانها صلوة من وجه وعامرين وجه فبالنظر الى الاول  
لا يجوز بل طهارة اصلا والى الثاني يجوز بل يخرج فقلنا يجوز ربه وبنها حاله العجز لا القدرة عملا بالشبهين قوله هو الصحيح احتراز عما عن ابن خليفه انه يصلي  
الى ثمانية ايام قوله لا اختلاف الحال اعني حال البيت من السمن والذرا والرياح من المحو والبر والذرا ومنه ما يسرع بالايام ومنه لا حتى لو كان  
في ايامهم ان تفرقت اجزاء قبل الثلث لا يصلون الى الثلاث قوله والصلوة ان يكبر تكبيرة يحرك الله عبيدا عن ابن خليفه يقول سبحانه اللهم  
ويجرك ارج قالوا لا يغير الاضاحه الان يغير ما غيبه القضا ولم تثبت القرة عن النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي موطنه الاك من نافع ان  
ابن عمر كان لا يقرأ في الصلوة على الجنازة ويصلي بعد التكبيرة الثانية كما يصلي في القصد وهو الاول ويدعو في الثالثة للبيته ولنفسه ولا يوس  
والمسلمين لا الوصية في الد عارضه انه باهر الآخرة وان دعا بالما ثورنا احسنه والبذرة من الما ثور حديث عوف بن الكا انه صلى مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على جنازة فقط من زجاء اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم تضره ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرق ولقنه  
من اخلا كما يقضي الثوب الابيض من الدنس وابله وارقيه من داره واطاخير من ابله وزوجا خير من زوجة وادخله الجنة واجزه من عذاب القبر  
وعذاب النار قال عوف حتى تمتعت وان كونا ذلك الميت رواه مسلم والترمذي والنسائي وفي حديث ابراهيم الاشعل عن ابيه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا صلى على الجنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدين وصغيرنا وكبيرنا ذكرا وانثانا رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي  
رواه البوسلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيه اللهم من اجيدته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفيه  
على الايمان وفي رواية لابي داود نحوه وفي اخرى ومن توفيته منا فتوفيه على الاسلام اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفصلنا بعده وفي موطنه الاك عن ابن  
ابا هريرة كيف يصلي على الجنازة فقال ابو هريرة انه لم يترك ان يجتمع من عند الهما فاذا وضعت كبرت وحجرت القبر وصليت على عليه ثم تقول اللهم  
عبدك وابن عبدك وابن امك كان شيك كان شيكمان لا اله الا انت وان محمد عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم ان كان محسنا فزني حسنة وان كان شيبا  
فمجاهد عن سيادة اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفصلنا بعده وروى البرد او دمن وثلاثة من الاسبق قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل من  
المسلم فسمعت يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك رجل في حوزك فقه من قسمة القبر وعذاب النار وانت اهل الوفا والحق اللهم اغفر له

[illegible][illegible]



لا بد منسوخ لما روينا ويظهر تسليم الامام في رواية وهو المختار والاتقان بالذوات استغفار للميت والبداية بالشاء قبل الصلوة سنة  
الدعاء ولا يستغفر بالميتين ولكن يقول الله اجعله لنا اجزاء وخزاه اجعله لنا شافعاً مشفعاً وكونه الامام ككبيرة او تكبيرتين  
لا يكبر الا على حتى يكبر احدى بعد خطبة عندنا حيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يجلس لان الاول للافتتاح والمسبوق يأتي به ولهم  
ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يثبت في مقامه اذ هو منسوخ ولو كان حافظاً لم يكبر مع الامام لا ينظر الثانية  
بالاتفاق لانه عملة المحدث ويقوم الذي يضل على الرجل والمرأة بجذاء الصمد دلالة موضع القلب وفيه نور الايمان  
فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة لا يمانه وعن ابي حنيفة انه يقوم من الرجل بجذاء رأسه ومن المرأة بجذاء وسطها

فاذا تاملنا ما يدل على صحة من التمسك بكان صحيحاً وقد ايدوه بكثرة الطرق انتشاراً في الافاق خصوصاً كثر المروي عنه ذلك من الصحابة فاميل  
على ان ما تقرر عليه الحال منه عليه الصلوة والسلام الرابع على ان حديث ابي حنيفة صحيح وان كان من سلاصة المرسلة بعد ثلثة الروايات عندنا وعند  
ثقات المرسلة اذا اعتد بها عرفت ان موضعها كان صحيحاً وهذا كذلك فانه قد اعتد بكثرة في الطرق والروايات وذلك لثبوت نفي اخطائه والتمسك  
وقد ايدى علم قوله لا يستخرج نبي اختلاف على ارسوخ اوله عند زفر وهو رواية عن ابي يوسف لا بل هو مجتهد فيه بناء على انه لم يثبت نسوخه وقدر  
ان علياً لم يكبر حاشاً فثبت النسخ باقرضاه الفاء وغاية الامر ان علياً لم يكبر اجماعاً وايضاً على عدم النسخ ثم كان من جهة التكبير على اهل  
بدرستان وعلى الصحابة فثبت ان سائر المسلمين اربعاً وعلى تقدير صحة يكون الكائن شيئاً اربعاً اربعاً لا تفرق الصحابة برفقاً انفسه مخالفت الاجماع  
المستقر فثبت بخلافه فلا يكون فضلاً عما فيه بخلاف تكبيرات العبد قوله في رواية وهو المختار وفي اخرى يسلم كما يكبر الخاضعة والظاهر ان النسخ  
في حرمة الصلوة بعد فراغها ليس خطأ سلفاً انا الخطأ في المسابقة في الخامسة قوله والبداية بالشاء ثم بالصلوة سنة الدعاء بغير ان تركه غير  
فلا يكون ركناً بل هو روي الروايات في الصلوة والتردي في الدعوات عن فضالة بن عبيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رجلاً يقول لم يكبر ولم يكبر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال علي بن ابي طالب في رواية قتال الروايات صلى الله عليه وسلم فليبدأ بتكبيره ثم يكبر الله تعالى عليه ثم يكبر على النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم ما يجوز به ما شأنا صحيح التردي في بعض المواضع مما لا يثبت بعد في الزيادة على الاربع اذ سمع من الامام انما اذا لم يسمع الا ان  
المبلغ فثبتاً بعد هذا حسن وهو في تكبيرات النبي صلى الله عليه وسلم ما قد مرنا قوله ولما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة بقول الصحابة رضي الله عنهم  
كان في النظر ولذا لو ترك تكبيرة واحدة منها فسدت صلوة كما لو ترك ركعة من النظر فلو لم يترك تكبير الامام كان قاضياً ما فاتة قبل او ما اذكر مع الامام  
وهو منسوخ في مسند احمد والظاهر ان عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاوية قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سبقوا  
بعض صلوة سألوا وهو اليه بالذي سبق فيعيد فيقفى ما سبق ثم يركع مع القوم ثم يركع القوم فلو لم يركعوا مع القوم فلو لم يركعوا مع القوم فلو لم يركعوا مع القوم فلو لم يركعوا مع القوم  
ما كان سبق به فقال عليه الصلوة والسلام قدس لكم مناهة فائدة وايضا واجابواكم فتعقبوا في الصلوة فليصل مع الامام بصلوة فاذ فرغ الامام  
فليقف ما سبق به تقدم ان في سماع ابن ابي ليلى من معاوية في باب الاذان ورواه الطبراني عن ابي امامة قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم الى ان قال فجاوبوا القوم قعوداً عن احدى وضعت منه ورواه عبد الرزاق كذلك ورواه الشافعي عن عطاء بن ابي سراج  
كان الرجل اذا جازى صلى الله عليه وسلم فساد الا انه جعل الداخل ابن مسعود فقال عليه الصلوة والسلام ان ابن مسعود منكم منته فاقبوا  
وهذا من سلك ولا يفرق ولولم يكن منسوخاً كفي الاتفاق على ان البعض ما سبق به قبل الا ورواه الامام قال في الكافي الا ان ابا يوسف يقول في الثانية  
الاولى مسنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الانتهاج ترجيحاً فيها ولا انصبت برفق البدين فعلى هذا الخلاف لو اذكر الامام بعد اربعة  
فانته الصلوة على قول ابي حنيفة الا ان يوسف ولو جازى الاولى الكبير بعد سلام الامام بعد ما خلا فله بناء على انه لا يكبر عند حاجته ككبر الامام حينئذ  
فلزم من انتقاده صيرته مسبوقة فكيف تكبر بعده وعند ابي يوسف لا يركع من كبر كما حشر ولو كبر اخره لم يركع الا عند الحاجة لكان اداءه غير مستحب  
يقضي ما فات من التكبيرات بعد سلام الامام مبتدأ بغيره لانه لو مضاهى لم يرفع الجازة فبطلت الصلوة لانها لا تجوز الا بغيره ولو رخصت قطع التكبير  
اذا رخصت على المكائات وعن محمد ان كان الى الارض اقبل ياتي بالتكبير اذا كان الى المكائات اقبل ياتي بالتكبير لا بد قوله لانه بمنزلة المذكر

كان الناس كلهم اذا فعلوا الصلاة قلنا انه يلهو حماره فيكون من غير قصد فقال شيخنا رحمه الله فان سئل على جناحه ركبا انما اجازم في القياس لانها عام  
في الاستصحاب لا يخرج منه كراهيا صلوته من وجد وجود العزيمة فلا يجوز تركه من غير عذر احتياطيا ولا بأس بالاذن في صلوة الجنازة لان التقدم على الاول  
فيما كان البطلان مقتديا به غير اولى ببعض النسخ لا بأس بالاذن ان اى الاعراض حوان يعلم بغيره بعضا لا يتصور احق ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة

يفيد ان ليس بمؤكد حقيقة بل انما هو كالمختار في التكبير او حقيقة اذرك الركعة بفعلها مع الامام ولو شرط في التكبير المعينة  
ذات الامم اذا غلبت نية التنية فاما عن تكبير الامام فاعتبر بركبته فلو كان السافل كذلك روى عن تابع الى غالب  
قال كنت في سكة المبركة فمرت جنازة منها ناس كثير قالوا اجازة بعد الامم من غير قبعتها فاذا انما برجل عليه كسارقيق على راسه خرقه فقبضته من  
قلت من هذا المرحان قالوا انس بن مالك فلما وضعت الجنازة قام انس فصلى عليها واخلفه لا يحول شي وبني شي فقام عند راسه وركب  
كبيرة لم يزل فلم يسمع ثم ذهب بعيد فقالوا يا ابنة المرأة الانصارية فقولوا يا ابنة اليه وعليها انش خضر فقام عند خيبرها فصلى عليها فحصلت على  
الرجل ثم جلس قال الحارث بن زياد يا ابنة كذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنازة كسلاك كبر عليها اربعيا ويقوم عند راس الرجل  
وعجيرة المرأة قال نعم الى ان قال ابو غالب نسألك عن صبيح انس في قيامه على المرأة عند خيبرها فحدثني انه اذا كان كان لا يملك النعش فكان  
يقوم جبال خيبرها يتسمر بها من القوم مختصرون لفظ الى داود ورواه الترمذي ونازع ابو غالب الباهلي احتياط البصري قال ابن عيينه صالح ابو تمام شيخ  
وذكر ابن جبان في الثقات قلنا قد عارض هذا ما روى احمد ان ابنا غالب قال صليت خلف انس على جنازة فقام جبال صدره لشيء الذي عقل  
في القيام جبال الصدر وهو ما عينه في الكتاب يرجح هذه الرواية ولو جوب التقديرة الى المرأة ولا يكون ذلك تقديرا للقياس على النص في المرأة  
لان المروى كان بسبب عدم النعش فقيده والاحتاق مع وجوده وافي الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام صلى على امرأة ماتت في فاسا فقام وسطها  
لانها في كونه الصدر وسطا باعتبار توسط الاعضاء او فوقه يراه ورأسه وتحتة بطنه ونحوه لا يحتمل انه وقف كما قلنا الا انه مال الى العورة  
في حقها فحسن الراوى ذلك لتقارب المحلين قوله لانها صلوته من وجب حتى اشترط لها مسوى الوقت ما يشترط للصلاة فلما ان ترك التكبير  
والاستقبال يمنع الاعتداء وبها كذلك ترك القيام والنزول احتياط الامم الا ان تيجر النزول كطينين وسط فحجز ولا يجوز الصلوة والى على  
رأيه او يدعى الناس لانه كالامام واختلاف المكان بالنسبة من الاقتداء قوله ولا بأس بالاذن حمل المص على الاذن للغير بالتقدم في الصلوة وتحمل  
ايضا الاذن للمحليين بالانصراف الى حالهم كما لا يخفى فاحضروا الذين لهم مؤلف وهذا لان انصرافهم بعد الصلوة من غير استئذان كبره وعجابه ان كان  
ان فرغوا تعليمهم ان يشاء خلفت الجنازة الى ان يذهبوا الى القبر ولا يرجع احد بل اذن فاما لم يذن لهم فقد يخرجون الاذن لطلوع الانصراف لا مانع  
من حضور الذين وعلى هذا فالاذن ان ذكره بطلان لا بأس فانه لم يطرد فيه كون تركه مأثوما ولى عرفت في مواضع في بعض النسخ لا بأس  
بالاذن اى الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليتصوروا حقها لا سيما اذا كانت الجنازة يترك بها وليتضع الميت كبره ثم تضييحه مسلم وسئل الترمذي  
والنسائي عن عائشة رضي الله عنها عليه الصلوة والسلام قال ما من ميت يصلي عليه من المسلمين يبلغون ما يكلمهم فيشفون فيه الاشفوا فيه وكره  
بعضهم ان ينادى عليه في الآخرة والاسبق الذي اهل الجاهلية والاصح ان لا يكره لئلا يكون لم يكن مع توريه وتعيم ذكره بل ان يقول الجبل الفقير الى الله  
فلان بن فلان لان نية كثيرة يحاجهم من المصلين وليس مشكوك في الجاهلية بل المقصود بذلك الاعلام بالمصيبة بالدران مع صحيح وناحه كما يفعل  
فستة زمانا قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشنق الجيوب عجب يدعوى الجاهلية تمنع عليه قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله الصلوة التي تمنع  
صوتها عند المصيبة لئلا يزل الروع والباك من غير نية قوله ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة في اخلاصة كرهه موار كان الميت والقوم في المسجد  
او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد

لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا اجزاء ولا شبه كاداع  
الكتبونات ولا تهميل ثوبت المسجد وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ

فان في الفتاوى الصغرى قال هو المختار خلاف ما اوردوه في النسخة في هذا الاطلاق في الكراهية بناء على ان المسجد انما بنى للصلوة المكتوبة  
وتوابعها من النوافل المذكورة وليس العلم وقيل لا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وهو بناء على ان الكراهية لا تختص بتمشيد المسجد الاول الا في  
الاطلاق الحديث الذي يدل على ان الكراهية لا تختص بتمشيد المسجد الاول الا في الكراهية لا تختص بتمشيد المسجد الاول الا في الكراهية لا تختص بتمشيد المسجد الاول  
الفعل بوجوبه لغيره بل سلب الاجزاء لا يستلزم ثبوت احتياق العقاب بخارج الابوة وقد يقال ان الصلوة نفسها سبب موضوع للشباب  
التي يسبغ فيها الا يكون الا باعتبار ما يقتضيه بها من اتم قيام ذلك الثواب وفيه نظر لا يخفى قوله لعل عليه الصلوة والسلام من صلى على جنازة  
اخرج البوداود وابن ابي عمير عن ابن ابي ذر عن صالح بن مولى التوتة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد  
فلا اجزاء له وروى فلا شئ له وروى فلا شئ عليه لا اجزاء المشهور ومولى التوتة ثقة لكنه احتلط في آخره اسند النسائي الى ابن معين انه قال ثقة  
لكنه احتلط قبل ذلك من سبع من قبل ذلك فوثقت حجة وكلمة على ابن ابي ذر في ادى هذا الحديث عنه من قبل الاحتياط فوجب قبوله بخلاف  
سفيان وغيره واني سلم ما تقدم في حديث ابن ابي ذر في ادى هذا الحديث عنه من قبل الاحتياط فوجب قبوله بخلاف  
على اني يفتي في المسجد سهل واخيه قلنا اولاد امة خال لا عموم لهما فيخرجون ذلك كان الضرورة كونه كان متكلفا ولو سلم عدما فانا كرم وهم الصحابة  
والنبايون ليل على امة تنقر بعد ذلك على تركه وقيل لو كان عند ابي هريرة علم بها الخبر لوراه ولم يسكت في موضع علمه من غيره  
الاجتهاد والاعمال الذي يجب عدم السكوت معه من النكاح العاصي من قادم الفضول المتجوز فيها وهم رضي الله عنهم لم يكونوا اهل الجحيم ولا من اهل الاجتهاد  
واعلم ان اختلاف اهل كان في ان الامة مواد خال المسجد ولا فاشك في بطلان قولهم ودليلهم لا يوجب لانه قد توفى خلق من المسلمين بالمدينة فلو كان  
المستوفى ان الفصل او خالهم لا خاتم ولو كان كذلك لثقل المتوجه من تجلعت عنه من الصحابة الى نقل او فناء الدين في الامور خصوصاً الامور الذي  
يحتاج الى الاستدلال بالادلة وما ينقطع بعدم مسلوته انكارهم وتخصيص ما روي في الرواية اني يفتي لو كان شئ في كل ميت ذلك كان في مستقر غدا  
لا يكره ولا يفتي في التواضع والفتاوى كان عليه الصلوة والسلام على علي بن ابي طالب في المسجد ان كان في الابوة وعجزها فكلهم سباح وعجزها فكلهم  
تقدير كراهية الترخيم يكون الحق عدما كما ذكرنا على كراهية التفتة كما اختاره فقد لا يميز الاختلاف لان مرجح التفسيرية الى خلاف الاول فيخرجون ان  
يقولوا انه سباح في المسجد فخرج المسجد ففضل فلا خلاف ثم ظاهر كلام بعضهم في الاستدلال ان عداهم يجوز ان يخرج المسجد ففضل فلا خلاف  
ح وذلك قول الخطابي ثبت ان الباكر وعمر صلى الله عليه وآله في المسجد ومعلوم ان عاقبة المهاجرين والانصار شهدوا الصلوة عليهما وفي تركهم  
الاكراه ليل على الجواز وان ثبت حديث صالح مولى التوتة فيقتاد على نقصان الاجزاء ويكون اللام بمعنى على لقوله تعالى وان اسأتم فلما  
انتم قد خرج بالجواز نقصان الاجزاء وهو المفضول ولو ان احد منهم ادعى انني في المسجد ففضل ح تحقيق الاختلاف وينبغي بان الاول تقييد خلافه  
فان صلوة عليه الصلوة والسلام على من سوى اني يفتي بغيره لا اجزاء من صلى في المسجد ففضل ح حديث علي بن ابي طالب في المسجد ففضل ح حديث علي بن ابي طالب  
اني يفتي بغيره ليل الجواز في المسجد المروي من صلواتهم على الباكر وعمر في المسجد ليس جرحا في انها ادخلوا الحديث اليه كبر فاما اخرج البيهقي بسنده عن  
عائشة رضي الله عنها قالت ترك الباكر ودينار واولادها ودفن ليكة التمار وصلى عليه في المسجد وهذا جده في سنده فيتميل الفتوى وهو يترك الاستدلال  
احضار المسجد بجواز ان يرضع خارجا عليه من فيه اذا كان عند باب موضع ذلك وهذا ظاهر في اسند عبد الرزاق انما اشهر في موضع عن هشام













لا يصح الصلاة عليه ولا وسلم جعل على قبره كك من قصب ثم يبال التراب وليس ثم القبر ولا  
يسطح اي لا يفتح لانه صلح نهى عن تدبير القبور ومن شأ هذا قبره اخبر انه مسند

اهل الصلاح من مشايخ جيرانه فان لم يكونوا فالشباب الصالحين اما ان كان لما حرم ولومن رضاع او مصرية نزل والحد با ولا ينشئ بعد الاثر  
مدة طويلة ولا قصيرة الا عند قال المعرفي التجنيس والعذر ان نظرا لارض منصوبة او ياخذ با شئ من ذلك ولا الم يحول كثير من الصحابة وقد دفنوا  
بارض الحرب ولا عند رفا ان حب منها حيل لارض ان يسوي القبر وترسرع فو قد كان ذلك فان حقه في باطنها وظهرها فان شأ ترك حقه في باطنها  
وان شأ استوفاه ومن الاعذار ان يستط في الحمد مال او ثوب او درهم واحد واقفقت كلمة المشايخ في امر تدفن ابنها وهي غائبة في غير بلد  
فلم يصبروا روت نقله انه لا يصح ذلك فغيره شيئا وبعض المتأخرين لا يلتفت اليه ولم نعم خلافا بين المشايخ في انه لا ينشئ وقد دفن بلا غسل او بلا  
صلوة فلم يصحوه لتدرك فرض تحقه يمكن منه ما اذا ارادوا نقله قبل الدفن او لتسوية اللبن فلا بأس بنقله نحو ميل او ميلين قال المعرفي التجنيس  
لان المسافة الى المقبرة تبلغ هذا المقدار وقال الشريسي قول محمد بن سلمة ذلك دليل على ان نقله من بلد الى بلد مكره والمستحب ان يدفن كل من  
مقبرة البلدة التي مات بها ونقل من عاشته انها قالت حين زارت قبر ابنها عبد الرحمن وكان مات بالشام وحمل منها لو كان الامر فيك الى نقله  
ولذلك كانت حيث مات ثم قال المعرفي التجنيس في النقل من بلد الى بلد الا ان نقله ان يعقب مات بمصر فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل الى  
يوسف عليه السلام بعد ما توفي عليه زمان من مصر الى الشام ليكون مع ابيه انتهى ولا يخفى ان هذا شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروطه فلو كان الامر  
نقل من سعد بن ابى وقاص الى زيات في صنية على اربعة فراسخ من المدينة فحمل على اعناق الرجال اليها ثم قال المعرفي وذكر انه اذا مات في بلدة مكره فنقله  
الى اخرى لانه اشتغال بالالفيد بما فيه من خيرة وفرة وكفى بذلك كراهية ومن غفر قبره في مقبرة لم يدفن فيه فدفن في غير ولا ينشئ لكن يقسم قيمة اخضر  
ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي كان فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين ولا يدفن اثنان في قبر واحد الا لضرورة  
ولا يحفر قبر لدفن اخر الا ان على الاول فمحق اعظم الا ان لا يوجد به فيتم غلام الاول ويجعل بينهما حائز من تراب من مات في سفينة ودفنوه ان المكن التجنيس  
الى ارض والا لقوه في البحر بعد الغسل والتكفين والصلوة وعن احمد شقيق ليس ببعث عن الشافعية ذلك ان كان قريبا من دار الحرب الاشد بين  
لوصين ليقذفه البحر فيدفن ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى فسقاى واجلوس على القبر وطية روح فما يفعلونه للناس ممن دفنت اثار به ثم دفنت  
بعض  
حوالهم خلق من وطى تلك القبور الى ان يصل لاقبر قريبه مكره ويكره النوم عند القبر وقضا حاجته بلى والى وكل ما لم يعبد من السنة المعهود ومنها  
ليس الا زيارتها والدعاء بها فانما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا  
ان شاء الله بكم لاحقون اسئل الله لي ولكم العاقبة واختلعت في اجلاس القادرين ليقروا عند القبر والتمتار عدم الكراهية وفي التجنيس من علامة النبوة  
امرأة حامل ماتت وذهبت في بطنها شئ وكان ربهما انه ولد حتى شق بطنها فرق بين هذا وبين ما اذا اتبع الرجل ذرة فمات ولم يرع ما عليه القيمة  
ولا يشق بطنه لان في المسئلة الاولى البطل حرمة الميت لعيانته حرمة الحي فيجوز ما في المسئلة الثانية البطل حرمة الاعلى وهو الادنى لعيانته حرمة الادنى  
وهو المال ولا كذلك في المسئلة الاولى انتهى وتوضيحه التناقض على ان حرمة المسلم ميتا كحرمة حيها ولا يشق بطنه حيا لولا تبليها اذا تمخرج من الفضل  
وكذا امتيا بخلاف شق بطنها لخراج الولد اذا علمت حياته وفي الاختيار جعل عدم شق بطنه عن جرحه ثم قال وروى الجرجاني عن اسماء بنت ابي شقيق  
لان حق الادنى مقدم على حق القوم مقدم على حق العالم المتدنى انتهى وهذا الاولى والى الجواب عن ما قد مر ان ذلك لا يمتنع من دول تبعة يجوز  
الجناح المصيبة ثلاثة ايام ومن خلافه الاولى ويكره في المسئلة ويستحب لغيره لرجال والنساء الاتى لا يفتن القول صلى الله عليه وسلم من اعلاه

## باب الشهيد

الشهيد من قتله المشركون او وجد في المعركة وبه اثرا وقتله المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية فيكف  
ويصل عليه ولا يفسل لانه في معنى شهداء احد وقال صل الله عليه وسلم فيهم زكوا هم بطوهم  
ودما نهم ولا تقتلوا هم فكل من قتل بالحد ظلما وهو ظاهر بانع ولم يجب بدعوض ما في نفوسهم  
فليقتلهم والمدا بالجرحة لا لانه لادلة القتل وكذا اخرج الدم من موضع غير مكانه كالعين ونحوه والشافعي في القتل

مسيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة وتوفي صلى الله عليه وسلم عن مائة وسبعمائة سنة وعشرين سنة في يوم الاثنين في الجحيم  
اتخاذ الضيافة من الطعام من اهل البيت لا يشرع في السر ولا في العلن بدعي مستحق روى الامام محمد بن ابي جابر اسنادا صحيح عن مبرين بن عبد الله قال كنت  
بعد الاجتماع الى اهل البيت وصنعهم الطعام من النجاسة ويستحب لغير ان اهل البيت والاقرباء الا بعد تنقيط طعام لم يشبع يومهم وليتهم لقولهم صلى الله عليه وسلم  
منعوا الال جفرت طعنا فقتلهم ما يشبههم حسنة الترمذي وصحاح الحاكم ولا بد من معروف وبلغ عليهم في الاكل لان الحزن من نعمهم من ذلك فيضعفون والله اعلم

**باب الشهيد** وجه فصله وتاخير ظاهر وصحى شهيدا اما المشهود الملائكة اكرامه لانه مشهود بالجنة وشهود ابي جعفر وجابر بن عبد الله بن جعفر  
على المعنى الذي يصح قوله الشهيد اخرج هذا التعريف للشهيد للمزوم للحكم المذكور اعني عدم تغيبه ونزع ثيابه المطلقة فانه اعم من ذلك على ما سطر  
من ان المترث وغيره شهيد وهذا التعريف على قول الكل جاز على ما اختاره بعضهم من ان يختلف فيه من الاحكام والاوصاف فيقتضي ان يكون يحتاج الى قيد  
مدخل وهو قولنا لا يجب بمشبهه الابوة ولو اريد بقوله على راي ابي حنيفة قيل كل مسلم مكنت لا غسل عليه قتل ظلما من اهل الحسب والقبلى او  
قطع الطريق باى اذ كانت وبجرح من غيرهم ولم يجب بقتله دية بنفس القتل ولم يرتفع ظلمنا مخرج المقتول بعد اقصاء ما افسر به سبع او ثمانية  
بناء أو سقط من شاطئ وغرق فانه يفسل وان كان شهيدا واما اذا انفلتت دابة كافر فاطاعت مسلما من غير سابق او رمى مسلما الى الكفار فاما  
مسلم او نفرت دابة مسلم من سواد الكفار ونظر المسلمين منهم فاجابوهم الى خندق او نار ونحوه فالتوا بالنفس وجعلوا جرحهم احسك فقتلوا عليها مسلم فانه  
لم يكن شهيدا خلافا لابي يوسف لان فجاره فعل الدابة دون حامل يقطع النسبة اليهم ما لو طعنوه حتى القوه في نار او بار او نفر او اذ اذنت فقتلت  
مسلم او رموا نار بين المسلمين فبسط بهارح الى المسلمين او ارسلا ما فترق به مسلم فانه يكون شهيدا لا لانه لان القتل منافع الى العدو وتبديا  
فان قيل في احسك ينبغي ان لا يفسل لان جعله تسبب القتل فلما ما قصد القتل يكون تسببا بالافلاذهم قصد دابة لرفع الا القتل وقولنا بجرح  
لا يخلص احد يدل شيل النار والقصب قولنا بنفس القتل احتراز عما اذا وجب بالصلح عن دم العبد بعد ما وجب لقصاص دمه او قتل الوالد وله  
فالواجب لدية والشهيد لا يفسل في الرواية المختارة فان موجب فعله ابتداء القصاص ثم يغلب الا لما نفع الابوة وباقي القيود فلا يبرأ ويستخرج  
حما سيور ومن الاحكام قوله قال عليه الصلوة والسلام في شهداء الخ غريب تمامه وفي مسند الامام احمد انه عليه الصلوة والسلام اشرف على قتلى احد  
نقال اني شهيد على هؤلاء بلوهم كلوهم ودامهم انتهى الا انه يستلزم عدم الفسل اذ مع الفسل لا يبقى دم وفي ترك غسل الشهيد احاديث منها  
ما اخرج البخاري واصحاب السنن عن الليث بن سعد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله انه عليه الصلوة والسلام  
كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد ويقول انما اكثر احد اللقران فاذا اشير له الى احد بهما قدمه في القدر وقال انما شهيد على هؤلاء يوم القيمة و  
يزفهم في دماهم ولم يغسلهم ادا البخاري والترمذي ولم يصل عليهم قال النسائي لا اعلم احد النابج الليث من اصحاب الزهري على هذا الاسناد  
ولم يفر عن البخاري تفرد الليث بالاسناد المذكور واخرج ابو داود وعن جابر قال رمى رجل بسهم في صدره او في حلقه فمات فاخرج في ثيابه  
كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنده صحيح واخرج النسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ملوهم بدماهم فانه ليس كلهم في  
سبيل الله الا في يوم القيمة يرمى لونه لون الدم ويكرى المسك قول كذا اخرج الدم من موضع غير مقتاد كالعين ونحوه واما صل نازا ووجدت  
في المعركة فلا يخلو ما ان وجده اثرا ولا فان وجد فان كان خروج دم من جرحه ظاهرة فهو شهيد او غير ظاهرة فان كان من موضع مقتاد كالاخص

ان تذكر ان شاة القدر قال











والمراد بالواجب الفرض لانه لا يشترط فيه واستلزام الحرية لان كمال المال بها والحقل والباقي لا يملكه ولا يملكه لان كماله  
 عبادة ولا يتحقق العباد من الكافر ولا من ملأ من ملأ مقدرا للضابط لانه صلى الله عليه وسلم قد سلب ولا بد من الحول  
 لانه من ماله يتحقق فيها النماء وقد رها الشرح بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يتحول عليه الحول لانه  
 الحكمي به من الاستماع لاشتمال على الفصول المختلفة والتألب تفاوت الاسعار فيها فادى الحكم عليه

واظنوا اذا امرتم بخلوا بجهته بكم قال قلت لابي امامته منكم سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمعته وان ابن ثمانين سنة رواه الترمذي  
 وصححه وروى من غير حديث ابي امامته ايضا قوله المراد بالواجب الفرض القطعية الدليل اما مجاز في الوقت بعد ازالة المشترك من لزوم استحقاق  
 العقاب بتركه عدل عن الحقيقة وهو الفرض السبب ان بعض مقاديرها وكيفية ثباتها مثبت بانحصار الاحاد وحقيقتها  
 على ما قال بعضهم ان الواجب لو كان قطعي وظني فليكن اسم الواجب من قبيل الشكك اسما اعم وهو حقيقة في كل نوع  
 قوله لان كمال المال بغيره المتحقق الظاهر ان يقول لان المال بغيره عم الملك في الملك اذا قلنا قال على هذا التقدير لان المال بغيره المتحقق  
 كشيء دونها في المكاتب فانه مال يد اذ ليس يخرج لم يتكلم على قيد التمام وهو يخرج الملك المكاتب فيخرج من ثمنه وهذا اعلم اذ اوجبنا فانه يخرج ايضا  
 الضمان للمعين من السائمة التي تزويجت عليه المرأة ولم تقبضه حتى حال عليه الحول فانه لا زكاة فيه عليها عند ابي حنيفة خلافا لما لان الملك وان تحقق  
 بذلك كونه غير كامل بالنظر الى ما هو المقصود ومصدره فاعلم ان زكاة في كل شيء عن تمام المقصود به لا على مجرد الملك ولذا لم يجب في الضمان ويخرج ايضا  
 المشتري للتجارة اذ المبيع حتى حال الحول لا زكاة فيه اذ لم يستفد ملك التصرف كمال الملك بكونه مطلقا للتصرف وتحقق مع كونه حائزا ويرجع المال  
 المشتغل بالدين كذلك اذ صاحب الدين مستحق اخذه من غير قرض ولا ربح ولا عير كالوديعة والمضروب بخلاف الموهوب لانه يجب عليه في  
 مال الهبة بعد الحول وان تمكن الموهوب من الرجوع لانه لا يملكه الا ابتداء او ضار ولا يخرج الملك بسبب خيبت ولا اقاله الوالد سلبا فانخصب مالا  
 وخطب صار مالا حتى وجب عليه الزكاة وورث عنه ولا يخفى ان هذا على قول ابي حنيفة ان خلط درهم بدرهم غير استملاك ما على قوله فلا يلزم فلا  
 ثبتت الملك لانه فرع الضمان فلا يورث عنه لانه مال مشترك فاما يورث حصته الميت منه والله سبحانه اعلم اذ قد عرفت هذا فلو قيل يجب على المسلم  
 البايع الباع قبل المالك المضاعف المالك ان او جزا ويستغنى بالمالك عن بخره تمام الملك يخرج المكاتب ومن ذكرناه قوله لان البني صلى الله عليه وسلم  
 قد سلبت بسبب بطلان شواهد كثيرة منها حديث النخعي قال قال عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمس ذود صدقة  
 وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة واستمر بك غير من الشواهد قوله عليه السلام لا زكاة الا في مال النخعي روى مالك النسخة عن نافع  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشتغفد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول واخرج ابو داود عن عاصم بن حمزة واثار الاخير عن  
 علي كرم الله وجهه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ اكانت لك مائة درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وساق الحديث وفيه بعد قوله ففيها  
 نصف دينار فما زاد ففيها نصف ذلك قال فلا ادرى اعلى يقول فيمساب ذلك او رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول  
 والمارث وان كان مصفا لكن عاصم ثقة وقدره في الفتنة انه رفعه فوجب قبول رفعه ورد قضيته وقدره في حديث ابن عمر ومن حديث  
 النخعي عاشره قوله لانه المكن من الاستئمان ببيان الحكمة اشتراط الحول شرعا وحقيقة ان المقصود من شرعية الزكاة مع المقصود الاصل من التلاوة  
 موساة الفقر على وجه لا يغيره فقير ابان يعطى من فضل ماله قليلا من كثير والايجاب في المال الذي لا مال يودي الى خلاف ذلك عند ذكره المستبين  
 خصوصاً مع الحاجة الى الاتفاق فشرط الحول في المعد للتجارة من العباد والمخالف للفقير تعالى اياه لما يمكن من تحقيقها في الوجود فيحصل الثمار من حصول  
 ضد المقصود وقولهم في الفقير خلقا للتجارة مستانها فالحال للتوسل او المكلف بها الى تحصيل غيرهما وهذا لان الضرورة ماسة في دفع الحاجة والحاجة  
 في الماركل والمشتري للمبسر المسكين هذه غير نفس الفقير وفي اخذ على الغالب من الغنى لا يخفى خلق الفقير ان الغرض ان تستبدل بها ما تنفع بها



سريع في واجبه على الفور لا يمتنع مطلقا ولا يرد قيل على التراخي لان جميع المعوقات الاداء ولهذا لا يصح تعليق  
 النصاب بعد التفریط وليس على الصبي والمجنون تركه خلافا للشافعي فانه يقول هي عرامة ماله فمعتبر  
 لها قدامون كنفقة الزوجات وصار كالعشر والخراج ولما انا عاودة فلا تبادى الا بالاحتياط فمعتبر  
 الاجلاء ولا اختيار لهما لعدم العقل بخلاف الشراخ لانه مؤنة الاخص وكذلك الغالب المشعر معنى المقتضى ومعنى السادة تابع

المعنى بعد فاق الرعية فيها كيانا للتبعية فقلت قوله ثم تبلى واجبه على الفور لا يمتنع مطلقا الامر الذي هو مقبول وهو قول الكرخي والذليل المذكور  
 عليهما غير مقبول فان المتأخر في الاصول ان مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد طلب لما هو في غير الكلف لاس التراخي والفور في الاشتغال  
 لانه لم يطلب منه الشغل فمعتبر باجبهما فيبقي على خياره في المباح الاصل والوجه المختار ان الامر في الشرف الى الفقيه سنة فمعتبر الفور وهي انه يدفع ما يتم  
 وهي جملة منبهي لم يجب على الفور لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التام وقال ابو بكر الرازي وجوب زكوة على التراخي ناقلا من ان مطلق الامر لا يقتضي الفور  
 فيجوز للكافة تأخيرها وهذا معنى قوله لم يمتنع مطلقا الامر للتراخي لانهم يعنون ان التراخي مقتضاه قلنا ان لم يقتضه فالمعنى الذي عنيناه يقتضي فكلون  
 الزكوة فمعتبر في فوريتها واجبه فيلزم بتأخيرها من غير ضرورة الاشم كما صرح به الكرخي والحاكم الشهيد في المشتق وهو يمين ما ذكره الفقيه ابو جعفر عن  
 ابى حنيفة رحمه الله انه يكون ان يؤخرها من غير ضرورة فان كراهية التعميم وسبب الحمل عند اطلاق اسمها عنهم ولذا رواه شهادته اذا تعلقت بشرك  
 شي كان ذلك الشيء واجبا لانها في رتبة واحدة على ما مر غير مترتبة وكذا من ابى يوسف في الحج والزكوة فترد شهادته بتأخيرها لان ترك الواجب  
 مفسق واذا اتى به وقع اذ الان القاطع لم يوقف بل ساكت عنه وعن محمد بن عمرو وشهادته بتأخير الزكوة لا يحج لا يخالص حتى الله تعالى والزكوة حتى انظر  
 وعن ابى يوسف عكسه فقد ثبت من الثلاثة وجوب فوريتها الزكوة واحتج بغيرهم وشهادته لان رد ما منو طلبها ثم وقد تحقق في الحج ايضا ما يلزم وجوب الفور  
 مما هو غير الصيغة على ما ذكرناه بانه ان شاء الله تعالى وما ذكر ابن شجاع عن اصحابنا ان الزكوة على التراخي يجب جملة على ان المراد بالانحراف دليل لا وجه  
 اى دليل لا اقتراض لا وجهها وهو لا يفتى بوجود دليل الايجاب وعلى هذا ما ذكره من انه اذا شك بل زكى او لا يجب عليه ان يزكى بخلاف ما لو شك انه  
 صلى ام لا بعد الوقت لا بعد لان وقت الزكوة العمر والشك فيها كالتشك في الصلوة في الوقت والشك في الحج مثله في الزكوة هذا ولا يفتى على من لم يتأكد  
 ان المعنى الذي قد مره لا يقتضي الوجوب بوزان يشبث دفعها بجمع دفع كل مكلف مكلف مترافعا بتقدير اختيار الكل للتراخي وهو بعيد لا يلزم اتحاد  
 زمان اد اجمع المكلفين فغال واذا اخر حتى مرض يودي سراسر لورته ولو لم يكن عنده مال فاراد ان يستقرض لاداء الزكوة ان كان كبيرا انه لا يستقرض

على تصار بالاجتماع فيه كان الافضل له الاستقراض وان كان فله خلافه فالافضل ان لا يستقرض لان خصومه صاحب الدين اشترق قوله بى غير است  
 حاصلها حق الزكوة فينفقه زوجة الصبي المجنون وعشرة زعماء واربعة ارضها العشر والسراج فكله الاراضى الوقوفة على المساجد وجميع جهات البر والجمام  
 انها غرامة اى حق ما يلى يلى سبب في المعاني خاطب لولى بدفعه ويدل على الحكم المذكور ايضا ما رواه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال الا من بلى بتهبوا بال فليتبوا فيه ولا تتركه حتى تاكل العبدية قلنا اما الحديث فضيفت قال الترمذي انما يروى الحديث  
 من هذا الوجه وفي اسناده مقال لان المتن في الضيفت في الحديث وقال صاحب التنقيح قال نهال سالت احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال ليس بصحيح ولا يثبت  
 طريقان احران عند الدارقطني وهما ضعيفان باعترافة واما القياس فنسج كون ما عنيته تمام المناط فانه مستوفى بالذمى لا يؤمن من مال الزكوة فلو كان وجوبها  
 بمجرد كونها محتاجة الى شيث للغير ليجد او ما يمدون الاسلام بل زاد على كماله على دفع نفقة زوجته ونحو ذلك حين لم يكن كذلك علم انه اعتبر فيها وجه آخر  
 لا يصح مع عدمه وهو وجه العباداة الزاكن مع الكثرة قال عليه الصلوة والسلام نبى الاسلام على حسن عدمها الزكوة كالصلوة والحج والصيام فكلون مؤنفة  
 عن الصبي قال عليه الصلوة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواه ابو داود والنسائي والحاكم  
 وسمو واعتبار تلقى الخطا بل دفع الذي هو عبادة بالولى ابتداء لا بطريق النية ليدفع به هذا وما يقال للمعتبر في الادائية الا ان لا التائب جائز لكن الكلام



لا تلهي ليس بما لك من كل وجه لوجه الثاني وهو الفرق وهذا الذي من اهل ان يعقوب عليه ومن كان عليه من يحيط بما له  
 فلا ركن عليه وقال الشافعي يجب التحقق بالسبب هو ملك نصيبك وكذا انه مستعمل بحاجته الاصلية فاعتبر معدوما  
 كماله المستعمل بالصلوة والهبة وان كان مالاً لا يضر حينئذ في القاض انما يلزم نصيباً بالقرعة عند الحاجة الى الدين له من غير ان يملكه

اصل الوجوب التقدير بالنوم بجماع ان كل ما يدور عن الاداء زال قبل الاستاد واما الثاني فلان الوجوب لقائمة وهي الاداء والقضاء في كل  
 يتعد الاول ويثبت طريق تقدير الثاني لا يقتضي القائمة فلا ينبغي هو وطريق تعذر ان يستلزم من غير ما هو بالكثرة ولا نهاية لها فاعتبر الاداء في  
 في حد التكرار فلهذا قدرناه في الصلوة بالاست على ما مر في باب صلوة المريض وفي الصوم بان يستوعب شهر في الزكاة ان يستغرق احوال  
 وهو رواية عن ابى يوسف وابى حنيفة وهو الاصح لان الزكاة تدخل في حد التكرار بدخول السنة الثانية وفيه نظر فان التكرار يخرج الثانية  
 ليدخلها لان شرط الوجوب ان يقيم احوال فلا بد ان لا يمتنع في الزكاة والعزم نفس وقتها ووقتها مديدة فاعتبر نفس وقتها انما ينقطع باستيقاب الجنون وقتها  
 حتى لو كان مفقوداً في جزء من الشهر خرج في باقي ايامه لم يضر كذا في الزكاة في السنة كلها وروى هشام عن ابى يوسف ان من ادرك الجنون بوجوده في اكثر السنة وانصرفت  
 لمحق بالاقبل لان كل وقتها احوال لكنه يدير جداً فقد زان به الاكثر لقيام الكل فقد زان بتيسير فان اعتبار اكثر وقت على الملك من اعتبار الكل لانه اقرب الى السقوط  
 والنصف لمحق بالاقبل ثم ان محمداً لا تفرق بين الاصل وهو المتصل بنزول الصبي بان من قبل التلخيص فبلغ مجتهداً والغرض بان بلغ ما قلناه  
 جرداً فما ذكرنا من الحكم وهو ظاهر الرواية وخص ابو يوسف الحكم المذكور بالعارضي لانه لا يلحق بالوارث اما الاصل في حكمه الحكم الصبي عند فقسط الوجوب ان قبل  
 ويعتبر ابتداء احوال من وقت الافاقة كما يعتبر ابتداء من وقت البلوغ ويجب بعد الافاقة ما بقي من الصوم لانما مضى من الشهر ولا يجب ما مضى من الصلوة  
 مما هو اقل من يوم وليد بعد البلوغ وقيل على العكس روى عن ابى حنيفة ايضا كما ذكره المعمر ومما يجب الايضاح في وجه الفرق الجنون قبل البلوغ  
 في وقت نقصان الدماغ لانه ما قلنا من قبول الكمال سبقت له على ضعفه الاصل فكان امره اصلياً فلا يمكن احاقته بالعدم كالحصبي بخلاف ما حصل بعد البلوغ  
 فانه معتبر على العمل الكامل بل يجوز آفة عارضة فيمكن احاقته بالعدم عند انتفاء ما خرج كالنوم وقال محمد بن احوال مطلقاً عارضى لان الاصل في الجملة  
 السلام بل كانت متحققة في الوجود وفواتها انما يكون بعارض الجنون فيكونها فكان عارضاً والحكم في العارض انه يمنع الوجوب اذا امتد الى  
 قوله لانه ليس بما لك من كل وجه احسن من تعليلهم بانه مصرف الزكاة بالنفس لانه لا مساقاة في العقل بين ايجاب الصدقة على من جرد له اخذ بالاولى الشرع  
 كابن السبيل بذواته العبد المادون فان كان يملكه فهو مشغول بالدين وان كان يفضل عن دينه قدر نصيب فعل الدين زكوة وكذا ان يقتل قبل ان يملكه  
 مال آخر غير الدين في كل اجمع قوله لانه مشغول بدينه لانه نصيباً لانه مرجع ضميره ثم منع استقلاله بالحكم باذنه انتفاء جزر العلة باذنه ان السبب  
 القضاء لغرض عن الشغل او ابداء المانع على تقدير استقلاله على قول محققى العبد وانما اعتبر عدم الشغل في الوجوب لان من يكون مستحقاً بالحاجة الاصلية  
 وهو دفع المطالبة والملازمة والحبس في الحال والمواخاة في المال والدين حائل بينه وبين الحاجة واسى حاجته عظم من هذه فصار كالمال المستحق للخطش وثبائيد  
 وذلك جبر معدوماً حتى جاز التيمم مع ذلك المار ولم تجب الزكاة وان بلغت اسباباً لبدلة نصيباً ومانى الكاس في من اشبات المناقاة الشرعية  
 بين وجوب الزكاة على الانسان وحمل اخذها فيه نظر لما بينا من عدمها شرعاً كما في ابن السبيل تجب عليه ويجوز له اخذها بقرعة وبانه ان كان غيباً  
 حرم اخذها عليه لقوله عليه الصلوة والسلام التحمل الصدقة لغنى والا حرم الاخذ منه لقوله عليه الصلوة والسلام لا صدقة الا من ظهر غنى فيه نظر  
 لاننا نتمتار الشق الاول ومنع كون الغنى الشرعي مخصصاً بما حرم الاخذ منه وقوله عليه الصلوة والسلام التحمل الصدقة لغنى مخصص بالاجماع بان السبيل  
 فجاز تخصيصه بالقياس الذي ذكرناه وروى اخرى قال الشافعي وهو قول ابن عمر وعثمان بن عفان وكان عثمان بن عفان يقول بعد شهر زكاة من كان عليه دين فليؤد  
 دينه حتى يخلص امواله فيؤدى منها الزكاة بخبر من الصحابة من غير تكثير ثم اذا سقط الدين كان ابرار الدين من عليه الدين اعتبر ابتداء احوال من حين سقط

حتى لا يمنع دين النذر والكفاية ودين الزكاة مانع حال بقاء الضمان لانه ينتقض بالانصاف ولكن اعدل الاستحسان فالزكاة فيما  
ولا في يوسف الثاني عليه اوصى عند ان يعطى بالادوية في السواك ونايته اموال الصائفة فان المذلة انما به وليس حرم السكة  
وتنابذ الدين اذ ان المذلة في حوائج الزكاة في عياله الخدم مفسد لاحتياج الزكاة لا في مشغولها بل لاحتياجها لاحتياجها وليست بنامية ايضا

وعند محرم الزكاة عند تمام الحول الاول لان الدين يمنع الوجوب للمطالبة والاداء مرتين ان المطالبة فصار كما لم يكن وقال ابو يوسف الحول  
لم يستعمل في انصاف المدين لانه مستحق بحاجته فهو كالمعروف قوله حتى لا يمنع دين النذر والكفاية وكذا دين صدقة الفطر والوجوب المتعدي والاحتياج  
لعدم المطالبة بخلاف الاحتياج والعشر ونفقة فرقت عليه لوجوب المطالبة بخلاف مال الزكاة وعرفنا ثم تصدق بها حيث يجب عليه زكاة ماله  
لان الدين ليس متيقنا لاحتياج اجازة صاحب المال الصدقة قوله ودين الزكاة مانع سال بقا انصاف صورته انصافا بل عليه حولان  
لم يترك فيها لادوية عليه في الحول الثاني لان خمسة منه مشغول بدين الحول الاول فلم يكن الغافل في الحول الثاني عن دين انصافا كما لا يكون ان  
خمس وعشرون من الابل لم يتركها حولين كان عليه في الحول الاول بنت مخاض وللحول الثاني اربع شياه  
قوله وكذا البعير الاستهلاك صورته انصاف حال عليه الحول فلم يتركه ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على انصاف  
المستفاد الحول لانه زكاة فيه الاشتغال خمسة منه بدين المستهلك بخلاف المالك الاول لم يستهلك بل ملك فانه يجب في الاستفادة سقوط الزكاة الاول  
بالملك وبخلاف مال المستهلك قبل الحول حيث لا يجب شي من فروضه اذ ان انصاف المالك قبل الحول هو مستهلكه مستلما او من جنس اخر او بدلهم مريد بالقرين في النذر  
او لا يريد لم يجب له زكاة عليه في البهائم لا الحول جديد ويكون له ما يغير اليه في صورة الزكاة او بدلهم وذا بنا على ان استبدال السائمة بغيرها مطلقا استهلاك بخلاف  
غير السائمة قوله على ما وصي به في رواية اصحاب الامار ولما لم يكن خاسر الرواية عنه مرفضا وجه الفرق ان دين المستهلك لا مطالب له من العباد  
بخلاف دين القائم فانه يجوز ان يمر على العاشر فيطالبه ولا كذلك المستهلك قوله لان له طائفتان جهة العباد لان المالك وابه وذلك ظاهر  
ان قوله تعالى اخذ من اموالهم صدقة الاية يجب حق اخذ الزكاة مطاعا لا مامر وعلى ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واخيه عثمان بعده وقاما  
ولي عثمان فظهر تغير الناس كره ان تقتل السائمة على الناس مستور اموالهم ففرض الدفع الى المالك نيابة عنه ولم تختلف العجالة عليه في ذلك بذل السائمة  
طلب الامام اسلامه لولا العلم ان اهل بلده لا يرون زكاة اموالهم طال بهم ماله ولا فرق بين كون الدين بطريق الامانة او الكفالة حتى لا تجب عليها الزكاة  
بخلاف العاشر غاصب لما صلب حيث تجب على الغاصب في المردون مال فاضل لما صلب ان الغاصب ان ضمن مرجع على غاصبه بخلاف غاصبه  
وانما فرق الغاصب الكفالة وان كان في الكفالة باصر الاميل يرجع الكفيل اذ ادى كالفانص لان في الغصب ليس لان لينا لهما جميعا بل اذ انشا  
تعيين مدعيه لا يبرأ الاخر الى الكفالة فان لينا لهما معا فكان كل سائمة لينا للدين وكما يمنع دين الزكاة يمنع دين العشر واخراج وقد تقدم ومن  
فروع دين النذر لو كان انصاف فندران يتصدق بهما منه ولم يتصدق حتى حال الحول وجب عليه خمسة زكاة ثم يخرج عن حدة نذر تلك السائمة  
التصدق بسبعة وتسعين ونصف لانه نذر الصدقة بعين درهم حتى منها درهمان ونصف لو استحق غير المذور به كما سقط النذر فكذا البعير ولو كان  
اطلق النذر فلم يفت المائة الى ذلك انصاف لانه بعد خمسة منهم المائة ثم كان المدينون تسبعتون الدين الى السائمة اقتضاه فاذا كان له درهم ودينار  
وعروض ودينه غير مستغرق صرف الى الدرهم والدينار ولا اذا اقتضاه منها السيرة لانه لا يحتاج الى جميعه ولا لا متعلق الصلوة بعينها ولا انها تقتضاه  
الحوائج وقضاه الدين ايهما وكان للقاضي ان يقضي منهما جبر او للغيرهم ان ياخذ منهما اذ اظفر بها وبها من جنس حقه فان فضل الدين عنهما  
اولم يكن له منها شيء صرف للمعروض لانه عرض للبيع بخلاف السواك لا متعلقين ولا ينسب فان لم يكن له عروض او فضل الدين عنهما صرف الى السواك  
فان كانت اجناسا صرف الى اقلها من زكاة نظر المفقرة فان كانت اربعين شاة وخمسة من الابل ولا اثنين من البقر صرف الى الابل او الغنم تحرق في ذلك

وعلى هذا كتب العلماء لأهلها وأهلها من ما قلنا ومنه على آخره من جملة سبل ان قامت به بينه وبينكم ما مضى من احوال  
 بينه وبين آخره عند الناس وفي مسئلة مال الصغار وفيه خلاف في الشافعي من جهة المال الفقهي ولا يوق الضال والعضن اذ امكن  
 عليه بينه وبين مال الساقط في الجنة الدعوى القارة اذا لم يكن مكانه ذلك اذ لا سلطان له على ما لا يملكه ولا يملكه الا في الضال والعضن

ودون البقرة وعرف من هذا انه لو لم يكن له البقرة فحينئذ لاستوى أسنانها في الواجب وقيل يصرف الى الفهم لتبيل الزكوة في الابل في العام اقبال  
 وبيل سبع الدين الموصل كما يمنع المبيع في طريقة الشريعة لا رواية فيه ان قلنا لا فله وجود وان قلنا نعم فله وجود لو كان عليه من الامور ما يراه او اذ  
 لا يجعل ما كان من الزكوة ذكره في التحقير عن بعضهم لانه لا يعده ديناً وذكره في غير الامور ما يمنع من ان يكون او محلاً كما ذهبنا حتى طلبت اخذته وقال بعضهم  
 ان كان موطلاً لا يمنع لانه غير مطالب به عادة انتهى وهذا ايضا ان المراد الموصل عرفاً لا شرعاً من حابه والام لا يمنع قولنا انها متى طلبت اخذته ولا لانه  
 غير مطالب به عادة لان هذا في المبيع لا الموصل شرطاً فلا معنى لتقيدهم بالمطالب فيه بالعادة قوله وعلى هذا كتب لعلنا ليس بقضية غير المعقولة  
 فانما لو كانت لمن ليس من المملوك او من تساوى نصاباً لا تجب فيها الزكوة الا ان يكون من المملوك او من تساوى نصاباً لا يمنع من الابل وغير جسم  
 ان الابل اذا كانت محتاجين لما عندهم من الكتب للتدريس والحفظ والتفتيح لا يخرجون عن الفقهاء ان سادت نصاباً فله ان يأخذ الزكوة  
 الا ان يفضل عن حاجتهم شيء تساوى نصاباً كان يكون عنده من كل تصنيف فستان وقيل بل ثياب فان السبعين يحتاج اليها لتفتيح كل  
 من الاخرى والمحتاج الاول يحتاج الى الاخرى فانهم يحرمون بها اخذ الزكوة اذا احتجوا بان ثيابهم تلك قد نصاب غير محتاج اليها ان لم يكن ثيابها  
 واثامها التي يجب عليه الزكوة ثم المراد كتب الفقه والحديث والتفسير والكتب الطب والنحو والعلوم فمعتبره في المنع مطلقاً وفي الخلاصة  
 ان الكتب ان كان مما يحتاج اليها في الحفظ والدراسة والتفتيح لا يكون نصاباً ولا على اخذ الصدقة فتدرك ان او جدياً او ارباباً كثيراً لا يملكون  
 على هذا ذكره في الفصل السابع من كتاب الزكوة وقال في باب صدقة الفطر ان كانت الكتب ان كانت كتب العلوم والادب الطب القيسية وما  
 كتب بتفسير الفقه والمصنفات الواقعة فلا يعتبر نصاباً فهذا اتفاق في كتب الادب الذي يقتضيه النظران نسخة من نحو او اثنين على الخلاف لا يعتبر  
 من النصاب كذا من اصول الفقه والكلام غير المخطوط بالادب بل مقصور على تحقيق الحق من ندره بل السنة الا ان لا يوجد غير المخطوط لان ندر  
 من يحتاج الى الاصناف قوله والآلات المحترقة المراد بها ما لا يستلزم عين في الانتفاع كالقدوم والمبرم حتى تفنى حينها او ما يستلزم لا يبقى اثره  
 فلو اشترى الفصال صابوناً للفصل الثياب وخرقاً لياساوى نصاباً وصال عليه تحول لا تجب فيه فانما ياخذ من الاجرة بمقابلته ليعمل في الصباغ عصفراً او غيره  
 يساوى نصاباً للصباغ او الصباغ وهذا او عصفراً للذباغة وصال عليه تحول لا تجب فيه لان المأخوذ بمقابلته العين وقوا برير الطارين وحمل واكثر الشتر  
 للتجارة ومقاديرها وجلالها ان كان من غرض المشتري بها ليعمل بها الزكوة والا فلا قوله معنا وصارت له بينه وبينه لو لم يكن له بينة في الاصل احتسب  
 عما لو كانت عليه بينة فانه يترك ان فيه الزكوة قوله وفي مسئلة مال الضمار قيل هو القابل الذي لا يرجي فان رجي فليس به واصله من الضمار قيل  
 ظلمين منازرة فاصبح سنة عطار لم يكن عدة ضمار وقيل هو غير المنتفع به بخلات الدين الموصل فانه اخر الانتفاع به وصار كمال غائب قوله ومن  
 بخلته ارج ومن جملة ايضا الذي ذهب له والى دار الحرب الموعود من الاغرة اذا انشئ شخصين ثم تذكره فان كان عند بعض معارفه  
 ففنى ثم تذكره الا يباع فزكوة ما مضى ويمكن ان يكون منه الالف التي دفعها الى المكة مهر او حال التحول وهي عند ما ثم علم انها امرت بوجوبها  
 مولانا ووردت الالف عليه وفيه ففنى بها في خلق بحية انسان ودفعها الى حال عليها التحول عند رده ثم وردت له بديته وما قرب لشخص ودفعها الى حال  
 عنده ثم تعادقا على ان لا يدين فردد ما ذهب وسلم ثم رجع فيه بعد التحول لانه زكوة في هذه البعور على احد لانه كان غائباً غير مرجو القدر على الانتقام  
 به واما زكوة الاجرة المعهدة من سنين في الاجارة الطويلة التي يقعها البعض للناس عقود او يشترطون اختيار ثلاثة ايام في راس كل شهر فتجب على الاجرة



على هذا الخلاف لهما ان السبب قد تحقق وفوات اليد غير مثل بالوجوب كمال بن السنيبل ولما قول على لا ينفذ في مال الضار كون  
السبب هو المال النامي ولا ينفذ الا بالقدرة على التصرف ولا قدرته عليه واين السبيل بقدره بنافه والمند فون  
في البيت نصيبا لتيسير الوصول اليه وقيل المند فون في الاجرة وفي لكت اختلاف المشايخ

لانهما ملكا بالتبضع وعند الانفساخ لا يجب عليه وعين المقبوض بل قدره فكان كدين محقق بعد التحول قال الشيخ الامام الذي اورد على من محمد بن زود في محله ان  
السبب علق على المستاجر ايضا لان الناس يبيعون بالهبة الاجارة ويناعى على الاجرة وفي بيع الوفاء كونه الثمن  
على البائع وعلى قول الزايد والسبب علق على المشتري ايضا وصرح السيد ابو شجاع بعدم الوجوب على المستاجر في الخلقة  
قال الاحتياطان في كل منهما وفي فتاوى قاضي خان تشكيك قول السبب علق بانه لو اعتبر دينه من الناس هو معتبرا بعبية بشر ما ينبغي ان لا يجب على الآخر  
والبائع لا يشغول بالدين وعلى المستاجر والمشتري ايضا لانهم وان اعتبر دينهما ليس يمتنع به لانه لا يمكن المطالبة قبل الفسخ ولا يمكن حقيقة فكان شبهة الزايد  
على الجاهل ثم لا يجب على المحل بعد القبض انتهى بمعنى فيكون في معنى الفداء في الكافي لو استاجر ذراعا عشرة سنين بالغ وعجلها الى المورج ثم لم يقبضها حتى  
انقضت العشر السنين ولا مال لها ينوسه الا ان كان على المورج في السنة الاولى زكاة مستحقة مائة ظهور الدين  
بما فيه سبب لنفساخ الاجارة في حق تلك السنة في السنة الثانية في ثمانية الا قدر ما وجب من الزكاة في السنة الاولى وهو اثنان وعشرون ونصف فكذا في كل سنة  
تقص من الزكاة ما قدر ما وجب على ان يصير الباقي خالصا من دين الانفساخ اقل من مائة من المستاجر فانهما يجب عليه في السنة الثالثة زكاة ثمانية لانه  
ملك وما على المورج في السنة الاولى مائة وفي الثانية مائة من كل حوله وفي الثالثة مائة من كل الماشية وبني فاد مائة في آخر التحول فمضها الى النصاب ثم يكره  
في سنة مائة لانفساخ او يملك مائة وينافعية في الرابعة زكاة اربعة وعلم حر الى الباشرة فعليه زكاة الالف فيها ولو كانت الاجرة امة للتميز فحين عجلها  
المورج بوني فيها التجارة والباقى بحال الزكاة على المورج شيئا فيها الاستحقاق تمام عين الاجرة بخلاف الاولى لان المستحق مائة مائة مائة في الزكاة عين  
في المقبوض وعلى المستاجر في السنة الثالثة زكاة ثمانية عشر مائة من كل سنة عشر او كفى وجمه ولو كان المسألة على القلب عني قبض المستاجر لادركه علم  
الاجرة فالمورج هنا كالمستاجر والمستاجر كالمورج فعلى المستاجر ان يترك في السنة الاولى تسع مائة ولثانية ثمانية مائة فتتقص في كل سنة مائة الزكاة باطنى الملك  
في الاجرة تثبت ساعة فساعة والمورج يترك في السنة الثالثة ثمانية مائة في الرابع ربع مائة الا قدر زكاة ما مضى ولو كانا اتفاقا في الاجرة والرضا به  
لا زكاة على المستاجر لانهما ملك بالتجديد لم يعد لعدم الانفساخ قوله على هذا الاختلاف عندنا لا نظره عليه وعنده عليه قوله لنا قول على لا زكاة في مال النامي  
بكذا ذكر مشايخنا عنه وروى ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال في ما يزرع من ارضين في ثمانية عشر مائة من حصاده عن الحسن بن علي بن ابي حمزة الوقت الذي  
يودى فيه الرجل زكاة ادى عن كل مال ومن كل دين الا ما كان ضمرا لا يجره وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن عبد الرحمن بن سليمان عن عمرو بن ميمون  
قال اخذ الوليد بن عبد الملك ل رجل من اهل الكوفة يقال له ابو عاتقة عشرة من الغا فالفها في بيت المال فلما ولي عمر بن عبد العزيز اتماه ولده ففعلوا  
منظمتهم اليه فكتب الى ميمون ان دفعوا اليهم اموالهم وخذوا زكاة عامهم هذا فانه لو كان لا كان الا ضمرا اخذنا منه زكاة ما مضى انا ابو اسامة عن هشام  
عن الحسن قال عليه زكاة ذلك العام انتهى وروى مالك في الموطأ عن ابوباسم في ان عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضة يعقل لولاة طلبا فامر بزرده  
اهل ويخذ زكاة ما مضى من السنين ثم عقب ذلك بكتاب ان لا يؤخذ منه الا زكاة واحدة فانه كان ضمرا وفيه انقطاع بين ابوباسم وعمر واعلم ان هذا لا يتنقص  
على الشافعي لان قول الصحابي عنده ليس حجة فكيف بمن دونه فلهذا اثبات المذهب والمغنى المذكور بعد الاثر وهو قوله لان السبب يعلق فيه قول لهما ان السبب  
قد تحقق فقال لا نسلم لان السبب هو المال النامي تحقيقا او تقديرا بالاتفاق والاتفاق على ان من ملك الجواهر النفيسة باسنادى الا ان من له ما يزرع ولم يزرع  
فيها التجارة لا يجب فيها الزكاة والاثبات تحقيقا التجارة باليد فاذا فانت انتفى تصور الاثبات تحقيقا فانتهى تقديره فانتهى الباطن لان الشيء انما يقدر

كله الزكاة

في القدر مع خبره

فأركان الدين على مقدر على أو مفسر بحسب الزكاة لا مكان الوصول إليه ابتداء وبواسطة التحصيل وكذا لو كان على حامل عليه  
 أو علم به القاضى لما قلنا ولو كان على مفسر مفسر فهو صاحب عند أبي حنيفة لأن القاضى لا يصير عنه وعمل عمل القاضى  
 لتفوقه لا بد من علمه بالقاضى ولو يوسف مع محمد في حق القاضى لا بد من وقوعه في حكمة الزكاة أي غاية الجائز لا لغيره  
 ومنه ليس على حاملية التجارة ولو أهاها للخدمة بطلانها الزكاة لأن النية بالعمل وهو شرط التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك  
 لم تكن التجارة حقيقة فيكون في ثمنها زكاة لأن النية لم تنصل بالعمل إذ هي لم تنجر  
 فلم يعتبر ولهذا يصير المسافر مقبلاً بغيره النية ولا يصير المقيم مسافراً بالنية إلا بالسفر

تقدير إذا تصور تحقيقاً ومن هذا تنفي في التقديرين أيضاً تنافي التقديرين بالتقارر بقوله التحقيق بانفسار اليد فصار بانفسارها كالنواهي فلذلك لم  
 صدق النظر على الباقي وإنما جاز عقده من الكفارة لأن الكفارة تعتمد مجرد الملك بالابق والكتابة لا تقتضي الملك فضلاً عن خلاف مال ابن السبيل بل هو مقتضى  
 في السكان التحقيق إذا وجدنا ما بقوله ولو كان الدين على مقدر أو مفسر بحسب الزكاة وكذا قوله بعد فبما الدين نصاب بعد تحقق الوجوب بل كونه على الدين  
 فيستلزم أنه إذا قبض كونه لما مضى فهو غير على إطلاقه بل ذلك في بعض أنواع الدين لا في جميع ذلك في المعترض للمفسر فنقول قسم أبو حنيفة الدين إلى ثلاثة  
 أقسام الأولى وهو بدل القرض بال التجارة وهو متوسط وبديل المال ليس للتجارة كقرض ثياب الدين وعبد له ودار السكنى فيضعف بكونه بدل الدين كالمهر والوصية  
 وبديل الخلع والصلح من غير العدة الدينية وبديل الكتابة والسعاية فحق القوي تحب زكوة إذا حال تحول تير في الأداة إلى أن يقبض أربعين درهما فيصير حرمه كالمهر  
 فيما زاد في حسابته وفي المتوسط لا تحب لم يقبض نصاباً وبغيره لما مضى من الحول في صحيح الرواية وفي الضعيف لا تحب لم يقبض نصاباً وبغيره لما مضى من الحول بعد القبض عليه  
 وغيره السائمة كقرض عبد له وورثه في مال من فوقه كالدون في وسطه وفي غير ذلك الضعيف عندنا كالمهر السواحب لزكوة قبل القبض وكل قبض شيئاً  
 زكوة قبل أو كونه الدين بالكتابة والسعاية وفي رواية أخرى ما قبله أيضاً قبل الحكم بها وارشى بمرارة لأنه ليس بدين على الحقيقة فلهذا لا تصح الكفارة بديل الكتابة  
 ولا تؤخذ من تركته من مات من الحاقه الدينية لأن وجوبها بطريق العلة إلا أنه يقول الأصل أن المسببات تختلف بحسب اختلاف الأسباب فلو جردوا وعنده

بنصاب من لم يكن للتجارة لا تحب لم يحل الحول للقبض في قول أن كانا للتجارة كان حكمه كالقوي لأن جرة مال التجارة في صحيح الرواية في قولنا لا بد من سبيل ليد  
 مرتبة بتدبيره على بطلان التحقيق لم يجر من حسن بن يادوان على المفسر أيضاً لأنه لا يفتق بغيره لغيره بطلان التحقيق في قولنا كذا لو كان على ما جدد عليه منية  
 أو علم القاضى بغيره يكون نصاباً وروى هشام عن محمد بن مع علم القاضى بغيره نصاباً وفيما إذا كانت الدين عاولة ولم يقربا حتى مضت سنون لا يكون نصاباً  
 وأكثر المشايخ على خلافه وفي الأصل لم يحل الدين نصاباً ولم يقبض قال سمسار الأئمة الصريح جواب الكتاب أو ليس كل قاضى يبدل ولا كل منية تبدل في التخيرو  
 بين يدي القضاة ذلك وكل أحد لا يخار ذلك نصار في دين الدين وعلم القاضى فهو مال لعدم تحول الوجوب التحقيق وإن كان المدينون يقر في السعة في العلانية لم  
 نصاباً ولو كان مقرراً لم يقر القاضى حرمه فقامت عليه منية ومضى زمان في تبدل الشهوة سقطت الزكوة من يوم جمالي أن عدله لا كان جاداً ولو لم يرد الزكوة  
 فيما كان مقرراً قبل خصومه وبذلك ما يفتق على اختيار الإطلاق في الجرد قوله لا تقبل القاضى الخ فيجب أن لا تقبل القاضى في قوله ولو كان على مفسر مفسر لأنه لا بد  
 ذكر القاضى التحقيق على حكم من غير خلاف بين الثمانية وهو قوله ولو كان الدين على مقدر أو مفسر أو المفسر في اختلاف أنما هو فمفسر القاضى وصح بعضهم أن على المفسر  
 القاضى التحقيق ليس بينهم خلاف في أنه نصاب لم يشترط الطحاوي القاضى على قول محمد وقول المجبولي وكان المدينون مقرراً مفسراً فعلى صاحب الدين زكوة ما مضى إذا قبضه  
 بال حقيقة وإلى ذلك يست وعنده محمد أن كان اسماً فلا زكوة عليه لما مضى بناء على أنه بدين القاضى تحقق في الدين ناوياً به وعند أبي حنيفة لأن المال غادر راجع فوفى دينه  
 مشد في المال بواقف في الخلافة قوله أبو يوسف مع أبي حنيفة الخ وقيل أبي يوسف مبني على قوله الأول وذكره في الإسلام قول أبي يوسف مع قول محمد في عدم  
 وجوب زكوة مطلقاً من غير ذكر اختلاف الرواية منه بناء على اختلافهم في تحقق الإفلاس من قوله غاية بما قبله أن قراره من القضاة بالمسكين من التفرقة فيما  
 انما لا تصح للوجوب أصلاً لا مجرد عاثة الفقر لا يصح لإيصال الحكم بإيجاب الله تعالى المال في كل موضع يتأخر فيه رعايتهم وكلم موضع لا يجب فيه خلافة حيث يجب عليه  
 الما بديل فالأولى ما قبل أن القاضى من تحقق كل من الدين في الدين وحسب المطالب باقياً متى كان لصاحب الدين حق للمدينين فبقائه للمدينين وليس بقا الدين على  
 خلافاً وقبض زكوة لما مضى قوله لا تصح النية في العمل حاصل هذا الفصل إن ما كان من أعمال البحار فلا تحقق بحسب النية وما كان من التروك كفي فيه مجرد بالتجارة

سواء















والنفس ما يد ويد الذي في كنفه لا يخرج من الخلق الا في حيلة الله عليه السلام في الدنيا كما في سنة والخلق عما في كنفه وما في كنفه وهو قوله الله عز وجل  
 لعل على السامع انما سمع الله في كنفه لا يخرج من الخلق الا في حيلة الله عليه السلام في الدنيا كما في سنة والخلق عما في كنفه وما في كنفه وهو قوله الله عز وجل  
 وهذا من كنفه لا يخرج من الخلق الا في حيلة الله عليه السلام في الدنيا كما في سنة والخلق عما في كنفه وما في كنفه وهو قوله الله عز وجل  
 وقد قال عليه السلام في ربهين شاة شاة الله اعلم **فصل في الخيل** اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا فصاحبها لا يملكها الا ان شاء اعطى من كل فردية او ثمانية  
 قوتها واعطى عن كل مائة من خمسة ايام وهذا عندنا حنفية وهو قول زفر وقال لا زكاة في الخيل لقوله عليه السلام في الخيل لا زكاة ولا في البغال ولا في الحمير  
 في كل من غلة مائة وعشرين ايام فما زاد فهو زكاة وهو القول عندنا في زكاة الخيل والتعدين من الدواب والتعديب سمعنا عن عمر بن الخطاب

وسط تعينت اى او قيمتها وان بعضها معين هو وكل من انفسها بقيمة الواجب فحبل واحدة الوسط واحدة او ثلثان مجموعا وان يجب ان يكون الواجب الموجود  
 مثاله انة واحد وعشرون وعشرة ثمانية وسط وجبت اى واخرى عونا او ايمان واحد وعشرة ثلثان سمعتان تعينتا مع عان او واحدة تعينت مع  
 عونا من من فضل البواقي اى اى السميعة بعد الوجوب جلت كان لم تكن عندنا في حنفية وجبت مجموعا وان بناء على حرف النكاح الى النصاب لا يصح العمل بها كان لم يكن وعرضا  
 بساكنة ثمانية ذهاب فضل السمن فكان لكل كانت عجا فادوب فيها ثلثت عجات منسقة لثلاثة اجزاء من ثلث شياكل شاة ما تاجز وجزير وجبى الباقي بناء على  
 ان الواجب اى في الكل من النصاب العوض صرف المالك الى الكل على الشيوع ولو ملك العوان كلها وبقيت السميعة عندنا لما وجب انصرف الى النصاب  
 الزائد على الاول صار كانه حال تحول على اربعين ثم ملك لكل الا السميعة فيبقى الواجب خراج اربعين جزءا من ثمانية وسط وسقط الباقي وعندنا  
 يبقى جمعتهما من كل الواجب كل الواجب سميعة وعجفا وان كل شاة ما تاجز وجزير وجمعتهما من السميعة وجزان من العجفا ومن قولنا النص روبة اى  
 باسم النعم في كتابنا في كل ما من قولنا لقوله عليه السلام ما سمعنا اخرج عراب بلفظنا واخرج البوداد والنسائي واحمد في مسنده عن مسروق قال في جملان تزرعا  
 فقلنا الا اننا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغنا اليك لتوقنا صدقة غنمك قلت وما هى قال شاة قال فعدت الى شاة مملوكة فضا وشما فقلنا  
 بذر وشافق وقد ثمانا رسول الله صلى الله عليه وسلم اننا حنيفة شافقا والشافق التى في بطنها ولد باقت فامى شى ما تاجز ان قال اعنا قاجدة ثمانية  
 فاخرجت عليها عانا قافتنا ولا باوروى مالك في الموطا من حديث سفيان بن عيينة عن ابن عمر بن الخطاب بلفظ معدا وكان بعد السخل فقالوا انما علينا السخل  
 ولا تاخذوه فلما قدم على عمر ذكر ذلك فقال عمر نعم تعد عليهم السخلة يحملها الراعى ولا تاخذها ولا تاخذ الاكولة ولا الرولى ولا الاخشى لا فعل النعم ولا تاخذها الجذعة  
 والثنية وذلك لى بين غزاة النعم وخياره قال النووي سند صحيح واما ما روى عن علي بن ابي طالب في الزكاة الا الشئ فخرجه الله اعلم فالدليل يقتضى ترجيح  
 هذه الرواية واحديث الاول مريح في رد التاويل الذى ذكره المنكر ان كان قول الصحابييين ما قد عانا قاجدة او ثنية لحكم الرفع او لم يكن لحكم الرفع  
 او لم يكن وكذا قول عمر بن الخطاب فيجب ترجيح غير ظاهر الرواية اعنى ما روى عن ابي حنيفة من جواز اخذ الجذعة على ظاهر الرواية عندنا في تعيين الشئ  
**فصل في الخيل** في ثمانية اى ثمانية اى الا الغنم على قولنا وكذا ارجح قولنا في الاسرار والشمس لا تملك ولا تملك ولا تملك ولا تملك ولا تملك ولا تملك ولا تملك  
 صدقة الخيل جيزا وحديث ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة رواه في الكتب الستة ورواه في الفسطاط ورواه في الفسطاط ورواه في الفسطاط ورواه في الفسطاط  
 للفرس المفردا جملتها في قولنا ففرس من يدك او كذا يتبادر من الفرس اللابس للانسان ركوبا وادبا ومجتمعا عرفا وان كان له اعم من ذلك العرف الملك وليد  
 هذه الازادة قوله في عبده ولا تملك العبد للتجارة تجب فيه الزكاة فعلم انه لم يرد النفي عن عموم العبد بل عدا الجذعة وقد روى ابو حنيفة على هذا العمل لو لم يكن  
 باثان القريش ان العرفية واللفظية وهو ما في الصحيحين في حديث ما نعى الزكاة في طول وفيه الخيل فلهذه لى رجل ابرو لرجل ستر ورجل ورجل ساق اسديت  
 الى قوله فاما التى اى لى ستر فرجل لىها تغنيا وتعقفا ولم ينس حق الله في رعاها ولا في طولها ولا في سترها حديث فقوله ولا في رعاها بعد قوله ولم ينس  
 حق الله في طولها ولا في سترها لان ذلك مما يمكن على بعد في طولها بافطن فاما ما نعى ارادة ذلك واسمى الثابت في رقاب لما شية ليس الا الزكاة  
 وهو في طولها ما حل من ثمن الغزاة والحاج ونحو ذلك بذا هو العاير الذى يجب ابقاها معه ولا يخفى ان تاويلنا في الفرس اقرب من هذا كثير لما حقه من القريشين ولانه  
 تخصيص العام ما من علم الا وقد خص البعض بخلاف حمل الحق الثابت لله في رقاب لما شية على العارية ولا يجوز حمل على زكاة العارية لانه عليه العداة والسلام سئل  
 عن حمير يربى الخيل فقال لم ينزل على فيها غنى فلو كان المردى بالخيل زكاة العارية لم يصح تعينها في الحمير وما قيل انه كان واجبا ثم نسخ بديل ما روى عن عمر بن الخطاب

هذا الكتاب من مؤلفات السيد محمد باقر الخراساني  
 وهو من مؤلفات السيد محمد باقر الخراساني  
 وهو من مؤلفات السيد محمد باقر الخراساني  
 وهو من مؤلفات السيد محمد باقر الخراساني

[illegible]









ولان في المصلحة تشارك الزكاة في فعل النماء مع السائمة التي تنكح بالرعي في اكل الحبل حتى لو اكلها نصف الحبل ما كان ذلك كذا كانت علفه لان  
التقليد تابع لا حكم ولا يأخذ المصدق حيا والمال ولا دخالة ولا يأخذ الوسيط لقوله عليه السلام لا تأخذ من حريزات اموال الناس شيئا كذا فيها  
فخذ وامن حواشي موالهم الى وسطها ولا في فقه نظر من المائنين قال ومن كان له نصيب فاستفاد في اثناء الحبل من حريزته ليدون كذا به فقال  
الشافعي لا يفيهم الاصل في حق المالك فكذا في وظيفة بخلاف ذلك ولا بد من ان لا يملك حريزته ولا اصل فلان ان المالك انما  
من العلف لا الاكل لان عندنا يتيسر التمييز فيعسر اعتبار الحبل لا كساستفاد وهو ما شرط للحول  
الا للتيسير قال والزكاة عند ابى حنيفة وابى يوسف وفي النصاب دون العلف قال محمد وزفر وفيه ما

جره ما دهم وليس عليهم شي حتى يتم ايتادهم فيها خمسة درهم فما زاد فعل حساب كذا ليس على الحول شي ورواه الدارقطني مجزوا ليس فيه قال زهير  
قال ابن القفطان هذا سند صحيح والظاهر ان يقول هذا الحديث بعد صحة كونه مقسرا لا لاصل تشريع الزكاة فيكون مخصصا ويحتمل كونه متاخرا  
فيكون ناسخا ويحتمل كونه مستقدا فيكون منسوخا بالعام على ما قلنا اعني قوله في خمس من الابل شاة فالاستدلال به متوقف على ضبط النسخ فان لم يضبط  
فمتعبر بما روي به يجب تقديم عموم الالزام على ايجاب بان العموم ليس على حريزته بالاتفاق تخصيص غير السائمة فيخرج حديث العوامل  
بقوة الدلالة وخ واما على ما سلم فتجب تقديم الخاص مطلقا فلا يحتاج الى هذا التفرع ثم لا يخفى ان العوامل تصدق على الحول والمثيرة فالنهي عنها انما  
وقد روي في خصوص اسم المثيرة حديثا منعه في الدارقطني ليس في المثيرة صدقة قال البيهقي لا يصدق قوله لان في العلف نهي دفع لقوله ان النماء في العلف  
اكثر ففي اولى بشريته الزكاة فيها فقال الابل تستخدم بالكلية فلا يفضلان الاكثر تيلان القدر الذي يربى بهن لا ينحى عن مخرج المونة في المدة التي تقربها الزيادة فان قيل كان  
للتجارة وجب فيها زكاة التجارة فلو انعدم النابا لاعت منعت فيها قلنا النار في مال التجارة بزيادة القيمة ولم تحصر زيادة ثمنها في السمن لم يحدث بل قد قيل  
بالتأخير من فصل الى فصل او بالنقل من مكان الى مكان بخلاف غير المنوية للتجارة النامية فيها منصرف في السمن فثبت ان علفها لا يستلزم عدم شرائها اذا كانت  
للتجارة ولا يوظف فيه قوله هي التي تكفي بالرعي في اكثر الحول اعترض في النهاية بان مرادهم تفسير السائمة التي فيها الحكم المذكور فهو قولهم بالاغم اذ بقي  
قيد كون ذلك لغرض النسل والبرو التمييز لا يقتضي الانسائة لغرض الحبل والركوب ليس فيها زكاة وقالت الشافعية في بعض الوجوه يشترط الرعي في كل الحول  
وفي بعضها ان علفها بقدر ما تين فيه مونة علفها اكثر مما لو كانت سائمة فلا زكاة فيها قلنا لا يردل اسم السائمة بالعلف اليسر شرعا لا عليه السلام او يجب  
على اهل ديارهم مع العلم بانها لا تكفي بالسوم في جميع السنة اذ لا يجد في جميع السنة في ديارهم الا غير ما يكتفي به ولو وجد في غير ما لم يكن ذلك في زمن شد البرد  
والثلج الاسطر المستمرة فلم يعتبر انتفت الزكاة فلم ان لعلف اليسر لا يردل به اسم السوم المستلزم الحكم واذا كان متباينة كثيرة بالنسبة كان هو يسيرا والنفق  
ليس بالنسبة الى النصف كثير فلو اسماها علفا لحول لا زكاة فيها ولا يقع الشك في ثبوت سبب الايجاب وما ذكره المصنف من التعليل بالبيعة انما يستقيم بتعليل قوله  
او اكثر واكثر ما يبيع نصف الحول قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لا تأخذوا من حريزات الناس شيئا كذا هو بالفتحات جميع حريزته باسما المصلحة  
وتقديم الرعي المنقولة على الرعي في اللغة المشهورة ذكره ابن الاثير في النهاية وحريزته المال في ديوان الادب هو في الاصل كانه الشيء المحبوب للغير  
اخرج ابو داود وفي المرسيل عن هشام بن عروة عن ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم قال المصدق لا تأخذ من حريزات الناس شيئا كذا الشارح البكر  
وذا العيث في موطن ما كمره بغنم الصدقة فزاي فيها شاة ما قلنا ذات فرج عظيم فقال عمر بن الخطاب فقال من الصدقة فقال عمر اعطى من اهلها  
وهم ما يعون لا تقتلوا الناس لا تأخذوا حريزات المسلمين في الباب حديث معاذ الصمغ حيث قال له عليه الصلوة والسلام اياك وكذا نعم اموالهم في الزكاة  
يقضي ان لا يجب في الاخذ من العجاف التي ليس فيها وسط اعتبارا علما باور فضلكم وقد مناهتم خلافه في الصدقة السوامم قوله فاستفاد في اثناء الحول من حريزته  
بجبر الشاة وشره وقال الشافعي لا يبيع بل يبيعه فيه حول على حدته فاذا اتم الحول زكاة سواه كان فسا باو اقل بعد ان يكون عنده نصاب من حريزته  
لقوله عليه الصلوة والسلام من استفاد ما لا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول وقوله عليه الصلوة والسلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول بخلاف الاول والاربع  
لانها متوكدة من الاصل نفسه فيمنع حوله عليها وما نحن فيه ليس كذلك قلنا لا يردل في تسليم حريزته فهو ليس مراد الاتفاق على خروج الاولاد والاربع في الحول  
مما لعل ويخرج بالتعليل ثانيا فقلنا بالمجانسة فقلنا انخرج الاولاد والاربع من ذلك وجوب فهم الى حول الاصل لمجانستها اياها لا للقول فبيان الاستفاد

حتى لو ماتت العفو وبقي النصاب ففي كل الواجب عند أبي حنيفة وإلى يوسف وعند محمد بن عيسى قط بقله لمحمد بن ذرارة ان الزكاة وجبت شكر النعمة  
المال والكل نعمة ولما قواله عليه السلام في خمس من الابل السائمة سنا لا وليتين الزيادة شيء حتى تبلغ عشرين وهكذا قال في كل نصاب في  
الوجوب عن العفو ولا الزكاة في النصاب فيصرف للهلاك او لا في التبع كالبيع في مال المضاربة وهكذا قال ابو حنيفة في يعرف الهلاك  
بعد العفو الى النصاب لا في غيره الى الذي يليه الى ان ينتهي لان الاصل هو النصاب الاول ويزاد عليه تايج وعند أبي يوسف يعرف العفو  
ولا نشأ الى النصاب سنا ثم اذا اخذ الخواارج الخراج وصدقة السواثم لا يثني عليه لان الامام لم يحجمهم  
والحجاية بالحماية واقتضى بان يعيدوها دون الخراج فيما بينهم وبين الله تعالى لانهم مصارف الخراج

اذ كان حيا انشا اليه فيضم الي ما عنده مما يجبا نسجه فكان اعتبارنا واولي لانه اوقع للبيع اللازم على نفسه بقوله في اصحاب الفقه الذين يستعملون كل يوم درهم  
 واطل واكثر فان في اعتبار المحول لكل مستفاد من درهم ونحوه جريا خيايا وشرا محولا للتيه فسط اعتبارا ولو لم يتقضى الا بال اعتبارا جاز لتقليل الال  
 بعامين اما بما تقتضي اقلها والاخرى اعني عليه قاسره على الاصل اعني الاولاد والارباح وعلى هذا الاحاطة الى جعل اللام في المحول المصروف  
 قياسه لاصل كافي النهاية بل يكون للمصروف كونه اثني عشر شهرا كما قال الشافعي غير انه خص منه ما ذكرنا وهذا لا يعلم المستفاد ابتداء لاصل وهو انصاف لاصل  
 اعني اول ما استفادوه وغيره وانما يقع في غير ذلك مما لا ينشئ بقي تحت العموم الاصل والذي لم يجانس ولا يصح في الاصل الا اذا كان المحول محروفا للمصروف  
 المقدر فصرح الا ليعلم ان الكوة بان كان الخمس من لابل واما ما درهم فذكر الابل بعد المحول ثم ما عاين في انما ما محول الاخر بعد درهم ليعلم ان  
 ما عنده عند ابى حنيفة وقال لا يضمها لوجوده على الفهم وهي المجانسة وله ان يدعى بالالكوة والبدل حكم المبدل فلو ضم المادى الى الثمن فاقفوا على ضم ثمن  
 طعام ادى عشره ثم باعه وثن ارض عشرة وثمان وعبد ادى صدقة فطره انا عندنا ظاهر واما عنده فلان البدل ليس بدلا للمال الزكوة لان انفسه لا يجب  
 باعتبار الملك ولذا يجب في ارض الوقت والمكاتب والقطعة لا تتعلق بالمالية ولذا لا تجب على له وكذا لو باعها بعد التجارة وعنده الف لا يضم عنده  
 ولو نوى اخبره ثم باع قبل ان يضم لانه بنية اخبره من قبل ان الزكوة فلم يكن له بدل مال الزكوة ليعود الى الثمن ولو كان انصافا ان لم يلمح في ضمها  
 الى الاخر كمن ابل ادى زكوة ما ونصا بخره ثم ذهب له الف ضمت الى اقربها حوالا من بين الهبة نظر الفقهاء ولو رجع في احد هاد او ولد احد هاد ضم الى الهبة  
 لان السرج بالذات اقوى منه بالمال فقولهم حتى لو ملك العفو وبقي انصافا يبقى كل الواجب بان كان له تسع من لابل واثنية وعشرة من درهم فملكها محولا  
 من لابل اربع ومن درهم ثمانون لم يسقط من الزكوة شي عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد وزفر فسط في الاول اربعة التساع شاة وفي الثاني ثلثا شاة قوله  
 وجبت شكر النعمة المال الذي يتحقق به الغنى والكل بعد وجوب انصاف فيه كذلك فيكون الوجوب في الكل ويؤيده ما تقدم في كتاب بل بكر من قوله فاذا بلغت  
 حسنا وعشرين الى خمس ثمانين فيها ميت خامس وكذا قال فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين فيها واحدة وكذا في عشرين واثنية وقال في  
 اذا كانت اربعين الى عشرين واثنية فيها شاة فاذا زادت على عشرين واثنية الى اربعين فيها ثمانان فاذا زادت على اربعين الى ثمانين فيها ثلث شاة  
 وهذا ينص على ما قلنا وكذا قال في كتاب عمر المروى في ابى داود قوله لينا قوله عليه الصلاة والسلام في خمس من لابل السائمة شاة وليس في الزيادة  
 شي حتى تبلغ عشرين لا يخفى ان هذا الحديث لا يقوى قوة حديثهما في الثبوت ان ثبت والله اعلم به واما ما نسبته ابن الجوزي في التحقيق الى رواية القاضي  
 ابى يعلى وابى اسحق الشيرازي في كتابيهما فنقول محمد اطهر من جهة الدليل لان جعل المالك غير انصاف حكم لان انصاف غير متعين في الكل ففعل الوجوب متعلقا  
 بفعل الخارج عن الكل ضرورة عدم تعين لبعدها لذلك وقولهم انه يسمى عقواني الشرح يتفادك عن معرفة النفس الصحيح فلا يفتقد اليه قوله ولذا قال  
 ابو حنيفة الخ مثالا اذا كان له اربعون من الابل فملك منها عشرين بعد محول فعند ابى حنيفة يجب ربع شاة كان محول حال على عشرين فقط جعل المالك  
 كان لم يكن وعند محمد يجب اربعة بنت لبون ويسقط النصف وعند ابى يوسف يجب عشرين جزا من بنت لبون وست وثلاثين جزا من بنت لبون ويسقط ستة عشر  
 جزا لان الاربع من الاربعين عنوة فيضرك المالك ليعا وبقي الواجب في ست وثلاثين فيبقى الواجب بعد الباقي والله اعلم ولو كان له ثمانون شاة فملك  
 نصفها بعد محول يجب شاة عند ابى حنيفة وعند محمد وزفر فسط شاة ولو كانت اية وعشرين فملك ثمانون تجب شاة وعند محمد وزفر فسط شاة ولو كانت  
 اية واحدة وعشرين فملك احدى وثمانون تجب شاة عند ابى حنيفة ومحمد وزفر فسط اية واحدة وعشرين جزا من بنت لبون وست وثلاثين جزا من بنت لبون







فيسئل بعض من لا يفهم لا تقدم النعمت وفي استهلاكها لا يعنى ذلك البتة بل هو اعتبار بالمال الذي كان في ذلك الوقت من المال الذي هو المال

قوله قيل ليس هو بقول الكسبي وقيل لا نعمت وهو اشبه بالقيمة لان الساعي وان تعين لكن للمالك راسي في انتمنا على المال  
بعين العين والقيمة ثم القيمة شاذة في الحال كشيء والراي يستخرج زمانا فاجب لذكر ذلك لان لم يثبت على احد ملكا ولا يد الخجالات منع الوديعة بعد طلب  
حاجتها فانه لا يبدل بغيره فصار غرضا ليد للمالك فخرج متعلق بالمحل يستبدل بالجاره وبالجاره ليس استهلاكا وبغيره بالجاره استهلاكا وذلك  
بان يبيد في البذل عدم التجارة عند الاستبدال وانما طنا ذلك لان لم يبيد في البذل عدم التجارة وقد كان الاصل للتجارة يقع البذل للتجارة وان  
غير ما عند المالك في الكافي لو تقا ايضا عند البذل ولم يبيد شيئا فان كانا بالتجارة فمما للتجارة والخير فيهما الخيرة وان كانا بالتجارة والاخر للخيرة فبذل ما كان  
للتجارة للتجارة وبذل ما كان للخيرة للخيرة فلو تبدل بعد تحول ثم تلك البذل في غير صنع منه وحسب الزكوة عن الاصل بخلاف ما اذا كان مال تجارة بالنعم  
زكوة الاصل بهذا البذل استبدال النعمة استهلاكا مطلقا سواء تبدلها بسائمة او من غيرها وبغير سائمة وراهم او عرض كمتعلق الزكوة بالعين او لا  
وبالذات وقد تبدلت فاذا ملكته سائمة البذل تجب الزكوة ولا يخفى ان هذا اذا استبدل بها بعد تحول اما اذا باعها قبله فلا تجب الزكوة في اليد  
الا يحول بعد يد او تكون له دراهم وقد باعها باحد المتدين واقرض النصاب الدراهم بعد تحول ليس باستهلاك فلو تولى المال على المستقرض الا  
ومثله اعادة ثوب التجارة رجل له الف مال حولا فاشترى بها عبد للتجارة او عرضا للتجارة فملكته بطلت عنه زكوة الف مال ولو كان العبد  
للمتدين لم يستقر بغيره فلو كان فيه غنم فاشترى غنم في الوجه الاول علم او الا انه صار مستهلكا في قدر الغنم ان لم يحصل بآثاره شيئا وانما يستقرى العلم وعنده  
لان باطن فلا يتعلق الحكم به ولو كان وبها بعد تحول ثم بيع بقضاه او غيره لاشي عليه ملكته عند الرجوع لان الرجوع فسخ من الاصل في النعمت وتعيين في شكله  
فما دله قديم ملكه ثم ملك فلا ضمان ولو رجع بعد ما حال تحول عند الموهوب له فكذلك خلا فلو كان في غير قضا فانه يقول يجب على الموهوب لانه  
مختار فكان ملكه كما قلنا بل غير مختار لانه لو اشترى عن الدار في الوجه الثاني لو رجع بعد ان حرمه بغيره فاستقر الا ان لم يملكه لان وجوب الزكوة لم يطل  
بعين ملك الدراهم فلو بعد الموهوب قديم ملكه بخلاف ما لو كان اشترى العبد بغيره في التجارة وحول حوله فوجب بيعه بقضا لانه قديم ملكه وان كان بغير قضا من  
لان بيعه بغيره في حق الزكوة وعن هذا قلنا الوجه الثالث بالتحال على اثنان يحول فرد بغيره بقضا او رضى زكي اثنان لعدم تعيينه ولو باع  
بغيره في التجارة فوجب بعد التحول ان كان بغيره لم يترك البائع لعرضه ولا العبد لانه كان له في وقته قديم ملكه وان كان بلا ضمان  
لم يترك المشتري العرض وزكوة البائع لانه كالبائع المحمي حتى يصير العبد الذي اشتراه للتجارة لان الاصل كان للتجارة فكل البذل فان تولى في غير ذلك كان  
زكوة العرض مضمونا عليه لانه استهلكه حيث استهلكه لغيره في التجارة والله سبحانه تعال علم قوله هو ملك للنصاب تخصيص على شرطه ولو لم يكن ملكا لفل فعمل خمسة  
عن ايتين ثم تحول على ايتين لا يجوز وفيه شرطان آخران ان لا ينقطع النصاب في اثنان يحول فلو عمل خمسة عن ايتين ثم ملك ما في يده والادبها  
ثم استفاد قديم تحول على ايتين جاز ما عمل بخلاف الاولين لانهم وان يكون النصاب كاملا في آخر التحول فلو عمل عشرة من اربعين حال التحول وعنده  
سبعة وثلاثون فلكونه على حدة ان كان حرفا للفقراء وقعت فضلا وان كانت قائمة في يد الساعي او الامام اخذها ولو كان الادار في آخر التحول مع الزكوة  
وان اقتصر النصاب باذنه ذكره في النهاية نقلنا من الاصل وهو في فصل ساعي خلاف الصحيح بل الصحيح فيما اذا كانت في يد الساعي وقومها زكوة فلا يشرط  
في اخذها رجل له اتمل دراهم حال عليها التحول الا لو ما فخرج من زكوة ثمانية ثم حال التحول على ما بقي الا زكوة عليه وعلى هذا الوجه في زيادة الزكوة على الغير  
من اربعين عشرة فتم التحول لا يجوز من الزكوة اما لو عمل عشرة من اربعين الى المصدق فتم التحول والشاة في يد المصدق جاز هو المصدا لان الدفع الى المصدق

منه

حازلنا ادى بعد سبب الوجوه فيكون كما اذا كفر بعد الحج

لا يزال ما كان على المذنب من ثمن الزكاة اذا اقبل خمسة من المؤمنين فما كان حال المحول وعنده ما تروى خمسة وتسعون او استفاد خمسة اشتر  
فحال على ما تبين ان يتقص من الباقي درهم فصاعداً لا يتقص الاول اذا لم تزد ولم تنقص فان كانت تلك الخمسة قائمة في يد الساعي فالقياس ان لا يجب له زكاة  
ويانفخ خمسة من الساعي لا انما خرجت من ملكه بالبيع الى الساعي وان لم يخرج في معنى الضمان لا لا يملك الاستدراك قبل المحول وفي الاثمان لا يكون  
لما ذكرنا ان يد الساعي في المقتضى يد المالك قبل الوجوب المحول فقيامه في يد المالك ولان المتجمل يحتل ان يصير زكاة فكل من يذو يد الفقراء  
ويحتل ان لا يصير زكاة فكل من يذو يد المالك فاعتبرنا يد المالك احتياطاً لان القول بفرض الوجوب يوجب الى المالك فبأنه لو لم يوجب الزكاة  
بقية الخمسة على ملك المالك فبقية ان دخل المحول والنصاب كاملة فتجب الزكاة على تقدير عدم ايجاب الزكاة فاذا اختلفت فتجب مقتضى الحال  
لاستنداد الاستدراك لوانه لو استند الوجوب الى اول المحول بقى النصاب ما قصا في آخر المحول فيبطل الوجوب وانما لم يملك الاستدراك لانه عين زكاة من هذه السنة  
لما دام احتمال الوجوب قائماً لا يكون ان يسترد من نقد الثمن في مخرج بشرط استحقاقه لا يمكن الاستدراك فاحصل انه تعلق حق الفقراء به مع بقائه  
ملك المالك ولما لم يكن ضماناً لانه بعد الفرض والمعدن من ليس ضماناً فحصل ما مضى لم يطل لفرضه وكذا لو كان الساعي استملكها او انفقها على نفسه  
فرضه لان ذلك وجب المثل في ذمته وذلك كقيام العين في يده وكذا لو اخذ بالساعي عمالة لان العمالة انما تكون في الواجب لان قبضه لوجوبه  
يكون للفقر ان يتحقق سبب العمالة وما قبضه غير واجب ولا يقال ما في ذمته الساعي دين واداء الدين من العين لا يجوز انما نقول هذا اذا كان الدين  
على غير الساعي اما اذا كان على الساعي فيجوز لان حق الاخذ له فلا يفيد الطلب منه ثم دفعها اليه ان كان الساعي مضراً الى الفقراء او الى نفسه  
وهو فقير لا يجب الزكاة لان الساعي ما مضى بالصرف اليهم ولو صرف المالك بنفسه لغير ملكه ونقصان النصاب فكل ذلك هنا ولو مضى من الساعي  
قبل المحول وجوباً بعده لا يجب الزكاة ولما كان ان يسترد ملكاً لو مضى من يد المالك لنفسه فوجوبه بعده وانما يملك الاستدراك لانه عينه لا يكون  
بذو السنة ولم تصرف قلنا لان بالبيع صار ضماناً فلم يسترد ما مضى وقضاه الساعي الى الفقراء لم يلزم لان كان المالك ضماناً قبل ذمته ضماناً  
عنده ان يصفى بنفسه او يتصل الكسب يدفع الزكاة اذا ادى بعد اداء الميراث بنفسه عينه علمه بانه اولاد وعنده جهالة الاولاد علمه بالنقص الثاني او استفاد  
خمس فتم المحول على ما تبين يصير المذنب زكاة في الوجوه كلها من وقت التحصيل والايام من ملكه من الدين زكاة من العين في بعض الوجوه ولا يجب عليه  
زكاة تلك الخمسة وان كانت قائمة عند الساعي اما غيره فلا يلزم الزكاة في الكسب وانما يملك الاستدراك لانه عينه لا يكون ضماناً قبل ذمته ضماناً  
انما يخفى هنا في مثل هذه الصورة فاما لو ملك ما تبين فعلها كلها مع ولا يسترد ما قبل المحول كما في غير الاحتمال فوجوب زكاة بان يستدرك قبل تمام المحول  
شأنه الا ان استفاد ما لا يجب زكاة هذه المائتين لانه العلة بالاتفاق الفصل الثالث اذا استقصى عا في يده ولا يجب في الوجوه كلها فبأنه كان  
في يد الساعي وان استملكها او اكلها او قضى او بجزء العمالة فمنه ولو صدق بها على الفقراء او لنفسه وهو فقير لا يلزم لما قدمناه الا ان تصدق بها  
بعد محول بنفسه علمه بالنقصان او لم يعلم وعنده ان علمه لو كان ضماناً عن الكل واعلم ان ذكره في الفصل الاول من ان الساعي اذا اخذ الخمسة  
عمالة ثم حال المحول ولم يمل النصاب في يد المالك يقع الخمسة زكاة بتأخر على وجوب زكاة في هذه الصورة بسبب لزوم الضمان على الساعي لانه اعطاه  
في غير الواجب ذكره في مثل من السائمة خلافاً لغيره وقيل ما حاصله ان جعل شاهداً عن العين تصدق بها الساعي قبل المحول وتم المحول ولم يستدرك  
تطوعاً ولا يلزم من كونها عند الساعي للفقير وتصديقاً فبأنه كان الثمن قائماً في يده وانما يملك المالك لانه بدل ملكه ولا يجب الزكاة لان الساعي

الفقير

وفي سائر ما لا يرد ويجوز التجبيل لا يملك من سنة لوجوب السبب على المكاتب والاعقاب والحد  
 حله لا يرد ولا يملك التجبيل لا يملك من سنة لوجوب السبب على المكاتب والاعقاب والحد

النفس قبل الحول ولا يكمل بالشئ فان كانت الشاة قائمة في يد الساعي صارت زكوة كما قدرت لان قيامها في يده كقيامها في يد المالك ولو كان الساعي  
 انحرافا من عماله واشهد على ذلك وجعلنا الامام له عالة فتم الحول وعند المالك سنة وثلثون والمجمل قائم في يد الساعي فلا زكوة عليه بشئ  
 انحرافا من عماله زالت من ملكه فانتهى النصاب فلا تجب الزكوة ولان يسترد الانما في يده بسبب فاسد فان كان الساعي باعسا  
 قبل الحول او بعده فالبيع جائز كما لم يشترى شرار فاسدا اذ ابيع جاز مبيع وبعين قيمتها للمالك ويكون الثمن له لانه بدل ملكه فان قلت لم كان  
 هذا الاختلاف قلت لانه لما خرجت عن ملك المجمل بذلك السبب فعين تم الحول بصيرته انما بالقيمة والسائمة لا يكمل لصاحبها بالدين كما ذكرنا  
 في اوامير القديس به الساعي مما جعل من فقدوا سائمة قبل الحول فلا ضمان عليه بل انما يقع بفعل ان لم يكمل او بعينه ان كان عن نصب في يده فملكها  
 او فرضا او بعده في موضع لا تجب الزكوة كما لو انتقل النصاب ضمن علم او لا عند ابي حنيفة وخبرهما لا يضمن الا ان علم بالانتقاس فان كان المالك غاف  
 بع الحول ضمن عند الكل وقبله لا قوله وفيه خلاف ما لك هو يقول الزكوة استقاط الواجب لا استقاط قبل الوجوب وصار كالصاوة قبل الوقت  
 بجامع انه اذا قبل السبب في النصاب محول ولم يوجد قلنا لا نسلم اعتبار الزكاة على مجرد النصاب بجزء من السبب بل هو النصاب  
 فقط والحول ما جعل في الاداء بعد بل الوجوب فهو كالدين للمجمل وتجعل الدين للمجمل صحيح فالاداء بعد النصاب كالصاوة في اول الوقت لا قبله وكثير  
 المسافر في رمضان لانه بعد السبب بخلاف العشر لا يجوز تجبيله لانه يكون بل السبب في السبب في الارض النامية بالخارج تحقيقا لم يخرج بالفعل لا بالسبب  
 ويدل على صحة هذا الاعتبار ما في ابني داود والترغدي من حديث علي كرم الله وجهه ان الغائب ضي القديس سال النبي صلى الله عليه وسلم  
 في تجبيل زكوة قبل ان تحول عليها الحول سارعة الى الخيرة فاذا نزل في ذلك ولو سلم ما ذكره فنفقه الحول تستند الى اول الحول لانه حال عليه الحول  
 اسم لاوله الى آخره فحق اوله مثبت بجزء من السبب قد ثبت الحكم في مثله عند وجوده اذ كان الباقي مترقيا واقعا ظاهرا كما انترفع في تبدل السفر  
 وفيه نظر اذ قد يقال على ما اورنا وفيما مر مسئلة الزمعة قصد اقل السفر اخذ فيه لا وجود اقله فالترخص في ابتداءه بعد تمام السبب على انما لم يزم  
 بوقوع المجمل زكوة في الحال بل ذلك موقوف الى آخر الحول فان شتم فالنصاب كمال بين ذلك والابتين ان وقع نقلا قوله ويجوز التجبيل لاكثر من  
 وعليه مخرج ما لو كان لا يباعه فجل عن نفسه ما نانا انما في ملكه لانه يستب الزيادة من السنة الثانية ولو قال على ما بين فادى خمسة وعجل خمسة  
 ثم استفاد عشرة جاز وقال زفر لا يجوز المجمل عن السنة الثانية لانه لما تم الحول وجبت الزكوة فانتهى النصاب فقد وجب الحول امثالي والنصاب ينتقل  
 قلنا الوجوب بتمام الحول لانه فيكون الانتقاس بعده فلم يمنع الانتقاس الحول قوله ويجوز النصاب ان كان في ملكه النصاب احد وقال زفر لا يجوز الا ان كان في ملكه  
 ولا لزم تقديم الحكم على السبب جوابه ان النصاب الاول هو السبب الاصل وما سواه تبع له فلم يقدح في السبب وخبره ان يقال ان اعتبر بها  
 لوجوب عشرة مثلاً فباطل والا لا يفيد وكونه الاصل يعني اول كسبه بوجوب لزوم هذا الاعتبار ثم ما الا بسمه كسبه قد وجد فهو الدليل عليه كما كان  
 فجل منها خمسة وعشرون عن الف ثم استفاد ما فتم الحول وعنده الف جاز عن الف وفي فئا وسه قاض خان لو كان له خمس من الابل الحول  
 يعني اجمالي فجل شاتين عنهما وعافى لظنهما ثم نجت خمس قبل الحول اجزاء عما جعل وان جمل عما جعل في السنة لا يجوز الثانية انتهى وقد يقال ليس في  
 هذا اكثر من كونه عين المدفوع عنه ولو كان المدفوع عنه في يده فاخرج عنه عيناً قدر زكوة وعنده من خمسة غيره ايفلا يفرط ليعينه فكذلك اذا فرق سوى  
 ان المخرج عنه مدوم في الحال وذلك لا يمنع يجوز ان لا تجب النصاب ليست في ملكه يستلزم جوازه والملزوم ثابت فكذلك الاخر اذ قد تبنى





[illegible]

ششماں

نہ

تاریخ

في مسئلة احوال قول له وبعد النصاب في السواك ثم اخبر جواب عن مقداره انه قد عرفت بعد النصاب في السواك ثم عرفت ان ذلك فيما تحرر عن التشقيق  
اي ايجاب التشقق لما فيه من منة المصلحة على الملاك وليس ذلك بلازم هنا قوله ولابي حنيفة روى الدارقطني عن معاذ بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم  
امر ان لا ياتوا من الكسوة شيئا وهو يعني بالنبال بن الجراح واما النسبة الممهدة الى حديث عمرو بن حزم فقال عبد الحق في احكامه روى  
ابو اذيس عن عبد الله بن محمد بن ابي بكر بن عمرو بن حزم عن ابيها عن جدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كتب هذا الكتاب بعد من حزم عن  
ذكر في الفتنة فيه ليس فيها صدقة حتى تبلغ ما تاتي درهم فاذا بلغت ما تاتي درهم فبعضها خمسة دراهم وفي كل اربعين درهما درهم وليس في ذلك الا  
مقدرة ولم يغيره عبد الحق للكتاب وكثيرا ان يفعل ذلك في احكامه والوجود في كتاب ابن حزم عند النسائي وابن حبان واحكام وغيرهم وفي كل اربعين  
واحد من الورق خمسة دراهم وازاد في كل اربعين درهما درهم وروى ابن ابى شيبة ثنا عبد الرحمن بن سليمان بن جهم عن الحسن قال كتب عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشجري  
فاناد على المائتين ففهم كل اربعين درهما درهم وقد عرفت في الحديث الصحيح قوله عليه الصلوة والسلام ان توارع العشرة من كل اربعين درهما درهم قوله كل  
اربين درهما درهم خرج تفسيره قوله ان توارع العشرة فيفيد ان توارع العشرة على هذا الوجه لان هذه العشرة في موضع الحال من المشغول فيكون  
يداني في عالم الذي هو الامر بالاغتناء فيكون الوجوب على هذا الوجه ليقى ان يقال ايضا انه لم يصر في النفي عما ذكرنا الا بمفهومه من العشرة ولا يصر  
بالانفاة الى العدم الا على وجه واحد على رتبة من الاجابة ولو اعتبر المفهوم كان المنطوق مقدر ما عند المعارضة خصوصا وفي الاحتياط قالوا في  
ببات المعارضة بين حديث علي بن ابي طالب وعمر بن حزم واثر عمر بن الخطاب في نفي ان تمام حكم ما زاد ان تجب في كل اربعين درهما درهم فلا يكون من حكم  
ما زاد خلاف ذلك والاصل ان بياننا حكم ما زاد من العشرة فان قيل سئل على ازيادة ما زاد من الاربعينات وفعل المعارضة فلما ليس باولي من اعتبار  
له في حديث علي بن ابي طالب ما زاد من اربعين فحسابه خمسة في المائتين وهو ان يكون فيما درهم فان قيل بل يحمل في المعارض  
يث على اول منه فيه لانه موجب ذلك مستط فيكون فيه الاحتياط ولكن ان حديث معاذ بن النعمان في قوله باذن تامل لانه انما سئل المصدق وكلامنا فيما  
جاء الى رب المال وهو ليس بمبني ان يعطى بل الواقع في حقه تغافل السقوط والوجوب فلما ذلك لو لم يكن ملزوما للجرح العظيم والتقدير في بعضها في  
الصورة وهو ما اشار اليه المصنف بقوله لتقدير الوقوف وذلك ان ذلك ما تاتي درهم وسبعة دراهم وجب عليه على قوله خمسة وسبعة اجزاء من اربعين  
درهم فاذا لم يرد حتى جازت السنة الثانية كان الواجب عليه كوة ما تاتي درهم ودرهم ودرهم وكوة ثمانية وثمانين جزءا من درهم وذلك لا يعرف الا اذا عرفت  
من كوة لا نهائة وربعه ونصاب قوله والمعتبر في الدراهم ان هذا الاعتبار في الزكوة ونصاب السركة والمهر والتقدير الديار واذ قد  
الاشتغال في التعريف لهم فلا بد من النظر في ظاهر كلام المصنف في هذه الآية عرفت قال في تفسيره في كتاب الاموال ولم يزل الاشتغال في ايراد المهر ولا يزيد ولا ينقص  
في علم ما روي في كتابه في قسمه الزكاة خلافا لقال الدنيا خمسة اجزاء عشرة وان قيل انما هو القير والواو الخمس شريكات فالدنيا عندهم مائة شعيرة وعند اهل السنة مائة شعيرة  
ان القير طعمهم طوبى وثمانية وذكر فيه ايضا في تحديد الدنيا سطفا فقال اعلم ان الدنيا مائة شعيرة وثمانين والذائق اربعة طسوجات والطسوج حبة ان  
بسة شعيرة ان والشعيرة ستة خراول واخذوا في عشرة فلسا والفلس ستة فيلات والفيل ستة فيلات والنفقة ثمان قطعير والقطيرة ثمانية شعيرة  
انتهى فان كان المراد بالمراد اول او الشعيرة المعروفة فلا حاجة الى الاشتغال بتقدير ذلك وهو تعرف الدينار على عرفهم فقد تعرفت دينار كما  
المقصود اذ احكم خرج من هناك ويوضح ذلك قوله صلى الله عليه وسلم المكيا ل مكيا ل المدينية والوزن اهل مكة نفقة النسائي عن احمد  
سليمان ووثقه وان لم يكن كذلك بل لعدم اصطلاح خاص فلم يجعل ما ذكره تحديدا ولا تحميعة عند العقل لان الدرهم جدي مبداءا يقدر به المسببات الاصطلاح  
من شخصه ما قد لا يقدر على الاعتبار بها لوعرف وانما تعلم ان المقصود تقدير كمية شئ موجود ثابت والنموصل الى ذلك لا يتوقف على هذه المتكلمات

216











يقوم بها ما هو انفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال رضي الله عنه وايدى عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الاصل خير لان التفتيت في نقد قيمته لا يشاء بهما سواء ونفسه لا انفع ان يقوم بها بما يعلم ان لا يوسع الله فيهما بما اشترى ان كان التفتيت بقدر

نحو ثلثه لا تجارة فيه هذا الخراج لا الزكوة ولو كانت عشرة فيدفعها على صاحبها لا يفتح ان عدد محمد يحجب العشرة والزكوة وعندهما التفتيت واعلم ان نية التجارة في الاصل تعتبر ثابتة في بدله وان لم يتحقق شخصها فيه وهو ما لا ينفك يقال غرض اشترى من غير نية التجارة يحجب عند المحول تقويمه وزكوة وهو ما قولنا في مال التجارة فان يكون التجارة وان لم يوفيه لان حكم البدل حكم الاصل ما لم يخرج به يد عدهما وعن هذا لو كان العبد للتجارة فقتله جرحا موطئا وقع به يكون المرفوع للتجارة بخلاف ما لو كان التفتيت عند الفسخ من القصاص على القاتل لا يكون للتجارة لانه بدل القصاص المتناول على ما عرفت من اصلنا ان موجب العرف القصاص حينئذ لا امر من منه ومن الدية ولو اتبع مضافا عبد او ثوبا له وطلعا او مملوكة وجبت الزكوة في الكل وان قصد غير التجارة لانه لا يملك التفتيت الا للتجارة بخلاف ما لو كان حيث لا يملك التفتيت المحمولة لانه يملك التفتيت لغير التجارة كذا في الكافي ومجمل عدم الزكوة في الثوب لم يملك المال ما دام لم يقصد بيعه منه فانه ذكر في فتاوى قاضي خان التفتيت اذا اشترى ذوا بالبيع وشترى لدا بطلا ومثاقا وداقان كان لا يرفع ذلك مع الذب الى المشتري لانه زكوة فيها وان كان يدفعها سمعا وجب فيها وكذا العطار اذا اشترى قوارير قوله يقوم بها المالك في البلد الذي فيه المال حتى لو كان بعث عبد التجارة الى بلد اخر في سبابة محال المحول تعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفاضة تعتبر قيمته في اقرب الاسعار له ولكل موضع كذا في الفتاوى ثم قول ابي حنيفة فيه ان تعتبر قيمته يوم الوجوب عند يوم الاداء او اختلاف بينهما على ان الواجب عندهما جزم من العين كذا ولا يضمنها الى القيمة فيعتبر يوم المنع كما في منع الوديق وولد المغضوب عنه الواجب عندهما ابتداءا ولا يجرى المصدق على قبولهما فيستند الى وقت ثبوت الجواز وهو وقت الوجوب لو كان النصاب كيكلا او موزونا او معدودا كان له ان يدفع ربع عشر عينه في الغلار والخصص اتفاقا فان احب عطار القيمة جزمي اختلاف وكذا اذا اشتمك ثم لم يفرغ لان الواجب شئ في الذمة فصار كان العين قائمة ولو كان نقصان السعر فنقص في العجز بان اتممت المحلة اعتبر يوم الاداء اتفاقا لانه لم يملك بعض النصاب بعد المحول وكانت الزيادة لزيادة ثمنها اعتبر يوم الوجوب اتفاقا لان الزيادة بعد المحول لا تنضم نظيره اعورث امته التجارة مثلا بعد المحول فانفقته قيمتها تعتبر قيمتها يوم الاداء او كانت عورثا بطلا البياض بعده فان زادت قيمتها اعتبر يوم تمام المحول قوله وتفسير الانفع ان يقوم بها بما يبلغ النصاب باصريح المعبر باختلاف الردية واقرار الصاحبين في التقويم لا بالنفع او بالتخيير او بما اشترى به ان كان من النقد ولا بالنقد الغالب وبالنقد الغالب مطلقا ثم فسر الانفع الذي هو واحد ما بان يقوم بما يبلغ النصاب معا او اذ كان بحيث اذ قام بها باحد لا يبلغ النصاب والاخر مبلغ تعيين عليه التقويم بما يبلغ فاذا ان باقى الاقوال تجال هذا وليس كذلك بل لافادات في تعيين الانفع بهذا المعنى على التفسير في هذا النهاية واختلافه قال في النهاية في وجه هذه الرواية ان المال في يد المالك يتفق به زمانا ولا يعلل به من اعتبار مسغبة الفقر عند التقويم الا ترى انه لو كان يقوم به من المتدين يتم النصاب بالآخر لانه يقوم به النصاب بالاتفاق فهذا المشقة انتهى في اختلافه قال ان شار قومها بالذهب ان شار بالفضة وعن ابي حنيفة انه يقوم بها ما هو الانفع للمنفعة وعن ابي يوسف يقوم بما اشترى به اذا كان يتم النصاب بما يقوم فلو كان يتم بها دون الآخر قومها بالصيرة لنها انتهى فانه ان يحول ما يستر بعض المملوك بالانفع فاعني يقوم المالك بالانفع مطلقا فيتعين بما يبلغ بنفسه ما دون ما لا يبلغ فان بلغ كل منهما واحد هاهنا زوج تعيين التقويم بالزوج وان استويا رواجح بغير المالك كما يشير لفظه الكافي فانه كان الانفع به المصلحة صحيح ان يقال القول بالتخيير مطلقا والقول بالفصل بين ان يكون اشتراكا باحد التقدين فيلزم التقويم به او لا فبالنقد الغالب قد يقال على كل تقدير لا يصح مقابلة القول بمقداره يقوم بالنقد الغالب على كل حال بعد الاتفاق على تعيين ما يبلغ النصاب لان المقيد من كون النقد زوج كونه اغلب شهرته

الأنه العلم في معرفة المالة وان اشترى بها بغير التقو قدوميا بالتقو الغالب وعن محمد بن رازة فيسرها بالتقو الغالب على كل حال كماله في الغنم  
والمستحبات اذا كان النصاب كالمطلوع في الحول فتقصاه فيما بين ذلك لا يستقط الزكاة كانه يسقط اعتبار الكمال في اثنائه اما لا يد  
منه في ابتدائه لا يعتقد ويحقق الغناء وفي انتحائه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك كانه حالة البقاء فتدفع في مال ذلك النصاب  
يطلب الحول ولا يجب الزكاة لا بغير النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الاولى لان بعض النصاب باق فيبقى  
لا يعتقد **قال** وتظهر قيمة العزوض الى الذهب والفضة حتى يلمه النصاب لان الوجوب في الكل باعتبار خياره دون  
افتروقت جهة الاعداد وبضم الذهب الى الفضة للجائسة من حيث الثمنية ومن هن الوجه صار سببا في تقويم القيمة عند الحقيقة

ينصرف المطلق في البيع الى ولا يبيع في البان الا بوج من ناس لا قبل وان كان الاخر فليكن في الكثر ويكون سكوت في اعلمته عن ذكر قول محمد انما قالوا لا  
لعدم خلاف هذا المذكور في الاصل المالك باختيار ان شارقه بما بالدرهم وان شار بالدينار من غير ذكر خلاف فلهذا انما كانت عبارة النصاب التي ذكرها  
والكا في ان اعتبار الانفع رواته عن ابي حنيفة وجميع بين الروايتين بان المذكور في الاصل من التخيير هو ما اذا كان التخيير بكل منهما لا يتفاوت قوله  
لان مبلغ في معرفة المالة لا بد له والبدل حكم للبدل وجوب قول محمد ان العزوض صلح معينا وصار كما لو اشترى بغيره مطلق ينصرف الى التقدير الغالب  
ولان التقويم في حق الله يعتبر بالتقويم في حق العباد وتبي قومنا المعصوب والمستملك يقوم بالنقد الغالب كذا في قوله فتقصاه فيما بين ذلك  
لا يستقط الزكاة حتى لو بقي درهم وفس منه ثم استفاد قبل فراغ الحول حتى يتم على نصاب زكاة وشروطه فركه المنزول الحول السبع والاشهر  
في السوا تخم النقيدين وفي غيرهما اعتبر آخر فقط وجه قول زفران السبيل لنصاب الحول وهو الذي حال عليه الحول وهذا فرع بقاؤه في تمام الحول  
وهذا وجه قول الشافعي ايضا على انه اخرج مال التجارة للحجج اللازم من الزام التقويم في كل يوم واعتبار افيه قلنا لم ير ومن اعطى الشايع السبب  
النصاب الحول بل لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ونظاير لقول وهو ثمانية نفق الوجوب قبل الحول الا في سببية المال فلهذا لا تلزم من الانشغال  
وجوب الاداء على الترخي وانفق السببية بل قد تثبت السببية مع انتفاء وجوب الاداء الفقد شرط عمل السبب فيكون اصل الوجوب موجودا الى  
تمام الحول كافي الدين الحول واذا كان السبب قابلا في اول الحول انتقد الحول وح ولا ينعقد الا في محل الحكم وهو النصاب ثم اسما جبر بعد ذلك  
الى كماله انما هو عند تمام الحول لينزل الحكم الاخر وهو وجوب الاداء وكذا في ما بيننا في غير محل اسما جبر فلا يشترط صراحيه بل لا يشترط قيام الحكم  
عند اليقين للتقيد بشرط فقط ليثبت الجزاء لا في ما بين ذلك او لا حاجة اليه بخلاف ما اذا اهلك كذا لما ذكر في الكتاب وهو ما نرى جعل السببية ملوكة  
لكمال الكل لورود المغير على كل جزء من مخرجان النقصان في الذات ومن فروع المسئلة ما اذا كان له غنم للتجارة وشاوي نصابا فقامت قبل الحول  
فصلها وبيع جلد ما قيم الحول كان عليه فيها الزكاة ان بلغت نصابا ولو كان له حصيرة للتجارة فتم قبل الحول ثم صار خلايا وشاوي نصابا فقيم الحول لا زكاة فيه  
وقال الا ان في الاول الصوف الذي على الجمل مقوم فيبقى الحول ببقائه والثاني بطل تقويم الكل بالخرم فملك كل المال انتهى الا انه يخالف ما روي  
ابن ساعدة عن محمد بن اشترى عيرا بمائتي درهم فتمت له بركة شهر فلما مضت سبعة اشهر وثمانية اشهر الايام صار خلايا وشاوي بمائتي درهم فتمت السنة كان عليه زكاة  
لان عاد للتجارة كما كان قوله ولينضم الخ حاصله ان عروض التجارة ينضم بعضها الى بعض بالقيمة وان اختلفت اجناسها وكذا انضم هي الى النقيضين الاجماع  
والسوا تخم المختلفة بحسب الانضمام كالابل والغنم والنقد ان ينضم احد بها الى الاخر في تكميل النسب عند خلافا للشافعي ثم اختلف علما في  
كيفية انضم فيها على ما ذكره ثم انما ينضم المستفاد قبل الوجوب فلهذا الاداء فاستفاد وبعد الحول لا ينضم عند الاداء وينضم الدين الى العين فلهذا كان عند  
ما يولد دين مائة وجب عليه الزكاة قوله كافي السوا تخم وافادوا القياس المذكور بما في اختلاف الجس فحقه هو نظام حكمه بديل عدم جريان رب الفضل  
فيما صح كون الربى مثبت بالشبهة فاستفادنا عدم اعتبار شبهة اتحاد الجس من حيث الثمنية لا يوجب اتحاد الجس كما كروب في الدوة  
بمختلف عروض الهم لا لا ضم فيه فثبت لان وجوب الزكاة في العزوض باعتبار القيمة والقيمة هي ما في النظم لم يقع الا في الفقد قلنا انما لا نصاب لكونه  
سبب ضعف الثمنية لانه المعنى لتحويل الاغراض وسدا حاجات الاخصوس للدين او الجوهرة الا ان ثبوت الغنى هو السبب في الحقيقة انما هو بذلك لا في غيره  
قد اتحد فيه وكانا جسا واحدا في حق الزكاة وان لم يعتبر الاتحاد في غير من الاحكام كالتفاضل في البيع فحقه السبب الثمن المقدر كذا اذا كان









باب في المعادن والركاز

قال معدن ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو حديد أو حديد

على بندته فانه زكاة سواء استعمله المالك بل من الامام ومن مربيها بشترايا للتجارة كالبلخ والقشور ونحوه  
لم يشتر عندنا في حقيقته وما لا يشتر ولا اتحاد اجماع وهو ما يشتر في الامانة وهو يقول اتحاد اجماع انما يوجب الاشتراك في الحكم عند عدم المانع  
وهو ثابت هنا فانما يفسد بالاستقرار وليس عندنا في الزكاة في البر لم يفتح لهم فاذا بقيت لغيرهم قدمت لغيرهم المقصود فلو كان عند  
او اخذ ليعتد الى عمالة فكان لذلك

باب المعدن والركاز المعدن من المعدن وبه الاقامة وتسهل المعدن بالمكان اذا اقام به ومته جنات معدن ومركز كل في معدن على  
فصل المعدن المكان بقية الاستقرار فيه ثم يشتر في نفس الاجزاء المستقرة التي كتبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض منته  
ما لا يتخلل من اللغز الية ابتداء بالقرينة والكنز المنبث فيها من الاسوال بفعل الانسان والركاز يعمها لانه من الركز مراد به الركز اعم  
من كون ركزة اشخاص والمخا في مكان حقيقة فيها مشتركا مستويا وليس فاصلا باليقين ولو دارا لافيه بين كونه مجازا فيه او مستويا اذا شك  
في صحة اطلاع على المورد كان التواطؤ متعينا واذا عرف بذلك علم ان المستخرج من المعدن ثلاثة انواع جامدة وب و ينطبق كالنقد في المعدن  
وما ذكره المصنف وجاد لا يفتتح كاجمعي التورة والكحل والزرنيخ وسائر الاعمار كاليداقوت والملح واليس بجاده كالمار والقيرو النفط ولا يجب الخمس  
الا في النوع الاول وعند الشافعي لا يجب الا في النقد على الوجه الذي ذكر في الكتاب استدلال الشافعي على مطلوبه بما روى ابو حاتم من حديث عبد الله  
بن نافع عن ابي بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز والعشيرة قال الشيخ تقي الدين في الامام ورواه يزيد بن عياض عن  
ابن نافع بن يزيد بن كاهن عن ابيه ومعهما النسائي بالترك انتهى فلم يقد مطلوبه بما روى في الموطا عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن اسحارث المزني معاونة بالتبعية وهي من امة الفرض فذلك المعدن الا يوفى منها الا الزكاة الى اليوم  
قال ابن عبد البر هذا منقطع في الموطا وقد روى متصلا على ما ذكرناه في التبعية من رواية احمد بن حنبل عن ربيعة بن عبد الرحمن عن اسحارث بن بلال  
بن اسحارث المزني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو عبيد في كتاب الاموال حديث منقطع ومع انقطاعه ليس في ان النبي صلى الله عليه وسلم  
امر بذلك وانما قال يوفى منه الى اليوم انتهى يعني فيجوز كون ذلك من اهل الولايات ابتداء منهم ونحن بمسك بالكتاب السنة الصحيحة والقياس الى الكتاب  
فقولنا تعالى واعطوا ما غنمتم من شيء فان الله غنيمة ولا شك في صدق الغنيمة على هذا المال فانه كان مع محلي من الارض في ايدي الكفرة وقد اوجب  
عليه المسلمون فكان غنيمة كما ان محله اعني الارض كذلك واما السنة فقوله عليه الصلوة والسلام العجا جبار والبيرة جبار والمعدن جبار في الركاز  
اخرجه السنة والركاز يعم المعدن والكنز على ما حققناه وكان ايجابا فيهما ولا يشترط عدم اراثة المعدن بسبب عطفه عليه بعد افاودة جبارا  
هذا الاشياء فيه والاشفاق فان احكام المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الركاز لاختلاف السلب الايجاب اذ المراد بان اهلاكه او اهلاكه  
للاجير اسخاؤه غير مضمون لانه الاشياء فيه نفسه والام يجب شيئا الا وهو غلب المستحق عليه اذا استلطف استاهلوا في كميتته لاني اصله وكما ان هذا هو المراد  
في البيرة والعجا فاصلا ان ثبت للمعدن بحدوده كما دلل على خصوص اسمه ثم غلبت له كلما اخرج غير فبما الاسم الذي يعمها ثبت فيها فانه معلق  
اعني وجوب الخمس بما يسمى ركازا فاما كان من افراده وجب فيه ولو فرض مجازا في المعدن وجب على قاعدتهم تقسيمه لعدم ما يعارضه لما قلنا من  
انفراد اجرة في الاوحد مع عدم القوي على معارضته في ذلك واما ما روى عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز













سئل عن رجل صلى الله عليه وسلم ذلك وعنده خمسة أفراخ من سبائك الذهب  
وطول كل واحدة منهن ثوبان فماذا يصنع بها قال لا يصنع بها شيئا ولا يبيعها ولا يعطها ولا يهدى بها ولا يقرضها ولا يقرضها

ان ادعى اليك ان كان يردى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم له سلبه والا فانما هو باب غيظ ما لك من شارب وكذا كادوا النساء في روى الطبراني  
في معيشة سميل بن الحسن بن الحسن بن احمد بن صالح ثنا ابن حبان نا اسامة بن زيد بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان بنى سياره  
قال الدارقطني في كتابه المصنف والمختص صوابه شبابة بالمعجم وبيان موجدين ودم بطن من فله كانو الودون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن نخل كان لهم العشر من كل عشر قرب قربة وكان يحكي وادين لهم فلما كان غمهم استعمل على ما هناك سفيان بن عبد الله الثقفي فابوا ان يردوا الاشياء  
وقالوا انك تودى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب سفيان الى عمر بن الخطاب فكتب له ان يردوا الاشياء فكتب له ان يردوا الاشياء فكتب له ان يردوا الاشياء  
يودون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم او ديمهم والا فخل بشية ومن الناس فادوا اليه ما كانوا يودون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحكى لهم او ديمهم واخرج ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال ثنا ابو الاسود عن ابن ابي عمير عن عبيد الله بن جعفر عن عمرو بن شعيب عن ابيه  
عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤخذ في زمانه من العسل العشر من كل عشر قرب قربة من او سطبا واذا قد وجد ما او ذاك فلبى على الفطن  
الوجوب في العسل وان اخذ سعد ليس رايه منه وقطوع منهم كما قاله الشافعي فانه قال ادوا زكوة العسل والزكوة اسم علم اجب قيل كونه يسمونه  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم كونه رايه منه وحمل على السماع اولى وقوله كونه يسمونه اسم علم اجب قيل كونه يسمونه اسم علم اجب قيل كونه يسمونه  
في خصوص الكمية بان قاله ان النبي صلى الله عليه وسلم اصل الوجوب مع اجمال الكمية وعلى كل حال لا يكونون قاصدين في التصحيح  
سواء كان مجتمعا في الكمية او في اصل الوجوب او قد قلده في رايه فكان واجبا عليهم اذا كان رايه الوجوب ثم يكون مخرجه منه ولم يشكروا عليه  
حين اتاه بعين العسل مع انه لم يأت به الا على انه زكوة اخذها منهم يدل على انه حق مذهب في الشريعة ويدل عليه ايضا الحديث المرسى الذي لا يشبهه في  
ثبوته وفيه الامر منه عليه الصلوة والسلام باذاع العسل والمرسل بالفرادة حجة على ما قلنا الدلالة عليه وتقديره ان لا يخرج به بالفرادة فتقدر على الضعيف  
ضعفا لغيره فوق الراوى فيجدي حجة او يغلبه على الفطن اجازة كثيرة الغلط في خصوص هذا المتن ومنها كذلك هو المرسى المذكور مع حديث عبد الرزاق ابن حنبل  
وحديث القاسم بن سلام وحديث الشافعي فثبتت بحجة اختيارهم وزوجوا والا فلا ما وجب انهم لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيه وغايته  
ما في حديث القرب انه كان ادارهم من كل عشر قرب قربة وهو قربة بلوغ عسلهم هذا المبلغ ما النقي عما هو اقل من عشر قرب فلا دليل فيه عليه واما  
ما في الترمذي انه عليه الصلوة والسلام قال في العسل كل عشرة اذق رزق فنفيعت قوله حديث بنى شبابة قال في السنة وفي بعض النسخ الى سياره  
وهو الصواب بعد ما ذكر ان صوابه بنى شبابة كما قدمناه فاستعمله الزيلعي وقال كيف يكون صوابا مع قوله كانوا يودون انتهى ليس هذا الرفع شيئا  
لوقيل عن ابى سياره انهم كانوا يودون لم يحكم خطأ العبارة فانه اسلوب مستمر في الفاظ الرواة والمراد من ان قومهم كانوا يودون اذا منع باقى القوم  
كانوا يودون بل الصواب ان ابى سياره هذا ليس بصواب فانه ليس في حديث اسبى سياره ذكر القرب بل ما تقدم من قوله ان لي خلافا لعل عليه الصلوة  
والسلام اذاع العسل لما استبعده به فاستعمل ان ابى سياره المتفق ثابت وكذا بنى شبابة وهو الصواب بالنسبة الى من قال بنى سياره لا سياره فاجز  
تأمل ما قبل من الكلام الطويل فخرج اختلاف في المن اذا استعمل على الشوك الاضطر في ارضه قيل لا يجب فيه عشر وقيل يجب لو سقط على الاشجار لا يجب  
قوله وكذا في نصب السكك قال في شرح الكنت في نصب السكك نقل وكثر على قياس ان لا يرسف يعبره ما يخرج من السكك ان يبلغ قيمة خمسة اوسق وعند محمد  
نصاب السكك خمسة اوسق انتهى وهذا على كل حال اذا بلغ قيمة نفس الخارج من النصب قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يرسق كان ذلك النصب القريب على قول ابى حنيفة

ان لا يفتقر حاصل وهو الخارج قال وكل شيء خرجته الا في ما فيه الشك في مال العال ونفقة البقر والى علي السلام حكم بنفاذ الواجب في ذلك  
المثل فلا يفتقر له فيها قال تعالى لما افترس غنم العشر معنا عفا عرفت ذلك باجماع الصحابة رضوان الله عليه

وقوله وعند محمد لخصاب السكر خمسة امنار يزيد فاذا بلغ القصب قدر اخرج منه خمسة امنار سكر وجب فيه العشر على قول محمد والامام لسكر نفسه ليس  
بالزكاة الا اذا اعد للتجارة فخرج يعتبر ان تبلغ قيمته لثما با واذن فالصواب لينا على قول محمد ان يبلغ القصب بخارج خمسة مثاقير من اسفل  
ما يقدر به القصب لنفسه خمسة المنان في عرف ديارنا والله اعلم والفرق تجزئ كذا عند اهل اللغة واهل الحديث لسكونها وهو كميال معروف بهوتة  
عشر مطلا وقال المطر حرم ان لم ير تقديره ستة وثلاثين مطلا فياخذ من موهل اللغة قوله ان المفقود حاصل وهو الخارج فلا يلتفت الى كونه والى  
لارض او غير مال كما اذا اجر العشر في عند هاجب العشر على المستاجر وليس بالمالك وعند ه على المجر وكما اذا استعار الارض لغيره المستقر  
بالاتفاق خلافا لفرقة اذا كان المستقر مسلما فان كان ذميا فهو على رب الارض بالاتفاق واذا قد ذكرنا باتين فلنذكر الوجبة فيما عدا ذلك  
ان العشر منوط بالخارج وان لم يكن سببا وهو للمستاجر ولا انها كما تستثنى بالزكاة تستثنى بالاجارة فكانت الاجرة مقصودة كالشركة فكان الزكاة  
معنى مع ملكه فكان اولى بالايجاب عليه ولز في الثانية وهو رواية عن ابي حنيفة ان السبب ملكها والتماله معنى لانه اقام المستقر مقام نفسه  
في الاستئجار فكان كالمجر ولنا ان المستقر مقام المالك في الاستئجار فيقوم مقامه في العشر بخلاف المجر كانه حصل له عوض منافع ارضه  
ولو اشترى زرع عاود تركه باذن البائع فاذا ركه فعند ابي حنيفة ومحمد عشرة على المشتري وعند ابي يوسف عشر قيمة التفصيل على البائع والباقى  
على المشتري لانه بدل التفصيل حصل للبائع فعشره عليه الا يرى انه لو لم يتركه وفصله كان عشره عليه والباقى حصل للمشتري فعشره عليه لانه العشر  
واجب في الحجب قدر حصل للمشتري وانما كان يجب في التفصيل لوفصله لانح كان المستقر به احب بغيره العشر ولو غصب ارضا عشرية فزرعها  
ان نقصها بالزراعة كان العشر على صاحب الارض لانه ياخذ من انقصاها فليكون بمنزلة ما عند ابي حنيفة كالمجر وان لم ينقصها بالزراعة فاعلى  
في زرع ولو زرع بالزراعة كان العشرية ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول ابي حنيفة العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعند هما يكون في الزرع  
كالاجارة وان كان البذر من رب الارض فهو على رب الارض في قولهم قوله مما فيه العشر الاول ان يقول مما فيه العشر ونصفه كيلا يلين ان ذلك  
قيمة مخرجه قوله لا يحسب فيه اجرة العمال ونفقة البقر وكري الانار وجرته اسما من غير ذلك لعنى لا يقال لعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي  
مقابل المونة بل يجب العشر في الكل ومن الناس من قال يجب بالنظر الى قدر قيم المونة فيسقط له بالعشر ثم يشر الباقى لان قدر المونة بمنزلة المونة  
بعوض كانه اشتراه الا يرى ان من زرع في ارض مفضوثة سلم له قدر ما غرم من نقصان الارض وطالب له كانه اشتراه ولنا بالتقدم من قوله عليه الصلاة  
والسلام فيما مضى سيجاء حكم تفاوت الواجب للتفاوت المونة فلو رفعت المونة كان الواجب احدا وهو العشر وما مضى الباقي لانه لم ينزل  
الى نصفه الا للمونة والغرض ان الباقي بعد رفع قدر المونة لا مونة فيه فكان الواجب انما العشر لكن الواجب تفاوت وتفاوت عاودة العشر  
ومرة نصفه بسبب مونة فعلنا ان لم يعتبر شرعا عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المسماوى للمونة اصلا وفي آياتها فاحاطة وتحريره انه  
قد يفتى الى اتحاد الواجب مع اختلاف المونة واللازم من ذلك عشر ما يفتقر له ومنه وهو عدم تعشير البعض المساوى القدر المونة بيان المانة  
لو فرض ان الخارج مثلا ربعون فقير فيما منتهى السمار وسحق قيمته فيمن العال والشيران وغيره فان الواجب على قول العامة اربعة اشرفه  
اعتبار المجموع الخارج وعلى قول اولئك فقير لان الباقي المونة من الخارج لا يجب في قدره مقابلته شي فلو فرض اخراج اربعين فقير فيما مضى  
به البقية وغرب فان الواجب فيه فقير ان حكم الشرع فيلزم اتحاد الواجب فيما مضى بمغرب وفيما سقته السمار وهو خلاف حكم الشرع انتهى ولا يخفى على ملك









فوعلى ذلك انعقد الاجماع والتقدير من له ادنى شئ من المسكين من كاشته له وهذا مودى عن ابي حنيفة رة وقد قيل على العكس

لان الذي اليرى نصب الشرع اذ نص على الفقر اليميم وبين النبي صلى الله عليه وسلم من هم بالاعطار كان هذا هو المشروع والاسوة على ما يجتهد فيه باعتبار من المنصوص والقواعد التي تعطيها العوائد حتى يجابها فيفيدوا رجلا في انصوف لشراح وقواعده الفوائد العوائد او بالوازم لها كالحقيقة في الفرس المنقولة فان قلت السلول معناه طلب حكمه المشرع لمعصوم قلنا لو كان كذلك كان جوازه في ملكنا باعنا بالاقسام الشك في ما جابوا بقلنا مستحينا نعم ودي الطبري في قوله تعالى انما الصدقات للفقر لا للثراء باسناد عن يحيى بن ابي كثير قال المولفة قلوبهم من بني امية سفيان بن حرب من بني مخزوم اسارث بن هشام ثم وعبد الرحمن بن اربوع ومن بني جهم سعدان بن امية ومن بني عامر بن لوحي سميل بن عمرو وجوليب بن عبد العزى ومن بني اسد عبد العزى وعلمهم بن خزام ومن بني اشهم ابو سفيان بن الحارث بن عبد المطالب ومن قزاره عيصية بن حصن ومن بني تميم الاقرع بن حابس من بني النضر مالك بن عوف ومن بني سليم العباس بن مرداس ومن ثقيف العلاء بن حارث عطي النبي صلى الله عليه وسلم كل رجل منهم مائة ناقة الا عبد الرحمن بن اربوع وجوليب بن عبد العزى فانه اعطى كل رجل منهم خمسين واستد ايضا قال عمر بن الخطاب حين جارية عيصية بن حصن الحق من ركن من شله فليد من ومن شار فليكن في نفسه ليس ليوم مولفة واخرج بن ابي شيبة عن الشعبي انما كانت المولفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ولي ابو بكر انقضت قوله وعلى ذلك انعقد الاجماع اى اجماع النعابة في خلافة ابي بكر كان عمر بن الخطاب قال ما ذكرنا لعيشية وقيل جارية عيشية والاقرع يطالبان ارضا الى ابي بكر فكتب له الخط فوقعه وعرفه وقال هذا شئى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيكوه لينا لعمركم على الاسلام والآن فقط اعز الله الاسلام ونهني عنكم فان شئتم على الاسلام والافئينا بكم السيد فخرجوا الى ابي بكر فقالوا بحقيقة انت امرهم فقال ان شاء الله فقم بكم احد من الصحابة مع تبادر من من كونه سببا لاثارة التنازع وارتداد بعض المسلمين فخلوا اتفاق عقائد هم على حقيقة وان مفسدة مخالفة اكثر من مفسدة المتوقعة لب ورا لا محاربه نعم يجب ان يحكم على القول لانه لاجماع الاعين مستند علمهم بدليل افاد نفع ذلك قبل وفاته او افاد نصيب الحكم بحياة عالية السلوة والسلام او لم يكن كونه حكما معني بانتهار علمه وقد اتفق انهما وابعده وفاته او من آخر عطاء اعطاهما لحوال حياته اما مجر وتعليقه بكونه معللا بعلته انتهت فلا يصلح دليلا ليعتمد في نفي الحكم المعلن لما قدمناه من قريب في مسائل الارض من ان الحكم لا يحتاج في بقاءه الى بقاء علة لثبوت استغنائه في بقاءه عننا شرعيا عالمهم في الرق والاصطباع والزل فلما بدى في خصوص محل يقع فيه لا يتفارع عند الانتقار من دليل يدل على ان هذا الحكم ماضى في بقاءه بثبوت ما يشبهه انه لا يلزم من انصبيه في محل الاجماع بل ان طر والواجب الحكم بانه ثابت على ان الآية التي ذكرها عمر يصلح لذلك وهو قوله تعالى الحق من ركن من شئنا فليكن من ومن شئنا فليكن من والمراد بالعلمة في قولنا حكم معني بانتهار علمه العلمة النائية وهذا لان الدفع للمولفة هو العلمة للامانة اذ انشغل الدفع ليعمل الاعزاز فانما انتهى ترتيب الحكم الذي هو الاعزاز على الدفع الذي هو العلمة وعن هذا قيل عدم الدفع الآن للمولفة تفسيرا لما كان في زمنه عليه السلوة والسلام لان النسخ لا الوجوب كان الاعزاز فكان بالدفع والآن جوف عدم الدفع لكن لا يخفى ان هذا لا ينفي النسخ لان اباة الدفع اليميم حكم شرعي كان ثابتا وقد ارتفع ونفاية الامانة حكم شرعي هو علة حكم آخر شرعي فنيشخ الاول لرد ال علمه قوله والتقدير من له ادنى شئ وهو ادون وهو ادون النصاب وقد رخص غير نام وهو مستغرق في اجماعه والمسكين من لا شئ له فيحتاج للمستلقة او يوارى بدينه ويحل له ذلك بخلاف الاول حيث لا تحمل المسئلة له فاسما لا تحمل لمن يملك قوت يومه بعد استرة بدنه وعند بعضهم لا تحمل من له كسوبا او يملك خمسين درهما ويجوز صرفه لركوته لمن لا تحمل المسئلة بعد كونه فقيها ولا يخرج من الفقر بل انفق عليك نصب كثره غير نائية اذ كانت مستغفرا بما حجة ولا زلفنا بحجج العالم لان كانت

وكل وجه شرعي صنفان اوصاف واحد استدل كره في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والعامل يدقم الامام اليه ان عمل بعد عمله  
معليه ما يسعد واعرائه غير مقتدر بالثمن خلاه فالشافعي لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا لا يحد ان كان غنيا لان فيه شبهة العقد  
فلا يأخذ ما ادى الى ان يفتي تازيضا لقراءة الرسول عليه السلام عن شبيعة الوسخ والغنى لا يوازيه في استحقاقه الكرامة

كتب تشاوي نفسا كثيرة على تفصيل ما قدرنا فيها اذ كان محتاجا اليها للتدريس والاحتياط او التيسير ولو كانت ملكا على وليس له نصيبا من المال  
ودفع الزكوة له لانها غير مستغرقة في حاجة فلم يكن ككتاب ليدبره وعلى هذا جميع الآيات المحترمين اذ انما صاحب تكمل حرفة وغيره وانما حصل ان  
ثلاثة نصيب يوجب الزكوة على مالكه وهو النامي خلقة او اعدادا وسالم من الدين ونصيب لا يوجبها وهو العيسل غيرهما فان كان مستغرا فاجابة  
بما كل له اخذ ما والا حرمت عليه ككتاب تشاوي نصبا بالاجتناب الى كلها او اثبات لا يحتاج الى استكمال كل في بيته وعبد وفرن لا يحتاج الى حد  
وكرهه ودار لا يحتاج الى سكتا فان كان محتاجا الى ما ذكرنا حاجة مادية فهو فقير على دفع الزكوة الذي يحرم المسكين عليه نصيب يحرم المسكين على كل يورثه ولا  
يملكه لكنه يقدر على الكسب ويملك خمسين درهم على خلاف في ذلك قوله وكل وجه يكون لغيره اسوا لا لقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين  
اشيت للمساكين سفينة ووجب بانها لم تكن لهم بل هم اجزاء فيها او عارية معهم او قيل لهم مساكين ثم ما قولنا بالصلوة والسلام اللهم اغني مسكينا  
دا تقي مسكينا واوحش في زمرة المساكين مع ما روي انه يعود بالهدى من الفقر وخراب ان الفقر المتقوس ليس الا فقر النفس لما يصح ان كان لسان الله  
والغنى والمروءة غني النفس لا كثرة الدنيا ولا دليل على ان الفقير اسوا حال المسكين الا ان الله تعالى قد رتب في الآية على المسكين فدل على زيادة الامتياز  
بهم وذلك نظمة زيادة حاجتهم وقد مضى بانهم قدموا على الرقاب مع ان حالهم حسن ظاهر او خسران سبيل الله وابن السبيل مع انه لا يملك زيادة  
ما كيد دفع اليهم حيث اصابهم ليعلم بقطعة في قول ان التقدير باعتبار غير زيادة الاحاطة والاعتبارات المناسبة لا تخرج تحت مذهبهم من اهل العلم الفقهاء  
ولان الفقير المعنى المقصود بهذا المسكين الفقير كان سوارا لا يمنع بجزاؤهم من فقره لا فقره من المال اى قطعة من ماله يكون له شيء وقول الشاعر  
بل لك في اجر عظيم ثوبه بدين مسكينا كثيرا عسكروا به عشر شياه سمعوا بصبره مع عورض يقول الاخضر اما الفقير الذي كانت عليه تبه وفق الحال  
فلم يتكلم له سببا يقال بالنسبة والاعمال شي وحصل السبب للفقير كذا في ديوان الادب وقول الاول عشر شياه سمعوا الى آخره لم يستلزم انها مملوكة هي سبب  
عشر يحصل له يكون سببا لمن الخطاب عشر شياه يستعين بها على عسكروا هي خياله ولا يوجب فيها الخطاب افع لها وجب الاخرى قوله تعالى او مسكينا  
واكثرية اى الصنف جلد به بالبراب محض حشرة جلد ازاره لعدم ما يورثه او الصنف بطنة بلحوم وتعام الاستدلال بموقوف على ان الصدقة كاشفة والاكثر  
خطا في جعله عليه فيكون مصنفه وحض هذا الصنف بالخص على الغايم كما نحو اليوم يكون اذا مسكينا اى جماعة ليعطوا وغيره ومن تخفيض اليوم علمنا ان  
في هذه الآية ان تحس على الصدقة في حال زيادة الحاجة تخص وقوله عليه الصلوة والسلام ليس المسكين الذي تزدده الفقير والفقير والفقير والفقير ولكن المسكين  
الذي لا يعرف ولا يقطن له فيعطى ولا يقوم فيسأل الناس يتحقق عليه فعل الاثبات اعني قوله ولكن المسكين الذي لا يعرف فيعطى مراده وليس عنده شيء  
فاذا نفى المسكنة عمن يقدر على التزود لتستعين بطريق المسئلة واثبتها لغيره فهو بالضرورة من الايسال مع انه لا يقدر على التزود والفقير لكونه محتاجا  
في المسكنة وكذا اصح المشايخ في غرض ان المراد ليس الكافل في المسكنة وعلى هذا فالمسكنة المنفية عن غيره هي المسكنة المبالغ فيها لا مطلق المسكنة  
وح لا يفيد المطلوب لثالث موضع الاشتقاق وهو السكون يفيد المطلوب كانه عجز عن الحركة فلا يبرح قوله وهما صنفان اوصاف واحد شرعي الوصايا  
والا وثان اذا اوصى بثلاثة زكوة والفقير والمساكين وقد ذكرنا في الثالث لكل ثمة على قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف لزيد نصف الثلث للفقير  
نصفه ثانيا على جعلها صنفان احدا والصحيح قول ابي حنيفة ذكره في الاسلام قوله فيعطى ما يسعد واعرائه من كفايتهم بالوسط الا ان استغرقت كفاية الزكوة  
فلا يرد على النصف لان النصف غير الاضاعت وتقدير الشافعي بالثمن بانه على وجوب صرف الزكوة الى كل الامناف وهم ثمانية انما يتم على احتسابهم





لقوله عليه السلام لمعاذ بن جبل ما سئل عن الصدقة وقال الشافعي لا يمين  
 وهو رواية عن أبي يوسف اعلمنا بالزكوة ولنا قوله عليه السلام تصدقوا على أهل الأديان كلها ولو لا حديث معاذ لقلنا بالاجواز في الزكوة  
 ولا يمين بها مسجون ولا يمين بها ميت لا يمين بها ميت لان قضاة دين العير لا يقضون التملك منه لا سيما في البيت  
 ولا يشتري بشارته نفعي خلافا لما لاك حيث ذهب اليه في قاييل قوله تعالى وفي الراتب كتابان الاعطاء ان سقط الملك والتمليك ولا يمين على عمن

فلا يمين الجمع من كل صنف الا انهم خرجوا بان المستحق هو الصدقة سجان غير انه انصرف استحقاقه اليهم على اثبات انحاء الاك في تعيين من يمينه واليمين  
 حقيقة الاستحقاق لواحد الا بالصراف اليه او قبله لا تعين له ولا استحقاق الا للمعين لغير الامام لغيره على انهم لا يوردون الزكوة على اعطاء الفقراء  
 ليس الا للخرج عن حق الله تعالى لا يحقهم ثم ركنوا المروى عن الصحابة نحو ما ذهبنا اليه واه البسطة عن ابن عباس بن ابي شيبه عن عمر بن  
 وروى الطبري في هذه الآية ان عمر بن عبيدة عن عطاء بن سعيد بن جبير عن ابن عباس بن ابي شيبه عن عمر بن  
 وصنعت احبنا ان انتهى اجرة جبر عن ليد عن عطاء بن عمر بن ابي شيبه عن عطاء بن عبيدة عن عطاء بن عبيدة عن عطاء بن عبيدة عن عطاء بن عبيدة  
 حفص عن ليد عن عطاء بن عمر ان كان ياخذ النضر من الصدقة فيجعله في صنف واحد وروى ايضا عن الحجاج بن ابي اذاعة عن المنهال بن عمرو عن زرين جنيش  
 عن حذيفة انه قال اذا وقعت في صنف واحد اجزأك اخرج نحو ذلك عن سعيد بن جبير وعطاء بن ابي رباح وابو ابي القعقي وابو العالبيه وميمون  
 بن مهران باسانيد حسنة وسئل ابن الجوزي في التحقيق بحديث معاذ فاعلم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنياهم فقروا على فقرهم  
 والفقراء صنف واحد وفيه ليطرئ لشمعة قريبا وقال ابو عبيد في كتاب الاموال وما يدل على صحة ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه بعد ذلك  
 مال فجمع في صنف واحد وهم الموكفة قالو بهم الا فرغ بن حارس وعبيدة بن جبير وعقمة بن علاثة وزيد بن اخيل قسم فيهم الذمعية التي بعث بها معاذا  
 من اليمين انما تؤخذ من اهل اليمين الصدقة ثم اتاه بالآخر فجعله في صنف آخر وهم الفقراء فقال تعبيد بن علي بن الحارث حين اتاه وقد رجع حاله  
 ما قبضته اقم حتى اتينا الصدقة فنامرك بها وفي حديث سلمة بن حذاف البياضي انه امره بالصدقة قوله وانا لآية فالمراد ببيان الاصناف التي يجوز ان  
 اليهم قيل ولم يرد عن غيرهم ما يخالفهم قولوا ولا فعلا قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لمعاذ بن جبل ما سئل عن الصدقة قال الشافعي لا يمين  
 قال عليه الصلوة والسلام انك ستاتي قوا اهل كتاب دعهم الى شهادته ان الله الا الله والى رسول الله فان بهم افعوا الى ذلك فاعلم ان الله قد افترض  
 عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان بهم افعوا الى ذلك فاعلم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنياهم فقروا على فقرهم فان بهم افعوا الى ذلك  
 فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس يسميها وبين الله حجاب قوله ويدفع لهم اهل الذمة ما سئو من ذلك كصدقة الفطر والكفارات  
 ولا يدفع ذلك بحزلي مستامن وفقه المسلمين احب قولهم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام تصدقوا على اهل الاديان كلها وروى ابن ابي شيبه عن سلمان  
 جبر بن عبد الحميد عن شعث عن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابي ابي شيبه عن عطاء بن عمر بن ابي شيبه عن عطاء بن عمر بن ابي شيبه عن عطاء بن عمر بن ابي شيبه  
 به ايم الى قوله وما تنفقوا من خير فهو انكم فقال صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الاديان كلها وقال ايضا عن سلمان  
 عن محمد بن الحنفية قال كره الناس ان تصدقوا على المشركين فانزل الله سبحانه ليس عليكم بهن ان تصدقوا على المشركين فانزل الله سبحانه ليس عليكم بهن ان تصدقوا على المشركين  
 في كتاب الاموال فخر على الحسن بن ابي سعيد بن ابي ايوب عن زهرة بن سعيد بن جبير عن عبيد بن السيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق على اهل بيت  
 من اليهود بصدقة فمضى يجرى عليهم قوله ولو لا حديث معاذ لقلنا بالاجواز اي يجوز دفع الزكوة الى الذمى لكن حديث معاذ مشهور فجازت الزيادة عليه  
 اطلاق الكتاب على اطلاق الفقهاء في الكتاب وهو عام نخصه من كونه بالاجماع مستندين الى قوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين قالوكم في الدين فجاز  
 تحميمه بعد الخبر الواحد قوله لا نعدهم التملك هو الركن فان الله تعالى سماها صدقة وحقيقة الصدقة تملك المال من الفقير وهذا في البناظر ظاهر كذا في التفسير  
 لا ليس كما لا يملك من الميت ولا الورثة ولا البور حجت البساع الميت فأكثرت ان الكفر يصاحبه اليهم قوله لان تضار دين الغير لا يقتضي التملك وانما التملك

الحبل

عبد الحميد













والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة المصلية واما الفاء شرط الوجوب ويجوز دفعها الى من يملك الحق من ذلك وان كان صحيحا مملوكا  
 كانه فقير او فقرا في المصارف وان حقيقة الحاجة لا بد من خلوها فادى الحكم على دليلها وحرر فقد انصاف ويكره ان يدفع الى واحد من اثنين  
 خصا عند ان دفع جاز قال رحمه الله لا يجوز ان يكون الغناء فاضلا عن الاداء الى الغنى ولكن ان الغناء حكمه الاداء فيه تحقيقه لكنه يكره تقرب  
 الغنى منه كمن صلى وقرأ به بخاسة **قال** وان يعني بها انسانا احب الى معناه الاغناء عن السؤال لان الاغناء مطلقا مكره ويكره نقل الزكاة  
 من بلد الى بلد واما تعريف صدقة كل فريق فيجوز ان ينام حديث معاذ ثم يديه حقا لغيره لان يظن ان الانسان في قرية او الى قوم او قوم من اهل بيته  
 لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة ولو نقل الى غيرهم اجزاء ان كان مكره واما ان المصنف مطلقا بالانصاف وادله اعلم

كلما حضرت ما يؤيد فيها الى لا يجوز منها الامتنان والباقي تلخيص قوله والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة اما اذا كان له انصاف ليس تاسيا به  
 مستغرق بجواز الاصلية فيجوز الدفع اليه كما قدمنا فمن يملك كتابا تشاؤى انصافا ويؤيد عالم يحتاج اليها او جازل لا حاجة له بها فحينئذ لا آت وكره  
 ودار وجهه يحتاج الى الخبز والاشغال او كان له انصاف ثم الا انه مشغول بالدين وتعمد ما ذكر في المبسوط من ان الف والعلية الف والدار ودار وجهه  
 تشاؤى عشرة آلاف لا زكاة عليه ثم قال في الكتاب انما لو تصدق عليه لم يكن موقفا للصدقة وفي الفتاوى ولو كان له حوائث او زكاة او زكاة  
 تشاؤى ثلاثة آلاف وعلية لا يكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله والخصم من ينفق انصافا وفي باب صدقة الفطر  
 من الخلافية يعبر بقيمة الصيغة والكرم عند ان يوصف رحمه الله هو خلاف المراد في الفتاوى ولو اشتري قوت سنة تشاؤى انصافا فانما انصاف  
 انه لا يصدق باو قيل ان كان طعام شهر تشاؤى انصافا جازا صرف اليه لان زاد ولو كان له كسوة الشاة لا يحتاج اليها في الصيغ جازا صرف  
 ويعبر من الزكاة ما زاد على نورين قوله وان كان صحيحا مكتسبا وعند غيره زاد لا يجوز للكسوة لما قدمنا من قوله عليه السلاوة والسلام ان  
 لغنى ولا تدعى مرة سوى وقوله للرجلين الذين سالا فراهما جلدين اما انه لا حق كما فيها وان شئتما اعطيتكما او اجواب ان الحديث الثاني دل على ان الزكاة  
 حرمه سواء بالقوله وان شئتما اعطيتكما فلو كان الاخذ غير مستقط غير صاحب المال لم ينفذ قوله ويكره ان يدفع الى واحد من اثنين درهم انصافا  
 الا ان يكون مريضا لا ينفصل له بعد قضاء دينه انصافا او يكون مريضا اذا نزع الماخوذ على عياله لم يصب كذا منهم انصافا والمستهة فاهر وحكاما وعلية  
 وقوله في تحقيقه صريح في تعقب حكم العلة ايا ما في الخارج والاحب ان يفي بها فقير او ماله لقوله عليه السلاوة والسلام اغنواهم عن المسئلة في  
 هذا اليوم والا وجه غير هذا الاطلاق بل ان ينظر الى ما تقتضيه الاحوال في كل فقير من عياله وخاصة اخرسه كدين وثوب وغير ذلك  
 والحديث المذكور كان في صدقة الفطر قوله لما روينا فيه من حديث معاذ وهو قوله صلى الله عليه وسلم فرباني فقرتم ثم والمعتبر في الزكاة  
 مكان المال وفي صدقة الفطر مكان الراسخ المخرج عنه في الجميع مراعاة لايجاب الحكم في محل وجود سببها ولو الافضل في  
 صرفها ان يصرفها الى اخوة الفقراء ثم اولادهم ثم اعمامهم الفقراء ثم اعمامهم امواله ثم ذرية ارحامه ثم جيرانه ثم اهل مسكنه ثم اهل بيته  
 قوله الا ان يقلبها استئثار من كراهية النقل ووجه ما قدمناه في مسئلة دفع القيمة من قول معاذ لاهل اليمن اقولني بوجوب  
 شياب خمس اذ ليس في الصدقة مكان الذرة والشعير الهون عليكم وخمس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالمدينة ويجب كون محله كون من بالمدينة اخرج او ذلك ما ينفصل بعد اعطاء فقرائهم واما النقل للقرية فلما فيه من محله اخرج  
 زيادة على قرية الزكاة هذا ويناسب الا ان الصدقة الواجبة بايجاب الله تعالى الصدقة الواجبة بايجاب العبد فلا يان  
 بذكر شئ من احكامها كميل للوضع فلم يرد الصدقة بالذرة فان عين درهم او فقيرا بان قال الله تعالى ان تصدق بهذا الدرهم او صلى  
 هذا الفقير لم يلزم فلو تصدق بغيره على غيره خرج عن عمدة الصدقة وفيه خلاف زفر وزفر ان تصدق بغيره كذا وكذا تصدق بغيره جاز ولو زفر ان تصدق  
 بهذه الدرهم فمكنت قبل ان تصدق به لم يلزم شئ غير ما دللتم ان تصدق بمثلها جاز ولو قال كل منقله لقل لي من الكك فمكنت على ان تصدق  
 به لم يرد ان تصدق بكل ما ملكه الا بما جاز له طعام اذن له ان يأكله ولو قال ان فعلت كذا مالي صدقة في المساكين لا يدفع اليه من الدين



وشرط الحرية لتحقيق العليق والاسلام ليقبح قربة واليسار لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى وهي حجة على الشافعي في قوليه على ذلك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله وقدر اليسار به ما لا يقدر النفاذ في الشرع به فاصلا عما ذكر من الاشياء لانها مستحقة بالحاجة الاصلية والمستحق بالحاجة الاصلية كالمعدوم ولا يشترط فيه العوز فيعلق بهذا النصا بجزء ما ان الصدقة وجوب الاخمية والقطر قال يخرج ذلك عن نفسه لمحدث بن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة القطر على الذكور والنفثي الحديث ويخرج عن ذلك الصغار لان السيد يسره عنه وقيل عليه لا يشترط اليدين في زكاة الراشدين هي اما في البيعة والاخوة لا في النظم باعتبار انهم قد كانوا متعددين بعد الراشدين في الاصل والوجه انهم كانوا يورثون

فلما اذا اذنا بان منكر وجوبها لا يفرق ان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا والمرتجى في اعلم قوله وشرط الحرية ليقبح العليق اذ لا يملك الا المال ولا يملك غير الحق فلا يتحقق منه الركن وقول الشافعي انها على العبد وتحملة سيد ليس بذلك لان المقصود والاسمى من التكليف ان يعرف التكليف نفس منفية لما له وهو الرب تعالى ابتداء في النظر طاعة من خصيانه وذلك لا يتحقق التكليف الا بفعل المكلف فاذا فرض كون المكلف لا يملك شرعا صرف تلك النفقة التي يتقربون في فعل الاعطاء وانما يلزم شخص آخر لزم انتفا بالابتلاء الذي هو مقصود التكليف في حق ذلك المكلف وتبينت الفائدة بالنسبة الى ذلك الاخر لا يتوقف على الايجاب على الاول لان الذي له ولاية الايجار والا يعلم من يورثه فيمكن ان يكون التكليف بجهد بسبب عبده الذي ملكه له من نفسه فوجب له ان لا يملك القطر وهو لو لم يملك انتفاء مقصود التكليف الاول ان كل باور ومن لفظ على في نحو قوله على كل حر وعبد على معنى عن كقولنا اذا فرضت على بنى قشير لغيرهم ان يجنبوا رضابا وهو كثير ويطردون الفاظ وهو خفي على ولابد على وسهال على وغضب على كلها بمعنى عنى هذا لو لم يملك شي من الفاظ الروايات بلفظ عن كيدانية الدليل العقلي فكيف وفي بعض الروايات مخرج بها على ما في سند الصحيح من حديث ثقفته على ان المال لا يخفى عليه ان قول القائل مكلف بكذا والا يجب عليه فعله يخرج الى التناقض فمنا من انتفاء الفائدة باور في مال قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لا صدقة الا عن ظهر غنى رواه الامام احمد في مسنده ثنا ليلى بن ابي عبيد ثنا عبد الملك بن عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن نتول وذكره البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب الوصايا يقتصر على الجملة الاولى فيقال وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى وتعليقاته المخرومة لها حكم الصحة ورواه مرة لنفسه هذا اللفظ ولفظ الطهر مقترن بظفر القلب وظهر العيب في المغرب وهو حجة على الشافعي في قوله يجب على من ملك زيادة على قوت يومه نفسه وعياله وروى احمد بن عوفان قال سألت حماد بن زيد عن صدقة الفطر فحدثني عن ثمان بن راشد عن الزهري عن ابي ثعلبة بن ابي صغير عن ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ادوا ما مما من تحت ارجلهم من برشك مما من كل اثنين صغير او كبير ذكرا وانثى حرا ومملوك غني وفقير انما عليكم فيه كية المدد واما فقيركم فيه والمدد عليه اكثر مما يعطيه فقد ضعفه احمد بن النعمان بن راشد وجهالة من ابي جهم ولو صح لا يقاوم ما روياه في الصحة مع ان لا يضبط كثرة من الروايات المشتملة على التفسير المذكور ليس فيها الفقير فكانت تلك رواية شاذة فلا قبل خصوص ما بنو قواما الصدقات والحديث الصحيح عنها قوله وتعلق بهذا النصاب الخ وما يتعلق به ايضا وجوب نفقة ذوي الارحام وتقدم تحقيق هذا النصاب وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر فمناه اول الباب قوله لان سبب راس يوتيه وعلى عليه الفيد بسببته الراس المذكور لفظ عن في قوله من كل حر وعبد صغير وكبير ذكرا وانثى وكذا لفظ على بعد ما قامت الدلالة على ان المراد يوتيه عن استغنائه ان هذه صدقة تب على الانسان بسبب مولاه والقطع من جهة الشرع انه لا يجب عن لم يكن من مولاه في مؤنته وولايته فانه لا يجب على الانسان لبس بعد غيره وولده وفي رواية الدارقطني حديث ابن عمر قال في اخره من توفون ولو كان صغيرا لكانت له شريعة له عليه يجب ان يخرج عنه اجماعا فزعم انهم السبب اذ كانوا بذلك الوصف والمهم استدلال عليه بالامانة في قولهم زكاة الراس وتامه موقوف على كونه بالتكريب سموه من صاحب الشرع لان السببية لا تثبت الا بوضع او من اهل الاجماع وبما ذكرنا في تأويل الاضافة في قولهم زكاة الراس اوصافه بطر بما والى الشرط لما اوجبه من تعدد الواجب عند تمامه واليوم وتعد الراس فانه يقتضي اعتبار الشارح بسببه للرأس واور عليه انما من تعدد الواجب

فيلحق به ما هو في معنى كذا وكذا الصغار لا يدينهم ويل عليهم وعلى اليك لقيام الثقة والولاية وهذا اذا كانوا الخدم والاموال للسلطان  
فان كان مالك يدين من ملكه عند ابى حنيفة والى يوسف خذنا الحمد لان الشرح اجراه بحسب الحقنة فاشبهه بالثقة ولا يؤدى عن زوجته

مع اتحاد الراس وتعد الوقت باعتبار تكرار السنين فلو كان بسبب الراس لم يتكرر عند تكرارها كالحج لما اتحد بسببه وهو لو ثبت لم يتكرر بتكرار السنين  
واجيب بمتناهية تكرار الواجب مع اتحاد بسبب وتكرر الوقت في الزكاة فان بسبب فيها المال والواجب ان المال لم يتسبب سببا بالانها  
النماء ولو تكرر وانما تكرر نظر الى دليله وهو انحول فكان بسبب وهو المال النامي بتكرار الالة فياخذ انحول غير وانما الاخر في انحول  
الاخر في الحق في الجواب ان المدعى ان تقاضى الواجب في وقت وان عند تقديره دليل سببه المتعدد وان هو من التكرار في اوقات  
بتكرار فالثابت هناك واجب في الوقت الواجب ان الشئ الواحد في يكون هذا التقاضى نحو الجواب ثم بعد ذلك اثبات بسببه شئ لهذا مثل الاستدلال  
بالدوران على عليه شئ بلا فرق وهو غير مرضي عندنا في مسائلك الالة فذلك بسبب ان يكون هذا اذ لا فرق فالعمل عليه في اثبات بسببه ما سلكنا  
من افادة السمع ثم اعطاء الضابط بانه راس يومية ويلى عليه ما يزم عليه تحت الحكم من بسبب في الجواب اذا كان فوافقه من ان في خياله فانه لا يجب عليه  
الاخراج عنهم في ظاهر الرواية ودفعه باعداد انتقار جواب بسبب ان ولاية الجارية من الاب اليه فكانت كولاية الوصي غير قوى اذ الوقت لا  
الاسن ماله اذا كان له مال بخلاف الجواب اذا لم يكن للوصي مال فكان كلاب فلم يمتح الاجر وانتقال الولاية ولا اثر في شئ العبد ولا خاص التام  
رواية احسن ان على الجارية فطرهم وهذه مسائل نحتاج فيها الجواب في ظاهر الرواية ولا يخالفه في رواية ابن زهره في العتق في الاسلام فجزوا لاد  
والوصية لقربا فلان قوله يلحق به هذا بيان حكمه المنصوص يعني انما امر الشارح بالاجازة عن قوله لا لانهم في معناه بما قلنا لانه لما قلنا لا فافادة حكمهم اذهم  
ذلك منصوص عليه قوله يودى من ماله الاب كالوصي وكذا يودى من ماله الابن الصغير من ماله وعند محمد لا يودى عن ماله كونه ابنا ولا يجوز ان كالصغير  
قوله لان اشتراط اجراء بحسب الموضة فاشبه الثقة بذلك دليل قولها وثقة الصغير اذا كان له مال في ماله فكذا هذا والاولى كون المراد ثقة الاقارب  
لان وجه قول محمد انها عبادة والوصي ليس من المالك كالكوفة وقد وجب اخراج الاب عنه فيكون في ماله فيقول لان في جوابه هي عبادة فيها معنى لولته  
لقوله عليه الصلوة والسلام او اضمن قوتهم اذ قد قلنا بالاحاديث اذ انما قد مناه عن قوله عليه الصلوة والسلام ممن يكونونه في حديث ابن عمر قلنا  
بالورثة فكانت ثقة الاقارب تجب في مال الصغير اذا كان غنيا لما فيها من معنى الورثة وان كانت عبادة قوله اجراهم استسنا وهو رواية عن  
ابى يوسف لانه العادة والثابت عادة كالثابت بالنسب فيا فيه معنى الورثة بخلاف ما هو عبادة منصفة كالكوفة لا تنصف عنها الا باذن من صاحبها اذ لا يتحقق  
منى الطامة والابتلاء الاب وفيه نظر فان معنى الموضة لا ينفي ما فيه من معنى العبادة المتفرعة عن الابتلاء واختيار الطامة من الخالفة فان ادعى ان ذلك  
ما يلحق في صدقة الفطر سنه او قد صرح بان الغالب في صدقة الفطر معنى العبادة نعم ان يمكن ان يوجه كذا بان الثابت عادة لما كان كالثابت لثبات  
اذا و متفنا اختيارا وبينها بخلاف الزكاة فانها لا عادة فيها ولو قدر فيها عادة قلنا بالاجزاء فيها ايضا لكننا انتفينا فيها ثم الوجه والا فلا ولا يخفى ما فيه  
قوله فيودى الى الشئ هو كسول التام مقصودا واور عليه ان الشئ عبارة عن متشبه الشئ الواحد وهو متف لاختلاف الواجبين كما وسبب فانه  
في الفطر الراس وفي الزكاة ما يتبنا لا اى نفسها ومما قلنا في الفطر لانه حتى لا تستطع بعرض الفقر بعد الوجوب وفي الزكاة المال حتى تستطبه  
بان يملك المال فلا شئ على انه لو كان لزم قبوله بعد لزومه شئ عا متبوبة بالدليل الموجب لكوفة مطلقا والدليل الموجب الفطر مطلقا وعدم  
ثبوت ما فيه وقيل في الوجه غير ذلك والم هو ان الالة لا تغاير بسبب لانه ليس ماسا عند الموضة بل بين ضرورة بقا لم يميل مقصوده من ارجاء  
في العبادة ولا يخفى انه لم يعم الدليل سوى على ان بسبب راس يومية لا يخفى كونه اذ لان بيان غاية ما في الباب ان الراس الواحد جعلت





فصل في مقدار الواجب وقته

القطر نصف صاع من براء ودقيق او سويق او بيب وصاع من تمر وشعير وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما النكاح على ما كان عليه في الجاهلية

انشاء باختياره فلا يبرق قال الشافعي انه على من له الملك لانه من وفاته كالفقعة ولان الملك والولاية متوقفتان فمتوقفة ما بيني عليهما الا يري انه لو شرب  
يؤخذ الى قديم ملك البائع ولو اخبر بين الملك المشتري الى وقت العقد حتى يسحق به الزوايا التمسك والتفصيص وزكاة التجارة على هذا بان اشتد له التجارة  
بشرط اخيارهم تحول فيه بخياره فبما ينضم الى من يبيع له ان كان عنده نصاب فيزكيت نصابه ولو لم يكن في البيع خيس لم يلزم له القبيصة المشتري حتى  
ينفي يوم القطر فبقيته فالقطر على المشتري ولو كانت قبل قبضته لاصحته على واحد منهما لفقده ملك المشتري وعوده الى البائع غير منتفع  
به فكان كالآب على اشتد ولو رآه قبل القبض فخير عيب او روية لقصا او غيره فبقي البائع لانه عاد اليه قديم ملكه منتفعا به ولو قبض  
على المشتري لانه زال ملكه بصد تمامه وقا له

فصل في مقدار الواجب قوله او تين او زبيب اي دقيق البر وسويقه اما دقيق الشعير وسويقه نبت الشعير قوله وهو رواية عن ابى حنيفة  
رواها الحسن عنه ومعهما ابو اليسر لما ثبت في الحديث من تقديرها بانباع كما استفت عليه عن قريب ورفعه الخلفاء فيهم بان ابا حنيفة انما قال في  
الزرة قريب في زمانه كالخسفة لا ينفذ لان الخسوس على قدر فيه لا يفتقن عن ذلك القدر فيه نفسه بسبب من الاسباب قوله في حديث ابى حنيفة  
اعلم ان الحديث والآثار تتعارضت في مقدار الخسفة ولا يابس بسوق بدة منها لظلمتها على المال اما من طرفنا فيا ترى من كلام الصنف  
واما من طرف الخلفاء لنا فيها حديث ابى سعيد كنا نخرج اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطرة عن كل صغير وكبير من امتنا  
من طعام او صاعا من اقط او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجا او متهما فحكم الناس على انهم  
فكان فيما حكم به الناس ان قال الى ابي ان دين من بر الشام بديل صاعا من تمر فاذا الناس بذلك قال ابو سعيد اما فلما انزل اخرجه  
كما كنت اخرجه رداءه لستة فحقصرا وغلوا وجه الاستدلال بلغة طعام فانما عندنا لا طلاق تباركنا الله والبر واليها فقارعت عليه من الشعير والتمر  
وخير ما نعلم من فراه منه الا الخسفة ولانه الى ان يخرج نصف صاع منه وقال لا انزال اخرجه كما كنت اخرجه فدل ان ذلك كان يخرج منه صاعا  
واليعنا خرج في رواية الحاكم منه صاعا من خسفة واخرج الحاكم ايضا عن عياض بن مبريد قال قال ابو سعيد وذكر عنه صدقة الفطرة  
الاخرجه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من شعير فقال له رجل او يدين من تمح فقال لا اناك فيه معاوية  
لا اقتبدا ولا اعمل بما وصحه واخرجه ايضا عن ابن عمر عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطرة صاعا من تمر او صاعا من بر او حديث  
وصحه واخرج الدارقطني عن مبارك بن فضالة عن ابي ايوب الى ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام فرض على الذكر والانثى والحر والعبد صدقة  
برضوان صاعا من تمر او صاعا من طعام واخرج الطحاوي في المشكل عن ابن شاذان عن ابي ايوب بن ابي بن عمر عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صدقة الفطرة الى ان قال او صاعا من بر قال ثم اعدل الناس نصف صاع من بر لصاع او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من بر او حديث  
عليه وسلم على صدقة رمضان على كل انسان صاع من تمر او صاعا من شعير او صاعا من تمر واخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال امرنا عليه الصلوة والسلام ان يعطى صدقة من رمضان عن الصغير والكبير والحر والعبد صاعا من طعام من اوى البيت منه ومن  
اوى شعير او قنبل منه الحديث واخرج ايضا عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطرة  
وفيه او صاعا من طعام واخرج عنه نحوه عليه الصلوة والسلام من حديث مالك بن اوس بن الحنظلة عن ابي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ن الا حاشي

ن

ن



وماروا بمحمول على الزيادة تطوعا ولهم ما في الزبيب انه والتمر

الاثر والزرير والشعير ولم يكن الحنطة وما ينادى به ما عدا النجاري عن ابي سعيد بن كنانة خرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر ما  
 من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط والعرة فلو كانت الحنطة من طعامهم الذي يخرج كذا والى ذكره قبل الكل  
 اذ فيه صريح مستند في خلاف ما ذهبوا اليه وعلى هذا يلزم كون الطعام في حديث الاول مراد به الاثم لا الحنطة بمخصوصه ما فيكون الاقط وما يند  
 فيه عطفنا الخاص على العام وبني عليه وان كان خلاف الظاهر فالصريح عنه وبنايه كونه المراد بقوله لا ازال اخرج ما لا ازال اخرج العنا  
 اي كذا انما يخرج مما ذكرته مما عدا حتى لا يخرج من ذلك القوت الاخر فاما خرج منه اليها ذلك القدر وما حمله في التحقيق انه لم يرد ذلك التقديم بل ان  
 صاع غير انه اتفق ان بامنه الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان خيرا الحنطة وانه لو وقع الاخراج منها لا يخرج صاع ثم ياتي  
 بعد ذلك ما رواه الترمذي عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مناديا ينادي في فجاج مكة لا اله الا الله  
 واجبه على كل مسلم ذكر او انثى حرا او عبدا صغيرا او كبيرا ان من تمح او صاع مما سواه من الطعام وقال حسن غريب انتهى وهو مرسل فان  
 ابن جريج يدين عمرو بن شبيب ولم يسمع منه وهو حجة عندنا بثبوت الحديث والامانة في المرسل وروى الحاكم عن عطاء بن رسول الله  
 بعث ما رعا بكلمة ان صدقة الفطر حق واجب فان من تمح او صاع من شعير او تمر ورواه البراء بن عازب او صاع مما سوى ذلك من الطعام  
 صححه الحاكم واعلمه غيره يحيى بن عمار عن ابن جريج نفعه القليل وقال الا زوى منكرا الحديث جدا من ابن جريج وهو يروي هذا الحديث  
 عن ابن جريج ورواه الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريج عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر صاحب  
 ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم فان من تمح او صاعا من شعير او تمر واحلال ابن الجوزي للبلي بن صالح قال صدقة قال  
 صاحب التفتيح هذا خطأ منه ولا تقام احد انفعه لكنه غير مشهور احمالي عند ابي حاتم وذكره في شيخ معروف احوال السبا وكنيته ابو الحسن وذكره في  
 ردواعنه منهم الشوري ومنهم من سألين وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال يعرف انتهى فممن يدين منه الا الارسل وهو حجة بالفراد  
 عند جمهور العلماء وعند الشافعي اذا اعتقد بمرسل آخر يروي من غير شيوخ الآخر كان حجة وقد اعتقد ببقائه من حديث الترمذي ورواه  
 ابو داود والنسائي عن ابن عباس انه طلب في آخر رمضان بالبيعة الى ان قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة  
 صاعا من تمر او شعير او نصف صاع تمح الحبيب ورواه ثقات مشهورون الا ان الحسن لم يسمع من ابن عباس فهو مرسل فانه يعرف  
 اهل الاصول نعم نحو هذا ورواه ابو داود وفي مرسله عن سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر يدين من حنطة و  
 رواه الطحاوي قال ثنا المرز بن شاذان عن يحيى بن ابراهيم بن سعد عن عتيق بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن  
 ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر يدين من حنطة قال في التفتيح اسناد صحيح  
 وكونه مرسل لا يضر فانه مرسل سعيد بن المسيب حجة انتهى وتقول الشافعي حديث يدين خطأ حمله الباقى على معنى ان الاخبار الثابتة تدل على  
 ان التعديل يدين كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وما حمله انه رجع غيره وان كان هو صحيحا وهو ليس بلازم بل التعديل الملازم  
 ان من قال ذلك كذا وتارة حقه وقت خطبته لم يكن عنده علم من فرض النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة وليس يلزم من عدم علمه او لك علمه عليه  
 والسلام عده في الواقع نعم قد يكون من مطلق ذلك لكن ليس بلازم البتة بل يجب البقاء مع عدمه ما لم يتقبل وجوده منه عليه الصلوة والسلام

ابن جريج  
ابن جريج

انما يطلب







ولما ان الاضافة للاختصاص وانحصار الفطر باليوم دون الليل والمسحون يخرج للناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى الصلاة  
لانه عليه السلام كان يخرج قبل ان يخرج ولا يخرج الا بعد ان يخرج ولا يخرج الا بعد ان يخرج ولا يخرج الا بعد ان يخرج ولا يخرج الا بعد ان يخرج  
فان قد موها عن يوم الفطر جاز له ادى بعد تقرب السب فاشبهه التخييل في الزكاة ولا تصديق بين مدين ومدين صحيح  
وان اخرها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها لان وجه القربة فيه لا يقتضي ان يكون يوم الفطر لا يخرجها والله اعلم

لا يتيمم بمحرم كونهن ثقلوا من مجولين وقيل لا خلاف بينهم فان فاذا ابويوسف لما حذر وجده خفية وثبت رطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد  
لان ثلثون استارا والبغدادى عشرون واذا ثابت ثمانية بالبغدادى تحت ثلث بالمدينة وحدثنا سوا قيل هو الاشبه لان محمد لم يذكر في المسئلة  
خلاف ابى يوسف ولو كان كذلك لكان المتبادر وهو اعرف بدينه فصح فالاصل كون البصاع الذي كان في زمن عمر هو الذي كان في زمن النبي  
صلى الله عليه وسلم قولنا بالاستصحاب الى ان ثبت خلافه ولم يثبت وعنده ذلك تكون الزيادة التي فيما تقدم من رواية الدارقطني وهو لفظ ثمانية  
ارطال وثلثين صحته اجتمعا وان كان فيمن في مائة نصف او مئتين ثم نصف الزادى سوى ضعفها ظاهر الا لا يشك في نفس الامر او ليس كما يرويه  
التصنيف خطأ وهذا التأكيد بما ذكر من الحكم الاجتهادى يكون صانع عمر هو صانع النبي صلى الله عليه وسلم هذا ولا يخفى ما في تصنيفه وانما يصح ان يكون  
انقل عن مجولين من انظر الى الاقرب منه عدم ذكر محرم خلافه فيكون ذلك دليل ضعف اصل وقوع الواقعة لابي يوسف ولو كان راويا لكان  
وتكون ذلك منه لمانية الناس ومشا تباهاهم به مما يوجب شهرة رجوعه ولو كان لم يمدحه كان لم يكتف فبذلك بانه قولهم وان ان الاضافة للاختصاص  
ليكن الاضافة صدقة الى الفطر والتشافي ايضا يقول لذلك لكن الاضافة الصدقة الى الفطر انما يفيد اختصاصا بفطرها واما كون ذلك الفطر فطر النبي  
لا فطر ليلته فلا دلالة لهذه الاضافة عليه لا بد من انما امر آخر فيقال لما فادت اختصاصا بها بالفطر ولعلها به كان جعل ذلك الفطر النما للعادة  
وهو فطر النهار والى من جعلها لوافق فلما لان فطر الليل لم يمدح فيه زكاة ولهذا لم تجب في فطر النيا الى السابعة بعدية وقد يفرق بان فطر آخر ليلة  
يتم به صوم الشهر وجوب الفطرة انما كان مله للصائم مما عساه يقع في صومه من اللغو والزفت على ما ذكره ابن عباس وذلك تيمم بليتها بفطر  
ليلة شوال اذ يتم الصوم بخلاف ما قبلها والله اعلم قوله لانه عليه الصلوة والسلام كان يخرج الفطرة قبل ان يخرج الى العمل ولان الا  
بالاعتناء كليا تيشا على الفقير بالمسئلة عن الصلوة متيقن هذا الكلام رواية فعله عليه الصلوة والسلام وقوله وكل ذلك فيما رواه الحاكم في كتابه  
علوم الحديث في باب الما ديش التي انقروا بزيادة فيها رواه واحد قال ثنا ابو الهباس محمد بن يعقوب قال ثنا محمد بن ابيهم السمرى ثنا نصر بن عاصم  
ابو شمر بن نافع عن ابن عمر قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير حراً وعبد ماعان تروا ما عان من رب  
او ما عان صغيرا او ما عان تمح وكان بامرنا ان يخرجها قبل الصلوة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيها قبل ان يغير الى العمل ويقول  
اغفرهم من الطواف في هذا اليوم قوله فان قد موها على يوم الفطر جاز لانه اوى بعد تقرب السب ليعنى الراس الذي يمونه ويلى عليه فاشبه  
لتعيل الزكاة ينبغي ان لا يخرج هذا القياس فان حكم الاصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه وبه الا ان التقدم وان كان ليدل بسبب قبول الزكاة  
وسقط ما يجب اذا وجب بالاصل قبل الوجوب خلاف القياس فلا يتم في مثله الا السبع وفيه حديث البخارى عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صدقة الفطر الى ان قال في اخره وكانوا يعطون قبل الفطر يوم اويونين وهذا مما لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من كونه باذن سابق  
فان الاستسقاء قبل الوجوب مما لا يعقل فلم يكونوا يعطون عليه الا سبع والله سبحانه اعلم قوله صحيح اخره عن قوله خلف بن عوف رويها بعد مو  
رسنان لا قبله لانه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم ومما قيل في نصف الاخير لا قبله وما قيل في الشرا لا قبله وقال حسن بن يار  
لا يجوز لتعجيل اصلا قوله لان وجه القربة فيها معقول الخ فظاهر وبه يظن قول الحسن بن زياد انها تسقط كالانصبة في يوم النحر والفرق ظاهر  
كلام المعنى وما قيل من من سقط الاضحية بل يشق الى التصدق بها ليس شي اذا لا ينبغي بذلك كون نفس الاضحية وهو اقره دم معقد سقط

نظرة









خلافا لما ذكره من ان النية في الصوم تنادي بمقتضى النية في الفعل وبنية واجب آخر قال الشافعي  
ان الفعل ثابت وفيه ما لا يكون للنية معروض فلا يكون للفرض فلما ان الفرض متعين فيحصل بصل النية

قبل الفجر ولم يعلم الا بعده وهو كثير جدا فان ما ذكرته من وضع الكسوف عند اتم انهم ثم رفته بعد الفجر وكثيرا من يفعل كذا الصبح فصرى الظهر ويحكم  
بنية قبل الفجر ولا يكره ما بعد الفجر في صبي بل بعد وسافر اقام وكذا في الصوم يجب القول بعينها ما رويهم ان مقتضاه قصر الجواز  
عني هو لا ادا ان هو لا لا يكثر كثره غير بعيد عن النظر ولا يشترط اتحادية النية في الاصل والفرق فلا يلزم ثبوت الحرج في الفجر  
وهو المتأخر بعد ثبوت في الاصل وهو المتقدمة بل يكفي ثبوت في مبين الصائمين كيف والواقع انه لم يعتبر المصحح الحرج الزائد ولا يشترط  
في اكثر الصائمين في الاصل فكذا يجب في الفرج وهذا لان اكثر الصائمين يكونون في وقت قريب الفجر فتدوم تعبدتهم وقوم لسجودهم فلو ان  
النية قبل الفجر على وجه لا يتخلل الدنيا في بينها وبينه لم يلزم بذلك حرج في كل الصائمين ولان في اكثرهم بل فيمن لا يفتن الا بعد الفجر وهم قليل  
بالنية الى غيرهم بخلاف الفقيين قبله اذ يملنهم تاخير النية الى ما بعد استيقاظ جماعة من الاكل والجماع فتعطل بذلك نية من لم يتخلل بينه  
وبين المشروع وايضا في الصوم من غير حرج بهم فلما لم يجب ذلك علم ان مقتضى التيسير يدفع الحرج من كل وجه وعن كل صائم ويكره لطلوع  
من شرويه المتأخرة وعلما ان هذا لا يفسد الواجب الصائم بل يحرم في كل صوم لكن القياس انما يصح منه ما لا ينافي ولو جرينا على تأويلهم  
من القياس كان ناسخا له او لم يبق تحته شيء فوجب ان يحاذي به مورد النص وهو الواجب الصائم بن رمضان ونظيره من قبله للصائم ولا  
يكون من يبنى قيد التيسير في مورد النص الذي رويناه فانه يحكيون ابطال الحكم لفظا بلا لفظ من فيه فليسا من انهم ما ذكرناه جواب ما كسب  
فان قيل فمن اين اختل اعتبار ما يوجد في اكثر النهار وما رويتم لا يوجب قلنا لما كان ما رويناه واقعة على ما رويتم لما في جميع اجزاء النهار واحتل  
كون اعادة الصوم في تلك الواقعة لوجوب النية فيها في اكثره بان يكون امره عليه الصلوة والسلام الاسلمى بالنداء كان الباقي من النهار كثره واحتل  
لجوز من النهار مطلقا في الواجب قلنا بالاحتمال الاول لانه احاط خصوصا ومنه نص منها من النهار مطلقا وعنده المعنى وهو ان لا اكثر من الشيء الواجب  
الكل في كسبه من موارد الفتنة فلي اعتبار ما رويتم اعتبار كل النهار بلانية ولو ان في اقله فوجب الاعتبار بالآخر وانما اختص بالصوم فانه يحكي في  
والصلاة لانه ركن واحد متقدم لوجوبه في اكثره ليشترطها في كل يوم فلي اعتبارها في اكثره بالقدرة على اداها والاحتياط لغيره لانه ركن  
فلم يقع ذلك الركن عبادة واحدا ولا حول ولا قوة الا بالله قوله خلافا لفرقة يقول لا يجوز رمضان من المسافر والمريض الابنية من الليل  
لان في حرجا كالقدن والعدم تيسره عليهما قلنا لا تفصيل فيما ذكرنا في الواجب الصائم ثم بما رويتم في غير شهر عاني لتخفيفه لا لتعطيله وصوم رمضان  
تسعين منه على الكل غير انه جاز لها ما فيه تخفيفا للرفقة فاذا صاموا وشركا الترخص التعميم قوله وهذا ضرب اى ما يتعلق بزمان بعينه من الواجب  
ينادي بملحق النية وبنية الفعل وبنية واجب آخر وهذا لا يطلق لانه في النذور الصائم فانه يبيح بالنية المطلقة وبنية الفعل لا بوقوع واجب  
آخر كالكفارة يقع على ما رويتم وعلل بان تعيين الزمان اليوم ليشترطه ابطال كميته حتى لم وهو الفعل لا محبة في حق طيلة لانه ولا يمتد لاجزاء وقته وادرك  
عليه بان الصائم باذن صاحب الحق وهو الشارح فينبغي ان يتعدى الى حقه لانه بالزمان على نفسه واجيب بانه اذن مقتصر على ان يتعدى  
في حق نفسه اغنى العود وادرك لما لم يتعد الى حق صاحب الشرح بل محتمل ومقتضى ان يتعدى الى حق غيره ان يشترط التسعين ولا ينادى بالطلاق  
النية كالتفكير في صير الزمان واجب بان صوم القضا والكفارة من محلات الوقت واصل الشروع فيه الفعل الذي صار واجبا بالنذر وموجود  
في حق من يطلق اليه وكذا نية الفعل بخلافه في النظر المقتضى فان تعيين الوقت في بعض التفصيل بتأخير الاواول فليستين الوقت بعده له بعدا كان في حق

كله في الدار صايبا بمجلسه واذ انشغل او اجاب اخر ففعل كل الصوم ونحوه قد غلبت عليه ففعل لا يصح  
 كانه لا فرق بين المسافر والمقيم والعجم والسقيم عندنا في بعض المحل لان النية كذا كنتم العذر مشقة فاذا احتجنا بالتحقق  
 بعذر العذر وعملنا في حيفه اذا صام المريض والمسافر بنية واجب اخر يقع عنه لانه شغل الوقت بالاحم ليعتبه  
 في الحال وتخير في صوم رمضان الى احدهما الساعده وتعد في نية التطوع روايتان والفرق على العمل  
 انه ما مضى الوقت الى الاحم والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة

قوله كالمقصور في الدار يقال باسم جنسه اعلم ان وجه قول الشافعي في اشتراط تعيين النية هو ان الثابت من الشارع تعيين النية هو الزمان  
 لقبول المشرع الميعين ولا زنه في محته غيره وهذا لا يتنازع في لزوم التعيين عن المكلف لان الزام التعيين ليس تعيين المشرع العمل بل  
 لثبوت الواجب من اختياره في اداءه لا لاجرة التعيين العمل بشره حاله بل لانه لا اختيار المكلف ونية مطلق الصوم كذا لك قولكم المتوعد يقال  
 باسم منبه كزيد يقال يا حيوان ويا رجل قلنا ان اما وليقول يا حيوان زيد مثلا فهو صحيح وليس نظائره لان يراد بمطلق الصوم الذي  
 هو مطلق النية صوم رمضان وحسب ليس هو محل النزاع لانه قصد صوم رمضان بذلك وان لم يرد به بعينه بل اراد فخره فيطلق عليه  
 ذلك الاسم لم يخطئ فخره سوى ذلك كما هو حقيقة ارادة المطلق مثل قول الامام باقر عليه السلام في حديثه ليس هو اداة ذلك التعيين فانه لم يقيد  
 بل بالطلاق عليه الاسم سواء كان ذلك او غير ذلك ولم يثبت ذلك بعينه يكون لاجل قصد اليه اذا فرض ان لم يقيد به بعينه فيكون مع جبر يمكن  
 لا بد في اداء الفرض من الاختيار واختيار الاسم ليس اختيار الاسم بحجبه واداء لطل في اداة الفرض بطل في ارادة الفرض فواجب آخر لان الصحيح  
 انما يبايعه الله المطلق بناء على نية الزمان عليه فيبقى هو وجه يتبادر الى البطان بنا ولى لانه يمكن اعتبار قصد التعيين بقصد الاسم من جهة ان قصد  
 ما يخلق عليه الاسم وهو منها بخلاف هذا اذ لم يتعلق به قصد التعيين ثم اعتبار ذلك المطلق الذي في ضمنه ليدان ما به ذلك المعين  
 مع قصره ان لم اراد المطلق بل الكائن ليتبين كذا في حيزه على اتقاه وهو الثاني للصحة كيف يستلزم صوم رمضان وهو يادى ويقول لم ارده بل صوم  
 كذا وادى من عدمه فانه مع ارادة عدمه اذ اراد صوم آخر يقع من رمضان عندكم قوله ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح ان يثبت في انه  
 يتبادر في رمضان منها بالمطلق ونية واجب آخر والنقل عندهما والوجه ظاهر من الكتاب قوله وهذا في حقيقه اذا صام المريض والمسافر فخرج منها  
 وهو رواية عنه وانما قيل ان اخراج ابي حنيفة المسافر اذا نوى واجبا آخر باطلا فثابت في الرواية وله فيه طريقان احدهما ان نفس الوجوب  
 وان كان ثابتا في حق المسافر لوجوبه لا ان الشارع اثبت له الترخص بترك الصوم تحقيفا عليه للشفقة ومعنى الترخص ان تبرع مشروع  
 الوقت بالنيل الى الاخف فاذا اشتمل لوجوب آخر كان تبرعا لان ايساره من وقتهم من استقام فرض الوقت لانه لو لم يدرك عدة من ايام  
 آخر لم يواخذ بفرض الوقت ولو اخذ بوجوب آخر وهذا واجب انما اذا نوى الفعل يقع عن رمضان وهو رواية ابن سامة عنه اذ لا يمكن اثبات معنى الترخص  
 بهذه النية لان المقام في الفعل ليس الا التوابع وهو في الفرض اكثر من هذا سبيل الى الانقل فليكنوا وصف النية ويقتضي مطلق الصوم فيقع  
 من فرض الوقت والثاني ان اعتبار شرعية العيادات ليس من حكم الوجوب فان الوجوب موجود في الواجب الموسع بل هو من كل تعيين هذا الزمان  
 لا اداء الفرض ولا التعيين في حق المسافر لانه غير بين الاداء والتأخير فصار تمام الوقت في حقه كشعبان فيصير مشا واد واجب اخر كما في شعبان وهذا الطريق  
 يوجب انه اذا نوى الفعل يقع عما نوى وهو رواية الحسن عنه واما ان الروايات ان حكمها العام واما اخراج المريض اذا نوى واجبا آخر وجعله  
 كالمسافر فهو رواية الحسن عنه وهو اختيار صاحب الهداية واكثر شيوخنا لا لان رخصة متعلقة خوف الزيادة والمرض لا بحقيقة العجز عن ان كالمسافر  
 في تعلق الرخصة في حقه بعجزه مقدور وذكر في الاسلام وتضمن الائمة انه يقع عما نوى لانه رخصة متعلقة بحقيقة العجز فيل ما تالا لاختلاف  
 ظاهر الرواية وقال الشيخ عبد العزيز وكشف هذا لان الرخصة لا تتعلق بفرض المرض بالاجماع لانه يتنوع الى ما يصير به الصوم نحو الحمايات ووجوب  
 الركنين والعين وغيرهما لا يشترط كالمسافر المرض الرخصة في نفسه وغير ذلك والتخفيف انما ثبت للحاجة الى دفع المشقة فيتعلم في النوع الاول



قال وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان لا وصاهما وان غم عليهم اكلوا حتى  
شعبان ثلثين يوما فاصحوا للفقراء صلى الله عليه وسلم صومهم والروية وافطر والروية فان غم عليكم الهلال  
فاكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ولا ان الاصل بقاء الشهر فلا ينقل عنه الا بدليل ولم يوجد

فصل في الرواية

فصل في الرواية ان اليوم مذكور ان ناقصا فتنفى بيمين او ذكوة تنفى اربعة لكان ايام النحر وايام التشريق فان اتفق كونه ناقصا من ذلك الرضا تنفى منقسم قال لا تنفى من ايام  
بدا ان نوى ان يصوم ما عدا رمضان اما ان نوى صوم فسد ادا الصيام رمضان فلا يصح الا ان يوافق رمضان فيمنع من اطلاق الجواز وهو صحيح  
فصل في قولهم ينبغي للناس ان يجب عليهم وهو واجب على الكفاية قوله قوله عليه الصلوة والسلام في الصحيحين عنه عليه الصلوة والسلام هو موثر  
وافطر الروية فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلثين يوما وقوله في اليوم التاسع والعشرين من شعبان تساهل فان الترائي انما يجب  
ليلة الثلاثين لاني اليوم التي هي عشية نحر لور في التاسع والعشرين بعد الزوال كان كروية في ليلة الثلاثين بالاتفاق وانما اختلف  
في روية قبل الزوال من اليوم الثلثين فعند ابي يوسف روي من ليلة المانية فيجب صوم ذلك اليوم وفطره ان كان ذلك في آخر رمضان  
وعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هو المستقيمة كذا على الخلاف في الايام وحكا في النسخة بين ابي يوسف ومحمد فقط وفي النسخة قال ابو يوسف  
اذا كان قبل الزوال او بعده الى العصر فليلة المانية وان كان بعد العصر فليلة ليلته لا خلاف وفيه خلاف بين الصحابة روي عن عمر وابن مسعود  
والشعبي بقوله ومن ثم روي رواية اخرى وهو قول علي وعائشة مثل قول ابي يوسف استي ومن الى حنيفة ان كان بجوار ايام الشمس الشمس متقو فليلة المانية  
وان كان خلفها فليلة ليلته وقال الحسن بن زياد ان غاب بعد الشفق فليلة المانية وان كان قبله فليلة ليلته وروى ابي يوسف ان الظاهر ان المانية قبل  
الزوال الا وهو الثلاثين فيجب على وجوب الصوم والفطر على اعتبار ذلك ولما قوله عليه الصلوة والسلام هو موثر الرواية وافطر الروية وروية  
فوجب سبق الروية على الصوم والفطر والقوم المتبادر منه الروية عند عشية آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم خلاف ما قبل الزوال  
من الثلاثين وانتم اترقوا وهو كونه للمستقيمة قبل الزوال او بعده الا ان واحد الرواه في نهار الثلاثين من رمضان فيكون القضاء الصوم  
وافطره ما ينبغي ان لا يجب عليه كفاية وان راة بعد الزوال ذكره في الخلاصة هذا وذكره الاشارة الى اللام من روية لانه فعل اهل الجاهلية  
واذا ثبت في مصر لم سائر الناس فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب في ظاهر المذهب وقيل يختلف باختلاف المطلاع لان لسبب الشر والفتنة  
في حق قوم الروية لا يلتزم انعقاد في حق آخرين مع اختلاف المطلاع وصلحكم لوزن التا وغربت الشمس على قوم دون آخرين وجب على الاولين  
الفطر والمغرب دون اوليك وجب الاول عموم الخطاب في قوله صوموا مطلقا مطلق الروية في قوله لروية وبروية قوم يصدق اسم الروية فيثبت  
ما تلقى به من عموم الحكم فيم الوجوب بخلاف الزوال والخروج فانهم ثبت تلقى عموم الوجوب بطلق مساه في خطاب من الشارع واسد اعلم ثم انما يلزم  
سائر الروية اذا ثبت عندهم روية اوليك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة ان اهل بلد كذا راوا الهلال رمضان فيحكم يوم فاصوا وهذا اليوم  
ثلاثون يوما لم يبرهوا الهلال لا يباح لهم فطره ولا يشرك الروية لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالروية ولا على مشهدة وغيرهم وانما  
مكوا روية غيرهم ولو شهدوا ان قاضي بلد كذا شهد عند اثنان بروية الهلال في ليلة كذا وقضى بشا وتما ياز لكذا القاضي ان يكلم بشما وشما  
لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به ومثار صاحب التوبة وغيره من المشايخ اعتبار اختلاف المطلاع ومور من لم يجد روية كريب ان ام الفطر  
بشمة الى معاوية بالشام قال قدمت الشام فقصيت ماجتاد وتسلط رمضان وانا بالشام فزيت الهلال يوم الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر شهر  
سألتني عبد الصمد بن عباس ثم ذكر الهلال فقال سني رايته فقلت زايانا ليلة الجمعة فقال انت رايته فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية  
فقال لا لكنا رايانا دليل حسب فلا نزاع الصوم حتى تكمل ثلاثين او نزاع فقلت اولي كفتي بروية معاوية ومعه فقال لا لكنا انما رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولا يفيق من يوم الشك لا تطوع القول صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك فيه  
اندر من رمضان لا تطوع عاقل وجوه اخذها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه

شك احد روايته في شكك بالذن او بانك لا تشك ان هذا الذي لانه ليس وذلك مثل كون المراد من كل اهل كل مطلع بالصوم لرويته رواه  
اسلم وانوداد والسني والترمذي وقد يقال ان الاشارة في قوله كما ان الى نحو ما جرى بينه وبين رسول ام الفضل ورح لا دليل في الشك  
بوقوع من كلفه ووقع لما لم يسمعه شرا و قد خيره ولا على علم الحكم فان من ينوي اخباره عن صوم رمضان ويتعنه لانه الامام  
يجاب بان لهيات بلفظه الشهادة ولو سلم فهو واحد لا يتعدى لثبته وجوب القضاء على التقاضي والمسحابة وتعالى على علمه والامتنع بظاهر الرواية  
احوط فحله ولا يصح من يوم الشك الا تطوعا الكلام هنا في تصوير يوم الشك وبيان حكمه وبيان الاختلاف فيه اما الاول قال هو مستحب  
طريق الادراك من انفي والاثبات وموجبه هناك نعم الدلال ليله الثلاثين من شعبان نيشك في اليوم الثمانين من رمضان هو يوم شعبان  
مير في شيبان فاكلت غدة وله يكن روي بلال رمضان فيقع الشك في الثلاثين من شعبان اهو الثلاثون او الحادي والثلاثون ومما ذكره في  
كلام غير اصحابنا اذا شهد من روته شهادته وكما نعم لم يثبتوا ذلك لانه ان كان في الصوم فهو حكمه لانه من ظهوره فمما ذهب به يوم الشكوك  
وان كان في يوم الشك وان لم يثبت به احد وهذا لان الشهر ليس الظاهر فيه ان يكون ثلثين حتى انه اذا كان تسعة وعشرين يكون مجيبا على خلاف  
انما هو لكون تسعة وعشرين كما يكون ثلاثين يسمى اثنان اكالان بالنسبة اليه كما يسطيه الحديث المعروف في الشهر فاستوى الحال في الثمانين  
اي من التسعة او المستل اذا كان يتم فيكون شكوكا بخلاف ما اذا لم يكن لانه لو كان من المستل لروى عند التمر اني لم يكن الظاهر ان التسعة فيكون  
في اليوم منه غير شكوك في ذلك ما اذا انفي ونوبان حكمه من فلاح من ان يطعن النية او يروى وعلى الاول لا يخفى ان ينوي بصوم رمضان او  
واجب آخر والتعبير ابتداء اوله للاقاق يوم كان يصومه او ايام بان كان يصوم مثلا ثلثة ايام من آخر كل شهر وعلى الثاني وهو ان الضيق فيها غامض  
اصل النية بان ينوي من رمضان ان كان منه فلاح لم يكن منه فلا يصوم او في صنفه بان ينوي صوم رمضان ان كان منه وان لم يكن منه فعن ربه  
كذلك انما هو كخارفة او بذر او رمضان ان كان منه فلاح فاضل بلا افعال في سورة قطع النية عليه سواء كان لموافقة صوم يصومه او ابتداءه فظهر  
في الافضل ان لم يوافق صوما كان يصومه قبل النظر قبل الصوم ثم فيما يكرهه ويقاوت الكراهة وتفصيل ذلك ظاهر من الكتاب هذا في معنى يوم  
والمصوم ما قبله حتى انقضى قال والصوم قبل رمضان يوم او يومين مكروه اي صوم كان لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقربوا رمضان يصوم يوم  
ولا يومين الا ان يوافق صوما كان يصومه احدكم قال وانما كره عليه الصلاة والسلام قربان من الذين ان زيادة على صوم رمضان اذا اعتادوا  
ذلك ومن هذا قال ابو يوسف يكره وصل رمضان يستثنى شوال وذكر قبله باسطر عدم كراهية صوم يوم الشك تطوعا ثم يكرهه على وجه لا يعلم العلم  
ذلك كما لا يخفى وادعوه فينبهه اجمال زيادة على رمضان انتهى وخبر الكافي خلافة قال ان عاقبة نبي يوم الشك صوما كان يصومه فاصوم من  
وكذا في تمام كراهية او ثلثة من اخره انتهى ولم يغير يكون صوم الثلثة عادة وهو ظاهر كلام المصنف ايضا حيث جعل حديث المتقدم على المتقدم صوما  
رمضان من ان يمكن ان يكمل عليه ويكرهه من النية ما في التحفة فاقول وما في التحفة اوجه وانما لا تثبت قلت ان نية ابا عنه فذهب النافعي كراهية  
ان لم يوافق صوما له ونه صوما له ووجه وجوب صومه نية رمضان في اصح الروايتين عنه فذكره ابن الجوزي في التحقيق والامتناع على ما ذكره  
من الاما وحديثه في ما يتعلق به الاستدلال المذهب ليكرهه لمطابقته لاصح المذهب الاول حديث لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان  
الا تطوعا لم يعرف قبل ولا اصل له وسياق ثبوت المتقدم ووجهه لانه لا يثبت الصوم بوجه آخر ولا يعلم الثاني لا تثبت صوم رمضان بصوم يومين ولا







وحده الكفاية عند كمال الشبهة ولو افترضنا ان يوم الاداء شهادته اختلف المشقة فيه ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوما فليظن انهم الامام لان لو جاز  
 عليه في وقتها والاحتياط بعد ذلك في تأخير يومه فليظن ان كفاية عليه اعتبار الحقيقة التي عنده واذا كان بالسما والاعمال قبل الامام شهادة  
 الواحد المعدل في رتبة اليك في رجل كان او امرأته كان او غير ذلك من غير ادلة الجرحي ناسبه رداية الاخبار في لا يختص بالنظر الشهادة ولشروط  
 المعدل لان قول الناس في الديانات غير مقبول وتأويل قول النجاشي ان يكون مستقرا والعللة فيه رغباء ونحوه في اطلاق  
 جواز الكتاب في محل الحديث في التذلل بعد عاتات هو الظاهر الرواية لا يخرج من الحقيقة انما لا يقبل كاشهادة من جهة وكان الشافعي في احد قوله يشترط  
 المثنى والحجة عليه ما ذكرنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في رتبة هذا رمضان ثم اذ ان الامام شهادة الواحد وما مثلثين  
 ارباعا فيظن ان في رتبة من الى حقيقة للاسقاط وان الفطر كثبت بشهادة الواحد عن محمد بن احمد فطر من وثبت الفطر بناء على ان ثبوت رمضان  
 ظاهر انما يشاهد الشهادة وقد قال السدي في من شهدتمكم الشهر فليصمه ولا فرق بين كون هذا الرجل من عرض الناس او كان الامام فلا ينبغي للامام او  
 رآه وحده ان يامر الناس بالصوم وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره قوله في الكفاية ندرى انما انت بالقول ببدليل عدم وجوبها على المعدل  
 والخطي قوله اختلف الشارح فيه والراجح انه لا كفارة لان الشبهة قائمة قبل رؤيتها مروي ابو داود والترمذي عن ابى هريرة عن عائشة عليه الصلوة  
 والسلام قال الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون فقام وليا لما بينا من وجوب الكفاية فيما اذا فطر الراي وحده لان المعنى الذي به  
 يستقيم الاخبار ان الصوم المفروض يوم ليصوم الناس والفطر المفروض يوم ليفطر الناس اعني بعيد الصوم قوله اعتبار الحقيقة التي عنده  
 فاما اصل ان رتبة موجبة عليه الصوم وعدم صوم الناس التفرع عن تكذيب الشرع اياها قام فيه شبهة بالغة من وجوب الكفاية عليه  
 ان افطر بحكم الصوم يوم يصوم الناس وعدم فطر الناس اليوم كما دوى والثلثين من صومه موجب للصوم عليه بذلك النص الصريح والحقيقة  
 التي عنده وهو شهر والشهر كونه لا يكون اكثر من ثلاثين بالفتن شبهة فيه انما وجب الكفاية عليه واذا فطر على هذا القول الامام شهادة وهو فاسق ولو  
 الناس بالصوم فافطر هو واحد من اهل بلده لزمته الكفاية وبه قال عامة الشارح خلافا للحقيقة في جوفه لان يومهم انما فاسق لو كان عدلا ينبغي ان يكون  
 في وجوب الكفاية خلاف لان وجه النفي كونه من لا يجوز القضا بشهادته وهو متفق هنا قوله لان قول الناس في الديانات غير مقبول اي في التي  
 لا يتطهر من العدول كروايات الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يحرم في خبر الناس فيه لانه لا يقدر على تلقيها من  
 جهة العدول اذ قد لا يطلع على حاله في ذلك الامر انما من عدل من انه لم يقبل خبر الناس بمؤذ بل مع الاجتهاد في بعده ولا يعتبر في هلال رمضان  
 ذلك لان المسلمين ما يتهم من جهن الى طهية في عدو لم كثر فلم تنس الحاجة الى قبول خبر الناس مع الاجتهاد فيه قوله وتأويل قول النجاشي ان  
 المراد ان بهذا التأويل يرجع قوله الى احدى الروايتين في المنهبا لانه يرتفع به الخلاف فان المراد بالعدل في ظاهر الرواية من ثبت عدالة فان الحكم  
 بقوله فزع ثبوتها ولا يثبت في استوروني رواية الحسن وبه المذكورة تقبل شهادة المستور وبه انما عملوا في نصار بهذا التأويل ان الخلاف  
 المتعلق في المذهب اشتراط طور العدالة والاكتفاء بالستر اذ تقبل فيه شهادة الواحد اما مع تبين الضيق فلا قال به عندنا ووسطه هذا  
 تفرع ما هو مشهور في تاسع عشر من رمضان انهم ردوا اهل رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا في هذا الشهر لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة  
 وان جاز من خارج فثبت قوله واحتمة عليه ما ذكرنا من انه امر بنحو قوله وقارص ان يعني به ما تقدم من رواية اصحاب الحسن الاربعة  
 عن ابن عباس عن قال باعراحي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني رايت اللام قال تشهدان لا اله الا الله قال نعم قال تشهدان  
 محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس فليصوموا وهذا الحديث قد تمسك به لرواية الزاوية فيقول المستور لكن الحق ان لا تمسك  
 به بالنسبة الى هذا الزمان لان ذكره الاسلام بحسنة عليه الصلوة والسلام من ساله عن الشهادتين ان كان من اول اسلامه فلا شك في ثبوت  
 عدالة لان الكفاية اذا سلم سلم عدلا الى ان يظهر خلافه منه وان كان اخبارا من جاله السابق فذلك لان عدالة قد ثبتت باسلامه فوجب الحكم فيها  
 ما لم يظهر خلاف ولم يكن الضيق غالبا على اهل الاسلام في زمانه عليه الصلوة والسلام فتعارض الضمنية ذلك الاصل فوجب التوقف في طورها قوله ثم اذا  
 قبل الامام ان هذه الرواية على الاطلاق سواء قبله لغيره او في صوم وهو من يرى ذلك ولا ينبغي ان المراد ما اذا لم ير اللام ليلة الثلاثين ثم نض  
 قول الى ضيقه في انما عاتية والكا في والفتاوى انما هو امسدا يوسف ومنهم من حسن ذلك في قوله في صوم وفي قوله لغيره انما يقول محمد

في الصوم  
 في الشهر  
 في الشهر



لأنه تعالى يذم العباد وهو القوم المجرمون إلا ما حاشى وإن لم يكن بالسما على لم ينعى ولا يشهد جماعة تقيم العلم بغيرهم كما ذكرنا وقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود إن قال ثمة أو الصوم إلى الليل وأخطان بياض النهار وسواد الليل والصوم هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع فبقائه مع النية في الشرع لأن الصوم في حقيقة اللغة هو الإمساك لورده الاستعمال فيه لأنه زيد عليه النية في الشرع لثبوتها في العباد من العادة وأختص بالقيام لما كونه لا لأنه لما تقرر الوجدان كان نعيمين النهار وليكون على خلاف العادة وعليه مبنى العبادة والظن بغيره عن المحض والنفس شرط لتحقيق الأداء في حق النساء

### باب ما يوجب القضاء والكفارة

إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا بغيره القياس أن يفطر وهو قول مالك لو جرد ما يضاف للصوم فصارت كالإكراه ناسيا في الصلوة ووجد الاستحسان قوله عليه الصلوة والسلام الذي أكل وشرب ناسيا على صومك فاشأ اطعمك الله ودينتك وأذا شئت هذا حق لا يكل والشرب ثبت في الوقام للاستواء في الركبة بخلاف الصلوة لأن هيئة الصلوة مذكورة فلا يغلب النسيان ولا مذكر في الصوم فمغلب ولا فرق بين الفرض والنفل لأن النص لم يخصص ولو كان محظيا أو مكرها فعليه القضاء خلافه فالشافعي

في حال وجوده قوله لا يعلق به نفع العباد قليل الظاهر الرواية وفي التفتة مرجع رواية النوادر فقال والصحيح أنه يقبل منه شهادة الواحد لأن هذا من باب الخبر فانه لا يرد الخبر إذا لم يرد في مثل غيره فاستوى والعياذ بالله فثبت به لم يرد في وجوبه إلا في حق الله تعالى فصار كمالا معناه في تعلق حتى لا يقبل في النسيان العدل لا يقبل في الصوم إلا بالتواتر قوله والصوم هو الإمساك عن تقطع طرود الإمساك النكاح والنفسا كذلك فانه يصدق عليه ولا يصدق المحذور ومن أسك من طلوع الشمس كذلك بعد ما أكل بعد الفجر فاعلم أن النهار اسم لما من طلوع الشمس إلى الغروب وعكسه باكل الماء فانه يصدق معه للمحذور وهو الصوم الشرعي ولا يصدق المحذور هذا فساد العكس وجعل في النهاية إمساك النكاح والنفسا معناه النكاح وجعل أكل الناسي مقسدا للغير والتحقيق ما استنبطت وجيب بان الإمساك موجود مع أكل الناسي فان الشرع اعتبر كلفه عدا ما والمراد من النهار اليوم في لسان الفقهاء وبالحض والنفسا خرجت عن الإلحقة للصوم مشتملا ولا يمتنع ما في هذه الإلحقة من الغاية والحدان إمساك من غفلت نسيه الله تعالى ما ذكره في وقته وما قدرناه في أصل الباب معناه وهو تفصيل هذا

### باب ما يوجب القضاء والكفارة

قوله ناسيا لم يفسد إلا في الأكل ناسيا فثبت له انت ما لم يفسد ثم ذكر ما استمر تذكره في غير غدا في حقيقته وأنه يوجب لأنه أخيرا إن الأكل حرام عليه وخبر الواحد حجة في الديانات وكان يجب أن يثبت في حال وقال زفر وأحسن لا يفطر لأنه ناس قوله ناسيا الكلام في الصلوة كذا في غير ذلك الجمار في الإحرام والأحكام ناسيا فان ذلك كله يفيد مع النسيان قوله وجب الاستحسان قوله عليه الصلوة والسلام في النسيان وغيره من أبي هريرة عن النبي عليه الصلوة والسلام قال من نسي وهو صائم فأكمل أو شرب فليتم صومه فانما طعمه المر وسقاه وحمله على أن المر بالصوم اللغوي فيكون إضرابا بالإمساك ببقية يومه كالحائض إذا طهرت في أثناء اليوم ونحوه مد فروع أو لا بان الاتفاق على أن محل هذا المعنى الشرعي حيث أكل في نطق الشارع وجب فان قيل يجب ذلك الدليل على البطان وهو القياس الذي ذكرناه قلنا حقيقة النص مقدم على القياس لو تم فليتم وهو لا يتم فانه لا يلزم من البطان مع النسيان فيما قاس عليه لبطان الصوم معه ولا يلزم من البطان مع النسيان فيما لا يثبت مذكورة البطان معه فيما لا يذكر فيه بطلية الإحرام والأحكام والصلوة مذكورة فانما تخالف البطلية والصلوة والصلوة بطلية النسيان فالبطلية لا يلزم من عدم غدا بالنسيان مع تلكا عدم غدا به مع الصوم وثانيا أن نفس اللفظ يد نفسه وهو قوله فليتم صومه وصومه إنما كان الشرعي فانما هو ذلك ما يكون شرعي وثالثا أن في صحيح ابن حبان وسنن الدارقطني أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني كنت صائما فأكملت وشربت ناسيا فقال عليه الصلوة والسلام ثم صومك فان المراد الطمأنينة وسقاه وفي لفظه ولا قضاء عليك ورواه البراء بن بظظ الجماعة وزاد فيه فلما يفطر وفي صحيح ابن حبان أيضا عن أبي هريرة عن النبي عليه الصلوة والسلام قال من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ورواه الحاكم ومحمد بن علي بن أبي شيبة في المعرفة تفرد به الألباني عن محمد بن عمرو وكلمة ثقات قوله للاستواء في الركبة الركبن واحد وهو الكف عن كل منها فثبتا وكلمتا في أنها متعلق الركبن لا يفصل واحدهما على أخوية نسي في ذلك فاذا ثبت في فوات الكف عن بعضهما ناسيا غدا به بالنسيان وأبقا وصومه كان ثابتا أيضا في فوات الكف ناسيا عن أخوية كبره في كل من علم ذلك الاستواء ثم علم ذلك الثابت



فانه يعتبر بالنامي ذلك الله لا يغلب وجوده وعذد النسيان غالب وكان النسيان من قبل من له الحق والاكراه من قبل غيره وقيل  
كالقصد والمقصود في قضاء الصلوة فان قام فاحتمل ففطر لقوله صلى الله عليه واله وسلم انك لا تقطعون الصيام حتى لا تأكلوا ولا تشربوا ولا توطئوا  
ولا تزدحم صرة للجاء ولا تفسد هذه الاكل حتى يحرق بالمباشرة وكان اذا انظر الى امراته فاضطرب لها بينا وصار كالمنظر اذا لم يستطع بالكل

يكبر

وان لم يكن من اهل الاجتهاد هذا ومن راي ما لما ياكل ناسيا ان راي قوة تمكنه ان يتم صومه بلا عطف انما لا يكره ان لا يجزئه وان كان كمال فيمنع من ذلك  
ولو اكل يتقوى على سائر الطاعات ليعنه ان لا يجزئه وتكون ابا جماع ناسيا فتذكر ان نزع من ساعته لم يفطر وان دام على ذلك حتى انزل عليه القضاء  
ثم قبل الاكراه عليه وقيل بهذا اذا لم يحرك نفسه بعد التذكير حتى انزل فان حرك نفسه بعده فعليه كما لو نزع ثم ادخل ولو جامع ما به اقبل النحر ففطر مع  
وجوب النحر في احوال فان حرك نفسه ففطر على هذا الطريق وقالوا لو ادعى ثم قال لما ان جاستك فانت طالق او حنة نزع او لم ينزع ولم تحرك حتى انزل  
لا تطلق ولا تنق وان حرك نفسه ففطر ولغيره راجعا بحسبكم الثانية ويجب لامة العقر ولا مد عليها فهو لامة فانه يثبت بالنامي بجامع انه غير قادر  
لبناء في حقه بل هو ادلى لانه حينئذ قاصد للشرب ولا لالبناية والنامي قاصد للشرب بخلافه لبناء وقوله عليه الصلوة والسلام رفع من ابي اعطى ناسيا  
اكرهته وقد قدم في الصلوة تحريكه واجواب عنه واجاب من اقامه فاذكره المص بقوله ولنا انه ابي عذر الخطا لا كراه لا يغلب وجوده اما  
الاكراه فظاهر وكذا الخطا اذ مع التذكير وعدم قصد البناية الاحتمال من الاضاح وقام بقدر الوسع وطما يحصل الاضاح ذلك بخلاف ما قدم التذكير  
مع قيام مطالبة الطبع بالمفطرات فانه يكثر منه الافساد ولا يلزم من كونه عذرا في اكثر وجوده شيئا لا يكثر ولان الوصول الى اجوف من التذكير في الخطا  
ليس الا لتعقيره وفي الاضاح فينا سب الفساد اذ فيه نوع اعتناء المية بخلاف النسيان فانه يرتد من اليه من قبل من الاساك حنة تعالى وتعالى  
وكان صاحب الحق هو المقوت لما يثبت في الخوض ولذا اضافه عليه الصلوة والسلام المية قل في حيث قال ثم على صوابك فانما اطلبك البدن وسفك وتحيته  
هذا التعليل ليعطى ثبته الى المكلف فلا يكون ملزما عليه شيئا اذ لم يقع من جهة تقويت فطره فورا ساطعا عدم لزوم اعتبار الصوم فاما ما في الخطا والاكراه  
لا اعتبار فاما ما في النسيان فصار مع النسيان كالتقيد من المريض في قضاء الصلوة التي فعلها اقامدين حيث يجب القضاء على التيق لا بالريض وحكم النائم  
اذهب في حلقه لا يفطر حكم المكره فيفطر وحكم ان ابا حنيفة كان يقول اولاً في المكر وعلى الجماع عليه القضاء والاكراه لانه لا يكون الا بشار الالة  
وذلك اماره الاختيار ثم سجع وقال الاكراه عليه وهو قولهما لان فساد الصوم يتحقق بالايلاج وهو كونه فيه من ابي ليس كل من ان اشترى الستة  
بجامع فهو كونه عليه الصلوة والسلام ثلث لا يفطر العيصام رواه الترمذي ثلث لا يفطر العيصام بالحجامة والقي والاحكام وفيه عيبه الرحمن  
بن زيد بن اسلم عن ابيه وهو ضعيف وذكره الزائر من حديث اخي عبد الرحمن وهو اسامة بن زيد بن اسلم عن ابيه سبدا وضعفه ايضا احمد بن حنبل  
بسوء حفظه وان كان رجلا صالحا وقال النسائي ليس بالقوي واخرجه الدارقطني بطريق آخر فيه هشام بن سعد بن زيد بن اسلم وهشام بن ابي حنيفة النسائي  
وامحمد بن ابي عيسى وليفه ابن عدي وقال كيتب حديثه وقال عبد الحق كيتب حديثه ولا يثبت به لكن قد اخرج به مسلم واستشهد به البخاري ورواه الزائر ايضا  
من حديث ابن عباس ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يفطر العيصام التي والحجامة والاحكام قال وهذا من احسنها اسنادا وادنىها  
انتى وفيه سليمان بن خيان قال ابن عيينة مدوق وليس بحجة واخرجه الطبراني من حديث ثوبان وقال لا يرد من ثوبان الماهذ الاسناد  
تفرد به ابن وهب فقد نكر ان هذا حديث يجب ان يرتقى الى درجة احسن لثبوته ورفقه وضعفه رواته انما هو من قبل المخط لا الدالة فالظاهر دليل الاجابة  
في ضده والمراد من القى نادر الصائم على ما ينظر قوله وكذا اذا انظر الى امرأة بشهوة الى وجهها او فرجها كره النظر لا يفطر اذا انزل لما بينا  
انه لم توجه صورة الجماع ولا معناه وهو الا نزال من مباشرة وهو حجة على مالك في قوله اذا كرهه فانزل افطر واروى عنه عليه الصلوة  
والسلام لا يوجب النظر الا نزاله فانما كره الا نزال الى المراد به اعمل واحسبه منه وليس يلزم من الخطا الى فطر بل انما يتحقق بفوات الركن وهو

الاحكام

الحكم



اذا اولا خيمة او سقف ولو اكل لحم ابن اسنانه فان كان قليلا لم يقطر وان كان كثيرا يقطر وقال زفر بن قيس في الرجلين لان الله لم يحكم  
 الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضغمة وكان ان القليل تابع لاسنانه فخرقه بريقه بخلاف الكثرة لانه لا يفي فيها بين الاسنان والفاصل مقداره  
 الحصة وما دونها قليل وان اخرجته واخذ بين يديه اكله يلحق ان يفسد صومه كما خرج عن محمد بن النضر ان اكله اذ اكله يفسد صومه بين اسنانه  
 لا يفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لانها استلذت وفي حقه من الحصة عليه الفضل دون  
 الكفارة وعند ابى يوسف وعند زفر بن علي الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولا يفسد انه يعاذه الطبع فان ذرعه الى لم يقطر  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من قاء ذرعه قضا عليه ومن استقاء عاصدا فغلبه القضاء فليس عليه فيه ملة الفم فمادونه

ومما اكله كل يتقي فيه بعد المعصية ونظيره ما في الخمر اذا دخل ومعه وعرق معة وهو قليل كقوله او قطرتين لا يقطر وان كان اكثر  
 بحيث يمدح في الحق مندوبه نظر لان القطرة يمدح لو حلتها فالاولى عندى الاعتبار بوجوبان المدة الصحيح للحن لا ضرورة في اكثر من ذلك  
 القدر وما في فتاوى قاضي خان لو دخل فيه او خرجت جبهة او دم رمانة معة من صومه يوافق ذكورية فانه ملق بوجوبه ابله الحق ومحمد  
 وجد ان المدة دليل في ذلك قوله اذا اواه خيمة او قسطا فيقتضيه انه لو لم يقدر على ذلك بان كان سائرا سافرا افند وقالوا في قليل الاكل  
 بتيسر ليق الفم ونحوه احيانا مع الاحترار عن الدخول ولو دخل منه المطر فابتلع لزمته الكفارة ولو خرج دم من اسنانه فدخل حلقه ان  
 ساء الى الريق فند والاول لو استتم الحائط من الفم حتى اذ دخل الى فيه وابتلع محمد الا يقطر ولو خرج رقيقة من فيه فادخله وابتلع ان كان لم  
 ينقطع من فيه بل مقل بما في فيه كالحيط فاستشبه لم يقطر وان كان انقطع فاحذره واجادته افطر ولا كفارة عليه كما لو اطلع ريق غيره ولو خرج  
 في فيه ثم ابتلع مكره ولا يقطر ولو اجلس بالريق لون يصبغ ابرسيم لم يضره لانه لم يبتلع من الريق ذاك الصوم فافطر قوله لم يضر الظاهر فالانخال منه كالاذخا  
 من خارجة ولو شدا الطعام بحيث فارسله في حلقه وطهره فبذره لا يفسد صومه الا اذا فضل منه شيء قوله ولما ان القليل تابع لاسنانه بمنزلة رقيقة  
 بغيره كما لا يفسد بالريق وانما اعتبر بها لانه لا يمكن الانتفاع من بقا اثرها من المأكول حوالى الاسنان وان قل ثم يحوي ح الريق السابغ من محله  
 الى الحلق فانتفع ليقن الا فطر بعينه فتقن بالكثير وهو ما يفسد الصلوة لانه معتبر كثيرا في فضل الصلوة ومن المشايخ من جعل الفاصل كونه  
 ذك ما يحتاج في ابتلاؤه الى الاستعانة بالريق او لا الاول قليل والثاني كثير وجوب حسن لان المانع من الحكم بالا فطر بعد تحقق الوصول كونه لا  
 يسهل الاثر من ذلك فيا يجزى بمسحة مع الريق الى الجوف لا فيما يتدبره او قاله لانه غير منظر فيه قوله ثم اكله ينبغي ان يفسده المتبادر  
 من لفظة اكله المنع والابتلاع او الاصح من ذلك ومن مجرد الابتلاع فيفسد ربح خلاف ما في شرح الكفر اذا اضعف فاذا منه وهو دون  
 الحقيقة لا يفطره لكن يشبهه بما روى عن محمد بن النضر في ابتلاع سمية بن اسنانه وعنده اذ مضغها لوجب الزم بالاكل الابتلاع فقط والا  
 لم يصح اعطاء النظر وفي الكافي في المسئلة قال ان مضغها لا يفسد الا ان يحولها في حلقه وهذا حسن فلو امكن الاصل في كل قليل مضغها واذا مضغ  
 المسئلة فند بالحبس الكفارة فيقول لا والله انما من حبس ما يتخذى به وهو رواية من محمد قوله ولا يوجب ان يلائمها الطبع فصار  
 نظير التراب وزفر يقول بل نظير اللحم الغنق ومنه حبس الكفارة والتحقيق لان المعنى في الرقائ لا بد له من قرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس  
 وقد عرف ان الكفارة تقتضي كمال ايجابية فينظر في صاحب الواقعة ان كان من يلاف عليه ذلك انما يقول ابى يوسف وان كان من لا اثر  
 لذلك منه اخذ يقول من شرب ولو ابلغ جبة من ليس بها فطر فاعطيه الكفارة وان كان معا خلتا فيه وان مضغها وهو مضغها فاعطيه الكفارة  
 قوله لم يضره عليه الصلوة والسلام اخرج اصحاب السنن الاربع والاصح للترمذي عنه عليه الصلوة والسلام من درعه الحق وهو ما لم  
 فليس عليه تقنا ومن استقاء عدا فيقتض وقال حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين عن ابى هريرة عن  
 من النبي صلى الله عليه وسلم الامن حديث عيسى بن يونس قال البخاري لا اراه محفوظا لهذا المعنى لغزارة لا يقدح في ذلك بعد تعدد الراوى  
 فانه هو الشاذ والمقبول منه هو الحكم وكل على شرط الثمين وابن حبان رواية الدارقطني وقال رواه كثر ثقات ثم قد تابع عيسى بن يونس  
 من هشام بن حسان عن حفص بن غياث رواه ابن ماجة ورواه الحكم بن عتيق عليه ورواه مالك في الموطأ ومحمد بن عيسى بن ميمون في السنن

فلو كان ذلك لم يفسد على أبي يوسف لأنه خارج حتى ينقض به الضيق وقد قيل عند شيخنا فيفسد إذا لم يدر به ضرورة الشرع وهو  
لا يفسد هكذا معناه لأنه لا يفسد به عادة وإن عاد ففسد بالاجتماع لوجوبه ولا يدخل هذا المخرج فيحقق ضرورة الشرع وإن كان في من لم يفسد به  
لأنه غير خارج ولا يفسد له في ذلك حاله إن عاد ففسد لأن عند أبي يوسف لا يفسد به ضرورة الشرع عندنا في ذلك حاله إن عاد ففسد

من حيث الأوزان موقوف على أبي هريرة ورواه عبد الرزاق عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في سنن ابن ماجة أنه عليه الصلاة والسلام ثم  
في يوم كان يصوم فمد يده فاشرب ثلثي إناء من الماء ثم قال ابل ولكن قمت بمسول على ما قبل الشرب وخرج من البيت ثم رجع  
بين أنما النظر مما دخل وبين أنما النظر في التي تقيت رجوع شيء مما يخرج وإن قل فلا اعتبار به فطره وإذا ذرعه ان تقيت ذلك أينما كان  
لما منع له فيه ولا يفسد من العباد ولا كان كاستيئان الأكراد إذا خافوا فلو عادوا أي التي الذي درعه ومجملته إمامان ذرعه التي إذا استقي  
وكل شيء إذا لم يفسد من العباد ولا كان كاستيئان الأكراد إذا خافوا فلو عادوا أي التي الذي درعه ومجملته إمامان ذرعه التي إذا استقي  
للصوم إن كان على الفم منه صوم عند أبي يوسف لأنه خارج شرعا حتى انتقضت به الطهارة وقد دخل وعند محمد لا يفسد به ما يخرج لأن لم يوجد الاضطرار  
وهو الاتجار ولا سيما إذا لا يتغير به فاصل إلى يوسف في العود والاعادة اعتبارا بالخروج وهو بلا الفم وأصل محمدية الاعادة قل أو أكثر إن أعاد  
ففسد بالاتفاق عند أبي يوسف لا يدخل في تحقق الخروج شرعا وعند محمد لا يفسد به ما يخرج لأن لم يوجد الاضطرار وهو بلا الفم وأصل محمدية الاعادة قل أو أكثر إن أعاد  
الخروج شرعا ولا يفسد عند محمد لوجوب الصنع وإن استقي عند الخروج إن كان على الفم منه صوم بالاجتماع لما روي في الثانية في فطره لوجوب العود والاعادة  
لأنه لا يفسد وهو الذي قبله وإن كان أقل من ذلك فيه ففسد عند محمد لا يفسد به ما يخرج لأن لم يوجد الاضطرار وهو بلا الفم وأصل محمدية الاعادة قل أو أكثر إن أعاد  
عند محمد لم يكن ظاهر الرواية يقول محمد كره في الكافي ثم إن ما ونفسه لم يفسد لعدم الخروج عند أبي يوسف فلا يتحقق الذخول وإن أعاده نفسه  
روايتان في رواية لا يفسد لعدم الخروج وفي رواية يفسد لكثرة الصنع وزجره في أن قليلة يفسد الصوم جراحا على أصله في انتفاء الطهارة  
بقليته فهو لم عند محمد لا يفسد ذكرنا أنه الصحيح قوله عادة قيده لأنه مما يتغير به فانه بحسب الأصل معلوم فإذا استقر في المدة يجعل به التقدي  
بملاقات أخيه ونحوه لكنه لم يفسد فيه ذلك لعدم أصل ونفسه الطبع فهو لم فلا يكلف عند أبي يوسف تقديم أنه الصحيح فهو لم وإن استقي عمدا قية  
يخرج ما إذا استقي ناسيا لصومه فانه لا يفسد به كثير من المضطرات فهو لم عن أبي يوسف لا يفسد محمد في أشد الكثرة طيلة ظاهر الروايات عن  
من حيث المطلق فيها وهذا كله إذا كان التي طعاما أو امرأة فإن كان بلما فيه ففسد الصوم عند أبي يمينه ومحمد خلافا لأبي يوسف إذا طعم نساء على  
فذكر أنه انتقض ويلحق قوله نساء أحسن من قولها بخلاف انتقض الطهارة وذلك لأن الاضطرار هنا ينطابق على الأصل في عدم الاضطرار إلى البتة لعدم عادة دخوله  
شيء أولا اعتبارا بل ثبت لم بشرع بلا نظر في آخر من غير أن يخطئ فيكون كونه خارجا بجسمه أو ظاهره فلا فرق بين الباطن وغيره ج بلفظ  
انتقض الطهارة ولو استقي مرارا في مجلس لا يفسد به القضاء وإن كان في مجلس أو نحوه ثم نصف النهار ثم عشي لا يلزم كذا نقل  
من خزانة الأكل فهو لم لعدم المنع أي معنى الضيق وهو الضيق بالنية نفع البدن إلى الخوف سواء كان مما يتغير به أو يتبدل في بقتله  
الجمانية فانتقض الكفارة وكل ما لا يتغير به بل ولا يتبدل في مادة كالحجر والتراب كذلك لا يجب فيه الكفارة ولا يجب في الدقيق والارز المقطع  
الأمه محمد ولا في الملح إلا إذا اعتاد كله وحده وقيل يجب في قليله ومن كثره ولا في المنواة والعقن والكافور والسفرجل إذا لم يدرك ولا  
هو مطبوخ ولا في التلح الجوزة الرطبة ويجب لو غطتها وبلغ اليابسة ومضغها على هذا وكذا لا يفسد اللوز والفندق والفسق وقيل  
بأن وصل العشر والالاء إلى طمعة ما إذا وصل اللب أو لا كره في ابتلاع اللوز الرطبة الكفارة لأنها تؤكل كما هي بخلاف الجوزة فلا إذا  
وابتلاع التفاحة كالجوزة والرمات والبقيعة كالجوزة وفي ابتلاع البقيعة الصغيرة والخوخة الصغيرة والهيلج يروى هشام عن محمد

عليه القضاء لما روي ان القياس ملوك به ولا كفارة لعدم الصورة وان كان اخل من ملوك الفم فذلك عند محمد بن حنبل في الحديث  
وعند ابى يوسف لا يقصد لعدم المحرم حكاية ان عاد لم يقصد عذبه لعدم سبق المحرم وان اعاده فعنه انه لا يقصد لما ذكرنا وعنه  
انه يقصد عذابه لم تكن في الصيام ومن اكل من اكله في الفطر ولا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع بين  
ما بينا فعليه القضاء استدلنا بالصحة الفاشية والكفارة الكاملة الجارية لا يشترط في الوجدان اعتبارا بانما عتسما وهذا لان قضاء الشهية يتحقق بغير  
وجوب الكفارة في وجوب اكل اللحم التي تارة كان في وقتها الا ان روت فلما تجب واختلف في اكله واشار ابو الليث الوجوب فان كان قد روت  
وجبت بلا خلاف وتجب باكل المحقة وقصها الا ان مضغ قنينة لسانه وتجب بالطين الارمني وليفه على من ايتاد اكله كالسبي والطفل على من  
لم يقد ولا ياكل اللحم الاعلى رواية ولو مضغ فغوت ناسيا فذكر فابتعاه قيل تجب وقيل لا وقيل ان ابتعاه قيل ان يخرجها الا ان يخرجها ثم ابتعاه  
وقيل بالكسر صح ابو الليث انما بعد اخراجها فان قبله لم يذوق قيل ان كانت سخة بعد فعله الا ان تركها بعد الاحتياج حتى برزت لانما ج  
تألف لا قبله فانما حصل ان التطور اليه عند الكل في السقوط العياقة غير ان كلامه عند ان الاستبراء انما ثبت عندك الا انك لا تقول له  
استدرك الصلوة لانه في الصوم فقام احدى وستين يوما من القضاء والكفارة من غير تعيين يوم القضاء منها قالوا يخبر به وقد قدمنا  
وفي تقويده عند ضرب اشكال لانه يقتضي الى النية لكل يوم فاذا كان الواقع في كل يوم نية القضاء والكفارة فانما يصح بالترجيح على ما عرفت  
او قوله والكفارات وقضاء رمضان حمل بخلاف السلام الكفارات النذر وقضاء رمضان اي النذر المطلقة من قبيل المعيد نظر الى انما مقدرة بوقت  
معدود وقدر الصوم الكفارات او ثلثة ايام وقدر الصوم المنفرد بما سمى من الوقت وقدر القضاء بما فات من الصوم خمس الاثمة وصاحب الفتاوى  
وصاحب الهداية نظر الى ان وقت الاداء غير متعين لا ينفوت الاداء بقوات التمكن من قبيل المطلق قال السيد فاني وكلا الوجهين حسن  
فاما اذا نوى القضاء وكفارة الطهارة لم ينع من القضاء على قول ابى يوسف وابى حنيفة فانما يرجحان في مثله ورجحنا في هذه الفتاوى على قول السيد  
بمخلاف كفارة الطهارة فانما يتوصل بها الى حق نفسه فيرجع القضاء بها على كفارة الفطر بقوة ثبوتها ولزومها بمخلاف كفارة الفطر اذا كان كذلك  
فيقع اليوم الاول من القضاء وما بعده من الكفارة لانه لم يبق عليه قضاء فيلزم جميع القضاء مع الكفارة ولو كان الواقع نية ذلك اليوم الاول فقط فكذا  
او في الاخير فقط لئلا يترك القضاء للزوم الكفارة اذا لم يبق عليه كفارة ولا وقع ذلك في اثنا المدة لئلا يتبين اليوم الذي نوى ذلك القضاء وبطلان بطله  
وان كان تسعة وحسين يوما لا تقطع الشايع في الكفارة فيجب عليه الاستينان ولو جامع ما رافى ايام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة  
فلو جامع فكفر ثم جامع عليه كفارة اخرى في ظاهر الرواية وروى زفر من ابي حنيفة انما عليه كفارة واحدة ولو جامع في رمضان عليه كفارة واحدة  
وان لم يكفر الاول في ظاهر الرواية ومن محمد كفارة واحدة وكذا رواه الطحاوي عن ابي حنيفة ومنه انما يكره في الكل لكثرة السبب ولما علق  
جوابه عليه الصلوة والسلام للاعرابي باعتاق رقبته وان كان قوله وقت على امر في يحل الوحدة والكثرة ولم يفسر فدل ان الحكم لا يتغير  
ولان معنى الوجبة معتبر في هذه الكفارة ثم قيل اختصاصها بالعدم المشبه بمخلاف سائر الكفارات والزوج وكفيل بكفارة واحدة بخلاف  
ما اذا جامع فكفر ثم جامع للعلم بان الزوج لم يحل بالاول ولو افطر في يوم فاعتق ثم افطر في آخر فاعتق ثم افطر في آخر فاعتق ثم افطر في آخر فاعتق ثم افطر في آخر فاعتق  
لا شيء عليه لان التأخر كجذبه ولو استحق الرقبة الثالثة فعليه اعتاق واحدة لان ما تقدم لا يرجع عما تأخر ولو استفتت الثانية ايضا فعليه واحدة  
لثاني والثالث ولو استفتت الاولى ايضا فكذا ذلك وهذا لان الامتاق بالاستحقاق لا يتحقق بالعدم والحمل كانه لم يكن وقد افطر في ثلثة ايام  
ولم يكفر بشي فعليه كفارة واحدة ولو استفتت الاولى والثانية دون الثانية استحق واحدة لثالث لان الثانية كفت عن الاولى والاصل ان الثاني في مجموع  
عما قبله لا عمل له ولو افطر وهو مقيم بعد النية فوجب عليه الكفارة ثم في يومه سافر لم تسقط عنه ولو مرض فيه سقطت لان المرض مني يوجب تغير البنية  
الى الفساد ويكفي اوله في الباطن ثم يغير اثره فلما مرض في ذلك اليوم فله ان كان المرض موجودا وقت الفطر فتسقط عنه وجوب الكفارة  
او فتقول وجوده عليه شبهة وهذه الكفارة لا تجب منها انما السقف نفس المحرم فيقتصر على الحال فلم يغير المانع حال الفطر ولو افطر  
ثم صامت ونسيت الكفارة لان اخص في الحرم شيئا فشيئا حتى يتبين البعد فلا يزال يومه فله ان يغيره فوجب الفطر ويؤيده اصله فيورث الشبهة ولو سافر من مكة  
في ذلك اليوم كثر لا تسقط الكفارة عند ابى يوسف وهو الصحيح خلافا لغيره ولو جرح نفسه من غير مرض فله ان يغيره فوجب الفطر ويؤيده اصله فيورث الشبهة ولو سافر من مكة

فيلزم

الاجابة

















**فصل** ومن كان صريحا في رمضان تخاف ان صيام الفريضة افطر وقضى وقال الشافعي لا يفطر هو بعينه خوفا من الهلاك او فوات الصلوة كما يعتد في القيمة ونحن نقول ان زيادة المهرن باقية لا قد تقضى الى الهلاك فيجب الاحتياط فيه وان كان صريحا لا يستغفر بالصوم فصومه افضل وان افطر جاز لان السفر لا يعزى عن الشقة بل انفسه عند الاحتياط للمرض فانه قد خيف بالصوم فلهذا كونه ملتفتا الى الاحتياط

ومن نقض في فلو ان شيب لقوله عليه الصلوة والسلام من شاب شيبة في الاسلام انا يؤجر عليها من يلبيها وفي المطلوب ايضا ما رويته من نقضه في كونه شيئا لا يستشهد به والتقوية وان لم يخرج اليه في الاثبات منها ما روي عن ابي بصير عن ابراهيم بن عبد الرحمن ثنا اسحق اخوارزمي قال سالت ابا ما الاحول اليساك الصائم بالسواك الرب قال نعم اتراه اشتد رغبته من المارقات اول النهار واخره قال نعم قلت من رحمتك المارقات عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال تفروا ابراهيم بن عبد الرحمن اخوارزمي وقد حدث عن عاصم بن النخعي عن ابي بصير عن ابن عباس في كتاب الصلوة عن ابن عمر قال كان صلى الله عليه وسلم يساك آخر النهار وهو صائم واعلم باي ميرة قال لا يخرج به ورفع باطل والصحيح عن ابن عمر من قوله فلما كفى ثوبه من ابن عمر مع تعدد الضعف فيه مع تلك العمومات والدرجاة اعلم فروع صوم ست من شوال عن خيفة داني يوسف كرامته وعامة الشايخ لم ير دابة باسنا واختلفوا فيقول الا فضل وصلها يوم الفطر وقيل بل تفريقا في الشهر وجب الجواز انه قد وقع الفضل يوم الفطر فلم يلزم التسمية باهل الكتاب وجب الكراهية انه قد يقع في الاحتياط ولزم من العوام لكثرة المداومة وكذا سمعنا من يقول يوم الفطر نحن الى الآن لم يات عيدنا وسخوه فاما عند الامن من ذلك فلا بأس بكونه يوم الفطر ويكره صوم يوم النحر والحرمان لان فيه تعظيم ايامهم فيها من تعظيمها فان وافق يوما كان ليومهم فلا بأس ومن صام شعبان ووصله رمضان فحسن ويستحب صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والم فليكن الاحتياط بالواجب وكذا صوم يوم عاشوراء ويستحب ان يصوم قبله وفيما بعد يوما فان افرد فهو كونه والتشبه باليهود وصوم يوم عرفة ليس احسن من سبب الحاج ان كان لا يفيقه عن الوقوف والدعوات فاستحب تركه وقيل كرهه وهي كراهية تنزيه لانه لا خلاف بالاهم في ذلك الوقت اللهم الا ان يسي خلقه فيوقه في مظلور وكذا صوم يوم البروقية لانه لا يجيده من اداء افعال الحج وسياق صوم المسافر ويكره صوم العمت وهو ان يصوم ولا يتكلم يعني لا يترجم عدم الكلام بل يتكلم بخير وما جبه ان عنت ويكره صوم الصومال ولوليدين ويكره صوم الدهر لانه يفتقر الى تعبير طبعه وبني العبادة على مخالفة العادة ولا يكل صوم يوم القيامة واليوم التين والفضل الصيام منها ما داود وصم يوما وانظر يوما ولا بأس بصوم يوم الجمعة مشغورا ومنه من يفطر ومحمد بن ولا يقوم المرأة التطوع الا باذن زوجها ولا ان يفطره وكذا الملوك بالنسبة الى السيد الا اذا كان غائبا ولا ضرر في ذلك عليه ان يفطره بالبعد في الله وكل صوم وجب على الملوك بسبب ما شره كذا في رد ومهمات الكفارات كالفضل الكفارة اللهم الا ان يفتل به من حق الزوجة كما تستقيم في الله ان شاء الله

**فصل** في الفصل في العوارض في حذية بالما فيه الا مذار المبيحة للفطر المرض والسفر والحمل والرفس اذا اضربها او بولدها والكبر اذا لم يقدر عليه والعطش الشديد واجوز كذلك اذا خيف منهما الملاك او نقصان العقل كالامه اذا ضمنت عن العمل وخشية الملاك بالصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان الى العمار في الايام الحارة والعمل الخبيث اذا خشي الملاك او نقصان العقل وقالوا العارضي اذا كان العليم يقينا انه يقابل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر ليفطر قبل الحرب مساوا كان او فيما قومه وهو يعزى خوف الملاك الظاهر من كلام اصحابهم انه يقولنا وجه قولنا ان قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخذ من الفطر لكل مريض لكن القطع بان شريعة الفطر فيه انما هو لدفع الحرج وتحقيق المخرج من طرياق المرض او البلاء البراءة وصفا وعنفوتم معرفة ذلك باجتها والمريض واللاجتها وغيره والوهم بل هو غلبة الظن عن المارة



وذكر الطحاوي خلافاً بين البصينة والى يوسف وبين محمد وليس بصحيحه وإنما الخلاف في الذين ردوا الفرق لهما ان النذر سبب فظهور الوجوب  
حق الخلاف وفي هذه المسئلة السبب احراك العدة فينبغي بقدر ما ادرك وقضاء رمضان ان شاء الله وان شاء الله لا يلحق  
النقص لكن المستحب المتابعة مسانعة الى اسقاط الواجب فان اخرجته حتى دخل رمضان اخر صام الثاني لانه في وقته وقضى الاول بعدد  
لانه وقت القضاء ولا يذنيه عليه لان وجوب القضاء على التواخي حتى كان له ان يطوع والحامل والمريض اذا خافا على البصينة  
ادول بينهما افطر فاذا قضيا دفع المحرم ولا كفارة عليه لانه افطر بعد ولا يذنيه عليه خلوها بالشئ فيسما اذا خافت على الولد  
هي يعتبر بالشئ الثاني ولما ان القدية خذفت القياس في الشئ الثاني والقضاء بسبب الولد ليس بمغفلة  
لانه عاخر بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصله والشئ الثاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر  
من نفل وتجرى عليه البصينة خصوصاً واحادث الامور التي توجب الصوم بغيرها في واو في كتاب البصينة في بعد قوله بانه من كان منكم مريضاً  
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد اليكم اليسر ولا يريد اليكم العسر فكل التخييل ادراك العدة بارادة اليسر وليس الصيام التيقن في النفل  
قد يكون اليسر في الصوم اذا كان قوماً عليه غير مستغفر لهما لوقت الناس فان الانتشار تخفيفاً ولان النفس تولفت على هذا الزمان ما لم تزل  
على غير فاعلم فيه اليسر عليها وبهذا التعليق علم ان المراد بقوله عدة من ايام اخر ليس معناه وتيقن ذلك بل المعنى فافطر عليه عدة ايام  
بعد من ايام اخر فيكون له التاخير اليها لما لم يكن اهل الظواهر قوله وكل الطحاوي رده فيه خلافاً بين ابني صيغة والى يوسف وبين محمد  
ان عجزه عما يلزمه اذا صح وقام يوم قضاء الكل فيلزم الايضاً بالجميع وعجزه عما يلزمه قدر ما صح واقام والصحيح الاتفاق في القضاء وهو  
انما يلزمه قدر العدة والقائمة وان الخلاف انما هو في النذر وهو ما اذا قال المريض لم يدر متى يصوم شهر مثلاً فصعد ما يلزمه الكل والا يضره عند  
مقدرة ما صح وجوب الفرق لهما ان النذر هو السبب في وجوب الكل فاذا وجد منه في المرض ومات من ذلك المرض فاشي عليه فان صح عمار كان قائماً  
في ذلك في الصحة والصحيح لو قال لمات قبل ادراك عدة النذر لم يلزمه الكل فكذا في هذا الخلاف القضاء لان سبب هو ادراك العدة وصيغة هذا الكلام  
المذكور في النذر انما يلزم على تقدير كون النذر بذلك غير موجباً في حال المرض والالزام الكل وان لم يصح ليظهر ما لم يذنيه في الالزام بل هو ملحق  
بالعدة وان لم يذكر او مات البصينة لتعريف المكلف ما امن والنذر مما ملحق بالشرط لقوله ان شئ من الصوم يعني نفسه على كذا فينزل عند البصينة  
ثم يخرج منه لعدم ادراك العدة فيجب الالزام كما لو لم يعمل مطلقاً في البصينة على ما قلنا وما قولهم لسبب ادراك العدة فهذا المراد ان ادراك العدة يجب لوجوب القضاء  
على المريض او الاداء فيصير في مشرح الكثر فقال في الفرق المذكور سبب القضاء ادراك العدة فينبغي بقدره وفي البصينة يجب وجوب الاداء وعلى  
ظاهر الاول ان سبب القضاء على ما عجزه بوجوب الاداء فيكون ادراك العدة سبب وجوب الاداء كما ذكره في المبسوط ويلزمه عدم مل التاخير  
عن اول عدة يدركها فان قال سبب وجوب الاداء لا يلزم حرمة التاخير عنه قلنا فليكن نفس رمضان سبب وجوب الاداء على المريض اذ لا مانع من هذا  
الاعتبار سوى ذلك اللازم فاذا كان مقتضياً لزم اذ هو الاصل ويلزمه الالزام بالكل اذ لم يدرك العدة كما هو قول محمد على رواية الطحاوي قوله ولما  
عليه وقال الشافعي في القدية ان اخره لغيره لما روى انه عليه الصلوة والسلام قال في رجل مرض في رمضان فافطر ثم صح فلم يلزمه حتى ادركه رمضان  
آخر يصوم الذي ادركه ثم يصوم الذي افطر فيه وليعلم من كل يوم سكيناً ولنا الطلاق قوله تعالى عدة من ايام اخر من غير قيد مكان وجوب القضاء  
على التراخي فلا يلزمه بالتاخير شئ غير انه تارك للوحي من المسابقة وبارواه غير ثابت فهي سنة وابراهيم بن نافع قال ابو حاتم الرازي كان يكذب  
وفيها ايضا من انهم كانوا منع قوله فاذا خافا على النفس او ولديهما رادوا في بعض الحوائش سعوا الى الذخيرة من ان المراد بالرفع الظاهر لوجوب الارتقاء  
عليها بالعقد بخلاف اللام فان الالباب ليشا جر غير ما ذكرنا فبارة غير القدية والصيام في ذلك اللام وكذا العلالي الحديث وهو ما روى الشافعي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الصوم وضع عن المسافر والعلوف ومن حبل في الموضع الصوم ولان الارضاخ واجب على الام  
رواية قوله وهو يعتبر دأى كما من الحال والموضع بالشئ الثاني في حكم وجوب القدية بافطاره بجماع انه اتفق به من لم يلزمه الصوم غير انه الولد  
في الفرق قلنا القياس متفق بشرع القدية على خلاف القياس اذ لا مانع من نقل بين الصوم والاعطام والاحاق دالة متعدداً بالشئ يجب  
عليه الصوم بالعصاة ثم ينقل الى القدية لغيره منه والطفل لا يجب عليه بل على امه ولم يستعمل عنها شئاً الى خلف غير الصوم بل اجيزه لما لا يخبر











واذا بلغ الصبي او استلم الكافور في رمضان استسكانة يومها فبقاها حتى الوقت بالشبهة ولو اخطأ فيه لا قضاء عليه كما لان الصوم  
غير واجب فيه وصح ما بعده من تحقق السبب والاهلية ولم يقضي او صحت ما لا ما مضى لعدم الخطاب هذا بخلاف في الصلوة لان السبب  
فيها الجهر التسهيل بالاداء فوجدت الاهلية عند ذلك في الصوم الجهر الاول والاهلية منعده عند ذلك في يوسف انه اذا نزل الكفر والصبي  
قبل الزوال فعليه القضاء كما انه ادرك وقت النية وجه الظاهر ان الصوم لا يتجزى وجوبا واهلية الوجوب منعده في اوله الا ان  
للصبي ان ينوي للتطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قاله الا ان الكافر ليس من اهل التطوع ايضا والصبي اهل له واذا نوى المسافر  
لاظهار ثمه فقام للصوم قبل الزوال فنوى الصوم اذ كان السفر لا ينافي اهلية الوجوب لاحصاء الشرع وان كان في رمضان فعليه  
ان يصوم لاداء الرخص في وقت النية الاولى انه لو كان مقما في اول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر ويصح الجنازة لاقامة هذا الذي لا انه اذا اخطأ  
فقال ناسية الصلوة والسلام قال اني ما تم فقال عليه الصلوة والسلام تكلم فحرك ومنع لما ثم تقول اني ما تم كل يوم كما كان فان  
كلامه ما يدل على عدم كون الفطر منعوا ولا يبعد للنعية انه اثر في استطاق الواجبات ولهذا منع المحققون كونه اذ كان كذا حتى والى بكر الرازي و  
استدلاله بامروى عنه عليه الصلوة والسلام اذا دعا اليك الى طعام فليجب فان كان مضطرا فلياكل وان كان ضارفا فليصلي اي فليدبر يومه  
اعلم بحال هذا الحديث وقول بعضهم ثبت موقوف على ان ثبت في القوي قوة حديث سليمان واحمل ان على رواية يقتضي تنظرا لاداءه ولا تناقض بين الحديثين  
بأنهما على ما في رواية النسيان في الحج والعمرة انفسا من حيث يجب قضاءهما اذا انفسا قوله واذا بلغ الصبي الحج كل من تحقق بصلته في انفسا  
او قارن ابتداء وجوده بالصلوة فيجوز ان يفتقر اليه لو كانت قبله وسقط منه وجب عليه الصوم فان يجب عليه الاستسكان تشبها بالبالغين في انفسا  
ليطهران بعد الفجر اربعة والمجنون ليس في المبرأ والمساقر فيقدم بعد الزوال او قبله بعد الاكل اما اذا قدم قبل الزوال والاكل  
ينجب عليه الصوم لما في الكتاب ولذا لو كان نوى الفطر ولم يطر حتى تقدم في وقت النية وجب عليه نية الصوم والذي انفسا عمدا  
او خطا او مكر او اكل يوم الشك ثم استبان انه من رمضان او اخطأ على طول غروب الشمس وتحرر بعد الفجر وقبل الاستسكان تشبها لاداء  
لقول ابى حنيفة رحمه الله في بعض اصحابه انما بعض تطهر من الارض ان ياكل والناس صيام والصحيح الوجوب لان محمدا قال فليصوم قال  
في الحائض فليدبر وقول الامام لا يحس لتبديل الوجوب اي لا يحس بل يتج و قد سرح به في بعضهما فقال في المسافر اذا قام بعد الزوال  
الى استنج ان ياكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم فحين مراده بعدم الاستسكان ولانه الموافق للدليل وهو ما ثبت من امره عليه الصلوة والسلام  
بالاستسكان لمن اكل في يوم عاشوراء حين كان واجبا ولا يخفى على من سأل فوائد في هذا الضابط قلنا كل من تحقق اوقارن ولم يقل من صار بصلته الحج  
يشمل من اكل بعد في نهار رمضان لان الصيرة للقول ولو لا تنازع بالية ولا يتحقق النفاذ بهما فانه قوله لان الصوم غير واجب فيه عليهما وقيل  
لا في الكافر اذا استلم عليه قضاء ذلك اليوم لان ادراك جزم من الوقت بعد الاهلية موجب كما في الصلوة وينبغي ان يكون جوابه في بعض  
اذا بلغ كذلك ونحن نفرق بان السبب في الصلوة الجواز القائم عند الاهلية اي جواز كان تحقق الوجوب في حقه وفي الصوم الجواز الاول ولم يبادر في هذا  
على هذا فنقولهم في الاول الواجب الوقت قد يكون الوقت فيه سببا للودي وطر فانه كوقت الصلوة وسببا ومعيارا وهو ما يقع فيه مقتدر انه  
كوقت الصوم تساهل اذ يقتضي ان السبب تمام الوقت فيها وقد بان خلافه ثم على بان من تحقق المزاورة يقال يلزم ان لا يباي الاستسكان  
في نفس الجواز الاول من اليوم لانه هو سبب الوجوب والالزام سبق الوجوب على سبب للزوم تقدم سبب فالايجاب فيلزم على سبب سابقا والشرع  
خلافه ولو لم يلزم ذلك لم يكن ما ذكره في وقت الصلوة من ان السببية لقضاء الى الجواز الاول فان لم يرد عليه فليقتضيه سبب ما يلي ابتداء الشرع  
فان لم يشرع الى الجواز الاخر ففقدت السببية فيه واعتبر حال الحلف عنده فكيف يستغنى عنه اذا دعا على يديه بالية دون ما وقع فيه قوله لم على ما قلنا  
اشارة الى الخلاف واكثر الشارح على هذا الفرق هو ان الصبي كان اهل ان يتوقف استسكانه في حق الصوم في اول النهار على وجود النية في وقتها  
والكافر ليس اهل اصلا فلا يتوقف فيقع فطره فلا يرد صرا ونعم من تسك في التسوية بينهما في الجاهل الصغير في الصبي يبلغ والكافر لم قال ما سأل  
فانه يدل على نية كل منهما التطوع قوله واذا نوى المسافر الاظهار اي في غير رمضان بدليل قوله وان كان في رمضان ثم نية الاظهار ليس بنية  
بل اذا قدم قبل الزوال والاكل وجب عليه صوم ذلك اليوم بنيتها قوله لا ترى الحج ليقين ان الرخص السفر فلا تحقق في اول اليوم

الحائض

في المسكتين لا يوجب الكفارة لقيام شبهة للنية ومن اعني عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الا انما لم يجد الصوم فيه وفسد  
 الامساك المفرد بالنية اذا الظاهر وجودها منه وقضى ما بعد ولا يفتاد بالنية وان اعني عليه اول ليلة حتمه فمضاه كله غير يوم تلك الليلة  
 لما قلنا وقال مالك لا يقضى ما بعد لان صوم رمضان عندنا يتأدى بنية واحدة فبقره الاحتكاك وعندنا لا بد من النية لكل يوم فافترقا  
 عبادات متفرقة لانه يخل بين كل يومين ما ليس بهما من العبادة بخلاف الاحتكاك ومن اعني عليه في رمضان كل قضاء لانه  
 نوع موصف بضعة القوام ولا يزيل الحج فيصير عذر ابي التاخير في الاستسقاط

كان اخطايتو جاعا عليه تبين الصدم فلما يجوز له الفطر فيه بددت الفسار وقد تشكل عليه ما جع منه عليه الصلوة والسلام ما قد رنا انه خرج من النية  
 عام الفتح حتى اذا كان بكرة النسيم وهو ما لم يرفع انا فشرط الصم الا ان يرفع جنون ان خروجه كان قبل الفجر وفيه بعد والينا قولهم ما  
 لم يمتقن المرض فاعطى بالصدم عينا لم لا يجوز ان يكون اعطى بنية ان لم يحدث سفر في اثناء اليوم بسبب الشرع قبله فاذا سافر  
 في اثناء اليوم زال التيقن لانه كان بشرط عدمه وبذلك البحث ذهب بعض الفقهاء كما ذهب شارحي كتاب رسم والجمهور على تعيين موعده واعلم ان  
 اباة الفطر لسافر اذا لم يغير الصوم فاذا نواذ ليل او اصبح من غير ان يقض عزمية قبل الفجر اصبح صائما فلا يكمل فطره في ذلك اليوم لكن لو افطر  
 فيه لا كراهة عليه لان سبب الحج من حيث العورة وهو السفر قائم فاوردت شبهة وبها تنفذ الكفارة وتشكل عليه حديث كراخ النسيم من انما  
 ان الصحيح ان فطره عند ليس في اليوم الذي خرج فيه من المدينة لانه ساقط لغيره لا ليل البها في يوم واحد بل معنى قول الراوي حتى اذا  
 كان بكرة النسيم وهو ما لم يكن صائما حين وصل اليه لا شك انه صوم يوم لم يكن في اوله ميقنا غير انه شرع في صوم الفرض وهو مسافر  
 ثم انقلب وتبين بهذا انه خارج الاشكال عن تعيين الصوم في اليوم الذي انشأ فيه السفر الذي شرع في صومه من الفرض  
 وهو مسافر وانما اصل انه ان كان يلوحه كراخ النسيم في اليوم الذي خرج فيه اشكل على الاول وان كان في يوم  
 اشكل على ما بعده ولا مجلس لا يجوز كونه عليه الصلوة والسلام علم من نفسه كان يلوح احمد البيع لفطر المقيم وكونه من  
 تعيين عليه الصوم وحشي الهلاك والسر اعلم قوله في المسكتين هذا وان استأجر السفر بعد الصوم واذا صام مسافرا فمقام  
 قوله لانه نوع مرض بصيف العوى ولا يزيل الحج ابي العقل ولهذا يتلى به من هو معصوم من زوال العقل على الصلوة ولم  
 على ما قد انفكاه في باب الامانة من كتاب الصلوة قوله فيغير عذرا في التاخير في الاستسقاط رتبة باننا على كونه لا يزيل العقل  
 بل ينعينه بغيره لانه لم يكن غير مزيل لم يقط قتيلا ورسنة لو انه كان سقطا وليس كذلك فان اجنونا مزيل له ولا يسقط به من حيث  
 مزيل له بل من حيث هو لازم لخرج فكان الاولى في التقليل التقليل لعدم لزوم اخرج في الزام قضاء الشهر بالاغانية كما سئل عن الشهر كراهة فان  
 ترتيب قضاء الشهر عليه موجب لخرج وهذا لان استأجر والاغارة شهر من النواذر لا يكاد يوجد والا كان ربا يموت فانه لا ياكل ولا يشرب ولا يخرج  
 في ترتيب الحكم على اموال النواذر بخلاف اجنونا فان استأجر شهر اقال بترتيب التقاضيه بوجوب الخروج وقد ساك الغم ساك التحقيق في  
 عقل عدم الزام اعتبار اجنونا الشهر حيث قال ولما ان سقط هو اخرج ثم قال والاغارة لا يوجب الشهر عادة فلما خرج واقا وتقليل وجوب قضاء الشهر اذا  
 اعني عليه فيه كراخ النسيم وهو في الحقيقة تقييل لعدم المنافع لان الجسد مانع لكن المراد ان استأجر الوجوب انما يكون لما منع اخرج ولا يخرج  
 القدرة استأجر والاغارة لا يسقط في هذا ان الوجوب الذي ثبت جبر بالبس اعني اصل الوجوب لا يسقط لعدم القدرة على استعمال العقل لغيره  
 او منصف بل يغير فان كان المقصود من متعلقه مجرد الصالح المانع كالتفقه والمدين ثبت الوجوب به هذا الخبر لان هذا المقصود يحصل بعقل الانسان  
 فيطالب بوليته وان كان من العبادات والمقصود منها نفس العقل لغيره مقصود الابتلاء من اختيار الطاعة او المعصية فلما منع من كون العقل  
 لا يمكن بسبب عدم القدرة على استعمال العقل ما يلزمه الاستمرار ولا يتبدد ما قد دفع في الاول لا يثبت الوجوب كالصبي لانه يستيق فائدة  
 في امانه في الاول او يوقفه او لا يتوجه عليه اعطى بالاداء في حاله الصبي او في التقاضيه هو مستلزم لخرج البين فاقض في الثاني لا يسقط



وهي حتى في رمضان كله لم ينقص خلقا مما لا الذي هو معتبره بالاعاء ولما ان السبعة هجره والاعاءه يستوجب الشبهه مادة فلا يخرج والنجو  
يستوجب تحقيق المخرج وان افاق الحين في بعضه قضى ما فيه خلاه فالمر في الشافعي هاجره ولا يجب عليه الاداء ولا بعد اهل هجره الاعضاء  
عليه وصار كالمستوعب ولما ان السبب قد وجى وهو الشهرة والاهلية بالمد في الوجوب فانه وهو معتبر به  
على وجه لا يخرج في اذ انك لا تجد في المستوعب لانه يخرج في الاداء فلا فائدة وقامه في الخلو فبا  
مرفق بين الامانة والعارضي قبل حتى في ظاهر الاداءه ونحن نعلم انه في بينهما لا يذ ان بلغ محونا النقص بالنقص فانضم الخطا  
من ما اذا بلغ عاقلة نتيج وهذا المختار وبعض المتأخرين ومن لم يوفى رمضان كله لا صوما ولا خطرا فعليه قضاءه وكان في رمضان يوم رمضان بين  
الوجوب معتبر بقت شرعا يشره في الكلف وهو القضاء في كل اهل محله من غير حرج رحمة عليه كالصوم فلما لم تام وقت الصلوة  
قضاوا بشرعا قلنا ان الشرع اعتبر هذا العارض بسبب انه لا يتدنا عدا اول اخرج في ثبوت الوجوب منه فيظهر حكمه في الكلف ثم انما يومه  
تلا في ايام وجب القضاء فيها لا تدا ولا يدا وتيقن فلا يوجب ذلك تغير الاعتبار الذي ثبت فيه شرعا اعني اعتبار عدا اول اخرج في الشهر  
وفي الثالث او ما ثبت الوجوب وعدمه على ثبوت المخرج انما قاله اذا ثبت بايلزم الامتداد واذا لم يثبت بالامتداد عدا اول اخرج في الشهر  
يلتزم في حق الصوم بالامتداد وهو الصوم فلا يسقط منه الوجوب اذا امتد تمام الشهر بل يثبت فيظهر حكمه في القضاء لعدم المخرج اذ لا يخرج  
في التدا ولان التدا وانما يفرض فرضا وما لم يتحقق قط وامتداد الايام شهر الكذا في حق الصلوة بالتدا اذ لا على يومه وليست  
المخرج بثبت الاكثر بالدرج في شدة هذا الكثرة فلا يقتضي شيئا بالامتداد وهو الصوم اذ لم يزد عليه لعدم المخرج وقضا في الجنون في حق الصلوة  
على ما قد ساء في باب صلوة المريض لا سيما والارزاق فيها وفي حق الصوم ان يستوجب الشهر حتى بايلزم الامتداد ولان امتداد الجنون  
كثير غير نادر فلو ثبت الوجوب مع استثنائه لزم المخرج واذا لم يستوعبه بالامتداد لان صوم ما دون الشهر في سنة لا يوجب في المخرج والى  
انه لا يوجب في عدم وجوب القضاء اذا كان الجنون في الغالب ليس شهره ولا اكثر وهذا التفسير يوجب ان لا فرق بين الامانة والعارضي وبين  
الجنون والجنون في وقت اليقظة من آخر يوم او بعده خلافا لما قاله المحل في وان اخاره بعضهم ثم نقل المعنى من محمد انه فرق بينهما على ما يوجب  
وقد ساء في الزكوة اختلاف في نقل هذا الخلاف فجعل هذا التفصيل قول ابي يوسف وقول محمد عدم التفصيل وقيل اختلاف على عكسه وهو ما قلناه  
ومنهم من ايد التفصيل بثبت التفصيل شرعا في البدة بالاشهر والاعاءه على اصيله امتداد الطهر وعاطفة فان الطهر اذا امتد امتدادا  
بان يكتل الصغيرة بالنسب ولم ترد ما فاتا امتدادا بالاشهر بعد التدا وتوالت بالنسب ثم امتد طهرها اعتدت بالنسب فلا يخرج من البدة الا  
بعض من الياض فثبت بالاشهر ولا يخفى على سائل عدم لزومه فان الغار فيما من فيه لزوم المخرج وعنده في البدة البيع النص يوجب ذلك التفصيل والسر  
قوله ومن من رمضان كله قال المحل الى المراجعة ما يكتل النساء الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لا يلزم القضاء لان الصوم لا يقع فيه كالا  
والذي يظن ان الوجه الاتي ذكره خلافا قوله وفي الوجوب فائدة جواب عما يقال قولك الاية بالذمة وترجع الذمة الى الآمية يستلزم  
ثبوت اصل الوجوب على الشيء فقال هو وان ثبت الذمة لكن بشرط الفائدة لا بتد الفائدة ولا فائدة في تحقيقه في حق النصي لما ذكرنا من ان عند  
عن الاداء انما ثبت ليشتره في القضاء يحصل مصلحة الفرض رحمة ومنه وانما يكون ذلك فائدة اذا لم يستلزم ايجاب القضاء  
لاننا نخرج باب تحقيق الصلوة انما اذا استلزمه فهو من عدم الفائدة فانه لا يثبت في النظر من التقويت وهو المخرج وذلك باب الفدا  
للا فائدة وان كان قد ثبت له الا فاد من العباد فان القوا بعد الشرعية التي يتبعها التكليف انما تراعى في حق الصوم رحمة ومنه  
للا نسبة الى احوال الناس بخلاف ثبوت مع الجنون لانه يستلزم الفائدة او لقولنا لفائدة لانما في القضاء ولا يجب النفس والمخرج  
ثبت الوجوب لم يكن لفائدة قوله وثم في اختلافات اذا حققت ما قد ساءه انما حققت تمامه قوله فليس قضاءه قبل لا بد من التاويل  
ولا لا حال المسلم كانه في وجوه اليقظة الا ترى ان من عني عليه في اليقظة من رمضان يكون صائما يوما واما يقضي ما بعده بناء على ان الظاهر وجوب  
منه فيما قلنا اول بان يكون رمضان او ساءا وشكنا اعتاد الاكل في رمضان ومن حقق تركيب الكتاب وهو قوله من لم يوفى رمضان كله صوما  
فقط فليس قضاءه بزم بان هذا التاويل كلف مستثنى عنه بخلاف من عني عليه فان الاعاءه يوجب السببية فان نفسه بعد الفاقة فيبقى الامر على الظاهر



الأنثى إذا اشك في البقي ومعه لا تسادى الطينين إلا فصل إن باع الأكل ثم دلفن المعوم ولا يجب عليه ذلك ولو أكل مضومه تام لأن الأصل هو اللبيل  
وعن أبي حنيفة أنه إذا كان في موضع لا يستبين فيه إذا كانت الليلة مغفرة أو متغفرة أو كان يصير علة وهو يشك لا يأكل ولو أكل فقد أساء  
فعله عليه السلام مع ما يملك إلا ما لا يملك وإن كان أكبر الله أن يأكله في غير طالع فعليه قضاءه عمداً بغالب الظاهر وفيه الاحتياط وعلى  
ظاهر الرواية لا قضاء عليه لأن اليقين لا يزال إلا بمثلته ولو ظواهر الفجر طالع لا كفارة عليه لأنه بنى الأصل  
على الأصل فلا يتحقق العمدية ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر لأن الأصل هو النساهما

ثم تنقضي يومه كما أنه واخره ابن أبي شيبة من فرق أقربا إلى لفظ الكتاب ما من علي بن حفص من أبيه قال شهدت عمر بن الخطاب في رمضان و  
رب إليه شراب فشرب بعض القدم وهم يرون الشمس قد غربت ثم ارتقى الموزن فقال يا أمير المؤمنين وإسراء الشمس طالعة لم تغرب  
فقال عمر من كان أظفر فليس يومه كما أنه ومن لم يكن أظفر فليتم حتى تغرب الشمس وإما ما رواه عن علي بن فضال أنه قال لا يشكناك وإما ما لم  
يشكناك راعيا وقد اجتمعنا وقضايوم يسير وإنا قال له ذلك لأن خطابه له من أعلى الميمنة رافعا موصوفا ليس من الأدب بل كان عقداً من نيل  
فيجب عليه وسما ويا وحدثت سحر وإنا في السحر بركة رواه إجماعه إلا أباه وأما عن النبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر وإن  
في السحر بركة قيل المراد بالبركة حصول التقوى به على الصوم الغدليل ما روى عنه عليه الصلوة والسلام استعينا بقائمة النهار على قيام الليل  
بأكل السحر على ميام النهار والمراد بزيادة الثواب لا استثنائية لبني المسلمين قال عليه الصلوة والسلام فرق ما بين صومنا وبين صوم أهل الكتاب  
أكله السحر ولا سنافة فليكن المراد بالبركة كلاً من الأمرين والسحر ما يوجب كل في السحر وهو السحر الأخير من الليل وقوله في النهاية هو على حذف منضاف  
لغيره في أكل السحر بركة بناء على منبسطه لغيره السحر جمع سحر فاما على فتحها وهو لا يعرف في الرواية فهو اسم لما كوله في السحر كونه صواباً ما يوجب  
قيل تعين الصوم لأن البركة وعلى الثواب إنما يحصل بالفعل لا بنفس الماكول وحدثت ثلث من أطلاق المسلمين على الوجه الذي ذكره المصنف السحر علم به  
والذي في حجم الطبر في ثنا جعفر بن محمد بن حرب العباد في ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن علي بن أبي النكتة عن مورق العبلي عن أبي الدرداء قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث من أطلاق المسلمين قيل الإفطار وتأخير السحر ووضع اليدين على الشال في الصلوة رواه ابن أبي شيبة في مصنفه  
وذكر أن الدارقطني في الأفراد رواه من حديث مذيقة مرفوعة نحو حديث أبي الدرداء وما يدل على المطلوب فاما في الصحيح حديث البخاري عن سهل بن سعد  
قال كنت أحمم كيون لي سرقة ان ادرك صلوة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم ثم قنا إلى الصلوة قلت كم كان قدر ما بيننا قال قدر خمسين آية قوله لا إذا شك استثناء من قوله ثم التمسك واستدرك في تفسيره  
بناء على احتمال لفظ الظن في الأفراد كملطاً قوله مضومه تام أي ما لم يتقن أنه أكل بعد العجدة فيقضي ح قوله وعن أبي حنيفة إن يميناً في  
بين هذه وبين تلك الرواية فإن استصحاب التكرار لا يتلزم بثبوت الاساءة أن لم يتكرر بل يتلزم كون ذلك مضوماً وفعل المضغول لا يتلزم  
الاساءة ثم استدلل على هذه الرواية بقوله عليه الصلوة والسلام مع ما يربك إلى ما لا يربك رواه النسائي والترمذي وزاد أن الصدوق  
لمانية والكذب ربه قال الترمذي حديث حسن صحيح فقول المروي لفظ الأمر أن كان على ظاهره كان مقتضاه الوجوب فيلزم تبركه إلا أنه لا  
الاساءة وإن مرف عنه بصرف كان ندبا ولا اساءة تبرك المندوب بل إن فعله نال ثوابه والألم نيل شيئاً فهو دار بين كونه دليل الوجوب  
أو الذنب فلا يلزم جملته دليل على هذه إلا أن يرداساً معاً ثم وادعاهم قوله فليقتضاه ولا كفارة قوله وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لأن اليقين لا يوجب بالشك  
والليل أصل ثابت بيقين فلا يشك عند اليقين ومحمدة في الايضاح واعلم أن التحقيق هو أن الشك لا يدخل في اللبيل في الوجود واستداده لا إلى  
وقت تحقق لمن لم يدرع الخبر لاستحالة تناقض اليقين مع الظن لأن العلم بمعنى اليقين لا يحل التقيض فعلاً إن ثبت لمن التقيض فإذا فرض تحقق لمن  
ظهور الفجر في وقت غلبت ذلك الوقت محل تناقض الظن به واليقين ببقائه الليل بل التحقيق أنه محل تناقض وبينه وبين في بقائه الليل وعدمه  
وهو الاستصحاب والأمازة التي توجب لمن عدمه لا تناقض لمن في ذلك أصلاً إذ ذلك لا يمكن لأن الظن هو الطرف الرابع من الأربعة

ولما اكل فعليه القضاء عمداً بالاصل وان كان اكبر رائد انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النذر هو الاصل ولو كانت  
شاك فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان تجب الكفارة نظراً الى ما هو الاصل وهو النذر ومن اكل في رمضان ناسياً وظن ان ذلك يعطيه فاكل  
بعد ذلك متعمداً عليه القضاء دون الكفارة لان الاشتباه لا يستند الى القياس فتحقق الشبهة وان بلغه الحديث علمه فذلك في ظاهر الرواية  
دفع البينة مرة انما تجب وكذا اعتدوا لانه لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول قيام الشبهة المحكية بالنظر الى القياس فلا يمتنع  
بالعلم كقولنا انما تجب جارية ابنه ولو اخرجنا ذلك ان ذلك يعطيه شبهة كل متعمداً عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل  
شرعي الا اذا افتناه فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتده فكذلك عند محمد سره  
لان قول المدعي عليه السلام لا يزيل عن قول المفتي وعن ابى يوسف سره خلاف ذلك  
فاذا فرض تعلقه بان الشئ كذا استحال تعلق آخره بالاشياء من شئ واحد في وقت واحد وليس له الا طرف واحد راجح فاذا عرف هذا ثابتت تعارضين  
في قيام دليل واحد من قبلنا لان موجب تعارض الشك لا يخلو واحد فلفظا عن المنين واذا تاملنا عمل بالاصل وهو الليل فنحن هذا واجروا في موطن  
كثيره كقولهم في شك احد ثبوت يقين الطهارة اليقين لا يزدل بالشك ونحوه قوله ولو اكل فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وتماما لفقهاء ابى جعفران وما  
لان الثابت حال غلبة ظن الغروب شبهة الابادة لا حقيقتها ففي حال الشك ومن ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات هذا اذا لم يتبين احتمال  
فان ظهر انه اكل قبل الغروب فعليه الكفارة لا علم فيه خلافاً والحمد سبحانه اعلم وهو الذي كره بقوله ولو كان شاك الى قوله ينبغي ان تجب الكفارة قوله فعليه القضاء  
رواية واحدة اي اذا لم يتبين شئ او تبين انه اكل قبل الغروب لان النذر كان ثابتاً يمين وقد انعم اليه اكبر راءه واوردوا شهدائنا باننا غرض  
واثنان بان لا فطر ثم تبين عدم الغروب لا كفارة مع ان تعارضهما يوجب الشك اجيب بضع الشك فان الشبهة لعدمه على النفي فقيمت الشبهة  
بالغروب بلا معارض فتوجب ثمة في النفس منه شئ لغيره ياد في تامل قوله ومن اكل في رمضان ناسياً او جاع ناسياً فظن انه افطر فاكل او جاع  
عامداً لا كفارة عليه وعلى هذا لو اصبغ مسافر فتوى الاقامة فاكل لا كفارة عليه قوله وان بلغه الحديث يعني قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو  
مدا لم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وتلهتم تحته بغيره روايتان من ابى منيفه في رواية لا يجب وصحة قاضي فان وفي رواية  
تجب وكذا عنهما ومرجع وجههما الى ان اشتباه شبهة لازم انتفاء الاشتباه او لا فتولها بنا على ثبوت الزوم والمتار بنا على ثبوت الانتفاك  
لان ثبوت شبهة المحكية بثبوت دليل الفطر وهو القياس الفتوى وهو ثابت لم يفت حتى قال بعض الاية بالفطر وصرف قوله عليه الصلوة والسلام فليتم  
صومه الى الصوم الفتوى وهو الامساك وقال ابو حنيفة لو لالنفس قلعت لفطر ومعار كولي الاب جارية ابنه لا يحد وان علم بجوهرتها عليه نظراً الى قيام  
شبهة الملك الثابتة بقوله عليه الصلوة والسلام انت وما لك لا يبك فانما ثابتة بثبوت هذا دليل وان قام الدليل الرابع على تامين الملكين قوله  
لان الظن ما استند الى دليل شرعي يميني فيما اذا لم يبلغه الحديث لان القياس لا يقتضي ثبوت الفطر ما خرج بخلاف ما لو ذرعه القضي فظن انه افطر  
فاكل عمداً فانه كالاول لا كفارة عليه فان القضي يوجب غالباً وعموماً الى ان يمتنع لمروره فيه فيستند الى دليل اما السجامة فلا تطرق فيها الى الصوم  
بعد اخرج فيكون تعمداً كله بعده موجبا للكفارة الا اذا افتناه مفتت بالفساد كما هو قولنا انما بلغه وبعض اهل الحديث فاكل بعده لا كفارة لان الحكم  
في حق العامي فتوى منفيته وان بلغه الحديث واعتمد على ظاهره غير عالم بباويله وهو عامي فكذلك عند محمد اي لا كفارة عليه لان قول المفتي يورث  
الشبهة المستقلة فتوى الرسول عليه السلام وعلى ابى يوسف لا يستقلها لان على العامي الاقتداء بالفتوى لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث فاذا افتناه  
كان تاركاً لواجب عليه وترك الواجب لا يعظم شبهة مستقلة لهما وان عرفنا ما يليه ثم اكل تجب الكفارة لا انتفاء شبهة وقول الادراعي انه لا يفطر لا يورث  
شبهة لعملة القياس مع فرض علم الاكل وكون الحديث على غير ظاهره ثم ما يليه انما كان لفتا بان او انه منسوخ ولا باس لسوق بنده متعلق بذلك  
روى ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى على رجل يحتم في رمضان فقال افطر احاجم والحجوم وروى  
الحاكم وابن حبان وصححه ونقل في المستدرک عن الامام احمد انه قال هو اصح ما روى في الباب وروى ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان  
والحاكم من حديث شداد بن اوس انه مر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الفتح على رجل يحتم بالبيع ثمان عشرة مائة من رمضان فقال افطر احاجم والحجوم  
ومعه ونقل الترمذي في عمله الكبرى من البخاري انه قال كلاهما حديث صحيح حديث ثوبان وشداد عن ابن الد في انه قال حديث ثوبان وحديث شداد





واحد يثبت ما أول بالاجماع واذا جمعت الشافعية والحنبلية وهي صائفة عليها القضاء دون الكفارة وقال زفر الشافعية لا قضاء  
عليهما اعتبارا بالناس والحنبلية لا يعدم النقص ولما انتمى اليه من غلب وجودة وهذا نادر ولا يجب الكفاية لانعدام الجاهلية

بما سألني بهذا وقال شعبة لم يسمع الحكم من شعبة حديث الجاهلية لعالم الشيخ الغيبة واما رواية ابي حنيفة وهو محرم صاما وهي التي اخرجها ابن حبان وفيه عن  
ابن عباس منهم فاصح سندنا واظهرنا ولا ابا بانه لم يكن قط محررا ولا هو سافر والسافر يباح له الاطعام بعد الشروع كما اعترف به الشافعية  
فيما قدمناه وهو جواب ابن خزيمة وان الجاهلية كانت مع الغروب كما قال ابن حبان انه روى من حديث ابي الزبير عن جابر انه عليه الصلوة  
والسلام امر ابا طيبة ان ياتيه مع قبوت الشمس فامر ان يلعق المصم مع اطعام الصائم فجمعه ثم سألهم خراجك قال صامان فوضع منه ما عانى  
فلم يفتش فما ذكرنا من القوة ذلك الثاني انما يدل بان المراد بواب الصوم بسبب انها كان يتباين ذكره الزهري فانه بعد ما روى حديث  
ابن حبان ان اطعام الصائم استدل ثوبان انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعموا الصائم ولو كانا ارضا باروى العتيق في صنفنا  
شاهدا محمد بن داود بن موسى البصري حديثا معاوية بن عمار حديثا معاوية بن عمار حديثا معاوية بن عمار حديثا معاوية بن عمار  
مرئى بن عمار حديثا معاوية بن عمار حديثا معاوية بن عمار حديثا معاوية بن عمار حديثا معاوية بن عمار حديثا معاوية بن عمار  
ولكن الغيبة لكن اعل بالامتناع فان في بعضها انا منع الباطن على الصائفة في شعبة الصنف فالتعول عليه الاول فبعد ما كميل الجمع وعمال كل  
من الاما عيش الصائفة من اجتماعه وترخيته ومنه ويدل على ذلك ان المروى عن جماعة من الصائفة الذين بعد عدم اطلاقهم على حقيقة الجاهلية  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم للملازمة اياه وخطاب العبد عنه فهو ابو هريرة فيما اخرج به الشافعية فيما اخرج به الشافعية فيما اخرج به الشافعية  
بن ثور عن ابيه عن ابي هريرة انه قال قال ان اطعام الصائم واجب ولو لم يكن له الاطعام لكانت الجاهلية من الجاهلية من الجاهلية  
انه لم يكن يرى الجاهلية باسائة ما قدمناه من السنن ايضا انه كان يحرم وهو صائم وانما يجب اعدا اعتبارين للبعينة من النسخ في الكوا  
او التاويل قوله وانما عيش ما اول بالاجماع بباب الثواب في كرم الصائم وكذا في الاجماع بناء على عدم اعتبار خلاف الظاهرية في هذا فانه  
حاوثة بعد ما معنى السلف على ان يناداه ما قلنا يريد به حديث قوله عليه الصلوة والسلام ما صام من نخل ياكل يحوم الناس برودة  
ابن ابي شيبة وسحق في سنده وزادوا انما عيش ما اول بالاجماع بباب الثواب في كرم الصائم وكذا في الاجماع بناء على عدم اعتبار خلاف الظاهرية في هذا فانه  
والعقد كانا ما لم يكن فلما عيش ما اول بالاجماع بباب الثواب في كرم الصائم وكذا في الاجماع بناء على عدم اعتبار خلاف الظاهرية في هذا فانه  
قال لم يارسول الله قال انما عيش ما اول بالاجماع بباب الثواب في كرم الصائم وكذا في الاجماع بناء على عدم اعتبار خلاف الظاهرية في هذا فانه  
عمره كان عليه الكفاية الا اذا تاول حديثا او استغنى فقيها فافطر فلا كفارة عليه وان اخطأ الفقيه ولم يثبت حديث لان ظاهر الفتوى وبه  
ليس بشبهة كذا في البداية الخ وفيه لو وهن ثاربه فظن انه افطر فاكل عمدا فعليه الكفارة وان استغنى فقيها او تاول حديثا لما قلنا يعني ما ذكره من  
انما عيش ما اول بالاجماع بباب الثواب في كرم الصائم وكذا في الاجماع بناء على عدم اعتبار خلاف الظاهرية في هذا فانه

والا يفتي على احد ليس المراد من المروى الغيبة نظر الصائم حقيقة الاطعام فلم يغير ذلك بشبهة قوله لم يفتي فقيها كذا في الاصل المجودة لضعفها كذا في الكتاب الى  
المجودة ومن اخرجها في قلت لمحمد كيف تكون مسامحة وهي مجنونة فقال في ربيع هذا فانه انتشر في الافق ومن عيسى بن ابيان قلت لمحمد هذه  
المجودة فقال لا بل المجودة اي المكرة قلت لا نجعلها بمجودة فقال بل في ثم قال كيف وقد سارت بها الركايا دعوا لهذا ان يؤيد ان  
كونه كان في الاصل المجودة لضعف ثم لما انتشر في البداية لم يغير التغيير والاصلاح في نسخته وادعى فكم لا يمكن توجيهها ايضا وهو بان يكون

المجودة

فصل فيما يجب على نفسه واذا قال الله على صوم يوم الفطر وقضى هذا النذر صحبه عندنا خلافا لوقوله في رواية اخرى ان الله  
نذر بما هو معصية لورده في صوم هذه الايام ولذا انه من الصوم مشروعا والنفى لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصير  
نذره لكنه يطرأ على المعصية المجاورة ثم يقضى استغاثا للواجب من صام فيه يخرج عن العيب ولا يراه اذاه كما لو صام وان نوى ميتا  
فغلبه كفارة يمين يفي اذا فطر وهذه المسئلة على وجود ستة ان لم يؤثقا او نوى النذر كما غير او نوى النذر وان لا يكون ميتا يكون نذره  
نذره بصيغته كيف وقد مر في بركة وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون ميتا كان اليمين محتملا كلفه وقد عرفت ونفى غيره وان نواه  
يكون نذرا ميتا عندنا بصفة وجودة وعندنا في يوسف ان يكون نذرا ولو نوى اليمين فكل ذلك عندنا وعندنا يكون ميتا كما في يوسف ان النذر  
حقيقة واليمين محتملة حتى يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا يلتزمهما ثم المجازيعين بنية وعندنا منهما مخرج الحقيقة  
ما قلناه نذر الصوم فشرعت ثم جئت في باب النار فان اكلت في الصوم انما في شدة اصرار النية وقد وجد في حال الاناقة فلا  
يجب قضاء ذلك اليوم اذا انقضت كمن اصرار عليه في رمضان لا يقضي اليوم الذي عدت فيه الايام وقضى ما بعده ليدوم النية  
بما بعده بخلاف اليوم الذي عدت يمينه على ما تقدم فاذا جازمت هذه التي جئت سائبة تقضي ذلك اليوم بطروء الفطر على صوم  
سبح والوجه من ايمانين ظاهر من الكتاب وقد مر اول باب ما يجب القضاء الكفارة في الفرق بين المكره والانسائي ما بيني عن الايام  
فصل فيما يجب على نفسه وبه نقيم بيان احكام الواجب بالاجابة المرد على ابتداء على الواجب عند اجاب العبد ظاهر  
قوله في هذا النذر الصحيح رتب بالنا لانه نتيجة قوله يقضي انما لازم القضاء كان النذر ميمما قوله لورده التي عن صوم هذه الايام  
وفي بعض النسخ عن صوم يوم الفطر وهو الاسباب بوضع المسئلة فان قال النذر على صوم يوم الفطر واسم الاشارة في النسخة الاخرى  
اشارة الى معصية في النذر بنار على شهرة الايام المنهي عن صيامها هي ايام التشريق والعيد من ويا سبب النسخة الاولى  
الاستدلال بما روي في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الاضحية وصيام يوم الفطر وفي لفظ  
ابو اسحق يقول لا يصح الصيام في يومين يوم الاضحية ويوم الفطر من رمضان ويا سبب النسخة الاخرى الاستدلال باسقاط من  
قوله عليه الصلوة والسلام الا لا تقصروا في هذه الايام الى آخره واجاب ان الاتفاق على ان النهي المجزوع عن الصلوة ليس  
موجب لغير الترك سوى كون مباشرة المنهي عنه منسبة سببا للعقاب لا الصلوة والنا لظهوره في معنى الصلوة واما ما شرعا  
فلكذلك بل لا يثبت في العبادات ولا المعاملات تحقق موجب في كثير منها اعني المنع المنسب سببا للعقاب مع الصلوة كما في البيع  
وقت الدار والصلوة في الارض المصوبة ومع العت الذي لا يصل الى الصلوة وكثيرا يعلم ان ثبوت الصلوة ليس من  
مقتضاها بل انما ثبت لامر آخر هو كونه الامر في ذاته فاما لم يعقل فيه ذلك بل كان الامر خارج عن نفس الفعل متصل به لا يوجب  
فيه الصلوة والا لكان ايجابا بالغير موجب فانما ثبت ح مجزوع موجب وهو التحريم او كراهية التحريم بحسب حاله من الطهنة  
والقطعية اذا عرف هذا فنقول فقد اثبتنا في المتنازع فيه تام موجب النهي حتى قلنا انه يصلح سببا للعقاب ولم يثبت الصلوة  
لوفصل عدم موجب لقطعية انه الامر خارج فتكون المعصية باعتبارها بالنفس الفعل او لما في نفسه فيصح النذر اثره التصور  
الصحة ويجب ان لا يفعل للمعصية ولغير اثره في القضاء لان الصحة بالانهاض سببا لاثارة الشرعية ومنها هذا وكما هو  
يثبت فيه الوجوب ليظهر اثره في القضاء لا الا اذا لم يجد منه كصوم رمضان في حق الحائض والصلوة  
او الاستقرار بوجوبه كغيره من ذلك فلم يخرج بذلك عن شيء من القواعد التحقيقية وغاية ما بقى بيان ان النهي الامر خارج  
ولا يوجب على ذي لب ان الصوم الذي هو منع النفس مشتملا لا يعقل في نفسه سببا للمنع بل كونه في هذه الايام  
يستلزم الاعراض عن ضيافة الله على ما روي في الآثار ان المؤمنين امنيا بالبرق في هذه الايام بقى ان يقال نذر  
بما هو معصية وهو معنى شرعا فلا وجود له فلا ينعقد انا الاول في ظاهره واما الثانية فلما في سنن الثلاثة عن عائشة  
عنه عليه الصلوة والسلام لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين قلنا المراد نفى جواز الايقاب في نفسه لان نفى التقادة

ولهما أنه لا تنافي بين المجتنبين لأفهما يقضيان الوجوب إلا أن النذر يقتضي لعينه واليمين لعينيه  
فجاءنا بينهما عمدة بأدلة لا يلبس كجاءنا بين وجهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض

لما صرح به في حديث السنائي عن عمران بن حصين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول النذر نذران فمن كان نذرا في طاعة  
الله نذر ذلك صدقة الوفا ومن كان نذرا في معصية الله نذر ذلك للشرطان فلا وفاء وكفر ما يكفر اليمين فإيجاب الكفارة في النفس يفيدها  
انقضاء يلزم ولم يبلغ وإن المعنى الوفا بيمينه فكذلك حديث عائشة عن مكان وزان قوله عليه الصلاة والسلام لا يمين في طاعة  
رحم من أنما تنفذ للكفارة غير أن الانقضاء فيما نحن منه يكون لا مبر من القضاة إذا كان جنس المنذور ما يكون لبعض أفراد  
المعصية كما نحن منه فإن الصوم وهو الجنس كذلك فيجب الفطر والقضاة في يوم لا كراهية فيه للكفارة أن كان لا يخرج شي من  
أفراده عما كان نذرا بالزنا وبالسكراء فقد يمين فينفذ للكفارة وهو محل الحديث والأدلة في ضرورة أنه لا فائدة في انقضاء  
ومعنى الظاهر أن ينفذ مطلقا لكفارة إذا نذر الفعل وعليه شئ المشايخ قال العلماء ومضى لو أنفاد النذر إلى سائر المعاصي كقوله  
لنصر على أن أقتل فلانا كان يميناً ولزمته الكفارة بأحدث انتهى وإنما يلزم اليمين بلفظ النذر الأبالنية في نذر الطاعة كالحج والصلاة  
والصدقة على ما هو مقتضى الدليل فلا تجزئ الكفارة من الفعل وبه انتهى السفي وهو ظاهر من أبي حنيفة رضي الله عنه وعن  
أبي حنيفة أنه يرجع عنه قبل موته بسبعة أيام وقال يجب فيه الكفارة قال السرخسي هذا اختيار في كثرة البلوى في هذا الزمان قال وهو  
اختيار الصدر الشهيد في فتاواه العسري وبه يفتي على هذا معتمدة النذر ليوم يوم النحر كمنه من باذله ليل عندهم يذكر في موته  
انشا السرخسي وعليه هذا وذكرنا من أن شرط النذر كونه باليمين لمعصية كون المعصية باعتبار نفسه حتى لا يشك شي من أفراد الجنس  
عنها وإذا صح النذر فلو فعل نفس النذر وعصى داخل النذر كما تكلف بالمعصية فينفذ للكفارة فلو فعل المعصية المحذوف عليها سقطت  
وأتم قوله ولما أنه لا تنافي بين المجتنبين الكائنين بهذا اللفظ وهو على كذا جهة اليمين وجبة النذر لأنها أي اليمين والنذر  
يقضيان الوجوب أي وجوب ما قلناه لا فرق سوى أن النذر يقتضي لعينه وهو فاء المنذور بقوله تعالى وليوفوا نذورهم  
واليمين لغيره وهي صيانة اسمه تعالى ولأننا في جواز كون الشئ واجبا لعينه ولغيره كما إذا علف ليعلمين طهر هذا اليوم فمحصنا بينهما  
كما جئنا من جتى التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض حيث اعتبرنا الأحكام الثلاثة بحجة التبرع البطمان بالشروع  
ومع جواز تصرف المادون فيها واشتراط التأليف والثالثة بحجة المعاوضة والرواية والروية واستحقاق الشفعة  
على سبيل أن شاء الله تعالى حتى أن يقال يلزم الثنائي من جهة أخرى وهو أن الوجوب الذي يقتضيه اليمين وجوب يلزم ترك  
بشئ الكفارة والوجوب الذي هو موجب النذر ليس يلزم تركه متعلقة ذلك وتنافي اللوازم اقل ما يقتضي التناهي  
سلامة أن لا يبرأ بلفظ واحد وبمبنيه بامتداد به كلام فخر الإسلام هناك أن تحريم المباح وهو معنى اليمين لازم  
لوجوب صيغة النذر وهو إيجاب المباح فيثبت مدلول التزامها للصيغة من غير أن يراد هو بها وليست فيه لزوم الجمع بين  
الحقيقي والمجازي باللفظ الواحد أنه باستعمال اللفظ فيها والاستعمال ليس بل لازم في ثبوت المدلول للالتزامى وج فقد  
أريد باللفظ الموجب فقط ويلزم الموجب الثابت دون استعمال فيه اليمين فلا جمع في الإرادة باللفظ إلا أن هذا يترتب  
منظرة أو معنى ثبوت الالتزامى غير مراد ليس الا حضوره عند فهم من موه الذي هو مدلول اللفظ محمول معنى إرادته للحكم والحكم

اول قال قلنا في حرم هذه السنة الفطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وقضيت ما كانت النذر من  
بالسنة الماضية سنة من هذه الايام وكذا اذا لم يصيبه ولكنه بشرط ان يتأخر عن المتابعة لا تهرى سنة ولكن يتقصد

في كتابنا فيه ارادة اليمين به لان ارادة اليمين التي هي ارادة ستر المباح هي ارادة المدلول الا لئلا يمتنع على وجه اخر  
منه ما لم يكن له لولا التزامها فانه ارادة على وجه تلزم الكفارة بكونه مدم ارادة الا حتم تنافيه ارادة الاخص اعني تحريمه على  
ذلك الوجه فلم يردج من كونه ارادة باللفظ مني نعم انما يصح اذا فرض عدم فقد التكلم عند التلفظ سوى النذر ثم بعد التلفظ  
عرض له ارادة ضم الاخر على نوره لكن الحكم هو لزومه لا تحيى هذه الصورة فلذا والسرا علم مدلى صاحب البدائع من هذه  
الطريقة فقال النذر مستفاد من العينة واليمين من الوجوب قال فان ايجاب المباح يمين كتحريمه الثابت بالنسب بينه قوله  
قال لم تحرم ما اكل الصداك الى ان قال قد فرض الصداك حكمة اياكم لما حرم عليه الصلوة والسلام على نفسه ما ربه او السبل  
فان ارادة ان يرب باللفظ موجبه وهو ايجاب المباح واريه نفيس ايجاب المباح الذي هو نفس الوجوب بينا قال ومع الاختلاف  
فيما يريد باليمين حيث اريد باللفظ ايجاب المباح من غير زيادة وبالايجاب نفسه كونه بينا لا يجمع في الارادة باللفظ بخلاف ما تقدم  
فانه متى اريد الا لئلا يمتنع على وجه اليمين لزم الجمع في الارادة باللفظ اوليس معنى الجمع الا انه اريد من المطلق اللفظ ثم لا يمان  
انه قياس لتعدي الاسم للسامل وفيه ايضا نظر لان ارادة الايجاب على انه يمين ارادة على وجه وهو ان لا يتعقب الكفارة بالكفارة  
وارادته من اللفظ نذر ارادة بيمينه على ان لا يتعقبها بل التعاقب ذلك تناف فيلزم اذا اريد به بينا وثبت حكمها شرعا وهو  
لزوم الكفارة بالكفارة لم يصح نذرا اذ لا اثر لذلك فيه قوله ولو قال لمد على صوم هذه السنة سواد ارادة او اراد ان  
يقول صوم يوم فخرى على لسانه سنة وكذا اذا اراد ان يقول كلاما فخرى على لسانه النذر لزمه لان هزل النذر بعد كماله  
افطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وقضاها ولو كانت المرأة قائلة تصفت مع هذا الايام ايام حيضها لان تلك السنة  
قد تمنوا عن الحيض فصح الايجاب ويمكن ان يجزمى فيه خلاف زفر فانه مفقود عليه في قوله ان امدوم غدا فوافق حيضها  
لا تقضي وعند ابى يوسف تقضي لانها لو لم تقضه نذرا الى يوم حيضها بل الى الحمل غيبه انه انفق عروض المانع فلا يقدرج  
في صفة الايجاب مال مدوره فقطضي وكذا اذا نذرت صوم العذ وهي حائض بخلاف ما لو قالت يوم حيضى لا تقضه لعدم معنة  
لانها نذرت الى غير محله فصار كالا نذرة الى الليل ثم عبارة الكتاب تغيير الوجوب لما عرفت وقوله في النهاية الافضل فطرها  
حتى لو ما سجد عن العهد تساهل بل الفطر واجب لاستلزام صومها المعصية وتبليغ المصنف فيما تقدم الفطر بها فان  
ما صام ثم لا تقضه عليه لانه اذا ابا كما التزمها ما قصته لكن تارن هذا الالتزام واجبا آخر وهو لزوم الفطر تركه التحمل اشته ثم  
هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال لمد على صيام هذه السنة بعد  
ايام التشريق لا يلزمه قضاء يومى العيدين وايام التشريق بل حياهم ما بقى من هذه السنة ذكره في الغاية وقال في شرح كنز  
هذا اسو لان قوله هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر الى وقت النذر وهذه المدة لا يخلو عن هذه الايام  
فيكون نذرا بما انتهى وهذا اسو بل المسئلة كما هي في الغاية منقولة في الخلاصة وفتاوى قاضي خان في هذه السنة وهذا الشهر  
ولان كل سنة عربية مبنية عبارة عن مدة مبنية لما مبدأ ومختتم فاما عند العرب مبدأ بالحررم و آخرها ذابحة فاذا قال هذا

في هذا الفصل هو صورة تحقيق التتابع بقدر إمكانه ويتأني في هذا الخلاف في ترقوا والشاغي من النهي عن الصوم فيها وهو قول  
عليه السلام لا تقصروا في هذا الأيام فأنها أيام أكل وشرب وبغال وقد بينا الوجه فيه والعذر عنه ولو لم يشترط التتابع لم يجز صومه

فإنما يفيد الإشارة إلى التي هو فيها حقيقة كلامه أنه نذر بالمدّة المستقبلية إلى آخر ذي الحجة والمدّة الماضية التي هي مبدأ  
الحرم إلى وقت التكلم فيلزم أن حق المانع كما يلزم في قوله صوم أس وهذا فرع يناسب هذا القول لصريح صوم  
أسن اليوم أو اليوم أسن لزم صوم اليوم ولو قال هذا اليوم أو هذا اليوم غدا لزمه صوم أول الاثنين لقوله لو قال شعير الزم  
شركا ولو قال الشهر وجبت بقية الشهر الذي هو فيه لانه ذكر الشهر متبينا فيعرف إلى الشهر وبالعكس فان نوى شهر  
نوى ما نوى لانه محقق كلامه ذكره في التفتيس وفيه تأييد لما في النهاية أيضا ولو قال صوم يومين في هذا اليوم  
ليس عليه الا صوم يومه بخلاف عشر حجات في هذه السنة على ما بينته في الحج ان الله تعالى قوله في هذا الفصل  
احتراس من الفصل الذي قبله وهو اذا من استة فانه لا يجب صومه لانه التتابع هناك غير منصوص عليه  
ولا يلزم قصد اكل انما يلزم ضرورة فعل صومها فاذا قطعها باذن الشرع اتفقت التتابع الفرد في بخلاف التتابع  
هنا فانه الزم قصد اكل اذ وجب القطع شبه ما وجب توقيفه بالقدر الممكن ولهذا اذا امتد يوما من الواجب التتابع  
تعد الصوم الكفارات والمندور متا بملزمة الاستقبال وفي التتابع ضرورة كما اذا نذر صوم هذه السنة اوجب لا يلزم  
سوى ما امتد غير انه باق بذلك الا اذا امتد يوما من رمضان وهو واجب التتابع ضرورة لا يلزمه قضاء غيره  
مع المسائم ولا يجب عليه قضاء شهر رمضان في الفصلين أي هذه السنة او سنة متتابعة لان هذه السنة والسنة  
التابعة لا تخلو عنه فاجبا بها ايجابه وغيره فيعني غيبه ويحل فيه لوجبه بايجاب الله تعالى ابتداء قوله وهو  
قوله عليه الصلاة والسلام روى الطبراني بسنده عن ابن عباس عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل ايام منى  
ما يما يبعج ان لا تقصروا هذه الايام فأنها أيام أكل وشرب وبغال أي وقاصد واده الدار قطعي من حديث ابو هريرة  
بش رسول الله صلى الله عليه وسلم بنيل بن ورفقا اخذوا على علي بن ابي طالب في حجاج شيء الا ان الزكوة  
في اكلت واللبنة ولا تقبلوا النفس ان تترك ايام منى أيام أكل وشرب وبغال وفي سننه سعيد بن سلام كذب  
احمد واخذ من ايضا عن عبد الله بن عداقة السهمي قال بلغني رسول الله صلى الله عليه وسلم على راعلة ايام منى  
انا وى ايها الناس انما أيام أكل وشرب وبغال ومنفعة بالواقعة وفي الواحدة ما قد مره اول الكتاب في سابع  
الياه واخرج ابن ابي شيبة في الحج واخرج ابن راهويه في سننه قال لا عدنا وكعب عن موسى بن عبيدة عن مسند  
بن جهم عن مسند بن عتبة عن امه قالت بش رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وى ايام منى أيام أكل وشرب  
وبغال وفي صحيح مسلم عنه عليه الصلاة والسلام قال أيام التشريق أيام أكل وشرب وبغال وفي طريق آخر وذكر الله  
تعالى قوله ولو لم يشترط التتابع أي في عيشة المدينة بن قاله لدر على صوم سنة فعليه صوم سنة بالاله ولم يحسبه  
صوم هذه الايام لان الكثرة اسم لاشي عشر شهر الا بقية كون رمضان وشوال وذو الحجة منها فلم يكن المنذر بالاله واجب  
عليه ان يقضى خمسة وثلاثين يوما ثلثين لرمضان ويومي العيد وایام التشريق وایام الحج وصومها باسبب قيل نعم قال الله



فمنه لا يام لان الامم فيها يلزمه الكمال والمؤدى ناقص لكان النقص في ما اذا عينها لانه التزم به صرف  
النقصان فيكون الامم بالوصف الملتزم قال وعليه كفارة حين ان اراد به ميتا وقد سبقت وجوه

في التجنيس هذا غلط بل ينبغي ان يحذره ولو قال شهر الزمة كالملا او رجب لزمه هو سبلا له ولو قال جمعة ان اراد  
ايام الزمة سبعة ايام او يوم واحد وما لزمه يوم الجمعة فقط وان لم يكن له نية لزمه سبعة ايام لانه لا يذكر كل من الايام  
وفي الايام السبعة اغلب في الاستعمال فيصرف المطلق اليه وفي كل موضع بين كما قدمنا ولو قال كل يوم خمس اشهر  
فلم يصح وجب عليه قضاءه يورى فان كان نوى اليقين فقط وجب عليه الكفارة او اليقين والنذر وجب عليه القضاء والكفارة  
في اطار الخمس الاول او الاثنين وما افطر منها بعد فنية القضاء ليس خيرا لاحتلال اليقين بالبحث الاول وبقا النذر  
على اختلاف ولو اخر القضاء حتى صار شيئا فانما اذا كان نذر بعيام الا بدفعه كذا لك او باشتغاله بالعبادة  
لكون متاعته شاقة له ان يفطر ويقيم كل يوم سبعا على ما تقدم واذ لم يقدر على ذلك لعسرته ليتفطر لانه  
هو التفطر الرجم النفي الكريم ولم يقدر كثر الزمان كالحذر ان يفطر ويتفطر اثنا عشر يوما ويصح تفريق النذر  
كان يقول اذا جازيد او شتى فعلى صوم شهر فلو ما تم شهر من ذلك قبل الشرط لا يجوز منه ولو اضافه الى وقت  
جاز قد يمه على ذلك الوقت لان المطلق لا يفطر سبعا في الحال بل عند الشرط فالصوم قبله صوم قبل السبب فلا يجوز  
والصوم يفطر في الحال فالصوم قبل المقتضوم بعد السبب فيجوز ومنه ان يقول لي صوم رجب فصام قبله عنه  
خرج عن عمدة نذره واصل هذا ما قدمناه في صوم اول الصوم ان التعجيل بعد السبب باثر اعله الزكاة خلافا لمحمد  
وزوجه غير ان زفر لم يحذره فيما اذا كان الزمان المعجل منه اقل ففيلة من النذور وتجدد التعجيل وعندنا يجوز ذلك  
بناء على ان لزوم المنذر ما هو سبعة فقط ويجوز التعجيل بعد السبب بدليل الزكاة فالتجني على هذا لما يقين الزمان  
والكان والمصدق به والمصدق عليه فلو نذر ان يصوم رجب فصام عنه قبله شهر اخط ففيلة منه جاز خلافا لما  
وكذا اذا نذر صلاة في زمان تفصيل ففيلة في اخط منه جاز او نذر ركعتين بكمه ففيلة في اخط منه جاز او ان  
يقصد بذا الدرهم فلا ان الفقة ففيلة في اليوم على غير اجزاء فلا نذر في الكل ولو قال  
بعد على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما اكل او بعد ما مضت لا يجب عليه شيء عند محمد وعندنا يجوز  
يلزمه القضاء ولو قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء عند محمد ولا رواية فيه من غيره ولو قال بعد على ان اصوم اليوم الذي  
يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وادبه اليقين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء عليه لانه لم يوجبه  
شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل ان يذوق فذوق به الشكر لا من رمضان بربانية واجبة عن رمضان  
ولا قضاء عليه واذا نذر الميراث صوم شهر ففيلة قبل الصلة لا شيء عليه وان حج يوما قدمت هذه المسئلة ونقضتها ومن  
نذر صوم هذا اليوم او يوم كذا شهر او سنة لزمه ما كثر منه في الشهر والسنة ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام  
ذلك مرة كفاه الا ان يذوق الا بد ولو قال بعد على صوم يومين متتابعين من اول الشهر واخذه لزمه صيام اثنا عشر  
والسادس عشر وكل صوم اوجبه ومن على تفريقه ففيلة متتابعين خرج عن عمدته وعلى القلب لا يحذره ولو قال

كتاب الصوم  
ومن أصبح يوم النحر صائما فاشترى عليه وعن أبي يوسف ومحمد بن أبي النضر في النواذر ان عليه القضاء لان الشرع ملزم كالنذر وصار  
كالنذر في الوقت المكروه والفرق كابي حنيفة رده وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشرع في الصوم يسمى صائما حتى يجنب به  
المخالفة على الصوم فيصير موكبا للنهي فيجب ابطاله فلا يجنب صيانه ووجوب القضاء بيقيني عليه ولا يصير موكبا للنهي بنفس  
النذر وهو الموجب ولا بنفس الشرع في الصلوة حتى يلبس ركعة ولهذا لا يجنب به المخالفة على الصلوة فيجب صياحة  
المؤذي ويكون مفعولا بالقضاء وعن أبي حنيفة رده ان لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضا ولا يلزم هو الاول والله اعلم بالصواب

باب الاغتكاف

قال الاعرج كان مسيحياً والتعظيم انه سنة مؤكدة لان النبي عليه السلام واطب عليه في الغيرة واخر من رمضان المواظمة ليل السنة

بفئة عشرة أو ثمانية عشر أو دهر أو ثلثة عشرة أشهر أو الدهر على الصبر ولو قال صوم مثل  
شهر رمضان ان اراد ثلثة سنة الوجوب له ان يفرق او في التتابع فعليه ان يتابع وان لم يمكن له نية فله ان  
يترك رجل قال صوم عشرة ايام متتابعاً صام خمسة عشر يوماً وقد افطرو يوماً ولا يدري اى يوم هو ففنى خمسة ايام  
وجبه ظاهر تابل يبيد فحله ومن اصبح يوم النحر الى آخره الفطر وان الشروع في الاوقات المكروهة صوم  
يوم من الايام المنتهية كيوم العيد والتشريق ليس موجبا للفطر بالافسا وبخلاف نذر ما فانه يوجب في غيرهما  
وبخلاف الصلوة في الاوقات المكروهة فان افسا وما موجب للفطر في وقت غير مكروه وهذا ظاهر له واية  
وعن ابى يوسف ومحمد ان الشروع في صوم هذه الايام كالشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة وعن ابي حنيفة  
ان الشروع في الاوقات المكروهة ليس موجبا للفطر كالشروع في صوم هذه الايام وجه الظاهر وهو التفصيل  
ان وجوب الفطر مبني على وجوب الاقام فاذا فوته وجب جبره بالفطر ووجوب الاقام بالشروع في الصوم في  
هذه الايام منتف بل الظاهر بوجوب الشروع قطعه لانه بمجرد تركب النية عندق اسم الصوم الشرعي والصيام  
على محبة والاسساك بنية ولذا خست به في عينية لا بصوم وان لم يخست به في عينية لا بصوم وما ولا يصحح من التلفظ  
بلفظ النذر ولا بمجرد الشروع في الصلوة تركبها انتهى حتى يتوجه عليه طالب القطع لان النية الصلوة والصلوة عبارة  
عن مجموع اركان معلومة فما لم يقعها لا تحقق لان وجود الشيء بوجوده حقيقة فاذا قطعها فقد قطع ما لم يطلب منه بوقوعه  
فيكون منبطلا للعمل بتسليم الامر بالابطال فيلزم به القضاة الا ان هذا يقتضي انه لو قطع بعد السجدة لا يجب قضاؤها وما وجوب مطابق في الوجوه

باب الاعتراف

قال القدرسي الاحتكام مستحب قال المصنف والصحيح انه سنة مؤكدة والاحتكام خلاف كل من الاطلاقين بل الحق ان يقال  
الاحتكام فيقسم الى واجب وهو المنذور ترجيزاً او تعليقاً والى سنة مؤكدة وهو اعتكاف العشر الاواخر من رمضان و  
الى مستحب وهو ما سواها ودليل السنة حديث عائشة نفي الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر  
الاواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه بعده فهذا الموطأ المذكور في عدم الشرك مرة لما قرئت  
بدوم الاحتكام على من لم يفعله من الصحابة كانت دليل السنة والا كانت دليل الجواب او نقول اللفظ وان دل  
على عدم الشرك فافهم لكن وجدنا صريحاً يدل على الشرك وهو في الصحيحين وغيرهما كان عليه الصلاة والسلام يعتكف  
في كل رمضان فماذا صلى العدة جاز الى مكانه الذي اعتكف فيه فاستأنفته عائشة رضي الله عنهما ان تعتكف فاذن لها فقربت  
فيه قبة منعت فيها ففعلت فقربت فيه قبة اخرى منسوبة زينب فقربت فيه قبة اخرى فلما انصرف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من العدة البصر اربع قباب فقال ما هذا فاجابوا من فقال ما حملن على هذا الهراقة عذبا فلما ابرأ ما قربت  
فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الاخر من شوال وفي رواية فامر بمائة ففعلت وترك الاحتكام في شهر رمضان

وهو البت في الصوم وفيه اختلاف اما البت فانه يثبت فكله كانه يثبت عنه كتاب وهو ركن من شروط الصوم من شرطه عند من شرطه فانما يشافعي ركنه شرط في بقاء العبادات هو يقول ان الصوم عبادة وهو اصل بنفسه فلا يحسب في شرطه ولا غيره ولا فائدة عليه السلام لا اختلاف في الصوم والقياس في مقابلة النص المنقول غير مقبول

حتى انكثت البت الاول من شوال هذا واما انكثت العشر الاوسط فقد ورد انه عليه الصلوة والسلام انكثت فلما فرغ انا جبريل عليه فقال ان الذي تطلب اياك يعني ليلة القدر فانكثت العشر الاخر ومن هذا ذهب الاكثر الى انها في العشر الاخر من رمضان فمنهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل في غير ذلك وروى في الصحيح انه عليه الصلوة والسلام قال المستد في العشر الاخر والمستد في كل وتر ومن ابى غنيفة انا في رمضان فلا يدري اية ليلة هي وقد تقدم وقد تنازع وعندها كذلك الا انها غنيفة لا تقدم ولا تأخر بهذا النقل عنهم في النظر في الشرع وفي فتاوى تافهين فان قال في الشهر عنه انا بدور سنة تكون رمضان وتكون في غيره فنجعل ذلك رواية وثمرة خلاف تظهر بمن قال انت حر ادانت لائق ليلة القدر فان قاله قبل وفيل رمضان عتق وقلت اذا انسج وان قال بعد ليلة منه فصاعدا لم يثبت حتى يبلغ رمضان العام القابل منه ومنه اذا جازى تلك الليلة من رمضان الآتي وليس ذكر هذه المسئلة لازما من التقرير وانما ذكرنا لاننا ما اعطينا الحكم ولا ينبغي اعتبارها من مثل هذا الكتاب بشرطنا ورواينا على وجه الاختصار فيما امر الكتاب وفيما اتوا في اخر قيل هي اول ليلة من رمضان وقال الحسن ليلة سبعة عشر وقيل تسعة عشر وعن زيد بن ثابت ليلة اربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين واجاب ابو غنيفة من الادلة المتقدمة بكونها في العشر الاخر بان السداد في ذلك رمضان الذي كان عليه الصلوة والسلام التساهلية والبيانات تدل عليه لمن تأمل طرق الاحاديث والفاظها كقوله ان الذي تطلب اياك وانما كان يطلب ليلة القدر من تلك السنة وغير ذلك مما يطلع عليه الاستقراء ومن علامتها انما بلية ساكنة لا مارة ولا مارة قطع الشمس حينها بلا شعاع كما ناطت كذا قالوا وانا اخفيت ليعتد في طلبها فينال بذلك اجر المجتدين في العبادة كما اخفى سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيام ليلة والدرجانه وتعالى اعلم قوله وهو البت في السجدة الصوم ونسبة الاختلاف بهذا فهو منه عندنا وفيه معنى اللنة او هو لنة مطلق الاقائمة في اى مكان على اى فرض كان قال تعالى في هذه التاميل التي انتم لما تكونون ثم بين ان ركنه البت بشرط الصوم والنية وكذا السجدة من الشرط اى كونه نية وهذا المقر على رواية اشترط الصوم مطلقا لا على اشتراطه لواجب منه فقط مع ان ظاهر الرواية انه ليس بشرط النقل منه وعلى هذا ايضا اطلاق قوله والصوم من شرطه عندنا خلافا لشافعي انا هو على تلك الرواية وهي رواية الحسن وليس هو على ما ينبغي لانه ان ادعى انتماض دليله على الشافعي لزمه ترجيح هذه على ظاهر الرواية وليس كذلك قوله ولنا قوله عليه الصلوة والسلام في رواه الدارقطني البيهقي من سويد بن عبد السدري من سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة عن قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم الا بغيره قال البيهقي هذا وهم من سفيان بن حسين او من سويد بن شعف سويد لكن قال في الكمال قال علي بن محمد سالت هشام بن عمار عليه خبرا فقلت لنت في داخره ابو داود وعن عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة عن قالت السنة على المتكف ان لا يبدو ورمينا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشر







لقول جدي بقوله لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وعني المسجد فانه لا يصح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس لا في عيادة استظار الصلوات  
فليس يمكن ان يودي فيه اما المرافقة فتكفي في مسجد يتيها لانه هو الموضع لصلواتها فيتحقق استظارها فيه ولو لم يكن لها في البيت مسجد يجعله جزءا  
فيه فتكفي فيه ولا يخرج من المسجد الحاجة الى انسان او الجملة اما الحاجة لحدوث عائشة رضي الله عنها في البيت عليه السلام لا يخرج من معتكف الا الحاجة  
الى انسان ولا ند معلوم وقوعها ولا بد من الخروج في نقضيتها فيصير الخروج لما مستقن ولا يكت بعد فراغه من الطهارة لان ما ثبت  
بالضرورة بقدر رخصتها واما الجملة فلا يثبتها من اهم حوائجها وهي معلوم وقوعها في الشافعي به الخروج اليها فمفسد لانه يمكن الاعتكاف  
في الجملة وتحتي نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع واذا صح الشرع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين نزول الشمس لان  
الخطاب يتوجه بعده وان كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها ويصلي قبلها اسبعا في رواية سنن الاربع سنة

من ثانيا في النظر وعني بلا دليل واما تكليفه به من انه جاعلها في حديث فلما انظر امكنك عليه لانه لان بدخل لما يروى وما  
بعد فاقضي انه من انظر اعتكاف بلا تاريخ قوله لقول حذيفة آخر اسند البراني من ابراهيم النخعي ان حذيفة قال لابن مسعود  
الا تعيب من قوم بين واركب وادرك الى موسى بن عمران انهم يكونون قال فلعنهم لعنوا واهل بيوتهم واهل بيوتهم واهل بيوتهم قال  
اما انما قلعت اعتكاف الا في مسجد جماعة واخرج البيهقي عن ابن عباس قال قال ابن الجبلي الامور الى الله تعالى  
الهدى وان من الهدى الا اعتكاف في المسجد الذي في الدور وروى ابن ابي شيبة عن عبد الرزاق في مصنفه ان انس بن مالك  
اشبهني جابر بن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وتقدم مرورا  
في رواية ما شئت روي عنه قول له وعن ابي حنيفة انه لا يكون الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس قبل اداءه غير اجماع  
الاجماع فيجوز وان لم يصلي فيه الخمس ومن ابي يوسف ان الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والفعل يجوز  
وروي الحسن من ابي حنيفة انه لا يكون الا في مسجد له امام وموذن معلوم ويصلي فيه الخمس بالجماعة وسنة ليس الشايع قال لقوله  
عليه الصلوة والسلام لا اعتكاف الا في مسجد له اذان واقامة ومعنى هذا ما رواه في العارضة لان الجوزي من حذيفة  
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسجد له امام وموذن فالا اعتكاف فيه يصح ثم افضل الاعتكاف في المسجد  
الحرام ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد الاقصى ثم اجماع قبل اذا كان يصلي فيه الخمس بالجماعة فان لم يكن ففي مسجد  
افضل لسلاحيته الى الخروج ثم كل ما كان الله اكثر قوله واما المرافقة فتكفي في مسجد يتيها اي الا افضل ذلك ولا اعتكاف  
في الجحش او في مسجد غيرها وهو افضل من اجماع في حجابها وهو مكره وذكر الكوفي في غير ذلك ولا يجوز ان يخرج من بينها  
ولا الى نفس البيت من مسجد بينها اذا اعتكفت حجابا او نفلا على رواية الحسن ولا تكتف الا باذن زوجها فان لم ياذن كان له  
ان ياتيها واذا اذن لم يكن له ان ياتيها ولا ينفلا في الاية يملك ذلك بعد الاذن مع الكراهة المأثمة قال محمد اساءتم  
قوله في الحديث عائشة نفي روي الباقية في كتبهم من عائشة نفي قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف بدني  
الى راسه فارجله وكان لا يدخل البيت الا ساعة الانسان وتقدم في حديث عائشة عن ايضا قوله الاعتكاف في كل مسجد  
مشروع هذا على وجه الالتزام على جملة فان الشافعي يخرجه في كل مسجد واما على راسنا فلا ولا يجوز الا في مسجد يصلي  
فيه الخمس بالجماعة او دونها اذا كان جاعلا فلا يكون الاعتكاف على المصوم بقوله ولا تباشره من وانتم فاكفون في انشاء  
كما نقله الشارحون جميعا على المذهب والجامع ان الاعتكاف في غير اجماع جائز في الجملة بالاتفاق او الزا بالليل  
فاذا صح بقدر ذلك الضرورة مطلقة للخروج مع لقاء الاعتكاف وهي هنا متحققة نظر الى الامر بالجمعة قوله ويصلي قبلها  
الرباعي يعني جعل هذه الجملة عطفا على ادراكها من باب معانيات وليقضي فالحق الا مباح وجعل الليل سكنا يعني قابضات  
وجعل فعل الى ان يخرج في وقت بحيث يمكنه ادراكها وضلوة اربع اوتست قبلها يحكم في ذلك راسه اي يجهت في خروجه

الاجماع

وركنان تيمية المسجد وبعد هذا ارجعنا الى حجب الاستسقاء في سنة الجمعة وسنيتها في اربع ايام في مسجد  
الجامع الكائن في ذلك لا يفسد مكانه كانه موضع اعتكاف لانه لا يستحب في ذلك اليوم اداءة في مسجد واحد فلا يفتي في مسجد من غير  
دخول من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند البيهقي في سنة لوجود المنافي وهو العباس وهو لا يفسد حتى يكون الزمن نصف يوم

على اورد اكل سماع الخطبة لان السنة انما تقبل قبل خروج الخطيب قوله والركنات تيمية المسجد صرحوا بانها اذا شرع في الخطبة  
بين دخل المسجد اجزاه عن تيمية المسجد لان التيمية تحصل بذلك فلا حاجة الى غيرها في تحققها وكذا السنة فمذه الرواية  
وهي رواية الحسن اما حنيفة او مكية على ان كون الوقت مالم يسبق فيه السنة واداء الفرض بعد طلع المسانة مما يعرف  
تحقيقا لا قطعاً فقد يدل قبل المذوال لعدم مطابقة طمته ولا يكتفى ان يبدأ بالسنة فيبدأ بالتيمية فينبغي ان يخرج  
على هذا التقدير لانه فلما يصدق الحز قوله وبعد ارجعنا الى حجب الاستسقاء في سنة الجمعة وسنيتها في اربع ايام في مسجد  
ان السنة بعد ما اربع وقوله استسقاء وسنم من اقتصر على الست على انه قول ابي يوسف انه وقد منا الوجه في باب  
ملوكة الجمعة للفرقتين قوله وسنيتها اربع لما يعني فيتحقق الحاجة لها كما تحققت لنفس الجمعة فلا تكون بملوكتها في السجاس  
مما قلنا هو الاولى وهو ان لا يقدر في الجامع الا بقدر الحاجة التي جازت وجوده الا فلا يستمر بونه لغير حاجة لم يطل  
اعتكافه لان حرجه كان يجوز فلم يطله ومقامه بعد الحاجة في محل الاعتكاف فلا يطل الا ان الاولى ان يتم  
في مكان الشروع لان اتمام هذه العبادة في محل الشروع وهي عبادة تطول احسن على النفس منه في محل  
مختلفة فان في هذا ترجيحاً لما من كذا التقيد بالعبادة في مكان واحد لان الظاهر انه اذا شرع في عبادة في مكان  
تقيد به حتى يتبين ان يكون كالاخلاف بعد الالتزام قوله ولو خرج من المسجد ساعة من ليل او نهار وتقيده  
في الكتاب الفساو باذا كان الحسد وج بغير عذر فيفيد انه اذا كان العذر لا يفسد وعليه شئ بعضهم فيما اخرج  
لاستدراك المسجد الى مسجد آخر او اخرجه سلطان او خاف على متاعه فخرج وحكم بالفساو اذا خرج لجماعة  
وان تعينت عليه او لغير عام او لاداء شهادة والذي في فتاوى قاضي خان واحكامه ان الحسد وج عاذاً  
او ناسياً او كبراً بان اخرجه السلطان او الغريم او خرج ليول نفسه العزيمة ساعة او خرج العذر المرض  
منه اعتكافه عند ابي حنيفة وعلمه قاضي خان في الحسد وج للمرض بان لا يغيب وقوله فلم يفسد شئ من التيمية  
فان هذا التعليل الفساو في اكل ومن هذا فساد اذا عاود مرئياً او شهد جنازة وتقدم في حديث عائشة رضي الله عنها  
فان عاوانه او تعين عليه ملوكة الجماعة ايضاً يفسد الا انه لا ياتم به كما خرج للمرض بل يجب عليه الحز وج كما  
في الجمعة الا انه يفسد لانه لم يجر مشئني حيث لم يلب وقوع تعين ملوكة الجماعة على واحد متكلف بخلاف الجمعة  
معلوم وقوعها فكانت تستثناة وعلى هذا اذا خرج لا يقاد غريق او حريق او جهاد عزم تفسيره يفسد ولا ياتم به  
يفسد ايضاً اذا اتمهم المسجد فخرج الى آخر لانه ليس غالب الوقوع ونفس على فساد به بذلك قاضي خان وغيره  
وتفرق اهلنا وانقطاع الجماعة منه شئ ذلك ونفس الحكم ابو الفضل فقال في الكافي واما في قول ابي حنيفة  
فان عاوانه فساد اذا خرج ساعة بغير عاوط او بول او جمعة فالظاهر ان العذر الذي لا يلب سقط لا ياتم

وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة قال واما الاكل والشرب والنعم يكون في معتقده

يطمان والاكثار السيان اولى بدم الا فبالا لانه جذر ثبت شرعا اعتبارا للصحة منه في بعض الاحكام ولا باس ان يخرج  
 رأسه من المسجد الى بعض اهله ليغسله او برجله كما تقدم من غسله عليه الصلوة والسلام وان غسله في المسجد في انا  
 بحيث لا يلوث المسجد لا باس به وهو مورد الميزنة ان كان بابها من خارج المسجد لا يغسل في ظاهر الرواية وقال بعضهم  
 هذا في حق المؤمن لان حذو فيه للاذنان معلوم فيكون يستثنى اما غيره فيغسل اعتكافه ورجح قاضي خان ان قول  
 الكل في حق الكل ولا شك ان ذلك القول اقيس بذهب الامام وفي شرح الصوم للفتية ابى الليث المتكف  
 يخرج لاداء الشاوة وتاويله اذا لم يكن شاهدا آخر فيقضى حقه ولو اجرم المتكف حج لزمه اذا لا يافيه ولا يجوز  
 له الخروج الا اذا جاف فمات الحج فيخرج حينئذ ويستقبل الاعكاف ولو احتلم لا يغسل اعتكافه فان امكنه ان يغسل  
 في المسجد من غير التوضؤ فلا بد الا قبل ثم يعود قوله وهو الاستحسان فيقتضى ترجيحه لانه ليس من التوضؤ في الضرورة التي  
 رجع فيها القياس على الاستحسان فيخرج قبل الاستحسان بالضرورة كما ذكره الفقه واشتباها من عدمه اذ اخرج الى الغائط  
 ان يسرع المشي على التواقة وليتذر البطوة تحلل السمات بين الحركات على ما عرفت في حق الطبيعة وبذلك  
 ثبت قدر من الخروج في غير محل السجدة فلو ان القليل عنده نجسا الفاضل بنية وبين الكثير واقل من اكثر اليوم  
 اذ السجدة لان مقابل الاكثر يكون قليلا بالنسبة اليه واما لا شك ان من خرج من المسجد الى السوق للعب والامور او قفا  
 من بعد الفجر الى ما قبل نصف النهار كما هو قولهم قال يارسول الله انما متكف قال لا بعدك من العاكفين ولا يتم شي  
 في الاستحسان فان الضرورة التي تنبأ بها التعفيف هي الضرورة اللازمة او النافذة بالضرورة ومجرد عروض ما هو على ليس  
 بذلك الا يري ان من عرض له في الصلوة بدافعة الاغتئين سطو وجهه من دفعه حتى خرج منه لا يقال ببقا  
 صلوة كما يحكم به مع التسلسل مع تحقق الضرورة والابحار وسمى ذلك مندورا وبن هذا مع انها يجوز ان غير ضرورة  
 اصلا اذ المسئلة هي ان حذو به اقل من نصف يوم لا يغسل مطلقا سواء كان حذو او لا بل للعب واما عدم المطالبة  
 بالاسراع فليس لا مطلقا بخروج السير بل لان الترتيب الى بركب الامانة والرفق في كل شيء حتى طلبه في المشي الى الصلوة  
 وان كان ذلك يثبت بعضها معه بالجماعة وكراه الاسراع وهي عنه وان كان يحصل لها كلها في الجماعة فتصليها بغيره  
 المختار اذ هو يذهب بالسعة والعاكف اخرج اليها في عموم احواله لانه سلم نفسه لمرقا الى تصفية البقاء بالصورة  
 من الذكر والصلوة والانتظار للصلوة في حال المشي المطلق له داخل في العبادة التي هي الانتظار والانتظار للصلوة في الصلوة كما  
 كان متبعا الى تفصيل المختار في حال الخروج فكانت تلك السمات كذلك وهي مندورة من نفس الاعكاف لان الخروج  
 ولو سلم ان القليل غير مفيد لم يدرم تقديره بما هو قليل بالنسبة الى مقابلة من بقية تمام يوم او ليلة بل ما بعد كشيئا

في الخارج

لان النبي عليه السلام لم يكن له ما سوى الاسلام ولا يمكن فضاء هذه الحاجة في المسجد فلو فرض ورجع الى ما كان  
 بان يبيع ويشتري في المسجد من غير ان يحضر السلعة لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحاجته الا انتم قالوا بكونه  
 احضارا للسلعة للبيع والشراء لان المسجد محرم عن حقوق العباد وفيه شغل بهاء ويكوه لغير المعتكف البيع والشراء فيه  
 لقوله عليه السلام جئنا مساجدكم صبيانا نكلم الله قال وميعكم وشراءكم قال ولا ينكلم الا بخير ويكوه له الصمت لان صوم  
 الصمت ليس بقرينة في شريعتنا لكنه شيان ما يكون ما نكلم الله على المعتكف الوطى لقوله تعالى ولا تبشروهن وانهما عاكفون في  
 المساجد وكذا المس والقبلة لانه دواعيه فيهم عليه اذ هو محظور كذا في الاحكام بخلاف الصوم لان الكف ركعة  
 لا محظورة فلم يتعد الى دواعيه فان جامع ليدوا ونحوها غامضا فاسيا بطل اعتكافه لان الليل مصل الاعتكاف بخلاف الصوم  
 العاكفين مذكورة فلا يعذر بالنسيان ولو جامع فيما دون الفرج فاقول او قبل او لمس فاقول سبط اعتكافه لانه في محله الجماع حتى يفسد به الصوم

في نظر العقلاء الذين هموا بمعنى العباد وان اخرجوا فينا فيه فقولهم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ما سوى الاسلام  
 اى حاجته الاصلية من الاكل ونحوه اما اذا باع واشترى لغير ذلك كالتجارة او استكثار الاثنية فلا يجوز لان اجتهاد  
 في المسجد للصورة فلا تجوز بوجوهها قوله لان المسجد محرم عن حقوق العباد فانه انما هو مسجد للصلاة وفي اجتناب السلعة  
 شمله بها من غير ضرورة قوله لقوله عليه الصلوة والسلام بنوا مساجدكم صبيانا نكلم الله وميعكم وشراءكم وصوم ما نكلم الله  
 اصواتكم واقامته حديثكم وسبل سبلهم واتخذوا على ابوابها المظاہر وجبروا في الجمع انتهى قال القرطبي في كتابه بعد ذلك  
 حديث لا تقربوا ثمانية بابائكم فيا فيه الحديث فيكمول من ثمانية هذا حديث حسن وقد سمع كمول من وثمة وان  
 والى هذا الدار في ذكره في البرزخ ورواه عبد الله بن زريق ثنا يحيى بن سليم عن عبد ربه بن عبد الله عن كحول عن ساذ بن جليل عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكره ورواه في صحاب السنين الاربعة عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وان يشتد فيه ضالة او يشتد فيه شر ونهى عن التخليق قبل الصلوة يوم الجمعة  
 قال القرطبي في حديث حسن والنسائي في رواه في اليوم والليلية تمامه وفي السنن اختصر ولم يذكر فيه البيع والشراء وروى  
 القرطبي في كتابه والنسائي في اليوم والليلية من ابى هريرة عن قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من زاد يومه  
 بيع او يتابع في المسجد فقولوا لا يروح الله تجارتكم ومن رايتموه يشتد فيه ضالة في المسجد فقولوا لا يروح الله تجارتكم قال الترمذي  
 حديث من غريب ورواه ابن جبان في صحيحه والحاكم ومصحح ورواه ابن ماجه في مسنده عنه عليه الصلوة والسلام فقال  
 لا ينبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا يشتر فيه سلاح ولا يفيض فيه نفوس ولا يشتر فيه ثياب ولا يبيع فيه بلغم ولا يضرب فيه  
 حد ولا يتخذ سوقا واعل يزيد بن جبره وقد روي لنا للسيد احكاما في كتاب الصلوة فيظهر هناك قوله ويكره له الصمت  
 اى الصمت بالكلية بقية فانه ليس في شريعتنا ومن على رضى الله عنه من النبي عليه الصلوة والسلام قال لا يتخذ احكام ولا ضلوات يوم  
 الى الليل رواه ابو داود واسند ابو خنيفة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم التوصل وعن صوم  
 الصمت ولا ترمي التلاوة والحدوث والعلم وتدر لسته وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانبيا عليهم الصلوة والسلام وانما  
 الصالحين وكتابه امور الدين قوله لانه اى كلامها من رواه فيه فخرج منه في رواية الوطى وفيه محظورة الامتناع  
 وحاصل الوجوه المحكم باستلزام حرمة الشيء ابتداء في العبادات حرمة ودواعيه وبعدهم استلزام حرمة الدواعي اذا كانت  
 حرمة تارئة فمن ثبوت الامر للفاوت بين التحريم المضمني مقصدا لمعصية او القصد في ولا شك ان ثبوت ناله الدواعي عند  
 ثبوتها في قيام الحايض الشرمي عنه ليس قطعا ولا نالها غير انها طريق في ايمانته تحريم التعبد في المامى ودواعيه لا  
 ازهر غير مقصود بل المقصود ليس الا تقصيل المامور به فكذلك غير محظور في الطلب الا لغيره فلا يستدل في الحرمة

روى ابن ماجه في صحيحه عن كحول عن ساذ بن جليل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكره ورواه في صحاب السنين الاربعة عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وان يشتد فيه ضالة او يشتد فيه شر ونهى عن التخليق قبل الصلوة يوم الجمعة قال القرطبي في حديث حسن والنسائي في رواه في اليوم والليلية تمامه وفي السنن اختصر ولم يذكر فيه البيع والشراء وروى القرطبي في كتابه والنسائي في اليوم والليلية من ابى هريرة عن قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من زاد يومه بيع او يتابع في المسجد فقولوا لا يروح الله تجارتكم ومن رايتموه يشتد فيه ضالة في المسجد فقولوا لا يروح الله تجارتكم قال الترمذي حديث من غريب ورواه ابن جبان في صحيحه والحاكم ومصحح ورواه ابن ماجه في مسنده عنه عليه الصلوة والسلام فقال لا ينبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا يشتر فيه سلاح ولا يفيض فيه نفوس ولا يشتر فيه ثياب ولا يبيع فيه بلغم ولا يضرب فيه حد ولا يتخذ سوقا واعل يزيد بن جبره وقد روي لنا للسيد احكاما في كتاب الصلوة فيظهر هناك قوله ويكره له الصمت اى الصمت بالكلية بقية فانه ليس في شريعتنا ومن على رضى الله عنه من النبي عليه الصلوة والسلام قال لا يتخذ احكام ولا ضلوات يوم الى الليل رواه ابو داود واسند ابو خنيفة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم التوصل وعن صوم الصالحين وكتابه امور الدين قوله لانه اى كلامها من رواه فيه فخرج منه في رواية الوطى وفيه محظورة الامتناع وحاصل الوجوه المحكم باستلزام حرمة الشيء ابتداء في العبادات حرمة ودواعيه وبعدهم استلزام حرمة الدواعي اذا كانت حرمة تارئة فمن ثبوت الامر للفاوت بين التحريم المضمني مقصدا لمعصية او القصد في ولا شك ان ثبوت ناله الدواعي عند ثبوتها في قيام الحايض الشرمي عنه ليس قطعا ولا نالها غير انها طريق في ايمانته تحريم التعبد في المامى ودواعيه لا ازهر غير مقصود بل المقصود ليس الا تقصيل المامور به فكذلك غير محظور في الطلب الا لغيره فلا يستدل في الحرمة

ولو لم ينزل لا يفسد وان كان محرماً لانه ليس في معنى الجماع وهو المفسد ولهذا لا يفسد به الصوم ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزومه اعتكافاً بلباسها لان ذكر الايام على سبيل التحريم يتناول ما بالثياب من اللباس يقال ما اينك منذ ايام والمرد بلباسها وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان معنى الاعتكاف على التتابع لان الادوات كلها قابلة له بخلاف الصوم لان معتكفاً على التفرق لان اللباس غير قابل للصوم فيجب على التفرق حتى ينص على التتابع وان نوى الايام خاصة صححت نيته

الى دوامه اذ عرف هذا حرمة الوطى في الاعتكاف فيقضي اذ هو ثابت بالنهي المفيد للحرمة ابتداء لنفسه وهو قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم حاكفون في المساجد ومثله في الاحرام والاستبراء قال تعالى فلا رفث الآية وقال عليه السلام لا تلج المحبالي حتى يعين ولا اسحيا لي حتى يسترين بحقيقة فيقضي الى الدوام فيها وحرمة الوطى في الصوم والحيف شئني لاسر الطالب للصوم وهو قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل واعتزلوا النساء الميئس فان مقتضاها وجوب الكف حرمة الوطى تثبت منها بخلاف الاول فان حرمة الفعل وهو الوطى به الثابتة اولاً بالبعينة ثم تثبت وجوب الكف عنه منها فلذا ثبت نسأمل الدوام في الصوم والحيف على امرني بايها قوله ولو لم ينزل لا يفسد وان كان محرماً لانه ليس في معنى الجماع وهو المفسد اوردم الم لا يفسد وان لم ينزل بظاهر قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم حاكفون انجب بان مجازاً وهو الجماع مراد فيقتل اراوة الحقيقة لا تناع الجمع وهو مشكل لانكشاف ان الجماع ما صدق عليه مباشرة لانه مباشرة فامة فتكون بالنية الى القبلة والجماع فيادون العزج والميسر باليد والجماع متواطيا وشككاً فايها لا يصدق حقيقة كما هو كل اسم يعني كل غير انه لا يراو به فزاد من معنومه في المطلق واخذ في سياق الاثبات وان نحن فيه سياق النبي وهو يفسد الصوم فيقضي تحريم كل فزاد من افراد المباشرة جماع او غيره هذا اذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه الا اذا فسد بالردة فامة فان كان اعتكاف شهر بعينه او الفطر لا يقتضي ذلك اليوم ولا يلزمه الاستئناف امله صرح بمقتضاه وان كان اعتكاف بغير بعينه يلزمه الاستقبال لانه يلزمه تتابعاً فيراعي فيه بعينه التتابع وسواء افسده بعينه من غير عذر كما خرج والجماع والاكل لا الردة او فسد كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج او بغير ضيق كالحيف واليخون والاعذار اللويل وما بالردة فلقوله تعالى ان فيتموا فيفسد لهم ما قد سلف وقوله عليه الصلاة والسلام لا سلام الا سلام بمكب ما قبله كذا في الدير الخ قوله ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام بان قال بلباسه عشرة ايام مثلاً لزمه اعتكافاً بلباسها وكانت تتابعه ولا يفتي بمكب روية القلب وكذا اذا قال شهر او لم يفوه بعينه لزمه معتكافاً بلباسها فيشتمل على ثياب البعد واللباس والشهر الميئس الى وان فرق استقبال وقال زفران ثياباً فوقه وان شاء ثابته والجماع ان عشرة ايام وشهر الميئس بالاجارات والايان في لزوم التتابع ودخول اللباس فيها اذا استأجره او حلف بالجمعة عشرة ايام والصوم في عدم لزوم الاعتكاف بالوقت الذي نذر فيه الميئس لذلك عرف الاستقبال يقال ما رايتك منذ عشرة ايام وفي التتابع كتب لثلاث تعين والمرد بلباسها فيها وقال تعالى آيتك الا تكلم الناس ثلث ليلان وقال في موضع آخر طرفة ايام والقبلة واحدة وتدخل الليلة الاولى فيدخل قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر الايام التي حسنها وانما يراو بها من النهار اليوم اذا قرآن الفصل بيت اذكر اليوم بلفظ نفسه وانما نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل بخلاف الايام ولو نذر اعتكاف ليلته لا يلزمه شئ لعدم الصوم ومن ابى يوسف يلزمه يومها ولو نوى بالليلة اليوم لزمه وعلى المرأة ان تفصل قضاء



لأنه نوى الحقيقة ومن ادعى اعتكاف يومين بلزمه بالياء كما قال أبو يوسف أنه لا تدخل الليلة الأولى كان المتشكك غير الجهم وفي المتوسط ضرورة الاتصال وجه الظاهران في المتشكك معنى الجمع فليحق به احتياطاً كما هو العبادة والله اعلم

أيام جيعها بالشهر فما اذا ندرت اعتكافات شهر فما ندرت فيه ولا ينقطع التتابع به ومن لزوم التتابع قالوا لو غشي على المتكف أو أصابه عتة أو لم يستقل أو أبرك لا يقطع التتابع حتى لو كان في آخر يوم ومن في الصوم لا يقضي اليوم الذي حدث فيه البرك يقضي بآبائه فافادوا ان الاعتكاف انما ينافي بشرط الصوم وهو النية والظاهر وجود النية في اليوم الذي حدث فيه الاعتكاف لا يقضي به والذي يظهر من الفرق ان يقال هو عبارة انتظار الصلوة والانتظار ينقطع بالأعمال في الصلوات التي تجب بعده الأعمال كحركات الأسماك السبوق بالنية الذي هو معنى الصوم قوله لأنه نوى الحقيقة لأن حقيقة اليوم بياض النهار وهذا بخلاف ما لو ادعى على نفسه اعتكاف شهر بغير عينة فنوى الايام ووزن الليالي أو قلبه لا يبلغ لأن الشهر اسم لعدد ثلاثين يوماً وليست باسم مأم كالعشرة على مجموع الأحاد فلا يخلو على ما دون ذلك العدد أصلاً كما لا تنطبق العشرة على خمسة مثلاً حقيقة ولا يجب انما لو قال شهر بالهز ووزن الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر أو تنشئ فقال شهر لا لليالي لأن الاستئناس كالم باليالي بعد الشهر فكانه قال ثلاثين مثلاً ولو استئسنا الايام لا يجب عليه شيء لأن الباقي لليالي المجرورة ولا يصلح فيها لما فاتنا بشرطه وهو الصوم قوله وقال أبو يوسف في النهاية كان من جهة ان يقول وعن أبي يوسف لا تدخل الليالي الأولى بل كما هو المذكور في نسخ مشهور المصنوع وجميع الكسب لما ان هذه الرواية غير ظاهرة منه والدليل على هذا ما ذكره في الكتاب في حجتها بقوله وجه الظاهر قوله لأن المتشكك غير الجمع فكان لفظه ولفظ المفرد سواء ثم في لفظ المفرد بان قال يوماً لا بد منه لليالي الأولى بالاتفاق فكذلك التنية الا ان المتوسط تدخل الضرورة الاتصال وهذه الضرورة منتفية في الليلة الأولى قوله ان في المتشكك معنى الجمع ولذا قال عليه الصلوة والسلام الاثنان فما فوقهما جماعة ولو قال لييلتين صح بضرورة اذا لم يزد الييلتين خاصة بل نوى اليومين معاً ثم خص الصوم الرواية عن أبي يوسف في التنية ووجهه في الجمع مثل المتشكك ولو لوجه الذي ذكره لا يمنع على رواية عدم ادخال الليلة الأولى في الجمع ايضا فروع لو أرتد فميت نذر الاعتكاف ثم أسلم لم يلزمه موجب النذر لأن نفس النذر بالقرينة قريبة فينبط بالضرورة كسائر القرب ونذر اعتكاف رمضان لا يرم فان أطلقه فعليه في احدى رمضان شادوان عينه لزمه فيه بعينه فلو صامه ولم يتكف لزمه قضاءه بصوم مقصود والنذر عند أبي حنيفة ومحمد وهو احدى التذات وعن أبي يوسف انه تغذر قضاءه فلا يقضي وهو قوله زفر ولا يجوز ان يتكف عنه في رمضان آخر باتفاق الثلاثة ولو لم يعلم ولم يتكف جاز ان يقضي الاعتكاف في صوم القضاء والسكينة معروفة في الاصول وكل معين نذر اعتكافه كرجب ويوم الاثنين مثلاً فمضى ولم يتكف فيه لزمه قضاءه فلو أخر يوم ما حتى مرض وجب الايضاً لا الطعام سكين من كل يوم للصوم لا للبت نصف صاع من براوم صاع من غيره ولو كان مريضاً وقت الايجاب ولم يزل حتى مات فلا شيء عليه لو صح يوم ما يعني ان يجري فيه الخلاف السابق في الصوم والنذر باعتكاف ايام العيدين والتشريع فيعتقد





الاصحاء اذا قدروا على الزاد والراحلة

في بني سعد يقتله نذير بوالجاءية فذبح وان اول ربوا اخذته ربلي العباس بن عبد المطلب فانه ممنوع كله فالتقوا الله في الشام فانكم  
انتم تومن بالله الله وتعلمتم من وجهين يكلمه الله ولهم عليهم ان لا يوطن في شككم احدكم بموته فان فعلن ذلك فاسروهم من غير ما غيرت  
وعليكم لمن رزقن وكسوتن بالمعروف وقد تركت فيكم ما لن يقتلوا بعده ان يقتسم به كتاب الله وانتم تسكنون عني فما انتم بما تكون قالوا  
نشهد انك بلغت واديت الرسالة ونصحت فقال جبهه السبابة برضا الى السماء ويكفيها الى الناس لم شهدتم ثم اللهم شهد ثلاث مرات ثم اذن  
ثم اقام فضلى الله ثم اقام فضلى العصور ولم يصل منها شيئا ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتي الموقف فجعل ليطن باقته العصور  
الى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس و هبت الريح فلهذا عين غاب القصر وادرج  
اسامة خلفه فذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للفصوص وادرج الزمام حتى ان راسها ليسيب مورك رحله ويقول بيده لعمري ابراهيم  
السكينة السكينة كلما اتي جيل من الجبال ارجى لها تأييدا حتى تصعد ثم اتي المروة فنهض على بها المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين ولم  
يسبح منها شيئا ثم انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين الصبح باذان واقامة ثم ركب القصور حتى اتي  
المشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا وكبره وهداه فلهذا وحده فلم يزل واقفا حتى اسفر جدا فذبح قبل ان تطلع الشمس اردت الفضل بن العباس  
وكان رجلا حسن الشوا من بني سبياء فلما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثلثين رجلا فنهض الفضل بن العباس فذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم يد على الفضل فحول الفضل وجهه من الشق الاخر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يد من الشق الاخر على وجه الفضل فنهض  
وجهه من الشق الاخر فنهض حتى اتي بطن حجر فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج الى الحجر الكبرى حتى اتي الحجر التي عند الشجرة  
فرمى بها سبع حصيات كبر مع كل حياض مثل حصي الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف الى المنحرف فنهض ثلثين بنية ثم عطى عليها فنهض  
ما جبروا وشكره في يديه ثم امر كل بنية بنية فنهضت في قدر فطبخت فاكلوا من لحمها وشربوا من قمارها ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فانما من الى البيت فضلى بكما انظر فاتي بنى عبد المطلب هم يسقون على نزعهم فقال انزعوا عنه عبد المطلب فلو لان فيكم الناس على  
سقايتكم فزعمت فمكتم فلو انه شرب منها وفي رواية اخرى قال نحرته ههنا فزعمت فاكلوا من لحمها وشربوا من قمارها ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
موقف ووقف ههنا وجمع كلها موقف قال ابن حبان في صحيحه حين روى هذا الحديث والحكمة في ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نحره ثلثا وستين بدنة انه كانت له يومئذ ثلث وستون سنة فنهض لكل سنة بدنة ثم امر عليها الباقي فنهض بها والله سبحانه اعلم  
وهذه المقدمة الموعودة بذكر الخروج الى الحج اذا ذكره احدكم وبه هو محتاج الى خدمته لا الى مكانه مستغنيا والاعباد والجمادات  
كالابوين عنده فنهض بها وكبره بالخروج للحج والفرد لم يدون ان لم يكن له مال يقضى به الا ان ياذن العزيم فان كان بالدين كضيل باذنه  
لا يخرج الا باذنها وان كان خج بغير اذنه فاذن الطالب وحده ويشاء وذا راى في سفر في ذلك الوقت لاني نفس الحج فانه خير وكذا  
يستخير الله تعالى في ذلك وسنتها ان يسأل كسبتين بذكر الكافور في الاضلاع ويدعو بال دعاء المعروف للاستخارة عنه عليه السلام  
اللهم اني استخيرك بعلمك اني استخيرك بحكمك عنك عليه السلام من سعادة ابن آدم استخاره الله تعالى ومن شقاوة ابن آدم تركه استخاره  
الله تعالى ثم سيد التوبة واخلاص النية ودرو المظالم والاستحلال من خصومه ومن كل من عامله ويجهته في تحصيل نفقة حلالا

الحج

الحج

فاصل عن المسكن وقالوا بكنا منه وعن نفقة

فانه لا يتيسر الحج بالنفقة المحرام مع انه لا يقطر الفرض معها وان كانت مخصصة ولا تافى بين سقوطه وعدم قبوله ولا يتأسس  
 لعدم القبول ولا يعاقب في الآخرة عقاب تارك الحج ولا بد لمن رفق صحاح بذكره اذا نسي ويصبره اذا خرج ويبيعه اذا عجز وكونه  
 من الاجانب اولى من الاقارب عند بعض الصالحين تبعه من ساقه القليلة ويرى المكاري ما يحمله ولا يكمل اكثر منه الا باذن من يحرم  
 سفره عن التجارة والرياء والسمعة والفخر ولا ذكره بعض العلماء بالركوب في الحمل وقيل لا يكره اذا تجرد عن قصد ذلك ركوب الحمل فضل  
 ويكره الحج على الحمار المشي فضل من الركوب لمن بطيئة ولا يسي غلظة ولا يماكن في شراء الادوات ولا يثرك في الزاد واجتماع  
 الرفقة كل يوم على طعام واحد بهم ابل يستحب ان يحمل خروجه يوم الخميس اقتداء بعلية السلام والاف يوم الاثنين في اول النهار  
 والشهر يودع ابله واخوانه ويطلب عامهم وما يتعمد ذلك بهم باتونه اذا قدم جردى الترندي ان ابن عمر قال التفرقة سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال لقمان الحكيم ان الله اذا استودع شيئا حفظه وانى استودع الله دينك انما لك خواتم ملك  
 واقرار عليك السلام ويقول له من يودعه عند ذلك في حفظ الله وكفنه فذلك الله التقوى وجنبك الردى وغفر ذنبك وجهك النور  
 اينما توجهت وروى ابن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اراد ان يسافر فيقل لمن يخلفه استودع الله الذي لا تضيع  
 دايعة واستحب جماعة من العلماء ان يشيع المسافر بالشيء معه والدعاء له ومن ابن عباس رضي الله عنهما مشي معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم الى ليث بن العرقميين وجههم ثم قال انطلقوا على اسم الله اللهم اعنهم ولي تصدق بشي عند خروجه من منزله ولبده في ابدا السفر  
 واتلوه سبعة فانه سبب السلامة واذا خرج من منزله فليقل اللهم انى اعوذ بك ان اضل او ازل او ازل او اظلم او اظلم او اجسل او  
 يجمل على وعن ابن عباس كان عليه السلام اذا راى اذ اخرج الى سفر قال اللهم انت صاحب السفر والخليفة في الابل اللهم انى اعوذ بك  
 من الضيعة في السفر والكتابة في القبط اللهم قس لنا الاضربون علينا السفر وروى في داود عليه السلام اذا خرج الرجل من بيته فقال بسم الله تكلمت  
 على الله لا حول الا بالله تعالى له بيت وكفيت وقت فليتخى عنه الشيطان الحديث من الانبار في آية الكرسي قبل وجب من لم يصيبه كبر حتى يرجع  
 قيل لا يلازم في روى الطبراني عليه السلام قال اخلف احد عند ابله فضل من رعتين يركعهما عندهم حين يريد سفر فاذا بلغ باب داره قرأنا انزلنا  
 في ليلة القدر فاذا راى الركوب سعى الله فاذا استوى على دابته قال ما رواه مسلم انه عليه السلام كان اذا استوى على بعيره خارجا الى سفر  
 كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا لمنقلبون اللهم انما نسلك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى  
 اللهم مهول علينا سفرنا هذا واطو عنا بعده اللهم انت صاحب السفر والخليفة في الابل والمال اللهم انى اعوذ بك من عتاء السفر  
 وكنا يظن وسوء القبط والمال والابل واذا رجع قال من ذرا ومن آتون عابدون لربنا حامدون واذا اتى بلده فليقل  
 اللهم انى اسألك من خير وخير فيها واعوذ بك من شر ما وشرها وشر ما فيها واذا نزل منزلا فليقل رب انزلنى منزلا مباركا وامن  
 خير المنزلات واذا حط رحله فليقل بسم الله توكلت على الله وعوذ بكلمات التايات كلها من شر ما خلق وذرا وبرا اسلام فوج في العالمين  
 اللهم عظمنا خير من المنزل وخير ما فيه واكفنا شره وشر ما فيه ويقول في رحله عنه الحمد لله الذي عافانا في متقلبنا وثوانا اللهم كما احببتنا  
 من منزلنا هذا سالين بلفظا غير آمين واذا قبل الليل فليقل ما فى ابي داود وكان عليه السلام اذا سافر فا قبل الليل قال لا يرين

سفر على القدر

شعير

الحج



## عبارته الى حين عود

برقي وربك القدا عودا بقا من شركي وشرنايك عليك واعوذ بالله من شر اسدي واسود من الحجة والعقرب ومن  
 ساكن البلد والدوا ولد من حديث ابي هريرة رضي الله عنه كان عليه السلام اذا كان في سفر واسم يقول سمع سابع بحمد الله  
 حسن بلابة علينا ربنا صابنا وفضل علينا عاندا بالقد من النار رواه مسلم ورواه ابو داود وسجدة الله ونعمته ورواه الحاكم ورواه البيهقي والكل  
 ثمانية في بها تتوسع بكلمة خفيفة اى شهر شاذ وقيل بفتحها مشددة اى لمع سابع قول هذا لغيره فيها على طلب الذكر والدعاء هذا الحج  
 مفهوم لغوي ونعني بسبب وشروط اركان واجبات وسنن ومحتجات مفهومة لغة القصد الى عظمه لا القصد المطلق قال  
 لم تقبل يا ام سعد انما في شحاط في رب الزمان الاكبر فهاشدة من حلو لا كثيرة في يحجون سب الزبير فان الزبير انما هو القصد  
 معطين ايا في الفقه قصد البيت الادار كن من اركان الدين او قصد زيارة لذلك في معنى اللغة والظاهر انه عبارة عن الافعال  
 المخصوصة من الطواف والوقوف في وقت محرمية الحج سابقا لانا نقول اركانه اثنان الطواف والوقوف بعرفة ولا وجود للخص  
 اياه الشخصية بما هيته الكلية انما هي منتزعة منها اللهم الا ان يكون ما ذكره او مفهوم الاسم في العرف وقد وضع لغير نفس الماهية فيكون  
 تعريف اسميا غير حقيقي لكن اثنان في ان اهل العرف النعني وشعوا الى الاسم لغير الماهية الحقيقية فان معرفت ذلك حيث لا نقل عن  
 ما نقل الاسم الى ذلك هو ما يتبنا ورواه عند اطلاقه والمتبادر منه الاعمال المخصوصة النفس القصد لاجل الاعمال الخارج لها من المفهوم مع  
 فاسد في نفسه فانه البشيل الحج افضل لتقييده بادار كن الدين فهو غير جامع والتعريف للحج مطلقا فيطبق على فرضه ونفله كما هو قول  
 والصوم وغيره ما دلالة على ذلك التقدير يخالف سائر اسما العبادات السابقة من الصلوة والصوم والركوة فانها اسما لافعال  
 كما يقال الصلوة عبادة من القيام والقراءة والركوع والسجود الخ وهو فعل من افعال النفس والركوة عند المحققين  
 عبارة عن نفس اوار المال الذي هو فعل لكلف فليكن الحج ايضا عبارة عن الافعال الكائنة عند البيت وغيره كعرفه وقد اذنت  
 فيما ذكرنا بيان ان كانه بسببه البيت لانه ايضا الى شرطه فلو كان شرط الوجوب الاداء والثاني الاحرام والمكان والزمان المخصوص  
 حتى لا يجوز شي من افعاله قبل اشر الحج ومنهم من ذكر بدل الاحرام النية وهذا اولى الاستقامة النية وغيره على ما يستظهر لك ان شاذ  
 وشرط وجوب الاسلام حتى لو ملك ما به الاستقامة حال كفر ثم اسلم بعد ما اقرر لا يجب عليه شي بذلك الاستقامة بخلاف ما لو ملكه  
 مسدا فلم يحج حتى اقرر حيث يتقرر الحج في ذمته دنيا عليه والحرية والعقل واللب ومع الوقت ايضا فلا يجب قبل اشر الحج حتى  
 لو ملك ما به الاستقامة قبلها كان في سعة من صر فيها الى غيره وانا وذا قد في صيرة دنيا اذا اقرر هو ان يكون ما كان في اشر الحج فلم  
 يحج والاولى ان يقال اذا كان قادرا وقت خروج اهل بلده ان كانوا يخرجون قبل اشر الحج لبعده المسافة او قادرا في شهر الحج ان كانوا  
 يخرجون فيها ولم يحج حتى اقرر فقرر دنيا وان ملك في غيره ما وصر فيها الى غيره لا شي عليه وانصرف في الينابيع على الاول فقال لا يجب  
 الا على القادر وقت خروج اهل بلده فان ملكها قبل ان يتأهب اهل بلده للخروج فهو في سعة من صر فيها حيث شاء لانه لا يابيه ان شاء  
 في الحال وما ذكرنا اولى لان هذا يقتضي انه لو ملك في اوائل شهر الا شهر وهم يخرجون في اواخره جاز له اخرجها ولا يجب عليه الحج  
 واعلم ان في المسوط ما يفيد ان الوقت شرط الاداء عند ابي يوسف فانه نقل من اختلاف فروع يعقوب ان نصرانيا اسلم وصيا لم يخرج

وكان الطريق آمنا

فما قبل ادراك الوقت وادعى كل منهما ان حج عبده حجة الاسلام فوصيتهما باطلة عند زفر لانه لم يميز ما بان حج عنهما قبل ادراك الوقت  
وعلى قول ابي يوسف تصح لان سببا للوجوب قد تقرر في حقهما والوقت شرط الاداء وفيه فطر تذكر ومن بعد ان شال بعد تعال  
وواجبا في انشراح الاحرام من الميقات او ما فوقه ما لم يخش الوقوع في محظورة كاسترة البعد وما لو قوت بعثرة الى الغروب والوقوف  
بمنزلة وكسرى ورمى الحجارة والحق والقصر وطلوات الصدر للافاقى واما سمنه فطلوات القدر والزل فيه اوفى الطلوات الفرس  
وليس بين المسلمين الاخصرين جريا وليتوته بينى لياى الامم منى والدفع من منى الى عرفه بطلان شمس منى منى قبلها وغير ذلك  
ما استفت عليه في انشراح الباشا محظورة فتوعان ما يغفله في نفسه وهو الجماع وازالة الشعر وقلم الاظفار وتطيق وتغطية الرأس والوجه  
وليس الخيط وما يغفله في غيره وهو خلق رأس الغير والتعرض للصيد فى الحبل والحرم واما قطع شجر الحرم كما فى النهاية فيبقى عدة  
فيما نحن فيه فان خرمته لا يتحقق باجج ولا الاحرام قوله على الاحرام الخ وفى النهاية انما ذكر الاحرام ما بعده بلفظ الجمع على ما لا يلائم المحلى  
يطلب فيه معنى الجمعية ولم يفرد كما افرد فى قوله الزكوة واجبة على الخارج اجمالا الكلام مخرج العادة فى ارادة الجمعية اذ العادة جرت وقت خروجهم  
بالجماعة الكثيرة من الرفقار بخلاف الزكوة فان الظاهر فيه خير من الابدان قال تعالى وان تحفوا به وتوتوا بالشفقة فمخرجكم اذ لان الوجوب  
هنا اعم على المكلفين نظر الى السبب فلن سبب البيت وهو ثابت فى حق الكل حتى قال بعض العلماء بالوجوب على كل صحيح مكلف بخلاف الزكوة  
فان سببا للنصاب انما هو تحقيق حق شخص وان شخص فكانت ارادة زيادة التقيم هنا اوفى فلذا اتى بصيغة الجمع مع حرف الاستعارة  
انتهى ومثال الاول انه اراد معنى الجمع فان كان مع اللام الداعى الى توكل اجتماع المكلفين فى الخروج ولا يخفى انه بلفظ الجمع لا يلائم  
معنى الاجتماع اذ ليس الاجتماع من اجزاء منقسمه لنظر الى الجمع ولا الواجب بل مجرد التقدير من الثلاثة فصاعدا فلهذا لا يلائم فى توكل جازى فى الربال  
اجتماعهم فى الحج فانتهى هذا الداعى ثم قوله ان الاختلاف فى الزكوة افضل من اختلاف ما ذكره من ان الانفس فى الصدقة النافذة الاختلاف والصدقة  
كالزكوة الاظهار واما الاول فيثبت سبب فى حق الكل ان كان باجتماع وجوده فى الخارج والنصاب ايضا ثابت كذلك لتحقيق وجوده الخارج  
ولا كان باعتبار سببية قلنا ان شئ فان سببية بوجوبية الحكم وهو لا يوجب الحكم فى حق الكل بل فى حق من التفت بالشروط مع تحقق باقي الشرط  
التي يشترط وجودها فى نفس الامر كما من الطريق حقيقة الوجوب بشرطية سبب التعامل فكان كالنصاب بل محل الوجوب فى الزكوة اوضح  
لان الشرطون فى الحج اكثر منها فى الزكوة وتوسعة التفصيل بما يوجب التسهيل وبالمقابل غنى عنه بعد شرح باب التعامل له فكان على هذا  
ارادة وزيادة التقيم فى الزكوة اولى ثم بعد تسليم كل ذلك فترادة التقيم بجمع المحلى باللام على الغرض المحلى باللام منع على ما عرفت من كلام المحققين من  
ان استعراق المفرد مثل وان اراد بالاستعراق الاجتماع فثبت ما علمت مع انه لا يصح ارادته على الوجه الثانى باو فى تامل قوله اذ انت روا  
على الراد بجملة وسط الاسراف فيها ولا تقيمة والراحلة اى بطريق الملك والاجابة وولن الاعازة والاباحة فى الوقت الذى قد منا  
ذكره ولو وجب له نال ليحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواجب ممن تقيمة منته كالا جانب او لا تعتبر كالابوين والمولودين وسلك  
ان القيمة بالملك هى الاصل فى توجبه الخطاب فليس الملك المابة الاستمطاعة لا يتحقق به قوله فاضلا حال من كل واحد من المولودين والراحم  
عن السكن والاب منه معنى من غير كفره وسلاحه وثيابه وعبد خدمته آلات خرفة تفنار ديونه والا فالكس ايضا لا يلائم ان يكون

المتن

التي

وصفه بالوجوب وهو في بقيقته محكمة تثبت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى والله على الناس حجة واحدة ولا يجب العمارة واحدة لانه عليه السلام انما يخرج في كل عام مرة واحدة فقال لا بد مرة فاما ان يطلع وكان سبعا لبيت

مستقنيا عن سكنه بغيره فانه يجب بيعه ويحج به لانه ليس مشغولا بالحاجة بخلاف ما اذا كان يسكنه وهو كغيره فيفضل عنه حتى يكتسبه ببيع  
والاكتفاء بما دونه بغيره ثمة ويحج بالفضل فانه لا يجب بيعه لذلك كما لا يجب بيع مسكنه والاقتصاف على السكنى بالاجارة التفاضل  
ان باع بغيره قدر حاجته وحج بالفضل كان أفضل وعن نفقة عياله وكسوتهم وعياله من تازمه نفقته شرعا والعبد الذي لا يستحق  
والمتاع الذي لا يمتنه كماله الذي لا يسكنه ما يجب بيعه ويحج به وفي فتاوى قاضي خان قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا  
يملك ما لو رفع منه الزاد والراحلة لزمه دايما به ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه ويعني له بعد رجوعه  
راس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان حيا فاما لشرط ان يبقى له آلات الحراثة من البقر ونحو ذلك انتهى لم يطر  
عننا عنه لا تعتبر نفقته لما بعد ايامه في ظاهر الرواية وقبل ترك نفقته يوم وعن ابى يوسف نفقة شهر لانه لا يكتسب كسبه كسبه  
فيقتدر بالشهر هناك اذا كان اتفاقا فان كان مكيا او دخل المواقيت فعليه الحج وان لم يقدر على الرحلة اما الزاد فلا بد منه صح  
في غير موضع فنفى قوله في النهاية عليه الحج وان كان فقيرا لا يسلك الزاد والراحلة نظر الا ان اراد ان كان يكتسبه في الطريق  
وكذا اقتصر في الكتاب على الرحلة حيث قال ليس من شرط الوجوب على اهل مكة الرحلة لانهم لا تحقهم مشقة زائدة فاشبهت السعة  
الى الحج فنفى الكفاية لانه لا بد لهم من الزاد قدر ما يكسبهم وعياله لم يعمد في قوله وصفه بالوجوب يعني البقرة حتى يوفى نفقته محكمة وقت طرو  
من القدير في ذلك هنا وفي المذكرة وهو مذهبهم ان جاز حيا زار عرفيا الا ان الشان في السبب لاداعي الى ترك الحقيقة غير موجود اذا لزم  
من سبب كنفته لفظه بالنسبة الى الحقيقة ونحوه ما عرفت في موضعه ولم يعرف هنا شي منه ولفظ الحقيقة وهو العرض اخص من الجواز والظاهر  
في المردود ليس بقل ولا غيره اللهم الا ان يرى ان الواجب ينقسم الى ما يشتت بقطعي وطني كما هو راسي بعض المشايخ فيكون تركها اية حقيقة  
اذا الحقيقة او الوجوب حقيقة فيما قوله الآية العادة انه اذا كان الاستلال على المطلوب يتوقف على تمام الدليل لسمعي هو محفوظ  
معروف يذكر ادله يقال الآية او الحديث او البيت اختصارا للنبه على انما اقر وهو الوجه الظاهر لتبانه ويحوز فيه بقية من يستدل  
او خبر اى التلو وجوه على تقديره الى آخر الآية مثلاً ولا شك ان الاستدلال بما يتم على المطلوب وهو الافتراض بالقدر المستلزم  
فلا حاجة الى ذكر لفظ الآية اللهم الا ان يقال اراد بالحكم في قوله فريضة محكمة الموكلة بالسبغ فالمدعى هو المجموع واليتم الاتباعا  
لان استفادة الضرر من التوكيد في كسالى قوله تعالى ومن كفر فان الله غفير عن العالمين او بذلك يوقف على ابدال من استطلاع  
من لفظ الناس المفيد لذكر الموجب عليهم مرتين خصوصا وفي ضمن العموم وعلى الايضاح بعد الاسهام المفيد للتخيم وكذا وضع من كثر  
مكان من لم يحج الى آخر ما عرفت في الكشاف قوله لانه عليه السلام يحج كان كفي ليقين التكرار كون الدليل المذكور وهو الآية المذكورة  
والفقيه فلا موجب للتكرار لكن حاصله نفى الحكم الذي هو وجوب التكرار لفظي الدليل وهو وان كفى في نفى الحكم الشرعي لكن اثبات لفظ  
لمقتضى النفى اقوى فلذا اثبت بالدليل المقتضى انه قد قوله لانه عليه السلام قيل الحج في كل عام يحج روى سلم في صحيحه من حديث ابى هريرة  
رضي الله عنه خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يا رسول الله فسكت حتى  
قال لثالث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال زدوني ما ترككم فانما ذلك من كان قبلكم بشرية

يكنى

وانه لا يتعد ذلك الى حجب ثم هو واجب على الفاعل عند ابى يوسف روى عن ابى حنيفة ما يلى عليه عند محمد  
والشافعية على التراسى لانه وظيفة العمل فكان الصلوة فيه كالوقت في الصلوة ووجه الاول انه يخص وقت خاص بالوقت  
في سنة واحدة غير ناد فيصير احتياطا وهذا كان التبعيل افضل من جلا وقت الصلوة لان الموت في مثل ناد في انما شرط المحرمية والبلوغ

سواء الحزم والخطا ثم على انبيا ثم فاذا امركم بشي فاقروا منه ما استطعتم فاذا منعكم عن شي فاجتنبوه فلو قلت نعم لو جئت ولكم استطعتم يستأنف  
النفي وجوب التكرار من وجوبه لا فائدة لوجهنا امتناع نعم فيلزم ثبوت نفي صفة وجوبه لا لا يخرج من الاستطاعة ايضا وقد روى مفسر ومبين  
فيه الرجل البسم الحسب احمد بن مسعود والدارقطني في نسخة في الحاكم في المستدرک وقال احمد بن حنبل صحيح على شرط الشيخين من حديث سليمان بن  
كثير عن الزهري عن ابى سنان بن يزيد بن ابي حنيفة عن ابن عباس ولفظه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس  
ان الله قد كتب عليكم الحج فقام الافرغ بن حابس فقال في كل عام يا رسول الله قال لو قلتمنا لو جئت ولم تستطع ان تقوموا بهما الحج  
مرة فمن زاد فقلوب ورواه من حديث صفيان بن حسين عن الزهري بن وهب قوله وان لا يستدروا فليتركوا وجوبه والاكمل وجوبه المذكور  
مع اتحاد المال فلان التبعيل في تقديره تقدير النادر اذ لم يرد مع جلال الجول او كان المال معدا للاستثمار في الزمان المستقبل وتقدير النادر انما يست  
في هذا الجول غير تقديره في جمل آخر فالمال مع هذا التبعيل غنيسه المجموع منه ومن النادر الاخر في تقديره حكمنا في تقديره وجوبه ليعتد به  
قوله وعن ابى حنيفة رحمه الله ما يلى عليه وهو انه سئل عن ملك ما سبغته الى بيت الله تعالى الحج ام تترك فقال الحج فاطلاقا وجوب  
بتقديره الحج مع ان الترويج قد يكون واجبا في بعض الاحوال دليل على ان الحج لا يجوز تأخيرها وهو قول ابى يوسف وذكره الزهري في التبيين  
انه اذا كان له مال يعني الحج وليس له سكن ولا خادم او خائف الغربة فاراد ان يترك الحج ويصرف الدراهم الى ذاك ان كان تسبل  
خروج اهل بلده الى الحج يجوز لانه لم يحجب الا اذا لم يعد وان كان وقت الخروج فليس له ذلك لانه قد وجب عليه انتهى ولا يخفى ان القول  
عن ابى حنيفة في مطلق فان كان الواقع وقوع السؤال في غير اوان الخروج من خلاف ما لي التحسين في الافلا يفيد الاستشهاد بالمقصود  
ثم على ما اوردده المصنف ثم بالتأخير عن اول سنى الامكان فليج بعبء ارتفاع الاثم وقبض اداءه وعند محمد بن علي التراسى وهي رواية عن حنيفة  
رحمته الله فلا يابى ثم فارج قبل موته فان مات بعد الامكان ولم يحج فله ان يتركه فليس لاي اثم وقيل ان خاف الفوت بان ظهرت له  
مخائل الموت في قلبه فاخره حتى مات اثم وان فجا به الموت لاي اثم وصحة الاول غنسية عن الوجوه وعلى اعتباره قيل يظهر الاثم من  
السنة الاولى وقيل لاخيرة وقيل سنة راي في نفسه الضعف وقيل يابى ثم في الجملة غير محكوم معين بل علمه الى الله تعالى وقد استد على القول  
بالمنقول والمعنى فالاول حديث الحجاج بن عمر والانساري من كسر اوجع ففصل عليه الحج من قابل وهذا بناء على ان لفظه  
قابل متعارف في السنة الآتية التي تلي هذه السنة والانهو اعم من ذلك فلا دليل فيه والثاني هو ان الحج لا يجوز الا في وقت  
معين واحد في السنة والموت في السنة غير نادر فتأخيره بعد التمكن في وقتة تعين له على الفوات فلا يجوز له ان يفتق بتأخير  
ويا ثم ورواه شهادته حقيقة دليل وجوب الفوت به الاحتياط فلا يذمه ان يقتضي الامر المطلق فيه نظر على نقص الامر المطلق طلب الامر  
مع قطع النظر عن الفوت والترحال جواز التأخير بشرط ان لا يحل العمر عنه وانه عليه السلام حج سنة عشر وفرضية الحج كانت سنة تسع  
فبعث ابا بكر فحج بالناس فيها ولم يحج هو الى القابلة او فرض سنة خمس على ما روى الامام احمد من حديث ابن عباس بنوا سد  
بن بكر ضا ابن ثعلبة واذن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع ثمة فذكر له عليه السلام فرائض الاسلام والصلوة والصدوم والحج قال قد راء  
شريك بن ابى خزيمة عن كريب فقال فيه بعث بنوا سد ضا ما في رجب سنة خمس سنة ست فان تأخيرها عليه السلام ليس بمعصية فيه

الحج

لنول عبد السلام إيا بعد عشر حج ثم اعن عليه حجة الاسلام وإيا بعد حج عشر حج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولا بد له من حجة الاسلام  
باسرها ما مضى من الصلوات على شاطئ الحكة الكيف وكذا حجة الحواجر لأن الحج وهو لها لادرم الكع اذا وجد من فيه  
مؤنة سفره ووجد ناذ اوراحلة لا يجب عليه الحج عند أبي حنيفة رة خلاها لها وقد مر في كتاب الصلوة  
فاما المقدون فعن أبي حنيفة رة انه يجب لانه مستطيع بغيره فاشبهه المستطيع بالراحلة وعن حماد رة انه لا يجب  
عند قادر على الاداء بنفسه بخلاف الأصح لانه لو هدى إلى ذي نفسه فاشبهه الضال عنه  
ولا بد من القدر على الزاد والراحلة وهو قد رابك في شق محمل وراسل امله وقد التققه ذاهبا وجائيا

تعرين الثنات وهو الموجب للثور لانه كان يعلم ان يعيش حتى حج يعلم الناس مناسكهم كمال المتبائع وليس مقتضى الامر المطلق جواز  
التأخير ولا الثور حتى يبار منه موجب الثور وهو هذا المعنى فلا يتوهم قوته بل يجب طلب المأمور به فيصير كل من الثور والتأخير على الأمانة  
الأصلية وذلك لا احتياط يخرج عنها على ان حديث ابن عباس في رواه شركي لم يلبس فيه ذكر تاريخ واما التاريخ المذكور فاما وجد  
مغضلة في ابن الجوزي وقدر رواه شركي بن أبي نعيم كريب فقال فيه وذكر ما قينا قال صاحب التتبع لا اعرف لها سند  
واللهي تنزل ستة من قول تعالى والتموا الحج والعمرة لله وهو آف من الاتمام وانما سيقا من شرع فيها فتخلص من هذا ان القوة  
واجبة واج مطلقا هو الفرض فيتم ادراكه اذا آخره ويار ثم ترك الواجب على نظير ما قينا في الزكوة سوار فاج الى نفسه به  
قوله لقوا عليه السلام إيا بعد روى الحاكم من حديث محمد بن المنهال حدثنا زيد بن نريع حدثنا شعبة عن الأشعث عن أبي ثعلبة  
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيا بعد حج ثم بلغ الحنث فعليه ان حج حجة أخرى وإيا اغرابي حج ثم  
باجر فعليه ان حج حجة أخرى وإيا بعد حج ثم اعن فعليه حجة أخرى وقال صحيح على شرط الشيخين وأما ما رواه البايعي الذي لم يثبت  
من لم يلبس خان مشركي العرب كافي كجون نفخي اجزا ذلك الحج عن الحج الذي وجب بعد الاسلام وتقرر محمد بن المنهال برفعة بخلاف  
الاكثر لا يصح اذا ربح زيادة وزيادة الثلثة مقبولة وقد نأى ذلك برسل اخبر ابو داود في مسنده عن سعد بن كعب القرظي قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إيا بعد حج ليل فليأت اجزا عنه فان ادرك فعليه الحج وإيا بعد حج به المذقات اجزا عنه فان اعتنق  
فعليه الحج وهذا حجة عندنا وبها يشبه المرفوع ايضا في مصنف ابن أبي شيبة ثنا ابو معوية عن الأشعث عن أبي ثعلبة عن ابن عباس  
قال اخذوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس إيا بعد حج والحج وعلى اشتراط الحرة الإجماع والفرق بين الحج والصلوة والصوم بوجوب كونها لا يأت  
الا بالمال غالبا بخلافها فلا مال للعبد فلا يقدر على تملك الزاد والراحلة فلا يمكن له الا للوجوب فلهذا لا يجب على عبدا اهل مكة بخلاف اشتراط  
الزاد والراحلة في حق الفقير فانه لا يفسر الا بالهبة فوجب على فقرا مكة والثاني ان حق المولى يقوت في مدة طولية وحق العبد مقدم باذن  
الشرع لا تقار العبد وحق الله تعالى ما شرع الا لتقوى المصلح الى المكلفين ارادة منه لافاضة الجود بخلاف الصلوة والصوم  
فانه لا يجب للمولى في استئثار مدتها قوله وكذا صحته الجواز حتى ان المقعد والزمين والمفلوج ومقطوع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب  
عليهم الا يجب اذا ملكوا الزاد والراحلة ولا الا ليعان به في المرض وكذا الشيخ الذي لا يثبت على الراحلة يعني اذا لم يسبق الوجوب الى الشيعة  
بان لم يملك بالوصله الا بعد ذلك وكذا المرض لا يبدل الحج بالبدن واذا لم يجب المبدل لا يجب البدل ظاهر الرواية عنها يجب الحج على  
جوار اذا ملكوا الزاد والراحلة وموتة من يرغم ويضعهم ويغفرهم الى الناسك هو رواية الحسن عن أبي حنيفة وهي الرواية التي اشار اليها  
بقوله واما المقعد الا انه خضع المقعد ويقال ظاهر الرواية عنها مات به المم الى محمد بقوله فرق محمد في رواية بين المقعد والاعمى واذا وجب  
على جوار الا يجب للزوم الاصل وهو الحج بالبدن فوجب عليهم البدل فلو اجوا عنهم وهم ليسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الا اذا  
انفسهم ونظرت فعليه الاول لانه خلف من مرض فيسقط اعتبارا به بالقدرة على الاصل كاشيخ الفاني اذا فدى ثم قدر وكذا من كان مميته  
ومين مكة عدو فاج منه فان اقام العبد وعلى الطريق الى موت المحج عنه جازا حج عنه وان لم يعزم حتى مات لا يجوز لزوال العبد قبل الموت





وان امكنا ان نكثر في عقبة فلا شئ عليه لا عدا اذا كانا متعاقبان له زوجا الراحلة في جميع السفرة بشرط ان يكون فاضلا عن المسكن عاكلا بد منه كالحادم واثاث البيت وثيابا كان هذا الاشياء مشغولة بالكمالة الاصلية لا يستطع ان يكون فاضلا عن نفقة عياله الى حين عود لان النفقة حتى مستحق للمرأة وحق العبد مقدم على حق التمتع بامر وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حوله الراحلة لانه لا يلحقهم بمسقة زائدة في الاداء فاشبه السعي الى الجمعة ولا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دونه

وقد روي من طريق آخرى صحته عن الحسن مرسل في سنن سعيد بن منصور ثنا هشام بن عمار عن الحسن قال لما نزلت مكة على النبي ج البيت من طريق قال صلى الله عليه وسلم ما يسبيل قال زادور ارجلته ثنا هشام بن منصور عن الحسن مثله ثنا خالد بن عبد الله عن يونس عن الحسن مثله ومن طرق عديدة مرفوعة عن حديث ابن عمر وابن عباس في عايشة وجابر وعبد الله بن عمرو بن العاص ابن مسعود وحديث ابن عباس رواه ابن ماجه ثنا سعيد بن سعيد عن هشام بن سليمان القرشي عن ابن جريح قال واخبرني ايضا عن عطاء بن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الزاد والراحلة يعني قوله من استطاع اليه سبيلا قال في الامام وهشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد بن العاص قال ابو حاتم مضطربا حديث وحكمه الصدق ما روى به باسا وياقي الاحاديث بقرائهم وذكرنا من الصحابة عند الترمذي وابن ابي شيبة والدارقطني وابن عدي في الكمال الا يسم من ضعف فلو لم يكن الحديث طريق صحيح ارتفع بكثرته الى الحسن فكيف ومنها الصحيح ذابوا عنه ان يكون قوله المصشق محل ابراس الله على التوزيع ليكون الوجوب حقيق بمن صدر على راس امة بالنسبة الى بعض المسلمين الى بعض اخرين لا يتحقق الا بمن قدر على شئ محل وهذا لان حاله الناس مختلف ضعفا وقوة وجدا ورفاهة فالمرء لا يجب عليه اذا قدر على راس الله وهذا الذي يقال له في غزنا ركب مقتب لانه لا يستطاع السفر كذا كبل قد يملك بهذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شئ محل ومثل ما يتاقي في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفي من خيره وجبن دون لحم ويطبخ قاردا على الزاد بل بما يملك من ابدان وثلاثة ايام اذا كان مترفعا مقننا ولحم والاغذية المرفهة بل لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بدنه وقوله عليه السلام الزاد والراحلة ليس معناه الا الزاد الذي يبلغه والراحلة كذا كبل فذلك مختلف بالنسبة الى احاد الناس فكان المراد ما يبلغ كل واحد قوله وان امكنه الحج العقبه ان يكثر الاثنان راحلة يقتضيان عليها تركب احدى امرحلة والاخر مرحلة وليس يلزم لما في الكتاب وقد تقدم ان الشرط ان يملكها في الشهر الحج او يخرجه اهل بلده وقتلنا ما في الينابيع خارج اليه قوله وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حوله الراحلة قد منا فائدة اقتضاه على الزاد وكلام صاحب النهاية والينابيع خارج اليه قوله فلا بد من اسن الطريق اى وقت خروج اهل بلده وان كان خيفافي غيره وهو ان يكون الغالب فيه السلامة وما في به ابو بكر الرادى من سقوط الحج عن اهل بغداد وقوله اى بكر الاسكاف لا اقول الحج فريضة في زماننا فالكسبة ست وعشرين وثلاثمائة وقوله لشجى ليس على الهجر اسان حج منذ كذا وكذا سنة كان وقت غلبة النوب والخوف في الطريق وكذا استقطه بعضهم من حين خرجت القرامطة وهم طائفة من الخوارج كانوا يستحاون قتل المسلمين واخذوا المواليم وكانوا يغلبون على اماكن يتصدون للحجاج وقد اجتمعوا في بعض السنين على الحج في نفس مكة فقتلوا خلقا كثيرا في نفس الحرم واخذوا المواليم وخذلهم كبرهم ففرسهم في المسجدين الحرم ووقعت الموشة وبعدها على ان عافى منهم وقد سئل الكرمي عن الحج خوفا منهم فقال ما سلت المولوية من الافاق الى الان لا يخرج عنها كفاية المار وشدة الحر وبعيد المسوم وهذا الجبابرة منه ومجمل انه راي ان الغالب مانع خسرهم عن الحج وراى الصغار عتة فقال لا اراى الحج فضا منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة وما فكر سببا لذلك وهو انه لا يتوصل الى الحج الا بالاشائهم فتكون الطاعة سبب المعصية فينظر بل ما كان من شانهم ما ذكرته ثم الاثم في مثله على الاخذ لا اعطى على باعرت من تقسيم الرشوة في كتاب القضاة وكون المعصية منهم لا يترك الفرض المعصية عاص الذي يظهر ان يفتير مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى اذا غلب الخوف على القلوب

شرف شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايصاء هو مروي عن ابي حنيفة وقيل هو شرط الاداء دون الوجوب لان الشيء عند السلام من الاستطاعة بالارادة والراحلة لا غير قال ان يستدرك المرأة ان يكون لها محرم فحرمها وزوجها ولا يجوز لها ان يخرج بها اذ كان معها او بين مكة وثلاثة ايام وقال الشافعي يجوز لها ان يخرج اذا خرجت في رخصة ومحرماتها ثلثة لحصول الاصل بالمرافقة ولما اؤلف عليه السلام لا يخرج امرأة الا معها محرم وكذا يدين المحرم بخلاف عليها الشقة وتزاد باضافته غير حالها ولهذا حرم الحلو ط بالايجابية وان كان معها غير محرم لا اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلثة ايام

من المحرمين لو وقع الزوج والغلبة منهم مراه او سمعوا ان طلاقه لعزمت للطريق ولها شكوك والناس يتبعون انفسهم عن المصالح واختلقت سقوطها في المكنين بمن كماله فيقول الزوج قال لا بد في ان كان الغالب في الجهر السلامة من موضع جرت عادته بكونه يجب الا فلا وهو المصحح ويحرم ويحرم والفرق ان يسل ان يمار لا يجاز قوله ثم قيل هو اي من الطريق تقدم الكلام فيه والقائل بان شرط الوجوب حتى لا يجب الايصاء من شجاع وقدر روي عن ابي حنيفة لان الوصول بدون ذلك يكون الا يشق عليه فصار من الاستطاعة وهي شرط الوجوب والقائل بان شرط الاداء فيجب الايصاء القاضي ابو حازم لانه عليه السلام انما فسر الاستطاعة بالارادة والراحلة حين سئل عنها فلو كان من الطريق منها لذكره والا كان تاخير اللذان عن وقت الحاجة فلا مانع من العبادة ولا يسقط العبادة الواجبة كالتيه من الظالم واعلم ان الاختلاف في وجوب الايصاء بالجمع اذ انما قبل من الطريق فان بات بعد حصول الامن فالإتفاق على الوجوب تقدم لنا وجه آخر وهو انما يحصل عليه يقتضي ترجيحه وان عدم الخوف من المسلمين تحسب من شروط الاداء انما ايضا فيجب عليه الخائف المحبوس الايصاء واعلم ان القدرة على الزاد والراحلة شرط الوجوب لا يعلم من اختلافه قالوا لو تحمل العاجر عنها فخرج ما شاعها يسقط عنه الفرض فيما لو استعنى لا يجب عليه الحج وهو معلل بامر من الاول ان عدمه عليه ليس لعدم الاهلية كالعبد بل للترفيه ورفع الحج عنه فاذا احتمل وجب ثم يسقط كما لم يفرضا من الثاني ان الفقير اذا وصل الى الموقوت صا حاكم حكم اهل مكة فيجب عليه وان لم يقدر على الراحلة فالتفت الى يستلزم عدم سقوطه عنه وانما قبل المواقيت كدورة الهله لان احرامه لم ينفذ للوجوب لعدم الوجوب قبل المواقيت فلا يثقل له الا بتجديدا لصبي اذا احرم ثم بلغ ولم يكن التجديد لان الاحرام انما لا ينقل بخلاف لصبي على ما ذكره قريبا وبخلاف من اطلق في الحديث فلم ينفذ الواجب لان احرامه انما لا ينفذ للوجوب اطلاق الجواب بخلافه والاول يقتضي عدم ثبوت الوجوب الا بعد الفرض لان تحقق تحله لا يتحقق الا به لا يجوز الاحرام مع الفرض لثبوت الوجوب لم يكن اثره الا في المستقبل لا في المنقضي اذ لا يستقيم فعل الواجب الوجوب فمن احرم قبل المواقيت لا ينفذ في سقوط الحج عنه واحرم من الوجبين بخلاف من احرم من فانه ان لم ينفذ فيه الاداء انتفى فيه الثاني وانما حصصنا الايراد بالفقير لان امرى ان سلطته الجوارح شرط الاداء لا الوجوب على ما بحثناه انفا فقولنا لا يستلزم في المرأة وان كانت عجزا ان يكون لها محرم كابن او عم وكما يشترط المحرم كذا يشترط عدم العدة وقالوا في الهبة التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بغير محرم فاذا بلغت لا تسافر الا به وينبغي ان يكون معنا هذا الاتقان على السفر ولا تستحب فانها غير مكافئة لما بلغ وبلغ عنها حال الشهوة لا يستلزمه وعن ابن مسعود معنى انه روي عن ابي حنيفة فان لم ينفذ العدة في السفر فان كان حريم لا يفارقها زوجها وبانها فان كان الى كل من بلده ومكة اقل من مدة السفر تخرجت او الى احد من اسفرو دون الاخرتين ان التفسير الى الآخر او كل منهما سفر فان كانت في مصر فربت فيه الى ان تنقضي عدتها ولا تخرج وان وجدت محرما قدمت العدة عنده خلافا لما وان كانت في قرية او معاذة لا آمن على نفسها فلما ان مضى الى موضع امن فلا تخرج منه حتى تنقضي عدتها وان وجدت محرما عوف خلافا لما وبه مسئلة تأتي في كتاب الطلاق الا اذا ذكرنا انها تكون اذ ذكر لمن يطلق الباب قوله وقال الشافعي يجوز لها ان تلحق بالعمومات مثله وانه على ان سجد اليه بين طاع اليه سبيلا وقوله صلى الله عليه وسلم حواء في حديث مسلم السابق وحديث عدي بن حاتم انه صلى الله عليه وسلم قال فيك







وفاً إلى المآثر التي لم تنف عن تأخير الأجرم عنها لا بد من التقديم عليه في الشان المذكور إذا لم يجد له على نفسه دخول مكة عليه من غير أن يفسد الحج أو

وقد لعل المدينية ذوالحليفة ذوالايل ايام الحجة لابل نجد قرن النمل ذوالايل الميم الميم من الامن ومن اتي عليه من غير الهن فمن حشا راد  
والعرة ومن كان دون ذلك من حشا ان شارب حتى ابل مكة من مكة يروى من لهم المشهور الاول وجهه انه على حدث المضاعف التقدير  
من الامن واما توقيت ذات عرق ففي سلم عن ابى الزبير عن جابر قال سمعت حسبة رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال هل ابل كدينية الى ان قال هل ابل العراق من ذات عرق وفيه شك من الراوى في رفعه هذه المرة ورواه مرة اخرى على ما خرج ابن ابي  
عنه ولم يشك وقت ذوات عرق الا ان فيه ابراهيم بن يزيد الجوزي لا يخرج بحديثه ولا يخرج ابو داود وعنه عاتية بنى الله بها  
الى صلى الله عليه وسلم وقت لابل العراق ذات عرق وزاد فيه النسائي بقتية وفي نسخة واصلح بن حميد كان احب ابن منيل بنكر عليه هذا الحديث  
واخرج عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر بنى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لابل العراق ذات عرق ثم تابعه احمد  
مالك فزوده عنه ولم يذكر فيه بقيات ابل العراق وكذلك وادى ابى السجستاني وابن عون وابن جريج واسامة بن زيد وعبد الرحمن  
بن ابى داود وعنه نافع وكذلك رواه سالم عن ابن عمر بنى الله عن ابن عمر واخرج ابو داود وعنه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لابل المشرق يعني قال الباقون في قوله بن زيد بن ابى زيدا عن محمد بن علي وقال ابن القطان  
اخاف ان يكون منقطعا فان محمدا بن احمد يروى عن ابيه عن جده وقال سلم في كتاب التمييز لا يعلم قسما من جده ولان تقيه ولم يذكر البخاري  
والابن ابى حاتم انه يروى عن جده وذكر انه يروى عن ابيه واخرج البزار في مسنده عن مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لابل المشرق ذات عرق وقال الشافعي الجوزي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره مسلا وفيه لابل المشرق ذات عرق وقال ابن جريج نقلت كذا انهم يروون ان النبي صلى الله عليه وسلم  
سلم لم يوقت ذات عرق وانه لم يكن ابل المشرق يومئذ فقال كذلك سمعنا انه عليه السلام وقت لابل المشرق ذات عرق وقال الشافعي رحمه  
وسمى تقيه ليهي اجبر سلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن ابن طاووس عن ابيه قال لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن ابل المشرق  
ج فوقت الناس قال الشافعي ولا حسب الا كما قال طاووس ويؤيده ما في البخاري بسنده عن نافع عن ابن عمر قال لما فتح ذان المشرق  
فلما عزم على الله عنه فقالوا يا امير المؤمنين ان النبي صلى الله عليه وسلم لابل نجد فزاد في جوده عن طريقنا وانا اذ اذنا فقلنا قلينا وقال الطبراني  
حذوا من طريقكم فحدثهم ذات عرق وقال الشيخ يعني الذين في الامام المصنف هما البصرة والكوفة وحذوا بما ياتى بها قال ذابيل على ان  
ات عرق محبة فيها لا منصوصة انتهى واخرج ابن عساق ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت ذات عرق فاما كانت التواريخ  
بتوقيت حسنة فقد وافق اجتهاده بتوقيت عليه الصلوة والسلام والافوا جهادى قوله واما توقيت المشرق من غير الاطراف وما لا يثبت من غير علم  
على ما سذكر وقد نيزم عليه ان اتي ميقانا منها فقد بكته وجب عليه الاحرام سواء كان في يده على يد حياض احرام ام لا لكن المستظهر خلافه  
في غير موضع وفي الكافي للحاكم الصدوق الشهيد الذي هو عبارة عن جميع كلام محمد رحمه الله ومن جازوه وقتة غير محرم ثم اتي بوقت آخر واحرم  
جنازة لو كان احرم من وقتة كان احب الى انتهى ومنه بوع المديني اذا جازى الى الحجة فاحرم عند بابها كباب حسن : وانما قيل ان محرم  
من ذى الحليفة ومن مقتضى كون فائمة التوقيت المنع من التاجير من الحليفة فان حروبه سابق على حروبه بالمقتضى الاخر وكذا يروى



ومن كان داخل المقات في وقت الحاح معناه محل الذي يبين المواقف ويبين المحرم لانه يجوز احرامه من دويرة اهله وما وادع المقات الى الحرم مكان واحد من كان بمكة في وقت الحاح الحرم وفي العمرة المحل لان النسب عليه السلام امر اجتماعه رضاء ان يحرموا بالخط من حيث مكة امر اخر اعاشة رضاء ان يعتمرها من التعليل وهو في المحل لان اداء الحج في عرفه وهي في المحل فيكون الاحرام من الحرم ليحقق نوع سفر واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من المحل لهذا الار التعليل افضل لورود الاثر به والله اعلم

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او وضأ والغسل افضل لما روى انه عليه السلام اغتسل للاحرام له الاحرام من الاناكن القاصية وروى عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرة وعمران بن عبيد بن عتبة انه احرم من الشام وابن عمر بن الخطاب وروى عن علي بن ابي طالب انه احرم من مكة او حجة فخره بالقتل من ذنب زبواه احمد وابو داود وبقوه ثم يرد الافضلية مقيدة بما اذا كان يمكن نفسه روى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله كما ذكره المصنف ثم اذا انتهت الاضحية لمكانه نفسه بل يكون الثابت الاباحة والكرامة روى عن ابي حنيفة انه نكروه فالحاصل تقييد الافضلية في المكان بملك نفسه والمشهور في الكرامة في الزمان عدم تقييد بموقفه المحظورات فعلى هذا التقدير المناسب للتعليل والكرامة في الزمان قبل الشرح يكون الاحرام قبل وقت الحج وهو اشهر الحج كما عطل به النقيض ابو عبد الله وقيل في الزمان ايضا لتفصيل ابن عمر عن نفسه لا يكره قبل الشرح والاكراه ولا علمه مرويان عن المتقدمين فالاولى ما روى عن ابي حنيفة المتقدمين من اطلاق الكرامة وتعليلها انما يكون بما ذكرناه من كونه قبل الشرح وكما انه اشكل على من نافلت اطلاقه لتعليل بذلك فخصوا او اطلقوا به الاطلاق والتعليل بذلك بناء على شبه الاحرام بالكرن وان كان شرا طاف فيراعي مقتضى ذلك الشبه احتياطا ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبل الشرح فاذا كان شرا بهما كره قبلهما بشبهه وتبرهن عدم صحة هذا جزئية الوجه يشبهه الكرم لم يشر لنا في استقامة الاحرام لتفصيله في قولنا ومن كان دخل المواقف او في نفس المواقف فوقت المحل معلوم اذا كان دخل المواقف الذي هو المحل اما اذا كان ساكنا في ارض الحرم فمقتات اهل مكة ومكة والحرم في الحج والحل في السنة قوله لاذ غلب السلام امر صحابه روى مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم لما احلها ان حرم اذا توجهنا الى مكة قال فاباها من الابطح وفي الحديثين من قولنا في السنة يعني الله عز وجل يا رسول الله فمطلقان بحجة وعرة والفاق كج فامر عبد الرحمن بن ابي بكر ان يخرج معه الى التعميم فاعتمر بسبب الحج

باب الاسرار حقيقة الدخول في الحرم والمعاد الدخول في حرمة مخصوصة هي التمرام والتمرها شرا طاف شرعا غير انه يتحقق بتوثر شرع الالابنية مع الذكر او خصوصية في كسب ياتي واذا تم الاحرام لا يخرج عنه الا بطل النسك الذي احرم به وان فسده الا في الغوات فيعمل الوقوف والالا حمار فبنح الذي ثم لا يبرهن القضاء مطلقا وان كان مغلونا فلما احرم بالحج على من ان عليه الحج ثم ظهر له ان لا يحج عليه ميتة فيه وليس له ان يبطله فان البطله فعليه قضاءه لانه لم يشرخ فخرج الاحرام ابد الابا له والقضاء فذلك يدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المظنون في العمارة على ما سلف قوله لما روى الشيخ اخراج الترمذي عن خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه زيد بن ثابت انه راى النبي صلى الله عليه وسلم تجرد الابلاله وغتسل وقال حديث حسن غريب قال ابن التيطان انما حسنه ولم يصح للاختلاف في عهد البرحم بن الزنا والروى عنه عبد الله بن يعقوب المدني احدث نفسي في معرفته فلم اجدا ذكره انتهى لكن تحيين الترمذي للحديث فرع معرفته حاله وعينه واخرج الحاكم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال غتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ليس ثيابا فلما اتى ذاك خليفة صلى الله عليه وسلم فقع على بعيره فلما استوى به احرم بالحج وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه يعقوب بن عطاء ممن جمع ائمة الاسلام حديثه واخرج ايضا عن ابن عمر روى الله عز وجل قال من السنة ان يغتسل اذا اراد ان يحرم ويحج على شرا طاف واخرجه ابن ابي شيبة والبخاري وقول الصحابة من السنة حكم الوقوف عند الجبوت ويبنى ان يكمل زوجه ان كان ساكنا بها او كان يحرم من داره لانه يحصل به اتفاق لداولها فيما بعد ذلك وقد اسند ابو حنيفة رحمه الله



ولأن المنع عنه التطيب بعد الاحرام والباقي كالتابع له لا تصاحبه بخلاف التوب لأنه مباني عنه قال  
 وصلى ركعتين لما رجعوا من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين عند احرامه قال قالوا يا رسول الله  
 اني اريد ان نخرج فليس لنا في استقباله لان ادعاء في اذنية متفرقة واما كن متبانية فلا يبرأ من الشقة عارة فيسأل البصر  
 وفي الصلوة لم يركبها مثل هذا لان ادعاء عارة في اذنية متفرقة قال ثم يلبي عتيق صلواته لما روى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لبى في دبر صلوة وان لبى بعد استوت به راحلة جاز ولكن الاول افضل لما روى

محمدا وفي رايته بحجة من التطيب لو كان لم يزل عند من راس مال قال المذنب وعليه اكثر الضحاية رضى الله عنهم قال البخاري ما رواه مالك  
 عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في طيب من معاوية وهو مخم فقال له عمر ارجع فاغسله فان عمر لم يبلغه حديث عائشة رضى الله عنها  
 والارجع اليه واذا لم يبلغه رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم بعد ثوبتها الحق ان تتج وحدث معاوية هذا الخبر البزار وزاد فيه فاني سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج اشعث الثقل والاختلاف استجابة ان يذهب جرم المسك اذا تطيب به بما روى نحوه قوله والمنع  
 التطيب لا يدخل المكنت والاحكام انما يتعلق به ولم يتطيب بعد الاحرام لكن لم يلقوا في هذا المنوع منه بعد الاحرام ومنها منع آخر تب  
 عن التلبين كما في عينه مما لا يحاسب من ثوبت هذا المنع فان تم على التوب فهو مقابلة الخ لما ذكرنا من وروده في البدن ولم يرد في التوب  
 فعقلنا انه اعتبار في البدن تابا ولم تحصل في التوب بفضل عنه فلم يعبر بما في الان المقصود من استئان التطيب عند الاحرام حصول الارتفاق  
 حاله المنع من على مثال السجود لا لان هذا القدر يحصل ما في البدن فيغني عن تجويزه في التوب اذ المقصود كمال الارتفاق في حاله الاحرام  
 لان الحج اشعث الثقل وقيل يجوز في التوب انما على قولهما قوله لما روى جابر المعروف عن جابر رضى الله عنه في حديثه الطويل ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى في مسجدي الخليفة ولم يذكر عددا لكن في مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما كان عليه السلام يركع بذي الحليفة ركعتين في اخرج  
 البوداود عن ابن ابي عمير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجا فلما صلى في مسجدي الخليفة ركعتين وجب  
 في مجلسه ما رواه الحاكم في صحيحه ولا يصحها في الوقت المذكور وتخرج المكتوبة عنها كتحية المسجد عن ابن عباس رضى الله عنهما انه عليه السلام صلى في  
 ثم ركب على راحلته قوله والاول اشعث اي التلبية وبر الصلوة لما روى ما من انه عليه السلام لبى في دبر صلواته اعلم انه اخلفت الروايات  
 في اطلاقه عليه السلام روايات انه عليه السلام لبى بعد استوت به راحلته اكثر من في الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما انه عليه السلام اهل حين استوت  
 راحلته قائمة وفي لفظ المسلم كان عليه السلام اذا وضع رجله في الفزوة انبعثت براحلته قائمة اي عند اهل من الحليفة والفظ المسلم ايضا عن ابن عمر  
 لم ارسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنيت ان راحلته تخضر اخرج البخاري عن ابن عباس رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم بالمدنية  
 ربعا وبذي الحليفة ركعتين ثم بات حتى اصبح فلما ركب راحلته وموت بابل وكذا هو ظاهر حديث جابر الطويل المتفق واهل البخاري ايضا  
 في حديث آخر واخرج مسلم عن ابن عباس رضى الله عنه في فيه ثم ركب راحلته فلما استوت على البدار اهل باج فمزه تقيدا لم يسمع من اخرج الترمذي  
 والنسائي عن عبد السلام بن حرب ثنا خليفته عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل  
 وبر الصلوة وقال حديث حسن غريب لا يفرق احد رواه غير عبد السلام بن حرب قال في الامام وعبد السلام بن حرب استخرج  
 الشيخان وخليفته قال ابن جابر في كتاب التبعها وكان فيهما اسما الا انه كان يحكي كثيرا والالتصاف فيه قبول او نفي الاثبات  
 وترك لم يتابع عليه واما شيخنا في احواله في الثقات ولذا لا استجج بجماعة من ائمتنا بتركه اخر من وجال هذا الكلام ان الحديث  
 فان امكن الجمع بين جميع ما قبله وقد امكن بل وقع فيها اخرج البوداود عن ابن ابي عمير عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس  
 رضى الله عنه انما اشعث لاختلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في اهل الحنين اوجب فقال في لا اعلم بذلك ان كانت من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هناك فلهذا استخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجا فلما صلى في مسجدي الخليفة ركعتين

واحدة

















ان كان لا يصيب راسه ولا وجهه فلا بأس به استطلاق ولا بأس ان يثني في وسطه الهيئان وقال مالك روى يكره  
 اذا كان فيه ثقفة غيره لانه لا ضرر ولا فائدة وكذا انه ليس في معنى لبس الخيط فاستوت فيه الحالات ولا يفسد  
 راسه ولا خلطه بالخطى لانه نوع طيب لانه يقتل هوام الرأس قال ويكثر من التلبية عقب الصلوات  
 كلها عدا شرفا وهبط واديا اذ لم يزل يركبها ولا بأس بما كان من اصحاب رسول الله عليه السلام من كانوا يلبسون هذه الاحوال التلبية  
 في الاحرام على مثال التلبية في الصلاة فيؤتى بها عند الاستئذان حال الحال ويرفعه بالتلبية لقوله عليه السلام افضل الحج الفم الفم فالج فوالصلاة بالتلبية لله فم

يكون اول المناس في وقت الاحتياج فيملي الحسن الاستدال بما في الصحيحين من حديث جابر الطويل حيث قال فبما رويته من  
 فضرت له مرة فزار رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قال فوجد التلبية قد ضربت له مرة فزارها الحديث ومرة ففتح المنون وكسر الميم موضع  
 بعرفة وروى ابن ابي شيبة ثنا عبد بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عامر قال خرجت مع عمر فكان يطرح النطع على الجسرة  
 فيستقل يعني وهو محرم قوله ان كان لا يصيب راسه ولا وجهه يعني انه ان كان لا يصيب يكره وهذا لان التغطية بالماسية يقال لمن جلس  
 في خيمته ونزع ما على راسه جلس مكشوف الرأس على هذا قالوا لا يكره لانه لا يحمل نحو الطبق والاحاب والعدل المشغول بخلاف حمل الثياب نحو  
 لانها يغنى عادة فيلزم بها الجواز قوله ولنا انه ليس في معنى لبس الخيط فاستوت فيه الحالات قد يقال الكراهية ليس لكذا بل الكراهية  
 شدة الازار والرد والجعل وغيره اجماعا وكذا اعتقه والهيئان ح من هذا القبيل قلنا ذاك بغير خاص سببه شدة الجسرة بالخط من جهة انه الاحتياج  
 الى حفظه وعن ذلك كره تحليل الرداء ايضا وليس في شدة الهيئان هذا المعنى لانه يشد تحت الازار عادة ولو شدته فوقه ايضا لانه لم يرد حفظ  
 الازار بل اراد شدة اخرجه كونه مخوفا كحجره اما تعصب العصابة على راسه فاما كره تعصب راسه وازارته اذا دام نوب الكفارة للتغطية واما قالوا  
 لا يكره شدة المنطقة فالسيف والسلاح والتختم وعلى هذا فاما كراهية من كراهية تعصب غير الرأس من بدنه انما هو كونه نوع عجمي قوله لانه نوع

طيب لا يقتل هوام الرأس فلو جردوا من الجنتين كما كانت الجنية فوجب له من عبد الله حفيظة ربه اذا غسل راسه يخطي فان كراهية لم تكن  
 ان لم تكن ذكيت وفي قول ابي يوسف رحمه الله لانه ليس لطيب بل هو كالاشنان يغسل به الرأس كمن يقتل هوام قوله كانوا يلبسون الخ  
 في مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو معاوية عن ابي اعمش عن خيمته قال كانوا يستحبون التلبية عند سبب الصلاة واذا استقلت الرجل رحلته  
 واذا سجد شرفا وهبط واديا واذا التقى بعضهم بعضا وبالا سائر ثم المذكور في ظاهر الرواية في اوبار الصلوات من غير تخصيص كما هو هذا النص  
 وعليه شي في البدل فقال فرائض كانت ونوافل وخصه الطحاوي بالكتابات دون النوافل والفرق انما جازي التكبيرة في المائتين  
 وليس بعيد لان الظاهر من قوله الصلوة تعريف المهور والخاص بالتبعية اولى وعرض الى ابن ناجية في فائدة عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم كبير اذا التقى ركبا وذكر الكل سوى انتقال الرحلة وذكر الشيخ تقي الدين في الامام ولم يفرقه وذكر في النهاية حديث خيمته في ذكر  
 مكان استقامت احلته اذا استعطف الرجل احلته والحاصل انما قلنا من الانا راجع التلبية في الحج على مثال التكبيرة في الصلاة قلنا استنته

ان يأتي بها عند الانتقال من حال الى حال والحاصل انها مرة واحدة شرط الزيادة سنة قال في المحيط حتى يلزمه الاسامة بتركها وروى الامام  
 احمد رحمه عن جابر عنه عليه السلام من اتمى يوم محررا بليليا حتى غربت الشمس غربت فلو لم ينعاد كما ولدته امه وعن سهل بن سعد عنه عليه السلام  
 ما من لم يلبس يلبس الا يلبس من ثيابه حتى يحكم فيها وهذا ليس برب الاكثر منها غير متبعية بحال فظهر ان التلبية فرض سنة وسنة ووب  
 ويستحب ان يكرهها كلها اخذ فيها ثلث مرات وباتى بها على الولا لا يلقطها بكلامه لورد السلام في خلالها اجازة لكن يكره لغيره السلام عليه  
 حاله التلبية واذا راي شيئا يعجب قال لبيك ان لم يشعش الاخرة كما قد مناه عنه عليه السلام قوله ويرفع صوته بالتلبية وهو سنة فان تركه  
 كان مسيا ولا شيء عليه ولا يبلغ فيه جهده نفسه كيلا يضره على انه ذكر ما يفيض بعض ذلك قال ابو حازم كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يلبسون الرواحي حتى يتحلوا قمم من التلبية الا انه يحل على الكثرة مع قلة المسافة او هو عن زيادة وجدهم وشوقهم بحيث يغلب الانسان

قال فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد الماروان النبي صلى الله عليه وسلم كما دخل مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارة البيت وهو فيه ولا يضرب له سبيل او حلقا لانه دخل بلدة فلا تحصى باحد هما

عن الاقتصار في نفسه وكذا الحج في الحديث الذي رواه فانه ليس مجزوع الصوت بل بشدة وهو ما اخرج الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال بن الحاج قال شئت ان تنقلني من ارضي رسول الله قال الحج والشح مقام آخر فقال ما سئل يا رسول الله قال لا زاد ولا راحة قال الترمذي وغيره لا يعرفه الا من حديث ابراهيم بن يزيد الخزازي الكوفي وقد حكم فيه من قبل حفظه واخرها ايضا عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل اي الحج افضل قال الحج والشح ورواه الحاكم وصححه وقال الترمذي لا يعرفه الا من سئل عن ابى ذكوان والصحاك بن عثمان ومجرب بن المنكدر وهو الذي روى عنه الصحاك لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع وفي مسند ابن ابي شيبة ثنا ابو اسامة عن ابى حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افضل الحج الحج والشح والشح بالشح والشح سحر الدابة وفي الكتب تهمة انه عليه السلام قال اني جبريل عليه السلام فامرني ان امر اصحابي وشيخان ترفعوا اصواتكم بالابلال او قال بالشح وفي صحيح البخاري عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدنية الظاهر باربعاء وعصر بذي الحليفة ركعتين وسقطت ركعتان فيهما جميعا بالحج والعرة والتلبية وعن ابن عباس رضي الله عنهما رجع الصوت بالتلبية زمية الحج وعنه في صحيح رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدنية فمرنا بواو فقال اسي واد هذا قالوا وادى الازرق قال كافي النظر الى موسى بن عمران واضعنا اصبعه في اذنه فوار الى القبة التلبية مارا بهذا الواوي ثم مرنا الواوي حتى اتينا على شئنا فقال اسي زمية هذا قالوا هرشي والنت فقال كافي النظر الى يوسف بن عتيق فخرجت فقامت فالتفت عليه وعليته فخرجت مارا بهذا الواوي ملبيا اخرجت سلم ولا يخفى انه لا منافاة بين قولنا لا يجزئ نفسه بشدة ورفع صوته وبين الاولاد المذكورة على استحباب رفع الصوت بشدة اذ لا تلازم بين ذلك بين الاجهاد اذ قد يكون الرجل جهودى الصوت عاليد طبعيا فيجعل الرفع العالي مع عدم تقببه به ولا معنى فيه انها من شعائر الحج والسبيل فيها هو كذلك لانها مارا بالاشهر كالاذان ونحوه ويستحب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم المعلم للخير اذا فرغ من التلبية ويخفف صوته بذلك قوله فاذا وصل مكة ابتداء بالمسجد يخرج من عموم ما في الصحيحين كان عليه السلام اذا قدم من سفر بدار بالمسجد فضلى فيه ركعتين قبل ان يجلس ثم يجلس للناس وذكر المصنف فيه نصا خاصا عنه عليه السلام ومفناه في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام اول شئ بدأ به حين قدم مكة انه توضأ ثم طاب بالبيت وروى ابو الوليد الازرق في تاريخ مكة بسنده عن عطاء مسلم لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلوه على شئ ولم يعرج ولا بلغنا انه دخل ميتا ولا لمشي شئ حتى دخل المسجد فبدأ بالبيت فطاب به ولا يخفى ان تقديم الرجل اليه مني سنة ودخول المساجد كلها يستحب ان يقول اللهم اغفر لي ذنوبي وانفتح لي الابواب فتك ويستحب ان يغتسل لدخول مكة لحديث ابن عمر كان لا يقدم مكة الا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ثم يركض عليه السلام فعله في الصحيحين ويستحب للحائض والنفساء ان يغتسل غسل الاحرام ويدخل مكة من ثنية كذا فيفتح الكاوت وبعد الاكف حمزة وهي الثنية العلية على ارب المعلى وانما ليس لانه يكون في دخوله مستقبل باب البيت وهو بالنسبة الى قاصد البيت كوجه الرجل بالنسبة الى قاصده وكذا يقصد كرام الناس اذا خرج من السفلى لما سئل في موضع ان شاء الله قوله ولا يفرض ليلاد وعلما نمارا لما روى النسائي انه عليه السلام دخلها ليلاد وعلما نمارا في حجة نمارا وليس ليلاد في عمرته وبها سوار في حق الدخول لا وادار باب الاحرام والله دخل بلدة وماروي عن ابن عمر انه كان ينهي عن الدخول ليلاد فليس بقرينة

واذا عاين البيت كدور دخل وكان ابن عمر يقول اذ انزلت بالبيت بسم الله والله اكبر ثم لم يدخل في الاصل لم يشاهد الحج  
شيئا من الامور لان التوقيت يذهب بالركة وان تدرج بالركعة بالركعة قال ثم ابتدأ بالحج الاسبق فاستقبله  
وكبر وهلل لما روى ان النبي عليه السلام دخل المسجد فابتهل بالركعة وكبر وهلل قال ويرفع يديه لقوله عليه السلام  
لا تدفع الايدي الا الى سبع مواطن وذكر من جعلتها استلام الحجر

بل شققة على الحاج من السراق ويقول عند دخوله اللهم انت ربى وانا عبدك جئت لادى فريضة اطلب منك ولتسبب منك تسبعا  
للمرك راضيا بقصدك اسلك مسلك المضطربين في تحقيق من هذا كبرك ان تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتبجوز عني بمغفرتك وتغني  
علي اذا فرغت منك اللهم افتح لي ابواب رحمتك واخليني فيها واعزني من شيطان الرجيم وكذا يقول عند دخول المسجد وكل مسجد وكل لفظة في  
المنشور في مشيئة ان يدخل من باب بني شيبه منه دخل عليه السلام قوله واذا عاين البيت كبر وطمأن ثلاثا ويدعو بما يذكر وعن عطاء بن  
عليه السلام كان يقول اذ انزلت الى البيت اعوذ برب البيت من الكفر والفقر ومن شيق الصدر وغدا القبر ويرفع يديه ومن اهل الاثر عليه السلام  
بلا حجاب فان الدعاء مستجاب عن روية البيت قوله ولم يعين محمد لسان الحج شيئا من الدعوات لان توقيتها يذهب بالركة لا يصح  
كبر وحفظه فليدعو بما يذكر التكرير في ذلك المتضرع وان ترك بالما فوضعا حسن ايضا فليستق نذرة منها في هذا المنها ان شاء الله تعالى  
اسنة البيهقي الى سعيد بن سعيد قال سمعت من عمر كذا ما بقي احسن الناس سمعا غيري سمعته يقول اذ انزلت الى البيت اللهم انت السلام ومنك  
السلام فحينئذ بنا بالسلام وسند الشافعي عن ابن جريح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت  
تسبيحا وتطهيرا وتكريما ومهاجرة وزد من شرفه وكرمه من حبه واعظمه وتشريفا وتطيها وتكريما وبرا وراه والوقدي في النعماني موصولا شي ابن  
ابن سبرة عن موسى بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان عليا عليه السلام دخل مكة منها من كذا فلما اراد البيت قال الحمد لله ولم يذكر  
فيه رفع اليدين قوله ثم ابتدأ بالحج الاسود فاستقبله وكبر وطمأن لما روى الخ اما الانتداء بالحج ففي حديث جابر الطويل المتقدم ما يدل عليه  
فارجع اليه ولانه لما كان اوله ما يبداء به الدخول الطواف لما قدمه من قريب لزم ان يبداء بالدخول بالركن لانه فيفتح الطواف وقالوا اول  
ما يبداء به داخل المسجد محرابا كان اول الطواف لا يصلوة اللهم الا ان دخل في وقت منع الناس من الطواف او كان عليه فائتة مكتوبة او  
خاف فوت المكتوبة او الوتر او سنة راتبة او فوت الاحتية في المكتوبة فيقف ثم كل ذلك على الطواف ثم يطوف فان كان حلالا فطواف حجة  
او محرما بالحج فطواف القدوم وهو ايضا تحية الا انه خض بهذه الاضافة هذا ان دخل قبل يوم النحر فان دخل فيه فطواف الفرض يعني  
كالعادة بصلوة الفرض يعني عن تحية المسجد او بالعمرة فطواف العمرة ولا يسكن في حقه طواف القدوم واما التكبيرة لتبديل فحسب  
احمد بن محمد بن سعيد بن المسيب عن عمر بن عبد الله عليه السلام قال انك جئت قويا لاتراحم على الحج فتؤذي فيصيف ان وجدت خلوة فاستعمل والا  
فاستقبله وكبر وطمأن عند الجحاري عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام طاف على بعير كلما اتى الركن اشار اليه بشيء في يده كبسه  
وعند ابى داود انه عليه السلام مضطجع فاستلم وكبر وطمأن وقال الواقدي ثنا محمد بن عبد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله  
عليه وسلم لما انتهى الى الركن استلم وهو مضطجع برأيه وقال بسم الله والله اكبر ايماننا بالله وتصديقا بما جابه محمدا ومن المستأثر  
عند الاستلام اللهم ايمانك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتبا عابنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لا اكرالا الله والنداء كبر اللهم اليك  
بسطت يدي وفيما عندك عظمت رغبتي فاقبل دعوتي واغفر لي وادعني من مضلات الفتن قوله  
يرفع يديه يعني عند التكبير لافتتاح الطواف لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن تقدم في الصلوة وليس فيه استلام الحجر  
ويكن انه يطوف بقياس الشبه لا العلة ويكون باطنها في هذا الرفع الى الحجر كنهما في افتتاح الصلوة وكذا يفعل في كل شيء طوافا ثم









لان فرضية التوجه ثبت بنصر الكتاب فلا ينادى بانكيت بهذا الواحد احدا لاداء الطواف ان يكون مراده  
 قال ويرى في التثنية اكدل من الاستواء والاصل ان يكون في مشية الكفيلين كالمباركة في تبيين اثنين الصديقين ذاك مع الاضطباع  
 وكان سببه انهم اختلفوا في المشركين حين قالوا اخذناهم حتى يفرق ثم بقي الحكم بعد زوال السبب من الذي عليه  
 وبهذا قال فيبقى في الباقي على حديثه على ذلك انفق ردا لاسناد رسول الله عليه السلام والاصل من الحج هو التوقيل  
 من رمل النبي عليه السلام فان زحمه الناس في الرمل قام فاذا وجد مسددا رمل لاداء  
 لا بدل له فيقف حتى يفيقه على وجه السنة بخلاف الاستسلام لان الاستقبال مبدل له

فان الآية تحمل في حق الابداء فالشخص فعله عليه السلام بيانا وقيل يجوز لانها مطلقة لا تحتمل غير ان الافتتاح من الحج واجبا له عليه السلام  
 لم ترك فقط قوله ان التسمية التوجه تقدم مشية في حرم جواز التيمم على ارض تحت ثوبه وتقدم البحث فيه ان تغطية التكليف  
 بشئ متعلق بشئ التوجه من الحج عن عمدته على القطع بذلك الشئ بل انما كان القطع بالتكليف بتمام الطاهر من الماء ثم يخرج  
 عن عمدته القطع باستعمال النيل طهارته منه ويوجب بان الاصل عدم الانتقال عن الشغل المقطوع به الا بالقطع به غير ان الماء يوجد في غير  
 التبع كيتقني به بالثلث من ربه كمال لما رفته لانه لا يتقن بطهارته الا بالاناء من السماء وكونه في البحر وماله حكمه وليس تكفين كل احد  
 من تحصيل ذلك في كل تظهير بخلاف التوجه والتيمم والله سبحانه اعلم بقوله وكان سبب الخ في التحسين عن سيبان جبر عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه مكة وبقره منتهى حمى شرب فقال المشركون انه يقيم غدا عليكم قوم  
 قد بهتهم الحمي ولقد انهم ما شاة فاجلسوا على الحج فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يربوا ثلث اشواط ويشربوا من الكنين ليرى المشركون  
 جلد ثم فقال المشركون هؤلاء الذين يزعمون ان الحمي قد بهتهم هم اجلد من كذا وكذا وقال ابن عباس لم ينعهم ان يربوا الاشواط كلها الا الاقبال  
 عليهم انتهى ومعنى بالكنين اليافى والاسود كما في ابى داود وكذا في ابى داود والكنين الكرين اليافى فيقيدوا عن قرش مشاؤون يطعمون عليهم فيرى  
 يقول المشركون كانهم انفران قال ابن عباس لم تكن سنة من هذا ذهب الحسن البصري وسعيد بن جبير وعطاء الى انه لا رمل من الكنين  
 ومنه سبب ابن عباس رضي الله عنهما بما نقل عنه الى انه لا رمل الا في عربين مشاؤون وفي الصحابين عن ابى الطفيل قال  
 قامت لابن عباس رضي الله عنهما في يوم يومك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رمل بالبيت وان ذلك سنة قال صدقوا وكذبوا قامت به قوا  
 وكذبوا قال صدقوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رمل وكذبوا ليس سنة انه عليه السلام قام مكة فقال المشركون ان محمدا  
 واصحابه لا يطعمون ان يطوفوا بالبيت من الهزال وكانوا يحسدونه فامرهم عليه السلام ان يربوا ثلثا ويشربوا اربعا فاشا را المصودة الى  
 خلاف الفريقين بقوله بقي الحكم بعد زوال السبب من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقوله والاصل من الحج الى الحج هو التوقيل ما به تقي الحكم  
 في زمنه عليه السلام فلحديث الحابر الطويل انه رمله في حجة الوداع وتقدم الحديث وكذا الصحابة بعده والخلفاء الراشدون وغيرهم اخرج  
 البخاري عن ابن عمر قال لما كنا راينا المشركين وقد اكلوا اللحم قال شئ صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلا يحب ان تركه واخرج ابو داود وابن ماجه عن زيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت عمر رضي الله عنه يقول فقم الرمل وكشف المناكب  
 وقد اغر الله تعالى الاسلام ونفى الكفر والهوى مع ذلك فلا نزع شيئا كنا نبغله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما اذن من الحج الى الحج  
 منقولا في سلم وابي داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحج الى الحج ثلثا ومشي اربعا واخرج  
 سلمة الترمذي عن جابر بن عبد الله عن احمد بن ابى الطيفل عامر بن واثمة انه عليه السلام رمل ثلثا من الحج الى الحج وفي آثار  
 محمد بن الحسن بن سلا عن ابى جعفر رضي الله عنه عن جابر بن عبد الله عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم رمل من الحج الى الحج فلهذا  
 تقدم على ذلك لانها مثبتة وذلك لانها ايضا فانما في ذلك اخبار عن الصحابة رضي الله عنهم والحجبة عن في هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثم فاسر الرمل هو ما يفسر في السبوط وقيل من رمل من تقارب الخطا دون الوثوب والعدو هذا الرمل بالقرب من البيت فخل

قال ويستلزم ان كل امر ان استطاع لان اشواط الطواف كركعات الصلوة فكذلك يفتقر كل ركعة بالتكبير فينبغي كل شرط باستلام الحجر وان لم يستطع الاستسلام استقبل في كل ركعة على ما ذكرنا ويستلزم الركن اليماني وهو حصر ظاهر الرواية وعن محمد بن اذنه سنة ولا يستلزم غيرها فان النبي عليه السلام كان يستلم هذين الركنين ولا يستلزم غيرهما وبخلاف الطواف بالاستسلام يعني استلام الحجر قال شمس ياقا المقام فيصلي عند ركني من احدى ركني من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعي سنة لا ينافي دليل الوجوب ولنا قوله عليه السلام وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والاكمل للوجوب ثم يبعث الى الحب فليستلمه

فان لم يقدر فهو بالبعدين البيت فمثل من الطواف بالركن مع القرب والموتى شوطا ثم يذكر لا يرسل الا في شوطين ان لم يذكر في الشوط الا يرسل بعد ذلك قوله ويستلزم الحجر كلما مر به ذكر في وجهه المعنى وكون المنقول وهو الحاق الاشواط بالركعات فما يستلزم به العبادة وهو الاستسلام فيفتح به كل شوطا كان كغيره في العبادة وهو قياس شبه اثبات استحباب شئ وفتح بانه قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة لكن فيه المنقول وهو ما في مسند احمد والبخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعير كلما اتى على الركن اليماني بشئ في يده وكبر قوله وان لم يستلزم الاستسلام اي كلما مر به استقبل وكبر وثل ولم يذكر المعنى ولا يشير في اليد في كل تكبير يستقبل في كل مبداء شوطا فان لاحظنا ما رواه من قوله عليه السلام لا ترفع الا يدي الا في سبع موطن يعني ان ترفع المعموم في استلام الحجر وان اختلفا عدم صحة هذا اللفظ فيه وعدم تحيينه بل القياس المتقدم لم يغني ذلك لا يرفع مع ما به الاتفاق فيها الا في الاول واثمنا في ان هذا هو الصواب لم ارعه عليه السلام خلاف قوله وعن محمد بن سنان في ظاهر الرواية في قوله وهو من في ظاهر الرواية ويقتضي مثل الحج وحديث ابن عمر من روايته البخاري الا الترمذي لم يروى النبي صلى الله عليه وسلم يس من الاركان الا اليمين ليس حجة على ظاهر الرواية كما قد تقدم لهم اذ ليس فيه سوى اثبات روية استلام عليه السلام للركنين ومجرد ذلك لا يفيد كونه على وجه الموطئة ولا دونها غير اننا علمنا الموطئة على استلام الاسود من خارج نقاشنا باستنادنا فيكون مجرد حديث ابن عمر ودليل ظاهر الرواية وكذا ما في مسلم عن ابن عمر ما كتبت استلام من بين الركنين اليماني والاسود من ذراعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمها فان لا يزيد على اذنه يستلمه فلم تتركه هو ذلك قد يكون محافظة منه على الامر المستحب كذا ما عن ابن عمر انه عليه السلام قال مسح الركن اليماني والركن الاسود وسخطا الخطايا خطارواه احمد والنسائي فان هذا مذنب والمذنب من المستحب نعم ما في الدارقطني عن ابن عمر كان عليه السلام يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه واخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال يضع يده عليه ظاهر في الموطئة واثمنا منه ما عن ابن عمر كان عليه السلام لا يدع ان يستلم الحجر الركن اليماني في كل طوافه رواه احمد وابوداود وعن مجاهد بن وضع يده على الركن اليماني ثم دعا لتجيب له وعن ابى هريرة رضي الله عنه عن علي عليه السلام قال كل بالركن اليماني سبعون الف ملك فمن قال الامم في اياك الصلوة والعمامة في الدنيا والآخرة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار قالوا امين ويستحب الاكثار من ذلك لانه جار لانه جامع لخيرات الدنيا والآخرة قوله ولنا قوله عليه السلام ليس يصل الطائف لكل اسبوع ركعتين لم يعرف هذا الحديث نعم عليه السلام لما ثبت في الصحيحين في جميع كتب الحديث الا ان غلبه الوجوب من الفعل اخذ من مطلق الفعل اذ هو فعلية الموطئة اقرفته بعدم الترك مرة وقد ثبتت استلامه لا بالاستقلال باثبات نفس الطواف فيثبتان معا وهو كما تقدم من حديث جابر الطويل عليه السلام لما انتفى الى مقام ابراهيم عليه السلام فقرأوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم بالعبادة قبل الصلوة على ان الصلوة بذلك متشابهة لا لانه الامور للوجوب الا ان استفاضة ذلك من التشبه وهو ظني فكان اثبات الوجوب ويلزم حكما بمواظبته من غير ترك اذ لا يجوز عليه ترك الواجب في الصحيحين من حديث ابن عمر كان عليه السلام اذا طاف في الحج والعمرة اول ما يقف فانه يبعث شاة الطواف ويشي اربعا ثم يصلي سبعمائة ركعة لا يفيد عموم فعله اياها عقيب كل طواف وروى عبد الرزاق مرسلنا انما





وهذا الشوط واحد فيكون سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوطا ردينا وآدابا بالصفا

ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعي وفي البدائع السجود على الصفا والمروة سنته فيكره تركه ولا شيء عليه فيقول في هبوطه  
اللام استعني بسنته بنيك وتوفني على ملة واعذني من ضلالت الفتى برحمتك يا ارحم الراحمين فاذا وصل الى بطن الوادي بين السيلين  
الاخضرين قال رب اغفر ذنوبي ورحم وتجاوز عاقلنا انك انت الاعز الاكرم بوشركك عن ابن عمر يقول على المروة مثل ما قال على الصفا  
اذا انه عليه السلام خرج من باب بني مخزوم فاستأذنه الطير في عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المسجد الى الصفا  
من باب بني مخزوم اسند ايضا عن جابر بن النضر صلى الله عليه وسلم الى ان قال ثم خرج من باب الصفا وروى ابن ابي شيبة عن عطاء بن سيار  
انه عليه السلام خرج الى الصفا من باب بني مخزوم واما عدد الاشواط ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم مكث فطاف بها  
سبعين وصلى خلف المقام كعتين وطاف بين الصفا والمروة سبعين هذا والافضل للمفرد ان يسعى بين الصفا والمروة عتيبتين بطواف  
القدوم بل يؤخر السعي الى يوم النحر عتيبتين لان السعي واجب فجعلت تبعا للمفرد او لم يوجبه بطلانته وانما جاز بعد طواف  
القدوم رخصة بسبب كثرة ما على الحاج من الاعمال يوم النحر فانه يرمي وقد يذبح ثم يحلق ثم يمشي الى مكة فيطوف بالطواف المفرد بين  
ثم يرجع الى المنى ليست بها فاذا لم يكن من غرضه ان يسعى بعد طواف القدوم اخذ بالاولى فلا يبرأ فيه لان الركن لما شرع في طوافه  
بعده سعى ويرى من طواف الزيادة على ما سلكه هذا بشرط جواز السعي ان يكون بعد طواف او اكثر ذكره في البدائع قوله وهذا الشوط  
فظاهر المنهج ان كلا من الذهاب الى المروة والرجوع الى الصفا شوطا وهذا الظاهر لا يقتضي الرجوع الى الصفا ليس معتبرا من الشوط  
بل لتحصيل الشوط الثاني ويحلى بعض العبارات انه من الصفا الى الصفا لما ذكره في وجه الحاقه بالطواف حيث كان من المبدأ  
اعني الحجر الى المبدأ او عنده في مراده من ذلك اشتباهه وايضا كان فابطالة الحديث جابر الطويل حيث قال فيه فلما كان آخر طوافه  
بالمروة قال كذا فتقبلت من امرى الحديث لا يمتنع اما على الاول فلان آخر السعي عند الطحاوي لا شك انه بالمروة ورجوعه عنها  
الى حال سبيل فانه انما كان يحتاج الى الرجوع الى الصفا ليفتح الشوط وقد تم السعي وعلى الثاني اذا كان المشوط الاخير صح يقال  
عند رجوعه فيه من المروة هذا آخر طوافه بالمروة لانه لا يرجع بعده الوقفة بها اليها وان احتاج الى رجوعه الى الصفا لتتيمم الشوط و  
ما وقع به ايضا من انه لو كان كذلك لكان الواجب اربعة عشر شوطا وقد اتفق رواة نسكك عليه السلام انه اذا طاف سبعة فوقف  
على ان سعى الشوط من الصفا الى المروة او من الصفا الى الصفا في الشرع وهو ممنوع اذ يقول هذا اعتباركم لا اعتنا بالشرع  
لعدم النقل عنه عليه السلام في ذلك واقل الامور اذا لم يثبت عن الشارع تخصيص في مساهة ان يثبت احتمال انه كما قلتم و  
كما قلتم فيجب الاحتياط فيه فلا يكفى اعتبار قوتي فيه فيقول ان هذا الشوط اطلق على جوالي البيت وعرف قطعان المراد به ان  
المبدأ الى المبدأ فكلما اطلق في السعي اذ لا يخص على المراد يجب ان يحمل على المبدأ ومنه في غيره فالوجه ان يثبت سعى الشوط في  
يصدق على كل من الذهاب من الصفا الى المروة والرجوع منها الى الصفا وليس في الشرع ما يخالفه فيبقى على المفهوم الاصح  
وفلما كان في الاصل ساقطة بعيدا بالنفس كالسيدان ونحوه مرة واحدة ومنه قوله سليمان بن جرد وعلى رضي الله عنه ان الشوط بين  
اى بعيدا وقد بقي من الامور ما تعرف به صدقك من عدوك فبعضه اشواط قطع مسافة مقدرة سبع مرات فاذا قال طواف بين





ويطوف بالبيت كما بناه لانه يشبه الصلوة

عليه السلام واصحابه بالحج وليس مع احد منهم من يرى غير النبي صلى الله عليه وسلم وظلته الى ان قال فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم  
وان يجعلوا عمرة الحديث وفيه قالوا لا يطلق الى مناد ذكر احدا ليقطع العنقون الحجاج جازمفسر في مناد واحد قالوا يا رسول الله ايروح احدا  
مناد ذكره ليقطع منينا قال نعم ما احدث قبله فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو استقبلت من امرى ما استقبلت ما احدثت  
ولو لا ان معي الهدي لاحتلت في لفظ فقام فبينما فقال قد علمتم في اتقاكم من واحد فكم وايركم ولو لا الهدي كملت كما تحلون وفي لفظ  
في الصحيح ايضا امرنا لما احلنا ان نخرم اذا توجهنا الى مناهنا قال فاما لما من الابطح فقال لم يرقه بن مالك بن جشم يارسول الله لما  
في الامم لا بد وفي لفظ ارايت متبعنا في العالمنا هذا ام لا بد وفي السنن عن الربيع بن سبرة عن ابيه خربنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حتى اذا كان بصفان قال لم يرقه بن مالك لم يركبني يا رسول الله فقص لنا قصصا قوم كانا ولده واليوم فقال ان الله عز وجل قد اذن  
عليكم في حكمة فافادتم من تطوف بالبيت وسعي بين الصفا والمروة فهدى الامم من كان الهدي ظاهر هذا ان حجرا الطواف وسعي  
يحل للحرم بالحج وهو ظاهر من سب ابن عباس رضي الله عنهما قال عبد الرزاق ثنا عمر عن قتادة عن الشنفا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
مما بالحج فان الطواف بالبيت يصير الى عمره يسار او ابى قلت ان الناس يكرهون ذلك عليك قال هي سنة نبينهم صلى الله عليه وسلم  
وان عموا وقال بعض اهل العلم كل من طاف بالبيت من الهدي مومن مغفرا وقارن او متعقد حل اما وجوبا او اما حكما وهذا القول عليه السلام  
اذا ادبر الكهنا من ههنا قبل الليل من ههنا فقد افطر الصائم اى حكما اى دخل وقت فطرة هكذا الذي طاف اما ان يكون قد حل  
واما ان يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت احرام وحاشا الفقهاء المجتهدين على منع الفسخ والحج والاباء في حديث الفسخ  
بحديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا من اهل الحج ومننا من اهل العمرة ومننا من اهل  
الحج والعمرة واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فاما من اهل العمرة فاحلوا احسين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة واما من اهل  
الحج او بالحج والعمرة فمضوا الى يوم النحر وباصح عن ابى ذر رضي الله عنه انه قال لم يكن لاحد بعدنا ان يصير حجة عمرة وانما كانت  
رخصة لنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقول فممن حج ثم فسخها عمرة لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود وعنه وروى النسائي عنه باسناد صحيح نحوه ولابى داود باسناد صحيح عن عثمان رضي الله عنه  
انه سئل من متعة الحج فقال كانت لنا ليست لكم وفي سنن ابى داود والنسائي من حديث بلال بن الحارث عن ابيه قال قلت  
يا رسول الله ارايت فسخ الحج في العمرة لنا خاصة ام للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا يعارضه حديث ملقة حيث قال العامة هذا  
ام لا بد فقال له لا بد لان المراد العامة فصل العمرة في الشرح ام لا بد لان المراد فسخ الحج الى العمرة وذلك ان سبب لامر الفسخ  
ما كان الا تقرير الشرح للعمرة في الشرح ما لم يكن مانع سوق الهدي وذلك انه كان سطا عندهم حتى كانوا يعذبونها في الشرح  
من فجر النجور فكسرت سورة ما استحكم في نفوسهم من الجبابية من انكاره يحكمهم على ضلعة انفسهم يدل على هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال كانوا يرون العمرة في الشرح من فجر النجور في الاضاح يجعلون المحرم صفوا يقولون اذا بر الوبر وعفا الاثر والفسخ ففعلت  
العمرة لمن اعتمر فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبيته رابعة عشرين بالحج فامرهم ان يجعلوا عمرة فقام ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله















فاستحبوا في ذلك ما وجدوا من المظالم ويلزم في موقفه ساعة بعد ساعة وقال مالك بن يقظم التلبية كما يقف معوقه لان الاجابة باللسان قبل  
الاستماع بالقلوب وكانوا يرون ان النبي عليه السلام ما زال يلبي حتى اتي جمرة العقبة ولان التلبية فيه كالتكبير في الصلوة فيا ترى انما  
خرج من الاحرام قال اذا غربت الشمس فادبروا واما ما رواه الناس فعلى حديث حتى ياتوا المزدلفة لان النبي عليه السلام دخل بعد غروب الشمس

وكلمنا كان الى الامام اقرب فهو افضل وغسل عرفة تقدم في باب الفضل قوله فاستحب لانا في الدمار واهل المروى في  
في سنة عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس ان ابا جعفر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لانه عشيته عرفة  
فاجيب لي قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني اخذ للمظالم منه فقل لي رب ان شئت اعطيت المظلوم الحجة وغفرت للمظالم فكم يجب  
عشيته عرفة فلما أصبح بالموذنة اخذ الدمار فاجيب الى ما سأل قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال تسم فقال ابو بكر  
رضي الله عنه يا ابي انت وامى ان هذا الساعة ما كنت تصيحك فيها فاذ البيت انما كان الترسك قال ان عدوا الله ايسر  
لما علم ان الله قد استجاب دعائي وغفرت لامي اخذ التراب فحبل نحوه على راسه ويدعوا بالويل والشبور فاحملى ما رايت من حسنة  
ورواه ابن عدي وعلقه بكناية وقال ابن جابر في كتاب الضعفاء وكناية بن عباس بن مرداس السلي يروى عن ابيه يروى عنه  
ابنه مسكرا الحديث جدا فلما اذرى التخليط في حديثه منه اوسن ابيه اوسن ايها كان فهو ساقي الاحتجاج وذلك لعظم ما اتي من التناهي  
عن الشاهير ورداه البيهقي وفيه فلما كان غداة المزدلفة احاد المذاهب فاجابه الله تعالى اني قد غفرت لهم قال فتبسم الحديث ثم قال  
وهذا الحديث له شواهد كثيرة وقد ذكرنا في كتاب الشعب فان صح بشواهد ففقيه الحجة وان لم يصح فقد قال الله تعالى في غفر  
ما دون ذلك لمن يشاء ولعلهم بعضهم بعضنا دون الشكر انتهي قال الحافظ المنذري وروى ابن المبارك عن سفيان الثوري  
عن الزبير بن عدي عن ابن عباس بن مالك قال وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات وقد كانت الشمس ان تروب فقال بالابل  
انست الناس فقام بلال فقال انصتوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ففصت الناس فقال معاشر الناس اني جبريل انفس  
فاقرني من لي السلام قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات واهل المشعر ومن غفرت لهم من الخطاب معنى الله عنه  
قال رسول الله ﷺ يا ايها الناس اني اتيكم اليوم بالقيمة فقال عمر بن الخطاب كثر خير ربنا ولا ياتي في كتاب الا انما قال محمد بن جابر بن جابر  
رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن ابي الهيثم عن ابيه قال خرجنا في رهط يزيدية حتى اذا كنا بالزبدية رفع لنا جارا فاذا فيه بوزر فاني انما  
عليه فخرج جانب الجمار فزود السلام فقال من اين اقبل القوم فقلنا من الفج العتيق قال فابن تومون قلنا لميت لعتيق قال الله الذي  
لا اكر الا هو ما اخضعكم غير الحج فذكر ذلك علينا فقلنا فقال انما قلنا انما نسلككم ثم استقبلوا العمل في موطن اياك عن طلحة بن عبيد الله  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني اري الشيطان يصفر ولا اذجر ولا اعينظ منه في يوم عرفة وما ذلك الا لما يرى من كل الرحمة بما اذخر من  
عن انبوب العظام الامار في يوم بذر فانه قد اري جبريل يخرج الملائكة قوله ولنا ما روى اخبره الائمة استنفذ في كتبهم عن الفضل بن العباس  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة وقد قد مناه من حديث ابن مسعود وحلفه عليه فزاد فيه ابن ماجه  
فلما رما قطع التلبية والوجه الذي ذكره المصنف من المعنى يقتضي ان لا يقطع الا عند الحلق لان الاحرام باق قبله والاولى ان يقول فاني  
سألى آخر الاحوال المختلفة في الاحرام فانما التكبير واخره لانهما آخر الاحوال قوله واذا غربت الشمس فادبروا والامام والناس على ما بينهم  
اخرج الامام ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قال ثم فاضل عن عرفت الشكر  
وارد في خلقه اسامة بن زيد وجعل يشير بيده على منية والناس يصيحون يمينا وشمالا فجلس يلىقت اليوم ويقول هذا الناس عليكم اسامة





لما روى ابن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما مضى من صلاة المغرب ثم دخلت في صلاة العشاء وكذا استوطأت الجماعة لهذا اليوم على وجهه فكان المغرب  
 من غير وقتين وقتها بخلاف اليوم بعد ذلك لأن العشاء مقدم على وقتها ومن صلى المغرب في الطريق إلى مكة عند بيعة ذي الحليفة وحج على عادتها ما لم يظلم الفجر قال  
 أبو يوسف رحمه الله وقد استأذني على هذا الخلاف إذا صلى بعد ركعتي لا يفسد أنه إذا صلى في وقتها ذهب اعتدالها كما يصح ظلم الفجر إلا أن التأخير من السنة  
 فليس ميثاقاً بل ذكره وكما يروى أنه عليه السلام قال الأسامة بن زيد في طريق المزدلفة الصلوة أقامك معناه وقت الصلوة وهذا الشارح إلى أن التأخير  
 واجب وإذا وجب لم يمكنه الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه إعادة ما لم يظلم الفجر ليصلوا جماعة معاً بينهما وإذا أظلم الفجر  
 يمكنه الجمع فسقطت الإعادة **قال** وإذا أظلم الفجر فصلوا جماعة والناس الفجر يخلص لرواية ابن مسعود عن أن النبي عليه السلام صلى بها  
 يومئذ يخلص ولأن في التعليل دفع حاجته أو خوف فيجوز كقوله بعد العصر لا رفة ثم وقف ووقف معه الناس فبدأوا  
 بأقامته واحدة وأخرج أبو داود عن شعث بن سليم عن أبيه قال قال قبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة فلم يكن يفتر عن التكبير أبداً  
 حتى أتينا المزدلفة فاذنوا فقاموا وأما من صلى المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إليها فقال الصلوة فصلت العشاء ركعتين  
 ثم دعا بشاة قال ما خبرني عالج بن عمر وبش حديث أبي عن ابن عمر فقيل لابن عمر في ذلك فقال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هكذا فقد علمت ما في هذه من التعارض فإن لم يرجح ما التفت عليه صحاح على ما ألفه ويصح مسلم وأبو داود حتى تساقطاً كان الرجوع إلى المكان  
 يوجب تعدد الأقامة بمقدار الصلوة كما في قضاء الفرائض بل أولى لأن الصلوة الثانية منها وقتية فإذا أتمم للأولى المتأخرة عن وقتها لم يجر  
 كانت التأخره أولى أن يقام لها بعد ما ينبغي الصلوة الفرض قبل خطبته بل ينتج جوازها ويعقلها وهذه ليلة جمعة شرف المكان والزمكان  
 فينبغي أن يجتهد في إحيائها بالصلوة والتلاوة الذكر والتهنئة قوله لما روى أنه عليه السلام أخر الأهل لهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بل حرم في البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه فعله وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عنه ونقله قال فلما أتى جمعاً أذن وأقام فصلى المغرب  
 ثم قرأ ثم قرأ ثم أذن وأقام فصلى العشاء ركعتين وكيف يسبح لله من أن يعتبر هذا حديثاً حجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو موضح  
 بعد وقتها والأقامة منه عليه السلام في ما بين الصلوتين والمضيق قريب يواصل على أنه صلواتها بأقامته واحدة لم يكن منه عليه السلام  
 حجة واحدة فإن كان قد ثبت عند المصنف الأول فحق اعتقاده صلواتها من غير تحمل عشا بينهما بأقامته واحدة فيستحيل اعتقاده الثاني والآخر  
 لم يزم اعتقاده أن تعشى ولا تعشى وأخر الأقامة والأفرد ما وهذا لأن رواية الحديث للاحتجاج فرعاً لاعتقاده صحة قوله لأن أخرجه عن وقتها وأدناه  
 بعد وقتها على وفق القياس قوله لم تجزئه الخراج من الدليل والقرار صريحاً أن الإعادة واجبة والمطلوع الفجر وهو لا يلزم الكلام ليعود الأجزاء  
 والواجب الإعادة مطلقاً بل لكل علوة كل إدراك في الوقت قضاء خارجة وحاصل الدليل أن الظن إذا تأخر وقت المغرب في خصوص  
 هذا اليوم لم يتوصل إلى الجمع صحيح وأعمال مستقصاه واجباً لم يلزم تقديم على التقاطع وهو واجباً وأما المغرب بعد الكون بمزولة ما لم يطلع  
 الفجر فإذا طلع الفجر انتهى تدارك هذا الوجه وتقرر لما تقدم أنه لو وجب بعده كان حقيقته عدم الأجزاء فيها بوقت قطعها وفيه التقديم  
 الممتنع وعن ذلك قلنا إذا بقي في الطريق طويلاً حتى علم أنه لا يدرك مزدلفة قبل الفجر جاز له أن يصلي المغرب في الطريق وإذا قد عرفت  
 هذا قلنا لتعليل ذلك الظن بأن التأخر والتأخير للجمع لوجوب أن الإعادة لازمة مطلقاً لكن ما وجب الشيء شيئاً وجب وجوبه عند تحقق انتفاء ذلك  
 بقي الكلام في إفادة صورة ذلك الظن وهو ما في الصحيحين عن أبيه بن زيد قال دفع عليه السلام من عرقته حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم نزل  
 ولم يسبح الوضوء فقلت للصلاة فقال الصلاة الماك فركب فلما جاز المزدلفة نزل فتبصر ما يسبح الوضوء ثم أقيمت الصلوة فصل المغرب  
 ثم أخرج كل إنسان بيده في منزله ثم أقيمت الصلوة فصلوا ولم يصل منها شيئاً انتهى وقوله الصلوة الماك المار وقتها وقد يقال فيتحققه وجوب  
 الإعادة مطلقاً لأنه إذا قبل وقتها الثابت بالحديث فتعاليه بأنه للجمع فإذا كانت سقطت الإعادة تخصيص للنسب بالمعنى لم يتبين منه وجه  
 إلى تقديم المعنى على النص وكلمتهم على أن العبرة في المنصوص عليه بعين النص للمعنى النص لا يقال لواجبها في الإطلاقة أدى إلى تقديم الظن على القاطع  
 لأننا نقول إن كان لو قلنا بما قرأه ذلك لكننا نحكم بالأجزاء ونوجب إعادة ما وقع مجزئاً به عاملاً لا يدع في ذلك فهو غير واجب إعادة صلوة  
 أو يستلزم كراهية التحريم حيث يحكم بإجزاءها وتجب إعادة تمام مطلقاً والله تعالى أعلم قوله وإذا أطلع الفجر أي فجر يوم النحر قوله لرواية ابن مسعود

لأن النبي عليه السلام وقف في هذا الموضع بين عوف حتى روي في حديث عباس رضي فاستجاب له دعاءه لا اله الا الله حتى ان الماء والمطال  
 ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس يركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله ركن لقوله تعالى فاذا كبرنا الله  
 عند المشعر الحرام وهنالك ثبت الركبة وكذا ما روي انه عليه السلام قدم صرعة اهله بالليل وكان ركننا لما فعل ذلك والمذكور في كتابنا الذي كره  
 وليس يركن ولا يجامع واقبله فاجاب بوجوب بقوله عليه السلام من وقف مع هذا الموقف وقن كان افاض قبل ذلك من عرفات فقد نحرجه علق بل تمام الحج  
 وهذا الصلوة انما تجزئ عنه اذا تركه بعد ما يكون به ضعف او علة او كانت امره ان يخاف الزحام لا شيء عليه لما روي في ان قال المزدلفه كلها موقف الا وادي  
 حجة لما روي من قبل قال فلذا طلعت الشمس افاض الامام والناس حتى ياتوا منى قال العبد الضعيف عصمه الله هكذا وقع في نسخ المختصر

رضي الله عنه في الصحيحين عنه ما رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الا ليقياهما الا صلواتين صلوة المغرب والعشاء تجميعا  
 صلى الفجر ويصلي قبل ميقاته ما يريد قبل وقتها الذي اعتاد صلواتها في كل يوم لا نه جلس بها سنية لفظة البخاري والفجر حين نزع الفجر وفي  
 لفظة السلم قبل قيامتها فافاد ان المقادير في غير ذلك اليوم الاسفار بالفجر واخرج ابنه صلى كج صلواتين جميعا وصلى الفجر حين طلع الفجر  
 قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ في حديث جابر الطويل قوله صلى الفجر حين تبين له الصبح باذان واقامته ثم ركع القصوى حتى انى المشعر  
 الحرام في استقبال القبلة ورواه كبره ورواه غيره في حديث جابر الطويل واقفا حتى اسفر جوارحه قبل ان تطلع الشمس الحديث قول المشرك حتى روي في حديث  
 ابن عباس الحج قالوا هو يومهم وانما هو في حديث العباس بن مرداس ان يقال الحديث من واية كنانة بن العباس بن مرداس في حديث  
 ابي من واية ابن عباس بن نافع الكوفي ان عبا بن ابي ابي الا عبد الله الملقب بالبحر يعني الله عنه قوله وقال الشافعي انه لم يكن هذا سهوا  
 كونهما ملقة باية سنة وفي الحديث بن سعد كان الشافعي وفي الاسرار ذكره علقه وجه الركبة قوله تعالى فاذا ذكر الله المشعر الحرام  
 قلنا غايه ما يفيد ايجاب الكون في المشعر الحرام الا التزام الاجل المذكور اذ اردوا في الان الامر فيها انما هو بالذكر عنه ولا سلقا فلا يتحقق الا  
 الا بالكون عنه فالملوك هو المقيدين في البيت من ذرة الا قصدوا فاذا اجتمعوا على النفس الذكر الذي هو متعلق الامر ليس بواجب انتهى وجوب  
 فيه بالضرورة فاتمى الركبة والايحاب من الآيات وانما عرفنا الايجاب بغيره وهو ما روي به صاحب السنن الاربعه عن عروة بن مضر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد صلواتنا به ووقع معنا حتى يدفع وقد وقف بعزته قبل ذلك ليلا او نهارا فقدم حجة قال الحاكم صحيح على  
 شرطه كافة اصل الحديث وقامه من تواجد اهل الاسلام ولم يخرجاه على اهلهم لان عروة بن مضر لم يرو عنه الا شيعي وقد وجدنا عروة  
 بن الزبير قد حدث عنه ثم خرج عن عروة بن الزبير عن عروة بن مضر قال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوقت فقلت يا رسول الله  
 اتيت من جبل طي اكلت طيطي وبعثت نفسي اليك بالحق جبل من تلك الجبال الا وقتت عليه فقال من ادرك معنا هذه الصلوة يعني الصلوة التي  
 وقد اتى عروة قبل ذلك ليلا او نهارا فقدم حجة وقضى نفسه علق به تمام الحج وهو الصلوة لان اذ الوجب لعدم القطعية فكيف مع حديث البخاري  
 عن ابن عمر ان كان يقدم صرعة اهل فيقولون عن المشرك احرام بالمرافعة بليل فيكبرون الله ما بدا لهم ثم يرجعون قبل ان يفت الامام قبل  
 ان يدفع منهم من يقدم من الصلوة الفجر منهم من يقدم بعد ذلك فاذا قوا مواجعة وكان ابن عمر يقول حصن في ذلك رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم واخرج اصحاب السنن الاربعه عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم صرعة اهل بغيرهم ان لا يروا مواجعة حتى  
 تطلع الشمس فان ذلك ينتفي الركبة لان الركن لا يسقط للعذر بل ان كان عذر يمنع من العباد سقطت كلها واخرت ما ان في الشرع فيها  
 خلاصه الباب كما نرى وكيفية ليست هي سواء اركانها فعند عدم الركن لم يتحقق مسعى تلك العباد صلواته والمزلة انما هي تمتد الى وادي  
 كبر السيل المشدود قبلها ما مضى فمضت ولا تسحب ان يفت دار الامام لغيره قبل هو المشرك احرام وفي كلام الطحاوي ان للمزدلفه ثمانية اسماء للمزدلفه  
 والمشرك احرام جميع والمازان ادى حشره واول حشره من الشرف من الجبل الذي على سائر الارباب الى منى به لان قبل اصحاب البعل منى فيه  
 واول من يسود وادى الناري الى الشصاه ملاذ فيه ففترت من السائر فافترقه واخره واول منى منى الى القبة التي يرى بها الحجرة يوم النحر واول منى منى  
 ان للمزدلفه ثمانية اسماء للمزدلفه كالمزلة الا وادى حشره واول حشره من الشرف من الجبل الذي على سائر الارباب الى منى به لان قبل اصحاب البعل منى فيه





ولورماها من فوق العقبة اجزاء لان ما حولي موضع النسك والا ففضل ان يكون من بطن الوادي لما روي انه يناديكم مع كل حصاة كذا روي  
ابن مسعود وابن عمر في ذلك وهو من ادب الرمي ولا يقف عند طواف النبي عليه السلام لم يقف عن طوافه  
التلبية مع اول حصاة لما روي عن ابن مسعود في روي جابر بن النبي عليه السلام قطع التلبية عند اول حصاة روي بها جرة العقبة

متفق عليه ظاهر الدليل من الاكبر من حصي الخذف طلقا وهو ما رويناه انفا فلما اجاز الاكبر قليلا ولو كان مثل حصاة الخذف  
عسى ان الامر حصي الخذف محمول على التذنب نظر الى تعديله بوجه الذي يلزم الاجزاء يرمى الصخرة فيكون المنع منها كما انه لم يوقع الاكبر  
بما روي له ولو رماها من فوق العقبة لجاز الا انه خلاف السنة ففعله عليه السلام من استغما سنة لانه لم يقين وكذا ثبت في  
خلق كثير في زمن الصحابة من اعلموا بما كذا كراهه انفا من حديث ابن مسعود ولم يرموه بالاعادة ولا اعلنوا بالنداء بذلك في النكاح  
وكان وجه اختياره عليه السلام كذلك هو وجه اختياره حصي الخذف فانه يوقع الاكبر اذا رماها من غلظها لمن استغما فانه  
الاكبر من موراها من غير ان يرمى من اسفل مع المارين من فوقها ان كان قوله وكبر مع كل حصاة كذا روي ابن مسعود  
ابن مسعود في رواية عنهما انفا قد استسأه ايضا من حديث جابر وام سيدان وظاهر الروايات من ذلك الاقتصار على التذنب  
في روي عن الحسن بن زياد انه يقول الله اكبر رغا للشيطان فيسببه وقيل يقول ايضا اللهم جبري به وادبني به شكورا  
في روي عن غيره قوله ولو سجد مكان التكبير اجزاء وكذا في غير التبعين من ذكر الله تعالى كالتسليم للعلم بان المقصود من تكبيره  
عليه السلام الذكر لا خصوصه ويمكن حمل التكبير في لفظ الرواية على معناه من التوسيم كما قلنا في تكبير الكفتاح فيدخل كل ذكر  
لفظ لا يحسن فقط لكن فيه عيب بسبب ان المعروف من اطلاقهم لفظ كبر الله وسجده اداة ما كان تعظيما بلفظ التكبير فانه اذا كان  
غيره قالوا سبح الله ووجهه او ذكر الله فهذا المتبادر بعد هذا الحمل قوله ولا يفتقد عنه ما على هذا اظن فزت الروايات عنه عليه السلام  
ولم تفتقر حكمة تخصيص الوقوف والدعاء بعينه من الجهرتين فان تخالفا في اليوم الاول لكثرة ما عليه من المشغول كالنبح والنجوى  
والا فاضته الى مكة فهو منعقد فيما بعده من الايام الا ان يكون الوقوف يقع في حجرة العقبة في الطريق فيوجب قطع سلكه كما  
على الناس وشدة ازدحام الواقفين والمارين ويضيق ذلك الى ضرر عظيم بخلافه في باقي السجرات فانه لا يقع في نفس الطريق بل  
بمغل مضطرب عنه والله اعلم قوله ويقطع التلبية مع اول حصاة لما روي عن ابن مسعود وحمل ان المراد لما ثبت لنا رفع روايته عن  
ابن مسعود اى لما اشتملت عليه روايته انه وان لم يكن رواه في هذا الكتاب وهذه عنايته دعا اليها لم يفتد منه روايته بل كانت  
في الكتاب وقد ثبت دم في حديث الفضل بن العباس في بحث الوقوف بعرفة انه عليه السلام لم ينزل ليحي حتى رمى حجرة العقبة  
اخبره السنة وقدماه قبل ذلك من حديث ابن مسعود واقسامه عليه وفي البسائط فان زار البيت قبل ان يرمى ويحلق وينبح  
قبل التلبية في قول ابني حنيفة وعن ابني يوسف انه يلبي ما لم يخلق او نزول الشمس من يوم النحر وعن محمد ثلث روايات رواية  
ابن حنيفة في رواية ابن سماعه من لم يرم قطع التلبية اذا غربت الشمس من يوم النحر ورواية هشام اذا مضت ايام النحر فظاهر  
روايته مع ابني حنيفة وجهه ابني يوسف انه لم يخل بهذا الطواف شي فوكان كعبه فلا يقطعها الا اذا زالت الشمس لان اصله ان  
يوم النحر يوقت بالزوال فيفضل بعده قضاء فصار فوائه عن وقته كغفله في وقته وعند فعله في قطعها كذا عن فوائه بخلاف  
ما اوجب قبل الرمي لانه خرج عن احرامه باعتمار الغالب ولا تلبية في غير الاحرام ولما ان الطواف وان كان قبل الرمي  
فما قبله والنبح لكن وقع به العمل في الجملة لعموم البشارة حتى يلزمه بالجماع بعده شاة لا بد منه فلم يكن الاحرام قائما بطاعت



ومع هذا الوجه لا يرد فعل الرمي ويجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الأرض عندنا خلافاً للشافعي ولا يأتى المقصود فعل الرمي ذلك  
يتم بالطين كما يحصل بالحج بخلاف ما إذا رمى بالذهب أو الفضة لأنه يسمى نكاحاً لم يأتى أن يجب نكاحاً أو قصره لما روى  
عن رسول الله عليه السلام أنه قال إن أول سكننا في يومنا هذا أن نرمي شجرة ثم نذبح ثم نكحل ولا يأتى من أسبَاب القتل وكذا الذبح  
حتى يخل به العبد فيقدم الرمي عليه ما شاء المخلوق من محظورات الأحرام فيقدم عليه الذبح وإنما علق الذبح بالحجبة  
لأن الذبح الذي يأتي به المفرد تطلع والكناف في المفرد والمخلوق أحصل لقوله عليه السلام رحم الله المحلقين قاله ثلثاً  
الحديث ظاهر بالرمي عليهم ولأن المخلوق أكمل في قضاء التمتع وهو المقصود وفي التقصير بعض التقصير فاشبه بالاعتساف مع الوضوء

قال ومن لم يقبل ترك حصاة قال مجاهد لما سمعت به من ابن عباس جاب على حصياتي علامة ثم توسلت بالحجارة ثم ميت  
فمن كل جانب ثم طلبت فلم أجده بترك العلامة شيئاً قوله ومع هذا الوجه إذا رمى موضع الرمي أجزاء من الكراية  
وما هي الكراية تنزيه ويكره أن يقطع حجراً واحداً فيكسر سبعين حجراً صغيراً كما يفعل كثير من الناس اليوم يستحب أن ينسحب الحجارة  
قبيل أن يرميها ليتبين طسارها فإنه ينام بها حرة ولو رمى بها حرة تنزيه في أجزاء قوله ويجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الأرض  
كما يحج بالطين والنورة والكحل والكبريت والزيت وكفت من تراب يظهر إطلاقه جواز الرمي بالغير وزج والياقوت  
لأنها من حبس أرض الأرض وفيها خلاف منه المشارحون غيرهم بناء على كون الرمي بما يكون الرمي به استثناء شرط وأجازه  
بعضهم بناء على نفي ذلك لا اشتراط ومن ذكر جوازها الفارسي في مناسكه وقوله بخلاف ما يذهب بالذهب والفضة لأنه  
ليس من آثار الأرض كما هو جواب عن من جاز المشافعي لأنه ما ذكره في تجوز الطين من كون الثابت معه فعل الرمي وهو المقصود  
من غير نظر إلى ما به الرمي لجواز الذهب والفضة بل وبما ليس من أجزاء الأرض كاللؤلؤ والمرجان والجمهر والغير وكل  
مستوعب تحت حكم فاجاب بأنه بالذهب والفضة يسمي آثاراً لا يسمي آثاراً فلو لم يجز لانتفاء اسم الرمي ولأنه لا يصدق على اسم الرمي  
مع كونه يسمي آثاراً فاجاب بأنه الرمي بغيره بسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تأثير لذلك في سقوط اسم الرمي عنه  
ولا صورته والذهب والفضة متعلقان بغيره فلو لم يجز لانتفاء اسم الرمي من أجزاء الأرض اللهم إلا أن يدعى ثبوت اسم الآثار بالذهب  
فيما لا للؤلؤ والغير أيضاً وهو غير بعيد روح يكون فيه ما ذكرناه ولو غير محل للجواب الشرط الاستثناء  
أن يقع الكل كونه يطلب بدليل اعتباره وليس فيه سوى ثبوت فعله عليه السلام بالحجارة إذا اجتمع فيه وهو لا يتنازع  
بحجته والمعتق كرميه من سبيل الحجرة لأن أعلاما وغيره ولو استأنز منه تعين الحجر وهو مطلوب الخصم ثم لو لم يفسد  
إلى ما أثر من أن الرمي رخصاً لا شديداً أن أفاضله رخصاً لا شديداً عليه عتف بالحجارة لما عتف له عتف باللائق بالمخافة استلزام  
جواز الرمي بشئ الخشبة الرقبة والبصرة وهو ممنوع على أن أكثر المحققين على أنها أمور يقبضية لا شتى متعلق بالمعنى فيها والمحل  
أنه أمان بلا خط وجوز الرمي أو مع الاستثناء أو خصوص ما وقع منه عليه الصلاة والسلام والأول يستلزم الجواز  
بالحجارة والشافعي بالبقعة والخشبة التي لا قيمة لها والثالث بالحجر خصوصاً فليكن هذا أولى لكونه أسلم والأهل في عمل  
هذه الموطون الأما قام وليس على عدم قيمته كما في الرمي بغيره من الحجرة مما ذكرناه قوله الله عليه السلام أن أول سكننا إلى آخر  
غريب وإنما استسج الحجارة إلا أن الشافعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منا فأتى الحجرة فزاد ثم أتى سنن له  
بني فحرقهم قال المخلوق حذو أشار إلى جانبه اليمين ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس هذا فينبغي أن يستثنى في المخلوق البداءة  
بين المخلوق راسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهذا الصواب قوله فيقدم عليه الذبح حتى يصير كالخلق لم يقع في  
محض الأحرار قوله الله عليه السلام في الصحيحين أنه عليه السلام قال اللهم ارحم المحققين قالوا أو المقصيرين يا رسول الله قال اللهم  
ارحم المحققين قالوا أو المقصيرين يا رسول الله قال اللهم ارحم المحققين قالوا أو المقصيرين يا رسول الله قال اللهم ارحم المحققين

وبلغ في الخلق جميع الراس اعتبارا بالمسح وخلق الكل اولى اقتداء برسول الله عليه السلام والقبضان واخذ من رأس شعرة  
فقد اياه وله وحس على له كل شيء الا النساء وقال مالك رحمه الله الطيب ايضا انه من دعاي الجاهل قوله عليه السلام فيه كل شيء الا النساء

فلما كانت الرابعة قال والمقصود وقوله ظاهر في استحباب الراس فقل ماض ومن لا شعر على راسه يجزى الموسى على راسه وهو  
لان الواجب شأن اجزائه مع الازالة فما عجز عنه سقط دون الملمح عنه وقيل استحبابا لان وجوب الاجزاء لا لازالة الا لغيره  
فان سقط ما وجب اجزاء سقط هو على ان لم يمتح وجوب اجزائه وان كان للازالة بل الواجب طريق الازالة  
ولو فرض بالضرورة او الحرق او التفت وان حشر في اكثر الراس او قاتل غيره فمقتضى اجزائه من الخلق قصد اوله بقدر الخلق  
لعارض معين التفتير او التفتير معين الخلق كان ليدبره في قول النفل فيسب المقراض ومن قصد اجزاء الراس لا على راسه  
سماحلا لا كمالا لا يفتقر على مسح على راسه في الوضوء لا في قوله قال محمد بن قيس عن علي راسه قروح لا يستطیع اجزاء الموسى عليه  
ولا يصل الى تقصيره حل يتركه من خلقه وانما حسن له ان يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام الشعر والاشي عليه ان لم يؤخر  
ولو لم تكن به قروح لكنه خرج الى الابدية فلم يجد آله ومن يتجافه لا يجزى الا الخلق او التقصير وليس هذا بعدد ويعتبر في منه الخلق  
البدارة فيمين الخلق لا المخلوق ويدبره بشقه اليسر وقد ذكرنا انما ان يقتضي النص البدارة فيمين الراس ويستحب في شعر  
واقبله عند الخلق الحمد لله على ما به انما و نعم علينا اللهم بذهاب حبيتي بيديك تقبل مني واغفر لي ونوبى اللهم اكسب لي كل شعرة  
حسنة ومع بها عنى سيئة وارفع لي بها درجة اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات المسلمين والمسلمات واذا فرغ فليكب  
وليقل الحمد لله الذي قضى عنا نكسنا اللهم زدنا ايمانا و يقينا ويذوقوا له و المسلمين قوله وليقضى في الخلق ربع الراس اعتبارا  
بالمسح وخلق الكل اولى اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم قال الكرماني فان خلق وقصر قل من النصف اجزاء  
وهو موسى ولا يأخذ من شعر غيره راسه ولا من ظفره فان قص لم يضره لانه اوان التحمل وهذا كله مما يحصل به التحمل لانه من مقتضى  
اكذاه الله في المبسوط وفي المحيط لا يجزى له التحمل فغسل راسه بالحنى وغلم ظفره قبل الخلق عليه دم لان الاحرام باق لانه لا تحلل  
الا بالخلق فتدجنى عليه بالطيب وذكر الطحاوى الا دم عليه عن ابى يوسف ومحمد لانه لا يجزى له التحمل فيقع به التحمل وانما  
اتفق كل من الائمة الثلاثة ابى حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله انه يجزى في الخلق التقدير الذي قال انه يجزى به المسح  
في الوضوء ولا يصح ان يكون هذا منهم بطريق القياس كما تنفيه عبارة المصنف لانه يكون قياسا لا جامع يظهر اثره وذلك  
لان حكم الاصل على تقدير القياس وجوب المسح ومحل المسح حكم الفرع وجوب الخلق ومحل الخلق التحمل ولا يظن ان جعل الحكم  
الرأس اذ لا يتجدد الاصل والفرع وذلك لان الاصل والفرع هما محلان حكم المشبه به والمشبه به الحكم هو الواجب مثلاً القياس  
يتصور عند اتحاد محلين اذ لا اثنينية وح حكم الاصل وهو وجوب المسح ليس فيه معنى موجب جواز قصره على الراس وانما فيه  
فصل للنص الوارد فيه وهو قوله تعالى واسحوا برؤوسكم باراء على الاجتهاد او التحاق حديث الغيرة ببياننا  
او على عدمه والمنا بسبب الباء الاتصاف اليك كما بالراس لان الفصل ح يصير متعديا الى الالة بنفسه  
فيشملها تمام الية يستوجب عادة فتعين قدره لان فيه معنى ظهر اثره في الاكتفاء بالرجع او بالبعض مطلقا  
او بتعين الكل وهو متحقق في وجوب حلقها عن التحمل من الاجزاء لم يقتضى الاكتفاء بالرجع من المسح الى الخلق

وهو مقدم على القياس ولا يخل له ان يجامع في اداء من الفرج عن فاخله فالشافعي كانه قضاء الشهوة بالنساء فيؤخر الى تمام الاكل  
ثم الرعي ليس من اسباب التخلل عند فاخله فالشافعي رده هو بقول انه يتوقت بيوم النحر كالحلق فيكون بمنزلة في التحليل  
ولنا ان ما يكون محله يكون جنابة في غير اوانه كالحلق والرعي ليس بجناية بخلاف الطواف لان التخلل بالحلق السابق  
كلامه قال فدينا في من يومه ذلك مكة او من الغدا ومن الغدا فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط

وكذا الاخران واذا انتفت صحة القياس فالمرجع في كل من المستحق وحلق باليفيد ونصه الوارد فيه والوارد  
في السج رخصت فيه البار على الرأس التي هي المحل فاجب عند الشافعي التبعيض وعندنا وعند مالك لاجل الاصل  
غير اننا لاحظنا تفريغ الفعل للملكة فيجب قدرها من الرأس ولم يلاحظه مالك رحمه الله فاستوعبها كحل او جعله صلا كسافي  
فاسمحوا بوجوبهم في آية التيمم فاقضوا وجوب استيعاب السج واما الوارد في الحلق فمن الكتاب قوله تعالى استحل من  
المسجد المحرام ان اشار الله آمنين محلقين رؤسكم من غير بار والآية فيها اشارة الى طلب تحليق الرأس او تقصيرها  
وليس فيها ما هو الواجب بطريق التبعيض على اختلافه عندنا وعند الشافعي رحمه الله وهو دخول البار على المحل ومن السنة  
فعلة عليه السلام وهو الاستيعاب فكان يقتضي الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي  
اوين الله به والله سبحانه اعلم قوله وهو مقدم على القياس يعني ان يستدل به مالك قياس وان لم يذكر صله على ما ذكرنا  
من انه قد تكرر ذكره كثيرا اذا كان اصله ظاهر او لانه كثيرة هناك كما وصلا الطيب من دواعي الحرم وهو يجمع فيحرم قياسا على الس  
بثمة في الاعتكاف والاستتبار فاجاب بانه في معارضة بعض لكن قد استدلل بما كك حديث روى الحاكم في المستدرک  
عن عبد الله بن الزبير قال من سنة الحج ان يرفى البجعة الكبرى على كل شئ حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت  
وقال على شرطها انتهى وقول الصحابي من السنة حكمه الرفع وعن عسمر بطريق منقطع انه قال اذا ريمتم البجعة ففت حل  
لكم ما حرم الا النساء والطيب ذكره وانقطاعه في الانام ولنا ما اخرج الشافعي وابن ماجة عن سيفان عن سلمة بن كهيل  
عن الحسن بن علي بن ابي حمزة قال اذا ريمتم البجعة ففت حل لكم كل شئ الا النساء فقال رجل والطيب فقال  
اما انا ففت رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي راسه بالمسك اذ يطيب هو ام لا واما في الكتاب فهو ما اخرج  
ابن ابني شعبة ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن سلمة بن كهيل عن حمزة بن عتبة  
فقد حل كل شئ الا النساء ورواه ابو داود وبسند فيه الحجاج بن اوطاة والدارقطني بسند آخر به فيه ايضا وقال اذا ريمتم  
وملتم ففت حل وقال لم يروه الا الحجاج بن اوطاة فنفى الصحيحين عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت طيب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا حرامه قبل ان يحرم ويوم النحر قبل ان يطوف بالبيت طيب فيه مسك واخرجه سلمة عن حمزة  
قال طيب عليه السلام حرمه بين احرم ومحل قبله ان يفيض قوله ولنا ان ما يكون محلا يكون جنابة في غير اوانه كالحلق يعني  
انه هو الاصل لان التخلل من العبادة هو الخروج منها ولا يكون ذلك بركنابل ما بنا فيها او هذا بما هو مخطوب به وهو اصل  
ما يكون بخلاف دم الاحصار لانه على خلاف الأصل للحاجة الى التخلل قبل وان اطلاق مباشرة المخطوطة محلا فان قيل  
يرد الطواف فانه محلل من النساء وليس من المخطوطة اجاب بخبر كونه محلا بل التخلل عند بالحلق السابق لابعثية الامر  
بعض احكام الحلق يؤخر الى وقت لا يخفى ان ما ذكرناه انفسا من السمعية يعني اخذنا سبب التخلل الاول وعن هذا  
نقل عن الشافعي ان الحلق ليس بواجب والله اعلم وهو عندنا واجب لان التخلل الواجب لا يكون الا به ويحرم ما ذكرنا

لما روي ان النبي عليه السلام لما خلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر ثم رجع الى مكة  
ايام التشريق عطف الطواف على النحر قال فكلوا منها ثم قال وليطوفوا فكلوا وفتيها واحدا

على اضمار الحلق اي اذ ارمي وحلق جميعا بينه وبين ما في بعض ما ذكرناه من عطفه على المشرك في رواية الدارقطني قوله تعالى  
ثم ليقيموا انفسهم وهو الحلق للباس على ما عن ابن عمر قوله بل التاويل انه الحلق وقص الاظهار وقوله تعالى ليدخلوا  
المسجد الحرام ان شاء الله اثنين محلقين الآية اخبرنا فيهم محققين مستلذين من وقوع التحليق وان لم يكن حاله الدخول  
في العمرة لانها حال مقدرة ثم هو يعني على شريطة انهم فلا بد من الوجوب الحاصل على الوجوب وفيه جواز الجهر بظاهره او غابا المتطابق  
الاخبار غير ان هذا التأويل لم يثبت به الوجوب لا القطع ونوعه ليس به واجب بل هو على وجه الرخصة قبل الحلق لزمه دم على قول  
ابي حنيفة رضي الله عنه على الصحيح لان احرامه باق لا يزول الا بالحلق قوله لما روي الخ هذا دليل يخبر يوم النحر بالانفاضة  
لا ان يفسد ما ذكره من انه يفسد في احد الايام المشقة فكان الحسن ان يقدم عليه قوله وانفسل هذه الايام واما  
ليكون دليل السنة ويثبت بجواز في اليومين الاخيرين بالمعنى وهو ما ذكره بقوله ووقته ايام النحر الخ واما حديث فضلك  
اولها فانه سبحانه اعلم به ثم الحديث الذي ذكره اخرجه سلم عن ابن عمر انه عليه السلام فاض يوم النحر ثم رجع ففعل الظهر  
بمنى قال فاع و كان ابن عمر في يوم النحر ثم رجع ففعل الظهر بمني ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في حديث  
جابر الطويل الثابت في مسلم وغيره من كتب السنن خلاف ذلك حيث قال ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فافاض الى البيت ففعل الظهر بمكة ولا شك ان احب الخبرين وهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها مثل حديث جابر الطويل  
بطريق فيه ابن اسحق وهو حديث على ما هو الحق وهذا قال المنذري في مختصره هو حديث حسن واذا قارنا ولا بد من صلوة الظهر  
في احد المكانين ففعل مكة بالحرام اولى للثبوت منها خفة المفترض فيه ولو جئنا الجمع حملنا فعله بمني على الاعادة بسبب اطاع عليه  
يجب نقصان المودي اول قوله وكان وقتها واحدا يعني فكان وقت الفجر وقتا للطواف لا وقت الطواف فان الطواف  
لا يتوقف بايام النحر حتى يفوت يفوتها بل وقتة العمر الا انه كبره تاخيره عن هذه الايام فخرج فوج الاستدلال بالعطف اية عطفت ب  
الطواف على الاكل من الاضحية الملهووم المذبح في قوله تعالى فكلوا منها ولعلم الناس النقية ثم ليقيموا انفسهم وليكونوا من  
وليطوفوا بالبيت العتيق فكان على الفرج اللازم من ضرورة جمع طلبها مطلقا لطلاق الايتان بل هما من حين تحقيق وقت احد  
والفجر تحقيق وقته من نحر النحر فتمت تحقيق وقت الطواف والحاصل ان وقت الطواف اولى بطلوع الفجر من يوم النحر لاسم البيت  
كما يقول الشافعي لان ذلك وقت الوقوف ولا تأخر له بل مدة وقت العمر الا انه يجب فساد قبل سنة ايام النحر  
عن ابي حنيفة خلافا لما قبل ذلك عند ربنا السنة كبره خلافا واستاق السنة ووقته فرفع تحقيق الطواف  
مكان الطواف ووجهه من المسجد فلو طاف من وراء السراي او من وراء زمزم آتيا وان طاف من وراء المسجد  
لا يجوز عليه الاعادة وفي موضع ان كان حيطانه بينه وبين الكعبة لم يجره يعني بخلاف ما لو كانت حيطانه منبذته والاول  
اصدب يعني رفع ذكر الحيطان في تلك اهر الرواية الكعبة اتفاقا لا يبرهنه الفهم لما يفهم من التيسير في اصل البسوط فاما  
اذا طاف من وراء المسجد فكانت حيطانه بينه وبين الكعبة ثم سجدت منه طواف بالبيت لا بالبيت اريت لوطاف بمكة

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْغُرَّاءِ مَا قَبْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَقْتُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالطَّوَافِ  
مُوجِبٌ عَلَيْهِ وَأَفْضَلُ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَدْلَاهَا كَمَا فِي التَّحْقِيقَةِ وَفِي الْحَدِيثِ أَفْضَلُهَا أَوَّلُهَا

مَا كَانَ يَجْزِيهِ وَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ فِي بَيْتَةِ أَرَارِثَ لَوْ كَانَ فِي الدِّيَارِ كَانَ يَجْزِيهِ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ لَا يَجْزِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ  
فَإِنْ أَشْكَاهُ أَتَى وَلَا شَكَّ أَنَّ الطَّائِفَ بِبَيْتِهِ يُقَالُ فِيهِ طَائِفٌ بِبَيْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَيْثُ كَانَ سُورُوكُهُ بِالْمَسْجِدِ وَهَذَا  
لِأَنَّ النَّبِيَّ اعْتَمَى نِسْبَةَ الطَّوَافِ إِلَى الْكَلْبَةِ أَمَّا ثَبُوتُ الْقُرْبِ مِنْهَا فَحَاسِبٌ لَوْ أَنَّ الْمَسْجِدَ لَمْ يَكُنْ بِحُكْمِ الْبَقْعَةِ الْوَاحِدَةِ وَ  
إِنْ أَتَشَرَّتْ أَطْرَافُهُ كَانَتْ يَنَابِ الْقَوْلِ بِحُكْمِ الْأَجْزَاءِ بِالطَّوَافِ فِي حَوَاشِيهِ تَحْتَ الْأَنْبِيَةِ لِلْبَيْتِ الَّذِي مَتَدَ لِقَطْعِ  
النَّبِيَّةِ إِلَيْهِ حَتَّى إِنْ مِنْ دَارِهَا كَانَتْ يُقَالُ كَانَ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ كَمَا تَبَيَّنَ بِقَبْلِهِ وَأَمَّا نِسْبَةُ الطَّوَافِ إِلَى الْعَبْنِ  
كَانَ يُطَوَّفُ بِالْبَيْتِ وَأَوَّلُ مَا يَجْزِيهِ بِهِ دُخْلُ الْمَسْجِدِ بِالطَّوَافِ مُحَرَّمًا وَغَيْرُ مُحَرَّمٍ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ صَلَوةٌ  
فَإِنَّهُ إِذَا خَافَ قُوَّةَ الْوَقْتِ يَتَذَكَّرُ رَأْيَهُ إِذَا خَافَ إِجْمَاعَهُ فَيَقْتَضِيهِ الْمَسْلُوكُ وَهَذِهِ الصُّورَةُ عَلَى الطَّوَافِ  
كَمَا لَوْ دَخَلَ فِي وَقْتِ مَنْعِ النَّاسِ الطَّوَافِ فِيهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا فَطَوَّافٌ يَجْزِيهِ وَإِنْ كَانَ بِأَجْزِ طَّوَافِ الْعَتِ وَمَنْ كَانَ  
وَدَخَلَ قَبْلَ يَوْمِ الْغُرَّاءِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَّوَّافٌ الْفَرِيقَةُ الْيُنْيُ عَمْسَهُ وَلَوْ نَازَهُ وَقَعَ عَنِ الْعَتِ مِنْ دُونِهَا كَانَ بِالْعَتِ  
فِي طَّوَّافِ الْعَتِ وَلَا يَسِينُ طَّوَّافُ الْقَدَمِ لَمْ يَكُنْ لَوْ نَازَهُ وَقَعَ عَنِ الْعَتِ وَبَيِّنُوهُ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنَ الْبَيْتِ فِي طَّوَّافِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ  
أَحَدًا وَالْأَفْضَلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَكُونَ فِي حَاشِيَةِ الْمَلَأِ وَيَكُونَ طَّوَّافُهُ مِنْ وَرَاءِ الشَّاذِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَوْ كَانَ الْعَتِ بِالْبَيْتِ وَ  
بِأَعْلَى إِيَّاهُ مِنْهُ وَقَالَ الْكَلْبَانِي الشَّاذِرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَيْتِ عَمْسَ نَازَهُ عَمْدُ الشَّاذِرِ مِنْهُ حَتَّى لَا يَجْزِيَ الطَّوَّافُ عَلَيْهِ  
وَالشَّاذِرُ وَإِنْ هُوَ تِلْكَ الزَّيَادَةُ لِلْمَصَافَةِ بِالْبَيْتِ مِنَ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ إِلَى فَرْجَةِ الْحَجَرِ قِيلَ بَقِيَ مِنْهُ عَمْسَةٌ قَرِيبٌ وَفِيهِ قِطْعَةٌ  
وَلَا تَسْتَحْتِ أَنْ يَكُونَ ثَبُوتُ ذَلِكَ بِطَرِيقٍ لَمْ يَكُنْ كَثُورَتُ كَوْنِ بَعْضِ الْحَجَرِ مِنَ الْبَيْتِ فَالْقَوْلُ قَوْلُكَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبَيْتَ  
هُوَ الْحَجَرُ الْمَرْفُوعُ قَائِمًا إِلَى أَعْلَاهُ وَيُسْتَحْتِ أَنْ يَدْبُرَ بِالطَّوَّافِ مِنْ جَانِبِ الْحَجَرِ الَّذِي عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ لَيْسَ كَوْنُ مَا عَلَى  
جَمِيعِ الْحَجَرِ جَمِيعًا بَدَنُهُ مَخْرُجٌ مِنْ خِلَافِ مَنْ يَشْتَرِطُ الْمَرْكُوكُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَشَرَحَهُ أَنْ يَلْتَفِتَ مُسْتَقْبِلًا عَلَى جَانِبِ الْحَجَرِ  
بِحَيْثُ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ مِنْ مِيزَانِهِ لَمْ يَشَأْ كَذَلِكَ مُسْتَقْبِلًا حَتَّى يَشَأْ وَرَأَى الْحَجَرَ فَذَا جَاوَزَهُ انْفَضَّتْ وَجَعَلَ يَسَارُهُ إِلَى الْبَيْتِ  
وَهَذَا فِي الْأَمْرِ تَبَاحٌ خَاصَّةٌ وَإِذَا قِيمَتِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ وَاجْتِمَاعُ زَوْجٍ خَرَجَ مِنْ طَّوَّافِهِ لَيْسَ بِكَذَا إِذَا كَانَ فِي السَّجْعِ  
ثُمَّ إِذَا سَمِعَ وَعَادَى عَلَى مَا كَانَ طَافَهُ وَلَا يَسْتَقْبِلُهُ وَكَذَا إِذَا خَرَجَ لِحُجَّتِهِ يَدْرُغُهُ وَوَلَا يَكُنِ الطَّوَّافُ فِي الْأَوْقَاتِ  
الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الصَّلَاةُ إِلَّا أَنْ لَا يَسِيْرَ كَمَا فِي الطَّوَّافِ فِيهَا بَلْ يَسِيرُ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ بِالْأَكْرَادَةِ فِيهِ وَيَكُونُ بِسِلَاسِ الْبَيْتِ  
وَهُوَ مَذْهَبُ شَيْخٍ وَفِيهِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَسِيْرُ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَبَّلَ عَنْ وَرَائِهِ وَمَعَ الْكِبَرِ يَتَوَطَّأُ بِسُجُودِ  
ثُمَّ شَوْطًا وَشَوْطَيْنِ مَنْ أَخَّرَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْيَمَانِيَّ لَمْ يَكُنْ يَسِيْرُ بَيْنَ السُّبُوحِ وَالْإِسْمِ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ بَلْ تَبَيَّنَ بِالْبَيْتِ  
مُسْتَقْبِلًا إِذَا كَانَتْ طَاهِرَتَيْنِ أَوْ جَعْلَةً وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَوْبَةٍ خَاسِمَةٍ أَكْثَرُ مِنْ قَدَرِ لَدُنْهُمْ كَرِهَتْ لَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ  
أَرْبَعَةُ أَشْوَاطٍ فَإِذَا دَاوَى السَّجْعَةَ وَاجِبُ الْفَضْلِ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَّا كَرَامَتُهُ فِيهِ وَقِيلَ الرُّكْنُ ثَلَاثَةُ أَشْوَاطٍ وَثَلَاثُ شَوْطَاتٍ وَثَلَاثُ  
مِنْ الْحَجَرِ سَنَةً فَلَمْ يَسْتَحْتِ مِنْ غَيْرِ أَجْزَاءِ كَرِهَتْ عَمْدَةُ الْمَشْرِقِ وَفَضْلُ مُحَمَّدٍ فِي الرُّقِيَّاتِ عَلَى أَنْ لَا يَجْزِيَ فِي جَعْلَةِ شَوْطًا وَلَوْ قِيلَ أَنْ يَجِبَ



فان كان سعي بين الصفا والمروة غلبت طواف القدوم لم يركب في هذا الطواف ولا سعي طواف  
وان كان لم يقدم السعي لم يركب في هذا الطواف وسعي بعد ذلك السعي لم يشترط المروة المرسل

لا يبعد لان المنيعة من غير تركه وليكن فيا قثم به ويحجزه ولو كان في آية الطواف اجمال كان شرطا كما قال محمد رحمه الله لانه  
غلبت في حق الابتداء فيكون مطلق الطواف هو الفرض واقتضاه من الحج واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره حال الطواف  
انه واجب حتى لو طاف منكوسا بان جعلها عن يمينه اعتبه في ثبوت التحلل وعليه الاعادة فان رجع ولم يبد فيه فعلية دم وفي الكافي  
الحاكم الذي يوجب كلام محمد بكه لان يمشي الشعري طوافه او يتحدث ايميع او يشترى فان فعله لم يفسد طوافه ويكره ان يرفع صوته  
بالقرآن فيه ولا لباس بقراته في نفسه انتهى وفي المتن نحن اني صنفته حمة الله لا ينبغي للرجل ان يقرأ في طوافه ولا لباس بذكره وصححه  
في التبيين بان الذكر افضل من القراءة في الطواف وليس ينبو عادة كالحاكم لان لباس في الاكثر سخافات الاولى ومنهم من  
يفصل في الشعر بين ان يعزى عن حمده او ثنائه فيكره والا فلا وقيل يكره في الحالين كما هو ظاهر جواب الرواية والتحليل ان يركب  
صلى الله عليه وسلم هو افضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل انكر وهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان اولى واما  
كرهية الكلام فالحمد والثناء لا يحتاج اليه بقدر الحاجة ولا لباس بان يفتي في الطواف ويشرب ما مان احتياجا اليه ولا يلزم حاله الطواف  
في طواف القدوم ومن طاف راكباً او محملاً او مري بين الصفا والمروة كذلك ان كان يقدر حجاز ولا شئ عليه وان كان غير قادر  
فناداهم بكعبة يعبه فان رجع الى ابيه بلاعادة فعلية دم لان الشئ واجب عندنا على هذا الفصل المشكك وهو كلام محمد وما في  
قمتا دي قاضي خان من قوله الطواف ماشيا افضل من سائر او محمول على النافلة لا يقال بل ثمن في النافلة ان تجب بعدة لانه  
انما اشترع فيه وجب فوجب المشي لان الفرض ان شرعه لم يكن بسنة المشي والشرع انما يوجب بالشرع فيه ولو طاف رجلا  
لعذر اجزائه ولا شئ عليه وبلا عذر عليه الاعادة او الدم ولو كان الحامل محملاً اجزاء عن طوافه المتوقت في ذلك الوقت فمضاه  
كان او سنة قبل لان ان يقصد حل المحمل فلا يجزئه بغيره على ان نية الطواف الواقع جزاء فك ليس شرطاً بل الشرط ان لا يوجب  
شراً آخر ولذا لو طاف طالبا لعزيم او باربا من عدو لا يجزئه بخلاف الوقوف بعرفة وسنة كذا الفرق ان شاء الله في الفصل الثاني  
والحاصل ان كل من طاف طوافاً في وقته وقع عنه بعد ان ينوي اصل الطواف نواه بعينه او لا او نوى طوافاً آخر لان النية تعتبر  
في الاحرام لانه عقد على الاداء فلا يعتبر في الاداء فلو وقع من غير طواف وقع عن العمرة وان كان حاجا قبل يوم النحر وقع للقدوم  
وان كان قارنا وقع الاول للعمرة والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر اذا طاف فهو للزيارة وان طاف بعد نازل للنفر  
فلمصدره ولو كان نواذ لم يطوع قيل لان غير هذا الطواف غير مشروع فلا يحتمل الى نية التعيين ويلغو غير ما كسرهم رمضان  
وحتمت الى اصليها وتحقيقه ان خصوص ذلك الوقت انما يستحق خصوص ذلك الطواف سبباً في حرام  
عبادة فيقتضت وقوعه في ذلك الوقت فلا يشرع غيره كمن سجد في احرام الصلوة ينوي سجدة شكر او نفل او تلاوة  
عليه من قبل تقع عن سجدة الصلوة لذلك الاستحقاق فكان مقتضى هذا ان لا يحتاج الى نية هذا السجدة الصلوة  
لكن لما كان هذا الركن لا يقع في محض احرام العبادة الذي اقترن به الكنية بل بسبب الخلال الكثر وجب له اصل النية  
دون التعيين لانه لم يخرج عنه بالكيفية سخافات الوقوع بعرفة واعلم ان دخول البيت تحب لم يؤذ احد ائمتنا وخول عليه السلام

ما شرع الامرة في طواف بعد رمي وسجل ركعتين بعد هذا الطواف لان ختم كل طواف ركعتين فضا كان الطواف او قل لما ينطق بالقبول  
 له السلام لكن بالحاق السابق اذ هو الحاق الطواف لانه آخر عمل في حق النساء قال ان هذا الطواف هو للفرقة بين الحج وهو ركعتان فيه اذ هو المأمور به  
 في قوله تعالى والفرقة بين الحج والعمرة وهو الطواف بالاضافة وطواف يوم النحر ويوم عرفة فاحذر من هذا الايام لما بينا انه مذكور في ما ذكرنا من غير ان  
 يجزئ في ذلك من باب التحايات ان شاء الله تعالى قال ثم بعد ذلك من بعد رمي الجمرات والى الله المصير فاحذر من هذا الطواف بالاضافة وطواف يوم النحر ويوم عرفة فاحذر من هذا  
 وهو مضمع عنه فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر وهي الجمرات الثلاث فليست بالركعة الاولى من ركعتي الفجر فليست بالركعة الاولى من ركعتي الفجر  
 وتقف عند هاتركم في ذلك وتقف عند هاتركم في ذلك وتقف عند هاتركم في ذلك وتقف عند هاتركم في ذلك وتقف عند هاتركم في ذلك وتقف عند هاتركم في ذلك  
 السلام مفيد وتقف عند الجوفين في المقام الذي يقف فيه الناس ويحج الله ويحج الله ويحج الله ويحج الله ويحج الله ويحج الله ويحج الله ويحج الله ويحج الله ويحج الله  
 وركوعه فيه لقوله عليه السلام لا يؤخر الا بعد ذلك الا في سبب موافق ودعوى من جعلها عند الركعتين والوارد في الركعتين بالركعة الاولى من ركعتي الفجر فليست بالركعة الاولى من ركعتي الفجر  
 للمؤمنين في دعائه في هذا الوقت الذي صلى عليه السلام قال اللهم اغفر للحاج من كل وجه ومن استغفر له الحجاج فليست بالركعة الاولى من ركعتي الفجر فليست بالركعة الاولى من ركعتي الفجر  
 بعد الاذنين وسط العبادة في حال الدعاء في كل ركعة ليس بعد الركعة الاولى من ركعتي الفجر فليست بالركعة الاولى من ركعتي الفجر فليست بالركعة الاولى من ركعتي الفجر

ايا وعمل اسفناه في باب الصلوة في الكعبة وانه دعا وكبر في ثوابه وعن ابن عباس عن عمنه عليه السلام من دخل البيت  
 ونزل في حنة وخرج من سبته مغفورا له رواه البيهقي وغيره وينبغي ان يقتصر بمصلا عليه السلام وكان ابن عمر  
 اخا وخامسا مشي قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلثة اذرع ثم  
 يصلي بوقفي مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتماثل عاكشة رضى الله عنها عجب لانه اسلم اذا دخل الكعبة كيف  
 يرفع بصره قبل السقف يرفع ذلك اطلاقا لا يتعالى وعظما ما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحلف بصره موضع سجوده حتى يخرج منها  
 وكان البيت في زمنه على ستة اعمدة وليست البلاطة المخرجة بين العمودين بمصلا عليه السلام فاذا صلى الى الجدار اربع حدة عليه  
 ويستغفر ويحج ثم ياتي الى الاركان فيحج ويصل ويسبح ويكبر ويسال الله تعالى ما شاء ويلزم الاذن ما يستطاع بطاهرة وباطنة وما تقوله العا  
 من العودة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطله لا اصل لها والمساكن الذي وسط البيت سمي بسمكة سرية الدنيا كيشف احدهم  
 سرية الدنيا عليها فعل من لا عقل له فضلا عن علم وقوله ما شرع الامرة في طواف بعده سمي لانه عليه السلام لما سمي في طواف العرة  
 المرفوعة اعمى عمة القضاء والعمرة التي قرن الى حنة فانه عليه السلام حج قارعا على اثنين في باب القرآن ان شاء الله تعالى قوله لما بينا و  
 لم يقبل لما بينا يعني قوله عليه السلام لم يقبل الطائف لكل سبع ركعتين لانه ذكر هناك وجه التمسك به للوجوب حيث قال والامر للوجوب فحذرك  
 لما بينا شمل جميع المروي مع ذكر من وجه الاستدلال قوله اذ هو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق على ذلك اجماع السليم  
 قوله لما بينا يعني من قريب من قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حلق افاض الى مكة فطاف بالبيت الخ قوله واذا زالت الشمس الخ  
 افاد ان وقت الرمي في اليوم الثاني لا يدخل الالبعد الزوال وكذا في اليوم الثالث وسنبين قوله فيمنب تندي بالحق سلة  
 مسجد الخيف الخ بل هذا الترتيب متعين او ادلى مختلف فيه ففى الناسك لو بدنا في اليوم الثالث الى حجرة العقبة ثم بالوسط  
 ثم بالتي تلى مسجد الخيف فان اعاد على الوسط ثم على العقبة في يوم محسن لان الترتيب سنة وان لم يجد اجزاه وفي المحيط فان  
 كل حجرة ثلاث اعم الاول بالربع ثم اعاد الوسط سبع ثم العقبة سبع ولان كان رمي كل واحدة باربع اعم كل واحدة بثلاث فثلاث  
 ولا يجد لان لاكثر حكم الكل وكذا رمي الثانية والثالثة بعد الاولى وان استقبل منها فمواضيل وعن محمد لم يرمي الحمرات الثلاث  
 فاذا في يومه اربع حصيات لا يدرى من آتين من مير من الاول وسبق قبل الباقيتين لانهما من الاولى فليكن مير من الاولى من الاخرتين  
 ولو كن ثلاثا اعاد على كل حجرة واحدة ولو كانت حصاة او حصاتين اعاد على كل واحدة واحدة ويجزئ لانه رمي كل واحدة بالركعة  
 وبما يصح في الجملة والذي يقوى عندي استئان الترتيب لاقيسته والله سبحانه اعلم بخلاف اثنين الايام كلها للمري والفرق لا يتخفى  
 على محصل لو ترك حصاة من البعض لا يدرى من آتين اعاد على الباقيتين فحسن ان رمي الاولى وجاز والله اعلم قوله وليقف عند ابي عن  
 بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة بقوله هكذا روى جابر الذي في حديث جابر الطويل انه هو القوم لرمي حجرة العقبة ليس غير ذلك  
 لم يعرف في احاديث جابر وحديث ابن عمر الذي في رواه من البخاري وهو قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رمى الحجرة الاولى الخ

**قال** رواه انا كان من الغدير رمى الجمار الثالث بعد رطل الشمس كذا ذلك وان اردان يجعل البئر فقلبي ملكه وان اردان يقبل رمى الجمار الثالث في اليوم الرابع بعد رمى الشمس لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا عسر عليه ومن تأخر فلا عسر عليه من اقل والا فقل ان يقبل رمى ان الشمس عليه السلام صبر حتى رمى الجمار الثالث في اليوم الرابع ولله ان يفر ما لم يطمع الفخر من اليوم الرابع اذا اطلق الفخر لم يكن له ان يقبل رمى الجمار في يومه خلاف الشافعية وان تقدم رمى في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عندنا بحدوده هذا المستحسن واما لا يجوز اعتباره بسائر الايام وانما الزيادة في رخصة الفجر فاذا لم يرضى بها وقت هذه رمى عن ابن عباس م ولا فلهما طهر اثر التخييف في هذا اليوم في حق التوك فلا بد ان يظهر في جازة في الاوقات كلها اذ في خلاف اليوم الاول والثالث حيث لا يجوز رمى الجمار الا بعد الزوال في المشهور من الزيادة لانه لا يجوز تركه فيها حتى ياتي اهل الروي فاما يوم الفجر فاول وقت رمى من وقت طلوع الفجر وقال الشافعية اوله بعد نصف الليل بين كيفية القيوف موضعها وان عليه السلام كان يطيلها راخصا في خارج الميعة في حجة وعمر حيث لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن مع زيادات اخرى وقول في المقام الذي يقف فيه الناس تسعين لمجاورة واقاؤه انه لم يتغير على الناس توارثوا فمأهم عليه هو الذي كان وقال في النهاية تقاير بالمكان الذي يقوم فيه الناس على الواوي والذي صرح به حيث ابن عمر ان يجز في الماوي امامها فيقف ويتخير في الثانية ذات اليسار ما يلي الواوي وكان ابن عمر ينفذ في حديث البخاري وفي حديث البخاري عن ابن عمر انه كان يرمي الجمر الدنيا سبع حصيات يكبر على اشر كل حصاة ثم يتقدم فيسفل ويقوم مستقبل القبلة قريبا ما يطول في دعوا ويرفع يديه ثم يرمي في الوسط كذا لك في اخذ ذات الشمال فيسفل ويقوم مستقبل القبلة قريبا ما يطول في دعوا ويرفع يديه ثم يرمي الجمر ذات القبلة من بين اليمين ولا يقف عندها ولا يقول كذا رايته عليه السلام فيسفل اذا دعا وما يرفع يديه حذر منكبيه قيل انقبط قد سوت البقرة ومن كان مريضا لا يستطيع الرمي يوضع في يده ويرمي بها او يرمي عنه غيره وكذا المعنى عليه ولو رمى بكهشين احدهما بفنائه والاخرى للآخر جاز وكذا لا ينبغي ان يترك الصلوة بجماعته مع الامام سبي الخيف وكثير من الصلوة فيه امام المنارة بخلاف الاجبار قوله فاذا كان في اليوم الثالث من ايام النحر وهو الملقب يوم النحر الاول فانه يجوز له ان يفر فيه بعد الرمي واليوم الرابع آخر ايام التشريق يسمى ايام النحر الثاني قوله لما روي عليه السلام انه روي ابو داود ومن حديث ابن اسحق يبلغ به عائشة رضي الله عنها قالت اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم من ايام يوم حنين صلى الله عليه وسلم يوم النحر ثم مرجع الى منى فحلت بها ليالي ايام التشريق يرمي الجمر اذا كانت الشمس حشره قال المنذري حديث حسن رواه ابن حبان في صحيحه قوله وفيه خلاف السامعي فان عنده اذا غربت الشمس من اليوم الثالث ليس له ان يفر حتى يرمي قال لان المنصوص عليه النحر في اليوم واما يومه اليوم الى الغروب وقلنا ليس الليل وقرئت لرمي اليوم الرابع فيكون خيرا به بالنظر باقيا فيه كما قيل الغروب من الثالث فانه خير فيه بالنظر لانه لم يدخل وقت رمي الرابع وبها اختارنا في ليلته قوله اعتبارا بسائر الايام اى باقى الايام التي يرمي فيها الجمرات كلها وبها الثاني والثالث قوله وبها يذهب ابي حنيفة رحمه الله ومروى عن ابن عباس صنى الله عنها اخرج البيهقي عنه اذا استخ النهار من يوم النفر فدخل الرمي والتعبد والانتفاخ الارتفاع وفي سنة طلعت من عمر وضعة البيهقي قوله الى المثلان من جواز ان يرضى في تركه لم يطاع النحر فاذا طلع منع من تركه سبلا ولزمه ان يقيم في وقته ولا شك ان المعتد في تعيين الوقت للرمي في الاول من ايام النحر وفيما بعد ومن بعد الزوال ليس الا بغيره عليه السلام كذا مع انه غير معقول فلا يدخل وقته قبل الوقت الذي فعله فيه عليه السلام كما لا يفعل في غير ذلك المكان الذي روى فيه عليه السلام واما رمى عليه السلام في الرابع بعد الزوال فلا يرمي قبله وبهذا الوجه يرفع المنذري الى حقيقته لوقته بطريق القياس على اليوم الاول لا اذا قرئت بطريق الدلالة والله سبحانه اعلم قوله بخلاف اليوم الاول اى من ايام التشريق لا ان الثاني منها فانما الثاني من ايام الرمي والثالث منه قوله في المشهور المروي انه قال ابو عمار عن ابي حنيفة رحمه الله قال احببنا ان لا يرمي في اليوم الثاني والثالث حتى تزول الشمس فان رمى قبل ذلك اجزاء وحل الروي من فعله عليه السلام على اعتبار الاصل وجه الظاهر ما قد مر من وجوب اتباع المنقول لعدم المقبولية ولم يظهر اقرحت من فيها تجوز التمسك بالتحقيق بالمقيد به فيه الزيادة

بجسدين

لنى

اول ما لا يرمي

لما روى ابن النبي عليه السلام رجعت للرغاء ان يوازيها ولما قرله عليه السلام لا يوازيها العفة الا مصطنع وكروى حتى تظلم الشمس  
فبليت اصل الوقت كالأول ولا فضيلة بالثاني وقاويل مما روى القليلة الثانية والثالثة وكان ليلة الفجر وقت الوقوف والوقوف  
عليه فليكون وقتا بعد كثره وقد خمدت في خلفه عند هذا الوقت الى غروب الشمس لعله عليه السلام ان اول سكنا في هذا اليوم الذي جعل  
اليوم وقتا لله وهذا يوم غروب الشمس ومن ان يوسف انه غفل الى وقت الزوال والحمد لله عليه فليكن ما وان احسن الى الليل (عنه) ولا يشي عليه محمد بن  
الرياء وان احسن الى الغد وما لا يلا وقت حبس الرمي وعليه دم عند الخليفة لما خبى عن قبة كاهن هبة قال فان رماها الى اجزاء  
تخسول فعل الرمي وكل رمي بعد رمي فلا فضل ان رمية ما شئت او لا من غير النكاح الاول بعد الوقوف ودعوا على ما ذكرنا فري ما شئت  
ليكون اقرب الى التضرع وما ان لا فضيلة مروي عن النبي يوسف وما يروى ان لا يست منى ليلي الرمي لان النبي عليه السلام بات بعد رمي كان يودع  
على من المقام بها ودوات في عرجا من غير ان يروى عن نخله فاشافه لانه وجب للمسلم عليه الرمي في ايامه فليكن منها افعال التي تتركها لا يجب المجازي  
قال وبيد ان يقدم الرجل لقله الى مكة ويقله حتى يرمى لما روى ان كان من منعه يوجب عليه ولا يوجب شغل قلبه واذا غفل الى مكة ولا بالمحسوب

يحتاج اليها بوجوه قوله لما روى انه عليه السلام جف من الرغاء ان يوازيها ليلة الفجر ابن النبي عليه السلام من ابن عباس رضي الله عنهما  
ان النبي صلى الله عليه وسلم فكره ورواه في حديثه عن عطاء مرسله ورواه الدارقطني بسند ضعيف وزاويه واية سناسه  
شاهروا من النهار وحملته على الليالي الثانية والثالثة لما عرف ان وقت رمي كل يوم واحد من النهار استالى الى آخر الليالي التي تتلوها  
فكانت النهار فحمل على ذلك فالليالي في الرمي تامة لليام السابقة لا اللاحقة بليل في السمن اللاحقة عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدر من غنما ابله بغنم فباعهم ان لا يروى الا بحجة حتى تطلع الشمس ويبارى الزمان حتى تفصل  
بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرقه بيني اشتم ان يرتحلوا من جميع بليل ويقول ابن لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس وقال الطحاوي  
سما ابن ابى واو قال ثنا المتفقون ثنا فضيل بن سليمان بن موسى بن جعدة انا كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يوم من ايامه وقطعه يمشي جمع ان يغنيه اربع اول الفجر يسود ولا يروى الا بحجة الا ليعي من غنما من غنم فباعهم فباعهم فباعهم  
ثنا الكجاج عن قيس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه في اشقل وقال لا ترموا الحجارة حتى تقبضوا فاشتمت الجواز بندين  
والغضيلة مما قبله وفي ايامه فليكن من سبوا شيخ الاسلام ان بعد طلوع الفجر من يوم النحر وقت الجواز مع الاسارة وما يروى من سبوا الزمان  
وقت سنون وما بين الزوال الى الغروب وقت الجواز بلا اسارة والليل وقت الجواز مع الاسارة انتهى فليكن من كون محل ثبوت الاسارة  
عند من النذر حتى لا يكون رمي الغنم قبل الشمس رمي الرماح ليلها ليرغم الاسارة وليكن بذلك بعد الترخيس ويثبت وعند القتيبي  
في الرمي من غروب الشمس عن ابى حنيفة الا انه لا يشي في ثبوت الاسارة ان لم يكن بعد قوله ببيان الا فضل لروى عن ابى يوسف  
حكى عن ابراهيم بن محمد قال رمايت على ابى يوسف في منتهى الذي توفي فيه ففتح عينه وقال لربي راكبا افضل ام ماشيا فقلت ماشيا  
فقال خلطات خلطات لكانها خلطات ثم قال كل رمي بعد وقوف فالرمي ماشيا افضل من راكبا لعل به وقوف فالرمي راكبا افضل  
فقلت من غنمه ففما انتهت الى باب الدار حتى سمعت الصرير لموت ففتحت من حرسه على العلم في مثل تلك الحالة وفي قناتى فاني خان  
قال ابو حنيفة ومحمد بن حنبل في الرمي راكبا افضل انتهى لانه روى ركبوا عليه السلام فيه كله وكان ابو يوسف يحل ما روى من ركبوا عليه السلام  
في رمي الحجارة كلها على ان يظهر غله فيقتدى به ويسال ويحفظ عنه المناسك كما ذكر في طوافه راكبا وقال عليه السلام خذوا عني منكم  
فلا ادرى على الاجاج بعد هذا العام وفي انه لم يشره اطلق استحباب المشي قال استحباب المشي الى الجمار وان ركب اليها فلا بأس به والله  
افضل وتظهر وكوتة الا اذا جازنا ركبوا عليه السلام على ما قلنا في كونه مودعا عبادة واداء ما يشاء اقرب الى التواضع والخشوع وخصوصا  
في ذال الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فليكن من الذي بالركوب بينهم بالدرجة قوله خلافه للشافعي فانه وجب لهم قبل  
باية من تركه سميت ليلة من وادان الليلتين ودم ثلث قوله لانه وجب اي ثبت انه يوسعه عندنا ليزم ترك الاسارة على ما قيل  
لفظ الكافي حيث يستدل ابن عباس اشاد ان النبي عليه السلام في ان ميت بمكة ليالي مناسك فليكن في ان لم قال ولو كان في اجا  
لما خسر في تركها لاجل السقاية انتهى فيعلم انه سنة وتوجه صاحب النهاية في حديث ابن عباس في هذا يستدل ابن الجوزي للشافعي على الوجوب قال  
ولو لانه واجب لما احتج لما اذن ابن النبي اذ غنما الفضة منه لم كان مجابا جدا خصوصا اذا انضم اليها الالفراء من جميع الناس

القدرى

١٣

وهو الايطم وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نزوله قصداً لما لا يصح حتى يكون النزل به سنة  
على ما روى انه عليه السلام قال اصحابه انا نازلون عند عندي خيف خيف بنى كنانة حيث تقاسم المشركون فيه على  
مشر كعب بن يشير الى حين هم على هجران بنى هاشم فعرفنا انه نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الطواف  
قال انه دخل مكة وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمي فيها وهذا هو ان الفضل في دوسي طواف الوداع وطواف آخر عند بالبيت

مع الرسول عليه السلام فاستاذن لاسقاط الاسارة اكانت بسبب عدم موافقة عليه السلام مع موافقة فانه اقطع عنه  
عدم الموافقة بل هو جبار لما فيه من اظهار الخيانة استلزامه لسور الادب ذلك انه عليه السلام كان يبيت بمنى على ما قد بناه من حديث عائشة  
رضي الله عنها انه عليه السلام مكث بمنى ليالي ايام التشريق يرمى الجمره اذا زالت الشمس وفي حديث العباس بن عبيد انه ذكره لمصر من ان عمر كان  
يؤوب على ترك البيت بمنى الله سبحانه اعلم بنعم اخرج ابن ابي شيبة عنه انه كان يبيت بمنى ان يبيت احدهن وكذا العتبه وكان يمرهم ان يمشوا  
منى واخرج ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه واخرج ايضا عن ابن عمر انه كان يبيت بمنى مكة واخرج في تقديم القتل  
عن الاعشى عن عماره قال قال عمر رضي الله عنه من قدم ثقله من منى الى مكة ففلا حج له وقال ايضا ثانياً وكعب عن شيبه عن الحكم عن ابراهيم  
عن عمرو بن شعبل عن عمره قال من قدم ثقله قبل الفرج فلا حج له انتهى يعني الكمال قوله وهو الايطم قال في الامام وهو موضع بين مكة و  
منى وهو الى منى اقرب وهذا لا تحريف فيه وقال غيره هو فانه مكة حده غابين الجبلين المستقلين بالمقابر الى الجبال المقابلة لذلك مصعدا  
في الشق الايسر وانت ذاهب الى منى مرتفعاً من الطين الدودي وليست المقبرة من الحصب ويليها فيب الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء ويهيج بهجة ثم يدخل مكة قوله وهذا الاصح يكثر من قول من قال لم يكن قصده ان لا يكون سنة لما اخرج البخاري عن ابن عباس  
قال ليس المحصب بشي انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج مسلم عن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لم يمر منى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انزل الايطم حين خرج من منى ولكن حبست وضربت قبته فبارق نزل وعن عائشة  
رضي الله عنها انه قصده وليس بسنة لانه قصده لمعنى التسهيل روى الستة عنها قالت انا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المحصب ليكون اصح كحرفه وليس بسنة فمن شاء نزل ومن شاء لم ينزل وجه المختار ما نقله المصنف وما اخرج به الجماعة عن اسامة بن زيد قال  
قالت يا رسول الله ان تنزل عندنا في حجة فقال بل ترك لنا عقيل فنزلنا ثم قال نحن نازلون خيف بنى كنانة حيث تقاسمت قريش  
على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بنى كنانة نازلون عند خيف  
بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك ان قريشا وبني كنانة تجالفت على بني هاشم وبني المطلب ان لا يأتواهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا  
اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب انتهى فثبت بهذا انه نزل قصده لمعنى التسهيل فثبت بهذا انه نزل قصده لمعنى التسهيل فثبت بهذا انه نزل  
عليه عند مقامه نزوله بالان الى حاله قبل ذلك اعني حال اخصاره من الكفار في ذات الله تعالى وهذا امر يرجع الى معنى العبادة  
ثم هذه النعمة التي شملت عليه السلام من النصر والافتداع على اقامته التوحيد وتقرير قواعد الوضع الالهي الذي دعى الله تعالى اليه عباده  
ليقتضوا به في بنائهم ومعادهم لا شك في انها النعمة العظمى على امتهم لانهم لم يلقوا من ذلك الموت فكل واحد منهم جدير بتفكيرها  
والشكر التام عليها لانها عليه ايضا فكان سنة في حقهم لان معنى العبادة في ذلك تحقق في حقهم ايضا وعن هذا حصب الحجاز الراشدون  
اخرج مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا ينزلون بالايطم واخرج عنه ايضا انه كان يرمى المحصب سنة وكان  
يصلي الظهر يوم النفر بالمحصب قال نافع قد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخطباء بعده انتهى على هذا الوجه لا يكون كالمثل  
ولا على الاول لان الزادة لم يلزم من زيادتها اشارة المشركين ولم يكن مكة يشرك حاتم حجة الوداع بل هو اشارة المسلمين الذين كان لهم مسلم





الحارثی ان النبی علیه السلام استقی دلو انفسه فشرب منه ثم افرغ ما بقی الدلو فی البئر و یستحب ان یأتی الباء یقبل العتبة

ثم میثرف راجعا الی اهل بیتهم او اذا خرج من کمة یخرج من الثنية السطلی من سفلی مكة للاروی الجماعه الا ان یشری ان علیه السلام کان یدخل من الثنية العليا ویخرج من الثنية السفلی قوله للاروی الی النبی علیه السلام استقی الخ الذی فی حدیث جابر الطویل یغیب انهم نزحوا الی کذا فی مسند احمد ومجموع الطبرانی عن ابن عباس قال جابر النبی صلی الله علیه و آله وسلم الی افرغ من قدره من لبنه و لولاه ان تغلبوا علیها فشرحت یدیه و ما رواه المصیر من انه علیه السلام استقی بنفسه و لولاه انی کتاب الطبقات مرسلانا عبد الوهاب عن ابن جریج عن عطاء بن النبی علیه السلام لما افاض فی نزع بالمدینة یعنی من فرم لم یخرج معه احد فشرب ثم افرغ باقی الدلو فی البئر وقال لولا ان تغلبکم النکسن علی سبائکم لم یخرج منها احد غیری قال فاستدع یوم نفسه الدلو فشرب منها لم یمنه علی نزع احد و قد یجمع ان ما فی ذلک کان یقرب لطواف الوداع و ما فی حدیث جابر و ما معه کان عقیب الطواف الا فاضته و لفظه فاض فی حدیث قال فانما ضی الی البیت فضلی بکمة النظر فانی بنی عبد المطلب یستقون علی زمرهم فقال انزعوا الحدیث و یطهروا الوداع کان لیل کما رواه البخاری عن النسخ بن مالک ان النبی صلی الله علیه و آله وسلم صلی علی کلمة النظر و العصر و المغرب و النشاء و قد رقت له بالحبص ثم ركب الی البیت فطاف به و لکن قد یعکده ما رواه الارزقي فی تاریخ ما یثنی جندی احمد بن محمد بن الولید الارزقي یثنی ان ابن حنیبل عن ابن طاووس عن ابنه ان النبی صلی الله علیه و آله وسلم افاض فی نساءه لیل فطاف علی راحلته یسلم الرکن یحمله و یقبل طرف الحنجر ثم اتی زمرهم فقال انزعوا فلو لادن تغلبوا فشرحت معکم ثم امر بالو فخرج و منها فشرب الحدیث الا ان یحکل علی ان انزعوا ففطن لطواف الا فاضته لیل فاضی معهم علیه السلام و انما سبجاء غسمل

**فصل فی ما رزقهم کثیر النفاية و ترغیبا للعبادین عن ابن عباس رضی الله عنهما قال قال رسول الله صلی الله علیه و آله وسلم**  
 خیر ما رزق علی وجه الارض الماء و زمرهم فیه طعام طعم و شفا رزقهم و شراب علی وجه الارض ما رزقوا به موت یقینة و موت کربل الحارثی صحیح یدق و یثقی لا یبال فیما رواه الطبرانی فی الکبیر و رواه ثقات و رواه ابن جابر ایضا و بریهوت لفتح الباری الموصلة و الراه و زمرهم و آخره ما یثنی و عن ابی ذر رضی الله عنه قال قال رسول الله صلی الله علیه و آله وسلم زمرهم طعام طعم و شفا رزقهم و شراب علی وجه الارض ما رزقوا به موت یقینة و موت کربل الحارثی صحیح و یطعم یغفر الطار و سکون العین اسی طعام شیخ و عن ابن عباس کنا نینهما شبا یعنی زمرهم و کنا نخبز با نفم الخبز الی الی رواه الطبرانی فی الکبیر و مسند صحیح و عن ابن عباس ایضا قال قال رسول الله صلی الله علیه و آله وسلم ما رزقهم لما شرب له ان شرهه تسته شفاک الله تعالی و ان شرهه لشعبک شبعک الله و ان شرهه لقطع ظلمک قطع الله و یی هرته جبریل و سفیاء الدار سمع الی رواه الدارقطنی و سکت عنه مع ان شیخه فیه عمر حسن الاشثانی فی أشه الذی فی المیزان بسکوة مع ان عمر بن الحسن الاشثانی القاضی ابو یحیی قد ضعفه الدارقطنی و جاز عنه انه کذب و لای یأقوال به و یهذه الاسناد باطل لم یروها ابن عیینة بل المعروف حدیثا من روایة عبد الله بن الولید و دفع ان الاشثانی لم یثقی و به حتی یلزم الدارقطنی شرح حاله و قد سلم الذی یثقی من بین الاشثانی و ابن عیینة و لهذا خسر الفتح عنه فیه لکن قد رواه الحاکم فی المستدرک قال ثنا علی بن حشاش و النذل ثنا محمد بن هشام به و زاد فیه و ان شرهه سقیمنا الله قال و کان ابن عباس اذا شرب ما رزقهم قال اللهم انی سأک علفا فاعنا و رزقا و سلم



فكن امرؤى ان النبي عليه السلام فعل بالمتروك ذلك قالوا يلغى ان يصرف وجهه في البيت متينا كما أحسنه علم  
 حتى يخرج من المسجد فذا بيان تمام الحج فصل وان لم يدرك حل الحرم مكة ودوجه الى عرفات ووقف فيها على ما بينا سقط عنه طوافها  
 شرف في ابتداء الحج على وجه يرتقب عليه سائر الافعال فله يكون الاضحية يوم على غير ذلك الوجه ستة ولا يشي عليه بلوكه لانه ستة يترك  
 لا يجب الحياكة ومن ادرك الوقت بعرفة فله ما بين زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يوم النحر فذا ذكر الحج فاول وقت الوقوف  
 الزوال عند الماروي ان النبي عليه السلام وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه السلام من احرك عرفة بيل ففقد ركنه  
 من فاته عرفة بيل فقد فاته الحج فذا بيان اخر الوقت وما كان في ان كان يقول ان ذلك وقت بعد طلوع الفجر بعد طلوع الشمس فليس هو حج  
 فذا ذكر اول وقت بعد الزوال واخاف من ساعته اجزاء عند نالسه عليه السلام ذكر بركة  
 ادانسه قال الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم ماله وهي كلمة تعبير

انهم شربوه لمقامه فحصلت منهم صاحب بن عيينة المتقدم وحن الشافعي انه شرب للبرقي وكان يصيب في كل عشرة تسعة وشرب الحالك  
 كحل البصير وغير ذلك فكان حسن اهل عصره تصنيفا قال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين العسقلاني الشافعي ولا يصحى كم شرب  
 من الائمة لا رونا لوبال قال وانا شربته في طائفة طلب الحديث ان يرتقى حاله النبي في حفظ الحديث ثم تجت بعد مدة تقرب من شرب  
 وانا جد في نفسي المريد على تلك الترتيب فالت رتبة منها وارجوا ان انا ان ذلك منه انتهى وجميع ما تضمنته هذا الفصل غالب من كلامه قليلا

منه من كلام الحافظ محمد بن العتيق المندري والعبد الضعيف يرجو التيسير في شربه للاستقامة والوفاء على حقيقة الاسلام بها قوله كذا روى  
 ابو داود وعن عمرو بن شعيب قال طنت مع جدنا فلما جئنا به الكعبة قلت الاستغفار قال اتعذروا بالند من النار ثم مضى حتى استلم الحجر وقام  
 بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه ذراعيه وكيفية كذا وبسطها بطا ثم قال كذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا روى  
 ابن ماجه وقال فيه عن ابيه عن جده قال المندري فيكون شعيب محمد قد طاف مع عبد الله رافعي وهو منصف بالمشقة ابن العباس وهو  
 بعبد الله بن عبد بن عمرو بن العاص جدهم بن شعيب الا على صرح بتسمية عبد الرزاق في روايته بسند اجد ومنه والماقيين محل المشقة  
 فاسد البصير في شعبة الايمان عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب قال قال ابن عباس عن علي بن ابي طالب قال قال ابن عباس عن علي بن ابي طالب  
 بن كثير عن ابي عن نكرته عن ابن عباس عن ابي عن جدهم بن شعيب وعنه عبد الرزاق قال قال ابن عباس عن علي بن ابي طالب قال قال ابن عباس  
 قال قال ابن عباس عن جدهم بن شعيب ما بين الركن والباب وكذا هو في الوطاطا ومثله حكم المرفوع لعدم استقلال العقل به هذا  
 والمتروك من الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء فقل ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فواته ما دعوت قط الاجاب  
 وفي رسالة الحسن البصري ان الدعاء يستجاب هناك في خمسة عشر موضعا في الطواف وعند البيت وعند الميزاب وفي البيت  
 وعند زمزم وخلف المقام وعلى الضفا وعلى المروة وفي السبي وفي عرفات وفي منزلة وفي منى وعند الحرات وكذا غيره وانه  
 يستجاب عند روية الباب في اعظم الاثر الثاني هو تحت الميزاب يستجاب في البيت فاذن في الفروع التي تحقق في الطواف فارجع اليها

**فصل** خاتمة مسائل شتى من افعال الحج هي عوارض خارجة عن اصل الترتيب وهي تكلوا الصورة السليمة  
 هي بافاده من ابتداء الحج بقوله فان كان منسدا ونوى بليمة الحج الى ان قال فسد اباين تمام الحج قوله لما روى انه  
 عليه السلام وقف بعد الزوال تقدم في حديث جابر الطويل وقال من ادرك عرفة الحج زوا الدار قطنى عنه عليه السلام من وقف  
 بعرفة بيل فقتل ادرك الحج بوفاته عرفات بيل فقتل فانه الحج فليحل بعسرة وعليه الحج من قابل وفي سنده رحمة بن صعب قال  
 الدارقطني ولم يأت به غيره وفي ذكر الحائضين معا ما روته اخر لم تسلم واخرجه الاربعة تقتصر على الجملة الاولى عن عبد الرحمن بن عوف  
 ان ناسا من اهل نجد اتوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعرفة فساووه فامروا بان ياتوا الحج عرفة لمن جاز ليلا حتى قبل طلوع الفجر  
 ففعلوا ذلك الحج الحديث وما اظن ان في معنى الجملة الثانية غير ما بين الامثلة فيحتاج الى اثباته ورواه الحاكم وصححه وعبد الرحمن بن اذكره  
 في الصحابة وروى المندري والنسائي حديثا اخر في النبي عن الوقت وبطله قبل ابن عباس البزلم يرو عنه غير هذا الحديث قوله حج عليه  
 بما روي عنه ما في الحديث الذي استذكره هو قوله عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم ماله

الغريب

وقال مالك لا يخرج من البيت في اليوم وجب من الليل ولكن الحج عليه ما رواه من احتار بعرفة نائم أو مضى عليه ولا يعلم أنها عرفات جازع من الوقوف لا يما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يثبت ذلك بالغاؤه والغرم كركن الصوم بخلاف الصلوة لا يشترط الاتقي مع الإغماء والخضيل بجل بالنية وهي ليست بشرط لكل لكن ومن أغمى عليه فاعل عنه برفقاء جازعاً لا يثبت بوجوه لا يخرج ولا يركب بالبحر عنه إذا غشى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح به إجماع حتى إذا لاقى أو استيقظ أو رأى ما فعل الحج جازعاً أنه لم يحرم نفسه ولا إذا غشى به وهذا لأنه لم يصح بالأذن والدلالة تنفع على العلم جواز الأذن به لا يفرقه كثير من الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف ما إذا غشى به من لم يصح

من حديث عروة بن مضر بن ليس فيه نظر الحج عرفة وهو حديث الذي مجموع به لا لفظ يتحصل من مجموع السحدين وحاصل حجة المصطفى ان فعله عليه السلام كان من الزوال وهو وقت بيانا لوقت الوقوف الذي دللت الإشارة على اقترانه في قوله تعالى فإذا انفضت من عرفات وعلم ان يقال انما يلزم له ما ثبت غير ذلك الفعل فاما إذا ثبت قوله فينا فيه ليصح بان وقته لا يقتصر على ذلك الوقت روي به ان فعله كان بيانا لنية الوقوف والاولى فيه ويثبت بالقول بيان أهل الوقت المباح وغيره يقول ابن عمر للحجاج حين كنت في الشمس ان لا يخرج من البيت الا بعد الصلاة في عرفات فقاموا لا يرى ان لا يستعين الذهاب الى الموقف من ذلك الوقت بل أخرجه جازعاً وقوله قال مالك لا يخرج من البيت الا ان يقف في اليوم جزاء من الليل المحترق في العبادة ان يقال وقال مالك لا يخرج من البيت ان يقف من النهار الا ان يقف جزاء من الليل وهذا لأنه اذا لم يقف الا من الليل احسبه اه عنه والماثل ان يلزم الجمع بين جزاء من الليل مع جزاء من النهار لمن وقف بالنهار وهو بان يقف بعد الغروب ويحارب ففعله عليه السلام ووجه الاستدلال به مثل ما قلناه ومعه في ان اول الوقت من الزوال ويرد عليه من ما رواه وناه عليه من جهة هناك وهو انه قد ثبت قول يفيده عدم تعيين ذلك ويرد عليه البيان كالفعل ففعله بعد الزوال على انه السنة الواجبة وقوله على انه الركن بالقول المذكور مع ترك الوجوب قوله لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف والاشي وان اسرع لا يكون عن قبيل وقوف على ما قرئ في نفسه والوقوف بزواله بناحية الكون بها ولو ناما او مارا لا يعلم انها من لفته قوله هي ليست بشبه ط كل ركن الا ان يكون ذلك الركن مما يتصل عبادة مع عدم اتمام تلك العبادة فيحتاج فيه الى أهل النية وعن هذا وقع الفرق بين الوقوف والطواف فانه لو طاف هاربا او طافا بالارب او لا يعلم انه البيت الذي يجب الطواف به لا يخرج لعدم النية ولو نوى أهل الطواف جازعاً لو عين جهة غير الفرض مع أهل النية لفت حتى لو طاف يوم النحر عن مذروعة عن طواف الزيارة ولم يخرج عن المنزلة ولان الوقوف يؤدي الى احرام مطلق فاعتت النية عند العقد عن الاداء عنها فيه بخلاف الطواف يؤدي بغد التحلل من الاحرام بالحلقة فلا يفتي وجوبه عند الاحرام عنها فيه وهذا الفرق لا ياتي الا في طواف الزيارة لا العسرة والاول بينهما قوله ومن أغمى عليه فاعل عنه برفقاء جازعاً لا يخرج من البيت في اليوم وجب من الليل ولكن الحج عليه ما رواه من احتار بعرفة نائم أو مضى عليه ولا يعلم أنها عرفات جازع من الوقوف لا يما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يثبت ذلك بالغاؤه والغرم كركن الصوم بخلاف الصلوة لا يشترط الاتقي مع الإغماء والخضيل بجل بالنية وهي ليست بشرط لكل لكن ومن أغمى عليه فاعل عنه برفقاء جازعاً لا يثبت بوجوه لا يخرج ولا يركب بالبحر عنه إذا غشى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح به إجماع حتى إذا لاقى أو استيقظ أو رأى ما فعل الحج جازعاً أنه لم يحرم نفسه ولا إذا غشى به وهذا لأنه لم يصح بالأذن والدلالة تنفع على العلم جواز الأذن به لا يفرقه كثير من الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف ما إذا غشى به من لم يصح





يقول عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولو سدلت شيئا على وجهها وجافته عنه جاز هذا روى عن عائشة رضي الله عنها  
لا تستلذذوا بالتحل ولا تفزعوا صوتها بالتلبية لما فيه من الفتنة ولا تعمل ولا تسلي بين الملقين لا يسهل من العورة ولا تحل في ذلك نفسا ولا روي  
ابن عليم السلام على النساء عن الحاق ذواتهن بالتقصير ولا ن حلق الشعر في حقها مثله كحلق الحية في حق الرجال وتلبس من الخيط  
ما لا يملكه الا في لبس غير الخيط كشف العورة قالوا ولا تستلذذوا اذا كان هناك جسم لا تفسد عني مما تراه الرجال الا ان تجد الوضع خاليا  
قال ومن ثمة ما ينفذ من اجزاء صيد وشيئا من الاشياء وتوجه معها ذبا للحج فقد احرمت عليه السلام من قبلها سنة  
تقد احرمت كونه سوق ابيك في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لا يفعل الا من يريد الحج والعمرة واطهار الاجابة قد يكون بالفعل كما يكون  
بالقول فيصير لهم ما لا اتصال النية يفعل حرم خصائص الاحرام وصفة التقليل ان يسط على عنق بن ثوبه قطعة نعل او عروة مودة

روى ابن ابي شيان روى عن رجل من بني السطوع الطوان الاحمر لا يبول في نام من غير حمة محمله اصحابه وهو نام فطافوا به او امرهم  
ان يحمله ويطلبوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم حملوه وهو نام فطافوا به او امرهم حملوه وهو مستيقظ فلم يجز له ان يطوف الطوان حتى نام  
فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روى ابن سماعة عن محمد بن ابيهم اذا طافوا به من غير ان يامرهم لا يجزى ولو امرهم ثم نام حملوه  
بعده ذلك وطافوا به اجزاء وكذلك ان دخلوا به الطوان وتوجهوا به نحوه فنام وطافوا به اجزاء ولو قال لبعض من عنده اشتاجر لي سن  
يلون بي ويحاجني ثم علمت عيناها ولم يفسد الذي امره بذلك من فوزه بل تشاغل بغيره لم يلزمه استحبابه لم يلزمه وهو نام  
فطافوا به على حسن اذا كان على فوزه ذلك لا يجزى فاما اذا طافا ذلك فنام فطافوا به وهو نام لا يجزى عن الطوان ولكن الاحرام  
لازم بالانفراد في القياس في هذه الجملة ان لا يجزى حتى يدخل الطواف ويحسب بغيره في الدخول فيه لكانا احسنا اذا حصل ذلك فنام  
وقد امر ان يحل فطاف به ان يجزى به وحال هذه الفروع الفرق بين النائم والمشي عليه في اشتراط صيرج الاذن وعدمه ثم في النائم  
قياس استحسان اشتجاره لا يشهد المرأة فطافوا بها وفي الطواف اجزاء لهم المراجعة اجزاء المرأة وان نوى الحاملون طليم  
لهم والمحمل ليعمل وقد نوى الطواف اجزاء لمحمول وان الحاملين وان كان نفي عليه لم يجز له لا تقار النية منه ومنهم انا جاز الطواف  
فلان المرأة حين احرمت نوت الطواف فتمت النية وقت الاحرام لانه وقت الفتنة على الاداء والاحتقاق لا الجريان للاجاء  
وقعت على محل معلوم ليس بجاءة فضا اذا حملوا وطافوا لم يزد من الطواف بل طلب غريم لا يجزى بها اذا كانت نوى عليه انهم  
ما طافوا بطوان وانما التوا بطليم الغريم ولم تستقل اليها انما هو فاعلم فلا يجزى بها الا اذا كانت بمقابلة نوت الطواف قوله لقوله عليه السلام  
احرام المرأة في وجهها تقدم في باب الاحرام ولا شك في ثبوتها موقوفها وحديث عائشة اخرجه ابو داود وابن ماجه قالت كان الكركي  
حزينا ونحن مع الرسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا حادفنا سدت احدا انا جابا بها من راسها على وجهها فاذا جابا فزنا  
كشفناه قالوا ولم يستحب ان تسدل على وجهها شيئا وتجاه فيه وقد جعلاوا لذلك عواذكا لثبته توضع على الوجه ويسدل فوقها الثوب  
وذلك له سلة على ان المرأة منهية عن ابدار وجهها للاجانب بلا ضرورة وكذا دل الحديث عليه قوله وتلبس من الخيط ما لا يملكه الا في لبس  
والتميز من الخفين والتفازير لكن التلبس الموزن والمزفر والمزفر قوله او جزاء صيد ما بان يكون عليه جزاء صيد في حجبها بقعة فقلد  
في السنة الثانية او جزاء صيد الحرم شترى بقية به قولها وتوجه بها يداك فاذا دانه لا بد من ثبته التقليد والتوجه معها بنية النسيك  
وما في شرح الطحاوي لو قلنا بنية بغير نية الاحرام لا يصح محرمها ولو ساقها يداها قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاحرام ولم ينفذها  
لما في عاتق الكتب ليعول عليه وما في الايضاح من قوله السنة ان يتقدم التلبية على التقليد لانه اذا قلنا فربما تفسير شارعاني الاحرام وانه  
ان يكون الشرع بالتلبية يجب حمله على ما اذا كان المتقلدا واما قوله لقوله عليه السلام من قلده بغير الحج فربما تفسير شارعاني الاحرام وانه  
في مصنفه على ابن عباس بن عمر قال ثنا ابن نيرة ثنا عبد الله بن عمر بن مافع عن ابن عمر قال من سلك فطافا لم يبع عن سفيان عن  
جبيب بن ثابت عن ابن عباس قال من قلدا وجل او شر فطافا لم يبع عن مافع عن ابن عمر قال من سلك فطافا لم يبع عن سفيان عن  
نفت احرمت وورد معناه مرفوعا اخرجه عبد الرزاق ومن طريقه البزار في مسنده عن عبد الرحمن بن عطاء بن ابي السيرة

عبيد



وقال الشافعي من اهل خاصة لقوله عليه السلام في حديث الجمعة فالسجدة المستحبة كالمسح في بيته والذبيحة كالمسح في بيته فصل بينهما ولنا ان البدنة تنبئ عن البدانة وهي النضامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا يخرج كل واحد منهما عن سبعة والصحيح من الرواية في الحديث كالمسح في جرد راء الله تعالى اعلم بالصواب

باب القرآن

تلقوا عا وفي هدي المتلوع الملم يذكرك ولا يبرئ منه الا بصير محرم ما ذكر ابو اليسر دم القرآن يجب ان يكون كالمسح وجه القياس ظاهر وحاصل وجه الاحتسان زيادة خصوصية هدي المتلوع بالوجه اليه توجه الى ما فيه زيادة خصوصية بالوجه حتى شرط لذكره الحرام ويقتضي بسبب سقوط الاحرام فلما ظهر اثره في الاحرام انما يظهر في ابتداءه نوع اختصاص وهو ان بالوجه اليه منع تصد الاحرام بصير محرم بخلاف غيره لانه قد يجب بالحياتية وان لم يصل الى مكانه ويخرج قبل مكانه ولم يظهر اثره شرعا في الاحرام اهلا قوله وقال الشافعي ان في هذا حديث في منهجه لفظ البدنة اما في انه من هدي المتلوع كذا كان او لا فنقلنا نعم ونقلنا كلام اهل اللغة فيه قال الخليل البدنة ناقة او بقرة تهدي الى مكانه قال النووي هو قول اكثر اهل اللغة وقال ابو جهرى البدنة ناقة او بقرة واما في انه في اللغة كذا كان اتفاقا ولكنه هل هو في الشرع على المفهوم منه نعم لم ينقل عنه او لا فنقلنا نعم وقال الشافعي لا فافاد اطلب من المكلف بذمة خرج عن العتق بالبقرة كما يخرج بالجزور عنه لا يخرج الاباء الجزور له قوله عليه السلام من غتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى فكما قرب بذمة ومن راح في الساعة الثانية فكما قرب بقرة الحديث متفق عليه فنقلنا المصداق الصحيح من الرواية في الحديث كالمسح في جرد راء الله تعالى اعلم بالصواب

متفق عليها ورواية الجزور في مسلم فقط ونقلنا ان عليه السلام قال على كل باب من ابواب المسجد ملك كتيب الاول فالاول مثل الجزور ثم مضى الى مثل البقيعة الحديث بل الجواب التحصيل من باسهم فاضل لا في الفيل في الدخول باسم عام في غاية ما يلزم من الحديث انه اراد بالاسم في الاول وهو البدنة مخصوص بعض بالصلح له وهو الجزور لاكل ما يصدق عليه بقية عطاء البقرة لمن راح في الساعة الثانية في مقام اظهار التفاد في الاجزالات في المنارعة وانه لا يستلزم انه في الشرع خصوص الجزور الا ظاهر انما على عدم ارادة الاخص بخصه بالانتم لكن بايزد المفضل الحكم بهتقال لفظ في خصوص بعض ما صدق عليه مع الحكم بقاء ما استقر له على حاله اهل من الحكم بطله عنه بسبب اشتغال من الاستغالات من غير كثره فيه عند تعارض الحكمين ولزوم احسدها مع انه قد ثبت من لسان اهل الحديث الذي يدعي نقضه اليه خلافه في حديث جابر كنا نتجلبب ربة عن سبعة فقيل في البقرة فقال وهل هي الا من البدن ذكره سلم في صحيحه فخرج اشترك جماعة في بدنة فنقلنا ما احدهم صاروا محرمين ان كان باهر البقعة وساروا عنها ويستحب التجيل والصدق بالجل لانه عمل في الكراهة وبما ياه غايه السلام كانت مجلدة مقلدة قال علي رضي الله عنه تصدق بجلها فاحطماها وتقليد من التجيل لان لا تذكرني البقرة ان الاني الشاة فانه ليس بسنة على ما ذكره المعتمد رحمه الله

باب القرآن

الحرم ان افرد الاحرام كالحج فمفروا كالحج وان افرد بالعمرة فانما في الشرح او قبلها الا ان وقع اكثر اشياء طوعا فيها او لا انما في مفرد بالعمرة والاول ايضا كذا كان ان لم يحج من عامه او حج والملم بالابنية بالاحياء واج لم يلزمها بالابنية بالاحياء فمتنع وساقى مني الامام الصحيح ان شاراه تعالى وان لم يفرد الاحرام او احدهم لم يحرم بها معا او داخل احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة اربعة شواطئ تقارن بلا اسارة وان داخل احرام العمرة على احرام الحج قبل ان يطوف للعمرة ولم يشروط ان لان القارن من مني الحج على خمسة في الافعال فينبغي ان ينيب ايضا في الاحرام ويوجبها معا فانه مخالف لاساءة من ان ينيب الافعال انما لم يلف شوطا فان لم يحرم











والقرآن ذكر في القرآن لان المراد من قوله تعالى والقرآن الحج والعمرة للذان يحرم بهما من ذبوا على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل منعه من فعل الاضحية  
واستداهما اخرهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك القنم فكان القرآن اولى من ذبوا قبل الاضحية وبيننا وبين المشايخ  
بناء على ان القادري عندنا طوافين ويسعى سعيين وعنده طواف واحد وسعي واحد **قال** وصفة القران ان يهل  
بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول عقيب الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فبشره بهما وتقبلهما معاً لان القران هو الجمع بين الحج  
والعمرة من قولك قرنت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما وكذلك اذا دخل حجة على غيره قبل ان يطوف لها اربعة اشواط لان الجمع قد تحقق  
اذ لا يكون منها فانه متى عزم على احدهما يستل التيسير فيه بما هو قديم العمرة على الحج فلهذا كان يقول لبيك بعمرة وحج معاً فلهذا بدأ بأفعال العمرة  
فكان لك يبدأ بها وان اخرج ذلك في الدعاء والتلبية كالتسليم لان الواو للجمع ولو دوى بقلبه ولم يذكر في التلبية لانه اعتباراً بالصلوة  
في الافراد على القران لانها غير محصورة لا مقدار لكل منك قد رتبها فيجوز زيادة تكبيرة من قرن على من افرز كما يجوز قلبية ولو لم يفرق فمقصود  
الالتسك فهو في نفسه غير عبادة وان كان قد يصير عبادة بنية التمسك به فلا يبعد ان يعتبر نفس التمسك الذي هو اقل شغل افضل من الاكثر  
سفر المحبوسية فيه اعتبر الشارع فان ظهرنا عليها والاطمئنا بالانضائية بعد اوقافنا الانضائية بالعلم بان قرن طمأنينة لمن لم يكن ليعبد الله تعالى  
بهذه العبادة الواجبة التي لم يقع له في عمرة الامرة واحكاماً كل وجه فيها وحلق خرمج عن العبادة فلا يوجب يادركه الزيادة انضائية بالمستل  
فيه كما قلناه فيما قبله ولم يقصد بما روى اى بالرضعة فيما روى القران رضعة لم يضح لفي قول الجاهلية العمرة في الشهر الحرام من غير الجوارح كان يجوز  
الشرع اياها في الشهر الحرام حتى الاحتياج الى وقت آخر البنية رضعة استقاطا كان فمنه فان رضعة الاستقاط هي العمرة في هذه الشريعة حيث  
كانت نسخا للشرع المطلوب فضله واقل ما في الباب ان يكون افضل لان في فعله بعد تقرر الشرع المطلوب طمأنينة ورفض هذا المطلوب فضله  
وهو القوي في الادعاء والقبول من مجرد اعتقاد حقيقة وعدم فعله وهذا من الخصوصيات وكثير في الشرع من فضل الله تعالى شيئا او امتنع  
ولا حول الا قوة الاباء العظمى قوله والقرآن ذكر في القرآن جواب عن قول نالك للتمتع بذكره في القرآن ولا ذكر للقران في حيث قال  
بلى فيه وهو قوله تعالى واتوا بالحج والعمرة بعد على نار ونا من قول ابن جرير رضي الله عنه انها من حرم بها من ذبوا على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من الحلافة فيفسخ كذا التمتع بذكر القران لانه نوع منه فذكره وذكر كل من انواعه ضمنا وقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج على هذا معناه من تمتع بالعمرة  
في وقت الحج مرتقا غاية الحج وسواء قلنا انها كانت ممنوعة عند الجاهلية في الشهر الحرام تعظيما للحج بان لا يشرك معه في وقت شيئا فلما اجازها الفرض  
حل عباده فيه كان توسعه ويسير لما فيه من استقاط مودة سفر آخر او صبر الى ان ينقضي وقت الحج وكان الا في بيئتهما بغيره الترفيع بهما في وقت الصلاة  
قوله وعنده انما واحد الحج فلما كان في الجمع بينهما نقصان افعال للافعال البنية الى افراد كل منهما كان في من الجمع قوله عقيب الصلوة استل  
على ما قدمناه قوله والقرآن في معنى التمتع وعلى ما قلناه في قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فبشره بتقديم العمرة في القران بنظم الآية الابا لكان  
قوله لقوله عليه السلام فملت العمرة في الحج الى يوم القيمة تقدم غير مرة وقت دم من حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين انهم سئلوا  
خطاب طوافا واجدا لما ثم قال هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاب المص بقول ولما انه لما طاف يحيى بن يعرب وطوافين  
وسعى سعيين قال له عمر بن الخطاب لم يركب سبيلك ثم حل الدخول على الدخول في الوقت وذلك ان طوافه غير مزداد الوقت قافوا الا كان دخولا  
في الحج غير متوقف على نية القران بل كل من حج يكون قد حكم بان حجة تضمن عمرة وليس كذلك اتفاقا بل ان يراود الدخول وقت  
او تدخل لافعال بشرطية القران والدخول وقتا ثابت اتفاقا وهو محتمل وهو مستر وكل الظاهر فوجب الحمل عليه بخلاف المحتمل الآخر  
لان مختلف فيه ومخالف للمعهود المستقر شرعا في الجمع بين عبادتين وهو كونه بفصل افعال كل منهما الا ترى ان شغفه المطلق لا يثبت  
اذا احسدم لها بجملة وحيدة وانت خير بان هذا الجواب متوقف على صحة حديث الشعبي بن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكره المصنف  
متدناه من صحيحه في ادلة القران انما نصه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اطلبتموها فقال عمر بن الخطاب لم يركب سبيلك وفي رواية ابى داود والنسائي  
عن النبي بن معبد قال كنت رجلا اعرايا فاصليا فاصليت فاقبت رجلا من عشيرتي يقال له هذيم بن ثعلبة فمستلث يا اخاه في حرمين  
على الجهاد واني وجدت الحج والعمرة كمتينتين على كيفة لي بان ارجع بينهما فالتفت لي الجاهل فخرجت من البيت فالتفت

هذه







فليس يقيد به النقص اذ قد دخله النقص فلا يتبادر منه ما يجب عليه ولا يردى به ذلك العزم بل لا بد ان لا ينكح ما يشاء والنقص خصه  
 بوقت الحج وجواز عدمه على الاصل ومع ذلك انما امره بوقت الحج انما هو على ما عليه من ان يفتي في ذلك انما هو على ما عليه من ان يفتي في ذلك  
 وانما العزم بالوقت لا بد من عليه اذ هو على ما عليه من ان يفتي في ذلك انما هو على ما عليه من ان يفتي في ذلك  
 انما العزم بالوقت لا بد من عليه اذ هو على ما عليه من ان يفتي في ذلك انما هو على ما عليه من ان يفتي في ذلك  
 وسقط عنه عدم القرآن لا لانه لما لم يقف في ذلك انما هو على ما عليه من ان يفتي في ذلك انما هو على ما عليه من ان يفتي في ذلك

باب التمتع

التمتع افضل من الاخر وهو على الحقيقة وان لا خلاف في ان التمتع سنة واقدم منه والتمتع سنة واقدم منه والتمتع سنة واقدم منه  
 حال التمتع تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فبضحية او بقرة او كبش او شاة او نعجة او ماعز او كبش  
 قائمة مقام الهدى عند العزومة والثاني مسبب عن النفس الا اذا رضى وقبضه بشرطه وبه الجهر عن الهدى لما عرفت من ان المأمور لو اتى به كان  
 يثبت له بصفة الجواز وانتفاء الكراهية بنفس الايتان به فلم يكن حاجته الى ذكره بل والاقى به جواز الفراق قبل الرجوع فقد راقى به في وقته بنفسه  
 قوله في تقييد الهدى بالهدى اشهد عن عموم قوله لا يملك الهدى في يومه الا ان التمتع سنة واقدم منه والتمتع سنة واقدم منه  
 المطلق لما لم ينع عنه قوله لا يملك الهدى في يومه الا ان التمتع سنة واقدم منه والتمتع سنة واقدم منه  
 الى الاول لان دخول النقص انما يعرف بالهدى فهو المقيف في غاية ما هناك ان يكون تقييد الهدى بعد دخول النقص للهدى عنه وعلى هذا فالاول  
 ابدال الوباء في حال تقييد النقص في ذلك النقص في هذا ما في البخاري عن عائشة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالاهما رجس في ايام التشرع  
 ان تفسر من الامن لم يجد الهدى قبل وفده شيئا لم يمس به قال الشافعي ويضمن ان ابن شهاب يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهما قالاهما رجس في ايام التشرع  
 البخاري في التماس كلام ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالاهما رجس في ايام التشرع فان لم يجد الهدى في يومه فبضحية او بقرة او كبش او شاة او نعجة او ماعز او كبش  
 بوضع دفع لم يعارض الهدى العام في ما ذكرته في ذلك شهره على ان التمتع سنة واقدم منه والتمتع سنة واقدم منه  
 وانما ذكره الشافعي بلا غلو غير موقوف على ما علم لم يمس به فبضحية او بقرة او كبش او شاة او نعجة او ماعز او كبش  
 العزم حتى يثبت بوقت الهدى والهدى وهو من ان ما قبله ليس وقتا للوقوف فحاوله بها كما لا يغيره قوله لا يمس به فبضحية او بقرة او كبش او شاة او نعجة او ماعز او كبش  
 الى حقيقة انه لا بد من الجواز الامن فبضحية او بقرة او كبش او شاة او نعجة او ماعز او كبش  
 ما هو من خصه بيات الشئ مقامه انما هو على كون ذلك الشئ مطلقا بما مر به وبهذا القارن ما هو بطلب الوقوف بوقت قبل فقال النصف  
 منه ما مر به بالرجوع ليرتب الاصل على الوجبة المشروعة فالأول ان الوجبة مقام نفس الوقوف لا بد من ذلك التقييد بامتناعها لاثبات المعنى  
 بسلاطون الجمعية على ما هو من ظاهر الكتاب وكذا اذا وقعت بعد ان طاف ثلثة اشواط فادبر عن الحجر ولو كان طافا برة اشواط لم يصير انصافه  
 بالوقوف وانما يوم التمر وهو قارن بان لم يطوف التمر من حيث لم يمس به بل طاف ورمى يدي عن حجة ثم وقف بوقت لم يكن انصافه  
 وكان طوافا وسعيه لما وجوبه بل يطوف الحج في كل وقت في كل وقت الزيادة ويسعى بعده وهذا بناء على ما تقدم من ان المأني به اذا كان من جنس  
 ما يتلبس به في وقت يصح له يصرف الى ما هو تلبس به وعن هذا قولنا لو طاف ورمى الحج ثم طاف بسعى للعمرة لاشي عليه كالاول  
 عن العمرة والشافعي من الحج به ما لم يكن سجد في الصلوة بعد الركعة يدي سجدة تلاوة عليه الصلوة الى سجدة الصلوة والله سبحانه اعلم  
 باب التمتع قوله لا يملك الهدى في يومه الا ان التمتع سنة واقدم منه والتمتع سنة واقدم منه  
 ان ما ذكره في فصل خصه بما في عبادة فخرية لم يفعلها الا مرة واحدة في عمره ثم رانا المعنى الذي به كان القرآن في فصل متعلقا  
 في التمتع دون الافراد فيكون الفصل سنة وذلك المعنى هو ما يلزمه كونه جمعا بين العبادتين في وقت الحج من زيادة التحق بالادعاء  
 والقبول للشرع النسخ لشرع الجاهلية في المطلوب رفقة ثم في الوقتين يوجب دم الشكر على امرين احدهما اطلاق الاوقات  
 بالعمرة في وقت الحج حتى خفت الوردية بالنسبة الى لزوم التشرع في آخر التلاوة الثانية بعد قضاء الافعال لشيء آخر من ادنى كل

في القدر بعد هذا









وليس لأهل مكة قطع ولا تخلفان وإنما لهم لأخر خاصة خلافا للشافعية

ما قلنا من سند ذكر من الكتب المعتمدة عن بعضهم ان فيا بعد الحلق البذية والشاة ايضا بالجماع وعن بعضهم البذية فقط ونسبوا الى  
منها ثم شيخ الاسلام قد لا يسم الدم الواجد فيه الجماع وتقال ان في الجماع بعد الوقوف شاتين من السجود من ان يكون اجر العمة  
بعد الوقوف وجب الجماع عليه شيئا او لا فان اوجبته لزم شيئا او لا وجب والماشمول انما هو قوله وليس لاهل مكة قطع  
ولا اقران تحمل في الوجوب اي ليس يوجد لهم حتى لو اجرهم كي يمسحوا او بها او طس في العمة في الشهر الحج ثم حج من مساه لا يكون  
مستحبا او لا فانما هو لا فقه ما استبان في الكتاب من قوله واذا غاب المتع إلى بلدته بقدره من العمة ولم يكن شاقا ولا يجرى لظن  
تبعه لانه لم يلبس باليمن النسيك في الما حجة ذلك سبل المتع فاذا دان في اللام شره الصلح المتع فينتهي لا شفاة وعن ذلك الشياخص  
في قوله فخلات الملكى اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث يمسح لان عمرته وجهته مقيمتان فالوخص القرآن لان المتع منه لا يمسح  
لان لم يلبس بعد العمة ويحمل في الحن كما يقال ليس لك ان تقدم يوم العمر ولا ان تتصل بالصلوة عند الطلوع والغروب حتى لو انك ما  
في الشهر الحج وج من عامه مخرج بينهما كان متعنا ابتداءنا انما يقع على وجه معنى عنه فبما انما لم يدخل مقدمنا من شهره الا بعدم الامام  
لانتحه على اشتراط الوجود المتع الذي لم يتعلق به منى شرا المتع من سبب الشكر ويوافقه ما في غاية الشان ليس لان كنهه متع ولا يستلزم  
ومن متع منهم او قرن كان عليه دم وهو دم جنائيه ولا ياكل منه وضع عن عمره منى الله فانه قال ليس لاهل مكة متع ولا قران قال في التبعة  
بمعنى هذا المتع اجازد اسنادا وعليه دم الجبهه وسند ذكر من كلام الحاكم شرحا حتى من كرم الدم ان لا يتقدم من مقامه طاعة الله المتع فانه كان  
الحكم في اليا مع كرم الدم الجبهه لزم شرب التبعة لانه لا جبر الا لما وجد به نفس الشفان العالم فيجد شرعا فان قيل يمكن كون الذوق لا اعتبار  
في الشهر الحج من الملكى لا المتع منه وهذا فاش من حقيقته المتع من اهل مكة ونازعهم في ذلك بعض الافاقين من الخليفة من قريب وجرى  
بينهم شدة وان سمعته اهل مكة ما وقع في البلد ان من قولنا في العمة في الشهر الحج فوقع رخصة له تعالى الحج اشهر معلوات قيل في بعض وجوهها  
اي الحج اشهر معلوات واللام لا غشقا من فاختفت هذه الاشهر بالحج وذلك بان لا يدخل فيها غيره الا ان العمة دخلت فيها رخصة لانها في  
ضرورة تعدد اشهر العمة نظرنا وهذا المعنى لا يوجد في حق اهل مكة ومن بعضا فهم فقام كمن العمة مشروقة في شهر الحج في حقيقته العمة  
في الشهر الحج في حقيقته العمة المتع في بعض اشهر العمة الذي ذكره غير اياه فطاعة الله في قوله اشافى لما اجاز التمسح الملكى في الظل  
في بعض الاشهر الحج في العمة في الشهر الحج عام فينا اول الملكى في قوله اما المتع فثبت عندنا في حق الملكى انما يتخير في شهر الحج  
ولا يكون له ذلك ولكن لا يردك في شدة التمسح الى آخر ما سنده ان سنده الله تعالى فانما كان اهل مكة على هذا اعتبار الملكى في الشهر الحج  
ان كان الحج العمة فطاعة بالشك وان كان العام بان هذا الذي اعظمه من شدة حيث يخاف من الحج اذا خرج من الشهر الحج في الشهر عام  
فجميع بناء على الحج اشهر العمة الملكى لا الحج العمة فاذا ذكره كسب حج هذا الخلاف منه في اجابة العمة من حيث هو حج العمة في الشهر الحج  
ومنهما وجب ان تشرع عليه لا ذكر الملكى العمة في الشهر الحج حج من عامه بل يتكرر الدم عليه فعلى من يخرج بجماعه ان لا يمسح الا في الشهر  
لا يتكرر عليه لان تكراره لا اثر له في ثبوت مكة فتد فاما عليه دم واحد لا متع مرة واحدة وعلى من منع نفس العمة منه وان ثبت ان المتع  
حرمها انما هو لا فاشي فقط ينبغي ان يتكرر الدم بتكرار الشدة علم انما الشدة ذلك في اهل القليلين ونظره لولا الى التعميمات شل

والحجة عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وكان سره عدا للثلاثة باسقاط احد المسفر في حق الافاق

دخلت العمرة في الحج وميرج منه المكي شرعا لم يشب الا بقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وهو خاص بالحجس متقاضي في  
 فيما واد على الايات غير ان اللاحق ان يقول دليل التخصيص ما يصلح لتقليد يخرج به تقليل الحج مع الحج المتبادر منه انه يحصل الرزق ووقع اشتقته  
 الآتية من قبل تقبله والتمسك او اطال الالتماس فذلك خاص في حق المنع السابق على ما كان ويختص المنع بالافاق والنظر بعينه كالحال  
 والتمسك الموقوف ثم يحسب الحج بعد ما ثبت ان ما من كتابه هذا الكتاب ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من عامة ذلك او لا  
 لان المنع خاص لم يشب اذا انقول من قوله الحج في أشهر الحج من أشهر الحج لا يعرف الا من كلامه بالحج لا يتبعه وكونه ان كان في شريعة  
 ابراهيم وغيره ولم يمتد الى النظر في الآيات ومعه عام مخصوص فان قوله ذلك الحج تخصيص من تمتع بالعمرة الى الحج لا يستقل بمقارن التقدير  
 تعليله بان تجزئه لافاق الحج لرفع الحج كما عرف ومنعه من المكي لعمده والاشكال ان عدم الحج في عدم الحج لا يصلح حجة لرفع الحج لانه اذا  
 لم يخرج بعدم الحج لا يقتضي ان يتعين عليه بدل لما يصلح عدم الحج في عدم الحج ان يجوز له كل من عدم الحجس الحج لانه كما لم يخرج في  
 عدم الحج لا يخرج في الحج فحينئذ يجب عدم الحج لم يكن الا الامر زائد وليس بناسوي كونه في الحج موقفا للعمرة في أشهر الحج ثم الاشكال ان منسوخ  
 العمرة في أشهر الحج للمكي متعين على الاحتمال الاول الذي هو ثبوت في قوله وليس باهل مكة تمتع ولا وان الحج وهو ان العمرة لا تحقق منها  
 لانه اذا لم يتحقق منه حقيقة تمتع اشترط لا يكون منسوخ من التمتع بالعمرة فكان حاصل منع صدره التمتع بالعمرة لا يمنع الحج والحج  
 غير ممنوع منه فتعينت العمرة في رجب انما يتحقق بكونه ما استأنسنا بقتل صاحب التمتع لكن لا يوجد خلاف لتخرج اهل المذهب من  
 ابي حنيفة نحو صاحبه في الافاق الذي يعتمر ثم يعود الى ابيه ولم يكن ساق اليه ثم حج من عامه بقوله لم يطل تمتعه وقصد يحكم بان من  
 شرط التمتع مطلقا ان لا يلزم بالعمرة المماضيها ولا وجود للشرط وقبل وجود شرطه والاشكال انهم قالوا بوجود الفاسد من الامر ولم يقولوا  
 بوجود الباطل شرعا مع ان كتاب المنى كيع الحرام ليس يبيع شرعي يقتضي كلاما ثمة المذهب اولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ وانما  
 لم نسلك في منع العمرة في أشهر الحج مسلك صاحب الابداع لانه بناء على فعمله لم يزم ثبوت على انهم وجود قوله جازي لبعض الوجود ان المراد  
 الحج أشهر الايام للاختصاص بما هو المضمون منه ويقول بل جاز كون المراد الحج في أشهر معاديات فيفيد انه يفعل فيها لاني غير ما هو الاستلزام  
 ان لا يفعل فيها غيره وانما علم قوله والحجة عليه مدار احتجاج الشافعي على ان الحج ترك العمرة في أشهر الحج عام في حق المكي وغيره ومعهم  
 شرعية الحج في حق كل حجاز التمتع للكل وقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام لا يفيده اذ مرجع الاشارة الى المدي لا تمتع  
 فثبت بذلك جواز التمتع لهم بقوله المدي حتى ختم قلنا بل مرجع الاشارة الى تمتع لوصفها بالام وهي تستقل فيما انما ان تفعلوا التمتع لانه تفعلوا بخلاف  
 المدي فانه علينا فلو كان مراد الحج مكان الامم يعني تفصيل ذلك على من لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام فان قيل شرع الحسرة في  
 أشهر الحج عام قلنا ممنوع بل ذلك على قول الذي ردناه على تقديره ايضا لا يفيده الا لا يخرج للمكي الحسرة في أشهر الحج فان اراد الجمهور  
 من العمرة الحج من عامه وهو المعبر عنه بالتمتع بالعمرة الى الحج في النص فهو اول الحسرة ومحل النزاع ثم ان عللنا دليل التخصيص ان  
 قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام بكونه مسلما بالبرهان او انها فلم يكل معنى الاتفاق في حق اهل مكة بشهر عذاني أشهر الحج  
 بخلاف الافاق وتفاضل عن ايجاب الشكر بارة الدم بالنسبة الى الافاق في عهدناه الى كل من اهل باهله من المسلمين حتى اذا

ايدناه

ومن كان داخل الواقيت فلهن بمنزلة الملكى حتى لا يكون له سعة ولا قراب

اذ فاقى في اشراج ثم سجع الى اياه فاقام ثم خرج من غامه لا يكون متمتعاً وصار شرط التمتع المأذون فيه شرعاً لا يلزم بالبله بوزن المأذون الا ان  
 اياه بنية فرق بين كون العود مستحقاً على الافاقى بان كان ساق الهدى او لا فيجعل الامام عمنه مستحقاً العود وشرعاً كونه واجباً على ما علمت  
 به من مقتضاه مع ما قد مضى من ان التمتع باطلاق القرآن للتطهير وانما الاستحباب في عدم القرآن ان يمتنع للارتفاق بالعمرة في اشراج شرط  
 عدم الامام القرآن المأذون اليه ايضاً فيقتضي في الملكى ان حجب سجع الى الكوفة ثم ساجد فاحرم بها من الميقات حتى اشراج ثم فعل ان لا يكون الا ان  
 الشرع لم يستغنى عن المحرم المعلوم من احكامه بل هو خلاف ما ذكره ما نص عليه المصنف بقوله بخلاف الملكى اذ يخرج الى الكوفة في وقت الابل  
 حصص الملكى بالقرآن لانه لا يقع له في مثل هذه الصورة لانه لم يلب بعد العمرة ولو ساق الهدى لان العود غير مستحق عليه مقتضى الاليل ما علمت  
 بل يقتضي ايضا باقوى تامل وجوبه لانه حجب على الافاقى اذ جاءه ولم يتم سجع ورجع من غامه اذ كان في اوجبه على الملكى اذ التمتع بالارتقاء  
 المعنى وانته علمت ان من شرطه وجود الامام به في الاوقات الملم والله سبحانه اعلم وقوله لان سعة وجهته بينا تلتان  
 فكان كالا فاقى قالوا يشير الى ان سجع سعة التمتع منه اذ كان بمكة لا خلا لم يقات احد المسلمين لانه ان احرم بها من احكامه  
 اخل بميقات العمرة ومن اخل بميقات الحج فكذلك فيكونه ويلزمه الرضا ولا يخفى ان ترك الامام من الميقات لا يوجب عتق  
 النسك المعين الا ترى ان افاقيا جاز بالميقات ثم احرم بها ولعلها اذ يكون قارنا ويلزمه دم القرآن مع دم الوقت كما لو حجب على  
 احرامه بل او كى اذ تاملت على ان المانع لو كان في التمتع قرآن كل كى بطريق ان حجب سجع الى اوفى اكل كى التمتع فحرم بمعة ثم سجد خطوة  
 من قبل ارض الحرم فحرم بالحج لكن المانع عام وبسبب ليس الا لآية في القرآن من التمتع وقد صرح بالمصنف في آخر الباب في القرآن من  
 من التمتع فانه قد قيد الجبى وان الملكى بان يخرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل اشراج اما اذا خرج بعد وجوبها فلا قرآن ولانها لما حلت  
 اشراج وهو دخل الواقيت فحدث ما يمنوعنا من القرآن شرعاً فلا يتغير ذلك بخروج من الميقات كذا روى عن محمد وقيل ان لا يتبع سجع  
 خطاب التمتع مطلقاً بل ما دام بمكة فانما خرج الى الافاق ليحق باليه للمعرفة ان كل من وصل الى مكان صار متحاً باليه كالا فاقى اذ قصد بيتان  
 حتى عام حتى جاز له دخول مكة لا احرام وغير ذلك وهل هذه ايكلة الاجماع على ان الافاقى اذ اقدم بمعة في اشراج الحج الى مكة كان احرامه من  
 من الحرم وان لم يتم بمكة الا يواحد اذ اطلق المصنف هو الوجه ذوا ما على ما قد مضى من البحث فلا يصح منه القرآن الجائز لم يفتقن وطس  
 بمكة للزوم شرط عدم المأذون فيه كالتمتع فان قرن الزموم كما لو قرن وهو بمكة لما علمت من ان القرآن مما صدقات التمتع بالنظم القرآن في  
 ويلزم فيه وجود اكثر الاشياء العمة في اشراج الحج لانه التمتع بالعمرة اسهل الحج في اشراج الحج ووجوب الشكر بالدم ما كان الفصل  
 العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القرآن كما هو في التمتع وما عن محمد في من احرم بها وطات للعمرة في رمضان اذ قارن ولا دم عليه فلو  
 به القرآن بالمعنى اللغوى اذ لا شك في انه قرن اى جمع الا ترى انه نفي لازم القرآن بالمعنى الشرعى المأذون فيه وهو الزموم  
 ونفى اللازم الشرعى نفى الملازم الشرعى والحاصل ان النسك المستقرب للدم شكراً هو ما تحقق فيه فعل المشرع المتفق به بالنسخ  
 لما كان في الجائز به وذلك بفعل العمرة في اشراج فان كان مع الجمع في الاحرام قبل كثر طواف العمرة فهو المسعى بالقرآن الا وهو التمتع  
 بالمعنى العرفى وكلاهما التمتع بالاطلاق القرآنى وعرف الصعابة وهو نفي الحقيقة اطلاق اللفظ حصول الرق بهذا النسخ هذا كله على اصول المذهب













وهذا الخوف في الزيت البحت والخل البحت اما الطيب منه كالبنفسج والورد وما اشبههما يجب باستعماله الدم بلا نقاء لانه طيب وهذا اذا استعمل على وجه الطيب ولو دأب به جرحه او شقوق جرحه فله كفارة عليه لانه ليس بطيب في نفسه انما هو اصل الطيب وهو طيب من وجه فيشتغل استعماله على وجه الطيب بخلاف ما اذا تدلى باليد وما اشبهه وان ليس ثوبا محيطا اعطى ماسد يوما كاملا فعليه

من بدنه فانه حكمي بخلافه ثم اعقبه بهذا الاستدلال وفيه نظر فانه ذكره وجه قول ابى حنيفة ببحر حكاية قول الصحابين في لزوم الطيب وقول الشافعي وقال فيه فيجب استعمال اصل الطيب ما يجب استعمال الطيب كغيره من الصيد ومعنى كونه اصل الطيب انه يسلط فيه الاثار كما لو رده المنسج فيصير نفسه طيبا قوله وبهذا الخلاف في الزيت البحت اى الخالص والحل البحت هو بالمهمة الشرح اما طيب وهو ما اتفق فيه الاثار كما لو شرب البنون وهو الياسمين وورق البان والورد فيجب استعماله بالاتفاق الدم اذا كان كثيرا قوله وبهذا اذا استعمال اى الزيت الخالص او المحل لما لم يكن طيبا كما لا يشترط في لزوم الدم بها استعمالها على وجه الطيب فلو اكلها او دأب بها شقوق رجليه او اقطر في اذنيه لا يجب شي ولذا جعل المنفى الكفارة لينتفى الدم والصدقة سخاوات المسك وما اشبهه من العنبر والغالية والكا فوجئت يلزم الجواز بالاستعمال على وجه التدأبى لكنه تخير اذا كان لعذرين الدم والصوم والاطعام على ما ساقى وكذا اذا كان من الطيب هو ما يلزم باكثر منه فعليه الدم وبه تشهد بعدم اعتباره العفو مطلقا في لزوم الدم بل ذاك اذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما ذكرناه آنفا ثم الاكل الموجب ان ياكله كما هو فان جعله في طعام قاطع كالزعفران والافاديه من الزنجبيل والدارجنى يجعل في الطعام فلا شئ عليه نعم ان يكثر كذا كان ياكل السكباغ الاصفه وهو محرم وان لم يطبخ بل غطط بما ياكل بلا طبخ كالمخ وغيره فان كانت راسخة موجودة كره ولا شئ عليه اذا كان مغلوبا فانه كما يستهلك اما اذا كان غالباً منه كالزعفران الحن انص لان اعتبار الغالب عدما عكس الاصول والمعتقول فيجب الجواز وان لم يظهر راسخة ولو غطط بمشروب وهو غالب فعليه الدم وان كان مغلوبا نصبة الا ان يشرب مرارا فان كان المشرب تدأباً يتخير في خصال الكفارة وفي الهبوط فينص اذا احتل كجمل فيه طيب عليه صدقة الا ان يكون كثيرا فعليه دم في فتاوى قاضى خان ان احتل كجمل فيه طيب مرة او مرتين عليه الدم في قول ابى حنيفة يفيد تفسير المراد بقوله الا ان يكون كثيرا انه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المباح لا يلزم مرة واحدة وان كانت طيب كثيرا في الكحل ويشتر بالخلاف لكن ما في الحكم من قوله فان كان فيه طيب معنى الكثرة صدقة الا ان يكون ذلك مرارا كثيرا فعليه دم لم يحكم فيه خلافا لو كان يحكه ظاهر كما هو عادة محمد بن اللهم الا ان يحل موضع الخلاف ما دون الثلث كما يفيد تضييعه على المرة والمرة وما في الكافي المزار الكثير هذا فان كان الكحل عن ضرورة تخير في الكفارة وكذا اذا تدأب به اذ فيه طيب فالزقة بجراحة او شربه بشربا وفي الفتاوى لو غسل بستان فيه طيب فان كان من راسخا اسنانا فعليه نصبة وان ساه طيبا فعليه الدم انتهى ولو غسل برسه بالخطي فعليه دم عند ابى حنيفة ومقال ابو يوسف ومحمد عليه الصدقة لانه ليس طيبا لكنه يقتل الودم وله من لقي طيب مطلقا لمراسخة وان لم يكن زكية فكان كالحماض قتلته لهما وقتل الجناية فيلزمه الدم وعن ابى يوسف ليس فيه شئ واول ما اذا غسل به بعد اليوم الحرام لانه لا يرح لخاص برسه عنه في اخرى الى عليه دين للطيب والتعليق قبل قول ابى حنيفة في خطي العروق وله راسخة وقولها في خطي الشام ولا يرح له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العرق ولو غسل الصابون او حصر لارائة فيه وقولها الاشئ نية لانه ليس بطيب ولا يقتل قوله وان سوا محيطا الخ لافرق في لزوم الدم ما اذا حدث للبدن بعد الاحرام او احرم وهو لا بأس فاما لو ازيلت عذبة بخلاف احتياطه بعد الاحرام بالطيب السابق عليه قبله للبدن







كأنه عظم مقصود بالخلق ان خلق الاطمين او بعدوا عليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالخلق ليدفع الاذى ويحل الحاجة فاشبه العانة  
ذكر في الاطمين الخلق جنات في الاصل النصف وهو البنية وقال ابو يوسف ومنه اذا خلق عضو فعمله دم وان كان اقل قطعاً من امداده  
الصبر والساقي وما اشبه ذلك كأنه مقصود بطريق التدوير فيخلق كل واحد مقصود عند خلق بعضه وان اخذ من شارب فيه فعمله طعام  
حكمه عند ذلك ومعناه انه ينظر ان هذا المأخوذ كغيره يكون من ربيع الخبيث فيجب عليه الطعام بحيث لا يكثر حتى لو كان مثلاً مثل ربيع الزبد يلزمه قوته في ذلك

احتياطاً لان هذه الكثرة مما يحتاج الى اثنائها بدليل لزومها مع الاعذار وقوله لا تدفعه فمقتضى المعادة ان من سلبها المقصود  
كما ورد في اوطيب عظم به يد به سحائل ومسح بفضله وجهه ايضا بخلاف الاقتصار على بعضه فانما يكون غلباً عند قصد مجرأه منسكاً للخلق والامانة  
من غير قصد او الغاية القلة في اوطيب نفسه حقيقة كما في اوطيب في اوطيب الصدقة ثم ما ذكر من ان في خلق ربيع الارسل والريسة  
وما من غير خلاف موافق لغاية كسبه هو المصحح لا في جامعي شمس الائمة وقاصي خان ان على قولنا في اجمع الدم وفي الاقل منه الطعام  
وعن ابي يوسف في اخرى ان في خلق الاكثر الدم وعن محمد بن حبيب الدم يحلق عشرة لانه يقرب به الاشارة الشرعية في مقام الكمال احياناً  
هذا فلو كان اصله على ما في ربيع شعرة فانما فيه صدقة وكذا لو خلق كل راسه ما عليه اقل من ربيع شعرة وان كان عليه ربيع شعرة  
ربيع شعرة لو كان شعرة كماله فيه دم وعلى هذا الجواب مثله فممن بلغت الحية الغاية في الحقيقة وفي مرغبتها في خلق ربيع وارق  
ثم خلق كميته وهو في مقام ذاك فعليه دم آخر ولو خلق راسه وكحيته والبطية وكل بدن في مجلس واحد فدم واحد ان اختلف المجلس فكل  
مجلس موجب شارب فيه عند ما وعند محمد دم واحد وان اختلف المجلس لم يكن له الاول ولقد قدم في اوطيب مثله اعتبره بالخلق في  
مجلس ربيع راسه وفي آخرها اخرجتها في اربعة مجلس ما فيه دم واحد اتفاقاً ما لم يكن له الاول والفرق لهما ان هذه جنات وحيدة  
وان تعدت المجلس لا تتجاوزها وهو الراس هذا فاما في مناسك الفارس من قوله ما سقط من شعرات راسه وكحيته عند الوضوء لانه  
من طعام عن محمد وهو خلاف ما في قاصي خان قال وان شق من راسه او انعه او كحيته شعرات فهي كل شعرة كفت من طعام  
الا ان تزيد على ثلاث شعرات فان لم يخلق عشرة الزم دم وكذا اذا خبز فاحترق ذلك غير صحيح لما علمت من ان القدر الذي يجب فيه الدم  
هو الربع من كل منها نعم في الثلث كفت من طعام وفي خراطة الاكل في حصة نصف صاع قوله لانه مقصود بالخلق ليدفع الاذى  
كثير من الناس للريسة قوله ان خلق الاطمين او احد منها فغاية دم المعروف هذا الاطلاق وفي قاصي خان في الاطمين  
لان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لوجوب الدم والا فالاكثر قوله وقال ابو يوسف ومحمد بن حبيب قولنا ليس بخلاف ابي عبيدة بل  
لان الريسة في ذلك محظوظة عنهما وقوله ان زاد بالساق والصدر والشبهة ذلك تفسير المراد بما هو خض من مودى الماظة يخرج بذلك الراس  
والحيته فان في الربع من كل منها الدم بخلاف هذه الاعضاء والفارق المعادة ثم جعله الصدر والساق مقصوداً بالخلق موافق لما في نحر الاكل  
مخالفت لما في المتوسط فمقتضى خلق مقصوداً بالخلق فعمله دم وان خلق ما ليس مقصوداً فمقتضى خلق شعرة  
والساق وما هو مقصود خلق الراس والاطمين هذا الوجه وقوله لانه مقصود بطريق التدوير فمقتضى ان القصد الى حالها انما هو في ضمن جنسها  
اوليت المعادة تدوير الساق وحده بل تدوير الجميع الى الصليب القدم فكان بعض مقصود بالخلق فمقتضى التدوير الفخذ مع ما فوقه وان الساق  
وقد تقرر على المعادة اوج الاستدلال بفعل هذا الحاجة الى الساق وحده فلما لم يكن ان يجب في كل منها الصدقة واعلم ان اجمع المتفرق في المكان  
كما في اوطيب قوله فان اخذ من شارب او اخذ كلاً او خلقه فغاية طعام هو حكمته عدل بان ينظر الى المأخوذ بالنسبة من ربيع الحية فيجب بحسبها  
فان كان مثل ربيع رجب الزم فيه ربيع الشاة او ثمنها ثمنها وكذا في المتوسط بخلاف هذا قال ولم يذكر في الكتاب ان اذ خلق شارب واما ذكر  
اذا اخذ من شارب فعليه الصدقة فمن الصحابة من يقول ان خلق شارب يلزمه الدم لانه مقصود بالخلق فتفعل الصدقة فيه وغيرهم والاصح ان لا يلزمه

ولفظه الاخذ من الشارب يدل على انه حوالية فيه دون الحلق والسنة ان ينص حتى يوازي الاطراف قال وان حلق موضع المحاجم  
فعليه دم عند الى حيفته موقعا عليه صدقة لا انما يحلق لاجل الجماعة وهي ليست من المحقورات فلماذا يكون وسيلة اليها  
الا ان فيه ازالة شئ من النجس فوجب الصدقة ولا في حيفته موقعا لانه لا يتوسل الى المقصود الا به وقد وجدنا ازالة  
النجس عن عضو كامل فوجب الدم وان حلق رأس محرم بدمه او بغيره اصح فعلى المالحق الصدقة وعلى المالحق دم وقال الشافعية  
لا يجب ان كان بغيره بان كان فاعمال من اصله ان الاكله يخرج المكة من ان يكون  
مؤاخذا بحكم الفعل والنوم ابلغ منه وعندنا بسبب النوم والا كراهة يتلف الماشهد دون المحكم

لا من طرف من اللحية وهو مع اللحية كمنقوع واحد واذا كان لكل عضو واحد الا يجب باءون الربع منه الدم والشارب وان الربع من اللحية  
فيكفيه الصدقة في حلقه انتهى وباني الهلية انما يظهر تقريره على قول محمد في تطيب بعض العضو حيث قال يجب بقدره من الدم ما على ما عرفت  
من حاجة ظاهر المذهب وهو ان الم يجب فيه الدم يجب الصدقة مقدرة بصفه صناع الا فيكفيه شئ فلا يتم على تقدير التفرع على قول محمد  
فالواجب ان ينظر الى نسبة الماخوذ من ربع اللحية معتبرا معها الشارب كما ينبغي وباني المسوط من كون الشارب طر قاسن اللحية بوجها عنصوب  
لا ان ينسب ربع اللحية غير معتبرا الشارب معها فعلى هذا انما يجب ربع قوتية الشاة اذ يبلغ الماخوذ من الشارب ربع المجموع من اللحية مع الشاة  
اذا دونه واذا اخذ الحرم من شارب حلال طعم ما شارقه وله لفظه الاخذ يدل على انه سنة فيه وول الحلق شئ الى خلاف ما ذكره الطحاوي  
في شرح الآثار حيث قال القس حسن تفسيره ان يقص حتى ينقص عن الاطراف وهو كسائر الفرق المتقى بالجلدة واللم من لشفة وكلام المعص على ان يحاذ  
ثم قال الطحاوي والحلق حسن وبنا قول أبي حنيفة وباني يوسف ومحمد والمذهب عند بعض المتأخرين من شاة نعم ان سنة القس انتهى  
فالعلم ان حكم كون المذهب القس اخذ من لفظه الاخذ في الجماع الصغير فنوعا من الحلق لان الحلق اخذ والذي ليس اخذ هو النقص فان ادعى  
انه المتبادر كاشرة استمار فيه منعاه وان لم فليس المقصود في الجماع هذا بيان ان السنة هو نقص او لا بل بيان ما في ازالة الشعر  
على المحرم الا يرى انه ذكر في الابطاحاق ولم يلزم كون المذهب فيه ستان الحلق فعلم ان المقصود ذكره بالنيية الا ان المذهب طر  
حسنات لتعيين حكمه واما الحديث وهو قوله عليه السلام من الحلق النجاس والنجس الشارب لتعليم الاطراف وقت الاباط  
فلا ينافي ما يريده بلفظ الحلق فان المراد منه المباعدة في الاستتال عملا بقوله عليه السلام في الصحيحين احفظوا الشوارب وهو المباعدة  
في القلع وباني شئ حصل من المقصود غير انه بالحلق بالمعنى اليسر لم يقصه وقت يكون بالمقصود ايضا مثله وذلك  
بسما من يصنع منها فقط للشارب فقول الطحاوي الحلق حسن من القس يريد القس الذي لم يبلغ ذلك البالغ في المباعدة فان عيب  
الصل الضامة قصا كمنه قص علاقته قوله لانه لا يتوسل الى المقصود الا بغيره اذ لم ترتب الحجامة على حلق موضع المحاجم  
لا يجب له لانه اذا كان كونه مقصودا وانما هو للتوسل به الى الحجامة فاذا لم تقصه الحجامة لم يقع وسيلة فلم يكن مقصودا ولا يجب  
الا الصفة وعبارة شرح الكثر وضحة في ذلك حيث قال في دليلنا ولا في قليل من لا يجب له لانه اذا حلقه لغير الحجامة  
وفي دليله ان حلقه لم يحتاج مقصودا وهو المعبر بخلاف الحلق لغيره فظهر ان الترتيب الصالح في وجوه قولها عبارة شرح الكثر بخلاف  
تركيب الكتاب حيث قال الحجامة ليست بمنقورة فلماذا يكون وسيلة اليها فانه يفيد نفى خطا هذا الحلق للحجامة او القس الحجامة الا  
للحاجة الى تنقيس الدم فلما يكون الحلق مظهرا ولا يلزم في اليسر لا عدم وجوب الصدقة عينا بل تخيير من ذلك والصوم وليس المقصود  
بنا بل لزوم القس عينا بمعنى عدم دخول الدم في كفارة هذا الحلق خلافا لابي حنيفة وعدم الخط لا يستلزمه وقوله  
في وجه قول أبي حنيفة وقد وجدنا ازالة النجس عن عضو كامل يريه ان هذا الموضع في حق الحجامة كامل قوله وان حلق رأس  
محرم الفاعل من غير المحرم لان الفاعل كل ما مثل ان يغتسل اياه بالحناء فان اذ من بريت وان لبس ثوبا يخطى اذ  
عظمى به المحرم بدمه ما صرح به في اول الباب وقال في تطيب المحرم وهكذا قال بعده وكذا اذا كان الحلق حلا لا يستلزم الجواب

وقد قرر دسببه وهو ما زال من الراحة والهيئة فيلزمه الدم جعاً لظروف المضطر حيث يتصور ان كثرة خذالك سعادته وههنا من العباد  
 فكل واحد من المحلوق رأسه على الحلق كان الدم انما لزمه بما زال من الراحة فصار كالمغروس في حق العرق فكذلك كان الحلق حلاً لا يختلف  
 الجواب في المحلوق رأسه واما الحلق فله الصدقة في شئلتنا في الوجهين وقال المشافعي في كذا شئ عليه وعلى هذا الخلاف  
 اذا حلق المحرم رأسه حلال لم يكن معني كذا اتفاق لا يتحقق بحلق شعر غيره وهو الوجه طمان انزاله ما يمتنع من بدن الانسان من  
 محظورات الاحرام لا يستحقه الايمان بمنزلة نبات الحرم فلا يفتقر الحال بين شعره وشعر غيره الا ان كمال الجناية في شعره

في المحلوق رأسه الا ان تعيين المحلوق به شئ من اختلاف الجواب غير مفيد والحاصل ان الامان يكون ما يحرم او حلالين والمحالين محرم  
 والمحلوق رأسه حلال الا قلبه في كل الصور على الحلق صدق الا ان يكون حلالين على المحلوق ومما لا يكون حلالاً لا يتغير فيه المكان  
 بغير اراوته بان يكون كذا او ما لا لا غير من جهة العباد بخلاف الممنوع فاذ حلق الحلال اس محرم فصار شئ ما استحق الا ان بالاسم ام  
 اذ لا فرق بين لا تعلقوا خشي تعلقوا وبين لا تقصدوا شجر الحرم فاذا استحق الشجر نفسه الا ان خزن فيه العبادة استحق الشجر ايضا الا ان فيه تقوية  
 الكفاية بالصدقة واذا حلق المحرم رأسه حلال فلا ارتفاق الحاصل له برفع ثقت غيره واذ لا شك في تاذي الانسان بقتل غيره فحده من  
 راعي تاذي الراس تشبهها وشخ الشوب لظل الراحة وبما سن غل الجمعة بل كان واجبا الا ان ذلك لتأذي الاذن والى تاذي ثقت نفسه بخرابة  
 فوجبت الصدقة ولهم اجرى الوجه الاول في هذا وقد يمنع بان استحقاق لشعر الا ان انما هو بنسبة الى من قام به الاحرام لعلوا حلقوا  
 فان حلقه لا يتعلقوا للمحرمين فلذا خصصناه الاول بقى ان المحرم اذا حلق رأسه المحرم جميع فيه نفوت الا ان استحقق والارتفاق بازالة  
 ثقت غيره وقد كان كل منها بافراذه موجبا للصدقة فربما يقال يكامل الجناية بهذا التعلق فقتلته وجوب الدم على الحلق كما قال ابو حنيفة  
 في الادب ان بالزيت الحيت وجب الدم لا يتبع امور لو انفر كل منها لم يوجب كسليين الشعر واصالة لتقليب قتل الله افرم فكانت الجناية  
 بهذه الجملة فوجب له من تقرر الخلاف مع الشافعي ظاهر من الكتاب فيمنع عدم الزام المحرم شيئاً اذا كان غير مختار ما تقدم غير مرق في الصلوة  
 واصدوم من ان عدمه يستحق الحكم عنه وعندنا لا ينبغي عدمه عنه على الحلق بطاقت عدمه الموجب ما ان كان حلاً لا حلال الحلق غير محرم على  
 فكله لان الارتفاق لم يحصل له وهو الموجب عليه فان قيل قد يشتر امر مخطو او هو امانة المحلوق المحرم على الهيئته ان كان باختياره  
 وبغير اختياره اولى قلنا المعاصي المأمرى اسباب العقوبة الاعمال وليس كل معصية تجوز جزا في حكم الدنيا الا بالنفس وبغير مقتضى الرضا  
 فتقول اما الحلال فالحقنا وبقاطع شجر الحرم بجامع نفوت من مستحق ستعقب الجزار والواجب اتباع الدليل لا الفيت كونه نصاً واما المحرم  
 فسلان الموت الجزار في حقه موثلاً لارتفاق بقضاء الثقت فان كان على وجه الكمال كان الجزار وما ولا انصدقة فقيده الاضمانه  
 الى نفسه ما في اذ لم يثبت اعتباره وعقيلته هو تعلقا باسواء ثابتة والحاصل ان نفسه محل لم يحصل لا يدخل في التعليق والا  
 امتنع القياس فالاصل الفاء المحال الا ان يدل على قصد تخصيص حكم به وليس لافرد له خصوص اذا لم يتوقف عليه  
 مناسبة المناسب فيقتضي من نفسه الى غيره اذ اوجد فيه تمام الموت وقصور ما يروى الى الصدقة وقد يقال مباشرة  
 الفعل الذي به قصار الثقت ان كان جزاء العلة ولو حكما بان ياذن المحرم في حلق رأسه لعدم الجزار على المشافعي فكل  
 راسه والا لازم الجزار اذا نظر الى ذي زينة مقتضى الثقت فان اختير المشافعي واذا في ان الارتفاق لا يحصل بمجرد روية كما قلنا  
 بنصف الجزار في مجرد اللبس لذلك عكره ما لو فرض طولها بما مع محادشته وصحة واستشاق طيبه ولو كان الى شئ قلقت  
 باختيار الاول ونفى الجزار عن النائم والمكره ولا يلزم معنى في كل موضع كالصلاة وغيره لان الفناء فيها مشاعل محجب ووجود  
 الكلام مثلاً وهنا قد فرض تعليق الجزار بالارتفاق الكائن عن مباشرة السبب لو حكما قوله فصار كالمغروس يعني كذا لا يرجع  
 بالعقر على من غره جرت من ترمج بها اذا ظهرت اتم بعد الدخول لان بدله وهو ما لا من اللذة والراحة حصل للمغروس فيكون

حيثما وجب

انما حصل







في جميع ذلك اذا ائول واعتبر به بالصوم ولكن ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المخطورات وهذا ليس بجواب  
مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور الاحرام فيلزم عدم الصوم لان المحرم فيه قضاء  
الشهوة ولا يحصل بدون الا اذا ائول فساد الفرج وان جامع في احد السيلين قبل الوتوف بعرقه فسد وجهه وعليه ان يقتص في الحج كما يقتص من الحيض

قوله في جميع ذلك ظاهر ارادة المسئلة الشهوة القبلية بشهوة الجماع فيادون الفرج والمفاج بالتركيب المذكور اعني قوله انما يفسد احرامه في جميع ذلك  
اذا انزل ان يفسد احرامه واذا لم ينزل لا يلزمه دم وهذا لانه لو اريد مجرد معنى الجماع للاول وهو اذا انزل يفسد كان لفظه يفسد الفوا اذا ائول  
المعنى ثابت مع الاقتصار على قوله وقال الشافعي رجع يفسد في جميع ذلك اذا انزل فالمعنى ما ذكرنا وتحقيقه انه قصصه لصوم المذكورة على حكمه لغوا  
اذا انزل وفيه تقدم مما خر والاصل انما في جميع تلك الصور فساد الاحرام بالانزال وهو معنى قولنا الحكم فيها الا بالفساد بالانزال فيجميع مجموع الامرين  
من الفساد بالانزال وعدمه وجوبه شيء عند عدم الانزال لانه لم يسجل فيها حكم سوى ما ذكره من هذا الشافعي وهو مجموع الامرين في قول يفسد الصوم  
الاشباه ما يعامل عليه وعادتم نصب خلاف باعتبار قوله ثم قصد المصنف انما في المبسوط والذي فيه ما علمت من قوله فلانما للشافعي في قوله قياسا على الصوم  
فان لا يلزمه شيء اذا لم ينزل ثم ذكر المصنف الفرق الذي ذكره المصنف على هذا ان تعرض في تقرير المذهب للطرفين فيمكن تحميم لكلامه فالعرض للاول قوله  
ولنا ان فساد الاحرام يتعلق بالجماع يعني انما يتعلق به ثم استدلل على بطلان ما بعده من شيء من المخطورات بقوله وهذا لا يفسد سائر المخطورات وتفصيله انما يعلم  
ان سائر ما لا يفسد بسائر شتمها الاحرام والنفس ورد به في الجماع بصورته فانه عليه السلام انما سئل على الجماع وطلقة يفرق الى ما بالصورة الخامسة فليتعلق  
الجواب بالفساد بحقيقته ولو لا ذلك النفس ثم نقل بان الجماع ايضا مفسد والان قصي ما يجب في الحج القضا وفي الصوم كلف الكفارة فكانا متوازيين الكفارة  
في الصوم لا تجب بالانزال مع المسئلة كذا قضا الحاج وعدمه وجوب القضا حكم عدمه انفسا وثبت عدمه وهو المطلوب التعرض للثاني بقوله الا ان فيه معنى  
الاستمتاع بالحرم وجهان مرجح فميم فيه لفظ جميع ذلك والمردوبه باقنا من المسئلة بشهوة والتقبيل والجماع فيادون الفرج لا يفيد الانزال كما يفيد لفظ النهاية و  
الالم يكن لقوله بعد ذلك اذا انزل معنى وكان يخيل اني قولنا في المسئلة بشهوة مع الانزال اذا انزل فالجاسل من العبارة الى قوله فيادون الفرج الا  
ان في المسئلة بشهوة والتقبيل والوطى فيادون الفرج استمتاع بالمرأة اعلم من كونه مع انزال اولاد ذلك محظور لاحرامه فيلزم الدم بخلاف الصوم  
الذي قسرت عليه عدم لزوم شيء اذا لم ينزل والفساد اذا انزل لان المحرم فيه قضاء الشهوة فلا يحصل المحرم فيه فيادون الفرج الا بالانزال ثم  
انما يفسد عنده لان تحريمه بسبب كونه لغويا للركن الذي هو الكف عن قضاء الشهوة من المرأة وقبله ثم يوجد محرم اصل بل الثابت فعل بمروره  
فلا يوجد شيء بخلاف ما نحن فيه فان بالاستمتاع بالانزال يحصل محظور الاحرام فيتقرب الجزاء ومع الانزال ثبت الفساد بالنفس قوله قد  
حجمه وعليه شاة وكذا اذا تعدد الجماع في مجلس واحد لمرة او فسوة والوطى في الدبر كوني في التقبل عندنا واحد في الروايتين عند ابي حنيفة  
وفي اخري عنه لا يتعلق به فساد الاول اصح فان جامع في مجلس آخر قبل الوقوف ولم يقصد به رفض الجماع الفاسدة لزمه دم اخر عند اخيه  
وابي يوسف ولو لغوى بالجماع الثاني رفض الفاسدة لا يلزمه بالثاني شيء كذا في خزانة الاكل وقاضي خان وقدمنا من المبسوط قريبا  
اللزوم الموجب لتعدد المجلس عندنا من غير التقيد وقال محمد يلزمه كفارة واحدة الا ان يكون كفر عن الاول فيلزمه اخرى واكثر  
اعتباره على ان تفسير الجنابات المتعددة بعدة متحدة فانه نفس في ظاهر الرواية على ان المحرم اذا جامع النساء ورفض احرامه واقام  
يصنع ما يصنع الحلال من الجماع وقتل الصيد فعليه ان يبيع ولو كان حراما قال في المبسوط لان باسناد الاحرام لم يصرف خارجة قبل  
الاعمال وكذا بنية الرضا وارتكاب المخطورات فهو محرم على حاله الا ان عليه جميع ما صنع وواحد لم يبين ان ارتكاب المخطورات مستند  
قصه واحد وهو تعجيل الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد انتهى فكذا الوتعد وجامع بعد الاول بقصد الرضا فيه دم واحد وما يلزم

الشافعي

ن الجماع والطيب



وهو جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجة وعليه بذلك خلاف فالشافعي في إذا جامع قبل الوقوف عليه السلام من وقف عرفه فقد تشرع  
 جحد وإنما يجب البدنة لقول ابن عباس رضي الله عنه أنه لا بد من الحج إلا بعد أن يمشي على راسه في طوافه بعد أن يمشي على راسه في طوافه بعد أن يمشي على راسه في طوافه  
 النساء دون من لم يمشي على راسه في طوافه بعد أن يمشي على راسه في طوافه بعد أن يمشي على راسه في طوافه بعد أن يمشي على راسه في طوافه بعد أن يمشي على راسه في طوافه  
 بشاة وإذا جامع بعد ما طاف به أشواط أكثر عليه شاة ولا يفسد عمرته وقال الشافعي يفسد في الرجوع عليه بدنة اعتبارا بالحج الذي فرض عنه كما في  
 وكذا النجاسة فكانت اجتزاء منه فحج الشاة فيها البدنة في الحج الطواف بالقلوات ومن حلقه ناسيا كان كحج جامع متعمدا قال الشافعي في جامع الناس غير  
 مفسد للحج وكذا النجاسة والمكروه قريش لم يفسد لعدم بدنة العود في فم الفعل جناية ولكن انفسا باعتبار جناية اتفاق في الإجماع  
 ارتقاء مخصوصا وهذا لا يعدم هذه البوارض والحج ليس بمعنى الصوم لأن ما كان للإحرام من كونه بمنزلة حركات الصلوة بخلاف الصوم والله أعلم

كما يشاب في حق القبلة في الإسلام لا النهاية إذا كان يعتقد أن لا ما فرض بها يتذكر أن فلا يتقارن تذكرها ما حصل لها من المشقة لئلا  
 يستتر من يقول باستيجاب الأثر في ذلك قولهم ومن جامع بعد الوقوف بعرفة يعني قبل الحلق لأنه سيذكر أن الحجاج بعد الحلق فيه شاة هذا  
 هو البعد إذا ما لم يمشي فيه وعليه يردى وجه إذا اعتق سوى حجة الإسلام وكما يجب فيه المال لولا خدع بعد عقبة بخلاف ما فيه التوسم فانه لو توفى  
 به في الحلال ولا يجوز الطواف الموكب عنه إلا في الإحصار فإن الموكب يثبت عنه ليجل فهو إذا اعتق فعليه حجة وعمره قوله لم يقوله عليه السلام  
 من وقع بعرفة فقد تشرع حجه تقدم ذكره إلى بيت وتقدم أنه عليه السلام حلق التمام بالوقوف بعرفة والمزودة على ما سلفناه ثم لا شك  
 أن ليس التمام باعتبار حجه بقائه شيئا على ما يثبت من إسناده الفوات وإنما وجب البدنة بما روى عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع  
 بأرضه وهو يمشي قبل أن يفيض فامر به أن يخرج بدنة رواده مالك في الموطأ عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عنه وأسند ابن قتيبة  
 عن عطاء أيضا قال سئل ابن عباس عن رجل وقع بعرفة فحلق التمام بالوقوف بعرفة والمزودة على ما سلفناه ثم لا شك  
 من لا ينفك أثر الجناية فيحرم القضاء بخلاف ما قبل الوقوف وهو ما راجع ما عن ابن عمر ما أخرجه ابن أبي شيبة عنه جابر بن عبد الله فقال يا أبا عبد الله  
 رجل جادل بالنسبة بعيد الشقة قليل ذات اليد فبقيت الناسك كلها غير أنه لم يزل البيت حتى وقعت على أمري فقاتل عليك بدنة فخرج من  
 قاتل فانه متر وكعبه وقال عليه السلام من وقف بعرفة فقد تشرع حجه بخلاف قول ابن عباس أنه لو جامع مرة ثمانية فبقي كل واحد شاة  
 مع البدنة لأنه وقع في حرمة موكبه فضاوف إحراما ما قصا فوجب له دم ولو جامع القارن بعد الوقوف لزمه بدنة لحجة وشاة بعرفة هو له  
 وإن جامع بعد الحلق فعليه شاة ما لم يكن جامع بعد ما طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة فإلا تشرع عليه ولو كان لم يحلق حتى طاف الزيارة  
 أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم وذكر في الغاية معزيا إلى المبسوط والبدان والاسمعياني لو جامع القارن أول مرة بعد الحلق قبل طواف  
 الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة للغير لأن القارن يحلل من أحرامين بالحلق الذي حق النساء وهو محرم بهما في حقن وهذا يخالف ما ذكره في الكتاب  
 وشرع القدير يردى فانهم يوجبون على الحاج شاة بعد الحلق وذكر فيه أيضا معزيا إلى الوجوه في بدنة المسئلة إنما عليه بدنة للحج ولا شيء للغير  
 لأنه خرج من أحرامها بالحلق وبقي في أحرام الحج في حق النساء واستشكك شراح الكثرة لأنه إذا بقي محرما بالحج فكذلك في العمرة والذي يظهر أن  
 المصواب ما في الوجوه لأن أحرام العمرة لم يهد بحج يتحلل منه بالحلق من غير النساء وبقي في حقن بل إذا حلق بعد أن فعل على البدنة  
 إلى كل أحرام عليه وإنما عذر ذلك في أحرام الحج فإذا أتم أحرام الحج أتم أحرام العمرة استكمل على ما عذر له في الشرح أو لا يزيد القرآن على ذلك الضم فيطوئ  
 بالحلق أحرام العمرة بالكلية فلا يكون له موجب بسبب الوطئ بل الحج فقط ثم يجب للنظر في الترجيح بين قول من قال بوجوب الشاة أو  
 البدنة وقول موجب البدنة أو جبه لأن إجماعا ليس إلا يقول ابن عباس رضي الله عنهما ظاهره فيما بعد الحلق فأرجح إليه تأدية ثم البنية  
 يساعده وذلك أن وجوبها قبل التحلل ليس إلا الجناية على الإحرام ومعلوم أن الوطئ ليس جناية عليه إلا باعتبار تحريمه لا باعتبار تحريمه بغيره  
 فليس عليه جناية على الإحرام باعتبار تحريمه الجوارح أو الحلق بل باعتبار تحريمه للكل جناية على الإحرام ليست جناية عليه إلا باعتبار  
 تحريمه لها لا غير ما يجب أن يستوى قبل التحلل وما بعده في حق الوطئ لأن الذي به كان جناية قبله بعينه ثم ما بعده والزايل لم يكن  
 الوطئ جناية باعتبار ولا حرم أن المذكور في ظاهر الرواية إطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل من كونه قبل التحلل أو بعده

فحصل من طواف القدوم محمد بن علي صدقة وقال الشافعي لا يحد به لقوله عليه السلام الطواف صلوة الا ان الله تعالى اباح فيه  
المسقط فنكون الطهارة من شرطه وكذا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم يكن فرضا قبل هي سنة ولا مع امرها واجبة  
لان يجب بتركها الجوارح لان المحذور يجب العمل بمقتضى به الوجوب فاذا اشترع في هذا الطواف وهو سنة يصير واجبا بالشرع وبذلك  
نقص بترك الطهارة فبعد بالصنعة اطهارا للغير تمتع من الواجب بايجاب الله وهو طواف الزيارة وكذا الحكم  
في كل طواف هو تطوع ولو طواف الزيارة فمحمد بن علي صدقة لا يحد به ادخل التخص في الوكيل

ثم ذكر فيها ايضا فقال واذا طاف اربعة اشواط من طواف الزيارة وقد قصر ثم جامع فليس عليه شيء وان لم يكن قصر فليطه و من فمين  
بنا والدا علم اخذ التفصيل من اخذه ان كان اذا خف الموجب بعد وجود احد ما بعد الوقوف وتماثل ان يستشكل بان الطواف قبل  
الحلق لم يملك به شيء فكان ينبغي ان يجب الجوز وان كان سوال ابن عباس وقتنا وانما كان فمين لم يطف للسلام بان فتواه بذلك فتوى  
الجماعة على احرار من فساد ولو كان قارنا اعني الذي طاف للزيادة قبل الحلق ثم جامع قال في البداية عليه شامان لبقاء الاخرام لهما  
جميعا وروى ابن سامة عن محمد بن الرقيات فمين طاف للزيادة جبا ثم جامع قبل الاعادة قال محمد بن ابي القياس فليس عليه شيء ولكن باصنعة  
استحسن فيما اذا طاف جنب ثم جامع ثم عاد طاهرا ان يوجب عليه وما كذلك قول ابي يوسف وجه القياس ان الجماع ورتق بعد التحلل لما عرف  
من ان الطهارة ليست بشرط صحة الطواف وجه الاستحسان ان بالاعادة طاهر ينسخ الطواف عند بعض مشايخ العراق ويصير طوافه المعبر بركا  
لان البناءة لوجب نقصا فاحشا فيبين ان الجماع كان قبل الطواف فيوجب الكفارة بخلاف ما اذا طاف على غير وضوء يعني ثم جامع ثم عاد فتوضا لانه  
عليه لان النقصان ليس بغيره فمخمس الاول يقع جماعة بعد التحلل به كذا في البداية وفيه ما مل فان الانفس ان قال بعض المشايخ فتد قال آخرون بعد  
رجوع فلم يلزم وعلى تقديره وقوعه شرعا قبل التحلل انما هو جوب البدنة لا مطلق الدم اللهم لان يقال انه قبل من جردون وجهه وسوجه عدم الانفس انما  
فصل قوله ومن طاف طواف القدوم محمد بن علي صدقة موافق لما في عامة الشيخ وصرح به عن محمد بن علي لما في بسوط شيخ الاسلام قال ليس

طواف التيمم محذورا ولا جبا شيء لانه لو تركه لم يكن عليه شيء فكذلك تركه من جهة الوجوه ان الذان البطل بها المسمكون الطهارة ستة اعني قوله لا يجزى كذا الجابر  
ولان الجبر لوجب العمل كالأطال ولما استشعر ان يقال على الاول لزوم الجابر مطلقا ممنوع وهو اول المسئلة فانما تنقضي في غير الطواف الوجوب  
ودفعه بقرينة كل ترك لا يخلو من كونه في واجب فان القصور اذا شرع فيه صار واجبا بالشرع ثم يخرجه التقص ترك الطهارة فيه غاية الا  
ان وجوبه ليس بايجاب تعال ابتداء فانظر القواعد في المطهر الدم الالفقة فيما اذا طافه حتى وثا ومن البدنة الى الشاة اذا طافه

جبنا قوله لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة روى الترمذي عن ابن عباس عنه عليه السلام انه قال الطواف بالبيت صلوة ان  
الحكم يتكلمون فيه فمن تكلم بالحكم لا يجزى وجه الاستدلال انه تشبيه في الحكم به ليل الاستثناء ومن الحكم في قوله الا انكم يمكنون فمين لم يكن فانه قال في قول الصدقة  
في حكمها الا في جواز الكلام فيصير ما سوى الكلام داخل في الصدرة وسنة اشراط الطهارة واستدل ابن الجوزي بما في الصحيحين من انما خاضعت  
وقال لها عليه السلام اقضي يا يقضي الحاج غير ان لا تطوف بالبيت رتب منع الطواف على اتمام الطهارة وبذلك حكمه وبسبب وطاهر ان الحكم يتق  
بالسبب فيكون المنع لعدم الطهارة لعدم دخول المسجد للحائض ولما في الجواب عن الاول طر لقان احد ما ينظم الجواب وعن هذا هو  
تسليم انه تشبيه في الحكم لكنه خبر واحد لم يلزم نسخ الاطلاق كتاب الصدقة لثبت به الوجوب الا الاثر من الاستدلال الكافي بحجج  
وليس ذلك لازم مقتضاها بل لازمه التعيين به كيف ولو ثبت به اقتراض الطهارة كان سجاءه اذ قوله تعالى وليطوفوا البيت الحرام  
عن محمد بن خالد وان حول البيت مع الطهارة وعدمها فجعله لا يخرج مع عدمها نسخ الاطلاق وهو لا يجوز قمرنا عليه وجه من اثبات وجوب  
الطهارة حتى اثبتا بتركها والزنا الجابر وليس مقتضى خبر الواحد غير هذا الاثر انما المنع الى نسخ الاطلاق كتاب الصدقة قال ويؤكد  
انقضاء الاثر ما ذكره الشيخ تقي الدين في الامام روى سعيد بن منصور ثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن عطاء قال حاضت امرأة و



لأن الحنث من الأول فيجب بدم وإن كان جفياً فعليه بدنه كذا روى عن ابن عباس أن هذه الجنابة أغلظ من الحدث فيجب جدي نقصانها بالبدنة  
لأنه لا يخلو من الجنابة كذا روى عن ابن عباس أن هذه الجنابة أغلظ من الحدث فيجب جدي نقصانها بالبدنة

تطوف مع عائشة أم المؤمنين فأتت بها عائشة سنة طوافها وقال روى أحمد بن حنبل ثنا محمد بن جعفر عن شعبه قال سألت  
أبا داود منصوراً عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يراه به بأساً وقد اتفقوا بذكره الجواب عما أورده ابن الجوزي ثانياً من  
ذلك التقرير ونقول بل التشبيه في الثواب لا في الأحكام وقوله إلا أنكم تتكلمون فيه منقطع كلامه مثلاً بيان لا باقية الكلام فيه  
وجوب المعصية إلى هذا لأنه لو كان كما قالوا لكان المشي متمتعاً لدخوله في الصدور وكان الشجره استشفرة فيه مناد وهو أن يقال المشي قد علم  
أنه جازع قبل التشبيه فإن الطواف نفس المشي فحيث قال صلوة فقد قال المشي إلى من كان صلوة فيكون وجه التشبيه بأسوي المشي فكذا  
أقصر على الأول لكن بقي الاختلاف مؤيداً للوجه الثاني فإن قيل الأصح هو الأول لأن الوجوب ثابت عندنا ولا بد من دليل وحله  
على الوجه الثاني ففيه وما أورده ابن الجوزي ظاهر فيه والمحدث المذكور يحتمل على الوجه الأول فوجب المعصية والبر ونحو الاختلاف أيضاً  
باجتماع المسلمين واتفق رواته من أسكاه عليه السلام أنه جعل البيت عن يساره يمين طاف ولا اعتبار به وجب ستر العورة في الطواف  
فلم يوافق كشف العورة لزم الدم أن لم بعده فالجواب لو كان الأول هو المعتمد لكان مقتضاه وجوب طهارة الثوب والبدن فيه لكن  
مردوداً لعدم وجوبها وفي البداية أنها ليست بشرط بالاجماع فلا يقتضيه جميعها ولا يجب لكنه سنة حتى لو طاف وعلى ثوبه نجاسة كثر  
من قدر الدرهم لا يلزمه شيء لكنه يكره انتهى فيحتمل الحديث على أن التشبيه في الثواب كما هو المذهب وليغاف الإيجاب بالطهارة إلى ما أورده  
ابن الجوزي وإيجاب ستر العورة إلى قوله عليه السلام إلا لا يحسن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان قال محمد بن من طاف تطوعاً  
على شيء من هذه الوجوه فاحببنا أن كان بكلمة أن يعيد الطواف وإن كان قد رجع إلى الله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجاسة  
هذا وما ذكره في بعض النسخ أن في نجاسة البدن كله الدم لا أصل له في الرواية والحد علم وقد يقال فلم يمتنع الطهارة عن الجنس بالطهارة  
من الحدث وهو الأصل المخصوص عليه قياساً بستر العورة وليس بذلك في إثبات شرط بل في إثبات الوجوب وقد يجاب حاصله في  
الأسبغ بأن حكم النجاسة في الثوب أخف حتى جازت الصلوة مع قليل النجاسة في الثوب ومع كثيره حاله الضرورة فلا يمكن نجاسة الثوب  
تقصان في الطواف وهذا يخص لفرق طهارة الحدث وستر ثمناً وافر قابضين الستر وبينه بأن وجوب الستر لأجل الطواف أخذ من قوله  
عليه السلام إلا لا يحسن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان فبسبب الكشف يمكن نقصان في الطواف وانتشار طهارة الثوب ليس للطواف على  
الخصوص فلا يمكن ترك نقصان فيه ولم يبين الجهة المشاركة للطواف في سبب المنع وأما في الباب فنقول المنع من الطواف مع الثوب النجس  
ليس لأجل الطواف بل لصيانة المسجد عن أذخالة النجاسة وصيانة عن التلويث فلا يوجب ذلك نقصان في الطواف فلا حاجة إلى الجبر إلا أنه  
نفى سببية الطواف بالحكمة وقوله المنع من الطواف مع الثوب النجس أما أن يكون سناه أنه لو كان منع مكان لصيانة المسجد وإن المنع  
ثابت مع النجاسة وكذا أثبت الكراهية به إلا أنه لا يمنع إلى الوجوب فلا ينتقض موجب الجواب والصدقة بما أعلم ولم يذكر في ظاهر الرواية  
سوى سطر الثوب والتبديل بغير تيمم البدن أيضاً قوله فكان الحنث فإن قيل لم يختلف الجابر في الفرض والنفل في الطواف دون  
الصلوة فالجواب أن الأصل أن لا يختلف الجابر باختلاف النجاسة اعتبار السبب على وزن سببه فلا يترك إلا للضرورة الشرعية وقد أمكن  
في الحج لشرح الجابر فيه منتهى حاله بدته وشأته وصدقة فاعتبرت تفاوت الجابر بتفاوت النجاسة وتعد في الصلوة أو لم يشترع الجابر



[illegible]

روايتين وفيه رواية ثالثة هي رواية ابي حنيفة ان سبب الصدقة لان طواف الجنب يستدبر حتى يتخلل به الالهة ناقص الوجب  
يترك طواف الصدر والدم فليجب بالنقصان يا حبيب بالترك والجواب ان مناط وجوب الدم كمال الجنابة وهو يتحقق في الطواف  
الجنابة يجب به كما يجب تركه لاعتقاده وجوب الدم بطواف القاروم جنباً ولا يلزم تبركه شئ اصلاً لثبوت الجنابة في فعله جنباً وعدمها  
في تركه فالدار الجنابة فان قلت ذكر الشيخ في الفرق بين لزوم الدم في طواف الزيارة محدثاً والصدقة في طواف القدوم محدثاً كان  
فيه ارجح النقص في الراجح بالشرع انه انما اظهر التفاوت بين ما وجب بايجاب الدخول في طوافه وجوبه بايجاب الصدقة وهذا الفرق  
ثابت بين طواف القدوم والصدرة فلم يتجدد حكمها فالجواب منع قيام الفرقان وجوبه مضاف الى الصدر الذي هو فعل البكر كوجوب  
طواف القدوم بفعله وبطلان الشرع ولهذا لا يتجدد ذكراً لم يجب لعدم فعل الصدرة في الحيض لو طاف للعمرة جنباً او محدثاً  
فليس شاة ولو ترك من طواف العمرة شوطاً فليس دم لانه لا يدخل للصدقة في العمرة قوله لسيير رحمان جانب الوجود بالكتابة ومن  
هذا ذكر من ان الركن عندنا هو الاربعة الاشواط والثلاثة الباقية واجبة لان تركها يحرم الدم وانما يجزئ الواجب وهذا حكم لا  
يطلق به لانه محل النزاع اذ جبر بالدم ممنوع عند من يخالف فيه وهم كثير وان كل جبر به لا قامة الاكثر مقام الكل وسبب اختصاص  
نزه السادة به على خلاف الصلوة والصوم اذ لا يقيم الاكثر منها مقام الكل قوله عليه السلام الحج عرفته ومن وقف بعمرات  
فقد تم حجة العلم بقا ركن آخر عليه وحكمنا هذا بالاسن من فساد الحج اذا تحقق بعد الوقوف ايفسده قبله فعلنا ان باب الحج اعتبر فيه  
شرفاً هذا الاعتبار والطواف منه فاجرينا فيه ذلك وهذا هو الوجه في اثبات الاقامة المذكورة وانما قلنا ان هذا الوجه لان الوجه  
الاخر غير منتقض وهو ان المأمورة بالطواف وهو يحصل برة قبلها فله عليه السلام سبباً احتل كونه تقدير الكمال للمال المجزئ اقل منه  
قيمت المتقين من ذلك ومنه ان شرط الكمال او للاعتداد ويقام الاكثر مقام الكل وكذا درك الركوع يجعل شرفاً اذ كان الاكثر  
وكاليت في اكثر الدار للمصوم جعل شرفاً في كل ولا يخفى ان المأمورة بالطواف وهو احسن يقتضي زيادة كونه وهو يتحقق كونه من حيث  
الاسراع ومن حيث الشك في كونه عليه السلام تكثر ان ترخيصة على اخذ المتكلمين ثم وقوع التردد بين كونه للحال او للاعتداد  
على السواء لا يستلزم كونه المتقين كونه للحال فادع مضحك في احد المتكلمين التساو بين بل في مشايخ الاحتياط فيعتبر للاعتدائين  
اليتين بالمرجع عن الهدية وعلى اعتبار كونه للاعتداد يكون اقامته اكثره مقام كونه منافيه في التحقيق اذ لو كان السبب للاعتداد  
معناه انه لا يجزئ اقل منها واقامة الاكثر لازمه حصول الاجزاء باقل من اسبغ كيف يرتب لازماً على شئ وهو مناف للمأزوم  
ثم تقديره فاشباهه باطلاق درك الركوع والنية باطل اما ادراك الركعة بالركوع فما شرع على خلاف القياس من ان الدم يقل باجراً  
ثلث ركعات عن الاربع قياساً واما النية فبعد ان من رد المختلف الى المختلف فانما يفتقر الى المسالك السابقة على وجود النية متقدمة  
على وجودها فاذا وجدت بان يؤمى انه حاتم من اول النهار تحقق صرف ذلك الموقف كله صدقاً في فائنا ناقضت النية بالكل  
لو جردنا في الاكثر ولا بالاكتر وكان سبب تصحيح تقليدها بالكل من غير قران ووجودها بالكل طهرج اللازم من اشتراط قران ووجودها  
بالكل بسبب الصوم الحاكم على ما سافنا ايضا في كتاب الصوم وليس بان من فيه كذلك هذا هو الوجه الاول وهو ان كان الوجه



ومن ترك السعي بين الصفا والموءة فعليه دم وحجته تام لان السعي من الواجبات عندنا فتركه الدم دون الفساد ومن افاض قبل اتمام  
من عرفات فعليه دم وقال الشافعي ربه شئ عليه لان الركن اصل الوقوف فادله انه يترك الاطالة شئ ولما كان الاستدانة الى غروب الشمس  
لقوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم بخلاف ما اذا وقف لئلا لان استدانة الوقوف على من وقف فيها  
لا يلا فان عاد الى عرفة بعد غروب الشمس يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان المتروك لا يصيد مستدركا واختلافهما اذا عاد قبل الغروب  
ومن ترك الوقوف بالموءة فعليه دم لانه من الواجبات ومن ترك من الجواز في الايام كلها فعليه دم لتحقيق ذلك الواجب فكيف دم واحد لان الحنين متحد

في المغصوبة او حنانه يوم النحر اجزاء ومخرج عن عمدة النذر كذا في هذا الحكم في البدائع وسواء يقتضي ان المذكور في شرح القاضى سيات  
ما في الاصل وليس كذلك الا لا يخرج من الدم وهو لم يترك سوي الا جزاء وما في الاصل لا ينعينه ولو كان خلافا كان في الاصل بل هو الحق لان اصل  
ان العبادة متى شرع فيها جاز بقوت شئ من واجباتها فتقوت وجب الجهر وان كان لو لم يجز صحت كالصلوة بالسجود في السهو والاعادة  
في النذر فقد قلنا كل صلوة او ريت مع كراهية التحريم يجب اداؤها وبالجح مما تحقق فيه ذلك فيجب الجهر ولا يجنبه اذا غوت واجبة فان لم يجد  
وجب الجهر الاخر وهو الدم بخلاف الصوم لم يتحقق فيه جبر بخلاف الصلوة في الارض للمغصوبة فان عدم حمل الصلوة فيها ليس من ايمان  
الصلوة بل الواجب عدم الكون فيها سلقا في الصلوة وغيره والاصل البيت عن بيانه فاختلف فيه فالاصح الواجب بعملة عليه السلام كذا  
على سبيل المروءة من غير ترك في الحج ويصح من فتركه وان فعله عليه السلام في موضع التسليم يحمل على الوجوب الى ان يقوم وليس  
عنده خصوصاً اقتران ما فعله في الحج بقوله هذا معنى مناسككم فعليه ان يعيد فان لم يعيد حتى يرجع الى ابيه لزمه ما دام في الخارج من الحج فغنى ظاهر الرواية  
بمنه كبره تركه ما ذكره في الموقيات لا يقتضيه ذلك الشوط الى ان يصل الى الحج فيعتبر ابتداء الطواف منه قريبا فيما سلف منه في ان يكون اجبا اذا  
فرق بينه وبين جعل البيت عن بيانه في الدليل جعل البيت عن بيانه لانه لا يتركه الا ابتداء الطواف واجبة قوله ومن ترك السعي بين الصفا والمروة  
دم وحجته تام لان السعي من الواجبات عندنا وقد تقدم من نسب المخلاف في مع الشافعي وغيره واتمنا دليل الوجوب بطلاننا ما جعله دليل الركنية  
فارجع اليه في اشارة بالاحكام قال في البدائع وان كان السعي واجبا فان تركه بعد فلا شئ عليه وان تركه لغيره لزمه دم لان هذا حكم ترك  
الواجب في هذا الباب من طواف الصدر وحمل الحصى عليه السلام من حج هذا البيت فليكن آخر عمره بالبيت الطواف وخص الحصى  
فاسقط للعدو وعلى هذا لما دام الدم في الكتاب بترك السعي يحمل على عدم انعاده ولذا يلزم الدم بتركه اكثره فان ترك ثلاثة اشواط منه  
لزمه مائة اى يطعم كل شهوة مسكينا نصف صاع من بركة فدية لان يبلغ ذلك ما فوجيا بخيار وكما يلزم بترك الدم كذا لزمه بركته  
فيه من غير عذر لان ركب للعدو وتقدم في الرواية ان في ترك الوقوف بمنزلة لغير عذره لانه قد قيل ومن افاض فبطل الامام  
قد تركنا مواضع من هذا الفصل لانها مفصلة واضعة في الكتاب فترجع فيه ثم الاولى ان يقال قيل ان قرب الشمس لانه لمدار الا ان  
الاخا من الامام لما لم تكن قط الا على الوجه الواجب اعني بعد الغروب منفع السجدة باعتبارها واشار في الدليل الى خصوص الامام  
بقوله ولما ان استند انتم الى غروب الشمس واجبة والمحدث الذي ذكره وهو قوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس عن سعي  
ولا شبهة في انه عليه السلام منفع بعد الغروب ويمكن ان يقال كلما وقع من قوله عليه السلام في الحج يحمل على اللزوم الا ان يقوم  
دليل خلافا لقوله عليه السلام فادفعوا عنى مناسككم وايضا ما تقدم من حديث الحاكم عن المسور خطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نقال بالبعد فان اهل الشرك كانوا يذنبون من هذا الموضع اذا كانت الشمس على ركوس الجبال مثل عالم الرجال في وجوبها وانما دفع  
بمعدان تغيب فان هذا السوق يغيب الواجب باذني تامل فيه ومساائل الاضافة قبل الغروب كذا ما في بحث الوقوف برفقة  
فارجع اليها تستقنى عن اعادة جهنا وقوله في ظاهر الرواية يستحب في عمادته هناك من رواية ابن شجاع قوله فمستلفا  
فيما اذا عاد قبل الغروب ذكره الكرخي ان يسقط لان الواجب الاضافة بعد الغروب قد وجد وتقدم عليه وجوابه فانه الحق فارجع اليه





ومن هو لا ينافي لان السنة جوف في الحلق ممتن وهو من الحرم والاحرام لله على الخراف في يقول الحلق غير مخصص بالحرم لان النبي عليه السلام واصحابه احرموا بالحق  
وحلقوا في غير الحرم ولهم ما ان الحلق لا يجرى محلا صار كالسالم في امر الصلوة فانه من اجابته وان كان محلا فاذا صار له كاختصاص بالحرم كما لا يخفى فيقتضي المحرمية  
من الحرم فلهذا جعله حلقا فيه فاحتمل ان الحلق يتوقف بالزمان والمكان والمكان عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف لا يتوقف بينهما وعن محمد بن يونس في المكاني  
الزمان وعن زفر يتوقف بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق التقيمين بالدم املا يتوقف في حق الحلق بالانفاق والقصص والحلق  
في الدم لا يتوقف بالزمان ولا المكان اصل العجم لا يتوقف بله خلق المكان لانه موقت به **قال** فانما يقتصر حتى يرجع وقصر فلا شيء عليه في قوله  
جميعا معناه اذا حرم المقتصر لانه ان في مكانه فلا ينافيه زمانه فان خلق القارن قبل ان يذبح فعليه زمان عند ابي حنيفة وهو لا ينافي في قوله وان  
لان اوانه بعد الذبح ودم يتأخر الازم عن الحلق وعند محمد لا يجب عليه دم واحد وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شيء على ما قلنا **فصل** اعلان عبد الله  
حرم على الحرم وصيد الحرم حلال لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى اخره لانه وصيد البحر ما يكون نوالا وهو لا في البر وصيد البحر ما يكون نوالا وهو متروك في الماء  
والصيد هو المنة المتوخى في اصل الخلقة واستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس الفواسق وهي الكلب والعقور والذئب  
والحدا والقراب والحبيطة والعقرب فانها معتدات بالاذى والمروءة الغراب الذئب ياكل الجيف هو المروءة عن ابي يوسف سره

وسخر القارن قبل الحرم ليس بلامع بل المتعق مثل ذلك لان ذبحه واجب بجلان المفرد قوله قيل هو بالاتفاق اى الاتفاق على لزوم  
الحاج لان التوارث من الحرم النبي عليه السلام وجميع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المسلمين جري على الحلق في الحج في الحرم من ممي وهو  
احدى الحج قوله فاحتمل ان الحلق يتوقف بالزمان وبه ايام الحرم والمكان وهو الحرم عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يتوقف بهما عند  
محمد بالمكان والزمان وعن زفر عكسه وهذا الخلاف في التقيمين بالدم لانه لا ينافي في اى مكان زمان اى به حصص الحلال  
بل الخلاف في ان اذ خلق في غير موقت به يلزم الدم عند من وقته ولا شيء عليه عند من لم يوقته ثم هو يتقيا في حلق الحاج اما المتعق فلا يتوقف  
في حقه بالزمان بالاتفاق بل المكان عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف ومحمد في نفى توقته بالزمان باروى اية عليه السلام قال افترج ولا  
يمن قال خلقت قيل ان افترج قال لا غير موقت به وتقدم الجواب عن ذرا لابي يوسف وزفر في نفى توقته بالمكان حلقه عام اى  
وهي من العمل ولا فرق بين العدة والحج في هذا الحكم بالاتفاق والجواب ما ذكر في الكتابين ان بعضهم يحيد بين الحرم فيجوز كون الحلق كان  
فيه خلاصة الا ان ينقل مسرعا ان الحلق كان في البعض الذي هو محل مع روى اية عليه السلام نزل بالجبيية في محل وكان يصلي في الحرم  
فانظر انه لم يخلق في محل وهو بسبيل من ان يخلق في الحرم فيبقى التوارث الكائن والزمان والمكان خاليا عن المباحض كذا ما قد  
انفا من قول ابن عباس في الزمان ثم لم يمتن به المكان قوله فان لم يقتصر حتى يرجع متفصل بقوله فخرج من الحرم وقصر غيره فصل بالتقرير  
انقل اصل الخلاف في قوله وان خلق القارن قبل ان يذبح فعليه زمان عند ابي حنيفة رحمه الله بدم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح  
ودم بتأخير الذبح عن الحلق هذا هو من القلم ل احد الدين لم يجمع التقديم والمتاخر والاخر دم القرآن والدم الذي يجب عنه  
دم القرآن ليس غير الحلق قبل اوانه ولو وجب ذلك لزم في كل تقدم منسك على منسك ان لا ينفك عن الامر من لا تامل  
ولو وجب في حلق القارن قبل الذبح وجب ثلث دما في تقرير من يقول ان احرم سبعة انتهى بالوقوف وفي تقرير من لا يراه  
كالتدنية خمسة دما لان جنائية على احرارين ولتقديم والمتاخر جنائيتان فيهما الرتبة دما ودم القصة ان  
فصل في جزاء الصيد قوله اعلم ان صيد البر محرم اى قتله وان لم ياكله واكله ان ذكاة المحرم وعن هذا هو منظر محرم  
اكل الميتة والصيد باكل الميتة لا الصيد على قوله فمرد لمقد وجهات حرمة عليه على القول ابي حنيفة ابي يوسف رحمهما الله تعالى والصيد  
ويؤدى الجزاء ان حرمة الميتة غلظا لا يبرى ان حرمة الصيد يرتفع بالخروج من الاحرام منى وقته بجلان حرمة الميتة فعليه ان يقتله  
احض الحرم من دون اخلطها والصيد وان كان محظورا للاحرام لكن عند الضرورة يرتفع الخطر فيقتله وياكل منه ويؤدى الجزاء هكذا في المبسوط  
في فتاوى قاضي خان المحرم اذا نظر الى ميتة وصيد فالميتة اولى في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف وحسن مخرج الصيد  
لو كان الصيد مذبوفا فالصيد اولى عند الكل ولو وجد صيد وحرم اكله كان فسخ الصيد اولى ولو وجد صيدا وكلبا فاكل كل واحد  
في الصيد اركاب المخطورين وعن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير في هذا خلاف ما ذكره من المبسوط قوله وصيد البر ليس اولى وذكره تعقيب  
البر للبري من الاشياء ومروءة تعريف البري مطلقا ثم الصيد مطلقا فيعرف منها صيد البر ولذا افر بعده الصيد فقال والصيد يؤتى  
الى اخره فينتظم منها تعريف صيد البر لانه نوالا وهو متروك وفي البر مما هو ممتنع لتوحشه الكائن في اصل الخلقة فيدخل الطير المستأثر

**قال** وإذا قتل الحرم حبيد أو دمل عليه من قتله فعليه الجزاء أما القتل فلهو على لا يقتلوا الصيد والدم حرم ومن قتله منكم متعمدا جزاء كرامة نص على إيجاب الجزاء وأما الدلالة ففيها خلاف الشافعي وهو يقول الجزاء يتعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل

[illegible]



واشبهت بمات في موال والميت في الدنيا والآخر في الآخرة في حقيقته في الدنيا يوسف ان يفسد في  
الصيد في المكان الذي قتل فيه اذ في الحرب المبراة من هذه الاوقات في حقيقته في الدنيا يوسف ان يفسد في  
من ياد وجراد بلغت جذبا في ان شاء الله في الدنيا يوسف ان يفسد في  
شاه سام على ما في كرو قال محمد وانشأ في حب في الصيد في الدنيا يوسف ان يفسد في

الاول ولم يكن في طلب الصيد في وقت كان على كل واحد منها الجزاء ولم يكن عليه جزاء ومن شرها ان يقتل بها  
القتل وان بقي الدال جزاء على ان يقتله الاخذ به ان لا يغتفل فلو انفلت ثم اخذه لاشي على الدال لانتهار دلالة بالانفلات الاخذ بها  
ونشار لم يكن من غير تلك الدلالة ولو امره لقتله بعد اخذه يعني ان النسيان وعلى هذا احواله سكتا ليقينها بها وليس مع الاستد  
ما يقتله به او توسا وتساير به به وقدره من وابت الحديث في اياها لاجرام عند مسلم بل عنهم ولا شك ان اعارة السكين اعارة  
فيما في الاصل من ان لا يجوز على صاحب السكين حمل على ما اذا كان المستعير يقد على ذلك بغير وجه في السير ان على صاحب السكين الجزاء وكذا  
لو دل على قوس في شارب من ركه ولا يقدر على قتله لبعده واعلم ان شرح عبارة الاصل في الاعارة ان لا يجوز على صاحب السكين ان يكره  
قال شمس الامنة في البسوط اكثر من ان يكون تامل هذه المسئلة ان لو كان مع الحرم القاتل سلاح يقتل به لانه يمكن من قتله فاما اذا  
لم يكن معه ما يقتل به يعني ان يجب الجزاء لان التمسك باعاريته والى هذا اشار في السير قال شمس الامنة ولا يصح عندى ان لا يجب الجزاء على المستعير  
على كل حال لاجل جرمين حاصل الاول ان معنى الصيدية تمنع باخذ المستعير لاصيب فانه قتل حكما فليقتل حقيقة واعادة السكين ليس باثمات  
حقيقة ولا حكما بخلاف الدلالة فانه اذا لم يمتدح الصيدية فمن وجبت علم بمن لا يقدر الصيد على الاستمتاع منه والثاني ان اعارة السكين  
تتم بالسكين لا بالصيد فانه محتمل وان لم يكن من يد اذ لا يتبين في قتل الصيد بخلاف الاشارة الى قتل الصيد فانها مقابلة بالصيدية  
فيها فائدة اخرى سوى ذلك لا يتم ذلك لا بالصيد هناك ولذا يقع وجوب الجزاء به ولو لم يحرم خفية باخذ الصيد فانه لما مور آخر فاجزاء على الا  
الثاني لانه لم يقتل الا الاول لانه لم يكره بالامر بخلاف ما لو دل الاول على الصيد امره فانه الثاني ان لا يقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة  
وكذا الاشارة الى ان لا يرسل محرم محررا الى محرم يكره على صيد يقتله المرسى اليه على كل من الثلاثة الجزاء وعن ابى يوسف ولو قال خلف هذا  
صعبا فاما الصيدية فانه لا يقتل الدال كذا في رواية اخرى فانه لا يقتل الدال كذا في رواية اخرى فانه لا يقتل الدال كذا في رواية اخرى فانه لا يقتل الدال كذا في رواية اخرى  
على واحد تصفيا والباقي سجالة ولو قال هذا فيه من وجوبها فقتلها كان على الدال جزاء واحد وان كان لا يراها فغلبه جزاء ان لا يراه  
باخذ واحد او اقل على الآخر لما لم يعلم الا ما مور بها قوله فاشبهت عورات الاموال من خيشان الضمان في يوم مع الاتلاف غير مقتضى بالحد الاطلاقا  
فان هذا الضمان يتبادى بالصوم فلو كان محمدا في الخ واذكر في النهاية ان الخلاف في فصول الاول ان لو عثر على القبيصة في يوم  
الظهير فيما لا يظفر الثاني ان الذي الى الحكمين تقديم المقتول فاذا ظهرت قيمة فاجاز الى القاتل ميزان الشئ به هيا يهدى او طعاما مقصدا  
او ليوم من كل طعام سكين يوما وعنه محمد والشافعي الى الحكمين فاذا عينا في عارضة التقى وقال عثر على حبة من النخيل في يوم من الطعام او لغيره  
الى الحكمين فاذا حكما بالهدى فاما المقصود فما مثل الظهير من حيث الحاجة ما هو مشافعي اوضح شاة الخ والحاصل ان الشافعي اختلف في تعيين  
قول محمد في الطعام في عنة ان الخيار الى الحكمين فان حكما عليه بالهدى فليظفر القاتل الى الظهير من نعم من حيث الحاجة ان كان الصيد في الظهير  
سواء كانت قيمة لغيره مثل قيمته او اقل واكثر لا ينظر الى القيمة فوجب ان لم يكن له ظهير كسائر الظهير تعتبر قيمته كما قالوا في الكرخي قول  
محمد ان الخيار الى القاتل غير انه ان اختار الهدى تعيين الظهير فيما لا يظفر وعند الشافعي يجب الظهير امتداد من غير اختيار واحد وله ان يطعم ويكف الطعام  
به لا عن الظهير لا عن الصيد كذا في البدائع وعن من فتردهم جواز الصوم حال القدرة على الهدى والا طعام فاسه على كفارة لغيره والظاهر في







ولا يجوز ان يلحق مسكين اقل من نصف صاع لان النعمان المذكور منصرف الى ما هو معهود في الشرع وان اختار الصيام فقيم القتل طعاما  
 يصوم عن كل نصف صاع من ثم او شعيرة يملك ان تقتل بالصيام بالقتول عليه يمكن الاكراه للصيام فقد دناه بالطعام والنقل  
 على هذا الوجه معهود في الشرع كما في باب القدية فان خضل من الطعام اقل من نصف صاع فمحق حرام شاء تصديق به وان شاء صام عنده يركا عليه  
 لان الصوم اقل من يوم غير مشروط وكذا ان كان الواجب من طعام مسكين يطعم قدر الواجب ويصوم يومه كما ملوكنا ولوجرح صيد  
 او نصف شعيرة او قطع عضو منه فمن ما نقصه اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد ودفن ريش طائر او قطع فواكه صيد حرم من حيث الامتناع فعليه  
 قيمة كاملة لانه فوت عليه كالموت بتفويت الله الامتناع فيغرم خراجه ومن كسر ريش فغامة فعليه قيمته وهذا هو معنى عباس بن ربح ولا نه اصل  
 الصيد وله عرفة ان يصيد صيدا فنزل منزلة الصيد احتياطا لانه يفسد فان حرم من البعش حرم ميت فعليه قيمته وهذا استحسان القياس انما لا يجرى  
 سوى البعشة لان حيوة الفرح غير معلوم وجه الاستحسان ان البعش معتد بوجوه الفرح الحلي والكسر قبل اوانه سبب الموت فيقال به عليه احتياطا

لشقوق غير سحره ولو سلم ان الظاهر الواجب عينا عند اختيار المدي لم يلزم منه وجوب تقويمه عند اختيار خضلة اخرى فليفت وهو ممنوع  
 قوله ولا يجوز ان يطعم مسكين اقل من نصف صاع ولا يمتنع ان يعطيه اكثر ولو كان كل الطعام غير ان فعل جزا عن المقام مسكين نصف صاع  
 وعليه ان يمكن بحسابه ويقع الباقي فله ما يخلو الشاة في المدي بنار على ان اقل القرية قد حسنت بالاراقة والطعام متبع متم له قوله  
 نعمن ما نقصه وان برأه ان لم يعلم امات او برأه في القياس نعمن نعمن وفي الاستحسان نعمن قيمة احتياطا لمن اخرج صيدا  
 من الحرم ثم ارسله ولا يعلم اذ هل الحرم ام العجب قيمة ولو قطع سن ظبي او نقت شعيرة فنبت مكانها او ضرب عينا فابينت ثم شجبت  
 فمالشي عليه عند ابني خيفة وعليه بعد مقتضى عند ابني يوسف باعتبار ما وصل اليه من الالم وقد روى عن ابني يوسف ايضا اعتبار الالم في الجأ  
 على العباد حتى اوجب على الجاني شمن الدواب واجرة الطبيب ان ينابل في مناسك الكاراني لو ضرب صيدا فمض فانتقصت قيمته  
 او ازدادت ثم مات كان عليه اكثر القيمة من قيمته وقت النجح او وقت الموت ولو جرحه فمض قتلته فخرى فاهل لم كيف حتى قتله حتى حيا  
 كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى ساقط وفي الجراح مخرج صيدا غير مستهلك ثم انشأت الى عمرته حتى ثم جرحه كذلك فمات  
 منها فعليه للمرة قيمة صحيحا وللجرح قيمة الجرح الاول لو كان جرحه ثم خل من عمرته ثم احرم بالحق ثم جرحه ثانيا فعليه للمرة قيمة وللجرح الثاني  
 وللجرح قيمة وللجرح الاول ولو حل من العمة ثم قرن ثم جرحه فمات فعليه للمرة قيمة وللجرح الثاني وللقران قيمتان وفي الجرح الاول  
 ولو كان الاول مستهلكا ان قطع يده والثاني غير مستهلك باقى استهلاكها فعليه للمرة قيمة صحيحا للقران قيمتان وفي الجرح الاول  
 ولو كان الثاني قطع يده اخرى فمات ولو كان جرحا غير مستهلك سواه لانه لا يكمل استهلاكه مرة ثانية قوله لانه فوت عليه لان بتفويت آلة  
 الاشتغال يعني وكان كالاتلاف فمات كالتفليس الجاري في الدلالة مما قد مره فان ادى الجرح ثم قتل لزمه جزاء آخر فان لم يود حتى قتله  
 فجزاء واحد قوله عن عباس بن عباس بن علي بن عبد الرزاق ثمانية عن الشورى عن عبد الكريم الجوزي عن عكرمة عن ابن عباس  
 قال في بضع النعمان نصيبه المحرم منه روى ابن ابني شعبة عنه قال في كل بضعين درهم وفي كل بضية نصف درهم وروى ابن ابني شعبة  
 عن ابن مسعود قال حدثنا ابن فضيل عن خبيب عن ابني عبيدة عن عبد الله قال في بضع النعمان قيمة وقال عبد الرزاق ابو حنيفة عن  
 واخرج ابن ابني شعبة عن عمرو بن علقمة عن اخرج نحوه عن مجاهد بن جبر عن الشعبي عن ابي ذر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 قوله ما لم ينسب الادوية وصيدا كسب من النعمان اي ومن كسب من النعمان ما لم ينسب اي في زمان عدم مناد بافعلية قيمة وما يصدره ثمانية عن عمر بن الخطاب  
 وانما لم يجب البعشة المذرة لان ضمان البعشة ليس لها تهايل البعشة لصيد المذرة بعرضية ان اعتبر صيدا فانتفى بها ما قال الكاراني اذا كسر  
 النعمان مذرة وجب الجزاء لان لشدة القيمة والحادث غير النعمان لا يجب شي وذلك لان الحرم بالاحرام ليس التعرض لشغل الصيد فقط وليس المذرة عرضية البعشة  
 قوله الكسر قبل اوانه سبب في فحال عليه فيقال ان الحكم فيما اذا جمل ان موته عن الكسر ولاننا اذا علم ان موته قبل الكسر لا يجب فيه شيء لانعدام الامانة  
 ولاني لبعض لعدم العرضية واذا منس الغرض لا يجب في البعش شي لان امانه لاجلها لا يفسد فلو اخذ البعشة فمضت تحت حاجه ففسدت لا يتكلم الجواب  
 ولو لم تقصد فخرج منها ثم غلط لا شيء عليه كذا لو نذر صيدا عن بضية فمضت منه احواله للفساد عليه لانه السبب الظاهر ولا يخفى عليك ان ذكرنا ان  
 المذكور كالتعليل في مسئلة العارة التي توجد في البعشة لا يدرى متى وقعت جرحه حكمه بعرضية باضاعة موته الى وقوعه في البعشة وترتب عليه

وقيل هذا الذئب ينقض عليه جميعاً ميتاً وماتت عليه قهرتها وليس في قتل الغراب والخنزير والذئب والحيوة والعقرب الفارة والخنزير  
 العقور من جنس من الفرائس يقتل في الحرم المحرم والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير  
 الحرم الفارة والغراب والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير  
 الذئب او يقال ان الذئب في معناه والراد بالغراب الذئب ياكل الجيف ويخبط لا يذبح في بلاد يسمونها بالادى اما العقور غير مستحق كانه لا يمس  
 غراباً ولا يمسدى بالادى ومن ابي حنيفة ان الكلب العقور وحيد العقور والمستأنس والمتوكل منهنما سواء كان المعتد في ذلك المعنى

كما المير التي ماتت فيما فاتت احواله السبب الظاهر وبها خالفناك وفيه انما نطق لبان الفرق المير لاكل زرق وعلى ذوالوجه ميتة انما  
 ومير ميتة ان علم مات بسبب غير ميتة فنان الحرم وان لم يعلم يجب الزمان امتياطاً للبيوت الظاهرة كمن اخرج معيد من الحرم وارسله ولا يعلم  
 او نزل الحرم او لا يجب ميتة قوله وعلى هذا اي هذا الاصل في ميتة الحيوان وهو ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة  
 فظاهر انما يتبين فلان من لم يمس ميتة  
 نفي الجواز في مقام ميتة  
 الصحيح من قولنا ميتة  
 وقال في الغراب الميتة والثاني في الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدواب ليس على الحرم في قتلها ميتة ميتة ميتة  
 والشارع والكلب العقور والحدادة واخرجه ابو داود عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من الدواب ليس على الحرم في قتلها ميتة ميتة ميتة  
 زاد في ميتة  
 والعقور ميتة  
 قلنا ميتة  
 الحرم ميتة  
 عطا قال قتل الحرم الذئب كل عدو ولم يذكر في الكتاب هذا ما قال المعصوم وذكر الذئب في بعض الروايات واخرج الطحاوي عن ابى هريرة عن عتبة  
 عليه السلام نحوه حديث مالك والبيهقي ان قال في الميتة والحيوة والذئب الكلب العقور وقال السقطي في غريبه الكلب العقور يقال لكل عاقرة حتى تلتس القاتل  
 وقيل المراد بالكلب العقور الذئب قيل المراد به الاسد ميتة السقطي عن ابى هريرة قال حدثنا محمد قال سمعت ابن مسعود بن مسعود عن زيد بن اسلم عن  
 ابى سيار عن ابى هريرة ان قال الكلب العقور الاسد قوله او يقال ان الذئب في معناه يعني فيلق بولاً ولا يذبح من تعين ذلك المير ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة  
 والذي يدور عليه كلامه هو كمن ميتة  
 اشارة تعالى قوله لان المعتبر في ذلك كمن ان كان وصفه بالعقور اياما الى العدة لما روى ابو داود في المراسيل في ذكر الكلب بن غير وصفه  
 بالعقور فعلم ان المراد بجنس الذي ذكر وصفه بالعقور يراو به الكلب حتى لا يكون عقور ابتداء بالادى فاذا دانه وان كان صيد الاشقي ميتة  
 كونه عقوراً ويكون ما في المراسيل تعميم النوع بنى الجواز لان احد صنفه يزود به الصيد والاخر ليس بصيد اصلاً الا ان يذبح فيقتل فيكون ميتة ميتة  
 الواحد وشياً وبعضه لاننا انما جئنا ذلك ادعى ان كل نوع فطريته في الوحشة وعدمها شاكه لكل افراده ثم بعض لبعضها خلاف الطبع الاصلي  
 من التوحش والاشتياس قلنا على التمثل كما ان جنس الكلب غير وحش وان وجدته وحشاً فالتوحش عارض فالتفتة ان لا يجب قتل شيء منه  
 جاز وفائدة التخصيص على وصف بخصوصية الجواز اعني ما هو معرض للتوحش وقع توهم انه وحش بالاصالة فيجب قتله الجواز وان لو كان  
 وحشاً لم يكن فيه شيء لكونه عقوراً على ان الحق جواز الانقسام بقوله الميتة الفارة الوحشية والاشقي ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة  
 ان قيل بان المراد من الكلب العقور الذئب والاسد فلا اشكال في الا انه يجب ان يكل الاسد الحاكم به من المراد بالكلب العقور على الا

الحيوة











وجزئ من المشير وهو الذي قام مقام المبردين الدم واللحم فيسبب فينعدم بأفهامهم وان اكل اللحم الذي لم يمت ذلك شيئا فعليه قتيعة  
 ما اكل عندنا حذيفة ربه وكذا ليس عليه جزء ما اكل وان اكل منه حرم اخذوا شئ عليه في قولهم جميعا لما ان هذا ميتة فلا يلزمه  
 باكلها الا الاستخفافه صابرا كما اذا اكله حرم غيره وكذا حذيفة ان حرمه باعتبار كونه ميتة كما ذكرناه وباعتبار ان له حظا واحرامه  
 لان احرامه هو الذي اخرج الصيد عن المحلية والذابح عن اكله في حق الذكاة فصارت حرمة تناول هذه الوسائط مضافة الى الحرمة  
 بخلاف حرم الجوارح تنادى له ليس من محظورات الاحرام وكذا بان يأكل اللحم لحم صيد اصطاد لا حلال ولا حرام اذ لم يدل الحرام عليه  
 وكذا امره بصيده لا خلافه فالملك ربه فيما اذا اصطاده لا حلال اللحم له قوله عليه السلام لا بأس باكل اللحم لحم صيد من  
 يصيد لا اذ يصاده ولا جناحه وروى ان الصحابة ربه قتلوا كذا اسم الصيد في حق اللحم فقال عليه السلام  
 هو ذكائ يقتل فعله اللحم فعمل لحم سوار فوج لا يعلم او نفسه قوله وهذا لان المشرع الخ حاصل اثبات الملازمة بين المشروعية والاقامة مقام المبردين  
 ثم نفى الثاني فثبتت الاول معنى المشروعية وهو انما يقول فيقدم المشرع لا نعدهما في الاصل الذي اقيم ونحن الى غير ذلك الكلام اخرج في اثبات  
 المطلوب فان حصل في اثبات المقدار القاطن في الفعل حرام وبقي ان كانت من السمات بيننا وبين الشافعي لم يمتحج اليه ان كانت ممنوعة بحسب  
 ان يقتضى المذكور ثباتها عليه فانه اذا منع احرمه منع عدم الاقامة مقام المبردين لا سيما في حق تناول اللحم لا سيما في حرمة تناول  
 حرمة اللحم مطبقا كما لو منع شاة النير لا يابون لا يغير حكم الميتة مع حرمة الفعل فيقال وبذلك فعل حتى يحرم فيكون القبح اعتبر في عينه على ما هو الاصل عندنا  
 في ائنا في التحريم الى الافعال المحمية انه يضاف القبح الى عينها لم يلزم المانع بخلاف الشريعة الا ان يقوم دليل على خلاف ذلك كما في منع شاة النير  
 بثبوت القبح لا يمنع ان ائنا في المانع فوج محرم وان كان كذا في الشرح اعتبر في عينها لانه جعله محظورا فخرج الذابح عن الالائية والمذبح عن المحمية  
 فصار فعله في غير محله وكان عتبا باعتبار الشارح كما لو استعمل عاتل الذبح حرمه فانه يبعد جوارحه من شاة النير فانه لم يمتحج لاجراها عن محمية الذكاة  
 شرعا لا يمتحج لاجراها عن الالائية بالنسبة اليها فلم يمتحج لاجراها عن المحمية فصار عتبا شرعا واذا صار فوج المحرم عتبا شرعا فصار عتبا شرعا فصار عتبا شرعا فصار عتبا شرعا  
 الصيد قبل وجوبه قبل ذكائه لا يمتحج لاجراها عن المحمية فصار عتبا شرعا واذا صار فوج المحرم عتبا شرعا فصار عتبا شرعا فصار عتبا شرعا  
 عن الالائية الذبح فقط وبذلك الاول ائنا في المانع فوج محرم وان كان كذا في الشرح اعتبر في عينها لانه جعله محظورا فخرج الذابح عن الالائية والمذبح عن المحمية  
 الى العين كان ائنا في المانع فوج محرم وان كان كذا في الشرح اعتبر في عينها لانه جعله محظورا فخرج الذابح عن الالائية والمذبح عن المحمية  
 نفسه في ائنا في المانع فوج محرم وان كان كذا في الشرح اعتبر في عينها لانه جعله محظورا فخرج الذابح عن الالائية والمذبح عن المحمية  
 سببه فاقامنا وائنا في المانع فوج محرم وان كان كذا في الشرح اعتبر في عينها لانه جعله محظورا فخرج الذابح عن الالائية والمذبح عن المحمية  
 في المسئلة التي تلي هذه لان الاحرام هو الذي اخرج الصيد عن المحمية والذابح عن الالائية قوله عليه قتيعة ما اكل عندنا حذيفة يعني سوار اذ في ضمان المذبح  
 قبل الاكل ولا غير ان اوى قبله ممن اكل على حدته بالغا ما بلغ وان كان قبله ومن ضمان ما اكل في زمان الصيد لا يلزم في وقت الفداء وقال القذوري في  
 شرحه المختصر للكرخي لارواية في هذه المسئلة فيجوز ان يقال يلزمه اجزاء اخرى ويجوز ان يقال يتناول الاكل وسوار قولي صيد نفسه وامر غيره او ارسل كلبه ولا فرق  
 بين ان يأكل اللحم او يطعم كلبه في الزوم قتيعة ما لم لا تقع بمخاطرة حرامه قوله فصار عتبا شرعا ولان المذبح ان حرمة تناول بوسطة الميتة وكونه ميتة  
 بوسطة غيره عن الالائية والصيد عن المحمية وثبوتها معا بوسطة الاحرام فكان الاكل من محظورات الاحرام بوسطة وسبب سبب بوسطة وهذا حرمة محظورة  
 في ائنا في المانع فوج محرم وان كان كذا في الشرح اعتبر في عينها لانه جعله محظورا فخرج الذابح عن الالائية والمذبح عن المحمية  
 لحم بوجوبه من صيد الحرام بعد اذ قتيعة لان الاكل ليس من محظورات المحرم بل تقويت الايمن الذي استحقه بحالته في الحرم فقط وقت ميتة او ميتة  
 فحرام حرمة كونه ميتة فقط وعن ذابح في خزائن الاكل لا يمتحج لاجراها عن المحمية فصار عتبا شرعا وللحلال اكله ويكرهه ميتة قبل ذكائه فان باع  
 جاز ويكفل ثمنه في الفداء ان شاوره كذا شجر المحرم واللبان وكذا المشوي جزاء او ايضا نعمته ثم ان اكله لا يجر عليه ولا يحرم بخلاف الصيد قوله خلافا  
 لما لك فيما اذا اصطاده لاجل اللحم يعني في امره اما اذا اصطاد للحلال لحرم صيد المبردين فمتى عتبا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم  
 قال الحرجاني في الاحرام قال القذوري بذابح غلط واعتمد على رواية الطحاوي قوله لعله عليه السلام الحديث على ما في ابى داود والترمذي والنسائي







وهل يحرمه العبد في نفسه من أبنائه وجب دخول الحرم بصيد فعلية ابنه وسلم في  
إذا كان في يد غيره فلا شافعي روي أنه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد بحاجة العبد

شرعاً بسبب الإلزام إلى حرم الله تعالى فإذا فوت وجب الجزاء لتفويت ذلك الوصية الكائن في محل الإجمالية على عبادة تلبس  
والترسما بعقبة فافهم ما يكتب مخطوطاً فيدخل الصوم فيه فتفويت من كان مملوكاً رجل في ماله لا يستملكه لا يكون الصوم ويجوز على جبر الإلزام  
بأبواب الحرم الفقيه من بعض الحاجات نسب إلى من يميز المجدد على وفق هذا وقع في الشرع إلا أن تحقق هذا النعمان هو الله سبحانه تعالى فيجاءه هؤلاء  
شبه الفرائض اللازمة لتفويته لئلا يكون هناك من حقوق الله تعالى فربما على كل وجه يقتضاه محتاطين في الترتيب المذكور فقلنا لا يدخل الصوم  
إلى من ضمان محل الإلزام على من يوجب عليه الحرم وتوقل العبد طلال في يد مال صناديق من حرم واجب على كل منهما ضمان كامل فتفويت كل  
الامر الواحد الثابت لك يلحق به الإلزام والثاني بالتسلل بعد ما كان بغيره من ان يطيقه وفي شبيهة من ضمان التبعات تيمية واحدة على الآخذة  
وبما على خروج الإلزام على القائل على أن يقول في الإلزام يقول يرجع الإلزام على القائل مع ضمانه ليس ضمان محل فلهذا  
وبما من المراجع هناك وابتداء منها الإلزام ضمان من من وجبه في ضمان الحرم بغير الله لضمان وإذا تأملت رأيت حصول الاعتبار في كل مسألة من هذه  
بجوده ومن الوجه الآخر لا الإلزام فيما قبل مستيناً بالله تعالى ترشد أن شاء الله تعالى ثم يدخل جزاء صيد الحرم في جزاء صيد الإلزام فتوقل  
محرم صيد الحرم وجب عليه جزاء ما بعد على وفق جزاء الإلزام خاصة فتفويت الإلزام ان الثابت هنا حق واحد يتقوى بسبب كتاب حرمة  
وذلك لأن الحق ان الله تعالى حرم قتله ووضع كبده الحرم بسبب إخلاله في الحرم ووجود الإلزام بها وبعد استيفاء بآيات الحرم فلو حرم بها  
وهو الإلزام في الحرم لم يتحقق سوى تلك الحرم وتوقل الأمن المأجور من هذه الحرم وعلمت أنها الحرم واحدة فلهذا من هذه الحرم فتوقل  
غير أن الله تعالى زنت على انتهاك الحرم الكائن بالقتل حال كونهما من سبب الإلزام جزاء صيد الإلزام وول النظر السابق حال كونهما من حلول الصيد  
في الحرم على وجوب جزاء لا يدخل فإذا ثبتت الحرم على سبب ضمان كان محرم في الحرم ثم انتهكت بقتل فيه تعذر في الجزاء للإلزام اعتباره  
في الوجوه من غيرها فلهذا من اعتبار على اعتبارها فلهذا من اعتبار على الوجوه الذي اعتبره صاحب الشرع وهو ما إذا كان القتل مع الإلزام هو الوجه  
أقوى من ثانياً ذلك وإنما كان التوقي لان كونه سبباً لضمان خصوص عليه النفس التي قال تعالى فجزاء من قتل من النعم بخلاف الكون في الحرم  
فان الضمون إنما افادت ببيته حرمة التعرض لم يصح بل هو الجزاء ذلك بالتفريق فظهر للعالم على أنه تفويت أمر حتى يكتمل في الإلزام وجوب الضمان  
على ذلك الوجه يعني على وجه لا يدخل فيه الصوم وعلمه ترديد في جنابة القارن الله سبحانه أعلم قوله وهل يدخله الهدى فيه روايتان في رواية  
لا فليتا روي بالارادة بل لا بد من التقدير بل يجب ان يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الصيد لا إذا كان دونه ولذا لو سرق المذبح وجب  
ان يقيم عليه مقامه لأنه لا يدخل المارقة في غرامات الأموال وفي أخرى يتأذى فيكون الأحكام المذكورة على عكسها وإنما يشترط كون قيمة الهدى  
قبل الذبح قيمة لتوقل لان الحق لله تعالى فالهدى ان جعل الله تعالى واراثة الوم طريق صالح شرعاً يجعل المال له فالصداقة التقدي للآل في ان  
يجعل الأنتيجة خالصة له سبحانه بآراثة ومنها قوله ومن دخل الحرم بصيداً من هو ملال حتى يظهر خلافات الشافعي فإنه لو كان محرماً وجب له  
بمحرم الإلزام اتفاقاً قوله خلاف الشافعي قاسه على الاشتقاق فان الإسلام بمنع خالصة تعالى ولا يرفع حتى إذا ثبت حال الكف ثم طرأ السلام  
علم من أن حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد بعد تقرر ملكه بطريقه لتفويت من الله تعالى بحاجة العبد فلهذا ذلك هذا ما ذكره المصنف وما  
تقرر لجامع وترك القيس عليه تخصيص مملوك للبدن بطريق صحيح فلا يظهر فيه حق الشرع وإمكانه يعني هذه الحالة إذا لم يتحقق كالاشتراف في ذلك في التقي

في رواية





لأن المستحق عليه عند المقاتلات احرام واحد وبناخوذ اجب واحد ولا يجب الاخرى واحداً اذا اشتركت في وقت واحد في قتل حربيين في كل واحد منهما  
 حرام كما لا يخفى على من عاين في حق الله تعالى في قتل حربيين في كل واحد منهما فحليل المحرم فحليل المحرم  
 واحد كان الضمان بل عن المحل لا جواز عن الجنابة فيصيد بالحد المحل كحليل فقتله بغير خطأ يجب عليه ما حرمه واحد في كل واحد  
 منه ما كفارة واذا باع المحرم الصيد او ابتاعه فالبيع باطل لان بيعه حرام فبطلت الصفقة فبطلت الصفقة فبطلت الصفقة فبطلت الصفقة

وم واحد بناء على انه محرم بالدم واحد وعندنا ما جازى بالجنابة في كل واحد منهما فحليل المحرم فحليل المحرم فحليل المحرم فحليل المحرم  
 او كان عليه ثلثه واحد اجب بان حرمة الاحرام قومي من حرمة المحرم لانهما توجب حرمة كثيرة غير الصيد كحرام حرمة المحرم فقتل حربيين في كل واحد منهما  
 لان الاصل في البيع مباحان يحكم واحد اذ اشتهر الحكم في اقرارهما وجعل الاخرى بما لا يعدم وهذا كما يجوز في الدافع والجواز لا يقتضي مع الجواز واحد من كل واحد  
 الاحرام العرفي فان بيع المحرم بغيره بالآخر فحكمه كمن استباحه في كل كان ليس معه غيره كما لو جرح انساناً آخر فقاتل به عليه ما ذكره اصر في دفع الجواب الشارح  
 البنية على من جامع في القوم بعد ما طاف اربعة اشواط قياساً على وجوبها اذا جامع في الحج بعد الوقوف بمنزلة من اراد سبعة ومنع اقلها منها في سبعة  
 اظهرها للتفاوت في ظاهر التفاوت في الاجزئية للتفاوت في المعنى عليه فلو اشتد رتبة الجرح في الحج والوقفة لم يمنع ذلك من ظهور التفاوت جازاً لا استصحاباً  
 وان لم يبلغ الى درجة عدم الاجابة ليرى ان حرمة المحرم موجبة ما يفرضها بالوجبة الاحرام ومنع ذلك من ظهور التفاوت من غير وقوع الاستصحاب  
 وعندنا في المورد ما كنا قد عدا وهو ان قتل الصيد محرم واقع جنابة على الاحرام فوجب الجواز الجواز نفس التناهي حرمة القتل فوجب بان لا يفتقر الى الاعتدال  
 في الحرمة بل الاعتدال في السبب ما يقتضيه في مسألة قتل المحرم صيد المحرم وان كان الجنابة على الاحرام والاحرام مقتضى الجنابة في الجواز وجوب الجنابة في  
 قتل المحرم صيد المحرم لغيره والجنابة بعد الجنابة عليه هو الاحرام والمحرم اذ لا شك ان منع قتل الصيد فيه الاثبات عند تعالي الحرمة وجعله ما لا يقتل فيه  
 جنابة على حرمة الاعتدال في كون احدي الحرمتين فوق الاخرى لم يعرف في الشرع سبباً لا يدار احسن منه وجعلها بتعادل الاصل ان كل حرمة يستتبع  
 موجبه انواراً سواء في غير ما لا دون المعلوم ان الوجبات والتحريرات تفاوتت بالأكثرية وقوة البشوات لم يسقط اعتبار شيء منها خصوصاً وهذه الكفارة  
 ظهر من الشارع الاحتياط في اثباتها حيث ثبتت مع النسيان والاضطرار في قتل الصيد فلا يجوز الاحتياط في سقاطها الا لما وجب له ذلك بقبول الحجة  
 الى تكبير السبب كثيراً كما قلنا في تكبير آية السجدة والعلامة وليس ذلك بل انهم اذ لا حاجة لتحقيقه في تكملة القتل من الاحرام والمحرم ليس من مقتضى الاعتدال والواجب  
 فيمنع بالاعتدال لطفاً وحرمة فيلزم التداخل والوجوب منع التحريم لكون الجواز لا يدخل النقض في البناءة لا لكونه جنابة والقارن بالجنابة على الاثر  
 من النقض في عبادتين بخلاف قتل المحرم صيد المحرم وذكر شيخ الاسلام ان وجوب الدين على القاتل اذا كانت الجنابة قبل الوقوف في الجماع وغيره  
 ارباباً للوقوف في الجماع يجب بان في سائر المقتضيات ومما تقدم فانه قوله لان المستحب عليه وجه الذي هو مقتضى عليه ولم يذكر وجوبه  
 زفر لضعف كلامه في هذه المسألة انما الصورة التي تجب فيها على القاتل وان سببها المجاوزة هي فيما اذا جاوز ما حرم كحج ثم دخل مكة فاحرم  
 بعمرة ولم يبق الى المحل محرراً فليس كلامها للجماعة بل الاول لما في الثاني لترك المقتضيات العمرة فانه لما دخل مكة لاحتق بالهنا ومقتضاها في العمرة  
 قوله واذا اشترك حرمان المحرم وجهاً ظاهر من الكتاب وكذا الفرق بين اشتراك المحرمين في قتل الصيد والحدادين في صيد المحرم فارجح اليه ولو اشترك  
 محرمين في قتل صيد المحرم وجب جزاء واحد يقتصر على محرم واحد وجب على كل محرم من جملة ما خصه من ذلك جزاء كامل وان كان محرم من  
 لا يجب عليه شيء وكما في سبب الحلال بقدر ما خصه من القصة لا تمت على الكل واعلم ان قتل الحدادين صيد المحرم ان كان بشرية فلا شك  
 في لزوم كل نصف الجزاء اذا اضر به كل من صيرته فانه يجب على كل القصة صيرته ثم يجب على كل نصف قيمة منتهى ما يضر به من الان عند اتحاد  
 صفاتها جميع الصيد صارتاً بفعلاً ضمن كل نصف الجزاء عند الاعتدال الجزاء الذي لا يضر به من النقض بالتمامه فبطلت جزاؤه والباقي متلف بفعلاً فبطلت  
 ضاراً كذا في المبسوط قوله فالبيع باطل لانك في حقيقة البطلان ان باع بعد البيع لا يبيته واما اذا كان حياً فلا شك فيه اذا كان ميتاً

في كل واحد منهما

ومن اخرج طيبة من الحرم فولدت اولاداً فصارت هي واولادها فاعليه جزاء من كانت النسل بعد الاخراج من الحرم بقى  
مستحقاً للاداء من شرعاً وليكن واجب ردة الى ما منه وهذه صفة شرعية فليس في الولد فان ادى جزاء حاشه ولدت ليس عليه  
جزاء الولد لان بعد ادائه الجزاء لم يبق آمنه لان وصول الاصل والله اعلم بالصواب

لا يحرم العيين في حق الله تعالى وحرم عيكم عيكم الميراثان التيمم الى العيين فيكون سقط التقوى في حقكم كما حرم وها هو المشي الى البيت  
اراد الله بقوله لانه يبين التعرض والطلاق اسم للنفي على التحريم اطلاق اسم سبب على السبب انت علمت ان اطلاق التيمم الى العيين سبب  
من سائر الاطلاقاات وكل من سبج في مطلق التعرض وحاشا له اخراج العيين عن المحل لانه ليس له تصرفات فيكون تعليق تصرف ما بها حاشا فيكون  
فتيها اليه فيبطل ما ذكره من اذنا ملك بعد البيع في يده المشتري فيبطل ما ذكره من ان يبيعها عليه صحيح اذا كان المتبايعان مخيرين فان كان البائع حالاً  
حقه المشتري قوله فيمن يبيعها المشتري لانه ليس له البيع على هذا اذ هو عيكم عيكم فمما كان عند وجوب عليه جزاء ان ضمانه لما جاهد لفسا والهبة وجزاء  
حق الله تعالى محله اذا كان البائع والواهب حالين اما البيع فظاهر كمن يبيع حرام من مسلم فملكه عنه فيضمنه لانه فان قامت بنية على اذنه  
فما عيكم محرم فباعه يبيع ان لا يضمن لانه لم يملكه بهذا الاخذ فلا يجب ضمانه بخلاف اذا اخذه حالاً ثم احرم فباعه واما الهبة فبعد ان يكون  
الواهب اكراماً بالطريق الذي ذكرناه فيه نظر ولو تبايعا عيكم اني احل ثم احرم او احدهما ثم وجب المشتري به عيكم ببيع بالتقصان وليس له الرد  
وقد ما اذا اصاب الحرم عيكم واكثره على قصد التملك والرفض للاحرام فاعليه جزاء واحد لانه انقطاع الاحرام وان اخطأ وان لم يكن  
على وجه التملك ورفض الاحرام فاعليه لكل جزاءه على هذا سائر محظورات الاحرام قوله ومن اخرج طيبة من الحرم وهو خلال وحرم قوله وبه  
كونهما مستحقين الا من بالرد الى المامن منقذ شرعية فالتاثير بهما سائر الجزاء مثل زبيدي بهية اليك والبيع على اعتبار اكتساب الكون اليك  
من المضامين اليه لانه هنا ما لا يصح خذوه واتموا المضامين اليه فاعليه جزاء واحد لانه مضامين الطيبة والبيع الطيبة منقذ شرعية بخلاف غيره  
شرقت صدر القناعة من الدم والحاصل ان منقذ استحقاق الان شرعية كالرق والحرية فمشتري الى الولد عمن خذوه كسائر الصفات الشرعية  
فيضيه خطاب رد الولد استمراره اذا تعلق خطاب الرد كان الامساك تعرضه لمنه عافاذا اتصل المهرت ثبت ضمانه بخلاف الميراث فمشتري اليه ضمان  
الغصب هو ازاله اليد لم توجب في حق الولد حتى لو منع الولد بعد طلب المالك حتى مات منقذ ايضا فاقولوا وهذا اذا لم يؤد ضمانه الا قبل الولد  
فان كان فعله لا يضمن الولد لان الولد لا يضمن اليه استحقاق الامن بالرد الى المامن الا بتفاديه الصفقة بين الام قبل موجوده حتى  
مؤدج الام والاولاد اصل لانه صيد لكل ولكنه يكره ذكره في الغاية وكل زيادة في هذا الصيد كالمسمن واشهره فغايه عند موته على التفتيل  
المذكور الذي يقتضيه النظر ان التكفير عن اداء الجزاء ان كان حال الفتنة على اعادته منها بالرد الى المامن لا يقع كفارة  
ولا يحل عبده التعرض لهابل حرمة التعرض لهما قائمة وان كان حال العجز عنه بان هربت في الحبل عمن ما اخرجها اليه سبج به  
عمن عهدتها فلا يضمن ما يحدث بعد التكفير من اولادها اذا من ولدان يصطادها وهذا لان المستوجب قبل العجز عن ما يميننا انا هو خطاب الرد  
الى المامن ولا يزال مستوجبا ما كان قادراً لان سقوط الامن انما هو بفعل المأمور به بالعمد ولم يوجب فاذا عجز فوجب خطاب الجزاء وقد صرح  
بجواب الاخذ ليس سببا لضمان بل يقتل لئلا يفسد قبله واقع قبل سبب لا يقع الا فاما مات بعد هذا الجزاء لزمه الجزاء  
لانه الان يعلق خطاب الجزاء هذا الذي ادين به واقول كرهه صطادها اذ اذ الجزاء بعد الهرب ثم ظفر بها شبهة كون وادام العجز  
شبهه جزاء الكفارة اذ اذ اصطادها ليزد بها الى الحرم منوع غصب خلال صيد خلال ثم احرم الغاصب الصيد  
في يده لزمه ارساله وضمان قيمته للمغصوب منه فلو لم يفعل بل بعهده للمغصوب منه حتى يبرأ من الضمان لكان عليه الجزاء وقد ساء

والامر





فان دخل البستان فجاءه فله ان يدخل مكة بغير احرام ودقت البستان وهو واجب المنزل سواء كان البستان غير واجب التعظيم فله يلزمه الاحرام بقصد بدو اذا دخل الحق باهله وللستان ان يدخل مكة بغير احرام لما حجة فكل ذلك له والمراد بقوله ودقت البستان جميع المحل المذكور بليلة وبين الحرم وقد مر من قبل فكل وقت الداخل الملحق به فان احراما من المحل وقفا بغيره لم يكن عليهما شيء ويدينه البستان والداخل فيه لا يلزم احراما من ميقا فيها ومن دخل مكة بغير احرام فخرج من عامة ذلك الى الوقت واحرام يحجب عليه اجزاء ذلك من دخول مكة بغير احرام وقال زفر بن راجز بن وهب القياس لعنابا بما لزمه بسبب النذر فصارت اذا انحلت السنة دلالة تلافى المتروك في وقتها كان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا لزمه حرجا بحجة الاسلام في لا بد اعجزه ما اذا انحلت السنة دلالة صار في وقتها قد مضى الاحرام مقدور كما في الاحتكاك المتعذر بل ينادى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني ومن جاز في وقت فاحرام بغيره واخصه في غير وقتها كان احرام بغيره كما اذا انسحبت ان يحل على ان يما ذكره بنار على ان الثالب في قاصدي مكة من الافاقيمين قصد النكاح فالمراد بقوله اذا اراد الحج او العمرة اذا اراد مكة و لو كانت له الميرة يبين انما ذكره من لزوم الاحرام من الميقات اما بنوعه من قصد مكة اما من قصد مكانا اخر من المحل فكل الميقات فلا تحجب عليه الاحرام بالنية في مكان الى الاحرام منه فتعلم مكة لا تعظم ذلك المكان ولا تنفس الميقات لاقابل قوله وهذا اذا اراد الحج بقوله فان دخل البستان لحاجة الحج ثم وجب بها حمل ان جميع اكتسب الله بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد النكاح ولا يلطى تفصيل التقييدات في ذلك في صرح الله في نفس التوبة حيث قال ثم الافاقي اذا اشقى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او لم يقصد عن نية التعظيم السليم لا سيما في الميقات الاحرام لان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة اشرفية فيستوي فيه القاصد والمقصد وغيرهما ولا يخرج من هذا شي بل ينبغي ان يعلم قصد الاحرام في كونه مبيحا للاحرام بقصد مكة قوله فان دخل البستان اعلم ان غنابا في يوسف انه انما يجوز له المجاوزة بغير احرام اذا كان على قصد ان يتعمد البستان ثم عثر على الاحرام في الميقات فخرج من احرامه الزم على حكم السفر الاول ولذا لا يقتصر للصلوة والاول واجب للمساكين قوله ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه محال الاحكام الكائنة بها اربعة احده ان لا يجوز لافاقي دخول مكة بغير احرام ما ينهانا من دخولها بالاحرام عيب عليه اما حجة او عشرة مثال في البدن فان اقام بمكة حتى تحولت السنة ثم احرم يريد قصد ما وجب عليه بدخول مكة بغير احرام بخره في ذلك ميعات اهل مكة في الحج بالحرم وفي العمرة باحل لانه لما اقام بمكة صار في حكم اهلها فيخرج احرامه من ميقاته ثم انتهى وقصد التعظيم ان لا حاجة الى تشييده يتتميل السنة الثانية انما اذا خرج من عامه ذلك الى الميقات وجج حجة الاسلام سقط ما وجب عليه بالدخول مكة بلا احرام رايعها اذا خرج منها في تلك السنة لا يستط وقول السنه حجة عليه اعلم من كونهما من ذرة او حجة الاسلام وكذا اخرجهم بمرقة من ذرة وقوله ابو ذر ومن دخل مكة بغير احرام يعني من اخرج ودخله بغير احرام فانه لو دخلها مرارا بغير احرام وجب عليه كل مرة حجة او عمرة فاذا اخرج فاحرم بنسك اجزاء عن دخول الاخر لا عاقبة ذكره في شرح الطحاوي قال ان الواجب قبل الاخير صارد في ذمة فلا يستط الا البتة في السنة الاولى لو اهل منه اجزاء فغلبه من دخولها بالاحرام فوجب عليه حجة او عمرة فالمراد به سنة من وقت غير ذمة هو اقرب قال يجرى ولا شيء عليه لانه في السنة الاولى لو اهل منه اجزاء فغلبه من دخولها قوله اعتبار المار بالزوم بالدخول بغير احرام بالزوم بالنذر في المنذور لا يخرج عن عمدة الا ان يفرضه فكلما ما بالدخول لما هو وجه الاجتهاد ان تلافى المتروك في ذمة من لم يوافي الاحرام ان يكون محرا عند قصد دخول مكة من الميقات تعظيما للبقعة لا لذات دخول مكة من حيث هو فلو لم يفعل ودخل بها الاحرام وجب تشاخصها الذي لم يفعل ذلك بان يدخلها على تلك الوجه الذي فوته فاذا خرج الى الميقات فاحرم حجة عليه قدم مكة ففعل ما تركه وذلك ان وجب له السكينة فيها اذا دخلها بالاحرام ليس الا لوجب للاحرام لانه لما كان الاحرام لا يتحقق الا بعد انما قلنا وجب عليه انما اذا خرج الى الميقات فاحرم ما عليه فقد فعل ما عليه فعل ما كان وجبا عليه بالدخول وهو الاحرام في نفسه ما وجب عليه بسبب آخر وصار كما اذا اتم محرابا عليه من حجة الاسلام من الميقات لم يلزمه شيء اخر ففعل المتقصد في نفسه ما عليه بخلاف ما اذا استحل السنة فانه لم يحقق جهتها في تلك صارد بتقوية وينا عليه فصارت مقصودا احتجا الى النية كما اذا نذر على تلك في ان عتقت فيه جازوان لم يتكف ذلك ان يتكف في رمضان الا في ذلك لما فات المنذور حين تقرر اعتكفت في الذمة وينا فلما تبادى الا بصوم مقصود بغير شرطه عنى الصوم الى الكمال الا الصلوات فلا تبادى في نفسه صوم اخر وتناول ان يقول لا فرق بين الحج والعمرة وسنة اخرى فان الدليل اذا دخلها بالاحرام ليس الا وجوب الاحرام بان السكينة فقط في اي وقت

تخصص الاحرام



وعليه دم بالرفض ايهما رفضه لانه تحلل قبل اوانه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر الا ان في رفض العمرة قضاء ولا  
لا غير وفي رفض الحج قضاء ولا غيره لانه في معنى فائت الحج وان مضى عليهما اجزاء لا يادى افعلا لهما كما التزمهما غير اياه  
منه عند والهي لا يعم تحقق الفعل على ما عرفت من اصلنا وعليه دم لجمع بينهما لانه يمكن التخصيص في عمله لا تكايله  
المعنى عند وهذا في حق المكي دم جبر وفي حق الاثافي دم شكر ومن احرى بالجمع ثم احرى بدم يوم النحر لانه في حلق في الاول  
لزمته الاخرى ولا شئ عليه وان لم يخلق في الاول لزمته الاخرى وعليه دم قصر او لم يقصر عند ابى حنيفة ربه وقالا ان لم يقصر  
فلا شئ عليه لان الجسم بين احرى الحج او احرى العمرة بدعة فاذا خلق فيكون كان تسكنا في الاحرام لاول فوجباية على الثاني لانه في غيره  
فيؤم الدم بالاجماع وان لم يخلق حتى حج في العام الثاني فقد انما خلق في سنة في الاحرام لاول وذلك بوجوب الدم عند ابى حنيفة ربه وعند  
لا يلزمه شئ على هذا فلو كان بين التقصير وعدمه عند شرط التقصير عند ما ومن فرغ من عمرته لم يقصر فاجرم باخرى  
لزمه ان الاقل ليس احرى الوجوه في اعتباره بل حكم العدم وهذا لا يلزم معنى اكل الاقل شئ من دم اعتبار الاول كالحل هو عدم استتبار  
ذلك الشئ موجودا فيكون معتبرا فيلزمه اعتبار هذا البعض عدا اذ لا عبرة به الا ان كان في ضمن الكل اذا اقع العبادة ما لم تقم فصاعدا لبعض  
كعدم فعل شئ واقام الفعل شيئا ثم احرى بالجمع يرفض العمرة فلهذا في الاقل وجوب منع كون الاقل اذا لم يعتبر تمام الشئ يعتبر عدا الجواز ان لا يعتبر  
عدا ولا لكل بل يعتبر بمجرد وجوده عبادة منتهى سببا للشك في بطلان كمال البعض يصنع عبادة بالاستقلال وبواسطة اتمامه ان لم يصنع مع  
ايجاب اتمامه مع هذا البعض ان كان من الاول فلا اشكال وان كان من الثاني فقد ثبت بمجرد وجوده واعتباره وتعليق خطاب الاتمام  
وهو قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وفي رفض العمرة ابطال في بابها ولذا في بابها ابطال في بابها ثم يقتل في كلام المعصية في بابها  
بين احرى حجتين فصاعدا كعشرتين او ثمانين كذلك وجبة وعمره الاول مانع مجمع بينهما معا وعلى التقابل وعلى التراخي فاما بعد ايجاز  
في الاول او قبله وفي هذا ان العينة الحج من عامه ولا يقينا اذا احرى بها معا وعلى التقابل لزيادة عند ابى حنيفة وباب يوسف وعند محمد  
في العينة يلزمه ان يلزمه في التقابل الاول فقط فاذ الزيادة عند ابى حنيفة في بابها ابطال في بابها ثم يقتل في كلام المعصية في بابها  
معنى ابى يوسف معتقب بغيره من غير ان يلزمه في حنيفة اذ شرع في الاعمال وقيل ان اذ توجه سائر افعال في البسوط على ما يظهر من الرواية  
وشرع في اختلاف فيما اذا خرج قبل الشروع فيلزمه ان يلزمه على احرى حج من عند ابى يوسف لانه لا تفاضل بينهما قبلها من الفروع والوجاهات  
ان شرع اذ شرع على الخلاف لزمه ان يلزمه ودم ثالث للرفض فانه يرفض احدها ويمنى في الاخرى ويعتني الي معنى فيها حجة وعمره مكان  
التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه قيمتان واحصى بان هذا عند ابى حنيفة ربه وعند ابى يوسف دم وسوى دم الرضا واذ تراخي فاجعل  
بعد الحاق في الاول لزمه الثانية ولا يلزمه رفض شئ ولا دم عليه ثم يتم افعال الاول يستمر حتما الى قابل فيفعل الثانية وان احرى بها قبل الحاق  
ولا فوات لزمه ثم ان وقف يوم عمره او وليته المروضة رفضها وعليه دم الرضا وحجة وعمره مكانها فيقضي في هذا القولها اما عند محمد فاحر  
باطل لما فيها لانه لو رفضها قتلها كما كان معهما حجيتين في سنة واحدة وكذا في ليلة المروضة لو لم يرفضها وعاد الى عرفات فوفقت يصير موديا  
حجيتين في سنة واحدة وان كان بعد طلوع فجر النحر لم يرفض شيئا لان وقت الوقوف فوات فلا يكون ابتداء الايام موديا حجيتين في سنة فية ثم  
الحجة الاولى في ان يعلق في الاول لزمه الحجة على احرى حج الثانية فانما يكون اقل من حرجي حل من قابل لزمه ما تاسر حلق عنده خلا فاما حل يلزم دم آخر  
للجمع قبل فيه روايتان وقيل ليس الرواية الوجوب بطلان وجه وان احرى بالثانية بعد فائت الحج وجب قضاها ودم قضاها وقضاها وعمره لانه فائت الحج  
وان تحلل في حال عمره هو محرم للحج فيصير مانع بين احرى حجيتين فيرفض الثانية واما الثاني فهو الحج بموت في العينة والتقابل اعني لا يفصل  
ما في حجيتين والخلاف فيما يلزم وقت الرضا لزمه فيهما اذا طاف الاول في شوطا رفض الثانية وعليه دم الرضا والقصار وكذا هذا ان لم يشترع  
من لسي فان كان فرغ الا حلق لم يرفض شيئا وعليه دم مجمع وهذه توتر رواية لزمه في الجمع بين الحجيتين على الوجه الذي ذكرناه فان حلق في الاول  
لزمه دم لحنية على الثانية ولو كان جامع في الاول قبل ان يطوف فافسد بان ثم اوجز الثانية يرفضها ويعني في الاول حتى يتبين ان الثانية مستبر  
بالصحيح في وجوب الاتمام ولو كانت الاولى صحيحة كان عليه ان يجمع فيها فيرفض الثانية فلذا بعد فساد ما وان لم يرفض الاول ولم يعمل في الثانية  
لم يكن عليه الا الاول ومن احرى بالجمع شيئا فان طاف ثلاثة او اقل ثم لم يبق في رفضها لان الاول لم يفسد فافسد في الاول لم يفسد







والنكاح في النكاح مع المرض لعظمه واذا جازله التحلل يقال له ايقت شاة في بحر في الحرام

ابن المنية ان اجماعهم على ان مدلول لفظ الاحصاء المنع الكائن بالمرض والآية وردت بذلك اللفظ فيلزم اجماعهم على ان منشا ذلك التناهي  
 وبما لان ذلك نقل عن النكاح والكسائي وخفش بن ابي عبيدة وابن السكيت والقبلي وغيرهم وقال ابو جعفر النعمان ذلك جميع اهل اللغة ثم  
 المتابعة في نقله قوله الاحصاء بالمرض واحصاه بالعدو ونظا به في ان الاحصاء خاص بالمرض احصاه بالعدو ويحتمل ان يريد ان يكون المنع بالمرض  
 بما يتفق عليه اجماعهم في الاول ويحتمل ان يكون الآية لبساً في حكم الحادثة التي وقعت للرسول واصحابه صلى الله عليه وسلم ومنه في غيرهم من يحتاج  
 الى جوابها حسب السرا وحاصل كون النفس احوالاً بلبيان حكم حادثة قد يتطابق اللفظ وقد يتطابق غيره ما يعرف به حكمه بالآية وهذه الآية كذلك انما يعلم  
 منها حكم منعه بالمرض اولى لان منعه بالعدو حسي لا يمكن معناه في المنع فيكون بالمرض والمكره بالمرض فاما اذا جاز التحلل مع هذا فذلك  
 اولى الا انه من انما ذكره المصنف الوجه المعقول وهو قوله وان التحلل انما شرع لمنع الحجة الآتية من قبل استداد الاحكام والصبر عليه مع المرض  
 اعظم فانه يفيد ان حكم التحلل مع المرض اولى منه مع العدو فلا يكون المنع عليه مع المرض يعني مع العدو وبطريق الدلالة ولا ترفع المناقاة بقوله  
 ان هذا مذكور بطريق التفسير في معنى الآية اى لو سلمنا انها في الاحصاء بالعدو فثبتت في المرض بطريق اولى لان المنكر على تقدير التفسير  
 حقيقة وعلى تقديره يلزم ما ذكرناه في الاول من اجل قول اهل اللغة الاحصاء بالمرض لقوله تعالى لا تقربوا الدين احصوا في سبيل الله  
 والقرآن اشغال بالجماد وهو ما راجع الى العدو والمراد اهل السنة فيهم اقيم القرآن اوشدة الحاجة واجعل عن المرض الارض للبتك وقال  
 ابن سادة في ما يجزى ان تكون تباعدت عليك لان حصر تلك شئول ليس هو بالمرض في الكشاف يقال حصر فلان اذا منع امر  
 من خوف او من وجع او حصر او حصره من غير المعنى او سجن ومنه قيل لشيخ الحضور والملك الحسير هذا هو الاكثر في كلامهم انتهى وفي نهاية  
 ابن الاثير يقال حصر المرض والسلطان انه من مقصده فهو محصور وحصره اذا حصره فهو محصور والمعارضة مع ذلك بين جوابين قائمة  
 والاقرب صرح كلام المصنف ان الظاهر كون الآية تنظم الحادثة لفظاً ولو لم يجرها على التقدير المتفق لكان في الحاق المرض بالعدو وقصر غداة الآية  
 على شريعة النكاح من العدو ثم وجدناه واقفاً في الحديث روى الحجاج بن عمر والنسائي انه صلى الله عليه وسلم قال من كسر او عرج فغلبه من  
 قابل فذكره كذلك بن عباس بن ابي هريرة فقال صدق زواجه كحشة قال الترمذي حديث حسن في شرح الآثار شافه شافه علي بن مبريد بن شاذان والكعب  
 صاحب حشد بن الحسن بن مبريد بن عبد الحميد عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال لزم صاحبنا وهو محرم بقرعة فذكرناه لابن سادة فقال سيئ بسيد  
 ويوعد اصحابه موعداً فاذا اخر عنه حل وبه الى جبر عن ابي الحسن عن علقمة عن علقمة عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله ثم عليه عمره بعد ذلك  
 وبه ان غلبه من شرعية لزم اذا في امتداد الاحكام مع الحاسب على حال قد يقال حديث من كسر غيره صرح بجواز الاحلال فيجوز ان يكون المراد ان اذا  
 حصر من كسر حتى فاقه على كسر من قابل واذا قامت الدلالة على ان شرعية في المطلق استقين جواز لمن سرق نفقة ولا يقدر على الشئ لان قدر  
 كذا عن ابي يوسف لا يبعد ان لا يجب المشي في الابتداء ويلزم بعد الشرع كالفقير اذا شرع في الحج والمرأة اذا مات محرماً في الطريق او زوجها في  
 غير محل قاته ولا قرينة وبها يدين ملكه اكثر من ثلاثة ايام على ما يعرف في باب العدة ان شاء الله تعالى واما الذي مثل الطريق فهو محصر الا انه يزول  
 احصاءه بوجود من يمشي معه في التحلل فانه يذهب الى كونه محصوراً بالمرض الذي لا يقدر على المشي فيبقى محرماً الى ان يحل  
 زال الاحصاء قبل فوات الحج او تحلل بالطواف لعمري ان اسم الاحصاء حتى فاته الحج اذا حل في محل ما ان حل في ارض الحرم صلى قول الشافعي

منظر



لذلك انما يمين ابن عباس في ان الحج واجب قضاء ما لم يصبه الشرع والى ذلك ما انفك في معنى ما ثبت على المحصر بالعموم والقضاء بالاحصاء  
فمنها لا يتحقق عند ناد قال مالك ولا يتحقق لانها لا تزوت ولا تان الذي عليه السداد واحصاء بالاحصاء لا يبيد كذا قوله اذ كان شرع التحلل  
الدمع المخرج وهذا موجود في احوال العمرة واذ اتحقق الاحصاء عليه القضاء اذ التحلل كما في الحج وعلى القارن جميعا وانما الحج واحد اتم فلما ثبت  
والثانية لانه خرج منها بعد صدق الشرع فان بعث القارن هديا واعد هوان يذبحه في يوم بعينه شبه نزال الاحصاء

لا يثبت ان بقوت التحلل في احرم بل من حيث التنية والميلق شرعا عند ما لا يلزم الا ينفذ في الملبوس بالان لا يعمد في تحريم ما خطا في انما  
فقال عرف بخطا في احوال الامرين عدم توقيت الذبح بالزمان او توقيت التحلل به لم يذم خطأ في فعل الشرائع عينا واما اعتبارها به في التنية فغير  
يحتاج ان يثبت تحقيق التنية في غير الزمان وبه معارض ما يقتضيه سائر مدارك الكفارات وهذا هو الذي لان الجاع في قياسها انما شرع في توقيتها بان كان  
ببساط احرم اني اذ مناه ما يملك الى مكان في ذلك المكان بما احرم بالاتفاق والمنشئ هو قوله تعالى انما يملك الى البيت المتين وتوقيتها بالزمان ليس على الكثرة  
ويابل التيق من انشاها كما شرعها لغيره فيه فكان صفا طريا في حق هذا الحكم فلا يغفل ببيان ما الكفارات فان الكفارة موقوفة في شرعها  
وبذلك انك لا يمتنع التاثير في مباشرة مظهر الاحرام كما ان لكس يرفع ويمنى شرعا بخاتمة موقوفة في عدم تانيه المكنان لانه جواز قبل يوم الذبح وبه المطالب  
مع ان قوله تعالى فان احرم فما ايسر من الهدى مطلق فلا يشع فاطا له بما ذكره اوضح قوله كما ذكره عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب في التعميم وذكره الرازي  
عن ابن عباس ان سوطهم فكر وجهه من القياس وهو على فاستلج وقد يورد عليه ان وجوب العمرة على فاستلج انما هو لتمام سنه او لتمام سنه او لتمام سنه او لتمام سنه  
على وجوب ان الهدى التحليل الاصل قبل الاعمال فلا بد ان قد تحقق من الشرع انه متى صح الشرع في الاحرام انقضاه لا يخرج عنه الا بالاداء والافعال افعال حج  
عمرة حتى اذ اذافاته ما احرم من حج لم يمتنع خروجه الا بافعال بني افعال عمرة واذافه من الحج ينوي الفرض ثم ظهر له ان كان اذافه لزمه المعنى فنية بطلان  
وليعوم حيث لا يلزم بالشرع فيه مطلقون الوجوب اذافه من وجب المعنى في القاسم لا يخرج عن عمدة الا بافعال بطلان سائر العبادات فان وجب  
شرع المحصر لا يقتضي فاذا كرا الا بافعال عمرة كطائفة حج فانه يخرج عن الاتمام بعد الشرع فاذا لم يفعل وجب ان يحكم بوجوب قضاءها انما الى اعمدة  
من امر الحج في الشرع وان الدم وجب تحليل الاصل قبل الاعمال فلا يمتنع بقاء ذلك لواجب عن هذا انما لو لم يحل حتى تحقق بوجوب العبادات  
تحلل الا بافعال بلادوم ولا عمرة في القصار ثم فاذا كراه من وجب الحج والعمرة في القصار من المحصر فنيا اذافه من قبل فلو قضى الحج من قبل لا تجب عمرة الا  
لا يكون كفاية الحج كذا عند ابن حنيفة وعنه لا يتلج الى نية التيق في قضاء ما في تلك السنة ذكر ما وجد في الاصل وروى الحسن عن ابن حنيفة انه عليه حجة وسمعة  
في الوجوه من عليه نية القصار وبه قول فرو على هذا الاختلاف في التيقين من اذافه من لزمه حجة تطوع منها زجاء مطلقا ثم ان لما بالاحرام فاحرمت عما  
او تحولت السنة واذافه من قبل ان شار قرن بها وشار اذافه من اعلم ان نية القصار انما تلزم اذ تحولت السنة اتفاقا فاما اذا كان الاحصاء من قبل اما  
ان كان حجة الاسلام فلا لانهما قد ثبتت عليه حين لم يذم في نية الاسلام في قابل قوله لانها لا تزوت فلا يتحقق خوف العبادات قلنا خوف العبادات ليس  
بواجب التحلل والاداء من الحج لانه لا يتحقق في ذلك لا يثبت فاعلم ان التحلل انما يلج لما قد مضى من ضرر استداده الاحرام مع ظهور حجة عن الاداء  
ومن مخرج الاحصاء بالعمرة رجل ابل يشك بهم فاحصر قبل التيقين فعليه ان يعيث بهد واحد يعقضي عمرة استحسانا في القياس حجة وعمرة لان  
احرامه كان الحج لانه كان فيه الاحتياط لكنه التحسن المتيقن به العمرة فقصير هي ياني ودمه وفيه نظر ولا كان متكاملا من المخرج عن هذا الاحرام اذافه عمرة  
فما بعده وعن هذا ايضا قلنا لو جامع قبل التيقين لزمه دم اجتماع والمضى في افعال العمرة وقضاءها بخلاف ما لو كان غير مكافئ فنية ثم احصر لان هناك تيقنا  
عدم تيقن الحج ومنها ما ذكره النووي كان الحج فيحل بهد و عليه حجة و عمرة لهذا الاحتياط ولو احرم شيئين والباقي بحاله فاحصر بعث بهدين يعقضي حجة وغيره  
استحسانا وكما قد رونا به قوله وعلى القارن حجة و عمرتان يتبين ان اذافه من هذا اذافه المقيض في سنة الاحصاء اما ان لا الاحصاء بعد التحلل بالذبح والقبول  
يسع لتجديد الاحرام والاداء فيفعل فاما عليه عمرة القارن على ما يورد في الاصل قوله فان بعث القارن هديا الصواب المحرم كان القارن في هذا غلط ظاهر







والعمرة سنة وقال الشافعي ربه فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة كالفريضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فريضة  
والعمرة تطوع ولا يخفى عذرة موقته بوقت وتنادى بنية عليها كما في فاشق الحج وهذا ما نرى الفليلة وقاديل ما رواه ابنه مفضل ربه  
بالعمل كالحج اذ لا يثبت الفريضة مع التعارض في الآثار قال دعي الطواف والسعي وقد ذكرناه في باب القمعة والله اعلم بالصواب

قوله والعمرة سنة اي من اتي بهامة في العمرة اقام السنة غير متبذرة بوقت غير ثابت عنها فيه الا انها في رمضان فضل بها اذا افرد بها فلان  
ان القرآن افضل لان ذلك امر مخرج الى الحج لا العمرة فاحصل ان من اراد الايتان بالعمرة على وجه فضل فيها فافق رمضان او الحج على وجه فضل فيها فافق  
سنة عمرة قوله وقال الشافعي فريضة وقال محمد بن الفضل من شأخ سخا لا فرض كفاية وقيل هي واجبة وجه قوله الشافعي ربه ما رواه الحاكم في المستدرک  
والدارقطني عن يزيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة فريضتان لا يتركهما بايسر ابدان قال الحاكم  
الصحيح عن يزيد بن ثابت ربه الحج فريضة سمع من ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال قال محمد بن جعفر عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال محمد بن  
عن محمد بن سيرين موقوفه وهو الصحيح واخرج الدارقطني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رجلا قال يا رسول الله اني اريد ان اعمد  
ان لا اترك الا العمرة اني اريد ان اعمد ان لا اترك الا العمرة وتوفي الزكاة وان حج وتعمد قال الدارقطني اسناد صحيح ورواه الحاكم في كتابه المخرج  
على صحيح مسلم قال صاحب التلخيص الحديث مخرج في الصحيحين ليس فيه وتعمد وهذه الرواية فيها شذوذ وفيها حديث اخر لم تسلم من ضعفه او عدمه  
واخرج الحاكم عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
والعمرة فريضتان على الناس كلهم الى اهل مكة فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يتركها الى التلخيص ثم لم يتركها الى التلخيص ثم لم يتركها الى التلخيص  
في مناقرة من انكر عليه القول بوجوب العمرة اشبه بظاهر القرآن لا فخرنا بالحج ولنا ما اخرج الترمذي عن جحاج بن ارطاة عن محمد بن المنكدر عن جحاج  
قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العمرة اوجبة هي قال لا وان تعمروا ففضل قال الترمذي حديث حسن صحيح وكذا وقع في رواية الكوفي وضع  
في رواية غيره حديث حسن لا غير قبل الصحيح فان جحاج بن ارطاة هذا في مقال قد ذكرنا في باب القرآن اية وان لا ينزل بعن كون حديثه حسنا  
والحسن حجة اتفاقا وان قال الدارقطني ان جحاج بن ارطاة لا يحتج به فقد انفقت الروايات عن الترمذي على تحسين حديثه هذا وقد رواه ابن جحاج عن محمد  
بن المنكدر عن جحاج واخرج الطبراني في المعجم والدارقطني بطريق اخر عن جحاج بن ارطاة عن جحاج بن ارطاة عن جحاج بن ارطاة عن جحاج بن ارطاة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع وهو ايضا حجة وقول ابن خرم انه مرسل واه معاوية بن ابي سفيان عن ابي صالح ما كان  
عنه عليه السلام تضعيفه عبد الباقي وما كان عن حمزة بن الشيخ تقي الدين في الامام ابن عبد الباقي بن قانع من كبار الكفاة وباقي الاسانيد فقات مع ابن عمر  
حجة عندنا وانما كلامنا على التلخيص قال تضعيف ما كان عن حمزة بن الشيخ تقي الدين في الامام ابن عبد الباقي بن قانع من كبار الكفاة وباقي الاسانيد فقات مع ابن عمر  
ابن عباس في سنده مجاهيل وروى ابن ابي ابي جحاج بن ارطاة عن عبد الله بن سبيح سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع وفيه  
بن قيس قال في الامام ثم لم يتركها الى التلخيص ثم لم يتركها الى التلخيص ثم لم يتركها الى التلخيص ثم لم يتركها الى التلخيص ثم لم يتركها الى التلخيص  
سعيد بن ابى عروة عن ابى جحاج بن ارطاة عن جحاج بن ارطاة عن جحاج بن ارطاة عن جحاج بن ارطاة عن جحاج بن ارطاة عن جحاج بن ارطاة  
الناس في تحسين حديث الترمذي لقد وطرقه في ربه الى درجة الصحيح على ما يقتضاه كما ان بعد طرق الضعيف ترفعه الى الحسن لضعف الاحتمال  
وقد تحقق ذلك فقام ركن المعارضة والاقرار لا يثبت مع ما يقتضاه من اثبات مقتضاه ولا يخفى ان المراد من قول الشافعي في القرن  
وهو الوجوب عندنا موقفي ما ذكرناه الا لا يثبت مقتضى ما روينا ايضا لا يثبت مقتضى ما روينا ايضا لا يثبت مقتضى ما روينا ايضا لا يثبت مقتضى ما روينا ايضا  
وانظر فلا يثبت مقتضى ما روينا ايضا لا يثبت مقتضى ما روينا ايضا لا يثبت مقتضى ما روينا ايضا لا يثبت مقتضى ما روينا ايضا لا يثبت مقتضى ما روينا ايضا









ثم ظاهر المذهب ان الحج يقوم عن المجروح عنه وبذلك تشهد الاخبار الواردة في الباب كحديث الشخصية فانه عليه السلام

حديث الشخصية سوى باحتياج الناس الى اسناد الحج الى المجروح عنه في النية ولو لم يقع نفس الحج عن الالم يتجج الى نية واعلم ان شرط الاخذ بالكون  
اكثر النفقة من مال الالم والقياس كون الكل من مال الالم ان في التزام ذلك سراجا بينا لان الانسان لا يتجج المال ليدلوا من ان كل حركة وقد احتجنا  
الى شتره باروكسة فخر في نفقة فاستقطننا اعتبار القليل كاستحسانا واعتبرنا الاكثر اذ حكم الكل فان النفق الاكثر لكل من مال النفقة في المال المدفوع الى الالم  
يرجع به فيه اذ يتبين بالانفاق من مال نفقة الحاجة ولا يكون المال حاشا في يجوز ذلك لا يرضى والوكيل شتر حتى يستقيم ويظهر الشتر من مال نفسه يرجع به  
في مال الالم يرضى بالانفاق في المال لوقال ارجوا فلما حجة ولم يقل غنى ولم يسم كم ليعلى قال ليعلى قد رما يحججه ولان الحج به اذا اخذه و  
يسر في الى حجة اخرى قال في السوطي لانه لما امر بذلك جعل الحج عيارا لما اوصى له من المال ثم اشار عليه ان حج به عن نفسه فكانت الوصية  
صحيحة ومشوية غير ملزمة فان شاع الحج واثبت لم يحج انتهى وانما اوصى له بالمال يرضى ان حج به وفي غريب الرواية للسيد الامام اني شاع حج  
اوصى بان حج عنه فحج عنه ليرجع في التركة فانه يجوز كالمدين اذ قضى من مال نفسه له حج على ان لا يرجع لا يجوز عن الميت ويتجمل خلافا في  
عميون المسائل قال اذ اوصى ان حج عنه بعض مشقة وهم كبار جاز وان كانوا صغارا او غنيا كبار لم تجز لان هذا يشبه الوصية لوارث بالنفقة فلا يجوز  
الا باجازه الوثقة انتهى فحين الاول على ما اذا امره باقية الوثقة بذلك النفقة المشروطة ببقائه له بالية لانه في ذلك عامل للميت ولو توطن مكة  
بعد انقضاء خمسة عشر يوما بطلت نفقته في مال الميت لان الوثقة بحاجته لنفسه بخلاف ما اذا اقام اقل فانه مسافر على ما قال بعض المشايخ اذا اقام اكثر  
من ثلاث منى في مال نفسه لتحقق الحاجة الى الثلث للاستراحة الاكثر قالوا هذا في زمانهم اذ كان يقدر على الخروج حتى يشارا ما في زماننا فلما الامع الناس فاعلموا  
اذا كان مقامه بكة او غير بالانتظار فاقامته نفقته في مال الميت ان كان اكثر من خمسة عشر يوما لانه لا يقدر على الخروج الا عنهم فلم يكن متوطنا بالحاجة  
فان اقام بعد وجهها فنفقة في مال نفسه فان بدلا بعد ذلك ان يرجع حجت نفقته في مال الميت لانه كان اتحق نفقته الرجوع في مال الميت وهو  
كالناشرة او اعادت الى المنزل المضارب اقام في بلدة او بلدة اخرى خمسة عشر يوما بحاجته لنفسه لم ينفع من مال المضاربة فان خرج مسافرا بعد ذلك  
عادت فيه وقد روى عن ابي يوسف انه لا تعود نفقته في مال الميت لانه في الرجوع عامل لنفسه للميت لكننا قلنا اصل سفره كان للميت فمات في ذلك السفر  
بقية النفقة كذا في السوطي وذكر غيره واحد من غير ذكر خلاف انه ان نوى الاقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عادت ان توطنها اقل او شهرا لا تعود  
وهذا يفيد ان المتوطن غير مجزئ الاقامة خمسة عشر يوما وانما هو ان يتخذها وطنا ولا يجد في ذلك احد افتسقط النفقة ثم العود ان شاع سفر  
بحاجة نفسه لوبعد يومين فلا يتجج بالنفقة على الميت والله سبحانه اعلم وصرح في البدائع بعد ان نقل الرواية عن ابي يوسف فقال وهذا اذا لم يتخذ  
مكة دارا فاما اذا اتخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بخلاف لو كان اقام بها اياما من غير نية الاقامة قالوا ان كانت اقامته متعادية لم تسقط وانما وعلى المتنا  
سقطت ولو تجمل الى مكة فهي من مال نفسه الى ان يدخل عشرة فراس فيحج فقصير في مال الالم ولو سلك طريقا بعد من المتنا وان كان ميسكا الناس في مال الالم  
والافنى بالرواية وامر مشغولا بالهجرة بعد الحج فنفقته في مال نفسه لانه عامل لنفسه فاذا فرغ عادته في مال الميت لو كان بداء بالعمه لنفسه ثم حج عن الميت  
قالوا ايضا من سبغ النفقة لانه خالف الالم وسند ان شاع وتعالى وفي فتاوى قاضي خان لوضاعت النفقة بكة او يقرب منها او لم يقرب اني فميت  
فانفق من مال نفسه لان الحج في مال الميت وان فعله بغير قضاء لانه لما امر بالحج فقد امر بان يفوق عنه ثم ذكر بعده باسقاطه الطريق على الماسوق  
وقد انفق بعض المال في الطريق فنفي حج وانفق من مال نفسه يكون سبغا فلا يسقط الحج عن الميت لان سقوطه بطريق السبغ في المال في كل الطريق

كتاب الحج  
قال فيه حجة عن ابيك واعتمرك وعن محمد بن ابي يعقوب عن الحجاج ذلك مرثا انب  
النفقة لانه عيادة بدنية وعند العزاقلة الاثبات مقاضة كالفدية في باب الصوم

[illegible]

قال من امره رجلان ان يخرج من مكة فاجل حجة عنى فمضى عن الحاج ودفع النفقة لان الحج حق لا يخرج الحاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما امره ان يخلص الحج لمن غدا اشرك ولا يمكن ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيقضي عن المأمورة لا يمكن ان يجعله عن احدهما بعد ذلك بخلافه وانما اذا حج من ابويه فان كان يجعله عن احدهما لانه متبرع يجعل ثواب عمله لاحد ما دللنا فيبقى على خياره بعد وتوعد سببا لتوبته وعنا بفعل بحكمه لا يجرى وقد خالف امره فيقيم عنه وبضمن النفقة ان انفق من ماله لانه صرف نفقة الاموال في حرم نفسه وان ابيهم الاحرام بان يولى عن احدهما غير عين فان مضى على ذلك صار حقا لافادهم الاولوية وان عين احدهما قبل المضي فكن لك عندنا يوسف وهو الشارح كاندنا مو بالدين لا يخرجنا من نفقة بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عجز حيث كان له ان يعين ما شاء لان الملتزم هناك يجعله وهذا الجرحول من له الحق وجه الاستحسان الاحرام شرع وسيلة الى الافعال لا مقصود انفسه والمجهد يصحح وسيلة بواسطة التعيين فالتقي به شرطا غير ذلك اذا افعل على الاجام لان المودى لا يحتمل التعيين فصار حقا لافادهم فان امره جدي وان يقرب عند قادم على امره لانه وجب شلوا لما دفعه الله تعالى من الحج بين المسلمين والمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النفقة لا تنقض الفل منه وهذا الطلقة تشهد بحجة المودى من عينه وان الحج يتم عن المأمور ان حج عنه ولم يقدر فيه والوصى ان على حج في محل اصلاح الى الفتاوى اورا لبا لاني محل عليه الاقل والاكثر حج من الثالث يجب الاعمال ولو لم يرس الحجج عن غير نيلس ان يرفع المالك بن بريح : الا اذا قال الدافع اصنع شئت منه فواء مهمته لا يستغنى عنها فانا المامر في الكتاب متبعا بكملا الفتاوى ونرجع الى الشيخ قوله ومن امره رجلان الحج صبرة الابهام من اربعة ان يل حج عنه او عن غيرها الابهام او كل حجة فخر تعين حجج عنه او غير حجج احدهما يعينه بل ان المأمور في الاقل في الحج الحج والنفقة وفي الثانية قال من مضى على ذلك الحج وحاصله انه ما لم يشرع في الاعمال فاما المأمور فاما لم يشرع في الاعمال الى نفسه والامر من الامر فان على حج قبل الطلقة فبأنصرف الى الالف الى نفسه ومن النفقة وفي الثانية قال في الفتاوى فيه ينبغي ان حج التعيين منها اجام لعدم المنفعة وفي الرابعة يجوز بلا خلاف وبني الاجابة على ان اذا وقع عن نفس المأمور لا تجوز بعد ذلك الى الامر وان بعد ما صرف نفقة الامر الى نفسه فاجبا الى الوجه الذي اخذ النفقة لا لا ينصرف الاحرام الى نفسه الا ان تحققت المنفعة او عجز شرعا عن التعيين او عجزا بما افاد الاشكال في تحقق المنفعة اذا حرم حجة واحدة عنهما وهو عنى عن الاطباء ما يتجامل من جعل الحجة الواحدة لا يوجب العمل بان الكلام فاما اذا كان ما يوجب الحكم الامر على نداء لا فينا ادراج متبرعا فلا تحقيق الخلاف في تركه تعيين احدهما في الابتداء فيجعل التعيين في الانتظار لا حقيقة جعل الثواب بقول المأمور وكل امره بوج ان حج عنه حجة الاسلام فاحرم بها عنهما كان جوابا كجواب المذكور في الجاهل الاشكال في ان مخالفة كل منهما فاما اذا حرم حجة عن احدهما لم يتحقق حجرك وذلك لان كلاما حجة واحدة صالح لكل منهما صاوق عليه لا منافاة بين العام والخاص لا يمكن ان يصير المأمور لا ينفس على اخرها عن نفسها فاما الاحكام من فلا ينصرف ليه الا اذا وجد احدا الامر من الذين كراها ولم يتحقق بعد لان مكنه التعيين بالمشرع في الاعمال بخلاف اذا لم يعين حتى شرع وطالب بوضو ط الان الاعمال لا تقع ليعين فيقع عنه ثم ليس وسعدان يجوزها الى غيره وانما جعل الشرع تلك الثواب لولا السمع لم يحكم في الثواب ايضا ولا خلاف في ان احراما حجة بل لا زادة ليس فيه مخالفة احد ولا يجوز التعيين لا يقع عن نفسه لما قرأناه واما الرابع فانما ظهر من الكل لولاه رجل حجة فانما حجج احدهما عن نفسه الاخرى عن الامر فهو مخالف لتعني الاذن بالحج مع كون نفقة السفر في الحقيقة لصحة لافاد السفر للمأمور فبأنفس التي عن نفسه جازت الباقية عن الامر كانه احرم بها وذكره ابتداء اذا اخلال في ذلك المقصود بالرفض والحاج عن غيره انما قال البكاي عن طلاق ان شاء الله بالنية عنه فلا اخل ان يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام خروجا من الخلاف وقررته ان شاء الله تعالى ويجوز ايجاج الحمر والعبد والامة واحدة وفي الاصل نفس على كراهية المرأة في البسوط فان حج امراته جاز مع الكراهية لان حج المرأة لنفسه لا يفسد ما ليس عليها بل لا يفسد في بطن الوادى ولا يفسد صوت البكاي ولا اخلق انتهى في الفصل ايجاج الحمر العالم بالناسك الذي حج عن نفسه ذكر في البكاي كراهية ايجاج الضرورة لانه تارك فرض الحج والعبد لا ليس بالامور الضر عن نفسه فيكون غير ليس للمأمور ان امره غير بما امره بالامر وان مرض في الطريق الا ان يكون وقت الكفيل لم يصنع شئت من الامر غيره : وان كان ايجاجا ونفقة حلالا حج ثم تقيم بمكة جاز لان الفرض صار مودى ولا اخل ان حج ثم يعود اليه قوله خلاف اذا لم يعين حجة او عجز هذه هي الصورة الرابعة فينا ذكرناه من امور الابهام توجه اوردت عليه فرفع الايراد بالفرق لان الملتزم فيها مجبول ان الملتزم له وانما في قلبه جهالة الملتزم في منع الماعرف في الامر بمجبول معلوم يصح ويلزم البيان بخلافه معلوم مجبول لا يصح صلا قوله وان امره غيره ان يقرب عنه فالدم على الدم وهو المأمور لاني الى الامر وتقرن يقرب من بان نصره لانه وجب شكر الجمع بين المسلمين والمأمور هو من تعين له النفقة قالوا قد شهدت لصحة الموى عن مجرده من ان الحج يقع عن المأمور فاما الامر ثواب النفقة يستطاع على الامر شرعا وقد يقال لا يلزم فيه الشهادة او الاشكال في الافعال انما وجدت من المأمور حقيقة غير انما تقع عن الامر شرعا وجوب هذا الدم شكرا

تقد

وكذلك انما هو واحد بان يحج عنه ولو خربان بمشركه ولا ناله بالقران فالدم عليه لما قلنا ودم الاحصاء على الاوهه عند  
 الباني حقيقه وتبين وقال ابو يوسف على الحاج لا بد وجب للتحلل دفننا بشرنا عند الاحرام وهذا الضمير اجماع اليد فيكون الدم عليه  
 وهو ان لا يكون هو الذي ادخله في هذه العينة فعليه خلافه فان كان يحج عن ميت فاحصر فالدم في مال الميت عند حمله خلوفا  
 باني يوسف ما تم قبل هو من ثلث مال الميت لا بد صله كما لو نكحته وغيره ما قيل من جميع المال لا بد وجب حقا للمهور فصار مينا و  
 الجراح على الحاج لا بد دم جنايه وهو الجاني عن اختيار ويقضي النفقة معناه اذا جامع قبل الوقوف حتى يفسد حجه لان الصحيح هو  
 الامسوية بخلاف ما اذا افاقت الح حيث لا يقضي النفقة لا بد ما فات باختياره اما اذا جامع بعد الوقوف لا يقضي حجه ولا يقضي  
 النفقة لمقتضى مقتضى الامر وعليه الدم في ماله لما لا بد من ذلك سائر ماء الكفارات على الحاج لما قلنا

عن الرجل يزوج وتشتري والابن وجب هذا الفعل احد من من الهدي واليوم غير ان كل احد يحج بقدره واحدا يتقدره تحبب المأمور به يوم  
 فلهذا الاخر ان كلاهما من شياطينه انما قل قول له اذا امر واحد من الحج عنه والاخر ان يقيم عنه واذا مال في القران يعني يكون الدم في مالهما  
 وتقدر ما يتساهل بالقران انما لو لم يدا بالقران عما كان مخالفا لغيره فبقية الا لا بد لكل منهما افضل من قرانهما بل لما قدرنا من ان امر الامر  
 بالسكينة من غير ما يسفر له ان النفقة اعني يسهل الدم بانفاق له في جميع سفره يستلزم زيادة الثواب في القران عدم ما زاد السفر فقلت النفقة  
 من نفس الثواب فكانت اذا لم يكن احد امره بالحج فقرن عنه من النفقة عن ابني حقيقه فلهذا لما لم يقرن افضل فبقية الفعل المأمور به على وجهه فلا يكون  
 مخالفا كما لو كان ابنا كشره ما سمى له الكسول والابني حقيقه اذا ما مور بانفاق المال يسفر من الحج وقد خالف فتبع عن نفسه من كمال التمتع ولم ينفع بعد هذا  
 قولنا انه خلاف الى غير مكان حيا او ميت لا بد من الاله بخلاف التمتع فان السفر وقع للقرعة الذات لا بالامساج ليعمل السفر في وقوع احرامه من ميثاق  
 اهل الاطلاق التمتع يحرم الحج من حرف مكة والامساج في المسير من ان يذوق القرعة لم تقع عن الامساج لم يذوق بها ولا ولاية للحاج في القطار فكسرت  
 لم يذوقه الا ترى انه لو لم يذوق شي لم يحرم اذ اذعه عنه بالانكسار بالذوق والقرعة اذا لم يكن القرعة عن الميت صارت عن نفسه كما لو لم يذوقه  
 بيشاء متبع التمتع لعدم وقوع القرعة عن الميت اما اذا اذعه القرعة فقرن عنه الى حقيقه على ذكر في البائع اذ يذوق البائع عنه وكما حج اذا قرن عنه ولو لم  
 بالحج فقرن معه قرعة لنفسه كغيره من غير انما كانا في الحال في امساج لا بد من ان يكون سائر من ابني يوسف ان في القرعة عن نفسه لا يصحح انما يكون  
 به من النفقة فقد حسمت القرعة انما هو تحصيل الحج عنهم جميع النفقة فانه انما هو تحصيل نفسه حجه من النفقة وهو انما هو كماله كماله شرع  
 البائع اذا اشترى حصة قال سئل عنه وليس هذا الشيء فاما امره بقرعة السفر لم يستقم ويستعمل في ثواب النفقة فبقية ما يقضي الثواب بعد  
 ان كان هذا الجواب من غير انما لا شك ان اذا اذعه بقرعة لنفسه من كماله والقرعة الحجة عن حجة الاسلام عن نفسه انما اقل ما يقع باطلاق الميت وهو بقرعة  
 عن نفسه في الميت وفيه نظر للحج عن الميت ثم انفسه بقرعة من كماله انما هو بقرعة الى حقيقه به ولو اذعه بقرعة وقرن من غير الحجاب  
 بين التلخيص الا ان على قولها بقرعة بالنبى من الحج بعد اذ اذعه بقرعة تكون نفقة في نفسه ان في ذلك حال انفسه لم يذوق احرامه الحج بعد ذلك عن نفسه  
 لم يكن مخالفا لانه فعل مأمور به وهو اذعه بقرعة السفر وانما فعل بعد ذلك في ما شغاله به كاشف عنه بل احرامه من التجارة وغيره بقرعة مقدما  
 مقام الحج من ماله وهو من سائر ما عن حج اذاج المأمور بالحج عن الميت فطاف حجة وتسمى ثم انما عن نفسه لم يكن مخالفا لان هذه القرعة  
 واجبة الرضا وكانت كذا ما لو كان حج مينا اي قرن ثم لم يطف حتى وقت القرعة ورفض القرعة لم ينفعه ذلك هو مع ذلك مخالفا لانه لما حرم  
 سائر ما فقد صار مخالفا على ما ذكرناه عن ابني حقيقه فوقت الحج عن نفسه فلا يحل السفر بعد ذلك برفض القرعة فهو له ودم الاحصاء راجع الى الواجب  
 في الحج اذ ادم الاحصاء وهو على الامر عند ابني حقيقه ومحمد وعنه ابني يوسف على المأمور فان كان المحجج عنه ميتا فني ماله عنه بما شغل من موطن التلخيص  
 او من كل المال خلاف من الشاخص وقرع الوجوه من الجاهلين ظاهر من الكتاب فلا يقبل من حج عاين الحج من قبل مال نفسه واما دم القران وتقدم  
 قالوا هذا ودم القران يشهد ان الحج قد كتمنا في دم القران واما يكون حج القضا من مال نفسه فلا بد من تمام الاعمال بسبب الاحصاء وانما يقع ما  
 مسج الحج عنه ولم يحقق واما دم جنايه كجره صديط شعروا على فني مال الحاج اتفاقا لا بد هو الجاني عن اختيار والاخر الحج لا يقضي الجنايه بل ينظر في الجنايه  
 فيكون مخالفا في فعلها فيثبت بوجوبها في ماله ان كان كل قبل الوقوف حتى غلب حج من النفقة للمخالفه عليه القضا لا يشك في مال نفسه

ومن ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث  
 ما بقي وهذا اعتدائي حليفه من ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث  
 قول ابن حنبل في حقيقته من ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث  
 ادعى كتمانها، وعقد ابن يوسف من ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث  
 اما ان يلزم الابن بالنسبة الى اوجه ان ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث  
 ما بقي اما الثاني فوجه في حقيقته من ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث  
 اوصية من احكام الدنيا بنسبة المصيبة من ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث  
 حسنة من مات في طريق الحج عند مبردة في كل سنة وادام بطل سفره واعتبر الوصية من ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث

ان كان بعده ابيس، ولا يلزم النفقة ولو مات الحج لا يلزم النفقة بعد يم الحالفه فهو كما لو حضر وعلم الحج من قابل مال نفسه ولو اتم الحج الاطراف الزيادة  
 فخرج ولم يلزم النفقة غير ان حرمان على النساء بعد النفقة نفسية باق على لانه جان في ذمة الهنوزة اما لو مات بعد الوتوف قبل الطواف جاز  
 عن الزم لانه ادعى الركن الاظم وما دام نفقته تكفى لا يتحقق ذلك ان تحقق الا في حال الحجاج ولا يعبد له لو فرض انه ان حج تمتع بمعا ففعل حتى ار  
 احد با كونه على الامر ولم اره والتمس اعلم قوله من ادعى بان حج خذ اخذ اطلاق الوصية بان حج اذا كان الثلث يحل الاجحاج من بدية  
 اكلها، لكن الميت ما عاين نفقات في الطريق ولم يعين المكان الذي فيقوت فيه او مكان آخر فوجب تعيين البلد والركوب في قوتها في مقدرة  
 الدار بما سببه لوج الامور ما يشاء وما سكت الكرى لنفسه عن نفسه وفيضمن النفقة فاما اذا كان الثلث لا يبلغ الاماشيا فقال جاز ان حج عنه بثلثه ما شيا  
 عن محمد لا يخبر به وجه عن جرحه في الحج من ادعى بان حج سنة فاجزأ عنه حجة فاما يلزم الكوفة مات او سقت نفقة وقد انفق المصنف حج عن الميت من ماله بثلث  
 فما بعد الاول اجزأ من موضع يبلغ فضل من الثلث تبين ان يبلغ الركبا من موضع البعدين الوصى ويحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيئا لغيره من وكسوة ولا يكون  
 من الفاضل في البذل هذا اذا لم يعين مكانه فان قال حجوا عنى البعث وثلث نال فان لم يبلغ من بلده جازا فاقدا وان بلغ واحدة لم تزل وان لم يبلغ حجة فاقدا فانما  
 مسئلة الالف فذكر ان في المسئلة قال الوصى ما يحيا ان شاء وقع كل سنة حجة وان شارب منه جازا لاني سنة واحدة وهو فضل لان الوصية بان حج بمال نفسه  
 كما لو وصية بالتصدق به وفي ذلك الوصية بان يحيا بين التقديم والتاخير فيجعل فضل لانه بعد من فوات المقصود به بناء على الكمال اما مسئلة الثلث فذكر  
 في الالف وذكر الجواب على نحو مسئلة الالف نقلنا عن القدر بنى الالف على ما ذكر في شرح الطحاوى عن  
 الحج عنه حجة واحدة من بلده وهي حجة الاسلام الا اذا قال جميع الثلث قال ما ذكر القدر بنى اثبت لان الوصية بجميع الثلث والثلث واحدة لانه لم  
 يحج الكسرة وذكرنا في البسوط ايضا واجاب بصفة الى الحج اذا لم يقل حجة ولم يذكر خلافا قال لا يجرى الثلث مصر وقال في هذه الفروع من القرية فيجعل  
 مقتوده في جميع الثلث كما لو ادعى ان يفضل بثانئة طاعة اخرى ولو لم يتم الى الحج فغيره وثلث نصيب عن جميع الكفاية بدى بما باره الوصى كالحج والركوب  
 ومن ابى يوسف تقديم الزكوة لانها حقة الحج والركوب يقعان على الكفاية والكفارات على صدقة الفطر وهي على التذرو وهو والكفارات على النفقة  
 فالوجوب على الفطر والنزول يقدمهما ما باره الميت وحكم الوصية بالعتق ان لم يعين حجة فاقدا حكم الفطر والوصية لادى كالفرائض اعنى للمعين فان قال المسكين  
 فمما انفصل من الصدقة قوله ادعى حجة الفرض عتق نسمة ولا يسعها الثلث بيانا بحجة ولو ادعى بالحجة والامانة لا يسعها الثلث قسم الثلث بينهم فخصص  
 يسترجع ما دى يكون من نفقة الحج ثم اخص الحج حج من حيث يبلغ لانه لو لم يكن ولو ادعى ارجل الثلث المساكين بالالف من حج عنه بالالف ثمانية انا  
 يتهم منهم ثمانية انا نظر الى حصة المساكين فيضات الى حجة فما فضل فهو للمساكين بعد اكساف الحج لان الصدقة تطلع والحج فرض الا ان يكون ركوة  
 فمما انفصل من الثلث ثم نظر الى الركوة والحج فيبدأ بما باره الميت ولو ادعى بكفاية اعضاء ورضان ولا يخرج من الثلث المقتضى ولم تجز الوصية ليعلم  
 مسكنا واما ما يرجع الى المسكين الوطن فلا يخفى ان يكون وطن واحد ولو اطلق فان متحد تعين ومن فرقهم ما عن محمد بن خراساني ادر كالموت  
 بمكة فادعى ان حج عنه من خراسان ما عن ابى يوسف في كل تقدم الحج فمقتضى الموت فادعى ان حج عنه من مكة لو ادعى ان يقرن عن حج غير  
 من المرى لانه لا تفرق بل مكة فيحل عليه حيث هو وان كانت لا وطن بلدان حج عنه من قبرها الى مكة ولو عين مكانا جاز منه اتفاقا فاكواك بالاذنين  
 مكانا في فلولم يعين مكانا به مودة في سفره ان سطر الحج فهو على الخلاف الذي ذكر في الكتاب بقوله وهل الخلاف في الذي حج عن نفسه

البلد

الحج





وذلك بعد ادائه اجمع فبلغت ثلثه قبل اذ انكدهم جعله ذابيه لاحد من بعد ادم عجله في الامر على ما فرقنا من قبل والله اعلم بالصواب

[illegible]

باب النجاشي

القول في بيان شهادة الماردي ان عليه السلام سئل عن الخزي فقال ادناه شاة فقال وهو من ثلثة افعال اهل البيت والعلامة  
 عليه السلام لما جعل الحاة احدى لا بد ان يكون قد اكل وهو البقرة ويجوز ان يكون البقرة كما ينبغي الى الحرم لتقريبه فيه  
 ولا خلاف ان ثلثة سواه في حد الميت ولا يجوز ان يكون الا ما جاز في الضحايا لانه قربته تعاقبت بلواة الدم كالاخصية  
 بين واحد والاشاة في كل شئ الا في موضعين من طاف طواف الزمان في جناد من جاهد بعد الوقوف فانه لا يجوز فيها  
 الا بدنه وقد بينا الميت فيما سبق من غير ما سبق من عدى التطوع والبيعة والقران لانه دم نكح فيجوز الاكل منه بمنزلة الاخصية  
 وقد بين ان البني عليه السلام اكل من خمره ودهن وحساء من الخمر ولا يستحب ان ياكل منها لما روينا وكذا يستحب  
 ان يتصدق في على الوجه الذي عرف في الضحايا اذ لا يجوز الاكل من بقيته الهدايا لانها ذبائح كاهنات

سلي الله عليه وسلم عليه خيرة في حكمه في من ابن عباس انما عنهما فانه قد نهرت الاحكام وعرف جواز الضحايا باشتراطه حيث  
 وفيه وليس الناس في ذلك من غير طهارة ان علم من جواز الضحايا في فعله بالسؤال فيكون ان قال ابن عباس في الحديث عنه ايامه وان ابن  
 في كتابه بن جابر السلمي اذ صفت هذا الحديث بان حيد بن ابي عروة كان يحدث به بالبصرة فحصل هذا الكلام من قول ابن عباس ثم كان بالكوفة  
 الى ابنه علي بن الحسين عليه وسلم وبني الحسين شياه الحال على سحر وقد خففه فداة ونسب اليه تيسر فلا يثبت عنده ولو سلم فاصلا من يدى باج  
 ومبطل الندي فعل عليه يسيل ومبطله على السلام قوله للتحقيق محي عن ابيك من غير اخبارنا عن جها النفسا قبل ذلك وترك الاستفصال  
 وقائع الاحوال نزل منزلة عموم الخطا فيضيد به ان على غير مطلقا وفي حديثه يشترطه استنباط تقديم حجة نفسه بذلك يحصل الجمع وثبت ادوية  
 تقديم الفرض على الظن مع جواز الذي يقتضيه الظن ان حج الضرورة عن غيره ان كان لا يتحقق الوجوب عليه بل ان لا يراه لاجل  
 تحريم لانه يقتضيه عليه الحالة فيه في اهل سبي الامكان فاما ثم تركه وكذا لا يفعل نفسه مع ذلك يصح ان النفي ليس ليعين الحج المفعول بل الضم وحجة  
 ان يدرك الفرض في المنة في شاة غير ما فعل في ذلك قوله عليه السلام حج عن نفسك ثم شربته على الوجوب مع ذلك لا معنى لاعتدائه بحل ترك الاستفصال  
 في حديثه يقتضيه على علمه بانها حجت عن نفسها وان لم يرد لنا طريق علمه بذلك جمع بين الادلة كما اعني دليل التثنية عند الامكان  
 حديث شربته وشاة في الله سبحانه وتعالى

انتقل

باب النجاشي في باب ما يعلق به الابدان السابقة فان الماردي او قران او جوارا وسيد او كفارة جنائية اخرى فاخبر عنها  
 لان حشرته هي المنة والقران منع معرفة المنة والقران كذا الباقي ولم يقدروا ان يثبتوا جنالات تستدعي سبق تقصير عنها من متعاقبات  
 وبقيت بقايت بعض احكامها منها قوله ادناه شاة فيفيد ان له على وعنه انما فعلها الا ان ثم البقرة ثم الفم قوله الماردي ان عليه السلام فابند  
 لا يعرف الا من كلامه عطا اخبره الشافعي قال ثنا سلم بن خالد الرضحي عن ابن جريج ان عطا قال ادنى ما يكره من الدار في الحج وغيره شاة  
 ماني النجاشي في باب من تمتع بالحجرة الى الحج من اني ثمرة فصر عن ابن الصبيعي قال سالت ابن عباس عن المنة فاقتاني بها وسالت عن الكبد  
 فقال فيها جزوا وبقرة او شاة او شاة او شاة في دم الحديث فخاص بهدي المنة قوله الا في موضعين تقدم ثالث وهو اذا طافت بالبيت او  
 قوله بعد الوقوف بقره يعني قبل الحلق على ما سئلنا من ان الجعاء بعد فيه شاة قوله فيا سبق يعني قوله لان الجنائية اغلظ من الحديث وقوله لانه  
 يعني الجعاء على انواع الارتفاتات قوله وقابح تقدم في حديث جابر الطويل ان عليه السلام اكل من الكحل فانه قال فيه ثم امر من كل بدنية  
 فحصلت في قايضت الحديث فاجع اليه ومعلوم ان كان قارنا وكذا اذا واجه على ما رجه بعضهم وهدي القران لا يستغرق شاة بدنية فاعلم  
 اكل من هدي القران في التطوع الا انه اكل من سبي التطوع بعد اصدار الى الحرم اما اذا لم يبلغ بان طاب في سجد في الطريق فلا يجوز له الاكل منه  
 لانه في الحرم ثم التقر فيه بالاراقة وفي غير الحرم يحصل بل بالتصدق فلا بد من التصديق لم يحصل ولو اكل منه او من غيره مما اكل الاكل  
 منهن ما اكله وقال الشافعي واحده قال لما كان على القبة منتهى عليه وليس له شئ من حرم الهدايا وان كان ما يجوز له الاكل منه فان بلغ شيئا  
 او عطى الجزاء جره منه فعليه ان يتصدق ببقية حيث ما جاز الاكل للمهدي جاز ان ياكل لا غنياء ايضا قوله ويتصدق على الوجه الذي  
 عرف في الهدايا وهو ان يتصدق بثمنها ويهدي ثمنها وكل دم يجوز الاكل منه لا يجب عليه التصديق بعد البيع التام التقره ووجوبه الكلام









مسائل منشی راجل عرفه اذ او تقوا فی یوم وشهد قوم اهد و تقوا یوم البخر اذ اهد والقیاس ان لا یخرج کما اعتد راجل  
 اذ او تقوا یوم الذریة وهذا لان عبادته لا یقتضی بوجان و مکان فلا یقع عبادة و ذنبها وجه الاستحسان ان هذه شیعة  
 قامت علی البقی و علی اولیاده خل تحت الحکم لان المقصود منها ان یخرجوا کل یوم تحت الحکم فلا یقبل ولا ینفی  
 بلوی عاماتعد من الاحترام عنه والتداریک غیر ممکن و فی الامر بالاعادة حرج بین فوجب ان یکفی به عند الاستحسان

ان  
 نصیبه

لا یخرجون لان المیت لم یس بینه القتل حق القتره عن انفسه فیما میرا و هذا التقرب تقرب بطریق الآلات و ذلک لیس بخبر عن  
 الایام و کالموت و کانت تحسن فقال سجد لان المقصود به التصدیق و تقرب الوارث بالتصدق عن المیت صحیح بالانسان فکذا التقرب بالیت  
 ما قصد الموت فی نصیبه بارتقاء الدم و التصدیق بیکون صحیحاً و لو کان ان الشکر کما فی الایام سجد بالدم و لو کان المیت لم یخرج من الایام  
 واحدة فلا یستور ان یجمع فیما القتره و عاده ما و ای الشکر کما فی الایام سجد بالدم و لو کان المیت لم یخرج من الایام  
 لانی القیاس لان کلاً غیر ما یورث من جهة الآخر فصاحبنا کانت حسن فقال کل ما ذون فیما صنع ولان صاحب المیت یستحق کل حرج  
 عادیة فکما کان کلاً لا فصلح بالاذن و یا فیکل من صاحبته عن ابی یوسف کل الخیارین ان یاخذ من صاحبته حریة و ینین ان ینیمه فیشره فی البیت  
 و یا اخر یجده فی ایام الشکر و ان کان بعد التصدیق بالقیمة و یجوز ما ذکرناه فی المیت مثله فی الاخیة و ینشره فیها فیفضل فاشترى مکاناً آخر و  
 اوجیه ثم وجد الاول فان خرجها ففیما فصل ان سحر الاول و باع الثاني جاز لان الثاني لم ین و اوجیا علیه و ان بلغ الاول و یخرج الثاني فجزا  
 الا ان یمکن قیمة الاول کثیر فیتصدق بالفضل و ینفی الحق و یطوع فی ذلک سوار لانها صار الله تعالی اوجیها یو فی الیومین جمیعاً و ان  
 بذه الیوم یس بها المیت حال ان کان سابقاً الی کتبه فی هری و اراد به هذا اذا تسلب و ساقها لان هذا لا یفصل عادة الا بالام المیت و کان  
 سواها یس اطهار عداها المیت علیها بمنزلة فعله ایاها بالاساءة و یا مسائل من مثبوتة من عادة الضعیفین ان ینکر و یحسب الا بواب  
 ما شذبه من المسائل ففی سبائل من ابواب متفرقة فشرحه تارة بسائل منشورة و تارة بمسائل شئی قوله و شهد قوم سجد بها ان یشهدوا و انهم  
 راو الیام و فی الحجة فی الیامه کذا الیوم یمکن یوم الوقوف من العاشرة و ذکره لاستحسان اوجه اعتبارها انها قامت علی النبی اخی نفی حواله و  
 و لا یخل تحت الحکم و لیس هذا بشئی لانها قامت علی الاثبات حقیقة و جبروتیه الدلال فی الیامه قبل روية اهل الموقف ثم یسب قیامهم  
 سجد حواله یوقفهم و لا حاجة الی الحکم بل القیوم ینفید عدم سقوط الفرض فیما طلب به و عدم سقوطه هو المراد منها و سجد کما لاراه  
 اهل الموقف کذلک ثم اخرو الوقوف ثانیاً ان شهادتهم مقبولة لما ذکرنا لکن لا تنالهم عدم صحة الوقوف لیس و وقوعه فی وقته قبل الوقوف  
 فی وقته شرعاً و هو الیوم الذی وقت فیہ النکاح علی عتقها و انه التاسع لما روی انه علیه السلام اذ قال صومکم یوم یوم یوم فظنوا ان یومکم  
 یوقفون و یخرجوا کم یوم یخرجون اخی وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالی الیوم الذی یقف فیہ النکاح من اجتهاد و اخی انه یوم عرفة  
 ثانیاً انهم مقبولة لکن و یوقفهم جاز لان هذا النوع من الکثابة و ما یقلب الایامین التشریفة فله یحکم بالجواز بعد الاجتهاد و الیوم المخرج  
 الشدید و قد نفا و یضله الغنی عن النالیین و هذا الوجه یصلح بیان حکمة الدلیل السمعی المذکور فیما قبله و لو کان ت هذه الشهادة لا یثبت علیها  
 عدم صحة الوقوف فلا فائدة فی سماعها لادام فلیسمعها لان سماعها یثبتها بین عامة الکاس من اهل الموقف فیکثر القلیل و قال فیها و  
 و شهور القننة و تنکر قادیب المسلمین بالشک فی صحة حجهم بعد طول زمانهم فافاجوا و الیشهد و یقول لهم انصرفوا لا تسمع هذه الشهادة  
 قد تم حج الناس من یجوز وقوف شهود روی رشام عن محمد بن یزید و یوقفهم و حجهم قال محمد و اذا کان من اخی الدلال وقت یوم عرفة یعنی الیوم الذی یسجد  
 و یوقف علیهم لان الوقوف مع الایام لان یوم الخیر و ان یمکن یوم الحج فی حق الجماعة و الوقوف لا یجوز ان ینکح فلا یثبت بها فعله بالفرار و ذلک اذا  
 اخر الایام الوقوف لیس فیها الاجتهاد و لم یجوز وقوف من وقت قبله فان شهد شاهدان بسلام و ی حجته فزوت شهادتهما و ینسب الایام  
 لا یسب السماع فموقف بشهادته و یوقفهم لان سماعه لیس سبب تجوز العمل علیه فی الشریع

مخالف ما اذا وقع يوم التروية لان التذليل يمكن في الجملة بان يؤخر ولا يشترط في يوم عرفة ولا ان جاز المؤخر له نظيره ولا كذلك جواز  
القدم كما لو دبت في الحرام لا يصح هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا عنه ليس فيها الايقاع العشرة وكانوا شهداء عرفة ودية الطواف  
ولا يمكنه الوقوف بقية الليل مع الناس انهم لم يعل بذلك الشهادة قال ومن يفي في اليوم الثاني الحج والوسطى والثالثة واليوم الاول فانه في الاول بقية الباقيتين

فصار كما لو اخر للاستبابة قوله خلاف ما اذا وقع يوم التروية لان التذليل يمكن يعني اذا ظهر لهم خلاصهم والكلام في تقدير ذلك لا شك  
ان وقوفهم يوم التروية على انه التاسع لا يجازيه شهادة من شهداء الناس لان عقدها من الناس انما يكون بناء على اول نوى الحجة ثبتت  
بالمال عرفة نوى العقد والتاسع بناء على انه نوى قبل التأسيس من نوى العقدة فمما شهداؤه على الاثبات والفت يكون انه الذي من  
جاء ما عمنهم في محض وهم انهم لم يروا اليه التأسيس من نوى العقدة وبما الذي شهدوا نوى شهادة لا معارض لها قوله وكذا اذا شهدوا  
عشية عرفة بان شهدوا في الليلة التي هم بان في متى جهين عرفات ان اليوم الذي خرجنا به من مكة المسمى يوم التروية كان التاسع  
لا الثامن ولا يمكنه الوقوف بان يسير الى عرفات في تلك الليلة ليقف ليلة النحر بالناس واكثرهم لم يعمل بها وبقية من البعد  
بعد الزوال بانهم وان شهدوا عشية عرفة لكن لما قلنا الوقوف فيما بقي من الليل صاكر شهداؤهم بعد الوقت وان كان الامام مكانه الوقوف  
في الليل مع الناس واكثرهم ولا يدرك صنفه الناس لزومه الوقوف فان لم يقف فانت حجة لترك الوقوف في وقته مع القدرة عليه  
قوله ولنا ان كل حجة قربة مقصودة بنفسها فلا تخلق جواز في احد هاتين احدى هذا السبل في القرب المتساوية الرتب  
ولولا ورود النص في قضاء الفوائت بالترتيب قلنا لا يلزم فيها ايضا بخلاف ترتيب السبل على الطواف لانه اعتبارا بعبادة  
لا يشترط الاعتقاد بطواف وبخلاف لمرة فان البداية من الصفات ثبت بالنص وهو قوله عليه السلام ابدوا بما بدا الله بعبادته  
على ما قدمنا من تحريمه فالترتيب الواقع فعلا منه عليه السلام محمول على السنة ان مجرد الفعل لا يفيد اكثر من ذلك قد قلنا من هذا القدر  
منع اقبل من قبل المشايخ ان رمي اجماع قربة واحدة بدليل لزوم دم واحد في ترك كلها قلنا اتقوا متها في اماكن مختلفا ظاهرا في التفتد  
فيجب ابقاؤه حتى يوجب الخروج عنه موجب وشامل الاعمال لا توجد بل هي اولى بالتقدم من الاسابيع المتعددة من الطواف لانها  
تقام في محل واحد واتحاد الدم ليس للوحدة الحقيقية شرعا بل ثبتت مع التقدم وعند اتحاد الجنبات في الجنايات رحمة وفضلا على ما سرت  
في شرب الخمر وزنى غير المحصر من اذا ثبت كلها يلزم موجب واحد فكذا الدم لزومه موجب جنابة ولو سلم اعتبارها واحدة  
في حق حكم لا يلزم اعتبارها كذلك في حق كل حكم مع قيام التقدم والحقيقة بل في خصوص من في المحل بل مع ان المعقول في محل اعتبارها واحدة  
وهو موضع الجنابة الحكمية اخلها فضلا وهو عتقت في ترك الترتيب قوله ومن جعل على نفسه ان حج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف  
طواف الزيارة وهذا لا يلائم القرينة بصفة الكمال فتلازم بتلك الصفة كما تفرق التتابع في الصوم وفي السبل خيب بين ان يركب  
او مشيا اعني في اجماع فيه قوله لا يركب حتى يطوف اشارة الى الوجوب وهو الظاهر لما قلنا وانما انتهى المشي بالطواف لانه  
اعمال الحج فان قيل فقد كره ابو حنيفة الحج ماشيا فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كره اذا كان منطوقه سوء خلق الفاسد  
كان يكون صالحا مع المشي او ممن لا يطيق المشي فيكون سببا لما ثم مجاولة الرفيق والاختصاص والافلا شك ان المشي أفضل من  
لاننا اقرب الى التواضع والتذلل وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لما كنت بصرة ما سفت على شيء كاسفي على ان الحج ماشيا  
فان الله تعالى قدم المشاة فقال يا توك رجالا وعلى كل ضامر وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال من حج ماشيا كتب له بكل خطوة  
خسنة من حسنات الحرم قيل ما حسنات الحرم قال كل حسنة بسببها لا يقال لانظير للمشى في الواجبات ومن شرط صحة النذر ان يكون

لا بد من ان يكون المفسر في ادراكه لا يترك في رقبته واذا اذن القريب قال الشافعي  
 لا يجوز له ان يفسر ما لا يدركه من قبل الطوائف او يدركه قبل القضاة وان كان من جهة فقهية فمفسر  
 لهم ان يفسر البعض على البعض في الشيء لا يفسر للشيء كانه ودنو المروءة من متجسس بالنظر فلا يتعلق بل باليد

لم يذكره

من يشاء ان يفسر ما لا يدركه في كتابه الصريح ان يقول بل في نفسه وبجانبه الذي لا يحل له ان يفسر ما لا يدركه  
 على المشي فانما سبب عليه ان كان كجاشيا ونفسه في المشايخ في محل اجابة المشي لان محله لم يذكر قبل من الميثاق  
 والاصح انه من جهة لانه المروءة في يد مل عليه في رواية ما عن ابني خديجة روى ان ابنا قال ان كنت فلانا فليكن ان حج ماشيا فليكن  
 بالكلية فكيف فليكن ان شي من هذا روى ما عن من يبيته في الاتفاق على انة مشي من يبيته وقد عرفت من هذا ان فرق في الوجوب بين ان يخرج  
 الله او يعلقه كان مشي الله يرضى او قدم زيد في حجة او عمره لا مستحق بين قوله الله على او على حجة في الاجاب ولو قال على  
 الى بيت الله ولم يذكر حجا ولا عمره فليكن في حجة او عمره استحسانا في التقياس لا مشي عليه يجب الاحتساب في تعريف  
 اجاب النكاح بهذا اللفظ فكان كقوله على ان النكاحين فان جعلنا حجة مشي فلم يك حجة حتى يطلو او عمره مشي حتى يحاق ولو عمر  
 بجهة الاسلام بان ركب فليكن مع دم القرآن لانه ترك واجبا ولو نذر حجة ماشيا ثم احرم من الميثاق بمرور طقسا  
 ثم اذ كانت اليها الحجة اجزاء لم يطلو لعمرته ولو احرم بعد طواف لعمرته لم ينجز عليه دم وكل من نذر موتا ان شاء الله تعالى  
 يتعبد له لم يلزمه شيء واعلم ان مقتضى الاصل ان لا يخرج عن غمرة المذرك اذا ركب كما لو نذر الصوم متعابعا ففقط التتابع بين  
 ثبت ذلك في الحج فشا فيجب الحلق وهو ما عن ابن عباس رضي الله عنهما ان احت فقتبه بن عامر نذرت ان ستته  
 الى البيت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان تركب وتهدى به يارواه ابو داود وروى في حجة وما في رواية مسلم ان نذرت ان  
 عليه السلام فبما المشي وتركب ولم يروى في ذوق الرواية على ذلك فحمل على ذكر بعض المروءة بدليل ما صحت بالرواية الواحدة في  
 ثم طلاق الركوب في الروايتين حمل على عليه بغير ما على المشي بدليل ما في الرواية الاخرى لابي داود وعن ابني عباس بنى الله  
 ان احت فقتبه بن عامر نذرت ان ستج ماشية وانما لا تطيق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله على ما علم ان الله لفي عن مشي احتك  
 فليتركب لتهدي به الا انه عمل باطلاق الهدى من غير تعيين بجهة لقوة روايتها واذا عرفت ان اجاب النكاح يذرك المشي الى البيت  
 وقارون ارادوا ذلك عرفت انه مقيد بما اذا لم يكن له نية غير فلو نوى بالشيء في حجة المذركة او نذر الصوم او غير ما علم يلزمه شيء اما حجة  
 نية فليكن بينهما لفظ اذا المساجد كلها بيوت الله تعالى واذا حجت لم يلزمه شيء لان سائر المساجد يجوز الدخول فيها بلا احرام  
 فليست بمرسومة الاحرام وتكون على المشي الى مكة او الكعبة فهو كقول الى بيت الله ولو قال على المشي الى الحرم والمسيح احرام  
 لا مشي عليه عن ابني خديجة رحمه الله لعدم العرف في اقرار النكاح وقالا لا يلزم النكاح فدا بالاعتقاد لان لا يجوز حمل الى الحرم ولا المسيح الاحرام  
 الا بالاحرام فكيف يدرك ما في الاحرام كذا في البسيط وقوله وجه ان لم يكن عرف فان الاقرار بالنكاح بهذا اللفظ ليس  
 مدكولا وضعا بل عرفيا فيكون التوصل في الخارج بالفعل الى المسيح الاحرام ليس الا بالاحرام لا لوجوب ان نفس اللفظ فيه وانما ملق قايلا  
 وما لو كان التوصل الى الحرم ايضا مستدعي الاحرام فليس صحيح لانه لم يذو الآفست الامكانا في الحرم فاجتباوا لاجازة التوصل اليه  
 بلا احرام واقفوا على ان لا لزوم لوقال الى الصفا او المروءة او مقام ابراهيم عليه السلام مع ان التوصل اليها بالفعل الا بالاحرام غير  
 معروف ان المدار تعارف الاجاب باللفظ الخاص وكذا لو قال كان المشي غيره والباقي سجال لا يلزم كقوله على ان الذباب الى بيت الله

ومن باع جارية عرصة قد اذن لها في ذلك فملكه بشيئ ان يخلها ويبيعها او قال ذفر ليس له ذلك كان هذا عقد سبقي ملكه

ان شارف فلان في شراء رجل تقشقرشية فلان على مجلس بائنه الخ فاختصت فيه والاصح ان لا يقتصر خلاف تعليق الطلاق بشيئة لان الطلاق يقتل التملك اذ كان مملوكا لمالك فمكان تملكه من ذى المشيئة فاستدعي جارية في المجلس ان التملكيات تشترى جارية في المجلس وليس ما نحن فيه من ذلك فاحتجى موجب لاقتصار عليه ومن قال ان فعلت كذا فعلى ان حج فلان ان نوى الحج وهو حري فاعليه ان حج وليس عليه ان حج بان ذى الن حج فاعليه ان حج لان الباء للمصاق فقد لمحق فلان بحج وهو يتحمل معينين ان حج فلان معه في الطريق وان تجلي فلان ما حج بمن المال والتمزام الاول بالتميز غير صحيح والثاني صحيح لان الحج يورث بالمال عند اليا من الاداء فمكان ذى حكم البديل وحكم البديل حكم الاصل فصحيح التزمه بالبديل كما يصح التزمه بالاصل فاذا نوى الحج الاول عملت نيته لا احتمال كلامه ولكن المزمع لا يصح التزمه بالتميز فلما لم يزمه شي وانما عليه ان حج بمقتضى خاصته وان نوى الثاني لزمه خاصة ان يعطيه من المال ما يحج به من نفسه يحصل الوفاء بالتميز فان لم يكن نيته هذا فعليه ان حج وليس عليه ان حج فلان لان لفظة في حق فلان يحتمل الوجوب وعدمه والمعين للوجوب فيدليس الا لانيته وقد فقدت ولو كان قال فعلى ان حج فلان فهذا حكم والتميز صحيح ومن نذر ان يطوف رخصا فطاف كذلك قيل لا يلزمه شي كما لو نذر ان يطوف قاعا وقيل عليه الاعساة وان رجع قبل ان يعيد فعليه دم ونكاح لان الصلوة عهد شرعيتها فانما وقعا بعد فعلها لا اختيارا فالتزامها بعد التزمها منعت فيها بخلاف الطواف والنفل فانما التزامه حالة العقد على شيء كالتزام الصلوة اياما حاله القدرة على الركوع والوجود وسنة كمر فاقته في هذا المدي والمجاورة وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قوله ومن باع جارية محرقة قد اذنها الم اهل ان العبد والامة اذا احرم احد ما بعينه اذن المولى فلان لم ينع و بهلا بلا يدى وذلك بان يفتح به ادنى باحرم عليه بالاحرام فلم يفرده ونحوه وعلمه بعد التعلق بدى الاحصاء وجبة وعمره ان كان الاحول بجبة وان احرم باذن المولى كره له التحليل ولو حلله حل ولو احضر كفله المولى ان بيعه دم الاحصاء وتحليل لا بد وجب عن احرام ما دون فيه فكان كالفقعة عليه وقد مناه في خلافه في باب الاحصاء فاذا احرم العبد او الامة باذن المولى ثم باعها ففقه البيع والمشتري منعك بتحليلها وليس له الرد بالبيع خلافا لغيره قال ليس له ذلك فلا الرد بالبيع في هذا الخلاف اذا احرمت الحرة كحج نفس ثم تزوجت للزوج ان يحلها عند خلافه لا وجه قوله كره له فنهت بقوله لان فباعه بغير ملكه بنصيب بملكه ففعله السابق اى حتى وجوه ملكه لمشتري فليس ان ينعقنه كما اذا اشترى جارية منكمه خذ ليل ان يفتح كحماها لونه المعنى بعينه فكذا فذا اشترى في ملك الرقعة فاقتم مقام المانع ولم يكن للبائع ولاية ابطال العقد ولم التحليل وان كره فكذا المشتري الا انه لا كراهية على المشتري لانها في حق البائع بمكان خلف الوعد وهو منتفع في المشتري ثم في اصل له خلاف الشافعي فنهى وليس للسيد التحليل بعد الاذن والتفتنا على ان ليس للزوج تحليل الزوجة اذا احرمت رجل باقره فانما له ذلك اذا احرمت بالاذن ففقال الشافعي رحمه الله على ذلك سجامع الاذن غيبة حقيقة وقياسا على ابطال عمل نفسه سجامع الرضى بواسطة الاذن وما نحن نمنع عمل الاذن في السقوط مطلقا بل ان كان المأبوت مجروح كما في الزوجه فانما لا يملك منها غيرها اذ له حق في السقوط بالاذن اما ان كانت الثابت حقيقة المالك منها اذ الاشك في ان المالك لا يستقطبه وانما عمله في المبرع بناء على ذلك لا يلزم وانما على المستقبل بل عمله في رفع الممانعة والمنفعة فيما اتاه ففتح منها كان ذلك مستحق عمل الاذن لما قلنا انه لم يعمل في دوام السقوط في المستقبل وصار كالاذن في الاستحسان بعد ليزه وكيفية ما مع الزوجه

بالتبع





فكان المشي الا انه ذكره ذلك للبايع لما فيه من خلف الموضع وهذا المعنى لم يوجد في حق المشي بخلاف النكاح

غير الحرام

والافنى ما ذكره ان في بيع حيث شاع من ارض الحرم ولو قال على ان اهدي جزورا تعين الابل والحرم ولو قال جزورا فقط جاز في  
 غير الحرم كحرم الشام لانه لم يذكر الهدي بل لو قال بذية فقط جاز البقرة والبيع حيث شاع الا ان يهدي معنى من البدن عمن ابى يوسن  
 بتعيين الحرم فرق بينه وبين الجزور بان اسم البدن لا يذكر في مشهور الاستعمال الا في معنى الهبات ولو صرح بالبدن  
 يتعين الحرم فكذا اليدته وظاهر المذهب خلافه الا ان يزيد فيقول بذية من شعائر الله فيمنع ان فيه نقلا شرعا او عرفيا  
 بل كل منها مشترك فيها واذا فصح الهدي في الحرم يتصدق به على مساكين الحرم وان تصدق به على غيرهم ايضا جاز لان مسنة  
 اسم الهدي لا يعين نقلا محل اصلا بل انما ينبغي على النقل الى مكان وذلك هو الحرم اجماعا فتعين الحرم انما هو لافادة  
 ما ذكره اسم النقل ثم تعين المكان بالكتاب في الاجماع فتعين فقر الحرم قول بلا وسيل وهذا لان القرية بالاداء ثم بالنقل الى الحرم  
 والذبح بقطيعها ولو لم يوسق لم يلزمه غيره وبذلك انتهى مدلوله ويصير لها وجه القرية فيه شي آخر هو التصديق وفي هذا  
 مساكين الحرم وغيرهم سواء بل يجوز التصديق بالقيمة في الحرم في نذر الهدي كان يقول الشاة هدي في رواية ابى سليمان  
 يجوز ان يهدي قيمتها وفي رواية ابى حنيفة لا يجوز وجه الاول في اعتبار النذر بما امره الله من ذكره به من الغنم والابل والوكرة  
 وجه رواية ابى حنيفة ان في اسم الهدي زيادة على مجرد اسم الشاة هو الذبح فالقرية فيه يتحقق بالذبح ثم التصديق  
 به ذلك تتبع بخلاف الزكوة فان القرية انما تعلق في الشاة بالصدقة وبثابت في القيمة فيجوز وليس الذبح  
 ثابتا في قيمة الهدي فلا يجوز وهذا حسن ومن نذر شاة فلهدي مكانها جزورا فتصدق وليس هذا من القيمة لثبوت الازالة  
 في البديل الاعلى كالاسل وقالوا اذا قال الله على ان اهدي الشاتين فلهدي شاة تساوي شاتين قيمة لم يحسنه  
 مسلوعين الهدي بالذبح فاما بالقبول النقل كالعبادة والقدر والشباب فقال غلبت ثوبتي هذا هدي او هذا الصدقة  
 او هذا العبادة جاز اهدا قيمته الى مكة او عينه ويجوز ان يعطى كحبة البسيت اذا كانوا فقرا وان تصدق به او بقيته في  
 غير مكة كالزكاة ومصر جاز لان معنى القرية في الامتعة ليس الا التصديق وهو في حق اهل مكة وفيهم من يخالف الهدي  
 بما يشترط وجهه لان معنى القرية فيه بالازالة ولم يعرف قرية الا في الحرم فتعين الحرم وغاية ما فيه انه نذر التصديق في مكان  
 تصديق في غيره وذلك جائز عندنا لان نذره في مكانا به قرية والقرية انما هو بالتصديق فيمنع النذر لمجرد التصديق  
 وان كان مالا ينقل كالدار والارض فتعين القيمة اذا اراد الا يعمال الى مكة وتوكل في الشاة هدي الى البيت ومكة او الكعبة  
 وجب ولو قال الى الحرم والمسجد الحرام على الخلاف في التزام المشي الى الحرم والمسجد الحرام عندنا وجب عند ابى حنيفة  
 لا وتوكل هدي الى الصفا والمروة لا يجب اتفاقا على ما سبق في المشي فان قيل ينبغي ان يلزم هنا على قوله ايضا لان محرو  
 ذكر الهدي موجب فزيادة ذكر الحرم لا يرفع الوجوب بعد الثبوت بخلاف المشي الى الحرم لان محرو قوله على المشي  
 غير موجب بل ما يستلزم اليه اجيب بان اسم الهدي انما يوجب باعتبار ذكر مكة مضمر ابد لانه العرف فاذا نص  
 على الحرم او المسجد تعذر ضمارة مكة في كلامه وقد صرح بمادة فلا يجب شي به وقوله فتوفي هذا ستر للبيت او اشر بجليل بيت  
 يلزم استحسانا لا يراو بهذا اللفظ به ولو قال كل مالي اوجمعه هدي فعليه ان يهدي ماله كله ويمسك منه قدر قوته فاذا اقام

لأنه ما كان للبائع ان يفسده اذا باع ما يملكه فكذا لا يكون ذلك للمشتري

الرائد قد يهدر ما يملك ما يورده المسئلة في كتاب الهبة ان الاصل فيما اذا قال مالي صدقة فقال في التفسير غيرت  
 الى كل مال له وهو قوله زفر في الاستحسان غيرت الى مال الزكوة خاصة بخلاف ما اذا قال صبيح ما يملك من المشايخ من ثقل  
 ما ذكره بن جابر في التفسير لان التزام المدي في كل مال كالتزام الصدقة في كل مال والاصح الفرق بان استحباب العبد  
 بايجاب الله تعالى وما اوجب تعالى بانفس الصدقة يستحق بال الزكوة فكذلك ما يوجب العبد على نفسه وهذا انما اوجب بانفسه  
 وما اوجب تعالى بانفس المدي لا يقتض بال الزكوة وفي رواية ابن سماعه لم يوجب على ابن ابي ذر في صدقة لاشي عليه وعند  
 فيه نظر لانه التزام من جنسه واجب الا ان يفهمه النسخ بنفسه من قال لله علي ان اخبروني ففني التفسير لاشي عليه في الاكس  
 ياتر شاة ولو كان لا ولا ولم يكن كان كل ذلك رشاة وكذا اذا ذكر في غيره عن ابني حنيفة رده وعند محمد رده يلزم الشاة  
 في الولد للعبد وعند ابني يوسف رده لا يلزمه في واحد منهما المقصود الثاني في المجاورة بمكة فقامت العلماء في كراهة المجاورة  
 بمكة وجهان ذكر بعض الشافعية ان المختار استحبابها الا ان يغلب على ظنه الوقوع في المحذور وهذا قول ابني يوسف ومحمد  
 وجهما الله فوجب ابو حنيفة وما لكان معها الله الى كراهتها وكان ابو حنيفة يقول انها ليست بدار حجة وقال مالك وقاسم  
 عن ذلك ما كان الناس لا على الحج والرجوع وهو اعجب هذا الجواب لما في خلافه من تعريض النفس على الخطر او طبع الانسان  
 التبرم والملل من تواردها يخالفه في المعيشة وزيادة الانسا والمحل بما يجب من الاحتلام لما يشتره عليه وداودة في  
 اليد وايضا الانسان محل الخطاة كما قال عليه السلام كل ابن آدم خطاة والساقي تضاعف على ما روى عن ابن مسعود  
 رضي الله عنه ان سمع والا فلا شك ان في حرم الله خشع واغفلت قلوبهم سببا لظان موجب هو العقاب فيمكن ان يكون هذا  
 به محمل الروي من التقصا عن كلياته انظر قوله تعالى ومن بارها السيئة فلا يخفى الا انها اعني ان السيئة تكون فيه سببا  
 لتدارك العقاب في اكثر من مقداره عنها في غير الحرم الى ان يصل الى مقدار عقاب شيئا منها في غيره والله اعلم  
 وكل من هذه الامور سبب لتقدي الله تعالى وما اذا كان في السجدة البشير السبيل للبرج عن ساحة وتسل من يطعن اسباب  
 نفسه في دخول البراة من هذه الامور الا وهو في ذلك مغرور لا يرى الى ابن عباس رضي الله عنهما من صحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المجتنبين اليه المذخور كبيت اخذ الطائف واراد قال لان اؤنب خمسين ذنبا بركبة وهو موضع بقرية  
 الطائف احب الي من ان اؤنب ذنبا واحد بمكة وعمن ابن مسعود رضي الله عنه ما من بلدة يد اخذ العبد فيها بالهبة قبل العمل  
 الا مكة وتلى هذه الآية ومن يرويه بالحاد بظلم فذمه من غدا يلم وقال سعيد بن المسيب لاذي جابر من اهل المدينة  
 يطلب العلم يرجع الى المدينة فاما تسمع ان ساكن مكة لا يموت حتى يكون الحرم غدا بمنزلة المحل لما يستحل من حرمه وعمن  
 رضي الله عنه خطبة اجابها بمكة استمر على من سبعين خطبة بغير العلم افرو من عباد الله استخافهم وخلصهم من مقتنيات  
 الطباع فاما لكات هم اهل الجواز العاؤون يفضي اليه من ثمنها عن الحسنات والصلوات من غير ما يحيلها من المساكات في الحديث  
 عنه عليه السلام صلوة في سجي بها افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام و صلوة في المسجد الحرام  
 افضل من ثمان مائة في سجي في رواية احمد عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من طاف سبوحا بحضرة صلى

دله

ان

واذا كانت له ان يحلها لا يفتك من ردها بالعبث عند فاد عند زفره يمكن الله من غشائتها

ركعتين كان كسلا رقبته وقال سمعنا من رجل قد راوا ولا منعنا الا كتب الله له عشر سنات وخطوة عشر سنات ورفع له عشر  
درجات وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي بن السلام من ادرك رمضان بكلمة فصاحة وقام منها بئس كتب  
مائة الف شهر رمضان فيما سواه وكتب الله له بكل يوم عتق رقبة وبكل ليلة عتق رقبة وكل يوم حلال فدين في سبيل الله و  
ولكن انما انبهنا مع السلامة من اجابة اقل القليل فللمعنى الفتحة باعتبارهم ولا يذبحوا لهم قيدا في جواز الجوز لان شأن النفقة  
المدعوى الكفاية والمبادرة الى دعوى المالك والمقدرة على ما يشترط فيما يتوجه اليه وتطلبه فلما هنا لا كذب يكون او حلفت  
فكيف اذا ادعت والله اعلم وعلى هذا فيجب كمن الجوز في المدينة المشرفة كذا فان تصاعفت الشيات او تعظمها وان  
ينها فتخاف السامة وقلة الادب المفضي الى الاخلال بواجب التقية والاجلال قائم وهو ايضا مانع الا لا فاد ودعى المالك  
فان مقامهم وموتهم فيها السعادة الكاملة في صحيح سلم لا يصير على الاداء المدنية وشترتها احد من امتي الا كنت له شقيفا  
يوم القيمة او شريفا واخرج الترمذي وغيره عن ابن عمر عن علي بن السلام من استطاع ان يموت بالمدينة فليمت فاني اشفع لمن  
يموت بها المقصد الثالث في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في فضل الزيارة  
في مناسك الفارسى وشرح النجاشي انها قريبة من الجوز لمن له سعة روى الدارقطني والبراءة عليه السلام من زيارته في حجة  
شفا عني واخرج الدارقطني عنه عليه السلام من جازني زيارته لا تخله حاجة الا زيارتي كان حقا على ان يكون له شفيقا يوم القيمة واخرج  
الدارقطني ايضا من حج وزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي هذا واخرج ان كان فريضا فالا حسن ان يدا به ثم يمشي بالزيارة  
وان كان قلو حاكنا بالخيار فاذا نوى الزيارة فليزعه اسجد في سجدة صلى الله عليه وسلم فاذا احد الساجدة الثالثة  
التي تشد اليها الرجال في الحديث لا تشد الرجال الا الثالثة مساجد السجدة المحترمة وسجد في سجدة وسجد في سجدة اذا توجه الى الزيارة يكثر  
من الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق والاولى عند العبد الضعيف تجزئ الزيارة قبله صلى الله عليه وسلم  
ثم ان حصل اذا قدم زيارته اسجد واستفتح بصلوات الله وسلامه في مرة اخرى فيؤمها فيها لان في ذلك زيارة تعظمه صلى الله عليه وسلم وجلا  
ويوافيق ظاهره فذكرناه من قوله عليه الصلوة والسلام لا يعاجله حاجة الاوارق واذا وصل الى المدينة غسل بظاهرا قبل ان يدخلها  
او توخا وانفصل افضل كسب نظيف ثيابا واجبا افضل وما يفعل بعض الناس من التبول بالقرب من المدينة واشي الى ان يخلص  
وكما كان ادخل في الادب والاجلال كان حسنا واذا دخلها قال بسم الله ربنا وقلني يدخل صدق الآية اللهم انسج لي ابواب  
رحمتك ارزقني من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم ما رزقت اولياك والهل طاعتك واغفر لي وارحمي يا خير منسولين  
متواذنا متخشعا معظما بحجرتها لا يفتخر عن السجدة على النبي عليه السلام تحضر بها بلدية التي اختارها الله تعالى وارجو بنية ومطاب  
المعنى والقرآن ومنع اليمان والاحكام الشرعية قالت عائشة رضي الله عنها كل البلاد فتحت لبيت الا المدينة فانها فتحت  
بالقرآن والحق فليذكره باسناد موقع قدمه ولذا كان ما كتب من طرق المدينة وكان يقول احيي من الله تعالى  
ان اطاعتني فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فرزته واذا دخل المسجد فعل ما هو سنة في دخول الساجد من تقديم اليمين وقول اللهم  
اغفر لي ذنوبي وادخر لي ابواب رحمتك يدخل من باب جبريل وغيره ويقصد الزاوية الشريفة وهي بين المنبر والقبر الشريفين

وذكر في بعض النسخ انهما معا اول سيد علي انه مجتهد في الجاهلية فقص مشعره وبقدره

فخصه تيمنا بالسجدة مستقبلا السارية التي تحتها العندوق بحيث يكون عمود المنبر جزءا منكبه الايمن ان لم يكن وتكون الشمس التي في  
تحت المسجد بين عينيها فذلك ما ثبت في بعض النسخ ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل تسبيل ان في المسجد وفي بعض النسخ ان تسبيل  
المسجد في تمامه عليه السلام وهو الحفرة قال الكرماني وصاحب الاختيار لم يجد له شيئا على فوهة المنبر وبسائر النسخ ان تسبيل المسجد في تمامه عليه السلام  
فانما بين المنبر والحفرة في اربعة عشر ذراعا وشبر وباب من المنبر والقبلة ثلث وخمسون ذراعا وشبر ثم  
يا في القبلة الشرقية ويستقبل حذرا وليس يتقدم القبلة على نحو اربعة افرع من السارية التي عند راس القبلة زاوية حادة وراعن  
ابن الليث في بعض النسخ ان القبلة مربعة وباب من بابها في البوذية رضى الله عنه في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال من السنة  
ان تأتي قبر النبي صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة وتجعل يمينك الى القبلة وتستقبل القبر بوجهك ثم تقول السلام عليك يا رسول الله  
وبرحمة الله وبركاته الا ان كل على نوع ما من الاستقبال وذلك انه عليه السلام في القبر الشريف المكرم على شدة الايمان يستقبل  
القبلة وقالوا في زيارة القبر مطلقا لا بد ان ياتي الزائر من قبل جبل الموقوف لاسيما قبل وجهه فانه انما القبر الشريف بخلاف الاول  
لا يكون مقابل المسجد لان بقدر ما هو الى جهة قايمة اذا كان على جنبه فليكن هذا يكون القبلة عن يسار الدافقت من جهة قايمة  
عليه السلام فلو كان من جهة وجهه الكريم فاذ كان القبلة الى القبلة لكان استقباله الى القبلة اكثر فلهذا الى جهة ما يستقبل  
من نوع من الاستقبال فيمنع ان يكون وقوف الزائر على ما ذكرناه بخلاف تمام استدار القبلة يستقبله عليه السلام مشاة  
بغير البصر فانما في جنب الدافقت وعلى ما ذكرناه يكون الدافقت يستقبله منته عليه السلام ويصير فيكون الى ثمة يقول في موقوفه السلام  
عليك يا رسول الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا خير من جميع خلقه السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا حبيب  
ولدا آدم السلام عليك يا نبينا ورحمة الله وبركاته يا رسول الله في شدة الايمان لا بد ان لا يكون وحده لا شريك له وانك عبد ورسول  
اشهد يا رسول الله انك انت الرسل واديت الالهة ونصحت الالهة وكشفت الغيرة فجزاك الله عناءا ففضل اجزا فنيا  
عن الله اللهم اعز عليا سيدنا محمد ورسولك محمد الرسالة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة والبعثة المقام النبوي والقدوس وعزته ازل  
الميزل المقرب عندك انك سبحانك والفضل العظيم ويسأل الله تعالى حاجته متوسلا في حضرة نبيه عليه الصلوة والسلام وخطم  
المسائل وازعمها سوال حسن الخاتمة والمغفرة ثم يسأل النبي الشفاعة فيقول يا رسول الله هناك الشفاعة يا رسول الله هناك الشفاعة  
وتوسل بك الى الله في ان اموت مسلما على تلكك ومنك ويدكر كلما كان من قبل الاستعطاف والترفع ويحسب الانفا  
الهدالة على الاولاد والقرب من الخاطب فانه سور اوب عن ابى فذلك قال سمعت بعض من كان يقول بلغنا انه من وقت عند قبره  
صلى الله عليه وسلم فلي هذه الآية ان الله ملائكته يصلون على النبي الاية ثم قال صلى الله عليه وسلم يا محمد سبعة من اهل بيته ملائكة على الله عليهم  
ما فلان ولم تسقط له حاجة في الدنيا من اوصاه قبله فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان فلان بن فلان  
يسلم عليك يا رسول الله في ان عمر بن عبد العزيز رحمه الله كان يوصي بذلك رجل البريد من الشام الى المدينة الشريفة لذلك  
ومن خفاق وقته خافه انما تقصر على ما يمكنه وعن جماعة من السلف لا يجازي ان ذلك جازم تياخر عن بيته اذا كان يستقبلا قدر ذراع  
في سلم على ابى بكر رضي الله عنه فان اسمه جبال منكم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكرنا لا يكرن تاخير الى ورائه حاجته فيقول السلام عليك

الذي



يحيى مع والثاني يدل على انه جليل بالجامعة لا يخالو عن نقد يد ميم بقم به التحليل

يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابته في النار بابكر الصديق جراك الله عن امتي خير انتم تباخره لك قد وراغ في سلم على عمر  
 يعني الله عن الان راسه من الصديق كراي الصديق من النبي صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين عمر الفاروق وراك  
 اغر الله الاسلام جراك الله عن امتي محمد صلى الله عليه وسلم خير انتم مرجع الى حال وجه النبي صلى الله عليه وسلم فخر الله ورضي عليه و  
 على بنيه ورضي عنهم ورضي عن اولاده ورضي عن اصحابه ورضي عن من بعدهم ورضي عن من بعدهم ورضي عن من بعدهم ورضي عن من بعدهم  
 عن الصحابة ولا اله الا الله يخرج ابو داود عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها انكسرت في عنق قبر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت عن ثلاثه قبور الا مشرقه ولا الاطية مسبوحة بطهار الوضوء الحرام ورواه الحاكم ووافقت سوال  
 صلى الله عليه وسلم بعد ما بابكر راسه يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر راسه عند رجل النبي صلى الله عليه وسلم على الحاكم ووافقت  
 من روايته ياتي الروضة فيكثر فيها من الصلوة والاعاء ان لم يكن وقتك في الصلوة ففعل الصلوة بيمين يميني ومبهرى روضه من يمين  
 وفي رواية قري ومبهرى ولفقت عند المنبر يعني الحديث فوافقت مبهرى رواتب في الجنة وعنه عليه السلام مبهرى على ترعة من ترع الجنة  
 كان السجدة يتجوز ان يضع يده على راية المنبر النبوي التي كان عليه السلام يضع يده عليها عند السجدة وبها كالا ان قطعت داخل الناس ايدهم  
 من طاعة في المنبر اليها تيركون بها يقال انها من ثياب امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام ويحدث على ان لا ينفذ به ثقبه صلوة في المسجد فقد  
 ان صلوة في مسجد قد اكلت صلوة في غيره على ما قد روي في هذا الفصل من الخبر في قول في الحسن ايضا وعلما قارنا ما ينفذ في كتاب الصلوة  
 وقد اشترعه عليه الصلوة والسلام ان الفصل الصلوة السبل في منزله الا المكتوبة فبذلك تاله وروى في الحديث شيئا قد به الحاضر من عنه في اب  
 والنايين ثم هو عليه السلام لم يشر عنه التسل في المسجد بل في بيته من التجدد وكنتي التجرد وغيره وكونك كذلك لم يزل في الفة الا في اب  
 ويكون ذلك هو الاكثر من ذلك في كليل في الاجابين من روي ما من بيتي الى المسجد فقل قادم واحدة وقد يقال ايضا ان ذلك انما هو  
 من الرجل لانه عليه السلام امر المرأة التي سالت في حضوره وصلوة معه ان تصلي في بيته من ان يخرج من كان مساهما اذا كان قد من تخريج  
 في الحديث في بابها انما من كتاب الصلوة في علم ان الطلاق المخرج المخرج ان كان المصلي في بيته من ان يخرج من كان مساهما اذا كان قد من تخريج  
 وغير ذلك من العلم فيقولون المبدأ في ركعتين الصلوة في البيت وغير ذلك من العلم في البيت وغير ذلك من العلم في البيت وغير ذلك من العلم في البيت  
 فيقولون الفرق بين القصور التي بها خصصها يوم الجمعة ويذكر كذا في القصة صلوة في المخرج الامام في المسجد فقه كان عليه السلام يرويه وقال  
 لا تمس بيتي محرم لما اخذ بيده في بيته اليه من هذه القبلة فقلت ثم قال بيعت منها سبعون الفا على صورة التبركة ليلته ليدبره فيكون  
 في حساب اذا انتهى اليه حال السلام فيكم دار قوم مني ومن اثنائه اصابكم الاحترام اعظم الاصل فيقول التبركة اللهم اغفر لنا وارحمنا وارحم القوم  
 المشهورة بقبر عثمان بن عفان رضي الله عنه وقيل لسان رضي الله عنه وهو في قبته المشهورة وفيها قبران الغري منها قبر العباس والمشرقي  
 قبر الحسن بن علي رضي الله عنهما وزين العابدين وولد له محمد الباقر وابنه جعفر الصادق رضي الله عنهم كلهم في قبر واحد وعنده باب البقيع عن  
 يسار الخارج قبر بنت ام الميرمنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قبر فاطمة بنت اسد ام علي رضي الله عنه وصلي في مسجد فاطمة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبقيع وهو المعروف ببيت الاطراف وقيل قبر فاطمة وقيل في الصندوق الذي هو امام منس الامام  
 في الرقعة المشرفة سبعة بعض العلماء في قبر فاطمة بنت اسد في مكان الحرام الكسب الذي خلف الحجرة المشرفة داخل الدار بين

رواه

